

السيد سابق

# الفتحة

الفتح للإسلام والعرف

القاهرة

الفتحة



السيد سابق

# فقه السنة

المجلد الثاني

الناشر

مركز الفتاح للإعلام العربي

القاهرة

« جميع الحقوق محفوظة للناشر »

الطبعة الحادية عشر الشرعية

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الناشر

بنيان الفتاح للإعلام العربي

الإدارة : ١ ش د . عبد الشافي محمد

الحى السابع - مدينة نصر

المكتبة : ٣٢ ش الفلكى - باب الشرق

ت : ٣٥٥١٠٧٣ فاكس ٢٦٠٦٦٧٥

جميع المراسلات باسم محمد السيد سابق

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

(سورة الحشر : آية ٧)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين»

صدق رسول الله ﷺ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة المؤلف

« الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين  
والآخرين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين » .

أما بعد : فهذا هو المجلد الثاني من كتاب فقه السنة ، وهو يتناول مسائل من  
الفقه الإسلامي مقرونة بأدلتها من صريح الكتاب وصحيح السنة ، وما أجمعت عليه  
الأمة .

وقد عُرِضت في يسر وسهولة ، وبسط واستيعاب لكثير مما يحتاج إليه المسلم ،  
مع تجنب ذكر الخلاف إلا إذا وُجد ما يسوغ ذكره فنشير إليه .

والكتاب في مجلداته مجتمعة يعطي صورة صحيحة للفقه الإسلامي الذي بعث الله  
به محمدا ﷺ ، ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله ، ويجمعهم على الكتاب  
والسنة ، ويقضي على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب ، كما يقضي على الخرافة  
القائلة : بأن باب الاجتهاد قد سُدَّ .

وهذه محاولات أردنا بها خدمة ديننا ، ومنفعة إخواننا ، ونسأل الله أن ينفع  
بها ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

القاهرة في ١٥ شعبان سنة ١٣٦٥ هـ .

السيد سابق



## الأطعمة

تعريفها :

الأطعمة جمع طعام ، وهي ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها . وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحِيًّا إِلَيَّ مُخَرَّمًا عَلَيَّ طَائِعِمٌ يَطْعَمُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> أي على أكل يأكله . ولا يحل منها إلا ما كان طيباً تتوقه النفس . يقول الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والمقصود بالطيب هنا ما تستطيب النفس وتشتهيه وهذا مثل قول الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والطعام ، منه ما هو حلال ، ومنه ما هو حيوان . فالجماد حلال كله ما عدا النجس والمتنجس والضار والمسكر وما تعلق به حق الغير . فالنجس مثل الدم والمتنجس <sup>(٤)</sup> كالسمن الذي ماتت فيه فأرة ، لحديث الرسول ﷺ الذي رواه البخاري عن ميمونة أنه سئل عن سمن وقعت فيه فأرة فقال : « ألقوها وما حولها فاطرحوه وكلوا حتىكم » . وقد أخذ من هذا الحديث أن الجماد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه . وأما للائع فإنه ينجس بملقاة النجاسة <sup>(٥)</sup> .

والضار من السموم وغيرها . فالسموم مثل السموم المستخرجة من العقارب والنحل والحيات السامة وما يستخرج من النبات السام والجماد كالزرنوخ ، لقول الله تعالى :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة : « من تردى من جبل قتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً » .

« ومن تحمس حتى قتل نفسه فمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » ، ومن قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » رواه البخاري . وإغا يحرم من السموم القدر الذي يضر .

وأما ما يحرم للضرر من غير السموم مثل الطين والتراب والحجر والفحم بالنسبة لمن يضره تناولها فلقول الرسول ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد وابن ماجه .

(١) سورة المائدة آية : ٤ .

(٢) سورة الأعراف آية : ٣١٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٧٥ .

(٤) روى الرمزي والأوراني وابن عباس وابن مسعود والبخاري : أن للائع إذا وقعت فيه النجاسة فإنه لا ينجس إلا إذا تنير بالحلالة ، فإن لم يتغير فهو طاهر .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧٥ .

(٦) سورة النساء آية : ٢٩ .

ويدخل في هذا الباب « الدخان » فإنه ضار بالصحة وفيه تبذير وضياح للمال ، والمسكر مثل الخمر وغيرها من الخدرات .

وما يتعلق به حق الغير مثل السروق والمفصوب فإنه لا يحل شيء من ذلك كله . والحيوان منه ما هو بحري <sup>(١)</sup> ومنه ما هو بحري <sup>(٢)</sup> . فأما البحري فهو حلال كله . والحيوان البري منه ما هو حلال أكله ومنه ما هو حرام . وقد فصل الإسلام ذلك كله وبينه بيئاً وافياً ، مصداقاً لقول الله تعالى عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ . <sup>(٣)</sup>

وقد جاء هذا التفصيل مشتلاً على أمور ثلاثة :

الأمر الأول : النص على اللباح .

الأمر الثاني : النص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكت عنه الشارع .

ما نص الشارع على أنه مباح :

وما نص الشارع على أنه مباح نذكره فيما يلي :

الحيوان البحري :

الحيوان البحري حلال كله ، ولا يحرم منه إلا ما فيه سم للضرر سواء أكان سمكاً أم كان من غيره وسواء أصطيد أم وجد ميتاً ، وسواء اصطاده مسلم أم كفاً أم وثقي ، وسواء أكان مما له شبه في البر أم لم يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تزكية . والأصل في ذلك قول الله عز وجل : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ مَيِّتٌُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قال ابن عباس : « صيد البحر وطعامه » ما لفظ البحر ، رواه الدارقطني .

وروي عنه في معنى طعامه « ميتته » لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توفأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » . رواه الحنفية ، وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح . وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال : حديث صحيح

(٣) سورة الأنعام آية : ١١١ .

(٤) سورة المائدة آية : ٩٦ .

(١) الحيوان البحري : ما كان ساكناً في البحر بالمثل .

(٢) الحيوان البري : ما يمشي في البر من الدواب والطيور .

### الحكم المملوح :

كثيراً ما يخطئ الحكم بالملح ليقى مدة طويلة بعيداً عن الفساد ويتخذ من أضافه المختلفة : السردين ، والفسيح ، والرغبة ، واللوحه . وكل هذه طاهرة ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر فإنه يحرم لضرره بالصحة حيثئذ . قال الدرديري - رضي الله عنه - من شيوخ المالكية : « الذي أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت الحكم إن وجد فيه دم يكون كالباقى في العروق بعد الزكاة الشرعية ، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك في ذلك » . وإلى هنا ذهب الأحناف والحنابلة وبعض علماء المالكية .

### الحيوان يكون في البر والبحر :

قال ابن العربي : الصحيح في الحيوان الذي يكون في البر والبحر منعه ، لأنه تعارض فيه دليلان : دليل تحليل ، ودليل تحريم ، فتغلب دليل التحريم احتياطياً .  
أما غيره من العلماء فيرى أن جميع ما يكون في البحر بالفعل محل ميتته ، ولو كان يمكن أن يعيش في البر ، إلا الضفدع للنهي عن قتلها .

فمن عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن ضفدع يجمعها في دواء فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود والسنائي وأحمد وصححه الحاكم <sup>(١)</sup> .

### الحلال من الحيوان البري :

والحلال من الحيوان البري للنصوص عليه نذكره فيما يلي :

بهيمة الأنعام . يقول الله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ ، خَلَقَهَا لَكُمْ لِيَهَيَّاءَ ذِبْءٍ وَتَسْلِكَ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ويقول جل شأنه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُشْتَرَىٰ بِغُلُوبِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وبهيمة الأنعام هي : الإبل والبقرة ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمز ويلاحق بها بقرة الوحش وإبل الوحش والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت في السنة الترخيص في :

(١) القول بتحريم الضفدع فيه طرق وسياق تحقيق ذلك في هذا الباب . (٢) سورة المائدة آية : ٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٧٠ .

الدجاج (١) والحيل (٢) وحمار الوحش (٣) والضب والأرنب (٤) والضبع (٥) والجراد (٦) والمصافير .

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي الزبير قال : « سألت جابرًا عن الضب فقال : لا تطعموه وقدره . وقال : قال عمر بن الخطاب إن النبي ﷺ لم يجرسه ، إن الله ينفع به غير واحد ، وإنما طعم عامة الرعاء منه ، ولو كان عندي طعمته . »

وقال ابن عباس رواية عن خالد بن الوليد رضي الله عنهما أنه دخل مع رسول الله ﷺ على خالته ميونة بنت الحارث فقدمت إلى رسول الله ﷺ لحم ضب جاءها مع قريبة لها من نجد ، وكان رسول الله لا يأكل شيئًا حتى يعلم ما هو ، فاتفق النسوة ألا يخبرنه حتى يرين كيف يتنوقه ويعرفه إن ذاقه ، فلما أن سأل عنه وعلم به تركه وعاقه ، فسأله خالد : أحرم هو ؟ قال : لا ولكنه طعم ليس في قومي فأجديني أهافه ، قال خالد : فاجتروته إلى فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

وروي عن عبد الرحمن بن عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكلها ؟ قال : نعم . قلت : أصيد هي ؟ قال : نعم . قلت : أفأنت سمعت ذلك من رسول الله ؟ قال : نعم . رواه الترمذي بسند صحيح .

ومن ذهب إلى جواز أكله : الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن حزم . وقال الشافعي فيه : إن العرب تستطيه وتقدمه ، ولا يزال يباع ويشترى بين الصفا والبروة من غير نكح .

ويري بعض العلماء أنه حرم لأنه سبع ، ولكن الحديث حجة عليهم . وذكر أبو داود وأحمد أن ابن عمر سئل عن التنفذ فلا : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ لَهَا أُوْحًى إِلَيَّ مُخَرَّجًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُ ﴾ .

فقال شيخه عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي ﷺ فقال : « خبيثة من الخبائث » فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كما قال . وهذا الحديث من رواية عيسى بن نيلة وهو ضعيف ، قال الشوكاني : فلا يصلح الحديث لتخصيص التنفذ من أكلة الحل العامة ، وبناء على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً .

وقال مالك وأبو ثور ويحيى عن الشافعي والليث أنه لا بأس بأكله ، لأن العرب تستطيه ولأن حديثه ضعيف . وكرهه الأحناف .

وقالت عائشة في الفارة : ما هي بحرام ، وقرأت : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ لَهَا أُوْحًى إِلَيَّ مُخَرَّجًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُ ﴾ (١) .

(١) روى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . مثله الإوز والبط والجرسي .

(٢) روى البخاري . ويرى مالك وأبو حنيفة أنها مكروهة لأن الله تعالى ذكرها وبين أنها مسعة للركوب والزينة ، ولم يذكر الأكل .

(٣) روى البخاري ومسلم .

(٤) روى البخاري ومسلم .

(٥) سورة الأعراف آية : ١٤٥ .

(٦) روى البخاري ومسلم .

وعند مالك لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاربها ودودها ، ولا بأس بأكل فراخ النحل ودود الجبن والتمر وغومه . قال القرطبي : وحجته قول ابن عباس ولبي الدرداء : « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرم » ، وما سكنت عنه فهو عفو .

قال أحد في الباقلاء للدود : تجنبه أحب إلي ، وإن لم يستقدر فأرجو ( أي أنه لا يكون في أكله بأس ) .

وقال عن تقتيش التمر المدود : لا بأس به ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أتى بتمر عتيق فجعل يقتشه ويخرج السوس منه ويتقبه . قال ابن قدامة : وهو أحسن .

ويرى ابن شهاب وعروة والشافعي والأحناف وبعض علماء أهل المدينة أنه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهوامها مثل الحيات والفأرة وما أشبه ذلك وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله ، ولا تعمل الزكاة عندهم فيه .

وقال الشافعي : لا بأس بالوبر واليربوع . في أكل العصافير يقول الرسول ﷺ : « ما من إنسان قتل عصفورًا فافوقها بغير حقها إلا سأله الله تعالى عنها » . قيل يارسول الله : وما حقها ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرمي بها » . رواه النسائي .

وأكل بعض الصحابة مع النبي لحم الحباري ( طائر ) . رواه أبو داود والترمذي .  
ما نص الشارع على حرمة :

والحرمات من الطعام في كتاب الله محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله سبحانه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ<sup>(١)</sup> وَدِمَاؤُهُ<sup>(٢)</sup> وَلَحْمُ الْخَيْزِيرِ<sup>(٣)</sup> وَمَا أُهْلُ لَيْقِيْرٍ<sup>(٤)</sup> اللَّهُ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ<sup>(٥)</sup> وَالْمَوْلُودَةُ<sup>(٦)</sup> وَالْمُتْرَدِيَّةُ<sup>(٧)</sup> وَالنَّطِيجَةُ<sup>(٨)</sup> وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ<sup>(٩)</sup> إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ<sup>(١٠)</sup> وَلَنْ تَسْتَقِيمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكَ لِمَنْ لَيْسَ بِهِ<sup>(١١)</sup> .

(١) لسانه : ما مات حنق فته ، وإذا حرم الله الميتة لغيرها إذ لم تمت إلا بسبب الأمراض التي لحقت بها .

(٢) ولحم : أي الدم الخارج . ودم الدم لغيره وهو أوسع دية لقول الكرويات .

(٣) ولحم الخيزير ، كما قال في الثار : لأنه قتر ولحم فناء له التفادير والتحللات وهو شار في جميع الأقسام ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة . وأكل لحم الدودة المتفاعة . ويقال إن له تأثيرًا سيئًا في الفة .

(٤) وما أهْل لغير الله به : أي ذكر غير اسم الله عند ذبحه . وما حرم ديني من أجل المحافظة على التوحيد .

(٥) والمنخقة : أي التي تنشق كتوت .

(٦) والمولودة : أي التي ضربت بحصى فقتلت .

(٧) والمتردة : هي التي تتردى من مكان عال فقتت .

(٨) النطيحة : هي التي تسحقها أخرى فتقتلها .

(٩) وما أكل السبع إلا ما ذكيت : أي وما جرحه الحيوان للقتل إلا إذا أدركتوه وفيه حياة فذبحوه فقتله بدم حيض .

(١٠) وما ذبح على النصب : أي ما ذبح وقصد به تعظيم الطائفت . والطائفت : كل ما عبد من دون الله .

(١١) سورة للثلاثة آية : ٢ .

وهذا تفصيل للإجمال المذكور في قوله سبحانه : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ لَهَا أُوحِي إِلَيَّ مُخَرَّجًا عَلَى طَائِعٍ يَطْعُنُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ قَتْلًا مُسْفُوحًا أَوْ لَعْنًا خَيْرٌ لَّيْلَةٍ رَجَسَ أَوْ لَيْسًا أَهْلًا لِقَبْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (١) .  
فإنه ذكر هنا أربعة أشياء مجمة ، وذكر في الآية السابقة تفصيلها فلا تنافي بين الآيتين .

ما قطع من الحي :  
ويلحق بهذه الحرمات ما قطع من الحي . لحديث أبي واقد الليثي قال : قال رسول الله ﷺ : ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم . ويستثنى من ذلك :

(أ) - ميتة الملك والجراد فإنها طاهرة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « أحل لنا ميتتان ودمان . أما الميتتان فالخوت (٢) والجراد ، وأما الدمان : فالكبد والطحال » . رواه أحمد والشافعي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني . والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ، كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم ، ومثل هذا له حكم الرفع ، لأن قول الصحابي : أحل لنا كذا وحرم علينا كذا ، مثل قوله : أمرنا ونهينا ، وقد تقدم ما يؤكد هذا الحديث .

وإذا كانت للبيته محرمة فالمتصود بالتحريم أكل اللحم ، أما ما عداه فهو طاهر يحل الانتفاع به .  
(ب) - معظم البيته وقربها وظفرها وشعرها وريشها وجلدها وكل ما هو من جنس ذلك طاهر . لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة .

قال الزهري في عظام اللوق نحو القيل وغيره : « أدركت ناساً من سلف العلماء يتشطون بها ويمشون فيها ، لا يرون به بأساً » رواه البخاري . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : تصدق على مولاة لميونة بشاة فأتت ، فرأى رسول الله ﷺ فقال : « هلا أخذتم إهابها فدفنتوه فانتفعتم به ؟ فقالوا : إنها ميتة ، فقال : إنما حرم أكلها » رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، قال فيه عن ميمونة . وليس في البخاري ولا النسائي ذكر الدباغ .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ لَهَا أُوحِي إِلَيَّ مُخَرَّجًا ﴾ وقال : « إنما حرم ما يؤكل منها وهو اللحم ، فأما الجلد والقد (٣) والسن والعظم والشعر والصوف فهو حلال » رواه ابن المنذر وابن حاتم

(٢) الخوت : السمك .

(١) سورة الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) القد كسر القاف . الإهاب من الجلد .

وكذلك إتفحة اللبنة وليتها طاهر لأن الصحابة لما فتحوا بلاد العراق أكلوا من جبن الجبوس وهو يصل بالإتفحة مع أن ذبائهم تعتبر كاللبنة .

وقد ثبت عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه سئل عن شيء من الجبن والسمن والفراء . فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه . وما سكنت عنه فهو ما عفا عنه ، ومن للعلوم أن السؤال كان عن جبن الجبوس حينما كان سلمان نائب عمر بن الخطاب عن المدائن .

(ج) - والدم : يعني عن اليسر منه ، فمن ابن جريس في قوله تعالى : ﴿ أَوْ ذُفَا مَسْفُوحًا ﴾ . قال : المسفوح الذي يهراق . ولا بأس بما كان في العروق منها أخرجه ابن المنذر .

وعن أبي جُلز في الدم يكون في مذب الشاة أو الدم يكون في أعلى القدر قال : لا بأس ، إنما نهي عن الدم المسفوح ، أخرجه ابن حميد وأبو الشيخ .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا نأكل اللحم والدم خطوط على القدر .

حرمة الحمر والبغال :

وبما يدخل في دائرة التحريم الحمر الأهلية <sup>(١)</sup> والبغال يقول الله سبحانه : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

١ - روى أبو داود والترمذي بسند حسن عن القناد بن معد يكرب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم عهدنا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يمل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطعة معاقد إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن نزل يقوم فعليه أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقيم بثل قرله » <sup>(٣)</sup> .

٢ - وعن أنس رضي الله عنه قال : لما فتح النبي ﷺ خيبر أصبنا من القرية حمزًا ، فطبختنا منها فنأدى النبي : ألا أن الله ورسوله ينهكم عنها ، فإنها رجس من عمل الشيطان ، فأكفشت القدور وإنها لتغور بما فيها . رواه الحنفية .

٣ - وعن جابر رضي الله عنه قال : نهانا النبي ﷺ يوم خيبر عن البغال والحمر ولم ينهنا عن الخيل . والروى عن ابن عباس أنه أباح الحمر الأهلية . والصحيح أنه توقف فيها وقال : لا أدري

(١) لا يقال إن تحريم الطعام تنبذ الحمر فلا يحرم غيرها ضد أجاب القنطري عن هذا فقال : إن هذه الآية مكية وكل حرم حرمه رسول الله ﷺ أو جاء في الكتاب مضموم إليها فهو زيادة حكم من الله عز وجل على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام . قال : على هذا أكثر أهل العلم من المنكر وأهل السنة والأثر . وطلبه بكاح القرطبي على معناها وعلى حالتها مع قوله ﴿ وأهل لثم ما وراء لثمتهم ﴾ وكيفية ما يجب مع الشاهد مع قوله : ﴿ فإن لم يقربوا زرعهم فزيتون وفراثان ﴾ .

(٢) سورة الحل آية ٨ .

(٣) أي ما عهد كتابته ولو بالتقود

أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حولة الناس ففكره أن تذهب حولتهم أو حرم يوم  
خير - لم الحمر الأهلية ، كما رواه البخاري ..

**تحريم سباع البهائم والطيور :**

وبما حرمه الإسلام السباع من البهائم والطيور . روى مسلم عن ابن عباس قال : نهى رسول الله  
ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .

والسباع جمع سبع وهو المفترس من الحيوان . والمراد بذئ الناب ما يمدو بنابه على الناس  
وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والفهد والبر والممر ، فهذه كلها محرمة عند جمهور العلماء .  
ويرى أبو حنيفة أن كل ما أكل اللحم فهو سبع وأن من السباع الفيل والضبع واليربوع والممر ، فهي  
كلها محرمة عنده .

ويرى الشافعي أن السباع المحرمة هي التي تعدو على الناس كالأسد والفهد والذئب .

وروي مالك في الموطأ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « أكل كل ذي ناب من السباع  
حرام » . وقال مالك بعد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا .

وروي ابن القاسم عنه أنها مكروهة ، وبه أخذ جمهور أصحابه .

وأجاز أكل الثعلب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة . وأجاز ابن حزم الفيل والسمور . وعجزم أكل  
القرود ، قال أبو عمر : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرود لنهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو المخلب من الطير فالمقصود به الطيور التي تعدو بمخالبها مثل الصقر والشاهين والعقاب  
والنسر والباشق ونحو ذلك ، فهي محرمة عند جمهور العلماء . ويرى مالك أنها مباحة ، ولو كانت  
جلالة .

**تحريم الجلالة :**

والجلالة هي التي تأكل العذرة من الإبل والبقرة والغنم والدجاج والإوز وغيره حتى يتغير ريحها .  
وقد ورد النهي عن ركوها وأكل لحما وشرب لبنها .

١ - فمن ابن عباس رضي الله عنها قال : « نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة » رواه  
الحسن إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي . وفي رواية : « نهى عن ركوب الجلالة » رواه أبو داود .

٢ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال : « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم  
الحمر الأهلية وعن الجلالة : عن ركوها وأكل لحومها » رواه أحمد والنسائي وأبو داود .

فإن حبست بعيدة عن العذرة زمناً وعلقت طاهراً فطاب لحما وذهب اسم الجلالة عنها حلت .  
لأن علة النهي التغير وقد زالت .

### تحريم الخبائث :

وبجانب هذا التفصيل وضع القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو حرم . يقول الله تعالى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ <sup>(١)</sup> والطيبات ما تستطيه الناس وتستلذنه من خير ورود نص بتحريمه فإن استخبثه فهو حرام .

ويرى الشافعي والمناذلة أن الطيبات ما تستطيه العرب وتستلذنه لا غير . وللتصود بالعرب من سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البيوادي ،

وفي كتاب الدراري المضية يرجح القول باستطابة الناس لا العرب وحدهم ، فيقول : « ما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعله ولا لعدم اعتياد بل لمجرد استخبثات فهو حرام ، وإن استخبث البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر كحشرات الأرض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة فتندرج تحت قوله سبحانه : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ .

ويدخل في الخبائث كل مستفذر مثل البساق والحماط والعرق والمني والروث والقمل والبراغيث ونحو ذلك .

### تحريم ما أمر الشارع بقتله :

ويرى بعض العلماء تحريم ما أمر الرسول ﷺ بقتله وتحريم ما نهى عن قتله . فما أمر الرسول ﷺ بقتله خمس من الدواب م وهي : الفرباب <sup>(٢)</sup> والحلدة والعقرب والفسار والكلب والعقور . روي البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ قال : « خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحرم : الفرباب والحلدة والعقرب والفسار والكلب العقور » .

وما نهى عن قتله من الدواب : الفلة والنحلة والمدهد والصره .

روى أبو داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب : الفلة والنحلة والمدهد والصره .

وقد ناقش الشوكاني هذا الرأي وتقدم فقال :

« وقد قيل إن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء كالحبس الفواسق والوزغ ونحو ذلك ، والنهي عن قتله كالفلة والنحلة والمدهد والصره والضفدع ونحو ذلك ، ولم يأت الشارع ما يفيد

(١) سورة الأعراف آية : ١٥٧ .

(٢) يرى المالكية حل جميع الفرباب من غير كراهة فبقا لرايهم في جميع الطيور .

تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم . بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الحبالث كان تحريره بالآية الكريمة . وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً ، علماً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك » .

المسكوت عنه :

أما ما سكت الشارع عنه ولم يرد نص بتحريمه فهو حلال تبعاً للقاعدة للثبوت عليها ، وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة ، وهذه القاعدة أصل من أصول الإسلام وقد جاءت النصوص الكثيرة تقررها ، فمن ذلك قول الله سبحانه :

١ - ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (١) .

٢ - وروى السارقطني عن أبي ثعلبة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » .

٣ - وعن سلمان الفارسي أن الرسول ﷺ سئل عن السن والجبن والفراء فقال : « الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » . أخرجه ابن ماجة والترمذي وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ورواه أيضاً المحاكم في المستدرک شاهداً .

٤ - وروي البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ، من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » .

٥ - وعن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال : « ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسئ شيئاً » . وتلا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٢) . أخرجه البزار وقال : سنده صحيح ، والمحكم وصححه .

اللحوم المستوردة :

اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

١ - أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .

٢ - أن تكون قد ذكيت زكاة شرعية .

فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان بأن كانت من اللحوم المحرمة مثل الخنزير أو كانت زكاتها غير

(١) سورة البقرة آية : ٢٩ .

(٢) سورة مريم آية : ٦٤ .

شرعية فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .

وقد أصبح من اليسور معرفة هذين الشرطين بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفرها العلم الحديث . وكثيراً ما يكون الطيب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوباً عليها ما يُعرّف بها ويأنواعها ، ويمكن الإكتفاء بهذه المعلومات ، إذ الأصل فيها غالباً الصدق .

وقد أفتى الفقهاء من قبل هذا ، فجاء في الإقناع من كتب الشافعية للخطيب الشريفي : « لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها ، لأنه من أهل الذبح ، فإنما كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي ؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المبيح والأصل عدمه . نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل . وفي معنى المجوس كل من لم تحل ذبيحته » .

إباحة أكل ما حرم عند الاضطراب :

وللضطر أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير وما لا يحل من الحيوانات <sup>(١)</sup> التي لا تؤكل وغيرها مما حرمه الله ، معافضة على الحياة وصيانة للنفس من اللوث . وللمقصود بالإباحة هنا وجوب الأكل لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

حد الاضطراب :

وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي به إليه سواء أكان طائفاً أو عاصياً . يقول الله سبحانه : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ <sup>(٣)</sup> وَلَا عَادٍ <sup>(٤)</sup> فَلَا إِلْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وروى أبو داود عن الفجيع العامري أنه أتى النبي ﷺ فقال : ما يحل لنا من الميتة ؟ قال : ما طعمكم ؟ قلنا : نفتق <sup>(٦)</sup> ونصطب <sup>(٧)</sup> قال : « ذاك - وأبي <sup>(٨)</sup> - الجوع » . فأحل لهم الميتة على هذه الحال .

وقال ابن حزم : « حد الضرورة أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيهما ما يأكل أو يشرب ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى به أدى إلى اللوث أو قطع به عن طريقه وشغله حل له من الأكل

(١) حتى إن الشافعية والزيدية أجازوا اللحم الأمي عند عدم غيره بشرط لئلا يضرها . وحالف في ذلك الأحناف والطائفة وقالوا : لا يباح لحم الأمي ولو كان ميتاً .

(٢) سورة النساء آية : ٢٩ .

(٣) الشافي : هو الذي ينيى على غيره عند تناول الميتة فيغدر بها فيهلك غيره من الجوع .

(٤) العادي : الذي يتجاوز حد الشبع وقيل : الذي يتجاوز القدر الذي يبد الرق ويدفع عن منه الضرر .

(٥) سورة البقرة آية : ١٧٢ .

(٦) الفتق : الشرب مسد .

(٧) الصوب : الشرب مسبات .

(٨) قسم : أي وحق أي إن هذا هو الجوع

والشرب ما يدفع عن نفسه الموت بالجوع أو العطش . أما تحديدنا ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فتحرّم النبي ﷺ الوصال يومًا وليلة - أي وصل الصيام - وأما قولنا إن خاف الموت قبل ذلك فلائته مضطر .

والمالكية يرون أنه إذا لم يأكل شيئًا ثلاثة أيام فله أن يأكل ما حرم الله عليه مما يتيسر له ولو من مال غيره .

القصر الذي يؤخذ :

ويتناول المضطر من الميتة القدر الذي يحفظ حياته ويقم أوده ، وله أن يتزود حسب حاجته ويدفع ضرورته .

وفي رواية عن مالك وأحمد يجوز له الشيع ، لما رواه أبو داود عن جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفتت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : اسلخها حتى تقد شحمها ولحمها وبأكله ، فقال حتى أسأل رسول الله ﷺ فأله فقال : هل عندك غناء يغنيك ؟ قال : لا . قال : فكلوها .

وقال أصحاب أبي حنيفة لا يشيع منه . وعن الشافعي قولان .

لا يكون مضطرًا من وجد مكان به طعام ولو كان للغير :

وإنما يكون الإنسان مضطرًا إذا لم يجد طعامًا يأكله ولو كان مملوكًا للغير . فإن كان مضطرًا ووجد طعامًا مملوكًا للغير فله أن يأكل منه ولو لم يأذن صاحبه به ولم يختلف في ذلك العلماء . وإنما اختلفوا في الضمان .

فذهب الجمهور منهم إلى أنه إن اضطر في خمسة ومالك الطعام غير حاضر فله أن يأخذ منه ويضمن له ، لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير .

وقال الشافعي : لا يضمن لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان .

فإن كان الطعام موجودًا ومنعه صاحبه فلمضطر أن يأخذه بالقوة متى كان قادرًا على ذلك . وقالت المالكية : يجوز في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنذار بأن يملكه المضطر بأنه مضطر وأنه إن لم يعطه قاتله فإن قتله بعد ذلك فدمه هدر ، لوجوب بذل طعامه للمضطر . وإن قتله الآخر فعليه القصاص .

وقال ابن حزم : من اضطر إلى شيء من المحرمات ولم يجد مال مسلم ولا ذمي فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالًا فإذا وجده عاد ذلك المحرم حرمانًا كما كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي فقد وجد ما أمر رسول الله ﷺ بطعامه منه لقوله : « أطعموا الجائع » فحقه فيه ، فهو غير مضطر

إلى اللينة فإن منع ذلك ظلمًا كان حينئذ مضطرًا .

هل يباح الخمر للعلاج ... ؟

وقد اتفق العلماء على إباحة الحرام للمضطر ولم يختلف منهم أحد وإنما اختلفوا في التداوي بالخمر ، فمنهم من منعه ومنهم من أباحه ، والظاهر أن النع هو الراجح ، فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج . فلما جاء الإسلام نهى عن التداوي بها وحرمه ، فقد روى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ولكنه داء » .

وروى أبو داود عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام » .

وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام انتقاء لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضًا .

فقد روى أبو داود أن ديلم الجعري سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإنا نتخذ شرباً من القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله ﷺ : هل يسكر ؟ قال : نعم . قال : فاجتنبوه ، قال : إن الناس غير تاركيه ، قال : فإن لم يتركوه فقاتلوه .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد التداوي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يمدحه الطبيب .

كما أجازوا تناول الخمر في حال الأضرار ، ومثل الفقهاء لذلك بمن غصّ بقلعة فكاد يفتنق ولم يجد ما يسفها به سوى الخمر .

أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت . فلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الخمر .

فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

## الزكاة الشرعية

تعريفها :

الزكاة في الأصل معناها التطيب ، ومنه : رائحة ذكية أي طيبة ، وسمي بها الذبح لأن الإباحة الشرعية جعلته طيباً .

وقيل : الزكاة معناها : التتيم ومنه : فلان ذكي ، أي : تام الفهم .

والمقصود بها هنا ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه <sup>(١)</sup> أو مريئه <sup>(٢)</sup> ، فإن الحيوان الذي يحل أكله لا يجوز أكل شيء منه إلا بالتذكية ما عدا السمك والجراد .

ما يجب فيها :

يجب في الزكاة الشرعية ما يأتي :

١ - أن يكون النافع عاقلاً سواء أكان ذكراً أم أنثى ، مسلماً أو كتابياً .

فإذا فقد الأهلية بأن كان سكراناً أو مجنوناً أو صبيّاً غير مميز فإن ذبيحته لا تحل . وكذلك لا تحل ذبيحة للشرك من عبدة الأوثان والزنديق والمرتد عن الإسلام .

ذباح أهل الكتاب :

قال القرطبي : قال ابن عباس : قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اِسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ثم استثنى فقال : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

يعني ذبيحة اليهودي والنصراني . وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح ، واليهودي يقول : باسم عزيز ، وذلك أنهم يذبحون على الللة .

وقال عطاء : كُلُّ من ذبيحة النصراني وإن قال : باسم المسيح ، لأن الله عز وجل أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون .

وقال القاسم بن سَخِيمَةَ : كُلُّ من ذبيحته وإن قال : باسم سرجيس ( اسم كنيسة لهم ) .

وهو قول الزهري وربيعة والشامي ومكحول .

وروي عن صحابين : عن أبي العرداء وعبادة بن الصامت .

وقالت طائفة : إذا سمعت الكتابي يسمي غير اسم الله عز وجل ، فلا تأكل .

(١) الري : مجرى الطعام والشراب من الحلق .

(٢) سورة الأئمة آية : ٥ .

(٣) المقصود : مجرى النفس .

(٤) سورة الأنعام آية : ١١٦ .

وقال بهذا من الصحابة : علي وعائشة وابن عمر ، وهو قول طاووس والحسن ، متمسكين بقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْلُقُوا مِنَّا لَمْ يَذْكُرِ لِسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرَأَيْتُمْ لَيْسَ ﴾ .

وقال مالك : أكره ذلك . ولم يحرمه .

**ذبالح الجوس والمبايثن :**

اختلف الفقهاء في ذبيحة الجوسي بناء على اختلافهم في أصل دينهم ، فمنهم من رأى أنهم كانوا أصحاب كتاب فرغ ، كما روي عن علي كرم الله وجهه ، ومنهم من يرى أنهم مشركون .

والذين رأوا أنهم كانوا أصحاب كتاب قالوا بحل ذبائهم ، وأنهم داخلون في قول الله سبحانه : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ .

ويقول الرسول ﷺ : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » .

قال ابن حزم في الجوس : منهم أهل الكتاب فحكم أهل الكتاب في كل ذلك » .

وإلى هنا ذهب أبو ثور والظاهرية .

وأما جمهور الفقهاء فإنهم حرموها لأنهم مشركون في نظرهم . والصائبون <sup>(١)</sup> : قيل لا تجوز ذبائهم . وقيل بالجواز .

٢ - أن تكون الآلة التي يذبح بها معدة يمكن أن تنهر الدم وتقطع الحلقوم ، مثل السكين والحجر والخشب والسيف والزجاج والقص الذي له حد يقطع كما تقطع السكين والمطعم ، إلا السن والظفر .

(أ) - روى مالك أن امرأة كانت ترعى غنًا فأصبغت شاة منها ، فأدركتها فذكتها بججر ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « لا بأس بها » .

(ب) - وروي عن الرسول ﷺ أنه قيل له : أنذبح بالروة وثقة العصا ؟ قال : أجل وأرن ، وما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر . رواه مسلم .

(ج) - ونهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان : « وهي التي تذبح فتقطع الجلد ولا تقري الأوداج » <sup>(٢)</sup> . أخرجه أبو داود عن ابن عباس ، وفي إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف .

<sup>(١)</sup> وديهم بين الجوسية والنصرانية . ويمتدحون بتكثير النجوم .

<sup>(٢)</sup> ثم ترك حتى فوت .

٣ - قطع الحلقوم والمريء ولا يشترط إبانتهما ولا قطع الوَدَجين <sup>(١)</sup> لأنها مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون معها حياة وهو الغرض من اللوث ، ولو أبان الرأس لم يحرم ذلك للذبح . وكذلك لو ذبحه من قفاه متى أتت الآلة على محل الذبح .

٤ - التسمية : قال مالك : كُلُّ ما ذبح ولم يذكر عليه اسم الله فهو حرام ، سواء ترك ذلك الذكر عمتاً أو نسياناً . وهو قول ابن سيرين وطائفة من المتكلمين .

وقال أبو حنيفة : إن ترك الذكر عمتاً حرم ، وإن ترك نسياناً حل .

وقال الشافعي : يحل متروك التسمية سواء كان عمتاً أم خطأ إذا كان النابح أهلاً للذبح .

عن عائشة ، أن قوماً قالوا يا رسول الله ، إن قوماً يأتوننا باللحم ، لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ قال : سموا عليه أتم وكلوا ، قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر ، أخرجه البخاري وغيره .  
ما يكره فيها :

ويكره في الزكاة ما يأتي :

١ - أن يكون الذبح بالآلة كالكمة ، لما رواه مسلم عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله كسب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذمعة ، وليحدث أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

٢ - ومن ابن عمر أن الرسول الله ﷺ أمر أن محمد الشفار وأن ثواري عن البهائم . رواه أحمد .

٣ - كسر عنق الحيوان أو سلخه قبل زهوق روحه ، لما رواه الدارقطني عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال : « لا تعجلوا الأنفى قبل أن ترهق » .

وأما استقبال القبلة عند الذبح فلم يرد في استحبابه شيء .

ذبح الحيوان وفيه رمق أو به مرض :

إذا ذبح الحيوان وفيه حياة أثناء الذبح حل أكله ، ولو لم تكن هذه الحياة مستقرة يعيش الحيوان بمثلها .

وكذلك للمريضة التي لا يرجى حياتها إذا ذبحت وفيها الحياة .

وتعرف الحياة بمركبة يدها أو رجلها أو ذنبها أو جريان نقيها أو نحو ذلك ، فإذا صارت في

(١) الودجين : عرقان عظيمان في جني ثمرة النخلة وهذا منسوب للشافعي وأحمد وقال مالك وأبو حنيفة : لا تصح الزكاة إلا بقطع الودجين والحلقوم

حال النزاع ولم تحرك يدا ولا رجلاً فإنها في هذه الحال تعتبر ميتة ولا تعيد فيها الركعة ، لقول الله سبحانه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِقَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمَنْخَبَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيلَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ (١) .  
أي أن هذه الأشياء محرمة عليكم ، إلا ما أدركنوه ، فإن زكاته تحله .

وقد سئل ابن عباس عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها ثم انتثر قصبها (٢) فذبحت ، فقال : كل وما انتثر من قصبها فلا تأكل .  
رفع اليد قبل تمام الزكاة :

وإذا رفع اللذني يده قبل تمام الزكاة ثم رجع فوراً وأكل الزكاة فإن هذا جائز لأنه جرحها ثم ذكاه بعد وفيها الحياة فهي داخلة في قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ .  
جرح الحيوان عند تعذر الزكاة :

الحيوان الذي يخل بالزكاة إن قدر على زكاته ركي في عمل الذبح ، وإن لم يقدر عليها كانت زكاته بغير جزء منه في أي موضع من بدنه بشرط أن يكون الجرح مدنياً يجوز وقوع القتل به .

قال رافع بن خديج : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فشد (٣) بعير من إبل القوم ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل سم صبيه ، فقال : رسول الله ﷺ : « إن لهذه الهائم أوابد (٤) كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا فاعملوا به هكذا » رواه البخاري ومسلم .

وروى أحمد وأصحاب السنن عن أبي العشاء عن أبيه أنه قال : يا رسول الله ، أما تكون الزكاة إلا في الملق واللينة ؟ قال : « لو طعنت في فخذها أجزأ عنك » .

قال أبو داود : وهذا لا يصح إلا في التردية والمتوحش .

قال الترمذي : وهذا في حال الصرورة كالحيوان الذي تمرأ أو شرد فلم تقدر عليه أو وقع في بحر وخفا غرقه فنضريه يسكنين أو يسهم فيسيل دمه فيوت فهو حلال .

وروى البخاري عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة : ما أعجزك من الهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وما تردى في بئر زكاته حيث قدرت عليه .

(١) القصب . الأعمى .

(٢) الأوابد التي تألفت . أي الوحوش . جمع أفة .

(٣) سورة المائدة آية ٢٠ .

(٤) أي ترد . ذهب على وجهه .

### زكاة الجنين :

إنما خرج الجنين من بطن أمه وفيه حياة مستقرة وجب أن يزكي . فإن زكيت أمه وهو في بطنها فزكاته زكاة أمه إن خرج ميتاً أو به رمق . لقول رسول الله ﷺ في الجنين : « زكاته زكاة أمه » .  
رواه عن أبي سعيد : أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان وصححه .

وقال ابن المنذر : ومن قال ذكاته زكاة أمه ، ولم يذكر أشعر أو لم يشعر . علي بن أبي طالب ، وسعيد بن المسيب ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي وقال :

إنه لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئذان الذكاة فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله .

وقال ابن القيم : وردت السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، خلاف الأصول وهو تحريم الميتة .

فيقال : الذي جاء على لسانه تحريم الميتة استثنى السمك والجراد من الميتة ، فكيف وليست بميتة ، فإنها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أعضائها ، فلا يحتاج أن يعرد كل جزء منها بذكاة .

والجنين تابع للأم ، جزء منها ، فهنا مقتضى الأصول الصحيحة ، ولو لم ترد السنة بالإباحة ، فكيف وقد وردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول .

وقد اتفق النص والأصل والقياس ، والله الحمد .

## الصيد

تعريفه :

الصيد هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع الذي لا يقدر عليه .

حكمه :

وهو مباح أباحه الله سبحانه بقوله : ﴿ وَإِذَا حُلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(١)</sup> .

والصيد مباح كله ، ما عدا صيد الحرم ، فقد تقدم الكلام عليه في باب الحج .

وصيد البحر جائز في كل حال ، وكذلك صيد البر ، إلا في حالة الإحرام . يقول الله تعالى : ﴿ أَجْبَلْ لَكُمْ مِثْلَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَّعْنَا لَكُمْ فِي السَّيَاطِرِ وَحَرَّمْ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الصيد الحرام :

والصيد المباح هو الصيد الذي يقصد به التذكية ، فإن لم يقصد به التذكية فإنه يكون حراماً .

باب الإفساد وإتلاف الحيوان لغير منفعة :

وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيوان إلا لمأكله .

روى النسائي وابن حبان أن النبي ﷺ قال : « من قتل عصفوراً عبثاً عجز <sup>(٣)</sup> إلى الله يوم القيامة يقول : يارب إن فلاناً قتلني عبثاً ولم يقتلني منفعة » .

وروى مسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً » <sup>(٤)</sup> .

ومرسلات الله وسلامه عليه على طائر قد اتخذته بعض الناس هدفاً يصوبون إليه ضرباتهم فقال : « لمن الله من فعل هذا » .

شروط الصائد :

ويشترط في الصائد الذي يحل أكل صيده ما يشترط في النابح بأن يكون مسلماً أو كتابياً .

فصيد اليهودي والنصراني كنيحته ، وكذلك ما ألحق بها كما هو موضح في باب الزكاة الشرعية .

الصيد بالسلاح الجارح وبالحيوان :

والصيد قد يكون بالسلاح الجارح كالرماح والسيوف والسهام ونحوها . وفي هذا يقول الله

سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا مَا يَمْشِي مِنَ الْبَهَائِمِ مَا دُمِتُمْ لِبَنَاتِكُمْ وَإِنْ قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَا عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا مَا يَمْشِي مِنَ الْبَهَائِمِ مَا دُمِتُمْ لِبَنَاتِكُمْ وَإِنْ قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَا عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا مَا يَمْشِي مِنَ الْبَهَائِمِ مَا دُمِتُمْ لِبَنَاتِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة المائدة آية ٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٩٦ .

(٣) سورة المائدة آية ٩٤ .

(٤) الهدف يصوب إليه .

(٥) حج : رفع صوته بالشكوى .

وقد يكون بواسطة الحيوان ، وفيه يقول الله سبحانه :

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝ (١) .

وعن أبي ثعلبة الخشني قال : قلت يا رسول الله ، إنا بأرض صيد أصيد بقوسي وبكلبي للقم وبكلبي الذي ليس بمعلم فما يصلح لي ؟ قال :  
« ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » رواه البخاري ومسلم .

شروط الصيد بالسلاح :

ويشترط في الصيد بالسلاح ما يأتي :

١ - أن يخرق السلاح جسم الصيد وينفذ فيه ، ففي حديث عدي بن حاتم قال : يا رسول الله ، إنا قوم نرمي فأجل لنا ؟ قال : « أجل لكم ما ذكيت وما ذكرتم اسم الله عليه فخرقتم <sup>(٢)</sup> فكلوا » .

قال الشوكاني : « فدل على أن المعتبر مجرد الخرق وإن كان القتل بمقتل . فيجلب ما صاده من يرمي بهذه البنادق الجديدة التي يرمي بها بالبارود والرصاص ، لأن الرصاص تخزق خزقا زائدا على السلاح فلها حكمه ، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك » .

وأما النهي عن الأكل مما أصابته البندقية ولم يذك واعتباره موقوفة كما جاء في الحديث ، فإن المقصود من البندقية هنا ما يصنع من الطين ثم ييس ويرمي به ، فليست مثل البندقية التي يرمي بها البارود والرصاص .

وكأنه الإسلام عن الأكل من البندقية هذه ( أي للصنوعة من الطين ) .

نهي عن الرمي بالحصى وما يماثلها .

يقول الرسول ﷺ معللاً ذلك : « إنها لا تصيد صيوتا ولا تنكأ عدوا ، لكنها تكسر السن وتتفأ العين » . ويحرم كذلك ما قتل بمقتل كالصا وغوها ، إلا إذا أدرك حيا ونج .

ففي حديث عدي قال : قلت فأني أرمي بالمارض الصيد فأصيد . قال : « وإذا رميت بالمارض فخرق <sup>(٣)</sup> فكل . وإن أصابه يمرضه فلا تأكل » .

٢ - أن يذكر الصائد اسم الله عند رمي الصيد ، ولم تختلف الأئمة على أن التسمية مشروعة لحديث

(٣) أي يخرق .

(٢) فخرقتم : أي خرقتم وجرستم .

(١) سورة المائدة آية ٤ .

أي ثعلبة المتقدم ذكره ولم يفره من الأحاديث . وإنما اختلفوا في حكمها .

فذهب أبو ثور والشعبي وبنو الطاهري وجماعة أهل الحديث إلى أن التسمية شرط في الإباحة بكل حال ، فإن تركها عامتها أو ساهيتها لم يحل .. وهذا أظهر الروايات عن أحمد .

وقال أبو حنيفة : هي شرط في حال الذكر فإن تركها ناسياً حل الصيد ، وإن تركها عامتها لا يحل . وكذلك قال مالك في المشهور عنه .

وقال الشافعي وجماعة من المالكية : التسمية سنة ، فإن تركها ولو عامتها لم يحرم الصيد ويحل أكله ، وحلوا الأمر بالتسمية على الندب .

شروط الصيد بالجوارح :

والصيد بالجوارح مثل الصقر والبازي والفهد والكلب وغيرها مما يقبل التعلم جائز بالشروط الآتية :

١ - تعلم الحيوان الصيد ، ويعرف ذلك بأن يأنقز إذا أمر ، ويبرز إذا زجر .

٢ - أن يملك على صاحبه بترك الأكل من الصيد ، فإن أكل فقد أسك على نفسه فلا يحل صيده ، ففي حديث عدي بن حاتم قال له الرسول ﷺ :

« إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله عليها فكل مما أسكن عليك ، وإن أكل الكلب فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون مما أسك على نفسه » .

٣ - أن يرسله ويذكر اسم الله ، أما ذكر التسمية فقد تقدم حكمها ، وأما قصد إرسال الحيوان فإنه شرط من شروط الصيد ، فإذا تبع الحيوان الجارح من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء من الصائد فلا يجوز صيده ، ولا يحل أكله عند مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، لأنه صاد لنفسه من غير إرسال وأسك عليها ولا صنع للصائد فيه فلا ينسب إليه ، لأنه لا يصدق عليه الحديث المتقدم : « إذا أرسلت كلابك المعلمة .. الخ » ، ففهم الشرط أن غير المرسل لا يكون كذلك .

وقال عطاء والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أخرج للصيد وكان معلماً .

اشتراك جارحين في صيد :

إذا اشترك جارحان في صيد فهو حلال إذا كان كل واحد منهما أرسله صاحبه للصيد ، أما إذا كان أحدهما مرسلًا دون الآخر فإنه لا يؤكل لقوله ﷺ : « فإنما سميت على كلبك ولم تم على غيره » .

الصيد بكلب اليهودي والنصراني :

ويجوز الاصطياد بكلب اليهودي والنصراني وبإزاره وصقره إذا كان الصائد مسلماً ، وذلك مثل شفرته .

إدراك الصيد حيًا :

إذا أدرك الصائد الصيد وهو حي وكان قد قطع حلقومه ومريته أو تمزقت أمماؤه وخرج حشوه فإنه في هذه الحال يحل بدون ذكاة .

أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة ، فإنه يجب في هذه الحال ذكاته ، ولا يحل بيوها .  
وجود الصيد ميتًا بعد أصابته :

إذا رمى الصائد الصيد فأصابه ثم غاب عنه ثم وجده بعد ذلك ميتًا ، فإنه يكون حلالاً بشروط ثلاثة :

الأول : أن لا يكون قد تردى من جبل أو وجدته في الماء لاحتمال أن يكون موته بالتريدي أو الغرق . روي البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله ﷺ قال : « إذا رميت بهمك فأذكر الله ، فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » .

الثاني : أن يعلم أن رميته هي التي قتله وليس به أثر من رمي غيره أو حيوان آخر . فمن عدي قال : قلت : يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الفد . قال : « إذا علمت أن سهمك قتله ولم ترفيه أثر سح فكل » .

وفي رواية للبخاري : « إذا نرمت الصيد فنقتني أثره اليومين والثلاثة ثم نجده ميتًا وفيه سهمه » . قال : يأكل إن شاء .

الثالث : أن لا يفسد فسادًا يبلغ درجة التنت ، فإنه حينئذ يكون من للمستغفرات الضارة التي تجها الطباع . فمن أبي ثعلبة الخشني أن النبي ﷺ قال : « إذا رميت بهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله مالم ينتن » . أخرجه مسلم .

## الأضحية

تعريفها :

الأضحية والضحية اسم لما ينضح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق تقرباً إلى الله تعالى .

مشروعيتها :

وقد شرع الله الأضحية بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ . إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ وَالْبِذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ (٢) . والنحر هنا هو ذبح الأضحية .

وثبت أن النبي ﷺ ضحى وضحى للولود وأجمعوا على ذلك .

فضلها :

روى الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم » (٣) . إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها ، وإن الدم ليقع من الله بكان (٤) قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوها بها أنفساً .

حكمها :

الأضحية سنة مؤكدة ، ويكره تركها مع القدرة عليها لحديث أنس الذي رواه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين (٥) قرنين (٦) ذبحهما بيده وسمى وكبر .

وروى مسلم عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » .

فقوله أراد أن يضحي دليل على السنة لا على الوجوب .

وروي عن أبي بكر وعمر أنها كانا لا يضحيان عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجباً (٧) .

(١) سورة الكوثر آية ١ - ٢ .

(٢) سورة الحج آية ٣٦ .

(٣) إسناده : أي دبح الأضحية .

(٤) كناية عن سرعة قبولها .

(٥) الأضلع : ما يحاط بهاه سواد .

(٦) ماله قرون .

(٧) وقال ابن حزم : لم يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وبهرى أبو حنيفة أنها واجبة على ذوي اليسار ممن يملكون نصائباً من الغنم غير المسكرين ، لقوله ﷺ : « من وجد حقة فلم يصح فلا يقرض مصلاتها » . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الآلة وشه .

متى تحجب :

ولا تحجب إلا بأحد أمرين :

١ - أن ينفرها لقول الرسول ﷺ : « من نفر أن يطبع الله فليطبعه » وحق لو مات النافر فإنه تجوز النياحة فيما عينه بنفره قبل موته .

٢ - أن يقول : هذه لله ، أو هذه أضحية . وعند مالك إذا اشتراها نيته الأضحية وجبت

حكمتها :

والأضحية شرعها الله إحياء لذكرى إبراهيم وتوسعة على الناس يوم العيد ، كما قال الرسول ﷺ :  
إنما هي أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل .

مسمّ تكون :

ولا تكون إلا من الإبل والبقر والغنم ، ولا تجزي من غير هذه الثلاثة ، يقول الله سبحانه : ﴿ لِيَذْكُرُوا أَنَّمَا إِلَهُهُ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ ثَلَاثَةٌ ﴾ (١) .

ويجزى من الضأن ماله نصف سنة ، ومن المعز ماله سنة ، ومن البقرة ماله سنتان ومن الإبل ماله خمس سنين ، يتوي في ذلك الذكر والأنثى .

١ - روى أحمد والترمذي عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « نعمت الأضحية الجذع <sup>(٢)</sup> من الضأن » .

٢ - وقال عقبة بن عامر : قلت يا رسول الله أصابني جذع : قال : ضح به . رواه البخاري ومسلم .

٣ - وروى مسلم عن جابر أن الرسول ﷺ قال : « لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن تمسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن » .

وللمسنة الكبيرة هي من الإبل ماله خمس سنين ، ومن البقر ماله سنتان ، ومن المعز ماله سنة ، ومن الضأن ماله سنة أو ستة أشهر ، على الخلاف المذكور من الأكمة . وتسمى المسنة بالثنية .

الأضحية بالخصمي :

روى أحمد عن أبي رافع قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجهين خصيين ، ولأن لحمه أطيب وأكث .

(١) - سورة الحج آية ٢٤ .

(٢) - ستة أشهر عند الحنفية . وماله سنة في الأصح عند الشافعية .

مالا يجوز أن يضمحي به :

ومن شروط الأضحية السلامة من العيوب ، فلا يجوز الأضحية بالممية <sup>(١)</sup> مثل :

١ - للمريضة البين مرضها . ٢ - المرجاء البين ظلمها .

٢ - الموراء البين عورها . ٤ - المجفأ <sup>(٢)</sup> التي لا تنقي .

يقول رسول الله ﷺ : « أربعة لا يجزئ في الأضاحي : الموراء البين عورها والمريضة البين مرضها والمرجاء البين ظلمها والمجفأ التي لا تنقي » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .  
٥ - العضباء التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها .

ويلحق بها المتفاء <sup>(٣)</sup> والمصاء <sup>(٤)</sup> والمعياء والتولاء <sup>(٥)</sup> والجرباء التي كثر جربها .

ولا بأس بالجباء والبقرء والحامل وما خلق بفهرأذن أو ذهب نصف أذنه أو ألبته والأصح عند الشافعية لا تجزئ مقطوعة الألية والضرع لقوات جزء مأكول وكذا مقطوعة الذنب . قال الشافعي : لا غفط عن النبي ﷺ في الأسنان شيئاً .  
وقت الذبح :

ويشترط في الأضحية ألا تذبح إلا بعد طلوع الشمس من يوم العيد وغير من الوقت قدر ما يصلح العيد ، ويصح ذبحها بعد ذلك في أي يوم من الأيام الثلاثة في ليل أو نهار ، ويخرج الوقت باتقضاء هذه الأيام .

فمن البراء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن أول ما نبأ به في يومنا <sup>(٦)</sup> هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإنما هو لم يقدمه لأهله ليس من النسك في شيء » .

وقال أبو بردة : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال : « من صلى صلاتنا ووجه قبلتنا ونسكنا فلا يذبح حتى يعلي ، روي الشيخان عن الرسول ﷺ : من ذبح قبل الصلاة ، فإنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين » .

(١) للممية : للتعود بالحب الطاهر الذي يتغنى اللحم ، فإنما كان العيب يبرأ فإنه لا يضر .

(٢) المجفأ : التي ذهب عنها من شدة الحر .

(٣) المتفاء : هي التي ذهب ثلثاها من أصلها .

(٤) المصاء : ما تكسر غلاف قرنها .

(٥) التولاء : التي تعود لي المرض ولا ترضى .

(٦) أي يوم العيد .

### كفاية أضحية واحدة عن البيت الواحد :

إذا ضحى الإنسان بشاة من الضأن أو المزم أجزأت عنه وعن أهل بيته . فقد كان الرجل من الصحابة رضي الله عنهم يضحي بالشاة عن نفسه وعن أهل بيته . فهي سنة كفاية . روى ابن ماجه والترمذي وصححه أن أبا أيوب قال : « كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهي الناس فصار كما ترى » .

### جواز المشاركة في الأضحية :

تجوز المشاركة في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقرة أو الحمل عن سبعة أشخاص إذا كانوا قاصدين الأضحية والتعرب إلى الله فمن جابر قال : « غرنا مع النبي ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

### توزيع لحم الأضحية :

يسن للمضحي أن يأكل من أضحيته ويهدي الأقارب ويتصدق منها على الفقراء ، قال رسول الله ﷺ : « كوا والطعموا وأدخروا » . وقد قال العلماء : الأفضل أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويدخر الثلث . ويجوز نقلها ولو إلى بلد آخر ، ولا يجوز بيعها ولا بيع جلدتها . ( ولا يطهي الجزار من لحمها شيئاً كأجر ، وله أن يكافئه نظير عمله ) وإنما يتصدق به للمضحي أو يتخذ منه ما ينتفع به . وعند أبي حنيفة أنه يجوز بيع جلدتها ويتصدق بثمنه ولأن يشتري بهينه ما ينتفع به في البيت .

### المضحي يذبح بنفسه :

يسن لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عن فلان . ويسمى نفسه . فإن رسول الله ﷺ ذبح كبشاً وقال : « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي » رواه أبو داود والترمذي .

فإن كان لا يحسن الذبح فليشتمه ويحضره ، فإن النبي ﷺ قال لأطعمة : يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيته فإنه يفر لك عند أول فطرة من معها كل ذنب علمته ، وقولي : « إن صلاتي ونسكي <sup>(١)</sup> وجهي ومأتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أسرت وأنا أول المسلمين » فقال أحد الصحابة : يا رسول الله هذا لك ولأهل بيتك خاصة أو للمسلمين عامة ؟ قال رسول الله ﷺ : بل للمسلمين عامة .

(١) نسك : الذبح .

## العقيقة

### تعريفها :

العقيقة هي الذبيحة التي تذبح عن المولود .

قال صاحب مختار الصحاح : العقيقة والعقة بالكسر الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ، ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه .

### حكمها :

والعقيقة سنة مؤكدة ولو كان الأب مصرًا ، فعلها الرسول ﷺ وفضلها أصحابه ، روى أصحاب السنن أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشًا كبشًا ، ويرى وجوبها الليث وداود الطاهري . ويجري فيها ما يجري في الأضحية من الأحكام ، إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة .

### فضلها :

روى أصحاب السنن عن سمرة عن النبي ﷺ قال :

١ - « كل مولود رهينة <sup>(١)</sup> بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى » .

٢ - وعن سلمان بن عامر الضبي أن النبي ﷺ قال : « مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عليه دماء ، وأميطوا عنه الأذى » <sup>(٢)</sup> رواه الحمص .

### ما يذبح عن الغلام والبنت :

ومن الأفضل أن يذبح عن الولد شاتان متقاربتان شبهًا وسنًا ، وعن البنت شاة فمن أم كرز الكعبية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عن الغلام شاتان متكافئتان <sup>(٣)</sup> وعن الجارية شاة » .

ويجوز ذبح شاة واحدة عن الغلام لفعل الرسول ﷺ ذلك مع الحسن والحسين ، رضي الله عنهما ، كما تقدم في الحديث .

### وقت الذبح :

والذبح يكون يوم السابع بعد الولادة إن تيسر ، وإلا ففي اليوم الرابع عشر وإلا ففي اليوم الواحد والعشرين من يوم ولادته ، فإن لم يتيسر ففي أي يوم من الأيام .

ففي حديث البيهقي : تذبح لسبع ، وأربع عشر ، وإحدى وعشرين .

(١) أي تشقة صالحة وحفظه حفظًا كاملًا مرمين بالنسب عنه .

(٢) أي أزيلوا عنه القفارة والجملة .

(٣) أي شاتان متقاربتان شبهًا وسنًا .

## اجتماع الأضحية والعقيقة :

قالت الحنابلة : وإذا اجتمع يوم النحر مع يوم العقيقة فإنه يمكن الإكتفاء بفريضة واحد عنها ، كما إذا اجتمع يوم عيد ويوم جمعة واغتسل لأحدهما .<sup>١</sup>

## التممية والحلق

ومن السنة أن يختار المولود اسم حسن ويحلق شعره ويتصدق بوزنه فضة إن تيسر ذلك ، لما رواه أحمد عن ابن عباس أن النبي ﷺ علق عن الحسن بشاة ، وقال : « يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بوزنه فضة على المساكين » ، فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم .  
أحب الأسماء :

وأحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ، لحديث مسلم ، وأصدقها مام وحارث كما ثبت في الحديث الصحيح .

ويصح التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء وطه ويس ، وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كعبد العز ، وعبد هبل وعبد عمر ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .  
كراهة بعض الأسماء :

نهى رسول الله ﷺ عن التسمية بالأسماء الآتية : يسار ، ورباح ونجيب ، وأفلح ، لأن ذلك ربما يكون وسيلة من وسائل التشاؤم ، ففي حديث سمرة أن النبي ﷺ قال : « لاتسم غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجيباً ولا أفلح ، فإنيك تقول : أثم و - فلا يكون - فيقول : لا » رواه مسلم .

## الأذان في أذن المولود

ومن السنة أن يؤذن في أودن المولود اليمنى ، ويقم في الأذن اليسرى ، ليكون أول ما يطرّق سمعه اسم الله .

روى أحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن أبي رافع رضي الله عنه قال : رأيت النبي ﷺ أذن بالصلاة في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة رضي الله عنهم .

وروى ابن السني عن الحسن بن علي أن النبي ﷺ قال : « من ولد له ولد فاذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان »<sup>(١)</sup> .

(١) يقال لها القريفة .

## لقب أذن الصغير

في كتب المناخلة : إن تثقيب أذان الصبية للحلية جائز ويكره للصبيان .  
وفي فتاوي قاضي خان ، من الحنفية : لا بأس بتثقيب أذان الصبية ، لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ، ولم ينكره عليهم النبي ﷺ .

## لا فرع ولا عتيرة

الفرع : ذبيح أول ولد الناقة ، كانت العرب تذبحه لأصنامهم .  
العتيرة : ذبيحة رجب تعظيماً له .  
وقد نهى الإسلام عن الذبح تعظيماً للأصنام ، وغير معالم الجاهلية .  
وأباح الذبح باسم الله براءً وتوسلاً .

روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا فرع ولا عتيرة » <sup>(١)</sup> رواه البخاري ومسلم .  
وقال نُبَيْشَةُ رضي الله عنه : نادى رجل رسول الله ﷺ : إنا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله في أي شهر كان ، وبروا لله وأطعموا . قال : إنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية ، فما تأمرنا ؟ قال : « في كل سائمة فرع نغفوه ما شئتكم حتى إنا استجمل <sup>(٢)</sup> ذبحته ، فتصدقني بلحمه على ابن سبيل ، ففذلك خير » رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي رزين قلت : يا رسول الله كنا نذبح في رجب فتناكل ونطعم من جاءنا ، فقال : « لا بأس به » .  
وروى أحمد والنسائي عن عمر بن حارث أنه لقي النبي ﷺ في حجة الوداع ، فقال رجل : يا رسول الله الفرائض والعنائر . قال : « من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الفهم الأضحية » .

(١) ما لقي النبي كان عليه في الجاهلية .

(٢) أي صار حلاً .

## اللباس

اللباس من النعم التي أنعم الله بها على عباده . يقول الله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (١) .

وينبغي أن تكون حسنة جميلة نظيفة والله تعالى يقول :

﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَشَرُّوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ .

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الْأَرْزَاقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر . فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة . قال : إن الله جميل يحب الجمال . الكبر بطر الحق وغمط الناس » (أي إنكار الحق واحتقار الناس) (٣) .

روى الترمذي أن الرسول ﷺ قال : إن الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود .  
حكمه :

واللباس منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب ومنه ما هو حرام .

اللباس الواجب :

فالواجب من اللباس ما يستر العورة وما يقي الحر والبرد وما يستدفع به الضرر ،

فمن حكم بين حزام عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، عورتنا : ما نأقي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : يا رسول الله ، فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها . قلت : فإن كان أحدهما خاليا ؟ قال : فאלله تبارك وتعالى أحق أن يستحيا منه » (٤) .

اللباس المندوب :

والمندوب من اللباس ما فيه جمال وزينة . فمن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله

(١) سورة الأعراف آية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه الحاكم وصححه .

(٣) سورة الأعراف آية ٣١ .

(٤) رواه مسلم والترمذي .

ﷺ : « إنكم قادمون على إخوانكم فأصلحوا رجالكم وأصلحوا لباسكم حتى تكونوا كتمم شامة في الناس فإن الله لا يحب الفحش ولا التفتش » (١) .

ومن أبي الأحوص عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ في ثوب دون ، فقال : ألك مال ؟ قال : نعم . قال : من أي المال ؟ قال : قد أتاني الله من الإبل والغنم والحيل والرقيق . قال : فإذا أتاك الله مالاً فقله أثر نعمته عليك وكرامته » (٢) .

ويتأكد ذلك عند العبادة وفي الجمعة والعديد من المجتمعات العامة .

فمن محمد بن يحيى بن حبان أن رسول الله ﷺ قال :

« ما على أحدكم إن وجد (٣) أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته » (٤) .

**اللباس المحرام :**

أما اللباس المحرام فهو لباس الحرير والذهب للرجال ، وليس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس . ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس . وليس ثياب الشهرة والاختيال وكل ما فيه إسراف .

**لبس الحرير والجلوس عليه :**

جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال ، نذكرها فيما يلي :

١ - فمن عمر أن النبي ﷺ قال : « لا تلبسوا الحرير فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » (٥) .

٢ - ومن عبد الله بن عمر : أن عمر رأى حلة من إستبرق تباع . فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ابتع هذه ، فتجمل بها للعبد وللوفود . فقال رسول الله ﷺ : إنما هذه لباس من لا خلاق له . ثم لبث عمر ما شاء الله فأرسل ﷺ إليه بجبة ديباج . فأتى عمر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، قلت : إنما هذه لباس من لا خلاق له . ثم أرسلت إلى هذه . فقال النبي ﷺ : إني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيعها وتصب بها حاجتك » (٦) .

٣ - وعن حذيفة قال : نهانا النبي ﷺ أن نشرب في أنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال : « هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » (٧) .

(١) روله أبو داود .

(٢) روله أبو داود .

(٣) أي : نأخذ .

(٤) روله أبو داود .

(٥) روله البخاري ومسلم .

(٦) روله البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه .

(٧) روله البخاري .

بمقتضى هذه الأحاديث ذهب الجمهور من العلماء إلى تحريم لبس الحرير واقتراشه<sup>(١)</sup> بل ذكر المهدي في البحر أنه يجمع عليه .

وحكى القاضي عياض عن جماعة أباحتهم أين عليّة . واستدلوا على قولهم هذا بالأحاديث الآتية :

١ - عن عقبال قال : أهدني إلى رسول الله ﷺ فروج حرير<sup>(٢)</sup> فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فزعه نزعا عنيفا شديدا كالكاره له ثم قال : « لا ينبغي هذا للمتقين »<sup>(٣)</sup> .

٢ - وعن السّور بن عزمة أنه قدمت للنبي ﷺ أقبية فذهب هو وأبوه للنبي ﷺ لشيء منها . فخرج النبي ﷺ وعليه ثياب من ديباج مزودة ، فقال : يا عزمة خبأنا لك هذا وجعل يريه عاسنه وقال : أرضي عزمة<sup>(٤)</sup> ؟

٣ - وعن أنس أنه ﷺ لبس مستقة<sup>(٥)</sup> من سنس<sup>(٦)</sup> أهداها له ملك الروم ثم بعث بها إلى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال : « إني لم أعطكها لتلبسها . قال : فما أصنع ؟ قال : أرسل بها إلى أخيك النجاشي »<sup>(٧)</sup> .

٤ - ولبس الحرير أكثر من عشرين صحابيا منهم أنس والبراء بن عازب<sup>(٨)</sup> . وأجاب الجمهور عن أدلة القائلين بالجواز بالأدلة على التحريم التي ذكرناها أولا وقالوا : إن حديث عتبة فيه : « أنه لا ينبغي هذا للمتقين » .

فإذا كان لبسه لا يلائم للمتقين فهو بالتحريم أجدر .

وقالوا : في حديث للسور وحديث أنس إنها من قبيل الأفعال فلا تقاوم الأقوال الدالة على التحريم .

على أنه لا نزاع أن النبي ﷺ كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشعر بذلك حديث جابر . قال : « ليس النبي ﷺ بقاء له من ديباج أهدى إليه ثم أوشك أن نزعها وأرسل به إلى عمر بن الخطاب . فقيل : قد أوشكت ما نزعته يارسول الله ! قال : نهاني عنه جبريل عليه السلام . فجاءه عمر يبكي فقال : يارسول الله : كرهت أمرا وأعطيتنيّه ، فما لي ؟ قال : ما أعطيتك لتلبسه وإنما أعطيتك تبيعه . فباعه بألفي درهم »<sup>(٩)</sup> .

(١) يرى أبو حنيفة وابن النجاشي من المالكية وبعض الشافعية جواز اقتراش الحرير والجلوس عليه لأن النهي من اللبس قط . وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة .

(٢) روى البخاري ومسلم .

(٣) روى البخاري ومسلم .

(٤) قبله متروك من الخلف .

(٥) روى أبو داود .

(٦) روى الحرير .

(٧) مروي طويل لكن .

(٨) روى أحمد وروى مسلم وغيره .

(٩) روى أبو داود .

وقالوا أيضاً : حديث أنس في سنده على بن زيد بن جلعان لا يخرج بحديثه . وقالوا : إن ما لبه الصحابة كان ذخراً ، وهو ما نرج من صوف وإبريم . وقال الخطابي : يشبه أن تكون للثقة مكففة بالنسب .

رأى الشوكاني :

وقال الشوكاني : « إن أحاديث النهي تدل على الكراهية جعاً بينها وبين أدلة الجواز قال في نيل الأوطار : ويمكن أن يقال أن لبه يعني لقياء الديباج وتقسيمه للأقية بين أصحابه وليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي ، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي إلى الكراهة ويكون ذلك جعاً بين الأدلة .

ومن مقويات هنا ما تقدم أنه لبه عشرين صحابياً ويعد كل البعد أن يقدموا على ما هو حرم في الشريعة ، ويعد أيضاً أن يكت عنهم سائر الصحابة وهم يعملون تخريبه ، فقد كان ينكر بعضهم على بعض ما هو أخف من هنا . هذا الحكم بالنسبة للرجال :

إباحة الحرير للنساء وعند الاعتذار واليسر منه :

أما النساء فإنه يحل لمن لبس الحرير واقتراشه . كما يحل للرجال عند وجود عذر . وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي :

١ - فمن علي قال : « هديت للنبي صلى الله عليه وسلم حلة سراء <sup>(١)</sup> فبعت بها إلى قلبتها فمرت الغضب في وجهه فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشتها خُمرًا بين النساء » <sup>(٢)</sup> .

٢ - وعن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بها » <sup>(٣)</sup> .

قال في الحجة البالغة : لأنه لم يقصد به حينئذ الإرفاء وإنما قصد به الاستشفاء .

٣ - وعن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة » <sup>(٤)</sup> .

قال في الحجة البالغة : لأنه من باب اللباس وربما تقع الحاجة إلى ذلك .

الحرير المخلوط بغيره :

كما ما تقدم خاص بالحرير الخالص .

أما الحرير المخلوط بغيره فعند الشافعية أن الثوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام وإن كان

(١) التي فيها خطوط كالحرير وهي برود من الحرير أو الغالب فيها الحرير . وضرت بغير ذلك .

(٢) روى البخاري ومسلم . (٣) روى البخاري ومسلم . (٤) روى مسلم وأصحاب السنن .

نصفه لما دونه من الحرير فليس يحرم .

قال النووي : لما اختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون أكثر وزناً .

فهم يرون أن للأكثر حكم الكل .

جواز لبس الصبيان للحرير :

وأما الصبيان <sup>(١)</sup> من المذكور فيحرم عليهم أيضاً ضد أكثر الفقهاء لعدم النهي عن اللبس . وإجازة الشافعية .

قال النووي : وأما الصبيان فقال أصحابنا يجوز لباسهم الخلي والحرير في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم . وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحها جوازه ، والثاني عمره ، والثالث يحرم بعد سن التمييز .

### التختم بالذهب والفضة

ذهب الجمهور من العلماء إلى حرمة التثمن بالذهب <sup>(٢)</sup> للرجال دون النساء . واستدلوا بالأحاديث الآتية .

١ - عن البراء بن عازب ، رضي الله عنه ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ ونهانا عن سبع : « أكرنا باتباع الجنائز ، وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر اللطائف ، وإبرار القسم أو القسم ، ورد السلام » . وفي رواية : وإفضاء السلام ، وتثميت العاطس . ونهانا عن أنية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباغ <sup>(٣)</sup> والقبسي <sup>(٤)</sup> والإستبرق <sup>(٥)</sup> واللثيرة <sup>(٦)</sup> .

٢ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب أو فضة وجعل فسه مما يلي كفه ونقش فيه « محمد رسول الله » فاتخذ الناس مثله ، فلما رأى قد اتخذوها رمى به وقال : « لا ألبس أبداً » ثم اتخذ خاتماً من فضة ، فاتخذ الناس خواتم الفضة .

قال ابن عمر : فليس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان حتى وقع من عثمان في يده أريس <sup>(٧)</sup> .

٣ - ودأى رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب في يد رجل فآزره وطرحه وقال : « يشهد أحدكم إلى

(١) الحرمة على الأولاد لا على الصبيان لأنهم غير مكلفين .

(٢) لما اتخذ الخاتم من غير الذهب ، فيجوز للرجال والنساء ولو كان أصله من الذهب ..

(٣) القسي : ليلب من كتان مخلوط بحرير .

(٤) اللثيرة المراد : خيطه للرجل من الحرير .

(٥) الإستبرق : خيط الديباغ .

(٦) الديباغ : الثوب الذي سده وقت من حرير .

(٧) أريس : يزرع في سجد قبله باليد .

جرمة من نار فيطرحها في يده . . قتل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ : « خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله لا آخذ وقد طرحه رسول الله ﷺ » (١) .

وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : « أحسل الذهب والحريير للإنثاء من أمي وحرّم علي ذكورها » (٢) .

وقال المحدثون : إن هذا الحديث معلول لأن في سنده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وسعيد لم يلق أبا موسى ولم يسمع منه .

٥ - وأخرج مسلم وغيره من حديث علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب وعن لباس القيسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصر (٣) .

هذه أدلة الجمهور لتحريم خاتم الذهب . قال النووي : وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة .  
وذهب جماعة من العلماء إلى كراهة التخنم بالذهب للرجال كراهة تنزيه . ولقد لبسه جماعة من الصحابة منهم : سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب ، وحذيفة ، وجابر بن سمرة .  
آنية الذهب والفضة :

يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء (٤) . وإنما يحل للنساء التحلي بها تزينةً وعجلاً كما تقدم . وليس الأكل والشرب من هذه الأواني مما أحله الله لمن .  
دليل ذلك الأحاديث الآتية :

١ - عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها (٥) فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » (٦) .

٢ - وعن لم سلة أن النبي ﷺ قال : « إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر (٧) في بطنه نار جهنم » (٨) .

وفي رواية لمسلم : « إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة .. » . ويرى بعض الفقهاء دون التحريم وقالوا : إن الأحاديث التي وردت في هذا مجرد التهديد . ورد ذلك بالوعيد عليه في

(١) رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه .

(٢) رواه مسلم .

(٣) للمعصر : يمنع الثوب صبغاً أحمر على هيئة خضوص وقد ذهب جماعة الصحابة والتابعين والفتهاء إلى جواز لبس المعصر إلا الإمام أحمد فإنه قال : بكراهة لبسه تنزيهاً .

(٤) وكذا يحرم الأكل والشرب في الأواني للطلبة بالذهب والفضة إن كان يمكن فصل الذهب أو الفضة عن الإناء فإن لم يمكن الفصل بينهما كان جرمه طلاء فقط فإنه لا يحرم .

(٥) وأصابتها سحفة وهي إناء يسع ما يشبع الحمة .

(٦) رواه البخاري ومسلم .

(٧) رواه البخاري ومسلم .

(٨) ص ١٠٠ .

حديث أم سلمة المذكور .

والمحقق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى كالنظيف والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب .

ولم يسلم بذلك المحققون . وفي حديث أحمد وأبي داود : « عليكم بالفضة فاعلموا بها لعباً » ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون ، وفي فتح الملام : الحق عدم تحريم غير الأكل والشرب ، ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره ، لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب فعملوا عنه إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم . انتهى . وجهور الفقهاء اجمع على منع اتخاذ الأواني منها بدون استعمال . ورخصت فيه طائفة .

الآنية من غير الذهب والفضة :

أما اتخاذ الأواني من الجواهر النفيسة وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة فيجوز ، لأن الأصل في الأشياء الحل . ولم يرد دليل يدل على هنا التحريم .

جواز اتخاذ السن والأنف من الذهب :

يجوز للشخص أن يتخذ سنّاً من الذهب وأنفاً منه إذا احتاج إلى شيء من ذلك . روى الترمذي عن عرفة بن أسعد قال : « أصيب أنفي يوم الكلاب فالحضت أنفاً من ورق فأتيت عليّ فأمرني النبي ﷺ أن اتخذ أنفاً من ذهب » .

قال الترمذي : روي عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب . وروى النسائي ، قال معاوية وحوله من المهاجرين والأنصار : أتملون أن النبي ﷺ نهي عن لبس الحرير ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطّعا <sup>(١)</sup> ؟ قالوا : اللهم نعم .

تشبه النساء بالرجال :

أراد الإسلام أن تكون طبيعة المرأة متبينة ، وأن يكون مظهرها صورة صادقة لهذه الطبيعة . كما أراد ذلك للرجل . فنهى كلا منهما أن يشبه الآخر ، وحرم عليه ذلك . وسواء أكان التشبه في اللباس أم الكلام أم الحركة لم غير ذلك . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « لعن رسول الله ﷺ الخنثين <sup>(٢)</sup> من الرجال والمترجلات <sup>(٣)</sup> من النساء » <sup>(٤)</sup> . وفي رواية : « لعن رسول الله ﷺ التشبهين من الرجال بالنساء والتشبهات من النساء بالرجال » <sup>(٥)</sup> . وعن أبي هريرة قال : « لعن

(١) أي قطعاً صنيرة كالسن .

(٢) الخنث : من فيه الخنثان وهو التكرر والثنى كما تعمل النساء .

(٣) المترجلة : هي التي تشبه بالرجل في الهيئة والقول والفعل والأحوال .

(٤) رواه البخاري . (٥) رواه البخاري .

رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة . والمرأة تلبس لبسة الرجل (١) .

لباس الشهرة :

وهو الثوب الذي يشهر لابس به الناس ، ويلحق بالثوب غيره من اللبوس مما يشتهر به الالابس له وهو حرام . لحديث ابن عمر ، قول الرسول ﷺ : « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » (٢) .

وعنه أيضاً قال : قال رسول الله ﷺ « لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء » (٣) .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « كل واشرب وألبس وتصدق في غير سرف ولا غيلة » (٤) .

النهى عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها :

١ - عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن في ابنة عروسي وقد غزق شعرها من حصبة أنأصله ؟ فقال النبي ﷺ : « لمن الله الواصلة (٥) والمتوصلة والواشمة والمتوشمة » .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « لمن الله الواشات (٦) والستوشات والنامصات (٧) والمنصات (٨) ، والمتفلجات (٩) للحسن للغيرات خلق الله » .

فبلغ ذلك امرأة من بني لبيد تقرأ القرآن اسمها أم يعقوب فأتته فكلتته فقال : وما لي لا ألتمن من لمن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله . فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لؤحي للمصحف لما وجدته . قال : لو قرأته لوجدته : قال الله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (١٠) .

٣ - وعنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن التامصة والواشمة والواصلة والواشمة إلا من داء » .

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورجال إسناده ثقات .

(٣) رواه البخاري ومسلم . الخيلاء : الكبر والبطر .

(٤) أخرجه أبو داود وأحمد وذكره البخاري تعليقا .

(٥) الوصل : وصل الشعر بشعر آخر .

(٦) الروم : غرز إبرة ومحوها في اللحم حتى يسيل الدم ويحمر طيه كعمل ونحوه حتى يحمر .

(٧) التتمة : الطالة لذلك .

(٨) التامصة : التي تنفث شعرها .

(٩) المتفلجات : اللاتي يفرقن ما بين الشفا والرماعيات أو ترفيق الأسنان بالوجه رغبة في الجمال .

(١٠) سورة الحشر الآية : ٧ .

وفي نيل الأوطار قال : « والوصل حرام لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم . قال النووي : وهذا هو الظاهر المختار . قال : وقد فصله أصحابنا فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف . وسواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف لمموم الأدلة . ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمي وسائر أجزائه لكرامته . بل يدفن شعره وطفرة وسائر أجزائه . وإن وصلت بشعر آدمي : فإن كان شعراً نجساً وهو شعر لليلة وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضاً للحديث . ولأنه حل نجاسة في صلاتها وغيرها عمدًا . وسواء في هذين النوعين للزوجة وغيرها من النساء والرجال ، وأما الشعر الطاهر من غير آدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً . وإن كان فثلاثة أوجه : أحدها : لا يجوز لظاهر الأحاديث . والثاني : يجوز . وأصحها عندهم إن فعلته بأن الزوج أو السيد جاز وإلا فهو حرام » انتهى .

أما وصل الشعر بغير شعر آدمي كالحرير والصوف والكتان أو نحوها فقد أجازته سعيد بن جبير وأحمد والليث .

قال القاضي عياض : فأما ربط الخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما للتجميل والتحسين . وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره فإنه يحرم إزالة الشعر أي شعر المرأة ونشفه من الوجه إلا إذا نبئت لها لحية أو شوارب فإنه لا يحرم إزالته بل يستحب . كما ذكره النووي وغيره .

والتفليج ويقال له الوثر . قال النووي : وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها .

قال في نيل الأوطار :

ظاهره أن التحريم للذكور إنما هو فيما إذا كان قصد التحسين لا لبدل وعلة فإنه ليس بمحرم . وظاهر قوله « للغيرات خلق الله » أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلقة عن الصفة التي هي عليها . قال أبو جعفر الطبري : في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله للمرأة عليه بزيادة أو نقص التاماً للتحسين لزوج أو غيره ، كما لو كان لها من زائدة أو عضو زائد فلا يجوز لها قطعه ولا نزعها لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قال القاضي عياض وزاد : « إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتضر بها فلا بأس بنزعها » أ.هـ .

## التصوير

### حرمة التصوير وصناعة التماثيل :

جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التماثيل وعن تصوير ما فيه روح سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم طيراً .

أما ما لا روح فيه كالأشجار والأزهار ونحوها فإنه يجوز تصويره .

١ - فعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ »<sup>(١)</sup> .

٢ - وعن رسول الله ﷺ : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور » .

٣ - وروى مسلم أن رجلاً جاء ابن عباس فقال : إني أصور هذه الصور فأفنت فيها . فقال له : ادن مني . فدنا منه . ثم أعادها ، فدنا منه . فوضع يده على رأسه فقال : أنبتك بما سمعت . سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس فتعذب في جهنم » . وقال : أن كنت لا بد فاعلاً فأضنع الشجر وما لا نفس له .

٤ - وعن علي قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ولا قبراً إلا سواه ولا صورة إلا لطختها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله . قال : فهاب أهل المدينة وانطلق الرجل ثم رجع فقال : يا رسول الله . لم ادع بها وثناً إلا كسرته ولا قبراً إلا سويته ولا صورة إلا لطختها . ثم قال الرسول : من عاد إلى صنعه شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ . رواه أحمد بإسناد حسن .

### إباحة صور لعب الأطفال :

ويستثنى من هذا لعب الأطفال كالمرائس ونحوها فإنه يجوز صنعها ويحرم للأحاديث الآتية :

١ - عن عائشة قالت : « كنت ألعب بالبنات »<sup>(٢)</sup> فرمى دخل علي رسول الله ﷺ وعندي الجوارى<sup>(٣)</sup> فإذا دخل خرجن وإذا خرج دخلن<sup>(٤)</sup> .

٢ - وعنها : أن النبي ﷺ قدم عليها من غزوة تبوك أو خيبر وفي سهوتها<sup>(٥)</sup> ستر . فهبت الريح فكشفت عن بنات لعائشة لعب . فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قالت : بناتي . ورأى يمينهن فرساً له

(١) البنت : صور لبنات كانت تلعب بها .

(٢) الجوارى : جمع حارية وهي الشابة المصمومة .

(٣) أخرجه البخاري .

(٤) الروي .

(٥) روى البخاري وأبو داود .

جناحان من وقاع فقال : ما هذا الذي أرى وسطهن ؟ قالت : فرس . قال : وما هذا الذي عليه ؟ قالت : جناحان . قال : فرس له جناحان ؟ قالت : أما سمعت أن سليمان خيلاً لها أجنحة . قالت : فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه .<sup>(١)</sup> .  
النهي عن وضع الصور في البيت :

وكما يحرم صنع التماثيل والصور يحرم اقتناؤها ووضعها في البيت ، ومن الواجب كسرها حتى لا تبقى على صورة التمثال .

روى البخاري أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب<sup>(٢)</sup> إلا نفذه .

وروي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل »<sup>(٣)</sup> .

الصورة التي لا ظل لها :

كل ما سبق ذكره خاص بالصور المجسدة التي لها ظل .

أما الصور التي لا ظل لها ، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق والصور التي توجد في الملابس والستور والصور الفوتوغرافية فهذه كلها جائزة . وكانت ممنوعة في أول الأمر ثم رخص فيها بعد .

والذي يدل على المنع ما ذكرته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي رسول الله ﷺ وقد سترت سهوة<sup>(٤)</sup> لي بقرام<sup>(٥)</sup> فيه تماثيل . فلما رآه هتكه وتلون وجهه وقال : « يا عائشة : أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يضاھون بخلق الله » .

وقالت عائشة فقطعناه فجعلنا منه وسادة أو سادتين .

والذي يدل على الترخيص :

١ - ما رواه يسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور . قال يسر : ثم اشتكى زيد فعلمناه فإذا على بابه ستر فيه صور ؛ فقلت لعبيد الله ، ريب ميوثة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ، فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : إلا رقاً في ثوب »<sup>(٦)</sup> .

٢ - وعن عائشة قالت : كانت لنا ستر فيه تماثيل طائر ، وكان الداخل إذا دخل استقبله ، فقال رسول الله ﷺ : « حولي هنا ؛ فإني كلما دخلت فرأيت ذكرك الدنيا »<sup>(٧)</sup> .

(١) صور التصلب .

(٢) الطائى يوضع فيه الشيء .

(٣) روى الحجة .

(٤) روله أبو داود والنسائي .

(٥) رواه البخاري ومسلم .

(٦) السقر الفرقين .

(٧) رواه مسلم .

فهذا الحديث دليل على أنه ليس بمحرم لأنه لو كان حراماً في آخر الأمر لأمر بهتكه ولما اكتفى بمجرد تحويله وجهه . ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تذكيره بالدنيا ؛ وأيد هذا الطحاوي من أئمة الأخناف فقال : « إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها ، وإن كانت رقاً ، لأنهم كانوا حديفي عهد عبادة الصور فنهى عن ذلك جملة ، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقاً في ثوب للضرورة إلى إتخاذ الثياب وأباح ما يمتنع ، لأنه يامن على الجاهل تعظيم ما يمتنع . وبقي النهي فيما لا يمتنع مأ . هـ .

وقال ابن حزم : وجائز للصبايا خاصة اللعب ولا يحل لعبهن . والصور محرمة إلا هذا وإلا ما كان رقاً في ثوب . ثم ذكر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري .

## المسابقة

المسابقة مشروعة وهي من الرياضة المحسنة وقد تكون مستحبة أو مباحة حسب النية والقصد .  
وتكون بالعدو <sup>(١)</sup> بين الأشخاص كما تكون بالسهم والأسلحة وبالحيل والبقال والحير .

ففي المسابقة بالعدو بين الأشخاص ثبت أن عائشة رضي الله عنها قالت : « سابت النبي ﷺ فسبته فلما حلت اللحم سابته فسبقني . قلت : هذه بتلك » <sup>(٢)</sup> .

والمسابقة بالسهم والرمح وكل سلاح يمكن أن يرمى به يقول الله تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ ... الآية ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وعن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي » <sup>(٤)</sup> .

ويقول عليه الصلاة والسلام : « عليكم بالرمي فإنه من خير لهما » <sup>(٥)</sup> .

ويقول ﷺ : « كل لعب حرام إلا ثلاثة ، ملاعبة الرجل أهله ، ورميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه » . ويحرم أثناء الرمي أن يتخذ ما فيه الروح غرضاً ؛ فقد رأى عبد الله بن عمر جماعة اتخذوا دجاجة هدفاً لهم فقال : « إن النبي ﷺ لمن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً » <sup>(٦)</sup> . وللمسابقة بين الحيوانات ثبت في الأحاديث الآتية :

١ - فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا سبق إلا في خف <sup>(٧)</sup> أو نصل <sup>(٨)</sup> أو حافر <sup>(٩)</sup> » <sup>(١٠)</sup> .

٢ - وعن ابن عمر قال : « سابق النبي ﷺ بالحيل التي قد ضُفرت <sup>(١١)</sup> من الحفياء <sup>(١٢)</sup> وكان أمدها ثنية الوداع ، وسابق بين الحيل التي لم تضفر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فني سابق » متفق عليه . زاد البخاري ، قال سفيان : من الحفياء إلى ثنية الوداع خسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل .

(١) العدو : الجري .

(٢) رواه البخاري .

(٣) سورة الأنفال .

(٤) رواه مسلم .

(٥) رواه البيهقي والطبراني بإسناد صحيح .

(٦) رواه البخاري ومسلم .

(٧) الخف : الإبل .

(٨) النصل : السهم .

(٩) الحافر : الحيل .

(١٠) رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان .

(١١) تضير الحيل : اسفلها العطف حتى تسنم لا تنطف إلا قوتها لتنفذ ويكون ذلك في مدة أربعين يوماً .

(١٢) الحفياء : مكان خارج المدينة للوردة .

### جواز المراهنة :

المسابقة دون رهان جائزة بإجماع العلماء كاسبق ، أما المسابقة برهان فإنها تجوز في الصور الآتية :

١ - يجوز أخذ المال في المسابقة إذا كان من الحاكم أو من غيره ؛ كأن يقول للمسابقين : من سبق منكم فله هذا القدر من المال .

٢ - أو يخرج أحد المتسابقين مالا فيقول لصاحبه : إن سبقتي فهو لك . وإن سبقتك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك .

٣ - إن كان المال من الاثنين المتسابقين أو من الجماعة المتسابقين ومعهم عمل بأخذ هذا المال إن سبق . ولا يفرم إن سبق .

قيل لأنس : أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ ؟ أكان رسول الله ﷺ يراهن ؟ قال : نعم ؛ والله لقد راهن على فرس له سبعة فسبق الناس فهش لذلك وأعجبه <sup>(١)</sup> .

### الصور التي يحرم فيها الرهان :

ولا يجوز الرهان في حالة ما إذا كان من كل واحد على أنه إن سبق فله الرهان وإن سبق فيفرم لصاحبه مثله ؛ لأن هذا من باب القمار المحرم .

قال رسول الله ﷺ : « الحيل ثلاثة : فرس للرحمن وفرس للإنسان وفرس للشيطان .

فأما فرس الرحمن فالذي يرتبط في سبيل الله ؛ فعلفه وروثه ويوله ، ( وذكر .. ) ما شاء الله <sup>(٢)</sup> . وإما فرس الشيطان فالذي يقامر أو يراهن عليه . وأما فرس الإنسان ؛ فالذي يرتبطه الإنسان يلتص بطنها <sup>(٣)</sup> فهي ستر من الفقر .

### لا جلب ولا جنب في الرهان :

روى أصحاب السنن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال : لا جلب ولا جنب في الرهان .

الجلب : هو أن يتبع فرسه بمن يحشه على سرعة الجري .

والجنب : هو أن يجنب فرسا إلى فرسه إذا فترت تحول إلى الجنوب قال ابن أويس : الجلب : أن يجلب حول الفرس من خلفه في الليملن ليحرز السبق .

(١) له للنتاج .

(٢) يعني أن كل ذلك له حشاش .

(٣) يولد أحد .

والجنب : أن يكون الفرس به اعتراض جنوب فيعترض له الرجل بفرسه يقومه فيحوز الغاية .  
وقال أبو عبيد : الجنب : أن يجنب الرجل فرسه الذي سبق عليه فرساً عربياً ليس عليه أحد ،  
فإذا بلغ قريباً من الغاية ركب فرسه العربي فسبق عليه ، لأنه أقل عياءً أو كلاً من الذي عليه  
راكب .

#### حرمة إنباء الحيوان :

ويحرم إنباء الحيوان وتحميله فوق طاقته . فإن حمله إنسان ما يعجز عنه كان للحاكم أن يمنعه  
من حمل ما لا يطيق .

وإذا كان الحيوان حلوتاً وله ولد فلا يجوز الأخذ من اللبن إلا بالقدر الذي لا يضر ولده ، لأنه  
لا ضرر ولا ضرار في الإسلام لا لحيوان ولا لإنسان .

#### وسم <sup>(١)</sup> البهائم وخصائرها :

يجوز وسم البهائم في أي جزء من بدنها ما عدا الوجه . فقد رأى رسول الله ﷺ حماراً قد وسم في  
وجهه فقال : « أما بلغكم أنني لعنت من وسم البهيمة في وجهها أو ضربها في وجهها » <sup>(٢)</sup> .

وعن جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم فيه » <sup>(٣)</sup> .

وقد استنبط العلماء من هذا النهي حرمة ضرب الوجه ووسمه من غير تفرقة بين إنسان  
وحويوان . لأن الوجه أكرمه الله وهو من جمع الحسن .

وأما وسم غير الوجه من الحيوان فهو جائز بل يستحب لأنه قد يحتاج إليه في التمييز بين  
الحيوانات .

وقد كان النبي ﷺ يسم بالبيسم <sup>(٤)</sup> إبل الصدقة كما رواه مسلم .

وقال أبو حنيفة بكرأته لأنه تعذيب ومثلة . وقد نهى الرسول ﷺ عنها : ويُرد على كلام أبي  
حنيفة : أن هذا علم مخصوص . وأن التخصيص ثابت بفعل الرسول ﷺ .

أي أن التعذيب والمثلة حرم في كل حال إلا في حالة وسم الحيوان فإنه يجوز . أما خصائص  
البهائم : فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصد به للنتة إما لمن أو لغيره .

وخصى عروة بن الزبير بفلأله . ورخص مالك في خصاء الحيل عمر بن عبد العزيز . ورخص

مالك في خصاء ذكور الغنم .

(١) روه أبو داود .

(٢) الوسم : الكي .

(٣) اليم : الكي .

(٤) روه مسلم وأبو داود .

## التحريش بين البهائم :

نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم وإغراء بعضها ببعض للتصارع ، فمن ابن عباس قال : « نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم » (١) .  
كما نهى عن اتخاذ شيء منها غرضاً .

ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فإذا قوم قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال لهم . « نهى رسول الله ﷺ أن تصير (٢) البهائم » (٣) . وعن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً » (٤) .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لا تتغنوا شيئاً فيه الروح غرضاً » .  
وإنما نهى عن ذلك لأنه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع لماله وتقويت لذكائه إن كان مذكي ولنفعته إن لم يكن مذكي .  
خصاء الآدمي :  
وهذا بخلاف الآدمي فإنه لا يجوز لأنه مثله وتغيير خلق الله وقطع للنسل وربما أفضى إلى الملاك .

## اللعب بالنرد :

ذهب جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالنرد (٥) واستدلوا على الحرمة بما يأتي :  
١ - روى بريدة عن رسول الله ﷺ قال : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » (٦) .  
٢ - وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » (٧) .  
وكان سعيد بن جبهر إذا مر على أصحاب النردشير لم يسلم عليهم .  
قال الشوكاني : روي أنه رخص في النرد ابن معقل وابن المسيب على غير قرار . ويسود أنها حلال الحديث على من لعب بقرار .

(١) رواه أبو داود والترمذي .

(٢) صير البهائم : حبسها وهي حية ثم ترمى حتى تقتل .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه مسلم .

(٥) النرد : الطاولة .

(٦) رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

(٧) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك .

### اللعب بالشطرنج :

ورد في الأحاديث تحريم لعب الشطرنج . ولكن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء .  
 قال الحافظ بن حجر العسقلاني : « لم يثبت في تحريمه حديث صحيح ولا حسن » ،  
 ولهذا اختلف الفقهاء في حكمه .  
 فمنهم من حرمه . ومنهم من أباحه .  
 فن حرمه أبو حنيفة ومالك وأحمد .  
 وقال الشافعي وبعض التابعين يكره ولا يجرم : فقد لعبه جماعة من الصحابة ومن لا يحصى من  
 التابعين .

قال ابن قدامة في « المغني » .  
 « فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم . إلا أن الفرد أكد منه في التحريم لورود النص في تحريمه  
 لكن هذا في معناه فيثبت فيه حكماً قياساً عليه » .

وروي أبي هريرة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير إباحته . واحتجوا بأن الأصل الإباحة .  
 ولم يرد تحريمها نص ولا هي في معنى للنصوص عليه فتبقى على الإباحة أ.هـ .

والذين أباحوه اشترطوا لإباحته الشروط الآتية :

١ - أن لا يشغل عن واجب من واجبات الدين .

٢ - أن لا يخالطه قمار .

٣ - أن لا يصدر أثناء اللعب ما يخالف شرع الله .

## الْأَيْمَانُ

تمرّيفها :

الْأَيْمَانُ : جمع يمين وهي اليد المقابلة لليد اليسرى وتُسمى بها الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل : لأنها تحفظ الشيء كما تحفظه اليمين .

ومعنى اليمين في الشرع : تحقيق الأمر أو توكيده بذكر اسم الله تعالى أو نفسه من صفاته . أو هو عقد يقوي به الحالف عزمه على الفعل أو الترك .

واليمين والحلف والإيلاء والقسم معنى واحد .

اليمين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته :

ولا يكون الحلف إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته ، سواء أكانت صفات ذات ، أو صفات أفعال ، كقوله : والله . وعزة الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وقدرته ، وإرادته ، وعلمه ... كذا الحلف بالمصحف أو القرآن أو سورة أو آية منه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ . فَوَرَّبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (١) .

ويقول : ﴿ فَلَا أَقِيمُ رَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّمَا تَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ تُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ (٢) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كانت يمين النبي ﷺ « لا ، ومقلب القلوب » .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد (٣) في الدعاء قال : والذي نفس أبي القاسم بيده » رواه أبو داود .

أَيُّمَ اللَّهِ وَعِزَّهُ اللَّهُ وَأَقْسَمْتَ عَلَيْكَ قَسَمٌ :

وَأَيُّمَ اللَّهِ يمين لأنها بمعنى والله ، أو وحق الله .

وَيَمِينُ اللَّهِ يمين عند الأخفاف وللأكلية لأن معناها : أحلف بالله .

وقالت الشافعية : لا تكون يميناً إلا بالنية ، فإن نوى الحالف اليمين انعمدت ، وإن لم ينو لم تنعمد .

وعند أحد : روايتان أصحهما أنها تنعقد .

(١) سورة الداربات الآيات ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) سورة المارج الآيات ١٠ ، ١١ .

(٣) اجتهد : بالغ

وعثر الله عيّن عند الأحناف والمالكية ، لأنها بمعنى وحياة الله ويقائه .

وقال الشافعي رضي الله عنه وأحد وإسحاق : لا يكون عيّنًا إلا بالنية .

وكلمة أَقْسَمْتُ عليك ، وأقسمت بالله . ويرى بعض العلماء أن يكون عيّنًا مطلقًا ويرى أكثرهم أنه لا يكون عيّنًا إلا بالنية .

وذعبت الشافعية إلى أن ما ذكر فيه اسم الله يكون عيّنًا . وأن ما لم يذكر فيه اسم الله لا يكون عيّنًا وإن نوى اليمين .

وقال مالك رضي الله عنه إن قال الحالف : أقسمت بالله كان عيّنًا وإن قال : أقسمت أو أقسمت عليك فإنه في هذه الصورة لا يكون عيّنًا إلا بالنية .

الحلف بأيمان المسلمين :

سبق أن قلنا أن من حلف بأيمان المسلمين ثم حث فإنه يلزمه كفارة عين عند الشافعية ، ولا يلزمه شيء عند مالك .

ومن حلف فقال : إن فعلت كذا فعليّ صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام .

أو قال : إن فعلت كذا فالحلل عليّ حرام .

أو قال : إن فعلت كذا فكل ما أملكه صدقة . فهذا وأمثاله فيه كفارة عين متى حث وهو أظهر أقوال العلماء ، وقيل لا شيء فيه .

وقيل : إذا حث لزمه ما علقه وحلف به .

الحلف بأنه غير مسلم . أو الحلف بالبراءة من الإسلام :

من حلف أنه يهودي ، أو نصراني ، أو أنه بريء من الله أو من رسوله ﷺ : إن فعل كذا ففعله .

قال جماعة من العلماء منهم الشافعي : ليس هذا يبين ولا كفارة عليه . لأن النصوص اقتضت على التهديد والزجر الشديد .

روى أبو داود والنسائي عن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « من حلف فقال : إني بريء من

الإسلام فإن كان كاذبًا فهو كاذبٌ » (١) . وإن كان صادقًا فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا » (٢) .

وعن ثابت بن الضحاك أن النبي ﷺ قال : « من حلف بغير ملة الإسلام فهو كاذب » .

(١) أي هو كاذب ضرورة له هل كذبه .

(٢) أن قصد بذلك إبعاد نفسه لم يكفر . ولعل لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ . ويستمر الله ويتوب إليه . وإن أراد الكفر بما فعل الحلف عليه كفر والبراءة بالله .

ونعذب الأحناف وأحد وإسحاق وسفيان والأوزاعي : إلى أنه يمين . وعليه الكفارة إن حنث .

**الحلف بغير الله محظور :**

وإذا كانت اليمين لا تكون إلا بذكر اسم الله أو ذكر صفة من صفاته . فإنه يحرم الحلف بغير ذلك ، لأن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به . والله وحده هو المختص بالتعظيم .

فمن حلف بغير الله فأقسم بالنبي ، أو الولي ، أو الأب ، أو الكعبة ، أو ما شابه ذلك . فإنه يمينه لا تتمتع ، ولا كفارة عليه إذا حنث . وأثم بتعظيمه غير الله .

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ : أدرك عمر رضي الله عنه في ركب وهو يحلف بأبيه . فناداهم الرسول ﷺ : « لا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . فمن كان حالفاً فليحلف بالله أوليصة . قال عمر : فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها . فأكثرا ولا أثراً » <sup>(١)</sup> .

٢ - وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يحلف : لا ، والكعبة . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزرى ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق » <sup>(٢)</sup> .

٤ - وعند أبي داود : « من حلف بالأمانة فليس منا » ، أي ليس على طريقتنا .

٥ - وقال ﷺ : « لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنداد . أي الأصنام - ولا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون » . رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة .

**الحلف بغير الله دون تعظيم للمحلوف به :**

جاء النهي عن الحلف بغير الله إذا كان يقصد بذكره التعظيم كالحلف بالله يقصد بذكره تعظيمه . أما إذا لم يقصد التعظيم بل قصد تأكيد الكلام فهو مكروه من أجل المشابهة ، ولأنه يشعر بتعظيم غير الله .

وقد قال الرسول ﷺ للأعرابي : « أفلح وأبيه » .

وقال البيهقي : إن ذلك كان يقع من العرب ويمر على ألسنتهم من دون قصد . وأيد النووي هذا الرأي وقال : إنه هو الجواب للرأي .

(١) أي لم يحلف بأبيه من قبل نفسه ولا حاكياً عن غيره .

(٢) اللات والعزرى : صتان لأهل مكة كانوا يعبدون بها في الجاهلية . فمن حلف بها . فليكثر قوله - لا إله إلا الله . كما يتصدق إذا طلب لعب القمار من صاحبه .

## قسم الله بالخلوقات :

كان العرب يتون بالكلام المبدوء بالقسم فيلقون إليه السمع مصفين لأنهم يرون أن قسم التكلم دليل على عظم الاهتمام بما يريد أن يتكلم به . وأنه أقسم ليؤكد كلامه ، وعلى هذا جاء القرآن الكريم يقسم بأشياء كثيرة .

منها القرآن كقوله تعالى : ﴿ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ ﴾ .

ومنها بعض المخلوقات مثل : ﴿ وَالْقَمَرَ وَضَحَاهَا ﴾ . و ﴿ وَاللَّيْلَ إِذَا يَتَفَقَسُ ﴾ . وَالنَّهَارَ إِذَا تَجَلَّى ﴾ .

وإنما كان ذلك لحكم كثيرة في القسم به والقسم عليه .

من هذه الحكم : لفت النظر إلى مواضع العبارة في هذه الأشياء بالقسم بها . والحث على تأملها حتى يصلوا إلى وجه الصواب فيها .

فقد أقسم سبحانه وتعالى بالقرآن لبيان أنه كلام الله حقاً وبه كل أسباب السعادة .

وأقسم بالملأكة لبيان أنهم عباد الله خاضعون له وليسوا بأهة يعبدون .

وأقسم بالشمس والقمر والنجوم لما فيها من الفوائد والمنافع . وأن تغيرها من حال إلى حال يدل على حدوثها . وأن لما خالقاً وصانعاً حكيماً . فلا يصح الغفلة عن شكره والتوجه إليه .

وأقسم بالرياح ، والطور ، والقلم ، والسماء ذات الجبروج إذ أن ذلك كله من آيات الله التي يجب التوجه إليها بالفكر والنظر .

أما للقسم عليه فالحمد وحدانية الله . ورسالة النبي ﷺ . وبعث الأجساد مرة أخرى . ويوم القيامة . لأن هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جنورها في النفس .

والقسم بالخلوقات مما اختص الله به .

أما نحن البشر فلا يصح لنا أن نقسم إلا بالله أو بصفة من صفاته على النحو المتقدم ذكره .

## شرط اليمين وركنتها :

ويشترط في اليمين : العقل ، والبلوغ ، والإسلام . وإمكان البر والاختيار فإن حلف مكروها لم تنعقد يمينه . وركنتها اللفظ المستعمل فيها .

## حكم اليمين :

وحكم اليمين أن يفعل الحالف المألوف به فيكون بازاً . لولا يفعله فيحنت وتجب الكفارة .

## أقسام اليمين

تنقسم الأيمان أقساماً ثلاثة :

١ - اليمين اللغو .

٢ - اليمين للمنقذة .

٣ - اليمين الفموس .

اليمين اللغو وحكمها :

ويمن اللغو : هي الحلف من غير قصد اليمين كأن يقول المرء : والله لتأكلن ، أو لتشرين ، أو لتحضرن ، ونحو ذلك لا يريد به ميثاً ، ولا يقصد به قمناً ، فهو من سقط القول .

فمن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت :

أنزلت هذه الآية : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ .

في قول الرجل : « لا والله ، وبلى والله ، وكلا والله » رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

وقال مالك رضي الله عنه والأحناف ، والليث ، والأوزاعي :

« لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه . فيظهر خلافه فهو من باب الخطأ » .

وعند أحمد رضي الله عنه : روايتان كاللذهبيين .

وحكم هذا اليمين :

أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخفة عليه .

اليمين المنقذة وحكمها :

واليمين للمنقذة هي اليمين التي يقصد بها الحالف ويصمم عليها . فهي يمين متعمدة مقصودة وليست

لفوا يجري على اللسان يقتضي العرف والعادة . وتبيل اليمين المنقذة هي أن يحلف على أمر من

المستقبل أن يفعله أو لا يفعله .



٢ - وروى أبو داود عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال :

« من خَلَفَ على يمين مصورة<sup>(١)</sup> كاذباً ، فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » .

مبنى الإيمان على العرف والنية :

أمر الإيمان مبني على العرف الذي درج عليه الناس لا على دلالات اللغة ولا على اصطلاحات الشرع ، فمن حلف أن لا يأكل لحماً ، فأكل سمكاً ، فإنه لا يحنث . وإن كان الله سبحانه لحماً ، إلا إذا نواه ، أو كان يدخل في عموم اللحم في عرف قومه .

ومن حلف على شيء وورى بغيره فالعبرة بنية لا بلفظه ، إلا إذا حلفه غيره على شيء ، فالعبرة بنية الحلف لا الحالف ، وإلا لم يكن للأيمان فائدة في القاضي .

قال النووي : إن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فهي على نية القاضي أو نائبه ، ولا تصح التورية هنا وتصح في كل حال ولا يحنث بها وإن كانت للباطل حراماً .

والدليل على أن العبرة بنية الحالف إلا إذا حلفه غيره ، ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال : خرجنا نريد النبي ﷺ ومضنا وائل بن حجر ، فأخذ عذولاه ، فخرج القوم أن يملفوا ، وحلفت أنه أخي ، فخلى سبيله ، فأتينا النبي ﷺ ، فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يملفوا ، وحلفت أنه أخي قال : « صدقت ، المسلم أخو المسلم » .

والدليل على العبرة بنية المستحلف إذا استحلف على شيء ، ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « اليمين على نية للمستحلف » .

وفي رواية : « يمينك على ما يصنعك عليه صاحبك » .

والصاحب هو المستحلف وهما طالبا اليمين .

لا حنث مع النسيان أو الخطأ :

من حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو خطأ فإنه لا يحنث لقول الرسول ﷺ : « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . . . والله يقول :

﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) مصورة : هي الزنجا وحسن عليها ، وكانت لازمة من جهة الحكم .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٥ .

بين المكروه غير لازم :

لا يلزم الوفاء باليمين التي يكره للراء عليها ، ولا يأنم إنا حنث <sup>(١)</sup> فيها للحديث للتقدم ، ولأنه المكروه مطلوب الإرادة . ولب الإرادة يسقط التكليف . ولهذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن اليمين للكره لا تنعقد خلافاً لأبي حنيفة .

الاستثناء في اليمين :

من حلف فقال : إن شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه .

فمن ابن عمر أن الرسول ﷺ قال :

من حلف على يمين فقال : « إن شاء الله فلا حنث عليه » رواه أحمد وغيره وصححه ابن حبان .

تكرار اليمين :

إذا كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث ، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد : يلزم بكل يمين كفارة ، وعند الحنابلة أن من لزمته أيمان قبل التكفير موجبها واحد ، فعليه كفارة واحدة لأنها كفارات من جنس واحد وإن اختلف موجب الأيمان وهو الكفارة كظهار ويمين بالله لزمته الكفارتان ولم تتداخلا .

### كفارة اليمين

تعريف الكفارة :

الكفارة صيغة مبالغة من الكفر ، وهو السر ، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في الدنيا وفي الآخرة . والذي يكفر اليمين المنعقدة إنا حنث فيها الحالف .

١ - الإطعام .

٢ - الكسوة .

٣ - العتق .

على التخيير ، فمن لم يستطع ، فليم ثلاثة أيام .

وهذه الثلاثة مرتبة ترتيباً تصاعدياً ، أي تبدأ من الأدنى للأعلى ، فالإطعام أذلها ، والكسوة أوسطها ، والعتق أعلاها .

(١) الحنث في اليمين يكون بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله .

يقول الله تعالى :

﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفُ رُغْبَةٍ  
مِمَّنْ لَمْ يَجِدْ لِهَيْبَتِهِ لِلَّهِ أَجْرًا فَلَا تَفَارَةُ أَهْلِيكُمْ إِذَا حُلِفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ  
لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١) .

حكمة الكفارة :

الحلث خلعت وعدم وفاء فتجب الكفارة جبراً لهذا .

الإطعام :

لم يرد نص شرعي في مقدار الطعام ونوعه ، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير بالعرف ، فيكون  
الطعام مقدراً بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته ضالِّباً . لا من الأعلى الذي يتوسَّع به في  
الواسم والناسبات ، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض الأحيان .

\* فلو كانت عادة الإنسان الغالبة في بيته أكل اللحم والحضراوات وخبز البرقلا يجزيه ما دونه .  
وإنما يجزيه ما كان مثله أو أعلى منه ، لأنَّ للثل وسط ، والأعلى فيه الوسط وزيادة . وهنا ما  
يختلف باختلاف الأفراد والبلاد .

وقد كان الإمام مالك رضي الله عنه يرى أن للذَّ يجزيه في المدينة قال : وأما البلدان فلم يعبش  
غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله تعالى :

﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ .

وهذا مذهب دلود وأصحابه .

واشترط الفقهاء أن يكون العشرة للمساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة ، فإنه جَوَّز دفعها إلى فقراء  
أهل النعمة .

ولو أطعم مسكيناً عشرة أيام ، فإنه يجزيه عن عشرة مساكين عند أبي حنيفة ، وقال غيره  
يجزيه عن مسكين واحد .

وإنما تجب كفارة الإطعام على المستطيع وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته وثقته من يعمل .

وقد روى بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهماً عنده ، كما قال قتادة ، أو عشرين كما قاله  
التخمي .

## الكسوة :

وهي اللباس ، ويميزه منها ما يسمى كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه الساكنين عادة ، لأن الآية لم تنبئها بالأوسط . أو بما يلبسه الأهل فيكفي القميص الساتر ( جلابة ) مع السراويل . كما تكفي العباة أو الإزار والرداء .

ولا يميزه فيها القنصوة أو العباة أو الحفاء أو للتدليل أو للشفة .

وعن الحسن وابن سيرين : أن الواجب ثوبان ، ثوبان .

وعن سعيد بن المسيب : عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها .

وعن عطاء ، وطاوس ، والنخعي : ثوب جامع كاللحفة والرداء .

وعن ابن عباس رضي الله عنه : عباءة لكل مسكين أو شملة .

وقال مالك وأحمد رضي الله عنهما : يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه .

## تحرير الرقبة :

أي إعتاق الرقيق وتحريره من المبودية ولو كان كافراً علماً بإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر .

واشترط الجمهور كفارة الأيمان حلاً للطلاق هنا على التقييد في كفارة القتل والظهار إذ تقول الآية : ﴿ فَتَغِيرُ زَيْنَةَ مُؤْمِنَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

## الصيام عند عدم الاستطاعة :

فمن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام .

فإن لم يستطع لمرض أو نحوه ، ينوي الصيام عند الاستطاعة ، فإن لم يقدر ، فإن غفر الله بسمه .

ولا يشترط التسابع في الصوم . فيجوز صيامها متتابعة ، كما يجوز صيامها متفرقة .

وما ذكره الحنفية ، والحنابلة ، من اشتراط التسابع غير صحيح فقد استدلوا بقراءة جاء فيها كلمات « متابعات » وهي قراءة شاذة ولا يستدل بالقراءة الشاذة ، لأنها ليس قرآناً . ولم تصح هنا حديثاً حتى تكون تفسيراً من النبي ﷺ للآية .

(١) سورة النساء آية : ٩٤ .

## إخراج القيمة :

اتفق الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث . واختلفوا في جواز تقديمها عليه . فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، وتأخيرها عنه ، ففي الحديث عند مسلم وأبي داود والترمذي :

« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل » <sup>(١)</sup> .

ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث .

وإذا تقدمت الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير مشروع في الإثم ، إذ تقديم الكفارة يجعل الشيء المحلوف عليه مباحاً .

وعند مسلم أيضاً ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول ﷺ :

« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها ، وليكفر عن يمينه » .

قال هؤلاء : ومن قدم الحنث كان شارحاً في معصية ، وقد يموت قبل أن يتمكن من الكفارة ، ولعل هذه هي حكمة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة .

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقيق موجبها حينئذ . قوله ﷺ :

« فليكفر من يمينه وليفعل الذي هو خير » .

معناه عنده : فليقصد أداء الكفارة كقوله تعالى :

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . أي إذا أردت ، والأول أرجح .

## جواز الحنث للمصلحة :

الأصل أن يفي الحالف باليمين :

ويجوز له العدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة .

يقول الله تعالى :

﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

أي لا تجعلوا الحلف بالله مانعاً لكم من البر والتقوى والإصلاح .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢١ .

(٣) سورة النحل آية : ٩٨ .

(١) أي يفعل ما فيه الخير .

ويقول عز وجل :

﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (١)

أي شرع الله لكم تحليل الأيمان بعمل الكفارة .

وروى أحمد والبخاري ومسلم ، أن النبي ﷺ قال :

« أنا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيما منها ، فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك » .

أقسام اليمين باعتبار المخلوف عليه :

وعلى هذا يمكن تقسيم اليمين باعتبار المخلوف عليه إلى الأقسام الآتية :

١ - أن يخلف على فعل واجب أو ترك محرم ، فهذا يحرم الحنث فيه لأنه تأكيد لما كلف الله به

عباده .

٢ - أن يخلف على ترك واجب أو فعل محرم ، فهذا يجب الحنث فيه لأنه خلف على معصية ، كما

تجب الكفارة .

٣ - أن يخلف على فعل مباح ، أو تركه . فهذا يكره فيه الحنث ويندب البر .

٤ - أن يخلف على ترك مندوب أو فعل مكروه . فالحنث مندوب ، ويكره التثادي فيه وتجب

الكفارة .

٥ - أن يخلف على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فهذا طاعة الله ، فيندب له الوفاء ويكره

الحنث .

## النذر

معناه :

النذر هو التزم قربة غير لازمة في أصل الشرع بلفظ يُشعر بذلك مثل أن يقول لله : الله علي أن أتصدق ببلغ كذا ، أو إن شفى الله مريضى فعلى صيام ثلاثة أيام ونحو ذلك . ولا يصح إلا من بالغ عاقل عتار ولو كان كافراً .

النذر عبادة قديمة :

ذكر الله سبحانه عن أم مريم أنها نذرت ما في بطنها لله ، فقال :

﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) .

وأمر الله مريم به فقال :

﴿ فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ (٢) .

النذر في الجاهلية :

وذكر الله أهل الجاهلية ما كانوا يتقربون به إلى آلهتهم من نذور طلباً لشفاعتهم عند الله وليتقربوا إليه زلفى ، فقال :

﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِمَّا ذُرًّا مِنَ الْحَرثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لَهُ يُزْعِمُهُمْ وَهَذَا يُشْرِكُنَا فَمَا كَانَ يُشْرِكُهُمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لَهُ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (٣) .

مشروعيته في الإسلام :

وهو مشروع بالكتاب والسنة ، ففي الكتاب يقول الله سبحانه :

﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ ثَقْفَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾ (٤) .

ويقول : ﴿ لَمْ يَلْبِسْهُمْ قَتْلَهُمْ وَلِيُؤْثِرُوا وَلِيُؤْثِرَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٥) .

ويقول : ﴿ يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً ﴾ (٦) .

(١) سورة آل عمران آية : ٣٥ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٢٠ .

(٤) سورة الدھر آية : ٧ .

(٥) سورة الأعمام آية : ١٣٦ .

(٦) سورة الحج آية : ٢٦ .

وفي السنة يقول الرسول ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » <sup>(١)</sup> .

رواه البخاري ومسلم عن عائشة : والإسلام وإن كان قد شرعه إلا أنه لا يستحب ، فعند ابن عمر أن النبي ﷺ نهي عن النذر وقال : « إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخل » رواه البخاري ومسلم .  
مضى يصح ومضى لا يصح :

يصح النذر وينتقد إذا كان قرية يتقرب بها إلى الله سبحانه ، ويجب الوفاء به .  
ولا يصح إذا نذر أن يعصي الله ، ولا ينتقد ، كالنذر على القبور وعلى أهل المعاصي وكان ينذر أن يشرب الخمر أو يقتل أو يترك الصلاة أو يؤذي والديه . فإن نذر ذلك لا يجب الوفاء به بل يحرم عليه أن يفعل شيئاً من ذلك ولا كفارة عليه <sup>(٢)</sup> لأن النذر لم ينتقد . يقول الرسول ﷺ : « لا نذر في معصية » <sup>(٣)</sup> .

وقيل <sup>(٤)</sup> : تحب الكفارة زجراله وتغليظا عليه .

#### النذر المباح :

سبق أن ذكرنا أنه يصح النذر إذا كان قرية ، ولا يصح إذا كان معصية .  
وأما النذر المباح مثل أن يقول : لله علي أن أركب هذا القطار أو ألبس هذا الثوب : فقد قال جمهور العلماء : ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء .  
روى أحد أن النبي ﷺ نظر وهو يخطب إلى أعرابي قائم في الشمس فقال : ما شأنك ؟ قال : « نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة . فقال الرسول : ليس هذا بنذر إنما النذر فيما لبثت في به وجه الله » .

وقال أحد : ينتقد . والناذر غير بين الوفاء وبين تركه وتلزمه الكفارة إذا تركه . ورجح هذا صاحب الروضة الندية فقال : النذر المباح يصدق عليه مسمى النذر ، فيدخل ، العمومات للتخصيص للأمر بالوفاء به . ويعود ذلك ما أخرجه أبو داود : إن امرأة قالت : « يا رسول الله إني نذرت إذا انصرفت من غزوتك سالماً أن أضرب على رأسك بالدف ، فقال لها : أوفى بنذرك » .

وضرب الدف إذا لم يكن مباحاً فهو إما مكروه أو أئد من الكروه ، ولا يكون قرية . فإن كان

(١) عن قتادة في هذه الآية قال : كانوا ينذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والمعرة وما انتدب عليهم فقام الله أبراراً : أخرجه الطبراني بسند صحيح .

(٢) هذا مذنب الأحناف وأحد .

(٣) رواه مسلم من حديث عمران بن حصين .

(٤) جمهور الفقهاء ومنهم للكلية والشافعية .

مباحاً فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح ، وإن كان مكروهاً فالإذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى .

### النذر المشروط وغير المشروط :

والنذر قد يكون مشروطاً وقد يكون غير مشروط .

فالأول : هو التزم قربه عند حدوث نعمة أو دفع نقمة مثل : إن شفى الله مريضى فعلي الطعام ثلاثة مساكين ، أو إن حقق الله أملي في كذا فعلي كذا . فهذا يلزم الوفاء به عند حصول المطلوب .  
والثاني : النذر المطلق وهو أن يلتزم ابتداء بدون تعليق على شيء مثل : لله على أن أصلي ركعتين . فهذا يلزم الوفاء به لدخوله تحت قوله **فعل** .  
« من نذر أن يطبخ الله فليطعمه » .

### النذر للأسموات :

وفي كتب الأحناف : أن النذر الذي يقع للأموال يقع لأكثر العوالم . وما يؤخذ من الدارم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقرئاً إليهم كأن يقول : ياسيدي فلان إن رُدَّ غائي أو غوي مريضى أو قضيت حاجتي فلك من النقود أو الطعام أو الشمع أو الزيت كذا فهو بالإجماع باطل وحرام لوجوه منها :

١ - أنه نذر مخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة وهي لا تكون إلا لله .

٢ - أن النذور له ميت وللميت لا يملك .

٣ - أنه إن عُلن أن للميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر والعياذ بالله .

الهم إلا أن قال : يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضى أو رددت غائي أو قضيت حاجتي ، أن أطعم الفقراء الذين يبسبب الولي الفلاني أو أشتري حصراً لمسجد أو زيتاً لوقوده أو دراهم لمن يقوم بشعائره إلى غير ذلك مما فيه ذلك مما فيه نذر للفقراء . والنذر لله عز وجل . وذكر الولي إنما هو على تصرف النذر لاستحقاقه القاطنين برباطه أو مسجده .

فيجوز هنا الإعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا شريف ولا لذي منصب أو ذي نسب أو علم مالم يكن فقيراً . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء .

نذر العبادة بمكان معين :

ولو نذر صلاة أو صياماً أو قرآناً أو اعتكافاً في مكان بعينه . فإن كان المكان للتمتع مزية في الشرع كالصلاة في المساجد الثلاثة ، لزم الوفاء به وإلا لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به .

وقالت الشافعية :

إذا نذر إنسان التصديق بشيء على أهل بلد معين لزمه ذلك وفاء بالتزلمه ولو نذر صومًا في بلد لأنه قرية ولم يتمعن مكان الصوم في تلك فله الصوم في غيره .

ولو نذر صلاة في بلد لم يتمعن لها ووصل في غيرها لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا للمسجد الحرام أي الحرم كله ومسجد المدينة والمسجد الأقصى إذا نذر الصلاة على أحد هذه المساجد فيتمعن لمعظم فضلها لقوله عليه الصلاة والسلام :

« لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » .

واستدلوا بدليل قلبي على تعيين مكان التصديق بالنذر .

وهو ما روى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده : « إن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني نذرت أن أفصح كذا وكذا لكان ينصح فيه أهل الجاهلية . قال : نعم ؟ قالت : لا قال : لوثن : قالت : لا . قال : أوف بنفرك » .

وقال الأحناف من قال :

« لله عليّ أن أصلي ركعتين في موضع كذا أو تصدق على فقراء بلد كذا » .

يجوز أدائه في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه لأن المقصود من النذر هو التقرب إلى الله عز وجل وليس لذات المكان دخل في القرية .

وإن نذر صلاة ركعتين في المسجد الحرام فأدّاها في مكان أقل منه شرقًا أو غربًا لا شرف له أجزله عندنا لأن المقصود هو القرية إلى الله تعالى وذلك يتحقق في أي مكان .

النذر لشيخ معين :

ومن نذر لشيخ معين فإن كان حيًا وقصد الناذر الصلقة عليه لنفقه وحاجته أثناء حياته كان ذلك النذر صحيحًا وهذا من باب الإحسان الذي حيب فيه الإسلام .

ولو كان ميتًا وقصد الناذر الاستغابة به وطلب الحاجات منه فإن هذا نذر معصية لا يجوز الوفاء به .

من نذر صومًا وعجز عنه :

من نذر صومًا مشروطًا وعجز عن الوفاء به لكبر سن أو لوجود مرض لا يرجى برؤه .. كان له أن يفطر ويكفر كفارة يمين أو يطعم عن كل يوم مسكينًا .

### الحلف بالصدقة بالمال :

من حلف بأن يتصدق بماله كله أو قال :

مالي في سبيل الله . فهو من نذر اللجاج وفيه كفارة يمين وعليه الشاتمي .

وقال مالك : يخرج ثلث ماله .

وقال أبو حنيفة : ينصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الزكاة من عينه من اللال دون ما لا زكاة فيه

من القمار والدواب ونحوها .

### كفارة النذر :

إذا حث الناذر أو رجع عن نذره لزمته كفارة يمين .

روى عقبه عامر أن النبي ﷺ قال :

« كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن : صحيح غريب .

من مات وعليه نذر صيام :

روى ابن ماجه أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فترفيت

قبل أن تقضيه ، فقال : « ليصم عنها الولي » .

## الذكر

الذكر : هو ما يجري على اللسان والقلب ، من تبيين الله تعالى وتزجيده وحده والثناء عليه ووصفه بصفات الكمال ونموت الجلال والجمال .

١ - وقد أمر الله بالإكثار منه فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ، وَتَبْتَغُوا بَنَّةً وَأَمِيلُوا ۝ ﴾ .

٢ - وأخبر أنه يذكر من يذكره فقال : ﴿ هَذَا ذِكْرِي أَذْكُرْكُمْ ۝ ﴾ ، وقال في الحديث القصي ، الذي رواه البخاري ومسلم : « أنا عند ظن عبيدي بي <sup>(١)</sup> وأنا معه حين يذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه ، وإن اقترب إلي ذراعًا اقتربت إليه باعًا وإن أتاني يمشي أتيته هرولة <sup>(٢)</sup> » .

٣ - وأنه سبحانه اختص أهل الذكر بالثبوت والسبق ، فقال رسول الله : « سبق للمفركون » . قالوا : وما المفركون يا رسول الله ؟ قال : « الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ » . رواه مسلم .

٤ - وأنهم هم الأحياء على الحقيقة ، فمن أبي موسى : أن النبي ﷺ قال : « مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر مثل الحي ولليت » . رواه البخاري .

٥ - والذكر رأس الأعمال الصالحة ، من وفق له فقد أعطى منشور الولاية ، ولهذا كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه ويومي الرجل الذي قال له : إن شرائع الإسلام قد كثرت عليّ فأخبرني بشيء أتشبث <sup>(٣)</sup> به ؟ فيقول له : « لا يزال فوقك رطبًا من ذكر الله » ، ويقول لأصحابه : « ألا أتنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إيقاق الذهب والزوق <sup>(٤)</sup> وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ، ويضربوا أعناقكم ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « ذكر الله » . رواه الترمذي وأحمد والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٦ - وأنه سبيل النجاة . فمن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما عمل آدمي عملاً قط أغنى له من عذاب الله ، من ذكر الله عز وجل » . رواه أحمد .

٧ - وعند أحمد أنه ﷺ قال : « إن ما تذكرون من جلال الله عز وجل من التهليل والتكبير

(١) أي إن ظن أن الله يقبل دعاءه وهو يدعو قبله ، ومن استغفروه وظن أن الله يغفر له ويكفّر .

(٢) أي أنه كلما زاد إقبال العبد على ربه كان الله له بكل خير لرح .

(٣) الورق : القشة .

(٤) أتشبث : أي أتشبك .

والتحميد بتماطفن حول العرش ، لمن دوي كدوي النحل يذكرون بصاحبهن ، أفلا يحب أحدكم أن يكون له ما يُذكر به ؟

### حد الذكر الكثير

أمر الله جل ذكره ، بأن يذكر ذكراً كثيراً ، ووصف أولي الألباب الذي ينتفعون بالنظر في آياته بأنهم : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ وقال مجاهد : لا يكون من الذَّاكِرِينَ الله كثيراً والذَّاكِرَاتِ حتى يذكر الله قائماً وقائماً ومضطجعاً .

وسئل ابن صلاح عن القدر الذي يصير به من الذَّاكِرِينَ الله كثيراً والذَّاكِرَاتِ ، فقال : إذا واطب على الأذكار الماثورة للثبته صباحاً ومساءً وفي الأوقات والأحوال المختلفة ليلًا ونهارًا . كان من الذَّاكِرِينَ الله كثيراً والذَّاكِرَاتِ ، وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآيات . قال : إن الله تعالى لم يفرض على عباده فريضة إلا جعل لها حداً معلوماً وعذراً أهلها في حال العذر ، غير الذكر ، فإن الله لم يجعل له حداً ينتهي إليه . ولم يعذر أحداً في تركه إلا مظلوماً على تركه ، فقال : « اذكروا الله قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ، بالليل والنهار ، في البر والبحر ، وفي السفر والحضر ، والفقر والغنى ، والسقم والصحة ، والسر والعلانية ، وعلى كل حال » .

### شمول الذكر على الطاعات

قال سعيد بن جبير : كل عامل لله بطاعة فهو ذَّاكِر لله ، وأراد بعض السلف أن يخص هذا العام ، فقصر الذكر على بعض أنواعه ، منهم عطاء حيث يقول : مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام ، كيف تشتري وتبيع ، وتصلّي وتصوم ، وتتكح وتطلق وتحج وأشباه من ذلك . وقال القرطبي : مجلس ذكر يعني مجلس علم وتذكير ، وهي المجالس التي يذكر فيها كلام الله وسنة رسوله ، وأخبار السلف الصالحين ، وكلام الأئمة الزهاد للتقدمين المرأة عن التصنع والبدع والمزينة عن للمقاصد الرديئة والطمع .

### أدب الذكر

للقصود من الذكر تركية الأنفس وتطهير القلوب ، وإيقاظ الضائر . وإلى هنا تشير الآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ فَتُنْهَوْنَ عَنِ الذِّكْرِ الْكَثِيرِ ، وَلْيَذْكُرُوا اللَّهَ أَكْثَرَ ﴾ أي أن ذكر الله ر أكبر من الصلاة وذلك أن الذَّاكِر حين يفتح لربه جنانه ويهلج بذكره باد إيماناً إلى إيمانه ، ويقيناً إلى يقينه ، فيسكن قلبه للحق ويطمئن به

﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ، أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ .

وإذا طاب القلب للحق انجبه نحو المثل الأعلى ، وأخذ سبيله إليه دون أن تلتفت عنه سوازع الهوى ، ولا دوافع الشهوة . ومن ثم عظم أمر الذكر ، وجعل خطره في حياة الإنسان ، ومن غير المعقول أن تتحقق هذه النتائج بمجرد لفظ يلفظه اللسان ، فإن حركة اللسان قليلة الجدوى ما لم تكن مواطنة للقلب ، وموافقة له ، وقد أرشد الله إلى الأدب الذي ينبغي أن يكون عليه المرء أثناء الذكر فقال : ﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُقِ وَالْأَصَالِ ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ .

والآية تشير إلى أنه يستحب أن يكون الذكر سرًا ، لا ترفع به الأصوات ، وقد سمع رسول الله ﷺ جماعة من الناس رفعوا أصواتهم بالدعاء في بعض الأسفار ، فقال : « يا أيها الناس أرتبوا على أنفسكم ، فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا ، إن الذي تدعونهم جميع قريب ، أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » . كما تشير إلى حالة الرغبة والرغبة التي يحسن بالإنسان أن يتصف بها عند الذكر .

ومن الأدب أن يكون الذكر نظيف الثوب طاهر البدن طيب الرائحة ، فإن ذلك مما يزيد النفس نشاطًا ، ويستقبل القبله ما أمكن ، فإن خير المجالس ما استقبل به القبله .

### استحباب الاجتماع في مجالس الذكر

يستحب الجلوس في حلق الذكر . وقد جاء في ذلك ما يأتي .

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مررت برياض الجنة فارتعوا » . قالوا : وما رياض الجنة يا رسول الله ؟ قال : « حلق الذكر ، فإن لله تعالى سيارات من الملائكة يطلبون حلق الذكر . فإذا أتوا عليهم حفوا بهم » .

٢ - وروى مسلم عن معاوية أنه قال : خرج رسول الله ﷺ على خَلْقَةٍ من أصحابه فقال : ما أجلكم ؟ قالوا : جلسنا نذكر الله محمدًا على ما هدانا للإسلام ومن به علينا . قال : « الله . ما أجلكم إلا ذاك ، قالوا الله ما أجلسنا إلا ذاك قال : أما إنني لم استخفكم همه لكم ، ولكنه أثناني جبريل فأخبرني أن الله تعالى يباهي بكم للملائكة » .

٣ - وروى أيضًا عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما ، أنها شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا حَقَّتْهُمُ الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، وذكرهم الله فين عنده » .

## فضل من قال لا إله إلا الله مخلصاً

١ - عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « ما قال عبد : لا إله إلا الله مخلصاً إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضي إلى العرش »<sup>(١)</sup> ما اجْتَنَبْتَ الكبائر « رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٢ - وعنه أنه ﷺ قال : « جئوا إيمانكم . قيل : يا رسول الله ، وكيف نجدد إيماننا ؟ قال : أكثروا من قول : لا إله إلا الله » رواه أحمد بإسناد حسن .

٣ - وعن جابر : أن النبي ﷺ قال : « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء : الحمد لله » رواه النسائي وابن ماجه والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

## فضل التسبيح والتحميد والتلهيل والتكبير وغير ذلك

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » رواه الشيخان والترمذي .

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لأن أقول سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، أحب إلي مما طلعت عليه الشمس » رواه مسلم والترمذي .

٣ - عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبرك بأحب الكلام إلى الله ؟ قلت : أخبرني يا رسول الله . إن أحب الكلام إلى الله : سبحان الله بحمده » رواه مسلم والترمذي . ولفظه أحب الكلام إلى الله عز وجل ما اصطفى الله لملائكته : « سبحان ربي وبحمده سبحان ربي وبحمده » .

٤ - عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من قال سبحان الله العظيم وبحمده غرست له نخلة في الجنة « رواه الترمذي وحسنه .

٥ - وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « استكثروا من الباقيات الصالحات » . قيل : وما هن يا رسول الله ؟ قال : « التكبير ، والتلهيل ، والتسبيح ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه النسائي والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٦ - عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لقيت إبراهيم ليلة أسري بي فقال : « يا محمد أقرئه أمك من السلام ، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة ، عذبة الماء ، وأنها قيعان »<sup>(٢)</sup> ، وأن غراسها

(١) يضي إلى العرش : أي يصل هذا القول إليه ، وهنا يقول الله تعالى : ﴿ إليه يجمع الكرم الخليل ﴾ .

(٢) قيعان : جمع قاع أي مستوية منبسطة واسعة

سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، رواه الترمذي والطبراني ، وزاده ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٧ - وعند مسلم : أن النبي ﷺ قال : « أحب الكلام إلى الله أربع - لا يضرك بأيهن بدأت : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . »

٨ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » رواه البخاري ومسلم .

أي : أجزأته عن قيام تلك الليلة « وقيل كفتاه ما يكون من الآفات تلك الليلة ، وقال ابن خزيمة في صحيحه « باب ذكر أقل ما يميز من القراءة في قيام الليل » . ثم ذكره .

٩ - وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « أيمجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة ؟ فشق ذلك عليهم وقالوا : أينما يطيق ذلك يارسول الله ؟ فقال ﷺ : الله الواحد (١) الصمد ثلث القرآن » رواه البخاري ومسلم والنسائي .

١٠ - وعن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، في يوم مائة مرة ، كانت له صلوة عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحبت عنه مائة سيئة ، وكانت له جزاء من الشيطان يؤمه ذلك حتى يمي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ، إلا أحد عمل أكثر من ذلك » رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

وزاد مسلم والترمذي والنسائي : « ومن قال سبحان الله وبحمده ، في يوم مائة مرة ، حطت خطاياهم ولو كانت مثل زبد البحر » .

### فضل الاستغفار

عن أنس رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني إلا غفرت لك - على ما كان منك - ولا أبالي ، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان (٢) السماء ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي ، يا ابن آدم إنك لو أتيتني بقراب (٣) الأرض خطايا ما تم لغيتي لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد .

(١) القراب : ما يقارب ملكها .

(٢) العنان : السحاب .

(٣) يصد سورة الإخلاص .

## الذكر المضاعف وجوامعه

١ - عن جَوثِرِيَّة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ خرج من عندها ، ثم رجع بعد أن أضحي وهي جالسة . فقال : « ما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم . قال النبي ﷺ : لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات ، لو وزَّنتُ بما قلت منذ اليوم لَوَزَّنتُهُنَّ : سبحان الله وبحمده ، عدد خلقه ورضاء نفسه وزيَّةَ عرشه ومِئَادَ كلماته » رواه مسلم وأبو داود .

٢ - ودخل رسول الله ﷺ على امرأة بين يديها نوي أو حصي ، تسبَّح الله به ، فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا ، وأفضل . فقال : « سبحان الله عددما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك ، وسبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك » رواه أصحاب السنن والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

٣ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ حدثهم أن عبداً من عباد الله قال : ١ - عن جَوثِرِيَّة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ خرج من عندها ، ثم رجع بعد أن أضحي وهي جالسة . فقال : « ما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟ قالت : نعم . قال النبي ﷺ : لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات ، لو وزَّنتُ بما قلت منذ اليوم لَوَزَّنتُهُنَّ : سبحان الله وبحمده ، عدد خلقه ورضاء نفسه وزيَّةَ عرشه ومِئَادَ كلماته » رواه مسلم وأبو داود .

« يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ، ولعظم سلطانك ففضلت <sup>(١)</sup> بالملكين ، فلم يثرها كيف يكتبانها ، فضمنا إلى السماء فقالا : ياربنا إن عبدك قد قال مقالة لا نندري كيف نكتبها ؟ قال الله - وهو أعلم بما قال عبده - ماذا قال عبدي ؟ قالوا : يارب ، إنه قد قال : يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظم سلطانك . فقال الله لها : أكتبها كما قال عبدي حتى يلتصقي فأجزبه بها » رواه أحمد وابن ماجه .

## عد الذكر بالأصابع وإنه أفضل من السبعة

١ - عن بَيْتَرَةَ رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « عليكن بالتسبيح والتلهيل والتقديس ، ولا تغفلن فتسعين الرحمة ، واعصنن بالأنامل فإنهن مسئولات » <sup>(٢)</sup> ، رواه أصحاب السنن والحاكم بسند صحيح .

(١) فضلت : ائتمنت وعلمت .

(٢) في هذا دليل على أن التسبيح على الأصابع أفضل من السبعة وإن كان يجوز العد عليها .

٢ - وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : رأيت رسول الله ﷺ بعقد التسبيح بيينه رواه أصحاب السنن .

انترهيب من أن يجلس الإنسان مجلساً لا يذكر الله فيه

ولا يصلي على نبيه ﷺ

عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « ما قد قوم مقعداً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على النبي ﷺ إلا كان عليهم حشرة يوم القيامة » رواه الترمذي وقال : حسن ، ورواه أحمد بلفظ : ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم بزة<sup>(١)</sup> وما من رجل يمضي طريقاً فلم يذكر الله تعالى إلا كان عليه ترة ، وفي رواية إلا كان عليهم حشرة ، وإن دخلوا الجنة للثواب .

وفي فتح العلام : الحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي ﷺ في المجلس ، لا سيما مع تفسير الترة بالتأروء العذاب ، فقد فسرت بها ، فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور ، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه ﷺ معاً .

ذكر كفارة المجلس

١ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من جلس مجلساً فكثر فيه لفظه<sup>(٢)</sup> فقال قبل أن يقوم من مجلسه : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمديك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا كفر<sup>(٣)</sup> الله له ما كان في مجلسه ذلك » .

ما يقوله من اغتاب أخاه المسلم

روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إن كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبتك ، تعول اللهم اغفر لنا وله » .

وللذهب المختار أن الاستغفار لمن اغتیب وذكر محامده يكثر الغيبة ولا يحتاج إلى إعلامه أو استمائه .

(١) الترة : مصابها الحشرة أو النقص ، أو النمة

(٢) لفظ - من باب نفع . واللفظ : كلام فيه حجة واختلاط .

(٣) كفر - أي ستر .

## الدُّعَاءُ

الأمر به :

أمر الله الناس أن يدعوه ويضعوا إليه ؛ ووعدهم أن يستجيب لهم ويحقق لهم سؤالهم .

١ - فقد روى أحد وأصحاب السنن عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال : إن الدعاء هو العبادة . ثم قرأ : ﴿ أَذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ، إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ فَاخْرِجُونَ ﴾ .

٢ - وروى عبد الرزاق عن الحسن : أن أصحاب رسول الله ﷺ سألوه : أين ربنا ؟ فأنزل الله : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ .

٣ - وروى الترمذي وابن ماجة عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » .

٤ - وروى الترمذي عنه : أنه صلوات الله عليه وسلامه قال : « من سره أن يستجيب الله تعالى له عند الشدائد والكرب فليكثر الدعاء في الرخاء » .

٥ - وروى أبو يعلى عن أنس عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل . قال : « أربع خصال : واحدة منهن لي ، وواحدة لك ، وواحدة فيما بيني وبينك ، وواحدة فيما بينك وبين عبادي ، فأما التي لي ، لا تشرك بي شيئاً ؛ وأما التي لك ؛ فأعلمت من خير جزيتك عليه . وأما التي بيني وبينك ؛ فنك الدعاء وعليّ الإجابة . أما التي بينك وبين عبادي ؛ فأرض لهم ما ترضى لنفسك » .

٦ - وثبت عنه ﷺ قوله : « من لم يسأل الله يفضب عليه » .

٧ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يغني خنزيرٌ قذيرٌ ، والدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل ، وإن البلاء لينزل فيلقاه الدعاء فيعتلجان <sup>(١)</sup> إلى يوم القيامة » رواه البزار والطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٨ - وعن سليمان الفارسي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٩ - وروى أبو عوانة وابن حبان : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا دعا أحدكم فليعظم الرغبة فإنه لا يتماغم عن الله شيء » .

(١) يعتلجان - يتصارعلان ويتفاضلان .

## آدابه :

للدعاء آداب ينبغي مراعاتها نذكرها فيما يلي :

١ - تحري الحلال : أخرج الحافظ بن مردويه عن ابن عباس قال : تليت هذه الآية عند النبي ﷺ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ ، فقام سعد بن أبي وقاص فقال يا رسول الله : ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة فقال : « يا سعد ، أطلب مطعمك تكن مستجاب الدعوة ، والذي نفس محمد بيده إن الرجل ليقتنف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه أربعين يومًا ، وأيا عبد نبت له من السحت والربا قالتارأوى به » .

وفي مسند الإمام أحمد وصحيح مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ - إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا - وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به الرسلين . فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ ، إني بما تفعلون عليم ﴾ وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ . ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وغني بالحرام يد يديه إلى السماء : يارب ، يارب ، فأنى يستجاب لذلك » .

٢ - استقبال القبلة إن أمكن ، فقد خرج النبي يستقي فدعا واستسقى واستقبل القبلة .

٣ - ملاحظة الأوقات الفاضلة والحالات الشريفة ، كيوم عرفة ، وشهر رمضان ، ويوم الجمعة ، والثلاث الأخير من الليل ، ووقت السحر ، وأثناء السجود ، ونزول الفيث ، وبين الأذان والإقامة ، والتقاء الجيوش ، وعند الوجل ، ورقة القلب .

(أ) فمن أبي أمامة قال : قيل : يا رسول الله ، أي الدعاء أسمع ؟ قال : « جُوفَ الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات » رواه الترمذي بسند صحيح .

(ب) وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، فأكثروا الدعاء فقمن أن يستجاب لكم » رواه مسلم .

وقد جاء في ذلك أحاديث كثيرة متشورة في ثنايا الكتب .

٤ - رفع اليدين حذو النكبين . لما رواه أبو داود عن ابن عباس قال : المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، أو نحوها ، والاستغفار أن تشير بإصبع واحدة ، والابتهاال أن تمد يديك جميعًا ، وروي عن مالك بن يسار أنه ﷺ قال : « إذا سألت الله فأسأله بيطون أكنفك ، ولا تسأله بظهورها » . وروي عن سلمان ، أنه ﷺ قال : « إن رزقكم تبارك وتعالى حي كريم ، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراء » .

٥ - أن يبدأ بحمد الله وتمجيدهِ والثناء عليه ، ويصلي على النبي لما رواه أبو داود والنسائي

والترمذي وصحه عن فضالة بن عبيد أن رسول الله ﷺ مع رجلاً يدعو في صلاته لم يجد الله تعالى ، ولم يصل على النبي . فقال : « عجل » ثم دعاه ، فقال له ، أولغيره : « إذا صلى <sup>(١)</sup> أحذرك فليبدأ بتجديده جل وعز ، والثناء عليه ، ثم يصلي على النبي ﷺ » ثم يدعو بعد بما يشاء .

٦ - حضور القلب وإظهار الفاقة والضرعة إلى الله جل شأنه وخفض الصوت بين المحافاة والمجهر . قال الله تعالى : ﴿ ولا تجهروا أصواتكم <sup>(٢)</sup> ولا تخافتوا بها وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ وقال : ﴿ أدعوا ربكم تضرعاً وخفية إنه لا يحب المعتدين ﴾ . قال ابن جرير : تضرعاً ، تذللاً واستكانة لطاعته : وخفية يقول : يخشع قلوبكم وصحة اليقين بوحدة الله وروبوته فيما بينكم وبينه ، لا جهار مرامة . وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال : رفع الناس أصواتهم بالدعاء فقال رسول الله ﷺ : « أيها الناس أرموا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنما تدعون سميعاً بصيراً ، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته ، يا عبد الله بن قيس ألا أحسبك كلمة من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله » . وروى أحمد عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « القلوب أوعى ، وبعضها أوعى من بعض فإذا سألت الله - أيها الناس - فاسألوه وأنتم موقنون بالإجابة ، فإنه لا يستجيب لعبد دعاه عن ظهر قلب غافل » .

٧ - الدعاء بنهر إثم أو قطيعة رحم . لما رواه أحمد عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « ما من مسلم يدعو الله عز وجل بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث خصال : إما أن يسجل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها . قالوا : إذا نكث ؟ قال : الله أكثر » .

٨ - عدم استبطاء الإجابة . لما رواه مالك عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل يقول : دعوت فلم يستجب لي » .

٩ - الدعاء مع الجزم بالإجابة . لما رواه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقول أحدكم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، ليعزم المسألة فإنه لا مكره له » .

١٠ - اختيار جوامع الكلم مثل : « ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقبنا عذاب النار » فقد كان النبي ﷺ يستحب الجوامع من الدعاء ويدع ما سوى ذلك . وفي سنن ابن ماجه : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أي الدعاء أفضل ؟ قال : سل ربك العفو والمغفرة في الدنيا والآخرة ثم أتاه في اليوم الثاني والثالث فآله هذا السؤال ، وأجيب بذلك الجواب . ثم قال ﷺ : « فإذا أعطيت العفو والمغفرة في الدنيا والآخرة فقد أفلحت » وفيه : أن رسول الله ﷺ

قال : ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من : « اللهم إني أسألك للعاقبة في الدنيا والآخرة » .

١١ - تجنب الدعاء على نفسه وأهله وماله :

فمن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا أولادكم ، ولا تدعوا على خدمكم ، ولا تدعوا على أموالكم . لا توافقوا من الله تبارك وتعالى ساعة نيل فيها عطاء فيستجاب لكم » .

١٢ - تكرار الدعاء ثلاثاً . فمن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يدعو ثلاثاً ويستغفر ثلاثاً . رواه أبو داود .

١٣ - إذا دعا لغيره أن يبدأ بنفسه :

قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ .

ومن أبي بن كعب قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه . رواه الترمذي بإسناد صحيح .

١٤ - مسح الوجه باليدين عقب الدعاء وحمد الله وتجيده والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ .

وقد روي مسح الوجه باليدين من عدة طرق كلها ضعيفة ، وأشار الحافظ إلى أن مجموعها تبلغ به درجة الحسن .

### دَعَاءُ الْوَالِدِ وَالصَّامِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَظْلُومِ

روى أحمد وأبو داود والترمذي بسند حسن : إن النبي ﷺ قال : « ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن : دعوة الوالد ودعوة للمسافر ودعوة للمظلوم » .

وروى الترمذي بسند حسن : أن النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حين يفطر ، والإمام العادل ، ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام ويفتح لها أبواب السماء ويقول الرب . وعزتي لأُنصرك ولو بعد حين » .

### دَعَاءُ الْأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ

١ - روى مسلم وأبو داود عن صفوان بن عبد الله رضي الله عنه قال : قدمت الشام فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده ، ووجدت أم الدرداء فقالت : أتريد الحج العام ؟ قلت : نعم . قالت : فادع لنا بخير ، فإن النبي ﷺ كان يقول : دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة ، عند رأسه ملك موكل ، كلما دعا لأخيه بخير ، قال الملك للوكل به : آمين ولك بمثل <sup>(١)</sup> . قال فخرجت إلى السوق فلتيت أبا الدرداء . فقال لي مثل ذلك عن النبي ﷺ .

(١) مثل : آمين ولعمرك بمثل ذلك .

- ٢ - ولأبي داود والترمذي : أن النبي ﷺ قال : أسرع الدعاء إجابة دعوة غائب لغائب .  
 ٣ - وروى عن عرق قال : استأذنت النبي ﷺ في العمرة فأذن لي وقال : « لا تنسنا يا أخي من دعائك فقال عمر : كلمة يسري أن لي بها الدنيا » .

بعض ماورد فيما ينبغي أن يستفتح به الدعاء رجاء أن يقبل -

- ١ - عن بريدة : أن رسول الله ﷺ سمع رجلاً يقول : « اللهم إني أسألك بأنني لشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد<sup>(١)</sup> الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً<sup>(٢)</sup> » أخذ فقال : « لقد سألت الله بالاسم الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب » رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

قال المنذري : قال شيخنا أبو الحسن للقيسي : إنشاده لا مطمئن فيه ، ولم يرد في هذا الباب حديث أجود إنشاداً منه .

- ٢ - وعن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ سمع رجلاً ، وهو يقول : ياذا الجلال<sup>(٣)</sup> والأكرام ، فقال : « قد استجيب لك فسل » رواه الترمذي وقال حسن .

- ٣ - وعن أنس قال : مر رسول الله ﷺ بأبي عيش ( زيد ابن الصامت الزرقى ) وهو يصلي ويقول : « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت ، يا حنان ، يا منان ، يا بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم ، فقال رسول الله ﷺ : لقد سألت الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى » رواه أحمد وغيره ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم .

- ٤ - وعن معاوية قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من دعا هؤلاء الكلمات المحس ، لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه : لا إله إلا الله ، والله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه الطبراني بإسناد حسن .

## أذكار الصباح والمساء

أذكار الصباح يبدأ من الفجر إلى طلوع الشمس ، وأذكار للمساء ما بين العصر والغروب .

- ١ - روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من قال حين يصبح ، وحين يمسي :

(٣) الجمع لصفات العظمة .

(٢) كفواً : شبيهاً

(١) الصمد : الذي يقصد في الموائج .

سبحان الله وبحمده مائة مرة ، لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه .

٢ - وروي أيضاً عن ابن مسعود قال : كان النبي ﷺ إذا أمسى . قال : « أَمْسِنَا وَأَمْسَى الْمَلِكُ اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْلِ وَسُوءِ الْكَبِيرِ ، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا : أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ لِلْمَلِكِ اللَّهُ . »

٣ - وروي أبو داود عن عبد الله بن حبيب قال : قال رسول الله ﷺ : قل : قلت : يا رسول الله ما أقول ؟ قال : « قل هو الله أحد ، وللمودنتين حين تمسي وحين تصبح ثلاث مرات تكفيك من كل شيء . » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٤ - وروي أيضاً عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ كان يعلم أصحابه ، يقول : « إِنْ أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا ، وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ ، وَإِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا وَبِكَ أَصْبَحْنَا ، وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ . » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

٥ - وفي صحيح البخاري عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : « سيد الاستغفار . اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك ، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك <sup>(١)</sup> بنعمتك عليّ ، وأبوء بذنبي فاغفر لي . فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . من قالها حين يمسي مات من ليلته دخل الجنة ، ومن قالها حين يصبح مات من يومه دخل الجنة . »

٦ - وفي الترمذي عن أبي هريرة أن أبا بكر الصديق قال لرسول الله ﷺ : مرني بشيء أموله إذا أصبحت وإذا أمسيت . قال : قل : « اللَّهُمَّ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّكَه ، وَأَنْ تَقْرُبَ سُوءًا عَلَيَّ أَنْفُسًا أَوْ تُعْجِرَهُ إِلَى سَلَمٍ . قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أَمْسَيْتَ ، وَإِذَا اخْتَضَعْتَ مَضْجَعَكَ . » قال الترمذي حديث حسن صحيح .

٧ - وفي الترمذي أيضاً عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من عبد يقول في صباح كل يوم ومساء كل ليلة ، بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّعُ أَحَدُهُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّامِعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَيُضَرَّهُ شَيْءٌ . » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١) أبوء ، أي اعترف .

٨ - وفيه أيضًا عن ثوبان وغيره أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يمي وإذا أصبح رضيته بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمد ﷺ نبيًا ، كان حقًا على الله أن يرضيه » : وقال حديث حسن صحيح .

٩ - وفي الترمذي أيضًا عن أنس : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يصبح أو يمي : اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة مرثك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك ، وأن محمدًا عبدك ورسولك ، أعتق الله رُبعه من النار ، فمن قالها مرتين أعتق الله نصفه من النار ، ومن قالها ثلاثًا أعتق الله ثلاثة أرباعه من النار ، ومن قالها أربعًا أعتقه الله من النار » .

١٠ - وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن غنم : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك ، لك الحمد ولك الشكر ، فقد أتي شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمي ، فقد أدى شكر ليلته » .

١١ - وفي السنن وصحيح الحاكم عن عبد الله بن عمر قال : لم يكن النبي ﷺ يدع هؤلاء الكلمات حين يمي وحين يصبح : « اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة ، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي ، اللهم استر عوراتي وأمن زوعاتي ، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي ، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي » . قال وكيع : يعني الحنف .

١٢ - وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة : أنه قال لأبيه ، يألوت إني أسمعك تدعو كل غداة : « اللهم عافني في بدني ، اللهم عافني في سمعي ، اللهم عافني في بصري ، لا إله إلا أنت تصدعها ثلاثًا حين تصبح ، وثلاثًا حين تمسي ؟ فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يدعوهم ، فأنا أحب أن أستن بسنته . رواه أبو داود .

وروي ابن السني عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : « من قال إذا أصبح : اللهم إني أصبحت منك في نعمة وعافية وستر ، فأنت نعمتك عليّ وعافيتك وسترك في الدنيا والآخرة ، ثلاث مرات إذا أصبح وإذا أمسى ، كان حقًا على الله أن يئتم عليه » .

وروي عن أنس : أنه ﷺ قال : « أشجز أحدكم أن يكون كأي ضفم ؟ قالوا : ومن أبو ضفم يارسول الله ؟ قال : كان إذا أصبح قال : اللهم وهبت نفسي وعرضي لك . فلا يشتم من شتم ولا يظلم من ظلمه ولا يضرب من ضربه » .

وروي عن أبي العرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من قال في كل يوم حين يصبح

وحين يسي : حسي الله لا إله إلا هو عليه توكلت ، وهو ربُّ العرش العظيم ، سبع مرات كناه الله تعالى ما أمه من أمر الدنيا والآخرة .

وردوي عن طلق بن حبيب قال : جاء رجل إلى أبي الدرداء فقال : يا أبا الدرداء قد احترق ينسك . فقال : ما احترق - لم يكن الله عز وجل ليفعل ذلك - بكلمات سمعتن من رسول الله ﷺ ، من قالها أول نهاره لم تصبه مصيبة حتى يسي ، ومن قالها آخر النهار لم تصبه مصيبة حتى يصبح : « اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت ، عليك توكلت وأنت رب العرش العظيم ، ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، أعلم أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله أhaus بكل شيء عليم ، اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شر كل دابة أنت أخذ بناصيتها ، إن ربي على صراط مستقيم » . وفي بعض الروايات أنه قال : انهضوا بنا ، فقام وقاموا معه ، فأتتهوا إلى داره ، وقد احترق ما حولها ، ولم يصبها شيء .

### أذكار النوم

١ - روى البخاري عن حذيفة وأبي ذر رضي الله عنهما . قالوا : كان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال : « باسمك اللهم أحيا وموت » ، وإذا استيقظ قال : « الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور » ، وكان من هديه أن يضع يده اليمنى تحت خده ويقول : « اللهم فني عذابك يوم تبعث عبادك » ثلاثاً ، ويقول « اللهم رب السموات ورب الأرض ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى منزل التوراة والإنجيل والقرآن ، أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت أخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، أنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر » . وكان يقول : الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وكفانا وآوانا ، فكم من لا كافي ولا مؤوي ، وكان إذا أوى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نقث<sup>(١)</sup> فقرأ فيها : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب الفلق ﴾ و ﴿ قل أعوذ برب جسد » ، ثم مسح بها ما استطاع من جسده ، يبدأ بها على رأسه ووجهه ، وما أقبل من جسده ، يفعل ذلك ثلاث مرات .

وأمر أن يقول المضطجع : باسمك ربي وضعت جنبي ، وبك أرفقه ، إن أمسكت نفسي فارحمها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين .

وقال لفاطمة : سبحي الله ثلاثاً وثلاثين ، وأحديه ثلاثاً وثلاثين ، وكبريه أربعا وثلاثين .  
وأوصي بقرأة الدعاء المتقدم ذكره : « اللهم فاطر السموات والأرض ... الخ » ، كما أوصي بقرأة

(١) لثقت : فتح الحلق بلا ريق .

آية الكرسي ، وأخير بأن من يقرأها لا يزال عليه من الله حافظ .

وقال البراء : إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ، وقل : اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظمري إليك رغبة وزهية إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت ، ثم قال : فإن مت ، مت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تقول <sup>(١)</sup> .

### دعاء الانتباه من النوم

أمر رسول الله ﷺ المستيقظ من نومه أن يقول : الحمد لله الذي رد عليّ روحي ، وعافاني في جسدي ، وأذن لي بذكره .

وكان إذا استيقظ قال : لا إله إلا أنت سبحانك ، اللهم استغفرك لذني ، وأسألك رحمتك ، اللهم زدني علماً ، ولا تزعج قلبي بعد إذ هديتني ، وهب لي من ليلتك رحمة إنك أنت الوهاب .  
وصح أنه قال : من تمار <sup>(٢)</sup> من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، الحمد لله ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا ، استجيب له ، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته .

### الذكر عند الفزع والأرق والوحشة

عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ قال : إذا فزع أحدكم في النوم فليقل : أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ، ومن همزات الشياطين ، وأن يحضرون ، فإنها لن تضره . قال : وكان ابن عمر يعلمها من بلغ من ولده ، ومن لم يبلغ منهم كتبها في صك وعلقها في عنقه . وإسناده حسن .

عن خالد بن الوليد رضي الله عنه : أنه أصابه أرق فقال رسول الله ﷺ : ألا أعطيك كلمات إذا قلتهن نمت ، قل : اللهم رب السموات السبع وما أظلت ، ورب الأرضين وما أقلت ، ورب الشياطين وما أضلت ، كن لي جاراً من شر خلقك كلهم جميعاً . أن يفترط عليّ أحد منهم ، أو أن يبغني عليّ . عز جارك ، وجل ثناؤك ولا إله غيرك . أو لا إله إلا أنت .

رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وإسناده جيد ، إلا أن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من خالد ، ذكره الحافظ المنذري .

(١) ذكرنا الأحاديث للتقدمة بدون تجميع اختصاراً ، وكلها صحيحة .

(٢) التمار : السمر والتقطب على الفرائس لئلا يجمع كلامهم ، فلو لموس ، والراد : من استيقظ بالليل ولا يستطيع العودة إلى النوم .

روى الطبراني وابن السني عن البراء بن عازب : أن رجلاً اشترك إلى رسول الله ﷺ الوحشة فقال : « قل : سبحان الله الملك القدوس رب الملائكة والروح ، جلّت السموات والأرض بالعمة والجبروت » ، فقالوا الرجل : فأذهب الله عنه الوحشة .

### ما يقوله ويفعله من رأى في منامه ما يكره

١ - عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها . فليبصق عن يساره ثلاثاً ، وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

٢ - وعن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليأثمها في منامه ، فليحمد الله عليها ، وليحدث بها رأى وإذا رأى غير ذلك مما يكره فليأثمها في منامه ، فليستعذ بالله من شرها ولا يذكرها لأحد فليأثمها لا تضره » ، رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

### الذكر عند لبس الثوب

١ - وروى ابن السني : أن النبي ﷺ كان إذا لبس ثوباً ، أو قيصاً ، أو رداءً ، أو عمامة يقول : « اللهم إني أسألك من خيرهِ وخير ما هو له . وأعوذ بك من شرهِ وشر ما هو له » .

٢ - زوي عن معاذ بن أنس : أنه ﷺ قال : « من لبس ثوباً جديداً ، فقال : الحمد لله الذي كساني هذا ، ورزقنيهِ من غير حول مني ولا قوة ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه » . وتستحب التسمية كذلك ، فإن كل شيء لا يبدأ فيه بسم الله فهو ناقص .

### الذكر إذا لبس ثوباً جديداً

١ - عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوباً ساء باسمه . عمامة أو قيصاً أو رداءً . ثم يقول : « اللهم لك الحمد أنت كسوتني ، أسألك خيره وخير ما صنع له ، وأعوذ بك من شرهِ وشر ما صنع له » ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه .

٢ - وروي الترمذي عن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي كساني ما أؤاري<sup>(١)</sup> به عورتي ، وأتجمل به في حياتي . ثم عند إلى الثوب الذي أخلقت فتصدق به كان في حفظ الله وفي كف الله عز وجل ، وفي سبيل الله حياً وميتاً » .

(١) أؤاري : ألي لستر .

ما يقول لصاحبه إذا رأى عليه ثوباً جديداً .

١ - صح أنه ﷺ قال لأم خالد - بعد أن ألبسها خيصة : « ألبسني وأخلفني » وكانت الصحابة تقول : تبلي ويخلف الله .

٢ - ورأى علي عمر رضي الله عنه ثوباً فقال : « لبسْتُ جديداً . وعش حميداً ، ومث شهيداً سمعتا » رواه ابن ماجه وابن السني .

### الذكر عند طرح الثوب

روي ابن السني عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « سترما بين أغني الجنّ وعورات بني آدم ، أن يقول الرجل المسلم إذا أراد أن يطرح ثيابه : بسم الله الذي لا إله إلا هو » .

### أذكار الخروج من المنزل

١ - روي أبو داود عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « من قال - يعني إذا خرج من بيته : بسم الله توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . يقال له : كفيت ووقيت وهديت ، وتحنى عنه الشيطان فيقول لشیطان آخر : كيف لك برجل قد هدي وكفي وقي » .

٢ - وفي مسند أحمد عن أنس : « بسم الله آمنت بالله ، اعتصمت بالله ، توكلت على الله ، لا حول ولا قوة إلا بالله » حديث حسن .

٣ - وروي أهل السنن عن أم سلمة قالت : ما خرج رسول الله ﷺ من بيتي إلا رفع طرفه إلى السماء فقال : « اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أظلم أو أظلم ، أو أجهل أو يجهل علي » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

### أذكار دخول المنزل

١ - في صحيح مسلم عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله تعالى عند دخوله ، وعند طعامه ، قال الشيطان : لا نبيت لكم ولا عشاء . وإذا دخل فلم يذكر الله تعالى عند دخوله ، قال الشيطان : أدركتم البيت ، فإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه قال : أدركتم البيت والعشاء » .

٢ - وفي سنن أبي داود عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ولج الرجل بيته فليقل : اللهم إني أسألك خير المولج<sup>(١)</sup> وخير المخرج ، بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا ، وعلى الله

(١) المولج : موعده الدخول .

رنا نوكلا ، ثم ليسم على أهله .

٣ - وفي الترمذي عن أنس قال : قال لي رسول الله ﷺ : « يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم تكن مركة عليك وعلى أهل بيتك » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .  
الذكر عند رؤية ما يعجبه في ماله

ينبغي للمرء إذا رأى ما يعجبه من أهله أو ماله أن يقول : « ما شاء الله لا قوة إلا بالله » فإنه لا يرى بها سوءاً . فإن رأى ما يسوء فليقل : الحمد لله على كل حال . قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ .

وروي ابن السني عن أنس . قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أنتم الله على عبد نعمة في أهل ومال وولد فقال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله فيرى فيها آفة دون اللوت » .  
وعنه ﷺ أنه كان إذا رأى ما يسره قال : « الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات » وإذا رأى ما يسوءه قال : الحمد لله على كل حال » رواه ابن ماجه . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد .

### الذكر عند النظر في المرأة

١ - روى ابن السني عن علي رضي الله عنه : أن النبي ﷺ كان إذا نظر في المرأة قال : « الحمد لله . اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي » .  
وروي عن أنس قال : كان النبي ﷺ إذا نظر وجهه في المرأة قال : « الحمد لله الذي سوى خلقي فعدله ، وكرم صورة وجهي فحسنها ، وجعلني من المسلمين » .

### ما يقال عند رؤية أهل البلاء

روي الترمذي وحسنه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : « من رأى ميتاً فقال : الحمد لله الذي عافاني عما ابتلاك به ، وفضلني على كثير من خلق تفضيلاً ، لم يصبه ذلك البلاء » .  
وقال النووي : قال العلماء ينبغي أن يقول هذا الذكر سرّاً بحيث يسمع نفسه ، ولا يسمعه للبتلي ، لئلا يتألم قلبه بذلك . إلا أن تكون بليته معصية ، فلا بأس أن يسمعه ذلك إن لم يخف من ذلك مفسة .

### الذكر عند صياح الديكة

روي البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا سمعت نحيق الحمر فتعوذوا بالله من الشيطان ؛ فإنها رأيت شيطاناً ، وإذا سمعت صياح الديكة فلوأ الله من فضله ؛ فإنها رأيت ملكاً » .

وعند أبي داود : « إذا سمعت نباح الكلاب ونحيق الحمر بالليل فتعوذوا بالله منهم ، فإنهن يرين ما لا ترون » .

### الذكر عند الريح إذا هاجت

روي أبو داود بإسناد حسن عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الريح من رُوح<sup>(١)</sup> الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالمذاب ، فإذا رأيتها فلا تسبها ، وسلوا الله خيرها ، واستعينوا بالله من شرها » .

وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال : « اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما أرسلت به » .

### ما يقول عند سماع الرعد

روي الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا سمع صوت الرعد والصواعق قال : « اللهم لا تقتلنا بغضبك ، ولا تهلكنا بعقابك ، وعافنا قبل ذلك » وسنده ضعيف .

### الذكر عند رؤية الهلال

١ - روي الطبراني عن عبد الله بن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا رأى الهلال قال : « الله أكبر ، اللهم أهله علينا بالأمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ، والتوفيق لما تحب وترضى ، ربنا وربك الله » .

٢ - عند أبي داود مراسلاً عن قتادة : أن نبي الله ﷺ كان إذا رأى الهلال قال : « هلال خير ورشد هلال خير ورشد ، أمنت بالله الذي خلقك ، ثلاث مرات ، ثم يقول : الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا » .

(١) روح : رحة .

## أذكار الكرب والحزن

١ - روى البخاري ومسلم عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب : « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم ، لا إله إلا الله ربُّ السموات وربُّ الأرض ، وربُّ العرش الكريم » .

٢ - وفي الترمذي عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا خزنه أمر <sup>(١)</sup> قال : « يا حيُّ يا قيومُ برحمتك أستغيث » .

٣ - وفيه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ كان إذا لمه الأمر رفع رأسه إلى السماء فقال : « سبحان الله العظيم » وإذا اجتهد في الدعاء قال : « يا حيُّ يا قيومُ » .

٤ - وفي سنن أبي داود عن أبي بكرة : أن رسول الله ﷺ قال : « دعواتُ المكروب : اللهم رحمتك أرجو ، فلا تكِلني إلى نفسي طُرقة عين ، وأصلح لي شأني كله ، لا إله إلا أنت » ...

٥ - وفيه أيضًا عن أسماء بنت عميس قالت : قال لي رسول الله ﷺ : « ألا أعلمك كلمات تقولينهن عند الكرب أو في الكرب : الله الله ربِّي لا أشرك به شيئاً » وفي رواية : أنها تقول سبع مرات .

٦ - وفي الترمذي عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله ﷺ : « دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت : « لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين » لم يدع بها رجل في شيء قط إلا استجيب له » .

وفي رواية له : إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرَّج الله عنه ، كلمة أخي يونس عليه السلام .

٧ - وعند أحمد وابن حبان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ما أصاب عبداً هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك ، ماضٍ فيَّ حكمك ، عدلٌ فيَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، ودَعَابَ همي ، إلا أذهب الله همه وحزنه . وأبْدله مكانه فرحاً » .

## الذكر عند لقاء العدو وعند الخوف من الحاكم

روى أبو داود والنسائي عن أبي موسى : أن النبي ﷺ كان إذا خاف قوماً قال : « اللهم إنا نجعلك في نحورهم ، ونعوذ بك من شرورهم » .

(١) خزنه : قُبل به لمرمهم .

وروى ابن السني : أنه ﷺ كان في غزوة فصال : « يامالك يوم الدين إياك أعبد وإياك أستمع » قال أنس : فلقد رأيت الرجال تصرعها الملاكمة من بين يديها ومن خلفها .

وروى أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « إنا خفّت سلطانتا أو غيره قل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله ربّي ، سبحان الله ربّ السموات السبع وربّ العرش العظيم ، لا إله إلا أنت عزّ جارك ، وجَلّ ثناؤك » .

وروى البخاري عن ابن عباس قال : « حَبَّبَنَا الله ونعم الوكيل » قالها إبراهيم عليه السلام حين أُلقي في النار ، وقالها محمد ﷺ حين قال له الناس : إن الناس قد جَمَعُوا لَكَ .

وعن عوف بن مالك : أن النبي ﷺ قضى دين رجلين . فقال المقتضى عليه ما أكبر : حسينا الله ونعم الوكيل . فقال النبي ﷺ : « إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس <sup>(١)</sup> ، فإذا غلبك أمر قتل : حسبي الله ونعم الوكيل » .

### ما يقول إذا أستصعب عليه أمر

روى ابن السني عن أنس : أن رسول الله ﷺ كان إذا خاف قوماً قال : « اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً . وأنت تجعل الحزن <sup>(٢)</sup> سهلاً » .

### ما يقول إذا تصمرت معيشته

روى ابن السني عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « ما يمنع أحدكم إذا عسر عليه أمر معيشته أن يقول إذا خرج من بيته : بسم الله على نفسي ومالي وديني ، اللهم رضني بقضائك ، وبارك لي فيما قُتِرَ حق لا أحب تعجيل ما أخرت ، ولا تأخير ما عجلت » .

### الذكر عند الدين

١ - روى الترمذي وحسنه عن علي رضي الله عنه : أن مكاتبتا جاءه . فقال : إني عجزت عن كتابتي فأمّني . فقال : ألا أعلمك كلمات علمنيهن رسول الله ﷺ لو كان عليك مثل جبل صبر <sup>(٣)</sup> ديناً إلا أتاه الله عنك قل : « اللهم اكفني بحلالك ، عن حرامك ، وأغنني بفضلك عن سواك » .

٢ - وقال أبو سعيد : دخل رسول الله ﷺ للسجد فالت يوم ، فإذا هو برجل من الأنصار ، يقال له أبو أكتامة ، فقال : « يا أبا أكتامة ، مالي أراك جالسا في المسجد في غير وقت الصلاة ؟ قال : هموم لزمتي وديون يارسول الله قال : أفلا أعلمك كلاماً إذا قلته أذهب الله همك وقضى عنك

(٢) الحزن : غليظ الأرض وعشوها .

(١) الكيس : العمل .

(٣) جبل صبر : جبل لمي .

دينك ، قلت : بلى يا رسول الله . قال : قل إذا أصبحت وإذا أمست : اللهم إني أعوذ بك من المم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل ، وأعوذ بك من الجبن والبخل ، وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال . قال : ففعلت ذلك فأذهب الله همي ، وقضى عني ديني .

### ما يقول إذا نزل به ما يكره أو غلب على أمره

روى ابن السني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لِيُتَرْجِعَ أَحَدُكُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي شَعِ نَعْلِهِ ، فَإِنَّا مِنَ الصَّائِبِ » .

يُتَرْجِعُ : يقول إذا نزل به ما يسوءه حتى ولو انقطع الشع : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » والشع : أحد سيور النعل التي تشد إلى زمامها .

وروي مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لِلْمُؤْمَنِ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمَنِ الضَّعِيفِ ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ ، أَحْرَصُ مَا يَتَمَسَّكُ ، وَاسْتَمْنِ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ ، وَإِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ ، فَلَا تَقُلْ : « لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا . كَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَرَ اللَّهُ ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ ، فَإِنِ لَوْ تَتَنَحَّ عَمَلُ الشَّيْطَانِ » .

### ما يقول من نزل به الشك

١ - روي البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ : مَنْ خَلَقَ كَذَا ، مَنْ خَلَقَ كَذَا ، حَتَّى يَقُولَ : مَنْ خَلَقَ رِيكَ ، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلِيَّتَهُ » .

٢ - وفي الصحيح : أنه ﷺ قال : لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَامَلُونَ حَتَّى يَقَالَ : خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ : أَمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ .

### ما يقول عند الغضب

روي البخاري ومسلم عن سليمان بن مرد قال : كنت جالساً مع النبي ﷺ ، ورجلان يستبان : أحدهما قد احمر وجهه واتفتحت أوداجه ، فقال النبي ﷺ : « إِنِّي لِأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ ، لَوْ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، ذَهَبَ عَنْهُ » .

### من جوامع أدعية الرسول ﷺ

١ - قالت عائشة كان النبي ﷺ يحب الجوامع من الدعاء ؛ ويدع ما بين ذلك . ونحن نذكر من هذه الأدعية ما لا غنى للمرء عنه :

عن أنس رضي الله عنه قال : كان أكثر دعاء النبي ﷺ : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ » .

وروي مسلم : أن رسول الله ﷺ عاد رجلاً من المسلمين قد خفت<sup>(١)</sup> فصار مثل الفرخ ، فقال رسول الله ﷺ : هل كنت تدعو بشيء أو تسأله إياه ؟ قال : نعم . كنت أقول : اللهم ما كنت معاتبني به في الآخرة فتبّله لي في الدنيا . فقال رسول الله ﷺ : « سبحان الله . لا تطيقه أو لا تستطيعه ، أفلا قلت : اللهم آتنا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » .

٢ - وروي أحمد والنسائي : أن سمطاً سمع ابناً له يقول : اللهم إني أسألك الجنة وغرفها وكذا وكذا ، وأعوذ بك من النار وأغلاها وسلاسلها . فقال سمط : لقد سألت الله خيراً كثيراً ، وتعوذت به من شر كثير . وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيكون قومٌ يمتدّون في الدعاء بحسبك أن تقول : اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم .

وروي عن ابن عباس قال : كان من دعاء النبي ﷺ : « رب أعني ولا تمن علي ، وانصربي ولا تنصر علي ، وامكر لي ولا تمكر علي ، واهدني ويسر لي وانصربي على من بنى علي » ، رب اجعلني لك شكراً ، لك ذكراً ، لك رقياً<sup>(٢)</sup> ، لك مطواعاً لك أوامراً<sup>(٣)</sup> ، إليك منيئاً ، رب تقبل توبتي ، واخسل حوبتي<sup>(٤)</sup> ، وأجب دعوتي ، وثبت حجتي ، وشدّ لساني ، واهد قلبي ، وأسألُ سخية<sup>(٥)</sup> صدري .

وروي مسلم عن زيد بن أرقم قال : لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول : كان يقول : « اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل ، والجبن والبخل والحرم ، وعذاب القبر ، اللهم آت نفسي تقواها ، وزكها أنت خير من زكها ، إنك وليها ومولاها ، اللهم إن أعوذ بك من علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع ، ومن دعوة لا يتجاب لها » .

وفي صحيح الحاكم أن رسول الله ﷺ قال : « اتعبون أيها الناس أن تجتهدوا في الدعاء ؟ قالوا : نعم يا رسول الله . قال : قولوا : اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحن عبادتك » . وعند أحمد ، قال النبي ﷺ : « أَلْطُوا<sup>(٦)</sup> يا ذا الجلال والإكرام » .

وعنده أيضاً كان رسول الله ﷺ يقول : « يامقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » وللميزان بيد الرحمن عز وجل ، يرفع أقولنا ويضع آخرين .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، كان رسول الله ﷺ يقول : « اللهم إني أعوذ بك من زوال

(١) خفت : خضع وهزل حتى صار مثل ولد الطائر .

(٢) الرقية : التماس .

(٣) التأتؤ : شدة الحرقة ، والتبيب : كثير الرجوع إلى الله .

(٤) السخية : الغل والمقد .

(٥) أَلْطُوا : أي ألزموا هذه الدعوة وجاهدوا عليها .

نعمتك ، وتحول عافيتك ، وفجأة تغمتك وجميع سخطك .

وروي الترمذي : أن النبي ﷺ قال : « اللهم اقمني بما خلقتني ، وعلمي ما ينفعني ، وزدني علماً ، والحمد لله على كل حال ، وأعوذ بالله من حال أهل النار » .

وروي مسلم : أن فاطمة جاءت إلى النبي ﷺ تسأله خادماً . فقال لها : قولي « اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، منزل التوراة والإنجيل والفرقان ، فالق الحبة والنوى ، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين ، وأغنني من الفقر » .

وروي أيضاً : أنه ﷺ كان يقول : « اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى » .  
روي الترمذي ، وحسنه ، الحاكم عن ابن عمر قال : قلنا كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يبدو هؤلاء الكلمات لأصحابه : « اللهم اقم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين مصعباتك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ما تهوّن به علينا مصائب الدنيا ، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا ، وقوتنا ما أحييتنا ، واجله الوارث منا ، واجمل ثأرنا على من ظلمنا ، وانصرنا على من عادانا ، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ، ولا تجعل الدنيا أكبر هماً ، ولا متبلاً علينا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا » .

### الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ

قال الله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا كَوَافِرٌ ﴾ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا .

معنى الصلاة على رسول الله ﷺ :

قال البخاري : قال أبو العالية : « صلاة الله تعالى ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة للملائكة الدعاء » .

وقال أبو عيسى الترمذي : وروي عن سفيان الثوري ، وغير واحد من أهل العلم قالوا : « صلاة الرب الرحمة ، وصلاة للملائكة الاستغفار » .

قال ابن كثير : والمقصود من هذه الآية ، أن الله سبحانه وتعالى أخبر عباده بمجزلة عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى ، بأنه يثني عليه عند الملائكة للقرين ، وأن الملائكة تصلي عليه ، ثم أمر الله تعالى أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه ليجمع الثناء عليه من أهل العالمين العلوي والسفلي جميعاً .

وقد جاء في أحاديث كثيرة ، ونذكر بعضها فيما يلي :

١ - روي مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :  
« من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا » .

٢ - وروي الترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أول الناس بي يوم  
القيامة أكثرهم علي صلاة » . قال الترمذي : « حديث حسن » أي أحقهم بشفاعته وأقرهم مجلسا  
منه .

٣ - وروي أبو داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تجعلوا قبوري  
عينًا وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » .

٤ - وروي أبو داود والنسائي عن أوس رضي الله عنه : أن رسول الله قال : « إن من أفضل  
أيامكم يوم الجمعة ، فأكثروا علي من الصلاة فيه ، فإن صلاتكم معروضة علي » . فقالوا :  
يا رسول الله ، وكيف تعرض صلاتنا عليك ؟ وقد أُرُمت ؟ ( بليت ) قال : « إن الله حرم على  
الأرض أن تاكل أجساد الأنبياء » .

٥ - وفي سنن أبي داود عن هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح : أن رسول الله ﷺ : « ما من  
أحد يُسلم علي إلا رد الله علي روحي أَرَدَ عليه السلام » .

٦ - روى الإمام أحمد عن أبي طلحة الأنصاري قال : « أصبح رسول الله يومًا طيب النفس يرى  
في وجهه البشر » ، قالوا : يا رسول الله أصبحت اليوم طيب النفس يرى في وجهك البشر . قال :  
« أجل ، أتاني آت من ربي عز وجل » ، فقال : من صلى عليك من أمتك صلاة كتب الله له عشر  
حسَنات ، وبها عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، ورد عليه مثلها » . قال ابن كثير :  
وهذا إسناد جيد .

٧ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من سرَّه أن يكال له بالكميال الأوفى - إذا  
صلى علينا أهل البيت - فليقل : اللهم صلِّ على محمد النبيِّ وأزواجه أمهات المؤمنين وذُرِّيَّتِه كما صليتُ  
على آل إبراهيم إنك حميد مجيد » . رواه أبو داود والنسائي .

٨ - عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب الليل . قام فقال :  
« يا أيها الناس اذكروا الله . جات الراحفة <sup>(١)</sup> تنبها الراحفة <sup>(٢)</sup> ، جاء الموت بما فيه ، جاء الموت  
بما فيه . قلت : يا رسول الله ، إنِّي أكثر الصلاة عليك ، فكم أجمل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت  
قلت : الربع ؟ قال : ما شئت . فإن زدت فهو خير لك . قلت : النصف ؟ قال : ما شئت فإن

(١) الراحفة : النعمة الأولى .

(٢) الراحفة : النعمة الثانية .

زدت فهو خير لك . قلت : فالثالثين . قال : ما شئت ، فإن زدت فهو خير لك . قلت : أجعل لك صلاتي كلها <sup>(١)</sup> . قال : إذن تكفي منك ويغفر لك ذنبك . رواه الترمذي .

هل تجب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه :

ذهب إلى وجوب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر ، طائفة من العلماء ، منهم الطحاوي والجلي ، واستدلوا على ذلك بما رواه الترمذي وحسنه . عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « زعيم أئمة رجل ذكرت عنده فلم يصل عليّ ، ورغم أئمة رجل دخل عليه شهر رمضان ثم انسلخ قبل أن يغفر له ، ورغم أئمة رجل أدرك عنده أبواه الكبير فلم يدخله الجنة » .

ولحديث أبي ذر : أن رسول الله ﷺ قال : « إن أجعل الناس من ذكرت عنده فلم يصل عليّ » . وذهب آخرون إلى وجوب الصلاة عليه في المجلس مرة واحدة ، ثم لا تجب في بقية ذلك المجلس ؛ بل يستحب . لحديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة <sup>(٢)</sup> يوم القيامة ، فإن شاء عنيهم ، وإن شاء غفر لهم » . رواه الترمذي وقال : حسن .

استحباب كتابة الصلاة والسلام عليه كلما ذكر اسمه :

استحب العلماء الصلاة والسلام عليه . صلوات الله وسلامه عليه . كلما كتب اسمه ، إلا أنه لم يرد في ذلك حديث يصح الاحتجاج به .

وذكر الخطيب البغدادي قال : رأيت بخط الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كثيراً ما يكتب اسم النبي ﷺ من غير ذكر الصلاة عليه كتابة . قال : ويلقي أنه كان يصلي عليه لفظاً .

المجموع بين الصلاة والتسليم :

قال النووي : إذا صلى على النبي ﷺ فليجمع بين الصلاة والتسليم ، ولا يقتصر على أحدهما فلا يقل : صلى الله عليه فقط ، ولا عليه السلام فقط .

### الصلاة على الأنبياء

تستحب الصلاة على الأنبياء وللائكة استقلالاً .

وأما غير الأنبياء فإنه يجوز الصلاة عليهم تبعاً باتفاق العلماء ، وقد تقدم قوله ﷺ : « اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين إلخ .. » وتكره الصلاة عليهم استقلالاً ، فلا يقال : صر صلى الله عليه وسلم .

(١) لغة : الغنى .

(٢) أي أجعل محلي كلها في الصلاة والسلام عليك .

### صيغة الصلاة والسلام عليه (١)

وروي مسلم عن أبي مسمود الأنصاري أن بشير بن سعد قال : أمرنا الله أن نصلّي عليك يا رسول الله . كيف نصلّي عليك ؟ قال : فسكت رسول الله ﷺ حتى تخنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله ﷺ : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . والسلام كما قد علمتم .

وروي ابن ماجه عن عبد الله بن مسمود رضي الله عنه قال : إذا صليت على رسول الله ﷺ فأحسنوا الصلاة فإنكم لا تدرون لعل ذلك يمرض عليه . قالوا له فعلنا . قال : قولوا اللهم اجعل صلواتك ، ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين ، وإمام المتقدمين ، وخاتم النبيين محمد عبدك ورسولك إمام الخير ، وقائد الخير ، ورسول الرحمة . اللهم ابعثه مقامنا فيبطه به الأولون . اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

### ما جاء في السفر

عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : سافروا تصحوا ، واغزوا تستغنوا . رواه أحمد ، وصححه النawi .

الخروج لما يحبه الله :

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « ما من خارج يخرج من بيته إلا يباهه رايته : راية بيد ملك وراية بيد شيطان ، فإن خرج لما يحب الله - عز وجل - اتبعه الملك برايته ، فلم يزل تحت راية الملك ، حتى يرجع إلى بيته ، وإن خرج لما يسخط الله ، اتبعه الشيطان برايته ، فلم يزل تحت راية الشيطان ، حتى يرجع إلى بيته » رواه أحمد والطبراني ، وسنده جيد .

الاستشارة والاستخارة قبل الخروج :

ينبغي للمسافر أن يستشير أهل الخير والصلاح في سفره قبل خروجه . لقوله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ في وصف المؤمنين ﴾ : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ .

قال قتادة : ما شاور قوم يبتغون وجه الله إلا هدى إلى أرشد أمرهم . وأن يستخير الله تعالى . فمنذ أحمد ، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « من سعادة ابن آدم استخارة الله ، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله ، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله ، ومن

(١) تقدم بحسب الصيغ الواردة في ذلك .

تنقو ابن آدم سخطه بما قضى الله . قال ابن تيمية : « ما ندع من استخار الخالق وشاور المخلوقين » .

### وصفة الاستخارة :

أن يصلي ركعتين من غير الفريضة ، ولو كانتا من السنن الزائدة ، أو تحية للمسجد في أي وقت ، من الليل أو النهار ، يقرأ فيها بما شاء بعد العاتحة ، ثم يحمده الله ويصلي على نبيه ﷺ ، ثم يدعو بالدعاء الذي رواه البخاري . من حديث جابر رضي الله عنه . قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها <sup>(١)</sup> كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : « إذا تم أحدكم بالأمر ، فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك <sup>(٢)</sup> بملك . وأستعز بك بمقررتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، أنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر <sup>(٣)</sup> خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أوقال : عاجل أمري وآجله <sup>(٤)</sup> - فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي ، في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أوقال - عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني به » . قال : ويسمى حاجته - عند قوله : « اللهم إن كان هذا الأمر » .

ولم يصح في القراءة فيها شيء مخصوص ، كالم يصح شيء في استحباب تكرارها .

قال النووي : ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له ، فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان فيه هوى قبل الاستخارة ، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأساً ، وإلا فلا يكون مستخيراً لله ، بل يكون غير صادق في طلب الخير ، وفي التبري من العلم والقدرة ، وإثباتها لله تعالى ، فإذا صدق في ذلك تبرأ من الحول والقوة ، ومن اختياره لنفسه .

### استحباب السفر يوم الخميس :

روي البخاري : أن رسول الله ﷺ قلما كان يخرج ، إذا أراد سفرًا ، إلا يوم الخميس .

### استحباب الصلاة قبل الخروج :

عن اللطعم بن المقلم رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « ما خلف أحدٌ عن أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندما حين يريد سفرًا » رواه الطبراني وابن عساكر وسنده معضل ، أو مرسل .

(١) قال القسطلاني : « هذا دليل على المصوم ، أن الله لا يجتاز سفرًا أصغره وعدم الاحتاط به في ترك الاستخارة فيه قريب أمر يستغف بالمره فيكون في الإقدام عليه أولى تركه ضرر عظيم ، لذلك قال النبي ﷺ : لا يكمل أحدكم رحه ، حتى تشع نعله » .

(٢) أستخيرك : أي أطلب منك الخير أو الخير .

(٣) يعني حاجته هنا .

(٤) يسر يسرها .

### استحباب اتخاذ الأصحاب والرفقاء :

١ - روى أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ نهي عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده ، أو يسافر وحده .

٢ - وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ قال : « الراكب شيطان ، والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب » .

استحباب توديع أهله وأقاربه وطلب الدعاء منهم ، ودعائه لهم :

١ - روى ابن السني ، وأحمد ، عن أبي هريرة : أن الرسول ﷺ قال : « من أراد أن يسافر فليقل لمن يخلف : استودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه » .

٢ - وروى أحمد عن عمر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال : « إن الله إذا استودع شيئاً حفظه » .

٣ - وروى عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أراد أحدكم سفراً فليودع إخوانه ، فإن الله تعالى جاعل في دعائهم خيراً » .

٤ - والسنة أن يدعو الأهل والأصحاب والمودعون للسافر بهذا الدعاء للأثور . قال سالم : « كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول للرجل - إذا أراد سفراً : أدن مني أوذعك ، كما كان رسول الله ﷺ يودعنا ، فيقول : أستودعك الله دينك ، وأمانتك <sup>(١)</sup> وخواتم علك » . وفي رواية : أن النبي ﷺ كان إذا ودع رجلاً ، أخذ يده ، فلا يدعها حتى يكون الرجل هو الذي يدع يد رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث المتقدم . قال الترمذي : حسن صحيح .

٥ - وعن أنس قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله أريد سفراً فزوّدني ، فقال : زدك الله التقوى ، قال : زدني ، قال : وغفر ذنبك . قال : زدني ، قال : ويسر لك الخير حيثما كنت » . قال الترمذي : حديث حسن .

٦ - وعن أبي هريرة : أن رجلاً قال : « يا رسول الله ، إني أريد أن أسافر فأوصني ، قال : عليك بتقوى الله عز وجل ، والتكبير على كل شرف . فلبا للرجل قال : اللهم أطو <sup>(٢)</sup> له البعد وهون عليه السفر » . قال الترمذي : حديث حسن .

طلب الدعاء من المسافر في موطن الحضر :

قال عمر رضي الله عنه : استأذنت النبي ﷺ في العمرة ، فأذن لي ، وقال : « لا تمننا بأخي

(١) قال الخطابي : الأمانة - هنا - أهله ، ومن يخلفه ، وبالله الذي عند أميته ، وذكر الدين هنا ، لأن السفر مظنة الشقة ، فربما كان سبباً لإعمال بعض أمور الدين .

(٢) أطو : قرّبه .

من دعائك » ، فقال : « كلمة ما يسرني أن لي بها الدنيا » .  
رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

### ادعية السفر

ما يقول المسافر عند الخروج :

يستحب للمسافر أن يقول - إذا خرج من بيته : « بسم الله ، توكلت على الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل ، أو أزل أو أزل ، أو أذل أو أذل ، أو أجفل أو يجفل علي » .

ثم يتخير من الأدعية للأثورة بما يشاء . وهالك بعضها :

١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ إذا أراد أن يخرج إلى سفر قال : « اللهم أنت صاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من الضئيلة <sup>(١)</sup> في السفر ، والكأبة في المنقلب ، اللهم اطولنا الأرض ، وهون علينا السفر » ، وإذا أراد الرجوع قال : « أييسون تائبون عابدون لربنا حامدون » . وإذا دخل على أهله قال : « توباً توباً <sup>(٢)</sup> لربنا أوتينا ، لا يفادرن علينا خوياً » ، رواه أحمد والطبراني والبخاري ، بسند رجاله رجال الصحيح .

٢ - وعن عبيد الله بن ربيعة قال : كان النبي ﷺ إذا خرج في سفر قال : « اللهم إني أعوذ بك من وُشَاء السفر وكأبة المنقلب ، والخور بعد الكور <sup>(٣)</sup> ، ودعوة للظلم ، وسوء المنظر في المال والأهل » .

وإذا رجع قال مثلها ، إلا أنه يقول : « وسوء المنظر في الأهل والمال ، فبدأ بالأهل » ، رواه أحمد ومسلم .

ما يقول المسافر عند الركوب :

عن علي بن ربيعة قال : رأيت علياً رضي الله عنه أتى بداية ليركبها ، فلما وضع رجله في الركاب قال : بسم الله . فلما استوى عليها قال : الحمد لله ، سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين <sup>(٤)</sup> ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون . ثم حمد الله ثلاثاً ، وكبر ثلاثاً ، ثم قال : سبحانك ، لا إله إلا أنت قد ظلمت نفسي فاغفر لي ، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، ثم ضحك . فقلت : مما ضحكت

(١) الضئيلة ، مثقلة الضاد : الرفاق الذين لا كفاية لهم ، أي أعوذ بك من سعيهم في السفر .

(٢) توباً : مصدر تاب ، وأوتينا : مصدر تاب ، وهما بمعنى رجع . والخور : الخشب .

(٣) والخور بعد الكور : أي أعوذ بك من القساد بعد الصلاح .

(٤) وما كنا له مقرنين : أي مطبقين قصور .

يأمر المؤمنين ؟ قال : رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ما فعلت ، ثم ضحك ، فقلت : من ضحكك يا رسول الله ؟ قال : « يجب الربُّ من عبده إذا قال رب اغفر لي ، ويقول : علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب غيره » . رواه أحمد وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

وعن الأزد : أن ابن عمر رضي الله عنهما علمه أن رسول الله ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبير ثلاثاً ثم قال : « سبحان الذي سخر لنا هذا ، وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لنقلبون ، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ، ومن العمل ما ترضى . اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بُعدنا ، اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر <sup>(١)</sup> وكآبة للقلب <sup>(٢)</sup> وسوء للنظر في الأهل والمال <sup>(٣)</sup> . وإذا رجعت قالمن ، وزاد فيهن : « أيون تائبون عابدون ، لربنا حامدون » أخرجه أحمد ومسلم .

ما يقوله المسافر إذا أدركه الليل :

عن ابن عمر رضي الله عنهما : كان رسول الله ﷺ إذا غزا أو سافر فأدركه الليل قال : « يا أرض ، ربّي وربك الله ، أعوذ بالله من شرِّك وشرِّ ما قبلك وشرِّ ما خلفك وشرِّ ما دبك عليك ، أعوذ بالله من شرِّ كل أسد وأسد <sup>(٤)</sup> ، وحية وعقرب ، ومن شر ساكن البلد ، ومن شرِّ والدي وما ولد » . رواه أحمد وأبو داود .

ما يقول المسافر إذا نزل منزلاً :

عن خولة بنت حكيم السلمية : أن النبي ﷺ قال : « من نزل منزلاً ثم قال : أعوذ بكلمات الله التامات <sup>(٥)</sup> كلها من شرِّ ما خلق ، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك » . رواه الجماعة ، إلا البخاري وأبو داود .

ما يقول المسافر إذا أشرف على قرية أو مكان وأراد أن يدخله :

عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن كعباً حلف له بالذي فلق البحر لموسى : أن ضهيّا حدثه : أن النبي ﷺ لم يرق قرية يريد دخولها إلا قال - حين يراها : « اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين السبع وما أظللن ، ورب الشياطين وما أضللن ، ورب الرياح وما تزيّن : أسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها ، ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها » .

(١) وعثاء السفر : مشقة .

(٢) كآبة : أي حزن . للقلب : العودة ، والحق أي أعوذ بك من الحزن عند الرجوع .

(٣) وسوء للنظر في الأهل والمال : أي مرضهم مثلاً .

(٤) الأسود : العظم من الحيات .

(٥) التامات : أي الكلمات ، والراء بكلمات الله . للقرآن .

رواه النسائي وابن حبان ، والحاكم وصحاحه .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نسافر مع رسول الله ﷺ ، فإذا رأى قرية يريد أن يدخلها قال : « اللهم بارك لنا فيها ، ثلاث مرات ، اللهم ارزقنا جناها ، وحبينا إلى أهلها وحبب صالحي أهلها إلينا » رواه الطبراني في الأوسط بسند جيد .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أشرف على أرض يريد دخولها قال : « اللهم إني أسألك من خير هذه وخير ما جمعت فيها ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جمعت فيها : اللهم ارزقنا جناها <sup>(١)</sup> وأعزنا من وفاقا ، وحبينا إلى أهلها ، وحبب صالحي أهلها إلينا » رواه ابن السني .

ما يقوله المسافر وقت السفر :

عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ إذا كان في سفر وأسحر <sup>(٢)</sup> يقول : « سَمِعَ سَامِعٌ <sup>(٣)</sup> بحمد الله وحسن بلاكه علينا ، ربنا صاحبنا وأفضل علينا ، عاثنا بالله من النار » <sup>(٤)</sup> رواه مسلم .  
ما يقوله المسافر إذا علا شرقا ، أو هبط واديا أو رجع :

١ - روى البخاري عن جابر رضي الله عنه قال : كنا إذا صعدنا كبرنا ، وإذا نزلنا سَبَحنا .

٢ - وروى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ كان إذا قفل <sup>(٥)</sup> من الحج أو العمرة « ولا أعلمه إلا قال : الغزو » كَلَّا أَوَّلَى <sup>(٦)</sup> على شية <sup>(٧)</sup> أو غفد <sup>(٨)</sup> كَبُرَ ثَلَاثًا ، ثم قال : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون ، عابدون ساجدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

ما يقوله المسافر إذا ركب سفينة :

١ - روي ابن السني عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : أمان امتي من الغرق - إذا ركبوا - أن يقولوا : « بسم الله عَجْرًا وَمَرْسَاهَا إِنْ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ » ، وما قدروا

(١) اللهم ارزقنا جناها ، أي ما يجتي من ثمار .

(٢) أسحر : أي انتهى في سفره إلى البحر ، وهو آخر الليل .

(٣) سمع سميع بحمد الله وحسن بلاكه علينا : أي شهد شاهد لنا بحسن الله ، وحسننا حسنته ، وحسن خلقه علينا والبالاء . القتل والنعمة .

(٤) هذا دعله أن يكون صاحبنا لنا ، وطاعنا لنا من النار ومن أسلحنا .

(٥) قفل : أي عاد .

(٦) أَوَّلَى : أي أشرف .

(٧) شية : الطريق العالي في الجبل .

(٨) غفد : أي للروح التي غلط وأرتفع . والراد الطريق الوعر .

الله حقُّ قدره ، والأرضُ جميعًا قبضته يومَ القيامة والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه سبحانه وتعالى عما  
يُشركون .

### ركوب البحر عند اضطرابه

لا يجوز ركوب البحر عند اضطرابه .

لحديث أبي عمران الجوني قال : حدثني بعض أصحاب النبي ﷺ قال : « من بات فوق بيت  
ليس له إجار <sup>(١)</sup> فوق فأت ، فقد برئت منه الذمة <sup>(٢)</sup> » ، ومن ركب البحر عند إرتجاجه <sup>(٣)</sup> فأت  
فقد برئت منه الذمة « رواه أحمد بسند صحيح .

(٢) الذمة : حفظ الله له ، والبرء أن يتخلل عن حفظه .

(١) إجار : سور .

(٣) إرتجاجه : اضطرابه .

# الزواج

## الزواج

الزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتكوين ، وهي عامة مطردة ، لا يشذ عنها عالم الإنسان ، أو عالم الحيوان ، أو عالم النبات . ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ . ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا ، مِمَّا ثَنِيَّتِ الْأَرْضُ ، وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . وهي الأسلوب الذي اختاره الله للتوالد والتكاثر ، واستمرار الحياة ، بعد أن أعد كلا الزوجين وهما ، بحيث يقوم كل منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ .

ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كثره من العوالم ، فيدع غرائزه تنطلق دون زغى ، ويترك إتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له .

بل وضع النظام للملام لسيادته ، والذي من شأنه أن يحفظ شرفه ، ويصون كرامته . فجعل إتصال الرجل بالمرأة إتصالاً كرمياً ، مبنياً على رضاها . وعلى إيجاب وقبول ، كظهيرين لهذا الرضا . وعلى إشهاد ، على أن كلا منهما قد أصبح للآخر .

وهنا وضع للفرصة سبيلها للأمانة ، وحى النسل من الضياع ، وصان للمرأة عن أن تكون كلاً مباحاً لكل راتب .

ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة ، فتنبت نباتاً حسناً ، وتثمر ثمارها اليانعة .

هذا النظام هو الذي ارتضاه الله ، وأبقى عليه الإسلام وعدم كل ما عداه .

### الأنكحة التي هدمها الإسلام

فن ذلك : نكاح الحنن : كانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لثم . وهو للذكور في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا مَتَّعْنَاهُ أَخْثَانًا ﴾ .

ومنها : نكاح البذل .

وهو أن يقول الرجل للرجل : إنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن إمرأتي وأزيدك . رواه الدارقطني عن أبي هريرة بسند ضعيف جداً .

وذكرت عائشة غير هذين النوعين فقالت : كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء <sup>(١)</sup> .

١ - نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته ، فيصدقها ثم ينكحها .

٢ - ونكاح آخر : كان الرجل يقول لأمرأة إذا ظهرت من طمئنها <sup>(٢)</sup> ، أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه <sup>(٣)</sup> ، ويمتزعا زوجها حتى يتبين حملها . فإذا تبين ، أصابها إذا أحب . وإذا يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد . ويسمى هذا نكاح الاستبضاع .

٣ - ونكاح آخر : يجتمع الرحط ( ما دون العشرة ) على المرأة فيدخلون : كلهم يصيبها . فإذا حلت ووضعت ، وصر عليها ليل ، أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها : فتقول لهم :

قد عرفت ما كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمي من أحببت باسمه فيلحق به ولدها . لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل .

٤ - ونكاح رابع : يجتمع ناس كثير ، فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جامعا . وهن البغايا <sup>(٤)</sup> . يتنصبن على أبوابهن رايات تكون علما ، لمن أرادهن دخل عليهن . فإذا حلت إحداهن ووضعت ، جمعوا لها ، ودعوا لها القافة <sup>(٥)</sup> ثم ألحقوا ولدها الذي يرون ، فالتاط به <sup>(٦)</sup> ودمي ابنه لا يمتنع عن ذلك . فلما بحث محمد ﷺ بالحق ، هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم . وهذا النظام الذي أبقي عليه الإسلام ، لا يتحقق إلا بتحقيق أركانه من الإيجاب والقبول ، وبشرط الإشهاد .

وبينا يتم المقد الذي يقيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه الذي شرعه الله . وبه تثبت الحقوق والواجبات التي تلتزم كلأ منها ..

### الترغيب في الزواج

وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة للترغيب . فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء وهدى المرسلين . وأهم القادة الذين يجب علينا أن نتقدي بهم : ﴿ وَكَذَلِكَ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ ، وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَفَرَقَ بَيْنَهُمْ ﴾ .. وفي حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أربع من سنن المرسلين : الحناء <sup>(٧)</sup> ، والمصطر ، والسواك ، والنكاح » .

(١) لغاد : أنواج . (٢) طمئنها : حنفها .

(٣) استبضعي : المني من البانضة ، أي الجماع لتأتي الولد فقط . (٤) البغايا : الزواني .

(٥) القافة : جمع قائف وهو من يشبه بين الناس ، فيلحق الولد بالشبه .

(٦) التاط به : التعلق به ويثبت نسب بينهما .

(٧) وتقال بعض أقوال : الحناء بالياء .

وتارة يذكر في معرض الامتنان : ﴿ وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ۚ ﴾ .

وأحياناً يتحدث عن كونه آية من آيات الله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ ۚ ﴾ .. وقد يتردد المرء في قبول الزواج ، فيحجم عنه خوفاً من الاضطلاع بتكاليفه ، وهروباً من احتمال أعبائه .

فهالفت الإسلام نظره إلى أن الله سيجعل الزواج سبيلاً إلى النقي ، وأنه سيحمل عنه هذه الأعباء ويحميه بالقوة التي تجعله قادراً على التغلب على أسباب الفقر . ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى (١) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ (٢) ، إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۚ ﴾ . المجاهد في سبيل الله ، والمكاتب الذي يريد الأداء ، والناكح الذي يريد العفاف . والمرأة خير كنز يضاف إلى رصيد الرجل ...

روى الترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه ، قال لما نزلت : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتَنِبُونَ الذَّنْبَ وَالْفُسْخَ ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَبِئْسَ لَهُمْ بِمَنْزِلٍ أَلِيمٌ ۚ ﴾ .

قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فقال بعض أصحابه . أنزلت في الذهب والفضة ، فلو علمنا أي المال خير ففتخذه ؟ فقال : « لسان ذاك ، وقلب شاك ، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه » ...

وروي الطبري بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « أربع من أصابعي فقد أصطلي خير الدنيا والآخرة : قلباً شاكراً ، ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لا تبغيه خوفاً في نفسها وماله » .

وروي مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « الدنيا متاع ، وخير متاعها المرأة الصالحة » .

وقد يخيل للإنسان في لحظة من لحظات يقظته الروحية أن يتبتل ويتقطع عن كل شأن من شؤون الدنيا ، فيقوم الليل ، ويصوم النهار ، ويمتزل النساء ، ويسير في طريق الرهبانية للنافعة لطبيعة الإنسان .

فيعلمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته ، ومغاير لدينه ، وأن سيد الأنبياء - وهو أخشى الناس

(١) الأيمى : جمع أيم ، وهو الذي لا زوجة له ، لوالتي لا زوج لها .

(٢) الصالحين : الصالحين .

له وأتقاه له - كان يصوم ويفطر ، ويقوم وينام ، ويتزوج النساء . وأن من حاول الخروج عن هديه فليس له شرف الإلتساب إليه .

وروي البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ . فلما أخبروا - كأنهم تقالوها <sup>(١)</sup> - فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ، قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

قال أحدهم : أما لنا فإني أصلي الليل أبدا .

وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر .

وقال آخر : أنا أعزل النساء ، فلا أتزوج أبدا .

فجاء رسول الله ﷺ فقال : « أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاهم له ، كني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

والزوجة الصالحة فيض من السعادة يضر البيت ويملؤه سرورا وبهجة وإشراقا . فمن أبي أمامة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : « ما استفاد للؤمن - بعد تقوى الله عز وجل - خيرا له من زوجة صالحة : إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرتة ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله » .. رواه ابن ماجه .

ومن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « من سعادة ابن آدم ثلاثة ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : من سعادة ابن آدم : المرأة الصالحة ، والسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم : المرأة السوء ، والسكن السوء ، والمركب السوء » رواه أحمد بسند صحيح .

ورواه الطبراني ، والبيهقي ، وإمام وصححه ، وقد جاء تفسير هذا الحديث في حديث آخر رواه الحاكم : إن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة من السعادة ، المرأة الصالحة ، تراها تصحبك ، وتغيب فتأمنها على نفسها ومالك ، الدابة تكون وطيفة <sup>(٢)</sup> تلحقك بأصحابك ، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق . وثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فتسوءك ، وتحمل لسانها عليك ، وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها ومالك ، والدابة تكون قطوفاً <sup>(٣)</sup> فإن ضربتها أتعبتك ، وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق » .

(١) عدوا قليلة .

(٢) وطيفة : ذئب سرعة السير .

(٣) قطوفاً عطيفة .

والزواج عبادة يستكمل الإنسان بها نصف دينه ، ويلقي بها ربه على أحسن حال من الطهر والنقاء ..

فمن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانته على شطري دينه ، فليلق الله في الشطر البالي » . رواه الطبراني والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، وعنه ﷺ أنه قال : « من أراد أن يلقي الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » . رواه ابن ماجه وفيه ضعف .  
قال ابن مسعود : « لو لم يبق من أجل إلا عشرة أيام ، وأعلم أني أموت في آخرها ، ولي طول النكاح فيهن ، لتزوجت غفلة الفتنة !! » .

### حكمة الزواج

وإنما رغب الإسلام في الزواج على هذا النحو ، وحجب فيه لما يترتب عليه من آثار نافعة تعود على الفرد نفسه ، وعلى الأمة جميعاً ، وعلى النوع الإنساني عامة .

١ - فإن الفريضة الجنسية من أقوى الفرائض وأعنفها ، وهي تلج على صاحبها دائماً في إيجاد مجال لها ، فإلم يكن ثمة ما يشبعها انتاب الإنسان الكثير من القلق والاضطراب ؛ ونزعت به إلى شر مزعج .

والزواج هو أحسن وضع طبيعى ، ولتسب مجال حيوي لإرواء الفريضة ولشباعها . فبهذا البدن من الاضطراب ، وتسكن النفس عن الصراع ، ويكف النظر عن التطلع إلى الحرم ، وتطمئن العاطفة إلى ما أحل الله . وهذا هو ما لشارت إليه الآية الكريمة ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَيَجْعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ ، إن في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون ﴿ .  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن المرأة تقبل في صورة شيطان ، وتدبر في صورة شيطان ، فإذا رأى أحدكم من امرأة ما يسجبه فليأت أهله ، فإن ذلك يرد ما في نفسه » .  
رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

٢ - والزواج هو أحسن وسيلة لإغاث الأولاد ، وتكثير النسل ، واستقرار الحياة مع المحافظة على الأنساب التي يولها الإسلام عناية فائقة ، وقد تقدم قول رسول الله ﷺ « تزوجوا الودود الولود ، فإنني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة » .

وفي كثرة النسل من اللصالح العامة وللنافع الخاصة ما جعل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها بإعطائه المكافآت التشجيعية لمن كثرت نسله وزاد عدد أبنائه . وقد تم قيل : إن العزة للكثير . ولا تزال هذه حقيقة قائمة لم يطرأ عليها ما ينقضها .

دخل الأحنف بن قيس على معاوية - ويريد بين يديه ، وهو ينظر إليه إعجاباً به - فقال : يا أبا بحر ما تقول في الولد ؟ فلم ما أراد - فقال : يا أمير المؤمنين ، هم عماد ظهورنا ، وثمر قلوبنا ، وقرّة أعيننا ، هم نصول على أعدائنا ، وهم الخلف لمن بعدنا ، فكن لهم أرضاً ذليلة وساء ظليّة ، إن سألوك فأعطهم ، وإن استحبوك <sup>(١)</sup> فأعتهم ، لا تمنعهم رعدك <sup>(٢)</sup> قبلوا قريبك ، ويكرهوا حياتك ، ويستبطلوا وفاتك . فقال : لله درك يا أبا بحر : هم كما وصفت <sup>(٣)</sup> .

٣ - ثم أن غريزة الأبوة والأمومة تنمو وتتكامل في ظلال الطفولة ، وتنمو مشاعر العطف والود والحنان ، وهي فضائل لا تكمل إنسانية إنسان بدونها .

٤ - الشعور بتبعية الزواج ، ورعاية الأولاد يبعث على النشاط وبذل الوسع في تقوية ملكات الفرد ومواهبه . فينتقل إلى العمل من أجل النهوض بأعبائه ، والقيام بواجبه . فيكثر الاستغلال وأسباب الاستثمار مما يزيد في تنمية الثروة وكثرة الإنتاج .

ويدفع إلى استخراج خيرات الله من الكون وما أودع فيه من أشياء ومنافع للناس .

٥ - توزيع الأعمال توزيعاً ينتظم به شأن البيت من جهة ، كما ينتظم به العمل خارجه من جهة أخرى . مع تحديد مسؤولية كل من الرجل والمرأة فيما ينط به من أعمال .

فالمرأة تقوم على رعاية البيت وتدير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتهئية الجو الصالح للرجل ليستريح فيه ويجد ما يذهب بهوائه ، ويجدد نشاطه . بينما يسعى الرجل وينهض بالكسب ، وما يحتاج إليه البيت من مال وتنفقات .

وهذا التوزيع العادل يؤدي كل منها وظائفه الطبيعية على الوجه الذي يرضاه الله ويحمده الناس ، ويشير الثار المباركة .

٦ - على أن ما يشره الزواج من ترابط الأسر ، وتقوية أواصر المحبة بين العائلات وتوكيد الصلات الاجتماعية مما يباركه الإسلام ويعضده ويسانده . فإن المجتمع للترابط للتحاب هو المجتمع القوي السعيد .

٧ - جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي نشرته صحيفة الشعب الصادرة يوم السبت ١٦ / ١ / ١٩٥٩ أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين سواء كان غير المتزوجين أرامل أو مطلّقين أم عزّلات من الجنسين .

(٢) رعدك : طلاق .

(١) استحبوك : طلبوا منك الرضى .  
(٣) الأمالي لأبي علي القناني .

وقال التقرير : إن الناس بدأوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم ، وإن عمر المتزوجين أكثر طويلاً .

وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على أسس أبحاث واحصائيات تمت في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٥٨ بأكمله ، وبناء على هذه الاحصاءات قال التقرير :

إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين ، من الجنسين - أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين ، وذلك في مختلف الأعمار . واستطرد التقرير قائلاً :

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحياً للرجل والمرأة على السواء .

حتى أن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تشكل خطراً على حياة الأم وقال التقرير : إن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ للمرأة و٢٧ للرجل وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات .

### حُكم الزواج <sup>(١)</sup>

#### الزواج الواجب :

يُجب الزواج على من قدر عليه وتاقت نفسه إليه وخشي العنت <sup>(٢)</sup> .

لأن صيانة النفس وإعفافها عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك إلا بالزواج .

قال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزوج ، لا يختلف في وجوب التزويج عليه . فإن تاقت نفسه إليه وعجز عن الإنفاق على الزوجة فإنه يسمه قول الله تعالى : ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .

وليكثّر من الصيام ، لما رواه الجماعة عن ابن مسعود رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة <sup>(٣)</sup> فليتزوج ، فإنه <sup>(٤)</sup> أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء <sup>(٥)</sup> .

(١) حكمة : وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة . الفح .

(٢) ألست أربأ . ويطلق على الإثم والنجور والأمر الشاقة .

(٣) العنت : الطائفة بشتمهم وصف ، فالأنبياء معتر ، والشاب معتر ، والنساء .. وهكذا .

(٤) الباءة . الجماع . من استطاع مع الجماع لقهرته على مؤنه فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع لجمره عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شره ما كان يقطع الرجاء .

(٥) أنسى وأحصن - أئد عضاً للصبر ، وأئد إحصاناً للفرح ومتناً من الوقوع في الفحاشة .

(٦) الرجاء . رضى المحسنين ، والمراد ما الصوم يقطع الشهوة ويقطع شره لئلا يعمله الوفاء .

## الزواج المستحب :

أما من كان تائقاً له وقادراً عليه ولكنه يأمن على نفسه من افتراق ما حرم الله عليه فإن الزواج يستحب له ، ويكون أولى من التخلي للمعادة ، فإن الرهبانية ليست في الإسلام في شيء .

روي الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أبعدنا بالرهبانية الخفية السحرة »<sup>(١)</sup>.

وروي البيهقي من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال : « تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ، ولا تكونوا كرهبانية النصارى »<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر لأبي الزوائد : إنا ينمك من التزوج عجز أوفجور . وقال ابن عباس : لا يتم نكح الناسك حتى يتزوج .

## الزواج المحرام :

ويحرم في حق من يحل بالزوجة في الوطء والإتفاق ، مع عدم قدرته عليه وتوقّاته إليه .

قال القرطبي : فحق علم الزوج أنه يعجز عن نفقة زوجته ، أو صدقتها أو شيء من حقوقها الواجبة عليه ، فلا يحل له أن يتزوجها حتى يبين لها . أو يعلم من نفسه القدرة على أداء حقوقها .

وكذلك لو كانت به علة تنمى من الاستتاع ، كان عليه أن يبين كيلاً يفر المرأة من نفسه .

وكذلك لا يجوز أن يغرها بنسب يدميه ولا مال ولا صناعة يذكرها وهو كاذب فيها .

وكذلك يجب على المرأة إذا علت من نفسها العجز عن قيامها بحقوق الزوج ، أو كان بها علة

تنع الاستتاع ، من جنون ، أو جذلم ، أو برص ، أو داء في الفرج ، لم يجز لها أن تغره ، وعليها أن تبين له ما بها في ذلك .

كما يجب على بائع السلعة أن يبين ما بسلعته من العيوب . ومتى وجد أحد الزوجين بصاحبه عيباً فله الرد . فإن كان العيب بالمرأة ردها الزوج وأخذ ما كان أعطاه من المداق .

وقد روي أن النبي ﷺ تزوج امرأة من بني تيمامة فوجد بكسحها<sup>(٣)</sup> برصاً فردها وقال : « دلستم علي » .

(١) أي إنها غلبة الطبيعة الإسلامية ، وما كل الله ليشرح إلا ما يتفق وطميت .

(٢) في مسنده محمد بن ثابت وهو ضعيف .

(٣) أي حاصرتها

واختلفت الرواية عن مالك في امرأة العتق<sup>(١)</sup> إذا أسلت نفسها ثم فرق بينها بالعتق فقال مرة :  
لها جميع الصداق . وقال مرة : لها نصف الصداق .

وهذا ينبغي على اختلاف قوله بم يستحق الصداق ؟ بالتسليم أو بالدخول ؟ ... قولان<sup>(٢)</sup> .  
الزواج المكروه :

ويكره في حق من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق . حيث لا يقع ضرر بالمرأة ؛ بأن كانت  
غنية وليس لها رغبة قوية في الوطء . فإن انقطع بذلك عن شيء من الطاعات أو الإشتغال بالعلم  
اشتدت الكراهة .

الزواج المباح :

وبإباح فيما إذا اتفت الدواعي والموانع .

النهى عن التبتل<sup>(٣)</sup> للقادر على الزواج :

١ - عن ابن عباس : أن رجلاً شكاً إلى رسول الله ﷺ المزوجة فقال : ألا اختصي ؟ فقال :  
« ليس لنا من خصي أو اختصي » رواه الطبراني .

٢ - وقال سعد بن أبي وقاص : رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ، ولو أذن له  
لاختصينا . رواه البخاري .

أي لو أذن بالتبتل لبالفنا حق يفضي بنا الأمر إلغ الاختصاص .

قال الطبري : التبتل الذي أراده عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يتلذذ به فلها  
أنزل في حقه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا ، إِنَّ اللَّهَ  
لَا يُحِبُّ الْمُفْتَدِينَ ﴾ .

تقديم الزواج على الحج :

وإن احتاج الإنسان إلى الزواج وخشي العنت بتركه قدمه على الحج الواجب ، وإن لم يخف قدم  
الحج عليه . وكذلك فروض الكفاية ، كالعلم والجهاد - تقدم على الزواج إن لم يخش العنت .

(١) أي الماهر من أتيان النساء .

(٢) سبقي ذلك مفصلاً .

(٣) التبتل : الانقطاع عن الزواج وما ينجم من اللذات إلى العبادة .

## الإعراض عن الزواج وسببه

تبين مما تقدم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها ، وأنه لا يمنع منه إلا العجز أو الفجور كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، ولأن الرهبانية ليست من الأسلام في شيء ، ولأن الإعراض عن الزواج يفوت على الإنسان كثيرًا من النافع والمزايا .

وكان هذا كافيًا في دفع الجماعة السلية إلى العمل على تهيئة أسبابه وتيسر وسائله حتى ينفع به الرجال والنساء على السواء . ولكن على العكس من ذلك خرج كثير من الأسر عن ساحة الإسلام وسمو تعاليمه ، ففقدوا الزواج ووضعوا العقبات في طريقه ، وخطقوا بذلك التعقيد أزمة تعرض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريحها . والإنجالب إلى العلاقات الطائشة والصلوات الخلية . وظاهرة أزمة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية كما تبدو في مجتمع المدينة .

إذ أن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف ولُباب التعقيد . إذ استثنينا بعض الأسر الغنية . بينما تبدو الحياة في المدينة معقدة كل التعقيد .

ومعظم أسباب هذه الأزمة ترجع إلى التفتالي في المهور <sup>(١)</sup> وكثرة النفقات التي تهرق الزوج ويضيها . هنا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تبذل المرأة وخروجها بهذه الصورة للثمة القى الرية والشك في مسلكتها ، وجعل الرجل حذرًا في اختيار شريكة حياته . بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج ، إذا لم يجد المرأة التي تصلح . في نظره . للقيام بأعباء الحياة الزوجية .

ولابد من العودة إلى تعاليم الإسلام فيما يتصل بتربية المرأة وتنشئتها على الفضيلة والعفاف والاحتشام وترك التفتالي في المهر وتكاليف الزواج .

## اختيار الزوجة

الزوجة سكن الزوج ، وحرث له ، وهي شريكة حياته ، وربة بيته ، وأم أولاده ومهوى فؤاده ، وموضع سره ونجواه .

وهي أم ركن من أركان الأسرة ، إذ هي النجبة للأولاد ، وعنهما يرثون كثيرًا من المزايا والصفات ، وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ، وتربي ملكاته ويتلقى لفته ، ويكسب كثيرًا من تعاليمه وعاداته ، ويتعرف دينه ، ويتعود السلوك الاجتماعي .

(١) راجع صل التفتالي في المهور .

من أجل هذا عني الإسلام باختيار الزوجة الصالحة ، وجعلها خير متاع ينبغي التطلع إليه والحرص عليه .

وليس الصلاح إلا المحافظة على الدين ، والتمسك بالفضائل ، ورعاية حق الزوج ، وحماية الأبناء فهذا هو الذي ينبغي مراعاته .

وأما ما عدا ذلك من مظاهر الدنيا ، فهو مما خطره الإسلام ونهى عنه إذا كان مجرداً من معاني الخير والفضل الصلاح . وكثيراً ما يتطلع الناس إلى المال الكثير ، أو الجمال الفاتن ، أو الجاه المريض ، أو النسب المريق ، أو إلى ما يعد من شرف الآباء ، غير ملاحظين كمال النفوس وحن الترية . فتكون ثمرة الزواج مرة ، وتنتهي بنتائج ضارة .

ولهذا يحذر الرسول ﷺ من التزوج على هذا النحو ، فيقول : « إياكم وخضراء الدثن ، قيل : يا رسول الله وما خضراء الدثن ؟ قال : للراة الحسناء في اللبث سوء » (١) .

ويقول : « لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فسى حسنهن أن يردين ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، فسى أموالهن أن تطغين ، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء » (٢) ذات دين أفضل ، (٣) .

ويجوز أن الذي يريد الزواج مبتغياً به غير ما يقصد منه من تكوين الأسرة ورعاية شؤونها ، فإنه يعامل بنقيض مقصوده ، فيقول : « من تزوج امرأة للمال لم يزهده الله إلا فقراً ، ومن تزوج امرأة لحسبها لم يزهده الله إلا دناءة ، ومن تزوج امرأة لينض بها بصره ، ويحصن فرجه ، أو يصل رحمه بآرك الله له فيها وبارك لها فيه » . رواه ابن حبان في الضعفاء .

والقصد من هذا الحظر ألا يكون القصد الأول من الزواج هو هذا الإنجاء نحو هذه الغايات الدنيا ، فإنها لا ترفع من شأن صاحبها ولا تسمو به . بل الواجب أن يكون الدين متوقفاً أولاً ، فإن الدين هداية للمقل والضير . ثم تأتي بعد ذلك الصفات التي يرغب فيها الإنسان بطبعه وتقبل إليها نفسه .

يقول الرسول ﷺ : « تتكح للراة لأربع : للمال ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » (٤) . رواه البخاري ومسلم .

ويضع تحديداً للراة الصالحة ، وأنها الجميلة اللطيفة البارة الآمنة . فيقول : « خير النساء من إذا

(١) رواه الدارقطني وقال : تنزه به الواقدي وهو ضعيف والدين ما بقي من آثار الديار ويستعمل جلتا .

(٢) الحرماء للشقيقة الألف والأذن .

(٣) هذا الحديث رواه عبد الله بن حميد وفيه جد الرحمن بن زياد الأفرقي وهو ضعيف .

(٤) تربت يداك : التصقت بالتراب . وهو دماء بالقراب . وهو دماء بالقراب على من لم يكن الدين من أهدائه

نظرت إليها سرّتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أعتمت عليها أبرتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك ، رواء النسائي وغيره بسند صحيح .

ومن الزايات التي ينبغي توفرها في المرأة المخطوبة أن تكون من بيئة كريمة معروفة بإعتدال للزواج ، وهدوء الأعصاب ، والبعد عن الإغرائات النفسية ، فإنها أجد أن تكون حانية على ولدها ، راعية لحق زوجها .

خطب الرسول ﷺ ( لم هانيه ) فاعتذرت إليه بأنها صاحبة أولاد ، فقال : « خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش ، أحناه على ولده في صفه . ولوعاه على زوج في ذات يده » (١) . وطبيعة الأصل الكرم أن يتفرع عنه مثله . يقول الرسول ﷺ : « الناس معادن كعدن الذهب والفضة ، غيارم في الجاهلية غيارم في الإسلام إذا قفوا » .

وهل ينتج الخطيئة إلا وشجه ويفرس إلا في منابته النخل . خطب رجل امرأة لا يدانيتها في شرفها فأنشدت :

بكي الحب الزاكي بعين خسزيرة      من الحب للنصوص أن يجمعها مقاً  
ومن مقاصد الزواج الأولى اغياب الأولاد .

فينبغي أن تكون الزوجة منجبة ، ويعرف ذلك بسلامة بدنها وقياسها على شيلاتها من أخواتها وعملها وخالاتها .

خطب رجل امرأة عقيلاً لا تلد ، فقال : يا رسول الله إني خطبت امرأة ذلت حسب ، وجمال وأنها لا تلد . فنهاه رسول الله ﷺ قال : « تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة » . والودود هي المرأة التي تتودد إلى زوجها وتنجب إليه ، وتبذل طاعتها في مرضاته . والإنسان بطبيعته يعشق الجمال ويهواه ، ويشعر دائماً في قرارة نفسه بأنه فاقد لشيء من ذاته إذا كان الشيء الجميل بعيداً عنه .

فإذا أحرزه ولستولى عليه شمرّ بسكن نفسي ، وأرتواه عاطفي وسعادة . ولهاذا لم يخطب الإسلام الجمال من حسابه عند اختيار الزوجة . ففي الحديث الصحيح : « إن الله جميل يحب الجمال » . وخطب للغة بن شعبة امرأة ، فأخبر رسول الله ﷺ ، فقال له : « إنعجب فانظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكم » أي تدوم بينكما للودة والعشرة . ونصح الرسول رجلاً خطب امرأة من

(١) استاء : أكثر شفقة . والمغنية عل ولدها : هي التي تقوم بطعم في بنهم . ثانياً تزوجت قلبت بمائة : أرماه : أحفظه وأسرنا له بالأنفة له وله وترك التبرير في الإفلاق . قلت اليد : اللال . يقال فلان قليل ذات اليد : أي قليل المال .

الأنصار وقال له : « انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً » .

وكان جابر بن عبد الله يحتج لمن يريد التزوج بها ، ليتمكن من رؤيتها ، والنظر إلى ما يدعو به الإقتران بها .

وكان رسول الله ﷺ يرسل بعض النسوة ليتعرفن بعض ما يخفى من العيوب ، فيقول لها : « شئي فيها شقي إبطيها ، انظري إلى عرقوبها » .

ويستحسن أن تكون الزوجة بكرًا ، فإن البكر ساذجة لم يسبق لها عهد بالرجال ، فيكون التزويج بها ادعى إلى تقوية عقدة التكاح ، ويكون حبها لزوجها ألصق بقلبها « لما الحب إلا للحبيب الأول » . ولما تزوج جابر بن عبد الله ثيبًا قال له رسول الله ﷺ هلا بكرا تلاحبها وتلاعبك ؟ ... فأخبر رسول الله ﷺ بأن أباه قد ترك بنات صفارًا ، وهن في حاجة إلى رعاية امرأة تقوم على شئونهن ، وأن الثيب أقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على تدبير المنزل .

ومما ينبغي ملاحظته أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن والمركز الاجتماعي ، والمستوى الثقافي والاقتصادي . فإن التقارب في هذه النواحي مما يعين على دوام العشرة ، وبقاء الألفة .

وقد خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فقال : إنها صغيرة . فلما خطبها علي زوجها إياه .

هذه بعض المعاني التي أرشد الإسلام إليها ، ليتخذها مريدو الزواج نبراسًا يستضيئون به ، ويسرون على هداه .

لو أننا لاحظنا هذه المعاني عند اختيارنا للزوجة لأمكن أن نجعل من بيوتنا جنة ينعم فيها الصغر ، ويسعد بها الزوج ، وتعد للحياة أبناء صالحين ، نحيا بهم أهم حياة طيبة كريمة .

### إختيار الزوج

وعلى الولي أن يختار لكريمته ، فلا يزوجه إلا لمن له دين وخلق وشرف وحسن سمع . فإن عاشرها عشرها بمروء ، وإن سرحها سرحها ياحسان .

قال الإمام الغزالي في الأحياء :

والإحتياط في حقها أهم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا غلص لها ، والزوج قادر على الطلاق بكل حال .

ومن زوج ابنته ظالمًا أو فاسقًا أو مبتدعًا أو شارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله

لما قطع من الرحم وسوء الاختيار .

قال رجل للحسن بن علي : إن لي بنتاً ، فن ترى أن أزوجهأ له ؟ قال : زوجها من يتقي الله ، فإن أحبها أكرمها ، وإن أبغضها لم يظلمها .

وقالت عائشة : النكاح رق ، فلينظر أحدكم أين يضع كرمته . وقال عليه السلام : « من زوج كرمته من فاسق فقد قطع رحماً » . رواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس ، ورواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح .

قال ابن تيمية : ومن كان مصرّاً على الفسوق لا ينبغي أن يزوّج .

### الخطبة

الخطبة : فملة كمعدة وجلة ، يقال : خطب للمرأة يخطبها خطباً وخطبة ، أي طلبها للزواج بالوسيلة للمعرفة بين الناس ، ورجل خطّاب : كثير التصرف في الخطبة ، والخطيب ، والخطاب ، والخطب ، الذي يخطب للمرأة ، وهي خطبه وخطبته . وخطب يخطب ، قال كلاًتا يعظ به ، أو يمدح غيره ونحو ذلك .

والخطبة من مقدمات الزواج . وقد شرعها الله قبل الإرباط بعقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين صاحبه ، ويكون الإقلام على الزواج على هدى وبصيرة .

من تباح خطبتها :

أولاً : لا تباح خطبة امرأة إلا إذا توافر فيها شرطان : أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال .

ثانياً : ألا يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية .

فإن كان فقه موانع شرعية ، كأن تكون عرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة ، أو كان غيره سبقه بخطبتها ، فلا يباح له خطبتها .

خطبة معتدة للغير :

تحرم خطبة للمتعة . سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق ، وسواء كان الطلاق طلاقاً رجعيّاً أم بائناً . فإن كانت معتدة من طلاق رجعي حرمت خطبتها ، لأنها لم تخرج عن عصة زوجها . وله مراجعتها في أي وقت تشاء .

وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها ، وله حق إعادتها بعقد حر - يد . ففي تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداه عليه . واختلف العلماء في

التعريض بخطبتها ، والصحيح جوازه .

وإن كانت معتدة من وفاة فاته يجوز التعريض خطبتها أثناء العدة دون التصريح ، لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة ، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجه التي مات عنها . وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح ، رعاية لحزن الزوجة وإحداها من جانب ، ومحافظة على شعور أهل البيت وورثته من جانب آخر .

يقول الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطَابَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَتَمَّنتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ ، وَلَكِنْ لَا تَأْخِذُوهُنَّ بِمَا ، إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ، وَلَا تَفْزِمُوا عَهْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ .

والمراد بالنساء ، للمعتدات لوفاة أزواجهن ، لأن الكلام في هذا السياق .

ومعنى التعريض أن يذكر التكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره . مثل أن « يقول إنني أريد التزوج » و « لوددت أن يسر الله لي امرأة صالحة » . أو يقول : إن الله لسائق لك خيرًا . والمديئة إلى المعتدة جائزة ، وهي من التعريض . وجائزة أن يمدح نفسه ، ويذكر مآثره على وجه التعريض بالزواج . وقد فعله أبو جعفر محمد بن علي بن حسين .

قالت سَكِينَةُ بنت حنظلة : استأذن عليّ محمد بن عليّ ولم تنقص عديني من مهلك <sup>(١)</sup> زوجي . فقال : قد عرفت قربايتي من رسول الله ﷺ ، وقربايتي من علي ، وموضعي في العرب ، قلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك .. تخطبني في عدي ؟ .. قال : إنما أخبرتك بقربايتي من رسول الله ﷺ ومن عليّ .

وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وهي متأبئة <sup>(٢)</sup> من أبي سلمة ، فقال : « لقد علمت أني رسول الله وخبرته ، وموضعي في قومي » وكانت تلك خطبة ، رواه البخاري <sup>(٣)</sup> .

وخلاصة الآراء أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات ، والتعريض مباح للبائن والمعتدة من الوفاة ، وحرام في المعتدة من طلاق رجعي .

وإذا صرح بالخطبة في العدة ولكن لم يعقد عليها إلا بعد انقضاء عدها فقد اختلف العلماء في ذلك .

(١) مهلك . أي هلاك .

(٢) متأبئة : أي ألياً .

(٣) الحديث منقطع ، لأن محمد الباقر من علي لم يدرك النبي ﷺ .

قال مالك : يفارقها . دخل بها أولم يدخل .

وقال الشافعي : صح المقد وإن ارتكب النهي الصريح للذكور لاختلاف الجهة .

واتفقوا على أنه يفرق بينها لو وقع المقد في العدة ودخل بها .

وهل تحمل له بعد أم لا ؟ .

قال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يحمل له زوجها بعد .

وقال جمهور العلماء : بل يحمل له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء .

### الخطبة على الخطبة :

يحرم على الرجل أن يخاطب على خطبة أخيه ، لما في ذلك من اعتداء على حق الخاطب الأول وإساءة إليه ، وقد ينجم عن هذا التصرف الشقاق بين الأسر ، والاعتداء الذي يروع الأمنين .

فمن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : « المؤمن أخو للمؤمن ، فلا يحمل له أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخاطب على خطبة أخيه <sup>(١)</sup> حتى ينذر <sup>(٢)</sup> » . رواه أحمد ومسلم .

وعمل التحريم ما إذا صرحت الخطوبة بالإجابة ، وصرح عليها الذي أذن له ، حيث يكون إذنه معتبراً .

وتجوز الخطبة لو وقع التصريح بالرد ، أو وقعت الإجابة بالتمريض ، كقولها : لا رغبة منك . أولم يعلم الثاني بخطبة الأول ، أولم تقبل وترفض ، أو أذن الخاطب الأول للثاني .

حكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث :

إذا خطب المرأة فرضت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخاطب على خطبته .

فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخاطبها .

وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والمقد صحيح لأن النهي عن الخطبة ، وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير صحيحة .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول وبمعه ..

(١) معهود لفظ الأخ محتمل : لأنه خرج حرج الثالب ، فتمر الخطبة على خطبة الكافر والفاسق . وأخذ بالفهم بعض الشافعية والأوزاعي ، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر . قال الشوكلي : وهو الطاهر .

(٢) ينذر : يترك .

## النظر إلى المخطوبة :

كما يربط الحياة الزوجية ويجعلها محفوفة بالسعادة محوطة بالهناء ، أن ينظر الرجل إلى المرأة قبل الخطبة ليعرف جلالا الذي يدعو إلى الإقدام على الإقتران بها ، أو تبجها الذي يصرفه عنها إلى غيرها .

والحازم لا يدخل مدخلا حتى يعرف خيره من شره قبل الدخول فيه ، قال الأعشى : كل تزويج يقع على غير نظر فأخره ثم وغ . وهذا النظر تندب إليه الشرع ورغب فيه .

١ - فمن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا خطب أحدكم للمرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو إلى نكاحها ، فليفعل » .

قال جابر : فخطبت امرأة من بني سلمة ، فكنت أختبئ لها <sup>(١)</sup> حتى رأيت منها بمض ما دعاني إليها . رواه أبو داود .

٢ - وعن المغيرة بن شعبه : أن خطب امرأة ، فقال له رسول الله ﷺ : « أنظرت إليها ؟ » . قال : لا . قال : انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤم بينكما » . أي أجدر أن يدوم الوفاق بينكما . رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه .

٣ - وعن أبي هريرة أن رجلا خطب امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : « أنظرت إليها .. » قال : لا . قال فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئا » <sup>(٢)</sup> .

## المواضع التي ينظر إليها :

ذهب جمهور من العلماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير . لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدمامة ، وإلى الكفين على خصوبة البدن . أو عدهما .

وقال داود : ينظر إلى جميع البدن . وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم .

والأحاديث لم تعين مواضع النظر ، بل أطلقت لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه <sup>(٣)</sup> .

والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور : أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم ، فذكر له صفرها ، فقال : لبعث بها إليك ، فإن رضيت فهي امرأتك ، فأرسل إليها ،

(١) فيه دليل على أنه ينظر إليها على غلتها وإن لم تأن له .

(٢) قبل صفر أو عرش .

(٣) فتح الملام ج ٢ ص ٨٩ .

فكشف عن ساقها ، فقالت لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عينيك .

وإذا نظر إليها ولم تعجبه فليسكت ولا يقل شيئاً حتى لا تتأذي بما يذكر عنها ، ولعل الذي لا يعجبها منها قد يعجب غيره .

نظر المرأة إلى الرجل :

وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل ، بل هو ثابت للمرأة أيضاً . فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها .

قال عمر : لا تزوجوا بناتكم من الرجل النعم ، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن .

التعريف على الصفات :

هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من التمتع ، وأما بقية الصفات الخلقية فتعرف بالوصف والإستيفاف ، والتحري من خالطوها بالمعاشرة أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد من هم موضع ثقته من الأقرباء كالأم والأخت .

وقد بعث النبي ﷺ لم سلم إلى امرأة فقال : « انظري إلى عرقوبها وثني مطافها » <sup>(١)</sup> وفي رواية « ثني عوارضها » <sup>(٢)</sup> روله أحد الحاكم والطبراني والبيهقي .

قال الغزالي في الأحياء : ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق ، خبير بالظاهر والباطن . ولا يميل إليها فيفرط في الثناء ، ولا يحسدها فيقصر ، فالطباع مائلة في مبادئه الزواج ، ووصف للزوجات إلى الإفراط أو التفريط .

وقل من يصدق فيه ، ويقتصد ، بل الحناع والإغراء أغلب . والاحتياط فيه مهم لن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته .

حظر الخلوة بالخطوبة :

يحرم الخلوة بالخطوبة ، لأنها محرمة على الخاطب حتى يعقد عليها . ولم يرد الشرع بغير النظر ، فبقيت على التحريم ، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة موافقة ما نهى الله عنه .

فإذا وجد محرّم جازت الخلوة ، لامتناع وقوع المصيبة مع حضوره .

فمن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بأمرأة ليس معها ذو تخرم منها ، فإن ثالثها الشيطان ... » .

(١) مطافها ناحيتها المتى .

(٢) العوارض : الأسنان في عرض العم وهي ما بين الأسنان والأمراس ولوحدها عارض . والمراد اختيار واحدة منهم .

وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يخلون رجل بامرأة لا تحمل له ، فإن ثالثها الشيطان إلا لحرم » . رواها أحد .

خطر التهاون في الجلوة وضرره :

درج كثير من الناس على التهاون في هذا الشأن ، فأباح لابنته أو قريته أن تخالط خطيبها وتخلو معه دون رقابة . وتذهب معه حيث يريد من غير إشراف .

وقد نتج عن ذلك أن تعرضت المرأة لضياح شرفها وفساد عفافها وإهدار كرامتها . وقد لا يتم الزواج فتكون قد أضافت إلى ذلك فوات الزواج منها .

وعلى النقيض من ذلك طائفة جامدة لا تسمح للخطاب أن يرى بناتها عند الخطبة ، وتأتي إلا أن يرضى بها ، ويعقد عليها دون أن يراها أو تراه إلا ليلة الزفاف .

وقد تكون الرؤية مفاجئة لها غير متوقعة ، فيحدث ما لم يكن مقدراً من الشقاق والفراق .

• وبعض الناس يكتفي بعرض الصورة الشمية .

وهي في الواقع لا تدل على شيء يمكن أن يطمئن ، ولا تصور الحقيقة تصويراً دقيقاً .

وخير الأمور هو ما جاء به الإسلام ، فإن فيه الرعاية لحق كلا الزوجين في رؤية كل منها الآخر ، مع تجنب الخلوة ، حماية للشرف وصيانة للمرض .

المدول عن الخطبة وأثره :

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج ، وكثيراً ما يعقبها تقديم للهر كله أو بمضه ، وتقديم هدايا وهبات <sup>(١)</sup> ، تقوية للصلات ، وتأكيداً للعلاقة الجديدة .

وقد يحدث أن يعدل الخطيب ، أو الخطوبة ، أوهما معاً عن إتمام العقد ، فهل يجوز ذلك ؟ وهل يُردُّ ما أعطِيَ للخطوبة ؟

إن الخطبة مجرد وعد بالزواج ، وليست عقداً ملزماً ، والمدول عن إنجازها حق من الحقوق التي يملكها كل من التواعدين .

ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية يجازي بمقتضاها الخلف ، وإن هذ ذلك خلقاً . نعمنا ، ووصفه بأنه من صفات اللاتقنين ، إلا إذا كانت هناك ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء .

ففي الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « آية للنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان » .

ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر : قال : انظروا فلا تأ : « لرجل من قریش » ، فإني قلت له في ابنتي قولاً كشيبة العدة ، وما أحب أن ألقى الله بثلاث التفاسق ، وأشهدكم أنني قد زوجته <sup>(١)</sup> .  
وما قدمه الخاطب من المهر فله الحق في استرداده ، لأنه دفع في مقابل الزواج ، وعوضاً عنه .  
وما دام الزواج لم يوجد ، فإن المهر لا يستحق شيء منه ، ويجب رده إلى صاحبه ، إذ أنه حق خالص له . ولما المدايا فتحها حكم الحبة .

والصحيح أن الحبة لا يجوز فيها الرجوع إذا كانت تبرعاً محضاً لا لأجل العوض ؛ لأن الموهوب له حين قبض العين الموهوبة دخلت في ملكه ، وجاز له التصرف فيها ؛ فرجوع الواهب فيها انتزاع للملكه منه بغير رضا . وهذا باطل شرعاً وعقلاً <sup>(٢)</sup> .

فإذا وهب ليتعوض من هبته ويثاب عليها فلم يفعل للموهوب له ، جاز له الرجوع في هبته . وللواهب هنا حق الرجوع فيها وهب ، لأن هبته على جهة المعاوضة ، فلما لم يتم الزواج كن له حق الرجوع فيها وهب .  
والأصل في ذلك :

- ١ - ما رواه أصحاب السنن ، وعن ابن عباس ( رضي الله عنهما ) أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية ، أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد يعطي ولده » .
- ٢ - ورووا عنه أيضاً ، أن رسول الله ﷺ قال : « العائد في هبته كالعائد في قبضه » .
- ٣ - وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها » أي يعوض عنها .

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره « أعلام الموقعين » قال :

ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع وهو من وهب تبرعاً محضاً لا لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتعوض من هبته ؛ ويثاب منها ، فلم يفعل للموهوب له ، وتستعمل سنن رسول الله ﷺ كلها ، ولا يضرب بعضها ببعض .

رأي الفقهاء :

إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالحكم :

تطبيق للمذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهده الخاطب تحطوته له الحق في استرداده إن كان قائماً على حاله لم يتغير .

(١) أعلام الموقعين جزء ٢ ص ٥٠ .

(٢) تذكرة الحفاظ .

فالأُسرة ، أو الخاتم ، أو العقد ، أو الساعة ، ونحو ذلك يُرد إلى الخاطب إذا كانت موجودة .  
فإن لم يكن قائماً على حالته ، بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة ، أو كان طعاماً فأكُل ، أو لباساً  
فغُيظ ثوباً ؛ فليس للخاطب الحق في استرداد ما أهداه أو استرداد بدل منه .  
وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكماً نهائياً بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٣٢ . وقررت  
فيه القواعد الآتية :

- ١ - ما يُقدم من الخاطب لمخطوبته ، مما لا يكون عملاً لورود العقد عليه ، يعتبر هدية .
- ٢ - الهدية كالدية ، حكماً ومعنى .
- ٣ - الهدية عقد تليك يتم بالقبض .
- والموهدوب له أن يتصرف في العين للموهوبة بالبيع والشراء وغيره . ويكون تصرفه نافذاً .
- ٤ - هلاك العين أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهدية .
- ٥ - ليس للواهب إلا طلب رد العين أن كانت قائمة .
- والمالكية في ذلك تتصلب بين أن يكون المدول من جهته أو جهتها ؛ فإن كان المدول من جهته  
فلا رجوع له فيها أهداه .
- وإن كان المدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان باقياً على حاله ، أو كان قد  
هلك ، فيرجع ببذله إلا إذا كان عرف أو شرط ، فيجب العمل به .
- وعند الشافعية ترد الهدية سواء أكانت قائمة أم هالكة . فإن كانت قائمة ردت هي ذاتها ، وإلا  
ردت قيمتها ؛ وهنا للذهب قريب مما أرفضناه .

### عقد الزواج

الركن الحقيقي للزواج هو رضا الطرفين ، وتوافق إرادتهما في الارتباط .  
ولما كان الرضا وتوافق الإرادة من الأمور النفسية التي لا يُطلع عليها ، كان لابد من التعبير  
الكلام على التصمم على إنشاء الارتباط وإيجاده .  
ويقتل التعبير فيما يجري من عباراته بين المتماقدين . فما صدر أولاً من أحد المتماقدين للتعبير من  
إرادته في إنشاء الصلة الزوجية يسمى إيجاباً . ويقال : إنه أوجب .  
وما صدر ثانياً من المتماقد الآخر من العبارات الدالة على الرضا والموافقة يسمى قبولاً ومن ثم  
يقول الفقهاء : إن أركان الزواج : الإيجاب ، والقبول .

## شروط الإيجاب والقبول <sup>(١)</sup> :

- ولا يتحقق العقد وتترتب عليه الآثار الزوجية ، إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
- ١ - تمييز المتعاقدين ، فإن كان أحدهما مجنوناً أو صغيراً لا يميز فإن الزواج لا ينعقد .
  - ٢ - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول : بمعنى ألا يفصل بين الإيجاب والقبول بكلام أجنبي ، أو بما يعد في العرف إعرافاً وتشاغلاً عنه بغيره . ولا يشترط أن يكون القبول بعد الإيجاب مباشرة .
- فلو طال المجلس وتراخى القبول عن الإيجاب ، ولم يصدر بينهما ما يدل على الإعراض ، فالمجلس متحد .

وإلى هنا ذهب الأخناف والحنابلة .

وفي المتن : إذا تراخى القبول عن الإيجاب صح ، ما دلم في المجلس ، ولم يتشاغلاً عنه بغيره . لأن حكم المجلس حكم حالة العقد ، يدلل القبض فما يشترط القبض فيه ، وثبوت الخيار في عقود المعاوضات .

فإن تفرقا قبل القبول بطل الإيجاب ، فإنه لا يوجد معناه ؛ فإن الإعراض قد وجد من جهته بالتفرق ، فلا يكون مقبولاً .

وكذلك إن تشاغلاً عنه بما يقطعه ؛ لأنه معرض عن العقد أيضاً بالإشتغال عن قبوله .

روي عن أحمد ، في رجل مشي إليه قوم ، فقالوا له : زوج فلاناً . قال : قد زوجته على ألف فرجموا إلى الزوج فأخبروه ، فقال : قد قبلت ، هل يكون هنا نكاحاً ؟ قال : نعم ! ... ويشترط الشافعية الفور .

قالوا فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي : زوجتك ، وقال الزوج : بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، قبلت نكاحها ؛ فيه وجهان :

أحدهما - وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرايني - أنه يصح ؛ لأن الخطبة مأمور بها للعقد ، فلم تنع صحته ؛ كالتميم بين صلاتي الجمع .

الثاني - لا يصح ؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول . فلم يصح - كما لو فصل بينهما بغير الخطبة .

ويخالف التميم فإنه مأمور به بين الصلاتين ، والخطبة مأمور بها قبل العقد .

أما مالك ، فأجاز التراخي اليسير بين الإيجاب والقبول .

وسبب الخلاف ؛ هل من شرط الإنعقاد وجود القبول من للمتاعدين في وقت واحد أم لا ؟ أم

(١) وتسمى شروط الإنعقاد .

ليس ذلك شرطه ؟

٣ - ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب ؛ فإنها تكون أبلغ في الموافقة .

فإذا قال للموجب : زوجتك ابنتي فلانة ، على مهر قدره مائة جنيه ، فقال القابل : قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج : لاشتغال القبول على ما هو أصلح .

٤ - سماع كل من المتعاقدين بعضهما من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج ، وإن لم يفهم منه كل منها معاني مفردات العبارة ؛ لأن العبرة بالمقاصد والنيات .  
ألفاظ الإنعقاد <sup>(١)</sup> :

ينعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من المتعاقدين ، متى كان التعبير الصادر عنها دالاً على إرادة الزواج ، دون لبس أو إيهام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان . ومثله كل عقد <sup>(٢)</sup> .

وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول ، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة ، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا ؛ مثل : قبلت ، وافقت ، أسضيت ، نفذت ...

أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج ، وما اشتق منها مثل ، زوجتك .. أو أنكحتك ؛ لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود .

واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين ، كلفظ الهبة أو البيع أو التملك أو الصدقة .

فأجازوه الأحناف <sup>(٣)</sup> و« الثوري » و« أبو ثور » و« أبو عبيد » و« أبو داود » . لأنه عقد يعتبر فيه النية ، ولا يشترط في صحته اعتبار اللفظ المخصوص ؛ بل المتميز فيه أي لفظ إذا اتفق فهم المعنى الشرعي منه ؛ أي إذا كان بينه وبين المعنى الشرعي مشاركة ، لأن النية <sup>(٤)</sup> زوج رجلاً امرأة فقال : « قد ملكتها بما مكن من التركن » . رواه البخاري .

(١) الإيجاب والقبول .

(٢) قاعدة الأحناف أن عقد الزواج ينشد بكل لفظ موضوع لتلك المعنى في الحال بضمه دالة .

فلا ينشد بلفظ الإحلال أو الإباحة ، لأنه ليس فيها ما يدل على التملك .

ولا بلفظ الإعارة والإجارة ، لأن الحاصل بكل منها تلك متعة العين .

ولا بلفظ الرصة لأنها موضوعة لإنفاذه للملك بعد الوت .

ولأن لفظ المبة انمقد به زواج النبي ﷺ ، فكذلك ينمقد به زواج أمته قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ﴾ إلى قوله ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ .

ولأنه يمكن تصحيحه بمجازه ، فوجب تصحيحه ، كإيقاع الطلاق بالكنايات .

وذهب الشافعي وأحد وسعيد ابن لليب وعطاء إلى أنه لا يصح إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح وما اشتق منها ، لأن ما سواهما من الألفاظ كالتليك والمبة لا يأتي على معنى الزواج . ولأن الشهادة عديم شرط في الزواج ، فإذا عقد بلفظ المبة لم تقع على الزواج .  
العقد بغير اللفظة العربية :

اتفق الفقهاء على جواز عقد الزواج بغير اللفظة العربية إذا كان الماقدان أو أحدهما لا يفهم العربية . واختلقوا فيها إذا كانا يفهمان العربية ويستطيعان العقد بها .  
قال ابن قدامة في اللقي ، ومن قدر على لفظ النكاح بالعربية لم يصح بنهرها ، وهذا أحد قولي الشافعي .

وعند أبي حنيفة ينمقد ، لأنه أتى بلفظه الخاص فانمقد به ، كما ينمقد بلفظ العربية .

ولنا : أنه إن عدل عن لفظ النكاح والتزويج مع القدرة فلم يصح كلفظ الإحلال .

فأما من لا يحسن العربية لا فيصح منه عقد النكاح بلسانه ، لأنه عاجز عما سواه فسقط عنه :  
كالأخرس ، ويحتاج أن يأتي بمعناها الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها .

وقال أبو الخطاب : عليه أن يتعلم ، لأن ما كانت العربية شرطاً فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة ، كالتكبير .

ووجه الأول أن النكاح غير واجب ، فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع ، بخلاف التكبير .

فإن كان أحد المتعاقدين يحسن العربية دون الآخر أتى النبي يحسن العربية بها ، والآخر يأتي بلسانه .

فإن كان أحدهما لا يحسن لسان الآخر احتاج - أن يعلم أن اللفظة التي أتى بها صاحبه لفظة الإنكاح - أن يخبره بذلك فقه يعرف اللسانين جميعاً .

والحق الذي يبدولنا أن هنا تشدد ، ودين الله ير ، وسبق أن قلنا : أن الركن الحقيقي هو الرضا ، والإيجاب والقبول ما هما إلا مظهران لهذا الرضا ودليلان عليه .

فإذا وقع الإيجاب والقبول كان ذلك كافيًا ، مهما كانت اللغة التي أديا بها .

قال ابن تيمية : إنه « أي النكاح » وإن كان قرية ، فإيما هو كالمعتق والصدق ، لا يتمين له لفظ عربي ولا عجمي . ثم إن الأعجمي إذا تعلم العربية في الحال ربما لا يفهم المقصود من ذلك اللفظ ، كما يفهم من اللغة التي اعتادها .

نعم . لو قيل : تكره العقود بنير العربية لغير حاجة ، كما يكره سائر أنواع الخطاب بنير العربية لغير حاجة ؛ لكان متوجها .

كما روي عن مالك وأحمد والشافعي ما يدل على كراهية اعتياد المخاطبة بنير العربية لغير حاجة .

### زواج الأخرس :

ويصح زواج الأخرس بإشارته إن فهمت كما يصح بيمه ، لأن الإشارة معنى مفهم ، وإن لم تفهم إشارته لا يصح منه ، لأن العقد بين شخصين . ولا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر من صاحبه <sup>(١)</sup> .

### عقد الزواج للغائب :

إذا كان أحد طرفي العقد غائبًا وأراد أن يعقد الزواج فعليه أن يرسل رسولاً ، أو يكتب كتابًا إلى الطرف الآخر يطلب الزواج .

وعلى الطرف الآخر - إذا كان له رغبة في القبول - أن يحضر الشهود ويممهم عبارة الكتاب أو رسالة الرسول ، ويشهدهم في المجلس على أنه قبل الزواج . ويعتبر القبول مقيّدًا بالمجلس .

### شروط صيغة العقد

اشتراط النقصان لصيغة الإيجاب والقبول : أن تكون بلفظين وضماً للماضي ، أو وضع أحدهما للماضي والآخر للمستقبل .

فمثال الأول : أن يقول الماعد الأول : زوّجتك ابنتي ويقول القابل : قبلت .

ومثال الثاني : أن يقول الحاطب أزوجك ابنتي ، فيقول له : قبلت .

وإنما اشترطوا ذلك ، لأن تحقق الرضا من الطرفين وتوافق إرادتهما هو الركن الحقيقي لعقد الزواج ، والإيجاب والقبول مظهران لهذا الرضا كما تقدم .

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها لسنة ١٢٨ قرار الأخرس يكون بإشارته المصودة . ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة

ولا بد فيها من أن يدل دالة قطعية على حصول الرضا وتحققه فعلاً وقت العقد .  
والصفة التي استعملها الشارع لإنشاء العقود هي صيغة للماضي ، لأن دالاتها على حصول الرضا  
من الطرفين قطعية . ولا تحتل أي معنى آخر .  
بخلاف الصيغ الدالة على الحال أو الاستقبال ، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت  
التكلم .

فلو قال أحدهما : أزوجه ابنتي ؟ .. وقال الآخر : أقبل : فإن الصيغة منها لا ينمقدها  
الزواج ، لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد . والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقدًا  
له في الحال .

ولو قال الخاطب : زوجني ابنتك ، فقال الآخر زوجتها لك انعقد الزواج ، لأن صيغة زوجني  
دالة على معنى التوكيل والعقد يصح أن يتولاها واحد عن الطرفين .

فإذا قال الخاطب : زوجني وقال الطرف الآخر : قبلت ، كان مؤدي ذلك أن الأول وكل  
الثاني . والثاني أنشأ العقد عن الطرفين بمبارته .

#### اشتراط التنجيز في العقد :

كما اشترطوا أن تكون منجزة : أي أن الصيغة التي يعقد بها الزواج يجب أن تكون مطلقة غير  
مقيدة بأي قيد من القيود ، مثل أن يقول الرجل للخاطب : زوجتك ابنتي فيقول الخاطب قبلت .  
فهذا العقد منجز . ومعنى استوفى شروطه صح وترتب عليه آثاره .

ثم إن صيغة العقد قد تكون مطلقة على شرط ، أو مضافة إلى زمن مستقبل ، أو مقرونة بوقت  
معين ، أو مقترنة بشرط . فهي في هذه الأحوال لا ينمقدها العقد ، وإليك بيان كل على حدة .

#### الصفة المتعلقة على شرط :

وهي أن يجعل تحقق مضمونها معلقاً على تحقق شيء آخر بأدلة من أدوات التعليق ؛ مثل أن  
يقول الخاطب : إن التحقت بالوظيفة تزوجت ابنتك ، فيقول الأب : قبلت ؛ فإن الزواج بهذه  
الصيغة لا ينمقد ؛ لأن إنشاء العقد معلق على شيء وقد لا يكون في المستقبل .

وعقد الزواج يفيد مالك للتمتع في الحال ، ولا يترأى حكمه منه ، ويتأ الشرط - وهو الإلتحاق  
بالوظيفة - معدوم حال التكلم ، والمعلق على المعدوم معدوم . فلم يوجد زواج . أما إذا كان التعليق  
على أمر محقق في الحال فإن الزواج ينمقد ، مثل أن يقول : إن كنت ابنتك سنها عشرون سنة  
تزوجتها . فيقول الأب : قبلت . وسنّها فعلاً عشرون سنة .

وكذلك إن قالت : إن رضي أبي تزوجك : فقال الخاطب قبلت : وقال أبوها في المجلس : رضيت .

إذ إن التعليق في هذه الحال صوري ، والصيغة في الواقع منجزة .

٢ - الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل :

مثل أن يقول الخاطب : تزوجت ابنتك غداً أو بعد شهر : فيقول الأب : قبلت ، فهذه الصيغة لا ينمذ بها الزواج ، لا في الحال ، ولا عند حلول الزمن المضاف إليه . لأن الإضافة إلى المستقبل تنافي عقد الزواج الذي يوجب عليك الاستتاع في الحال .

٣ - الصيغة المقترنة بتوقيت العقد بوقت معين :

كأن يتزوج مدة شهر ، أو أكثر ، أو أقل فإن الزواج لا يحل : لأن المقصود من الزواج دوام المعاشرة للوالد ، والمحافظة على النسل ، وتربية الأولاد .

ولمنا حكم الفقهاء على زواج المتعة والتحليل بالطلاق ، لأنه يقصد بالأول مجرد الاستتاع الوقي ويقصد بالثاني تحليل الزوجة لزوجها الأول .

واليك تفصيل القول في كل منها :

### زواج المتعة

ويسمى الزواج المؤقت ، والزواج للنقطع وهو أن يعقد الرجل على المرأة يوماً أو أسبوعاً أو شهراً زواج المتعة .

وسمى بالمتعة . لأن الرجل ينتفع ويتبلغ بالزواج ويعتبر إلى الأجل الذي وقته .

وهو زواج متفق على تحريره بين أئمة المذاهب . وقالوا : إنه إذا انعقد يقع باطلاً <sup>(١)</sup> واستدلوا على هنا .

أولاً : إن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج ، والطلاق ، والعدة . وللمهرات : فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة .

ثانياً : أن الأحاديث جاءت مفرحة بتحريمه .

فمن سيرة الجعفي : أنه غزا مع النبي ﷺ في فتح مكة فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء .

قال : فلم يخرج منها حتى حرمها رسول الله ﷺ . وفي لفظ رواه ابن ماجه : أن رسول الله ﷺ

(١) ويرى دهر إذا نص على توفيقه عدة . فالتكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت .

هنا إذا حصل العقد بلفظ الترويج فإن حصل باللفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان .

حرم المتعة فقال : « يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة » .

وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهي عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأهلية <sup>(١)</sup> .

ثالثاً : أن عمر رضي الله عنه حرمها وهو على المنبر أيام خلافته ، وأقره الصحابة - رضي الله عنهم - وما كانوا ليقرؤوه على خطأ لو كان عطفاً .

رابعاً : قال الخطابي : تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة .

ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي ، فقد صح عن علي أنها نسخت .

وقتل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : هي الزنى بعينه .

خاصة : ولأنه يقصد به قضاء الشهوة ، ولا يقصد به التناسل ، ولا المحافظة على الأولاد ، وهي المقاصد الأصلية للزواج ، فهو يشبه الزنى من حيث قصد الاستمتاع دون غيره .

ثم هو يضر بالمرأة : إذ تصبح كالسلمة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد ، حيث لا يمدون البيت الذي يسترون فيه ، ويتهدمم بالتربية والتأديب .

وقد روي عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج للمتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه . وفي تهذيب السنن .

وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يحكمها مطلقاً فلما بلغه إكثار الناس منها رجع . وكان يحمل التحريم على من لم ينتج إليها .

قال الخطابي : « إن سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس هل تدري ما صنعت ، ويم أخيت ؟ ... قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت في الشعراء . قال : وما قالوا : قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال عيبه . يباح هل لك في فتيا ابن عباس ؟

هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مشواك حتى رجعة الناس ؟

(١) الصحيح أن المتعة إنما حُرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ وأنه - ولو كان التحريم زمن غير للزم النسخ مرتين .

وهذا لا أحد يملكه في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها .

ولذا انتخب أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقدم وتأخير وتكديره .

أن النبي ﷺ نهي عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء ولم يذكر الوقت الذي نهي عنها فيه ، وقد بينه حديث مسلم ، وأنه كان عام الفتح .

أما الإمام الشافعي فقد حمل الأمر على ظاهره فقال : لا أعلم شيئاً أبه الله في حرمه ، لم أحطه في حرمه ، إلا للمتعة .

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ! .. والله ، ما نحنأنتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للضرر ، وما هي إلا كاليتة والدم ولحم الخنزير .

وذهبت الشيعة الإمامية إلى جوازه ؛ وأركانته عديم .

١ - الصيغة : أي أنه ينقذ بلفظ ( زوجتك ) و ( أنكحتك ) و ( متعتك ) .

٢ - الزوجة : ويشترط كونها مسلمة أو كسائية . ويستحب اختيار المؤمنة المفيفة ويكره بالزانية .

٣ - المهر : وذكره شرط ويكتفي فيه المشاهدة ويتقدر بالتراضي ولو بكف من ير .

٤ - الأجل : وهو شرط في العقد .

ويتقرر بتراضيهما ، كالיום والسنة والشهر ، ولا بد من تعيينه .

ومن أحكم هذا الزواج عديم :

١ - الإخلال بذكر المهر مع ذكر الأجل يُبطلُ العقد وذكر المهر من دون ذكر الأجل يقبله دائماً .

٢ - ويلحق به الولد .

٣ - لا يقع بالتمعة طلاق ، ولا لمان .

٤ - لا يثبت به ميراث بين الزوجين .

٥ - أما الولد فإنه يرثها ويرثاته .

٦ - تنقضي عدتها إذا اتقوا أجهلها بمحضتين إن كانت من تحيض ، فإن كانت من تحيض ولم تحض فعدتها خمسة وأربعون يوماً .

تحقيق الشوكاني :

قال الشوكاني :

وعلى كل حال فنحن متمسكون بما بلغنا عن الشارع ، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد . مخالفته طائفة من الصحابة له غير قلادة في حجيته ، ولا قائمة لنا باللعنة عن العمل به .

كيف والمجهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ، ورووه لنا ؛ حتى قال ابن عمر - فيما أخرجه عنه ابن ماجه - بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ : « أذن لنا في التمتع ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو عصم إلا رحمة بالحجارة » .

وقال أبو هريرة فيها يرويه عن النبي ﷺ : « هدم التمتع الطلاق والعدة واليراث » . أخرجه الدارقطني ، وحسنه الحافظ .

ولا يمنع من كونه حسناً كونه في إسناده مؤتملاً بن إسماعيل . لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن ، لغيره .

ولما ما يقال من أن تحليل التمتع يجمع عليه ، والمجمع عليه حلي ، ونحوهما يختلف فيه . واختلف فيه ظني ، والظني لا ينسخ القطعي ، فيجيب عنه :

أولاً : يمنع هذه الدعوى . أعني كون القطعي لا ينسخه الظني ، فالدليل عليها ؟

وبمجرد كونها منذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام اللع يسائل خصه عن دليل العقل والسع ياجماع المسلمين .

وثانياً : بأن النسخ بذلك الظني إنما هو لاستمرار ظني لا قطعي .

وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة فاستتمت به منهن إلى أجل مسمى : فليست بقرآن عند مشروطي التواتر ، ولا سنة لأجل روايتها قرآناً ، فيكون من قبيل التفسير للآية ، وليس ذلك بحجة .

وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخة ظني القرآن بظني السنة كما تقر في الأصول . انتهى .

**العقد على المرأة وفي نية الزوج طلاقها :**

اتفق الفقهاء على أن من تزوج امرأة دون أن يشترط التوقيت وفي نيته أن يطلقها بحد زمن ، أو بعد انقضاء حاجته في البلد الذي هو مقيم به ، فالزواج صحيح .

وخالف الأوزاعي فاعتبره زواج متعة .

قال الشيخ رشيد رضا تعليقاً على هذا في تفسيره للنار :

هنا وإن تشديد علماء السلف والخلف في منع التمتع يقتضي منع النكاح بنية الطلاق ، وإن كان الفقهاء يقولون إن عقد النكاح يكون صحيحاً إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد .

ولكن كتابه إياه بعد خداعاً وفشاً . وهو أجدر بالبطلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج والمرأة ووليها . ولا يكون فيه من المنفعة إلا العيب هذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية ، وإيثار التنقل في مراتع الشهوات بين الضوايق والدوافع ، وما يترتب على ذلك من اللنكرات .

ومالا يشترط فيه ذلك يكون على اشتغاله على ذلك فشا وخداعاً تترتب عليه مأساة أخرى من

العداوة والبغضاء وذمها الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقتها - وهو إحصان كل من الزوجين للأخر ، وإخلاصه له ، وتعاونها على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمة .

### زواج التحليل

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثاً بعد انقضاء عدتها ، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزواج الأول .

حكمه :

وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش حرّمه الله ولعن فاعله .

١ - فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لمن الله المحلل والمحلل له » ، رواه أحمد بسند حسن .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود قال : « لمن رسول الله ﷺ - المحلل والمحلل له » . رواه الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن صحيح وقد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم . وهو قول الفقهاء من التابعين .

٣ - وعن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : « ألا أخبركم بالثبتي المستمار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لمن الله المحلل والمحلل له » . رواه ابن ماجه ، والحاكم ، وأطه أبو زرعة وأبو حاتم بالأرسال . واستكره البخاري ، وفيه يحيى بن عثمان وهو ضعيف .

٤ - وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل ، فقال : « لا . إلا نكاح رغبة ، لا دلسة ، ولا استهزاء بكتاب الله عز وجل حتى تذوق عُسَيْلَتِهِ » . رواه أبو إسحاق الجوزجاني . وعن عمر رضي الله عنه قال : « لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتها » . فمثل ابنه عن ذلك فقال : كلاهما زان . رواه ابن المنذر ، وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق .

٦ - وسأل رجل ابن عمر فقال : ما تقول في امرأة تزوجتها لأحلها لزوجها ، ولم يأمرني ولم يحد ؟

فقال له ابن عمر : « لا ، إلا نكاح رغبة ، إن أعجبتك أمسكتها ، وإن كرهتها فارتقتها وإن كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ » .

وقال : لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة إنما علم أنه يريد أن يحلها .

حكمه :

هذه النصوص صريحة في بطلان الزواج وعدم صحته <sup>(١)</sup> لأن اللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة ، وهو لا يحل للمرأة للزوج الأول . ولو لم يشترط التحليل عند العقد مادام قصد التحليل قائماً ، فإن العبرة بالمقاصد والنوايا .

قال ابن القيم :

ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين لشترائط ذلك بالقول ، أو بالتواطؤ والتقص . فإن المقصود في العقود عدم معتبرة ، والأعمال بالنيات .

والشرط للتراطأ عليه الذي دخل عليه للمتعاقدان كالمفوط عدم . والألفاظ لا تراد لعينها ، بل للدلالة على المعاني . فإذا ظهرت المعاني والمقاصد ، فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل ، وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها .

وكيف يقال : إن هذا زواج تحل به الزوجة لزوجها الأول ، مع قصد التوقيت ، وليس له غرض في دوام العشرة ولا ما يقصد بالزواج من التناسل وتربية الأولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج .

إن هذا الزواج الصوري كذب وخداع ولم يشرعه الله في دين ، ولم يبيحه لأحد ، وفيه من الفاسد والمضار ما لا يحصى على أحد .

قال ابن تيمية :

دين الله أزكى وأطهر من أن يحرم فرجاً من الفروج حتى يستعار له تيس من التيس ، لا يُرغب في نكاحه ولا مصاهرته ، ولا يراد بقاؤه مع المرأة أصلاً ، فينزع عليها ، وتحل بذلك فإن هذا سفاح وزنى ، كما سماه أصحاب رسول الله ﷺ .

فكيف يكون الحرام محلاً ؟ أم كيف يكون الحيث مطيئاً ؟ أم كيف يكون النجس مطهراً ؟ وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام ونور قلبه بالإيمان أن هذا من أقيح القبايح التي لا تأتي بها سياسة عاقل ، فضلاً عن شرائع الأنبياء لا سيما أفضل الشرائع وأشرف للناس . انتهى .

هذا هو الحق . وإليه ذهب مالك ، وأحمد ، والثوري ، وأهل الظاهر ، وغيرهم من الفقهاء . منهم الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، والليث ، وابن المبارك . وذهب آخرون إلى أنه جائز إذا لم يشترط في العقد . لأن القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والضاير ، والنيات في العقود غير معتبرة :

(١) نت به جميع أحكام العقود الفاسدة ولا يثبت به الإحسان ولا الإباحة للزواج الأول .

قال الشافعي : الحلال الذي يفسد نكاحه هو من يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ، فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح ففسده صحيح .

وقال أبو حنيفة وزفر : إن اشترط ذلك عند إنشاء العقد ، بأن صرح أنه يحلها للأول محل للأول ويكره . لأن عقد الزواج لا يطل بالشروط الفاسدة ، فتحل للمزواج الأول بعد طلاقها من الزوج الثاني أو موته عنها وانقضاء عدتها .

وعند أبي يوسف هو عقد فاسد ، لأنه زواج مؤقت ، ويرى محمد صحة العقد الثاني ، ولكنه لا يحلها للزوج الأول .

الزواج الذي تحل به المطلقة للزوج الأول :

إذا طلق الرجل زوجته ثلاث تطليقات فلا تحل له مراجعتها حتى تتزوج بعد انقضاء عدتها زوجاً آخر صحيحاً لا بقصد التحليل .

فإذا تزوجها الثاني زواج رغبة ، ودخل بها دخولاً حقيقياً حتى ذاق كل منها عسيلة الآخر ، ثم عارقتها بطلاق أو موت ، حل للأول أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها . روى الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم عن عائشة .

جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ فقالت :

« في كنت عند رفاعة ، فطلقتني . فبِت طلاقاً فتزوجني عبد الرحمن بن الزبير ، وما معه إلا مثل حنثبة الشوب ، فنيسم النبي ﷺ ، وقال : « أتريدين أن ترجعي إلى (١) رفاعة ؟ .. لا .. حق ندوقي عسيلة ويدوق عسيلتك » . وذوق العسيلة كناية عن الجماع .

ويكفي في ذلك التقاء الحنانين الذي يوجب الحد والفصل ونزل في ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ . وعلى هذا فإن المرأة لا تحل للأول إلا بهذه الشروط :

١ - أن يكون زواجها بالزوج الثاني صحيحاً (٢) .

٢ - أن يكون زواج رغبة .

٣ - أن يدخل بها دخولاً حقيقياً بعد العقد ، ويدوق عسيلتها وتذوق عسيلته .

(١) لسئل العلماء بما على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء فلو تصدعت التحليل أو قصد ولها ولم يتجدد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد .

وكذلك الزوج الأول عليه لا يملك شيئاً من العقد ولا من رضاء ، فهو اجنبى ، وإذا لم يزل إلى المرأة بذلك التحليل ، لأنها لم تحل له ، فكان زناً

(٢) الزواج شامداً لا يحل المطلقة ثلاثاً .

## حكمة ذلك :

قال الفسرون والعلماء في حكمة ذلك :

إنه إذا علم الرجل أن المرأة لا تحمل له بعد أن يطلقها ثلاث مرات إلا إذا نكحت زوجاً غيره فإنه يرتدع ؛ لأنه مما تأباه غيرة الرجال وشهامتهم ، ولا سيما إذا كان الزوج الآخر عدواً أو منافقاً للآول . وزاد على ذلك صاحب المنار فقال في نفسه (١) :

إن الذي يطلق زوجته ، ثم يشعر بالحاجة إليها فيرجعها نادماً على طلاقها ، ثم يمقت عثرتها بعد ذلك فيطلقها ، ثم يبدوله ويترجى عنه عدم الاستغناء عنها ، فيرجعها ثانية ، فإنه يتم له بذلك اختبارها .

لأن الطلاق الأول ربما جاء عن غير روية تامة ومعرفة صحيحة منه بمقدار حاجته إلى امرأته . ولكن الطلاق الثاني لا يكون كذلك ، لأنه لا يكون إلا بعد الندم على ما كان أولاً ، والشعور بأنه كان خطأ ، ولذلك قلنا إن الاختبار يتم به . فإذا هو راجعها بعده كان ذلك ترجيحاً لإسكانها على تبريحها . ويبدو أن يعود إلى ترجيح التصریح بعد أن رآه بالاختبار التام مرجوحاً . فإذا هو عاد وطلق ثالثة ، كان ناقص العقل والتأديب .

فلا يستحق أن تحمل المرأة كرة يده يقذفها متى شاء قلبه ويرجمها متى شاء هواه . بل يكون من الحكمة أن تبين منه ويخرج أمرها من يده ؛ لأنه علم أن لا ثقة بالتسامها وإقامتها حدود الله تعالى .

فإن اتفق بعد ذلك أن تزوجت برجل آخر عن رغبة ، واتفق أن يطلقها الآخر أو مات عنها ، ثم رغب فيها الأول وأحب أن يتزوج بها - وقد علم أنها صارت فرلاً لغيره - ورضيت هي بالعودة إليه فإن الرجاء في التسامها وإقامتها حدود الله تعالى ، يكون حينئذ قوياً جداً ، ولذلك أحلت له بعد المدة .

## صيغة العقد المقترنه بشرط

إذا قرن عقد الزواج بالشرط : فإذا أن يكون هذا الشرط من مقتضيات العقد أو يكون منافقاً له ؛ أو يكون ما يعود نفعه على المرأة ؛ أو يكون شرطاً نهي الشارع منه . ولكل حالة من هذه الحالات حكم خاص بما يجمله فيما يلي :

## ١ - الشروط التي يجب الوفاء بها :

من الشروط ما يجب الوفاء به ، وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده <sup>(١)</sup> ولم تتضمن تغييراً لحكم الله ورسوله ، كاشتراط العشرة بالمعروف والإتفاق عليها وكسكنها بالمعروف ، وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها ، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذن ولا تنشر عليه ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، ولا تنصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك .

## ٢ - الشروط التي لا يجب الوفاء بها :

ومنها ما لا يجب الوفاء به مع صحة العقد ، وهو ما كان منافياً لمقتضى العقد <sup>(٢)</sup> كاشتراط ترك الإتفاق والوطء أو كاشتراط أن لا مهر لها ، أو يعزل عنها ، أو اشتراط أن تنفق عليه ، أو تعطيه شيئاً ، أو لا يكون عندها في الأسبوع إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل .

فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي العقد . ولأنها تتضمن إسقاط حقوق تجب بالمقد قبل انعقاده ، فلم يصح ، كما لو أسقط الشفيع شفيعته قبل البيع .

أما العقد في نفسه فهو صحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به ، فلم يبطل ، كما لو شرط في العقد صداقاً محرماً ؛ ولأن الزواج يصح مع الجهل بالعوض ، فجاز أن ينقذ مع الشرط الفاسد .

## ٣ - الشروط التي فيها نفع للمرأة :

ومن الشروط ما يعود نفعه وفائدته إلى المرأة ، مثل أن يشترط لها ألا يخرجها من دارها أو بلدنا ، أو لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها ونحو ذلك .

فن العلماء من رأى أن الزواج صحيح وأن هذه الشروط ملغاة ولا يلزم الزوج الوفاء بها . ومنهم من ذهب إلى وجوب الوفاء بما اشترط للمرأة ، فإن لم يف لها فسخ الزواج . والأول مذهب أبي حنيفة والشافعي وكثير من أهل العلم ، واستدلوا بما يأتي :

١ - أن رسول الله ﷺ قال : « المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .

قالوا وهذا الشرط الذي اشترط يحرم الحلال ، وهو التزوج والتسري والسفر وهذه كلها حلال .

٢ - وقوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » . قالوا :

(١) النووي : شرح مسلم .

(٢) زاد اللعاب ج ١ ص ٤٠٠ ولطيف النقي .

وهذا ليس في كتاب الله لأن الشرع لا يقتضيه .

٢ - قالوا : إن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاه .

والرأي الثاني مذهب عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعاوية وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاووس والأوزاعي وإسحاق والحناابلة ، واستدلوا بما يأتي .

١ - يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ .

٢ - وقول رسول الله ﷺ « المسلمون على شروطهم » .

٣ - روي البخاري ومسلم وغيرهم عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّتم به الفروج » <sup>(١)</sup> .

٤ - روي الأثرم بإسناده : أن رجلاً تزوج امرأة وشروطها فآراها ، ثم أراد نقلها ، فخاصمها إلى عمر بن الخطاب ، فقال لها شروطها « مقاطع الحقوق عند الشروط » ..

٥ - ولأنه شرط لها فيه منفعة ومقصود ، لا يمنع للمقصود من الزواج فكان لازماً كما لو شرطت عليه زيادة للهر .

قال ابن قدامة مرجعاً هذا الرأي ومفتناً الرأي الأول : إن قول من سميها من الصحابة ، لا نعلم له مخالفاً في عصرهم ، فكان إجماعاً . وقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « كل شرط .. الخ » .

أي ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع ، وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته ، على أن الخلاف في مشروعيته ، ومن نقي ذلك فعلية الدليل .

وقولهم : إن هذا يجرّم الحلال ، قلنا : لا يجرّم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها به .

وقولهم : ليس من مصلحته ، قلنا : لا نسلم بذلك .. فإنه من مصلحة المرأة ، وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده .

وقال ابن رشد <sup>(٢)</sup> : وسبب اختلافهم معارضة العموم للخصوص ، فأما العموم فحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ خطب الناس فقال في خطبته : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة شرط » . وأما الخصوص ، فحديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال : « أحق الشروط أن يوفى به ما استحلّتم به الفروج » .

(١) أي أحق الشروط بالوفاء بشروط الزواج ، لأن أمره أحوط وبه أسبق .

(٢) نهاية المآخذ ج ٢ ص ٥٥ .

والحديثان صحيحان : أخرجهما البخاري ومسلم .

إلا أن للشهور عند الأصوليين القضاء بالخصوص على العموم ، وهو « لزوم الشروط » . وقال ابن تيمية <sup>(١)</sup> .

ومقاصد العقلاء إذا دخلت في العقود ، وكانت من الصلاح الذي هو المقصود لم تذهب عفواً ولم تهر رأساً ، كالأجل في الأعراس ، وتقود الأثمان المعينة ببعض البلدان ، والصفات في المبيعات ، والحرفة للشروط في أحد الزوجين .

وقد تنقيد الشروط ما لا يفيد الإطلاق ؛ بل ما يخالف الإطلاق .

٤ - الشروط التي هي الشارع عنها :

ومن الشروط ما هي الشارع عنها ويحرم الوفاء بها .

وهي اشتراط المرأة عند الزواج طلاق ضرتها .

فمن أي حرية أن النبي عليه السلام : « هي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أو يبيع على يمه ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي » ما في صحتها أو إنائها <sup>(٢)</sup> فإنما رزقها على الله تعالى ، متفق عليه .

وفي لفظ متفق عليه . هي أن تشترط للمرأة طلاق أختها ..

وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله عليه السلام قال : « لا يحل أن تُنكح امرأة بطلاق أخرى » رواه أحمد .

فهذا النهي يقتضي فساد للنهي عنه ، ولأنها شرطت عليه فسخ عقده وإبطال حقه وحق امرأته ، فلم يصح ، كما لو شرطت عليه فسخ نيمة . فإن قيل : فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها أن لا يتزوج عليها ، حتى صححت هذا ، وأبطلت شرط طلاق الضرة .

أجاب ابن القيم عن هذا فقال :

قيل : الفرق بينهما أن في اشتراط طلاق الزوجة من الإضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشأته أضرارها مالم يس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها ، وقد فرق النص بينهما ، فقياس أحدهما على الآخر فاسد .

(١) نظرية العقد ص ٢١١ .

(٢) تكفيره . قيل . ومعنى الحديث هي المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته ، وأن يتزوجها فيصير لها من نفقته ومهرته ومعاشرته ما كان للطفلة .

## نكاح الشغار

٥ - ومن صور الزواج للفتن بشرط غير صحيح زواج الشغار :

وهو أن يزوج الرجل وليته رجلاً ، على أن يزوجه الآخر وليته ، وليس بينهما صداق وقد نهى رسول الله ﷺ عن هذا الزواج فقال :

١ - « لا شغار <sup>(١)</sup> في الإسلام » .

رواه مسلم عن ابن عمر ، ورواه ابن ماجه من حديث أنس بن مالك .  
قال في الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، وله شواهد صحيحة ، ورواه الترمذي من حديث عمران بن الحصين قال : حديث حسن صحيح .

٢ - وعن ابن عمر قال : « .و. رسول الله ﷺ عن الشغار » .  
والشغار - أن يقول الرجل للرجل - زوجني ابنتك أو أختك ، على أن أزوجه ابنتي أو أختي ، وليس بينهما صداق <sup>(٢)</sup> . رواه ابن ماجه .  
رأي العلماء فيه :

استدل جمهور العلماء بحدِيثِ الحديثين على أن عقد الشغار لا ينمقد أصلاً وأنه باطل .  
وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ؛ إذ إن الرجلين سقيماً لا تصلح سميتة مهراً ، إذ جعل للمرأة مقابل المرأة ليس بمال .  
قاله - ماد فيه من قبل المهر وهو لا يوجب فساد العقد ، كما لو تزوج على خمر أو خنزير . فإن العقد لا يفسخ ، ويكون فيه مهر للثل .

### علة النهي عن النكاح الشغار :

واختلف العلماء في علة النهي :

ف قيل : هي التمليق والتوقيف ؛ كأنه يقول « لا ينمقد زواج ابنتي حتى ينمقد زواج ابنتك » .  
وقيل : إن العلة التشريك في البضع ، وجعل بضع كل واحدة مهراً للأخرى . وهي لا تنتفع به ، فلم يرجع إليها المهر ، بل عاد للمهر إلى الولي ، وهو ملكة لبضع زوجته بتلك البضع موليته . وهذا ظلم لكل واحدة من الرأتين وإغلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به . قال ابن القيم : وهذا موافق لآفة العرب .

(١) الشغار أصله الخلو ، يقال : بعة شافرة إذا خلعت عن السلطان ، والرد به هنا الخلو عن المهر . وقيل : إنما سمى شغاراً لبعده تشبيهاً برقع الكلب رجله ليحول في القبح . يقال : شمر الكلب إذا رفع رجله ليحول . وكان هذا النوع من الزواج مبروراً زمن الجاهلية .

(٢) قال النووي : أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنت في ذلك .

## شروط صحة الزواج

شروط صحة الزواج هي الشروط التي تتوقف عليها صحته ، بحيث إذا وجدت يعتبر عقد الزواج موجوداً شرعاً ، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق للترتبة عليه .

وهذه الشروط اثنان :

الشرط الأول : خلُ المرأة للتزواج بالرجل الذي يريد الاقتران بها .

فيشترط ألا تكون عمة عليه بأي سبب من أسباب التحريم للوقت أو للوحد .  
وسياقي ذلك مفصلاً في بحث « المحرمات من النساء » .

الشرط الثاني : الإشهاد على الزواج . وهو ينحصر في المباحث الآتية :

١ - حكم الإشهاد ٢ - شروط الشهود ٣ - شهادة النساء .

١ - حكم الإشهاد على الزواج :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة . ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى ..

وإذا شهد الشهود وأوصام للتعاقدان بكتان العقد وعدم إنعاقته كان العقد صحيحاً <sup>(١)</sup> واستدلوا على صحته بما يأتي :

أولاً : عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » رواه الترمذي ..

ثانياً : وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » رواه الدارقطني وهذا التفي يتوجه إلى الصحة ، وذلك يستلزم أن يكون الإشهاد شرطاً ؛ لأنه قد استلزم عدمه عدم الصحة ، وما كان كذلك فهو شرط .

ثالثاً : وعن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة . فقال : « هذا نكاح السر ، ولا أجيزه ، ولو كنت تقدمت فيه لرجعت » .. رواه مالك في الموطأ .

(١) منجب مالك وأصحابه أن الشهادة على النكاح ليست بفرض . ويكتفي من ذلك شهرته والإعلان به . واحتجوا لمذهبهم بأن البيوع التي ذكرها الله تعالى فيها الإشهاد عند العقد . وقد قامت الدلالة بأن ذلك ليس من فرائض البيوع . والنكاح الذي لم يذكر الله تعالى فيه الإشهاد أحقر بأن لا يكون الإشهاد فيه من شروطه وفرضه وفقاً لفرض الإعلان والظهور لفظ الأنساب .

والإشهاد يصلح بعد العقد للتتامي والأختلاف فيما ينعقد بين المتعاقدين ، فإن عقد العقد لم يحضره شهود لم أكده عليه قبل الدخول في مسج العقد . وإن دخل ولم يشهدا فري بينهما .

والأحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوي بعضها بعضاً .

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم ، قالوا : « لا نكاح إلا بشهود » لم يختلف في ذلك من مفسر منهم إلا قوم من التابعين من أهل العلم .

وابقا : ولأنه يتعلق به حق للمتقين ، وهو الولد ، فاشتطت الشهادة فيه ؛ لئلا يجحد أبوه فيضيع نسبه .

ويروى بعض أهل العلم أنه يصح بغير شهود :

منهم الشيعة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويزيد بن هارون ، وابن المنذر ، وطود ، وفعله ابن عمر ، وابن الزبير .

وروي عن الحسن بن علي أنه تزوج بغير شهادة ، ثم أعلن النكاح .

قال ابن المنذر :

لا يثبت في الشاهدين في النكاح غير .

وقال يزيد بن هارون : أمر الله تعالى بالإشهاد في البيوع دون النكاح . فاشتطوا أصحاب الرأي الشهادة للنكاح ، ولم يشترطوها للبيع .

وإنما عقد القدر فأسروه وتواصوا يكتمانه صح مع الكراهة : لخالفته الأمر بالإعلان ، وإليه ذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وابن المنذر .

ومن كره ذلك عمر ، وعروة ، والشعبي ، نافع . وعند مالك أن العقد يفسخ .

روي ابن وهب عن مالك في الرجل يتزوج للراءة بشهادة رجلين ويشككها ؟ قال يفرق بينهما بتطليقة ، ولا يجوز النكاح ، ولها صداقها إن أصابها ، ولا يعاقب الشاهدان .

٢ - ما يشترط في الشهود :

يشترط في الشهود : العقل ، والبلوغ وسماح كلام المتعاقدين مع فهم أن المقصود به عقد الزواج <sup>(١)</sup> .

فلو شهد على العقد صبي ، أو مجنون أو أحم أو سكران ؛ فإن الزواج لا يصح ؛ إذ إن وجود هؤلاء كعدمه .

(١) ولذا كان الشهود عيالا يشترط فهم تيقن الصوت وبصره صوت المتعاقدين على وجه لا يترك فيها .

### اشتراط العدالة في الشهود :

وأما اشتراط العدالة في الشهود ، فذهب الأحناف إلى أن العدالة لا تشترط وأن الزواج ينمق بشهادة الفاسقين ، وكل من يصلح أن يكون ولياً في زواج يصلح أن يكون شاهداً فيه . ثم إن المقصود من الشهادة الإعلان ..

والشافعية قالوا : لابد من أن يكون الشهود عدولاً للحديث المتقدم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » .

وعندم أنه إذ عقد الزواج بشهادة مجهولي الحال ففيه وجهان . والمذهب أنه يصح .

لأن الزواج يكون في القرى والبادية وبين عامة الناس ، ممن لا يعرف حقيقة العدالة ، فاعتبار ذلك يشق فاكفي بظاهر الحال ، ويكون الشاهد مستوراً لم يظهر فسقه . فإذا تبين بعد العقد أنه كان فاسقاً لم يؤثر ذلك في العقد ، لأن الشرط في العدالة من حيث الظاهر ألا يكون ظاهر الفسق ، وقد تحقق ذلك .

### شهادة النساء :

والشافعية والحنابلة يشترطون في الشهود الذكورة ، فإن عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لا يصح ، لما رواه أبو عبيد عن الزهري أنه قال : « مضت السنة عن رسول الله ﷺ : أن لا يجوز شهادة النساء في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق » .

ولأن عقد الزواج عقد ليس بال ، ولا المقصود منه للال ، ويحضره الرجال غالباً ، فلا يثبت بشهادتين كالحدود .

والأحناف لا يشترطون هذا الشرط ، ويرون أن شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كافية ، لقول الله تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ : فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ . ولأنه مثل البيع في أنه عقد معاوضة فيعقد بشهادتين مع الرجال .

### اشتراط الحرية :

ويشترط أبو حنيفة والشافعية أن يكون الشهود أحراراً .

وأحمد لا يشترط الحرية ، ويرى أن شهادة المبددين ينمق بها الزواج ، كما تقبل في سائر الحقوق ، وأنه ليس فيه نص من كتاب ولا سنة يرد شهادة العبد ، ويمنع من قبولها ما دام أمينا صادقاً تقياً .

## اشتراط الإسلام :

والفقهاء لم يختلفوا في اشتراط الإسلام في الشهود إذا كان العقد بين مسلم ومسلمة . واختلفوا في شهادة غير المسلم فيها إذا كان الزوج وحده مسلماً .

فمعد أحد والشافعي ومعد بن الحسن أن الزواج لا ينعقد لأنه زواج مسلم ، لا تقبل فيه شهادة غير المسلم .

وأجاز أبو حنيفة وأبو يوسف شهادة كتابيين إذا تزوج مسلم كتابية . وأخذ بهذا مشروع قانون الأحوال الشخصية .

## عقد الزواج شكلي :

عقد الزواج يتم بتحقيق أركانه وشرائط انعقاده إلا أنه لا تترتب عليه آثاره الشرعية إلا بشهادة الشهود ، وحضور الشهود خارج عن رضا الطرفين ، فهو من هذه الوجبة عند شكلي ، وهو يخالف ، العقد الرضائي الذي يكفي في انعقاده اقتران القبول بالإيجاب ، ويكون الرضا من المتعاقدين وحده منشأاً للعقد ومكثراً له كمعد الإجارة ونحوه ، فهو في هذه الحالة تترتب عليه أحكامه ، ويطلبه القانون بمجاوبته دون الاحتياج لشيء .

## شروط نفاذ العقد

إذا تم العقد ووقع صحيحاً ، فإنه يشترط لنفاذه وعدم توقفه على إجازة أحد :

١ - أن يكون كل من المتعاقدين اللذين توليا إنشاء العقد تام الأهلية ، أي عاقلًا بالغًا حرًا . فإنما كان أحد المتعاقدين ناقص الأهلية بأن كان معتوقاً أو صغيراً ممهناً ، أو عبداً ، فإن عقده الذي يعقد بنفسه ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة الولي ، أو السيد ، فإن أجازته نفذ ، وإلا بطل .

٢ - وأن يكون كل من المتعاقدين ذا صفة تجعل له الحق في مباشرة العقد . فلو كان المتعقد قسولياً ، باشر العقد لا بوكالة ولا بولاية ، أو كان وكيلاً ولكن خالف فيها وكُل فيه ، أو كان ولياً ولكن يوجد ولي أقرب منه مقدم عليه ، فإن عقد أي واحد من هؤلاء إذا استوفى شروط الإنقاذ والصحة ينعقد صحيحاً موقوفاً على إجازة صاحب الشأن .

## شروط لزوم عقد الزواج

يلزم عقد الزواج إذا استوفى أركانه وشروط صحته وشروط نفاذه .

وإذا لزم فليس لأحد الزوجين ولا لغيرهما حق نقض العقد ولا فسخه ، ولا ينتهي إلا بالطلاق أو فاة ، وهذا هو الأصل في عقد الزواج .

لأن المقاصد التي شرع من أجلها - من دوام العشرة الزوجية وتربية الأولاد والقيام على شؤونهم - لا يمكن أن تتحقق إلا مع لزومه .

ولهذا قال العلماء :

شروط لزوم الزواج بجمعهما شرط واحد ، وهو ألا يكون لأحد الزوجين حق فسخ العقد بعد انعقاده وصحته وتقاضه ، فلو كان لأحد حق فسخه كان عقداً غير لازم .

مقى يكون العقد غير لازم :

لا يكون العقد لازماً فيما يأتي من الصور : إذا تبين أن الرجل غرر بالمرأة أو أن المرأة غررت بالرجل .

مثال ذلك أن يتزوج الرجل للمرأة وهو عقيم ، لا يولد له ولم تكن تعلم بعقمه ، فلها في هذه الحال حق نقض العقد وفسخه متى علمت ، إلا إذا اختارته زوجاً لها ، ووضعت مملكتها .

وقال عمر رضي الله عنه لمن تزوج امرأة - وهو لا يولد له - أخبرها أنك عقيم وغيرها (١) .

ومن صور التفجير أن يتزوجها على أنه مستقيم ، ثم يتبين أنه فاسق ، فلها كذلك حق فسخ العقد .

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية :

إذا تزوج امرأة على أنها بكر فينت ثيباً فله الفسخ ، وله أن يطالب بأرض الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر . وكذلك لا يكون العقد لازماً إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً ينفر من كمال الاستئثار . كأن تكون مستحاضة دائماً ، فإن الإستحاضة عيب به فسخ النكاح (٢) . وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء كاستسقاء الفرج .

ومن العيوب التي تجوز للرجل فسخ العقد : الأمراض للنفرة : مثل البرص والجنون والجنون . كما يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص ، أو كان مجنوناً أو مجذوماً أو مجبوناً أو عنيماً (٣) أو صغيراً .

رأي الفقهاء في الفسخ بالعيب :

وقد اختلف الفقهاء في ذلك .

١ - فمنهم من رأي أن الزواج لا يفسخ بالعيب مهما كانت هذه العيوب . من هؤلاء الفقهاء داود

(١) أي غيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه

(٢) الاختيارات العملية وحصر الفتاوى لابن تيمية . الاستحاضة المزمنة .

(٣) المجبوب : المفلوج الذكر . المنين الذي لا يصل إلى النساء من الارتقاء .

وابن حزم <sup>(١)</sup> .

### قال صاحب الروضة الندية :

أعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم ثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء ، وجوب النفقة ونحوها ، وثبوت لليراث ، وسائر الأحكام . وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت .

لن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب ، فعليه الدليل الصحيح المتعني للإنتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية .

وما ذكروه من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة قوية ولم يثبت شيء منها . وأما قول <sup>(٢)</sup> : « الحق بأهلك » فالصيغة صيغة طلاق . وعلى فرض الاحتال فالواجب الحمل على التيقن دون ما سواه . وكذلك الفسخ بالقتل لم يرد به دليل صحيح .

والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه . ومن أعجب ما يتمعجب منه تخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض .

٢ - ومنهم من رأى أن الزواج يفسخ ببعض العيوب دون بعض ، ومجهور أهل العلم ، واستدلوا المنهيين هذا بما يأتي :

أولاً : ما رواه كعب بن زيد ، أو زيد بن كعب . أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غفار ، فلما دخل عليها ووضع ثوبه ، وقعد على الفراش أبصر بكثعبها <sup>(٣)</sup> يساً فأنحاز <sup>(٤)</sup> عن الفراش ، ثم قال : خذي عليك ثيابك ، ولم يأخذ بما أتاها شيئاً . رواه أحمد وسعيد بن منصور .

ثانياً : عن عمر أنه قال : أتيا امرأة غُر بها رجل ، بها جنون أو جنم ، أو برص ، فلها مهرها بما أصاب منها . وصداق الرجل على من غر .. رواه مالك والدارقطني .

وهؤلاء اختلفوا في العيوب التي يفسخ بها النكاح . فخصها أبو حنيفة بالجنون والجنم . وزاد مالك والشافعي الجنون والبرص والجنم والقرن ( انسداد الفرج ) . وزاد أحمد على ما ذكره الأئمة الثلاثة أن تكون المرأة فتقاء ( متخرقة ما بين السيلين ) .

(١) سيأتي عن ابن حزم أن للزواج الفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يعمده عند الزواج .  
(٢) الكشع : ما بين الحامضتين إلى الفم .  
(٣) الحزاز : تنس .

### التحقيق في هذه القضية :

والحق أن كلاً من الآراء المتقدمة غير جدير بالاعتبار ، وأن الحياة الزوجية التي بنيت على السكن والموودة والرحمة لا يمكن أن تتحقق وتستقر مادام هناك شيء من العيوب والأمراض ما ينفر أحد الزوجين من الآخر . فإن العيوب والأمراض النفرة لا يتحقق معها المقصود من النكاح . ولهذا أذن الشارع بتخيير الزوجين في قبول الزواج أو رفضه .

وللإمام ابن القيم تحقيق جدير بالنظر والاعتبار :

قال : فالعمى ، والحرس ، والطرش ، كونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداهما ، أو كون الرجل كذلك ، من أعظم المنفرات ، والسكوت عنه من أقبح التدليس والفسخ ، وهو منافق للدين . وقد قال أمير المؤمنين ( عمر بن الخطاب ) رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم ، وخيرها . فإذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هي عندها كمال نقص . قال : والقياس أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والموودة ، يوجب الخيار ، وهو أولى من البيع ، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع . وما أكرم الله رسوله مفروراً قط ، ولا مغلوباً بما غر وغُن به .

ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره ، وموارده ، وعدله وحكمته ، وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة .

وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال : قال عمر رضي الله عنه : أيما امرأة تزوجت وبها جنون أو جنام أو برص ، فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بميسره إياها ، وعلى الولي الصداق بما دلّس ، كما غره .

وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه : أيما امرأة تزوجت وبها برص أو جنون ، أو جنام ، أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسه ، إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها .

وقال وكيع : عن سفیان الثوري ، عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب ، عن عمر رضي الله عنه قال : « إذا تزوجها برصاء أو عياء ، فدخل بها فلها الصداق ، ويرجع به على من غره » .

قال : وهذا يدل على أن عمر لم يذكر تلك العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والمحصرون ما عداها .

وكذلك حكم قاضي الإسلام - شريح رضي الله عنه - الذي يضرب المثل بملء ودينه وحكمه . قال عبد الرزاق : عن معمر بن أيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه ، خامس رجل رجلاً إلى

شريح فقال : إن هنا قال لي : إذا تزوجك أحسن الناس فجام في بامرأة عيباء . فقال شريح : إن كان دلس عليك بعيب لم يجز .

فتأمل هذا القضاء وقوله : « إن كان دلس عليك بعيب » كيف يقتضي أن كل عيب تأملت به للمرأة فللزواج الرد به .

قال الزهري رضي الله عنه : يرد النكاح من كل داء عضال قال : ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب ، إلا رواية رويت عن عمر : « لا ترد النساء إلا من الميوب الأربعة : الجنون ، والجذام ، والبرص ، والداء في الفرج » .

وهذه الرواية لا نعلم لها إسناداً أكثر من أصبح وابن وهب عن عمرو بن لحي رضي الله عنهما . وقد روي ذلك عن ابن عباس بإسناد متصل . هنا كله إذا أطلق الزوج .

وإما إذا اشترط السلامة ، أو اشترط الجمال فبانت شوهاء أو شرطها شابة حديثه السن فبانت عجوزاً شططاء . أو شرطها بياض فبانت سوداء . أو بكراً فبانت ثيباً فله الفسخ في ذلك كله . فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، وإن كان بعده فلها للمهر . وهو غرم علي ولها إن كان غرة . وإن كانت هي الفاترة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته . ونص على هذا أحد في إحدى الروايتين عنه . وهو أقيسها وأولاهما بأصوله فيا إذا كان الزوج هو المشتري .

وقال أصحابه إذا شرطت فيه صفة فيان بخلافها فلا خيار لها ، إلا في شرط الحرية إذا بان عبداً فلها الخيار ..

وفي شرط النسب إذا بان بخلافه وجهان . والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها . بل إثبات الخيار لها إذا فات ما اشتراطته أولى . لأنها لا تتكمن من الفارقة بالطلاق .

فإذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفرق بغيره فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى . وإذا جازها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دنيئة ، لا تشينه في دينه ولا في عرضه ، وإذا تمتع كاللذتها ولستعناها به .

فإذا شرطته شاباً جيلاً صحيحاً فيان شيئاً مشوقاً أحمى ، أطرش ، أخرس ، أسود ، فكيف تلزم به وتنع من الفسخ ؟

هنا في غاية الإمتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع .

قال : وكيف يُمكن أحد الزوجين من الفسخ بقدر العدة من البرص ولا يمكن منه بالجر ،

المستحکم المتکن وهو أشد إعداء من ذلك البرص اليسر .

وكذلك غيره من أنواع الداء المضال .

وإذا كان النبي حرم على البائع كتمان عيب سلعته ، وحرم على من علمه أن يكتمه عن المشتري .

فكيف بالعيوب في النكاح ؟ ..

وقد قال النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس ، حين استشارته في نكاح معاوية وأبي جهم : « أما معاوية فصملوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه . فعمل أن يبان العيب في النكاح أولى وأوجب .

فكيف يكون كتمانه وتدليسه والغش الحرام به سبباً للزومه ؟ وجعل ذي العيب غلاً لازماً في حق صاحبه مع شدة نفرتة عنه ، ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه ؟

وهنا ما يعلم بيقين أن تصرفات الشريعة وقواعدها وأحكامها تأباه ، والله أعلم . انتهى .

ونذهب أبو محمد بن حزم إلى أن الزوج إذا شرط السلامة من العيوب فوجد أي عيب كان ، فالنكاح باطل من أصله غير منعقد ، ولا خيار له فيه ، ولا إجازة ، ولا نفقة . ولا ميراث .

قال : إن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ، إذ السالبة غير المبيعة بلا شك . فإذا تزوجها فلا زوجية بينهما .

ما جرى عليه العمل بالحكام :

وقد جرى العمل الآن بالحكام حسب ما جاء بالمادة التاسعة من قانون سنة ١٢٢٠ . أنه يشترط للمرأة هذا الحق <sup>(١)</sup> إذا كان العيب مستكناً لا يمكن البرء منه ، أو يمكن بعد زمن ، ولا يمكنها للقيام معه إلا بضراً أيما كان هذا العيب ، كالجنون ، والجذام ، والبرص ، سواء أكان ذلك بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عاللة بالعيب ، أو حدث العيب بعد العقد ، ورضيت صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز طلب التفريق ، واعتبر التفريق في هذا الحال طلاقاً بائناً ، ويستعان بأهل الخبرة في معرفة العيب ومداه من الضرر .

وبما يدخل في هذا الباب - عند الأخناف - تزويج الكبيرة العاقلة نفسها من كفه بمهر أقل من مهر مثلاً بدون رضا أقرب عصبتها .

وكذلك إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء - عند علمهما - وكان الزوج كفئاً ، وكان المهر مهر للثل كان الزواج غير لازم ، وسيأتي ذلك مفصلاً في مبحث الولاية .

### شروط سماع الدعوى بالزواج قانوناً :

رأى المشرع الوضعي شروطاً لسماع الدعوى بالزواج من جهة ، وشروطاً أخرى لمباشرة عقد الزواج رسمياً من جهة أخرى ، نجملها فيما يلي إجمالاً للفائدة .

### المسوغ الكتابي لسماع دعوى الزواج :

جاءت الفترات الأربع من المادة ٩١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٦ . الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها : لا تنع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بها ، بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ . لفرنكية ، سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيرها ، إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها . ومع ذلك . يجوز سماع دعوى الزوجية ، لو الإقرار بها للقائمة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط ، بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط التزوير وعليها إمضاءه كذلك . ولا تنع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ م .

### وجاء في المذكرة التفسيرية لهذه المواد ما يأتي :

« من القواعد الشرعية أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ، وأن لولي الأمر أن يمنع فضائه عن سماع بعض الدعاوي ، وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعاً لأحوال الزمان وحاجة الناس ، وصيانة للحقوق من العبث والضياع » .

وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك ، وأقرروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة ، واشتغلت لاحتنا سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية على كثير من مواد التخصيص ، وخاصة فيما يتعلق بدعاوي الزوجية والطلاق والإقرار بها .

وألّف الناس هذه القيود واطمأنوا إليها بعد ما تبين مالها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأسر . إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج - وهو أساس رابطة الأسرة - لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره .

فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء . وقد يدعى الزوجية بعض ذوي الأغراض زوراً وتحتاً أو نكاية وتشهيراً ، أو ابتغاء غرض

آخر ، اعتقادًا على سهولة إثباتها . خصوصًا وأن الفقه يميز الشهادة بالتسامح في الزواج ، وقد ندعى الزوجية بورقة إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مرارًا .

وما كان شيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دليلًا بوثيقة رسمية ، كما في عقود الرهن وجعجج الأوقاف ، وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطرًا .

فحملًا للناس على ذلك ، وإظهار لشرف هذا العقد ، وتقديسًا عن الجحود والإنكار ، ومنعًا لهذه للفساد العديدة واحتملًا لروابط الأسرة ، زيدت الفقرة الرابعة في المادة « ٩٩ » التي نصها : « ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ م .

تجديد سن الزوجين لسماح دعوى الزواج :

نصت الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من لائحة الإجراءات الشرعية « لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية ، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية إلا بأمرنا » .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية هذه الفقرة ما نصه :

« كانت دعوى الزوجية لا تسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانى عشرة للزوج . سواء أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد . فرقي تمييزًا على الناس ، وصيانة للحقوق ، واحتملًا لآثار الزوجية ، أن يقصر المنع من السماح على حالة واحدة ، وهي ما إذا كانت سنهما أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة » .

تجديد سن الزوجين لمباشرة عقد الزواج رسميًا :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من لائحة الإجراءات على أنه « لا يجوز مباشرة عقد الزواج ، ولا للمصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة ، وسن الزوج ثمانى عشرة وقت العقد » .

وبما جاء في للمذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة : « إن عقد الزواج له الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظمى من جهة سعادة للميشة المنزلية أو شقاها ، والعناية بالنسل أو إهماله .

وقد تطورت الحال بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعدادًا كبيرًا لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج لذلك غالبًا قبل سن الرشد اللالي (١) .

(١) سن الرشد الحالي إحدى وعشرون سنة ميلادية .

غير أنه لما كانت بنية الأنتى تستحكم وتتوى قبيل استحكام بنية الصبي ، وما يلزم لشأهل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي : كان من المناسب أن يكون سن الزواج للفتى ثنائي عشرة ، وللفتاة ست عشرة .

فلهذه الأغراض الاجتماعية حدد الشارع المصري سن الزواج لباشرة العقد رسميًا ، كما حدد سنًا لسماع ، دعوى الزوجية قانونًا .

وصياغة لقانون تحديد النسل لباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٢٢ ونص المادة الثانية منه ما يأتي :

مادة - ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة - بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونًا لضبط عقد الزواج - أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم لها أوراقاً كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال ، أو الأوراق .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

#### المهرمات من النساء

ليست كل امرأة صالحة للعقد عليها بل يشترط في المرأة التي يراد العقد عليها أن تكون غير محرمة على من يريد التزوج بها ، سواء أكان هذا التحريم مؤبدًا أم مؤقتًا .

والتحريم المؤبد يمنع للمرأة أن تكون زوجة للرجل في جميع الأوقات .  
والتحريم للوقت يمنع للمرأة من التزوج به مادامت على حالة خاصة قائمة بها .  
فإن تغير الحال وزال التحريم الوقتي صارت حلالاً .

وأسباب التحريم للؤبدية هي :

١ - النسب .

٢ - المصاهرة .

٣ - الرضاع .

وهي للذكورة في قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ، وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ الْأَرْبَابِ أَرْضَيْتَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ يَسَائِلُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ الْأَرْبَابِ يَسَائِلُكُمْ الْأَرْبَابِ فَعَلَّمْتُمْ بِهِنَّ ، فَبِإِ

دَخَلْتُمْ بَيْنَ قَلْبِ جَنَاحٍ عَلَيْكُمْ ، وَخَلَّيْلُ ابْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَسْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ، إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿٦﴾ .

وللوقتة تنحصر في أنواع ، وهنا بيان كل منها :

المهرمات من النسب هن :

١ - الأمهات .

٢ - البنات .

٣ - الأخوات .

٤ - الممات .

٥ - الحالات .

٦ - بنات الأخ .

٧ - بنات الأخت .

والأم اسم لكل أنثى لما عليك ولادة ؛ فيدخل في ذلك الأم ، وأمهاتها ، وجدها ، وأم الأب ، وجدته ، وإن علون .

البنت لم لكل أنثى لك عليها ولادة ، أو كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات .

فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها .

والأخت : اسم لكل أنثى جاورتك في أصلك أو في أحدها .

والعمة : اسم لكل أنثى شاركت لباك أو جدك في أصله ، أو في أحدها .

وقد تكون العمة من جهة الأم ، وهي أخت أبي أمك .

وقد تكون من جهة الأب . وهي أخت أم أبيك .

والخالدة : لم لكل أنثى شاركت أمك في أصلها أو في أحدها وقد تكون من جهة الأب . وهي أخت أم أبيك .

وبنت الأخ : اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة ، بواسطة أو مباشرة ، وكذلك بنت الأخت .

المحرمات بسبب المصاهرة <sup>(١)</sup> :

المحرمات بسبب المصاهرة هن :

- ١ - أم زوجته ، وأم أمها . وأم أبيها ، وإن علت ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾ . ولا يشترط في تحرّمها الدخول بها ، بل مجرد العقد عليها يحرمها <sup>(٢)</sup> .
- ٢ - وابنة زوجته التي دخل بها .

ويدخل في ذلك بنات بناتها ، وبنات أبنائها ، وإن نزلن ، لأنهن من بناتها لقول الله تعالى : ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ ، فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

والرئائب : جمع ربيعة ، وربيب الرجل ولد امرأته من غيره .  
سمي ربيباً له ، لأنه يرُمُّه كما يَرُمُّ ولده ( أي يسوسه ) .

وقوله : ﴿ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ وصف لبيان الشأن الغالب في الربيعة ، وهو أن تكون في حجر زوج أمها ، وليس قبيلاً .

وعند الظاهرية أنه قيد ، وأن الرجل لا يحرم عليه ربيسته . أي ابنة امرأته - إن لم تكن في حجره .

وروي هذا عن بعض الصحابة .

فمن مالك بن أوس قال : « كان عندي امرأة فتوفيت وقد ولدت لي . فوجدت <sup>(٣)</sup> فلقيني علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال : مالك ؟

فقلت : توفيت للمرأة .

فقال : ألما بنت ؟

قلت : نعم ، وهي بالطائف .

قال : كانت في حجرك .

قلت : لا .

قال : « انكحها » .

(١) للمصاهرة ، القرابة الناشئة بسبب الزواج .

(٢) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من حد على امرأة ولم يدخل بها جازله أن يزوجها .

(٣) حزنت .

قلت : فأين قول الله تعالى : ﴿ وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حَبْشٍ ﴾ ٢٢ ؟

قال : إنها لم تكن في حجره ، إنما ذلك إذا كانت في حجره .

رد جمهور العلماء هذا الرأي وقالوا : أن حديث علي هذا لا يثبت ، لأنه من رواية إبراهيم بن عبيد ، عن مالك بن أوس ، عن علي رضي الله عنه .

وإبراهيم هذا لا يعرف ، وأكثر أهل العلم قد تلقوه بالدفع والخلاف .

٣ - زوجة الابن ، وابن ابنه ، وابن بنته وإن نزل لقول الله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ .

وه الحلائل : جمع حليلة ، وهي الزوجة ، وه الزوج حليل .

٤ - زوجة الأب : يحرم على الابن التزويج بحليلة أبيه ، بمجرد عقد الأب عليها ، ولو لم يدخل بها .

وكان هذا النوع من الزواج فاشياً في الجاهلية ، وكانوا يسمونه زواج المقت (١) وممي الولد منها مقيماً ، مقيماً .

وقد نهى الله عنه وفحّمه ونهّمه .

قال الإمام الرازي : مراتب القبح ثلاث : القبح العقلي ، والقبح الشرعي ، والقبح العادي .

وقد وصف الله هذا النكاح بكل ذلك .

فقوله سبحانه : ﴿ فَاحْشَآ ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه العقلي ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَقْشَا ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه الشرعي ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنَاءَ سَبِيلًا ﴾ إشارة إلى مرتبة قبحه العادي .

وقد روى ابن سعد عن محمد بن كعب سبب نزول هذه الآية ، قال : كان الرجل إذا توفي عن امرأته ، كان ابنه أحق بها أن يتنكحها إن شاء ، إن لم تكن له ، أو يتنكحها من شاء .

فلما مات أبو قيس بن الأُسَلْت قام ابنه محسن فورث نكاح امرأته ولم ينق عليها ولم يورثها من المال شيئاً ، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « إرجعي لعل الله ينزل فيك شيئاً » فزلت الآية : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْشَا وَمَنَاءَ سَبِيلًا ﴾ .

ويرى الأحناف أن من وثق بامرأة ، أو لهما أو قتلها ، أو نظر إلى فرجها بشهوة ، حرم عليه أصولها وفروعها ، وتحرم هي على أصوله وفروعه .

إذ أن حرمة للصاهرة تثبت عند دم بالزنا ، ومثله مقدماته ودواعيه ، قالوا :

(١) أصل اللقطة الفخذ من مته مقشاً فهو مقتر ومقيت .

ولو زنا الرجل بأم زوجته ، أو بنتها حرمت عليه حرمة مؤبدة .

ويرى جمهور العلماء أن الزنا لا تثبت به حرمة للصاهرة ، ولستدلوا على هذا بما يأتي :

١ - قول الله تعالى : ﴿ وَأُحْبِلْ لَكُمْ مَا وَزَّاءَ قُلُوبِكُمْ ﴾ فهذا بيان عما يحل من النساء بعد بيان ما حرم منهن ، ولم يذكر أن الزنا من أسباب التحريم .

٢ - روت عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ سئل عن رجل زنى بامرأة ، فأرلاد أن يتزوجها أو ابنتها . فقال ﷺ : « لا يحرم الحرام الحلال » ، إنما يحرم ما كان بتكاح « رواه ابن ماجه عن ابن عمر .

٣ - إن ما ذكره من الأحكام في ذلك هو مما تمس إليه الحاجة ، وتعم به البلوى أحياناً ، وما كان الشارع ليسكت عنه ، فلا ينزل به قرآن . ولا تعني به سنة ، ولا يصح فيه خبر ، ولا أثر عن الصحابة ، وقد كانوا قريبي عهد بالجاهلية التي كان الزنا فيها فلتاً بينهم .

فلو فهم أحد منهم أن لذلك مدرجاً في الشرع أو تعدل عليه علة وحكمة لسألوا عن ذلك ، وتوقرت الدواعي على تقل ما يقتون به <sup>(١)</sup> .

٤ - ولأنه معنى لا تصير به المرأة فراشاً ، فلم يتعلق به تحريم للصاهرة ، كالبشرة بغير شهوة .

**المهرمات بسبب الرضاع :**

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

والذي يحرم من النسب : الأم ، والبنت ، والأخت ، والعمة ، والحالة ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت .

وهي التي بينها الله تعالى في قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ ، وَخَالَاتُكُمْ ، وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ الْأَدْلَى أَرْضَعْتَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعَةِ ﴾ ..

وعلى هذا ، فننزل للرضعة منزلة الأم ، وتحرم على الرضيع ، هي وكل من يحرم على الابن من قبل أم النسب . فتحرم :

١ - المرأة للرضعة ، لأنها يارضاعها تعد أمًا للرضيع .

٢ - أم للرضعة ، لأنها جدة له .

٣ - أم زوج للرضعة - صاحب اللبن - لأنها جدة كذلك .

٤ - أخت الأم لأنها خالة الرضيع .

٥ - أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عته .

٦ - بنات بنيتها وبناتها ، لأنهن بنات إخوته وأخواته .

٧ - الأخت ، سواء أكانت أختاً لأب وأم ، أو أختاً لأم ، أو أختاً لأب<sup>(١)</sup> .

الرضاع الذي يثبت به التحريم :

الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت به التحريم ، هو مطلق الإرضاع .

ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه ، ولا يتركه إلا طائفاً من غير عارض يعرض له .

فلمن معة أو مصتين ، فإن ذلك لا يحترم لأنه دون الرضعة ، ولا يؤثر في الفناء .

قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم للصة ولا للستان » رواه الجماعة إلا البخاري .

والصة هي الواحدة من اللص . وهو أخذ اليسير من الشيء .

يقال لصة وسمصنة ، أي شربته شرباً رقيقاً . هنا هو الأمر الذي يبدو لنا واجباً .

وللعلماء في هذه المسألة آراء تجملها فيما يأتي :

١ - أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم أختاً بإطلاق الإرضاع في الآية .

ولما رواه البخاري ، ومسلم ، عن عقبة بن الحارث ، قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب

فجمعت أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتكما » .

فأتيت النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك ، فقال : « وكيف ، وقد قيل ؟ دعها عنك » .

فترك الرسول ﷺ السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا

بالإرضاع ، فحيث وجد اسمه وجد حكمه .

ولأنه قبل يتملق به التحريم ، فيستوي قليله وكثيره كالوطء الموجب له .

ولأن إنشاز العظم ، وإنبات اللحم ، يحصل بقليله وكثيره .

وهذا مذهب « علي » ، « ابن عباس » ، « سعيد بن المسيب » ، « الحسن البصري » ،

« الزهري » ، « قتادة » ، « حمادة » ، « الأوزاعي » ، « الثوري » ، « أبي حنيفة » ، « مالك » .

(١) الأخت لأب وأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب ، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو وضعت قبله أو بعده .

والأخت من الأب ، وهي التي أرضعتها زوجة الأب ..

والأخت من الأم ، وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر .

ورواية عن « أحد » .

٢ - أن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات .

لما رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن عائشة قالت : « كان فيها نزل من القرآن : ﴿ وَغُفِّرَ رَحْمَتًا مَّغْلُوبَاتٍ يَمْزُجْنَ ﴾ ، ثم نسخ بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ ، وعن فيها يقرأ من القرآن » .

وهذا تقيد لإطلاق الكتاب والسنة ، وتقيد للطلاق بيان ، لا نسخ ، ولا تخصيص .

ولولم يعترض على هذا الرأي ، بأن القرآن لا يثبت إلا متواتراً ، وأنه لو كان كما قالت عائشة لما خفي على المخالفين ، ولا سيما الإمام علي وابن عباس ، يقول :  
لولم يوجه إلى هذا الرأي هذه الاعتراضات لكنت أقوى الآراء ، ولهذا عدل الإمام البخاري عن هذه الرواية .

وهذا مذهب عبد الله بن مسعود ، وإحدى الروايات عن عائشة وصعد الله بن الزبير ، وعطاء ، وطاوس ، والشافعي ، وأحد في ظاهر مذهبه ، وابن حزم ، وأكثر أهل الحديث .

٣ - أن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر .

لأن النبي ﷺ قال : « لا تحرم المعة ولا اللسان » .

وهذا صريح في نفي التحريم عما دون الثلاث ، فيكون التحريم منحصرًا فيما زاد عليها .

وإلى هذا ذهب أبو عبيد ، وأبو ثور ، وحامد الفاهري ، وابن النضر ، ورواية عن أحد .

لبن المريضة يحرم مطلقاً :

التغذية بلبن للرضعة حرم ، سواء أكان شرباً أو وجوذاً<sup>(١)</sup> ، أو سوطاً<sup>(٢)</sup> حيث كان ينفذ الصبي ويسد جوفه ، ويبلغ قدر رضعة ، لأنه يحصل به ما يحصل بالإرضاع من إثبات اللحم ، وإنشاز العظم ، فيساويه في التحريم .

اللبن المختلط بغيره :

إذا اختلط لبن المرأة بطعام ، أو شراب ، أو دواء ، أو لبن شاة أو غيره ، وتناول الرضيع فبان كان الغالب لبن المرأة حرم ، وإن لم يكن غالباً فلا يثبت به التحريم .  
وهذا مذهب الأحناف ، واللفظي ، وأبي ثور .

(١) الوجوه : أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير لثي .

(٢) السوط : أن يصب اللبن في لثته .

قال ابن القاسم من المالكية : « إذا استهلكت اللبن في ماء أو غيره ، ثم سقيه الطفل لم تقع به الحرمة » .

ويرى الشافعي ، وابن حبيب ، ومطرف ، وابن الماجشون من أصحاب مالك : أنه تقع به الحرمة بمنزلة ما لو انقرد اللبن ، أو كان مختلطاً لن تذهب عينه .

قال ابن رشد :

وسبب اختلافهم :

هل يبقى اللبن حكم الحرمة إذا اختلط بغيره ، أم لا يبقى به حكمها ؟ .. كالحال في النجاسة إذا خالطت الحلال الطاهر .

والأصل للتيميم في ذلك إطلاق اسم اللبن عليه كالماء ، هل يطهر إذا خالطه شيء من الطاهر <sup>(١)</sup> .

صفة المرضعة :

والمرضعة التي يثبت لبنها التحريم ، هي كل امرأة در اللبن من ثدييها ، سواء أكانت بالقة أم غير بالقة ، وسواء أكانت يائسة من الحيض أم غير يائسة ، وسواء أكان لها زوج أم لم يكن . وسواء أكانت حاملاً أم غير حامل .

من الرضاع :

الرضاع المحرم للزواج ما كان في الحولين . وهي اللدة التي بينها الله تعالى وحدها في قوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ .

لأن الرضيع في هذه اللدة يكون صغيراً يكفيه اللبن ، وينبت بذلك لحمه ، فيصير جزءاً من المرضعة ، فيشترك في الحرمة مع أولادها .

روى السارقطني ، وابن عدي ، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « لا رضاع إلا في الحولين » .

ودوي مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « لا رضاع إلا ما أنشز <sup>(٢)</sup> العظم ، وأنبت اللحم » رواه أبو داود .

(١) أي أنه إذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى إطلاق اللبن عليه أم لا ؟ لأن كان يطلق لم اللبن عليه كان محرماً ولا فلا .

(٢) أنشز : قوي وشد .

وإنما يكون ذلك لمن هو في سن الحولين ، ينو باللين عظمه ، وينبت عليه لحمه .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« لا يحرّم من الرضاع إلا ما فتى <sup>(١)</sup> الأعماء ، وكان قيل النطام . »

رواه الترمذي وصححه . وقال ابن القيم : هنا حديث منقطع .

ولو فطم الرضيع قبل الحولين واستغنى بالغذاء عن اللبن . لم أرضعته امرأة ، فإن ذلك الرضاع

تثبت به الحرمة عند أبي حنيفة والشافعي ، لقول الرسول ﷺ : « إنما الرضاعة من الحباة » .

وقال مالك : ما كان من الرضاعة بعد الحولين كان قليلا وكثيره لا يحرّم شيئا ، إنما هو بمنزلة

اللاه ، وقال :

إذا فصل <sup>(٢)</sup> الصبي قبل الحولين ، أو استغنى بالنطام عن الرضاع ، فما ارتفع بعد ذلك لم يكن

للإرضاع حرمة .

رضاع الكبير :

وعلى هذا فمرضع الكبير لا يحرّم في رأي جماهير العلماء للأطلة المتقدمة .

ونعبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه يحرّم - ولو أنه شيخ كبير - كما يحرّم رضاع الصغير ،

وهو رأي عائشة رضي الله عنها .

ويروى عن علي كرم الله وجهه ، وعروة بن الزبير ، وعطاء بن أبي رباح . وهو قول الليث بن

سعد ، وابن حزم ، واستدلوا على ذلك بما رواه مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير

فقال :

أخبرني عروة بن الزبير بحديث : « أمر رسول الله ﷺ سبعة بنت سهيل يرضاع نساء ففطعت ،

وكانت تراه ابناً لها » .

قال عروة : فأخفت بذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فحين كانت تحب أن يدخل عليها

من الرجال .

فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال .

ويروى مالك ، وأحمد : أن أبا حذيفة تبنى <sup>(٣)</sup> سالما . وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كانت تبنى

النبي ﷺ زيدا .

(١) فتى الأعماء : أي وصلها وغذاها واكتفى به عن غيره .

(٢) فصل : أي فطم .

(٣) تبنى : اتخذته ابناً له .

وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس لبنة وورث من ميراثه ، حتى أنزل الله عز وجل : ﴿ أَذْهَبُكُمْ لَأَيِّلِهِمْ هُوَ أَفْسَدُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِغْوَا نَفْسَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ .

فردوا إلى آباءهم ، فمن لم يعلم له أب ، فولى وأخ في الدين .

فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله ، كنا نرى سألماً ولنا ياوي معي ومع أبي حذيفة ويراني فضلاً<sup>(١)</sup> ، وقد أنزل الله عز وجل فيهم ما قد علمت . فقال رسول الله ﷺ : « أرضعيه خمس رضعات » ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة .

وعن زينب بنت أم سلمة رضي الله عنها قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله عنها : « إنه يدخل عليك الغلام الأيpec الذي ما أحب أن يدخل علي » .

فقالت عائشة رضي الله عنها : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟

فقالت : إن امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله إن سألماً يدخل علي وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء .

فقال رسول الله ﷺ : « أرضعيه حتى يدخل عليك » .

والمختار من هذين القولين ما حققه ابن القيم : إن حديث سهلة ليس بنسخ ولا خصوص ولا عام في حق كل واحد ، وإنما هو رخصة للحاجة ، لمن لا يستغنى عن دخوله على المرأة ، ويشق اجتباها عنه ، كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة .

فثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعة ، ولما من عناه فلا يؤثر إلا رضاع الصغير .

وهذا مسلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه .

والأحاديث الباقية للرضاع في الكبير إما مطلقة فتعبد بمحدث سهلة ، أو عامة في كل الأحوال فتخصص هذه الحال من عمومها .

وهذا أولى من النسخ ، ويمرئ التخصيص لشخص بعينه ، وأقرب إلى العمل بجميع الأحاديث من المجانين ، وقواعد الشرع تشهد له . انتهى .

(١) فضلاً : يعني تفضلاً ثياباً للهنة لولي ثوب واحد .

### الشهادة على الرضاع :

شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع - إذا كانت مرضية - لا رواه عقبة بن الحارث أنه تزوج لم يحيى بنت أبي إهاب فحات أمة سوداء فقالت : « قد أرضعتك » . قال : فذكرت ذلك للنبي ﷺ . قال : أنها .

فتنحيت فذكرت ذلك له ، فقال : وكيف وقد زعمت أنها أرضعتك ؟ فنهاه عنها .

احتج بهذا الحديث : طاووس ، والزهرى ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، ورواية عن أحمد ، على أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع .

وذهب جمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة الرضعة ، لأنها شهادة على فعل نفسها .

وقد أخرج أبو عبيد عن عمر ، وللمغيرة بن شعبة ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك .

فقال عمر رضي الله عنه : « ففرق بينها إن جاءت بينة ، وإلا فغل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزنا » (١) .

ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة تفرق بين زوجين إلا فعلت .

ومذهب الأحناف أن الشهادة على الرضاع لا بد فيها من شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، ولا يقبل فيها شهادة النساء وحدهن ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ قَرَّبْتُمُ مِنَ الشَّهَادَةِ ﴾ .

وروى البيهقي : أن عمر رضي الله عنه أتته امرأة شهدت على رجل وامرأته أنها أرضعتها ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان أو رجل وامرأتان .

وعن الشافعي رضي الله عنه : أنه يثبت بينا ، وبشهادة أربع من النساء ، لأن كل امرأتين كرجل ، ولأن النساء يطلعن على الرضاع غالباً كالولادة .

وعند مالك : تقبل فيه شهادة امرأتين بشرط فشق قولها بذلك قبل الشهادة .

قال ابن رشد :

وحل بعضهم حديث عقبة بن الحارث على التنبه جفا بينه وبين الأصول ، وهو أشبه ، وهي رواية عن مالك .

(١) يتزنا : يتورعا .

### أهوة زوج المرضع للرضيع :

إذا أرضعت امرأة زوجها أبنا للرضع . وأخوه عمًا له ، لما تقدم من حديث حذيفة ، ولحديث عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « اتفلق لأفلق أخى أبي القميس فإنه عمك » . وكانت امرأته أرضعت عائشة رضي الله عنها .

وسئل ابن عباس عن رجل له جارتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلامًا : أيمل للغلام أن يتزوج الجارية ؟ قال : « لا » . للقاح واحد .

وهذا رأي الأئمة الأربعة ، والأوزاعي ، والثوري .

ومن قال به من الصحابة علي ، وابن عباس رضي الله عنهما .

### التساهل في أمر الرضاع :

كثير من الناس يتساهل في أمر الرضاع فيرضعون الولد من امرأة ، أو من عدة نسوة ، دون نهاية بمعرفة أولاد للرضعة وأخواتها ، ولا أولاد زوجها . من غيرها . وإخوته ، ليمرفوا ما يقترب عليهم في ذلك من الأحكام ، كحرمة النكاح ، وحقوق هذه القرابة الجديدة التي جعلها الشارع كالنسب .

فكثيرًا ما يتزوج الرجل أخته ، أو عته ، أو خالته من الرضاعة ، وهو لا يدري <sup>(١)</sup> .

والواجب الاحتياط في هذا الأمر ، حتى لا يقع الإنسان في المخطور .

### حكمة التحريم :

قال في تفسير المنار <sup>(٢)</sup> : إن الله تعالى جعل بين الناس ضرورًا من الصلة يتراحون بها ، ويتعاونون على دفع المضار وجلب النافع ، وأقوى هذه الصلات صلة القرابة وصلة الصهر .

ولكل واحد من هاتين الصلتين درجات متفاوتة .

فأما صلة القرابة فمقواها ما يكون بين الأولاد أو الوالدين من العاطفة والأرحمة .

فمن اكتنه السر في حلف الأب على ولده يجد في نفسه داعية فطرية تدفعه إلى العناية بتربيته إلى أن يكون رجلًا مثله .

فهو ينظر إليه كنظرة إلى بعض أعضائه ، ويمتد عليه في مستقبل أيامه ، ويمجد في نفس الولد شعورًا بأن أباه كان منشأ وجوده ، ومد حياته وقوام تأديبه وحنوان شرقه .

وعند الشعور يحترم الابن أباه ، بتلك الرحمة والأرحمة يمطف الأب على ابنه ، ويساعده .

(١) ج ٣ ص ٣٦ من تفسير المنار .

(٢) المنار ص ١٧٠ ج ١ .

هذا ما قال الأستاذ الإمام محمد عبده .

ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب ، ورحمتها أشد من رحمته ، وحنانها أوسع من حنانه ، لأنها أرق قلباً ، وأدق شعوراً . وأن الولد يتكون جنيناً من دمها الذي هو قوام حياتها .

ثم يكون طفلاً يتغذى من لبنها ، فيكون له مع كل مصة من ثديها عاطفة جديدة ، يستلها من قلبها ، والطفل لا يحب أحداً في الدنيا قبل أمه . ثم إنه يحب أباه ، ولكن دون حبه لأمه ، وإن كان يحترمه أشد ما يحترمه .

أنطس من الجناية على الفطرة أن يزاحم هذا الحب العظيم بين الوالدين والأولاد حب استتاع الشهوة - فيزحه ويفسده - وهو خير ما في الحياة ؟ .

بلى : ولأجل هذا كان تحريم نكاح الأمهات هو الأشد للقدم في الآية ، ويليّه تحريم البنات . ولولا ما عهد في الإنسان من الجناية على الفطرة والنبذ بها والإفساد فيها ، لكان لسلم الفطرة أن يتجنب من تحريم الأمهات والبنات ، لأن فطرته تشعر بأن الزوج إلى ذلك من قبيل المستحيلات .

ولما الإخوة والأخوات فالصلة بينهما تشبه الصلة بين الوالدين والأولاد من حيث إنهم كأعضاء الجسم الواحد ، فإن الأخ والأخت من أصل واحد يستويان في النسبة إليه من غير تفاوت بينهما . ثم إنها ينشأن في حجر واحد ، على طريقة واحدة في الغالب ، وعاطفة الأخوة بينهما متكافئة ، ليست أقوى في أحدهما منها في الآخر ، كثرة عاطفة الأمومة والآبوة على عاطفة البنوة . فلهذا الأسباب يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة لا يضاويه أنس لآخر .

إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة ، وعواطف الود والشفقة المتبادلة .

يحكي أن امرأة شغفت عند الحجاج في زوجها ولبنها وأخيها ، وكان يريد قتلهم فشقها في واحد منهم ، وأمرها أن تختار من يبقى ، فأختارت أختها ، فسلمها عن سبب ذلك فقالت : « إن الأخ لا عرض عنه ، وقد مات والوالدان ، ولما الزوج والولد فيمكن الاعتياض عنها بثلمها » .

فأعجبه هذا الجواب وعفا عن الثلاثة . وقال : « لو اختارت الزوجة غير الأخ لما أبقيت لها أحداً » .

وجلة القول : أن صلة الأخوة صلة فطرية قوية ، وإن الإخوة والأخوات لا تشتهي بعضهم البعض ، لأن عاطفة الأخوة تكون هي المسئولة على النفس بحيث لا يبقى لسواها معها

موضع ما سميت الفطرة . فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت حتى يكون لمحتلي الفطرة منفذ لا سبيل داعية الشهوة بعاطفة الأخوة .

وأما العات والحالات فمن من طينة الأب والأم . وفي حديث « عم الرجل صنأيه » أيها كالمصنوع يخرجان من أصل النخلة .

ولهاذا المعنى - الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة وصلة الخؤولة من صلة الأمومة - قالوا : إن تحريم الجملات مندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه ، فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخؤولة ، والتراحم والتعاون بها ، ولأن لا تتزوّ الشهوة عليها ، وذلك بتحريم نكاح العات والحالات .

وأما بنات الأخ وبنات الأخت ، فهما من الإنسان بمنزله ، حيث أن أخاه وأخته كنفسه ، وصاحب الفطرة السليمة يجد لها هذه العاطفة من نفسه ، وكذا صاحب الفطر السقيمة ، إلا أن عاطفة هذا تكون كفطرته في سقمها .

نعم إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى لكونها بضعة منه ، نعم وترعرت بضاية ورعايته . وأنه باخيه وأخته يكون أقوى من أنه بيناتها لما تقدم .

وأما الفرق بين العات والحالات ، وبين بنات الإخوة والأخوات ، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان ، والحب لأولئك حب تكريم واحترام . فهنا - من حيث البعد عن مواقع الشهوة - متكافآن .

وإنما قُسم في النظم الكرم ذكر العات والحالات ، لأن الإدلاء بها من الآباء والأمهات ، فصلتها أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات .

هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس ويتصاطفون ويتوادون ويتعاونون بها وبما جعل الله لها في النفوس من الحب والحنان والعطف والاحترام .

فصرم الله فيها النكاح لأجل أن تتوجه عاطفة الزوجية ومحبتهما إلى من ضعفت الملة الطبيعية أو النسيبة بينهم ، كالغريب والأجانب ، والطبقات البعيدة من سلالة الأتارب كأولاد الأعمام والعات والأخوال والحالات .

وبذلك تتجدد بين البشر قرابة الصهر التي تكون في المودة والرحمة كقرابة النسب ، فتتسع دائرة المحبة والرحمة بين الناس .

فهذه حكمة الشرع الروحية في محرمات القرابة . ثم قال : إن هنالك حكمة جسدية حيوية عظيمة جدًا ، وهي أن تزوج الأقارب بعضهم ببعض يكون سببًا لضف النسل .

فإذا تسلسلت واستمرت يتسلسل الضعف والضعف فيه إلى أن ينتطح ، ولذلك سيبان : أحدهما . وهو الذي أشار إليه الفقهاء . أن قوة التنسل تكون على قدر قوة داعية التناسل في الزوجين . وهي الشهوة .

وقد قالوا : أنها تكون ضعيفة بين الأقارب وجعلوا ذلك حجة لكراهية تزوج بنات العم وبنات العمه . إلى آخره . وسبب ذلك ، أن هذه الشهوة شعور في النفس ، يزاحمه شعور عواطف القرابة المضاد له ، فإما أن يزيله ، وإما أن يزلزله ويضعفه .

السبب الثاني يعرفه الأطباء ، وإذا يظهر للعامة بمثال تقريبي معروف عند الفلاحين .

وهو أن الأرض التي يتكرر زرع نوع واحد من المحبوب فيها ، يضعف هذا الزرع فيها مرة بعد أخرى ، إلى أن ينقطع ، لقلة المواد التي هي قوام غذائه ، وكثرة المواد الأخرى التي لا يتغذى منها ، ومزاحمتها لغذائه أن يخلص له . ولو زرع ذلك الحب في أرض أخرى وزرع في هذه الأرض نوع آخر من الحب لنا كل منها .

بل ثبت عند الزراع أن اختلاف الصنف من النوع الواحد من أنواع البذار يفيد . فإذا زرعو حنطة في أرض ، وأخذوا بذرا من غلتها فزرعوه في تلك الأرض يكون غوه ضعيفا وغلته قليلة .

وإذا أخذوا البذر من حنطة أخرى وزرعوه في تلك الأرض يكون أتمى وأزكى . كذلك النساء حوث - كالأرض - يزرع فيهن الولد وطوائف الناس كأنواع البذار وأصنافه .

فينبغي أن يتزوج أفراد كل عشيرة من أخرى ليتركوا الولد ويتجيب .

فإن الولد يرث من مزاج أبويه ومادة أجسادها ، ويرث من أخلاقها وصفاتها الروحية ويباينها في شيء من ذلك .

فالتوارث والتباين ستان من سنن الخليفة ، ينبغي أن تأخذ كل واحد منها حظها لأجل أن ترتقي السلالات البشرية ويتقارب الناس بعضهم من بعض ، ويستمد بعضهم القوة والاستعداد من بعض ، والتزوج من الأقربين ينافي ذلك .

فينبت بما تقدم كله أنه ضار بدنا ونفسا ، منافع للفطرة ، مخيل بالروابط الاجتماعية عائق لارتقاء البشر .

وقد ذكره الفزالي ، في الإحياء : أن الحصال التي تطلب مراعاتها في المرأة ، ألا تكون من القرابة القريبة . قال : فإن الولد يخلق ضاوتا <sup>(١)</sup> .

(١) ضاوتا : أي غمضا .

وأورد في ذلك حديثاً لا يصح .

ولكن روى إبراهيم الحري في عرب الحديث أن عمر قال لأل السائب : « اغتربوا لا تفتروا »  
أي تزوجوا الغرائب لئلا تجي أولادكم نحافاً ضاعفاً .

وعلى الغزالي ذلك بقوله : « إن الشهوة تنبث بقوة الإحساس بالنظر أو اللمس وإنما يقوي  
الإحساس بالأمر الغريب الجديد . فأما المهود الذي دلم النظر إليه ، فإنه يصف الحس عن علم  
إدراكه والتأثر به ولا تنبث به الشهوة » . قال : وتعليله لا ينطبق على كل صورة ، والمعدة  
ما قلنا .

#### حكمة التحريم بالرضاع :

وأما حكمة تحريم الرضاعة ، فمن رحمة تعالى بنا أن وسع لنا دائرة القرابة بإحلاق الرضاع بها ،  
وأن بعض بدن الرضيع يتكون من لبن الرضيع ، وأنه بذلك يرث منها كما يرث ولدها الذي  
ولده (١) .

#### حكمة التحريم بالمصاهرة :

وحكمة تحريم المهرمات بالمصاهرة أن بنت الزوجة وأما أولى بالتحريم ، لأن زوجة الرجل شقيقة  
روحه ، بل مقومة ما هيته الإنسانية ومتمتها . فينبغي أن تكون كمها بمنزلة أمه في الاحترام .  
ويقبح جداً أن تكون ضرة لها فإن لُحمة المصاهرة كلممة النسب .

فإذا تزوج الرجل من عشيرة صار كأحد أفرادها ، وتجددت في نفسه عاطفة مودة جديدة لهم .  
فهل يجوز أن يكون سبباً للتفاير والضرار بين الأم وبنتها ؟ كلا .. إن ذلك يناقض حكمة المصاهرة  
والقرابة ويكون سبب فساد العشيرة . فالموافق للفطرة ، الذي تقوم به المصلحة .  
هو أن تكون أم الزوج كأم الزوج ، وبنتها التي في حجره كبنته من صلبه .

وكفلك فينبغي أن يكون زوجة ابنة بمنزلة ابنته . ويوجه إليها الماطفة التي يجدها لبنته ، كما  
ينزل الابن امرأة أبيه بمنزلة أمه .

وإذا كان من رحمة الله وحكمته أن حرم الجمع بين الأختين وما في معناها لتكون المصاهرة لمحة مودة  
غير مشوبة بسبب من أسباب الضرار والنفرة ، فكيف يعقل أن يسمح نكاح من هي أقرب إلى  
الزوجة ، كأمها أو بنتها ، أو زوجة الوالد للولد ، وزوجة الولد للوالدة ؟!

وقد تبين لنا أن حكمة الزواج هي سكون نفس كل من الزوجين إلى الآخر ، والمودة والرحمة

(١) يرث منها : أي من طبعها وأصلها



فقال علي ، وزيد بن ثابت ، ومجاهد ، والنخعي ، وسفيان الثوري ، والأحناف ، وأحمد .  
ليس له أن يتزوج أختها ولا أرمية حتى تنقضي عدتها ، لأن العقد أثناء العدة باق حكماً حتى  
تنقضي ، بدليل أن لها نفقة العدة .

قال ابن المنذر : ولا أحسبه إلا قول مالك ، وبه تقول ، إن له أن يتزوج أختها أو أرميتها سواها .  
وقال سعيد بن المسيب ، والحسن ، والشافعي : لأن عقد الزواج قد انتهى باليمينونة ، فلم يوجد  
المجمع المحرم . ولو جمع رجل بين المحرمات فتزوج الأختين مثلاً ، فإما أن يتزوجها بمقد واحد أو  
بمقدين . فإن تزوجها بمقد واحد وليس بواحدة منها مانع فسد عقده عليها ، وتجري على هذا  
العقد أحكام الزواج الفاسد .

فيجب الافتراق على المتماقدين ، وإلا فارق بينهما القضاء .  
وإذا حصل التفريق قبل الدخول فلا مهر لواحدة منها ، ولا يقترب على مجرد هذا العقد أثر  
وإن حصل بعد الدخول فللدخول بها مهر المثل ، أو الأقل من مهر المثل ، وللمسمى يقترب على  
الدخول بها الآثار التي تقترب على الدخول بعد الزواج الفاسد .

أما إذا كان أحدهما مانع شرعي ، بأن كانت زوجة غيره ، أو معتدته مثلاً ، والأخري ليس بها  
مانع ، فإن العقد بالنسبة للخالصة من المانع صحيح وبالنسبة للأخري فاسد تجري عليه أحكامه .

وإن تزوجها بمقدين متماقين ، واستوفى كل واحد من المقدين أركانه وشروطه وظلَّ أسبقها  
فهو الصحيح ، واللاحق فاسد . وإن استوفى أحدهما فقط شروط صحته فهو الصحيح سواء كان  
السابق أو اللاحق .

وإن لم يعلم أسبقها ، أو علم ونسي ، كأن يوكل رجلين بتزويجه فيزوجانه من اثنتين ، ثم يتبين  
أنها اختار . ولا يعلم أسبق المقدين ، أو علم ونسي ، فالمقبل غير صحيح لعدم اللارجح ، وتجري  
عليها أحكام الزواج الفاسد <sup>(١)</sup> .

٢ ، ٣ - زوجة الغير ومعتدته :

يحرم على مسلم أن يتزوج زوجة الغير ، أو معتدته رعاية لحق الزوج . لقوله الله تعالى :  
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ، إِلَّا مَا مَلَكَتْ أُنْفُسُكُم ﴾ .

أي حرمت عليكم المحصنات من النساء ، أي المتزوجات منهن إلا للسهوات ، فإن السهوية تحل  
لسايبها بعد الاستبراء ، وإن كانت متزوجة .

(١) أحكام الأحوال الشخصية للأستاذ عبد الوهاب خلاف .

لما رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَثَّ جَيْشًا إِلَى أَوَّلَاسٍ ، فَتَقِي عَدُوًّا فَتَقْتُلُوهُمْ ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا سَبَايَا ، كَانُوا نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَخْرُجُوا مِنْ غُضَيَّاتِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الشَّرْكِينَ ، فَاتَّزَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ : ﴿ وَالْمُضَنَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ، إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أَيُ فَعَن لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ . وَالِاسْتِهْرَاءُ يَكُونُ بِحَيْضَةٍ .

قال الحسن : كان أصحاب رسول الله ﷺ يستهرون للمسيبة بحیضة . وأما للمعدة فقد سبق الكلام عليها في باب « الخطبة » .  
٤ - المطلقة ثلاثاً :

للمطلقة ثلاثاً لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً<sup>(١)</sup> .  
٥ - عقد المهرم :

يحرم على المهرم ، أن يعقد النكاح لنفسه أو لغيره بولاية ، أو وكالة ، ويقع العقد باطلاً ، لا ترتب عليه آثاره الشرعية . لما رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ عَثَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْكُحُ الْمَهْرَمُ وَلَا يَنْكُحُ وَلَا يَنْطَبِ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ لَيْسَ فِيهِ وَلَا يَنْطَبِ .  
وقال حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبي ﷺ ، وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، ولا يرون أن يتزوج المهرم ، وإن نكح فنكاحه باطل ، وما ورد من أن النبي ﷺ : « تزوج ميمونة وهو مهرم » فهو معارض بما رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

قال الترمذي : اختلفوا في تزويج النبي ﷺ ميمونة ، لأنه ﷺ تزوجها في طريق مكة . فقال بعضهم تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزويجها وهو مهرم ، ثم بنى بها وهو حلال بسرف<sup>(٢)</sup> في طريق مكة .

ولمذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمهرم ، لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإذا منع الجماع لا صحة العقد .

#### ٦ - زواج الأمة مع القنطرة على الزواج بالحرمة :

اتفق العلماء على أنه يجوز للعبد أن يتزوج الأمة ، وعلى أنه يجوز للحرمة أن تتزوج العبد إذا رضيت بذلك هي وأولياؤها .

(١) يراجع فصل التحليل من هذا الكتاب .

(٢) سرف : لم يكن .

كما اتفقوا على أنه لا يجوز أن تتزوج من ملكته وأنه إذا ملكت زوجها انتسخ النكاح واختلوا في زواج الحر بالأمة .

فروى الجمهور أنه لا يجوز زواج الحر بالأمة إلا بشرطين .

١ - عدم القدرة على نكاح الحرة .

٢ - خوف العنت .

واستدلوا على هذا بقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً <sup>(١)</sup> أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ <sup>(٢)</sup> الْمُؤْمِنَاتِ ، فَبِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ <sup>(٣)</sup> الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ .

إلى قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ <sup>(٤)</sup> مِنْكُمْ ، وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

قال القرطبي : الصبر على العزبة خير من نكاح الأمة ، لأنه يفضي إلى إرقاق الولد ، والنقض من النفس ، الصبر على مكارم الأخلاق أولى من البذالة .

روى عن عمر أنه قال : أئماً حرّ تزوج أمة فقد أرق نصفه <sup>(٥)</sup> .

وعن الضحاك بن مزاحم قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ : « من أراد أن يلتقي الله طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر » . رواه ابن ماجه ، وفي إسناده ضعف .

ونذهب أبو حنيفة إلى أن للحر أن يتزوج أمة ، ولو مع طول حرة ، إلا أن يكون ثمنه حرة . فإن كان في عصمة زوجة حرة حرم عليه أن يتزوج عليها أمة محافظة على كرامة الحرة .

٧ - زواج الزانية :

لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية ، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزين ، إلا أن يحدث كل منهما توبة .

ودليل هذا

١ - إن الله جميل العفاف شرطاً يجب توفره في كل من الزوجين قبل الزواج . فقال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصَيْنِينَ غَيْرَ مُتَخَفِينَ أَخْتَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> . (سورة المائدة آية ٥) .

(٢) حیاتکم : إيتاكم .

(٣) اتصلت : الحرائر العفاف .

(٤) طَوْلاً : مدة وقيرة .

(٥) لرق نصفه : يعني يصير ولده رقيقاً .

(٦) العنت : الرضا .

(٧) أحسن : جمع خسر وحديد : أصفاء .

لي أن الله كما أحل الطيبات .. وطعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى ، أحل زواج العفيفات من المؤمنين ، والعفيفات من أهل الكتاب ، في حال كون الأزواج أطفاء غير مسافحين ولا متغفلي أخدان .

٢ - وذكر ذلك في الأزواج الإماء عند العجز عن طول الحرة فقال : ﴿ هَانِكْهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ ، وَأَقْوَمْنَ <sup>(١)</sup> أَجْوَدَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَاهِلَاتٍ <sup>(٢)</sup> وَلَا مُتَغَنِّاتٍ أَخْدَانٍ ﴾ (سورة النساء آية : ٣٥) .

٣ - يؤيد هذا ما جاء صريحاً في قول الله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة النور آية : ٢) .

ومعنى ينكح : يعقد ، وحُرِّمَ ذلك : أي وحرم على المؤمنين أن يتزوجوا من هو متغف بالزنا أو بالشرك ، فإنه لا يفعل ذلك إلا زانٍ أو مشرك .

٤ - ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن مرثد بن أبي مرثد القنوي كان يعمل الأسارى بككة - وكان بككة تغني يقال لها عناق ، وكانت صديقه .

قال : فحبست النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله أأنكح عناقاً ؟

قال : فسكت عني . فنزلت : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ .

فدعاني فقرأها علي وقال : لا تنكحها . رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

٥ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الزاني المولود لا ينكح إلا مثله : رواه أحمد وأبو داود .

قال الشوكاني :

هذا الوصف خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزنى . وفيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنى .

وكذلك لا يحل للمرأة أن تتزوج من ظهر منه الزنى .

ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب الكريم ، لأن في آخرها : ﴿ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فإنه صريح في التحريم .

(١) أحورس : مهودس .

(٢) مساهلات : زواني .

## الزنا والزواج (١)

وغة فرق كبير بين الزواج ، والعملية التناسلية .

فإن الزواج هو نواة المجتمع ، وأصل وجوده ، وهو التعاون الطبيعي الذي يسير العالم على نظامه ، والسنة الكونية التي تحمل للحياة قيمة وتقديرًا .

وأنه هو الحنان الحقيقي، والحب الصحيح ، وهو التعاون في الحياة والاشتراك في بناء الأسرة وعمار العالم .

غاية الإسلام من تحريم فكاك الزنا :

والإسلام لم يردّ للسل أن يلتقي بين أنياب الزانية ، ولا للسلة أن تقع في يد الزاني ، ومغت تأثير، وحه الدنيئة وأن تشاركه تلك النفس السقيمة ، وأن تعاشر تلك الجسم للوث بشق الجرائم ، للملوه بمختلف العلل والأمراض .

والإسلام - في كل أحكامه وأوامره وفي كل محرّماته ونواهيّه - لا يريد غير إسعاد البشر والسمو بالعالم إلى المستوى الأعلى الذي يريد الله أن يبلغه الجنس البشري .

الزناة ينبوع لأخطر الأمراض :

وكيف يسعد الزناة في دنياهم وم ينبوع لأخطر الأمراض وأشدّها فتكًا بهم ، وأكثر تفلغلًا في جميع أعضائهم ١٢..

ولعل الزهري والسيلان من الأمراض التناسلية التي تحمل - وحدها - الزناة شرًا مستطيرًا يجب اقتلاع من العالم وخلعه من الأرض . وكيف تسعد إنسانية فيها مثل هؤلاء الزناة . ينقلون أمراضهم النفسية إلى نسلهم ، وينقلون مع هذه الأمراض النفسية أمراض الزهري الوراثة ؟ بل كيف تسعد عائلة تلد أطفالاً مشوهي الخلق والخلق بسبب الإلتهابات التي تصيب الأعضاء التناسلية ، والعلل التي تطرأ عليها .

وجه الشبه بين الزناة والمشرّكين :

والسلم للتأديب بأدب القرآن الكريم ، للتع لسة أفضل الخلق ميدنا محمد رسول الله ﷺ ، لا يمكن أن يعيش مع زانية لا تفكر تفكيره ، ولا يستطيع أن يعاشر امرأة لا تحياحياته المستقيمة ، ولا يستطيع الارتباط برابطة الزواج مع كائنة لا تشعر شعوره ، وهو يعلم أن الله تعالى قال عن الزواج : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ .

فأين المودة التي تحصل بين المسلم والزانية ؟ .. وأين نفس الزانية من تلك النفس التي تسكن إليها نفس المؤمن الصحيح الإيمان ؟

وإن المسلم الذي لا يستطيع نكاح الزانية - كما ينشأ لفساد نفسها وشرفها عاطفتها - لا يمكن كذلك أن يعيش مع مشركة لا تعتقد اعتقاده ، ولا تؤمن إيمانه ، ولا ترى في الحياة ما يراه . لا يحرم ما يحرمه عليه دينه من الفسق والفجور . ولا تعترف بالمبادئ الإنسانية السامية التي ينص عليها الإسلام : لها عقيدتها الضالة واعتقاداتها الباطلة .

لها التفكير البعيد عن تفكيره ، والعقل الذي لا يت إلى عقله بصلته . ولذلك قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُفْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَأَمَّا سُوءِ ظَنٍّ مِنْ مَنُفَرِّقَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ، وَلَا تُنْكِحُوا الْمُفْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُفْرِكٍ ، وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ . أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ، وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

التوبة تجب ما قبلها :

فإن تاب كل من الزاني والزانية توبة نصوحاً بالاستغفار والتندم والإقلاع عن الذنب ، ولستأنف كل منها حياة نظيفة مبرأة من الإثم ومطهرة من الدنس . فإن الله يقبل توبتهما ويغفر لهما برحمته في عباده الصالحين . ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا يَزْنُونَ . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَقَبِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .

سأل رجل ابن عباس فقال : (إني كنت ألبم بامرأة : أتى منها ما حرم الله علي ، ففرق الله عز وجل من ذلك توبة فأردت أن أتزوجها . فقال أناس : « إن الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ..

فقال ابن عباس : ليس هذا في هذا ، انكحها . فما كن من إثم فلي رواه ابن أبي حاتم . سئل ابن عمر عن رجل فخير بامرأة .. أيتزوجها ؟ قال : إن تابا وأصلحا .

وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله ، وروى ابن جرير أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمرت الشفرة على أوداجها ، فأدركت ، فلقوها حتى يريت . ثم إن عمها انتقل بأهله حتى قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائم . فخطبت إلى عمها ، وكان يكره أن يبدلها ، ويكره أن يش على ابنة أخيه فأتى عمر فذكر ذلك له . فقال عمر : لو أنشيت

عليها لعاقبتك ، إذا ألتاك رجل صالح ترضاه فزوجها إياه .

وفي رواية أن عمر قال : أتعبر بشأنها ؟ تعمد إلى ما ستر الله فتبديه ، والله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجملتك نكالا لأهل الأمصار ؛ بل أنكحها بنكاح الضيفة المسلمة . وقال عمر : لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوج محصنة .

فقال له أبي كعب : يا أمير المؤمنين ، الشرك أعظم من ذلك ، وقد يقبل منه إذا تاب .

ويرى أحد أن توبة المرأة تعرف بأن تراود عن نفسها .. فإن أجابت ، فتوبتها غير صحيحة ، وإن امتنعت فتوبتها صحيحة وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر . ولكن أصحابه قالوا <sup>(١)</sup> : لا ينبغي لسم أن يدعو امرأة إلى الزنى ويطلبه منها .

لأن طلبه منها إما يكون في خلوة ، ولا غل الخلوة بأجنبية ، ولو كان في تطليعها القرآن ، فكيف يحمل في مرادها على الزنى ؟

ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى اللصية ، فلا يحمل التعرض لمثل هذا لأن التوبة من سائر الذنوب ، وفي حق سائر الناس ، وبالنسبة إلى سائر الأحكام ، على غير هذا الوجه ؛ فكذلك يكون هنا . وإلى هنا <sup>(٢)</sup> ذهب الإمام أحمد ، وابن حزم ورجحه ابن قتيبة وابن القيم . إلا أن الإمام أحمد ضم إلى التوبة شرطا آخر وهو انتضاء العدة . فحق تزوجها قبل التوبة أو انتضاء عدتها . كان الزواج فاسدا ويفرق بينهما . وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ روايتان عنه .

مذهب الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، أنه يجوز للزاني أن يتزوج الزانية ، والزانية يجوز لها أن تتزوج الزاني . فالزني لا يمنع خدوم صحة العقد . قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى : ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَخُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

هل خرج حرج النعم أو عرج التحريم ؟ وهل الإشارة في قوله تعالى : ﴿ وَخُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ إلى الزنى أو النكاح ؟

ولما صار الجمهور يحمل الآية على النكاح لا على التحريم ، لما جاء في الحديث : أن رجلا قال للنبي ﷺ في زوجته : إنها لا تترد يد لابس . فقال له : النبي عليه الصلاة والسلام : « طلقها » فقال له :

(١) للنبي ابن خزيمة .

(٢) أي إلى أنه لا يحمل زوج الزانية أو الزاني قبل التوبة .

إني أحبها . فقال له : « أمسكها » <sup>(١)</sup> . ثم إن المخوذين اختلفوا في زواجها في عتبا .

فتمه « مالك » احتراماً لماء الزوج وصيانة لإختلاط النسب الصريح بولد الزنى .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة ثم إن الشافعي يجوز العقد عليها وإن كانت حاملاً لأنه لا حرمة لهذا الحمل . قال أبو يوسف ، ورواية عن أبي حنيفة .

لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل لثلا يكون الزوج قد سقى ماؤه زرع غيره ونهى رسول الله ﷺ ( أن توطأ للسيبة الحامل حتى تضع ) مع أن حملها مملوك له .

فالحامل من الزنى تضع لأن ماء الزاني وإن يكن له حرمة : فإذ الزوج محترم فكيف يسوغ له أن يغلط بهاء النجور .

ولأن النبي ﷺ لم يلعن الذي يريد أن يطأ أمته الحامل من غيره وكانت مسيبة ، مع انقطاع الولد عن أبيه وكونه مملوكاً له .

وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع <sup>(٢)</sup> .  
اختلف في حالة الابتداء عن حالة البقاء :

ثم إن العلماء قالوا : إن المرأة المتزوجة إذا زنت لا ينسخ النكاح ، وكذلك الرجل ، لأن حالة الابتداء تقارق حالة البقاء .

وروى عن الحسن ، وجابر بن عبد الله : أن المرأة المتزوجة إذا زنت يفرق بينها . واستحب أحد مفارقتها وقال : لا أرى أن يُشك مثل هذه ، فتلك لا تؤمن أن تعدد فراشه . وتلحق به ولذا ليس منه .

#### ٨ - زواج الملاعنة :

لا يحل للرجل أن يتزوج للمرأة التي لاعنها ، فإنها عزمة عليه حرمة دقة بمد الأمان . يقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَخَبَاةٌ أَحَدُهُمْ لِرَبِيعِ شَهَادَاتِ بَالِهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَتَشْرَأُ عَنْهَا الْعُقَاتُ أَنْ تَقْضَى أَنْ أَرِيعَ شَهَادَاتِ بَالِهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ فُضِّبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

(١) قال أحمد : هذا الحديث منكرو ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، وأورد أبو عبد الله على هذا الحديث أنه خلاف للكتاب وهذه للتعمير ، لأن الله إذا أن في نكاح المضنات خلاصة ، ثم أنزل في هذا آية الأمان . ومن روى الله اختراق بينهما فلا يمتثل لها .

تكفي بأمر بالإقامة على عامر لا تنزع عن لرفعها ، والحديث مرسل ، وقال ابن القيم عورض هذا الحديث للشباب الأحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزوج البنات . (٢) تذهب السنة : جزء ٧ .

## زواج المشركة :

اتفق العلماء على أنه لا يحل للمسلم أن يتزوج الوثنية ، ولا الزنديقة ، ولا المرتدة عن الإسلام ، ولا عابدة البقر ، ولا المتفردة لهذه الإباحة - كالوجودية ونحوها من مذاهب للاحدة - ودليل ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَعَصِيَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ﴾ . (سورة البقرة آية ٢١١) .

مسبب نزول هذه الآية :

١ - قال مقاتل : نزلت هذه الآية في أبي مرثد الفزاري ، وقيل في مرثد ابن أبي مرثد : واسعة كثر بن حصين الفزاري .

بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة سراً ليخرج رجلاً من أصحابه ، وكانت له امرأة يحبها في الجاهلية ، يقال لها « غنق » فجاءته فقال لها : إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية ، قالت : فتزوجني قال : حتى أستاذن رسول الله ﷺ .

فأتى رسول الله ﷺ فاستأذنه : فنهأ عن التزوج بها لأنه مسلم ، وهي مشركة وروى السني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذه الآية نزلت في عبد الله بن رواحة ، وكانت له أمة سوداء ، وأنه غضب عليها فطلمها . ثم إنه فرغ فأتى النبي ﷺ فأخبره خبرها . فقال له النبي ﷺ : « ما هي يا عبد الله ؟ »

قال : هي يارسول الله تصوم وتصل وتحسن الوضوء ، وتشهد أن لا إله إلا الله ، وأنتك رسول الله ، فقال : « يا عبد الله هي مؤمنة » قال عبد الله : فوالذي بمشك بالحق لأعتقنها ولأنتزجنها ففعل .

فطعن عليه ناس من المسلمين : فقالوا نكح أمة : وكانوا يريدون أن ينكحوا إلى المشركين وينكحهم رغبة في أنسابهم فأنزله الله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ الآية .

قال في المحقق :

وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كن عبيد ما استحسن من الأصنام والأحجار والشجر والحيوان - فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نساءهم وبناتهم . قال : والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت .

## زواج نساء أهل الكتاب

يجل للمسلم أن يتزوج الحرة من نساء أهل الكتاب لقول الله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُبَاحِلِينَ وَلَا مُتَغَنِّي أَعْدَانٍ ۝﴾ .

قال ابن المنذر : ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرّم ذلك وعن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن زواج الرجل النصرانية أو اليهودية قال : وحرّم الله للشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراك أعظم من أن تقول للمرأة ، رُبّما عيسى ، أو عبد من عباد الله .

قال القرطبي : قال النحاس :

وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة . لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة : منهم عثمان ، وطلحة ، وابن عباس ، وجابر ، وحذيفة . ومن التابعين سعيد بن المسيّب ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، ومجاهد ، وطاووس ، وعكرمة ، والشامي ، والضحاك ، وقهّاء الأمصار .

ولا تمارض بين الآيتين ، فإن ظاهر لفظ «الشرك» لا يتناول أهل الكتاب لقول الله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝﴾ .. ففرق بينهم في اللفظ . وظاهر المطف يقتضي للغايرة . وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة الكلبيّة النصرانية ، وأسلمت عنده .

وتزوج حذيفة يهودية من أهل اللسائن . سئل جابر عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال : تزوجناهن زمن الفتح مع سعد بن أبي وقاص .

كرامة الزواج منهن :

والزواج بهن - وإن كان جائزاً - إلا أنه مكروه . لأنه لا يؤمن أن يعيل إليها ففتته عن الدين ، أو يتولى أهل دينها . فإن كانت حرة <sup>(١)</sup> . فالكرامه أشد ، لأنه يكثر سواد أهل الحرب ويرى بعض العلماء حرمة الزواج من الحرة .

(١) الحرة : للغة في خبر ديار الإسلام .

فقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال لا نخل ، وتلاقول الله عز وجل : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ .  
قال القرطبي : ومع يذلك إبراهيم النخعي فأصعبه .  
حكمة إباحة الزوج منهن :

وإنما أباح الإسلام الزواج منهن لزيل الحواجز بين أهل الكتاب وبين الإسلام . فإن في الزواج المباشرة والمخالطة وتقارب الأسر بعضها ببعض ، فتتاح الفرص لمعرفة الإسلام ، ومعرفة حقائقه ومبادئه ومثله .

فهو أسلوب من أساليب التقريب المثلّي بين المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب ، ودعابة للمهدي ودين الحق .

فعل من يفتني الزواج منهن أن يجعل ذلك غاية من غايته ، وهدفاً من أهدافه .

الفرق بين المشرقة والكتابية (١) :

وللمشرقة ليس لها دين يحرم الخيانة ، ويوجب عليها الأمانة ، وبأسرها بالخير وينهاها من الشر ، فهي موكولة إلى طبيعتها وما تربت عليه في عشيرتها ، وهو غرافات الوثنية وأوهامها وأساطير الشياطين وأحلامها ، تخون زوجها وتقصد عقيدة ولدعا .

فإن ظل الرجل على إعجابها كان ذلك عوناً لها على التوغل في ضلالها وإضلالها .

وإن نيا طرفه عن حسن الصورة ، وغلب على قلبه استقباح تلك السريرة ، فقد تنفّس عليه التمتع بالجمال ، على ما هو عليه من سوء الحال . أما الكتابية فليس بينهما وبين المؤمن كبير مباينة .

فإنها تؤمن بالله وتعبد به ، وتؤمن بالأنبياء ، وبالحياة الأخرى وما فيها من الجزاء ، وتدبرين بوجوب عمل الخير وتحرم الشر .

والفرق الجوهرى العظيم بينهما ؛ هو الإيمان بنبوّة محمد ﷺ . والذي يؤمن بالنبوّة العامة لا يمنعه من الإيمان بنبوّة خاتم النبيين إلا الجهل بما جاء به . وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون وزيادة اقتضتها حال الزمان في ترقيه ، واستمداده لأكثر مما هو فيه ، أو المعاندة والمجاهدة في الظاهر ، مع الاعتقاد في الباطن وهذا قليل - والكثير هو الأول .

ويوشك أن يظهر للمرأة من معاشرته الرجل أحقية دينه وحسن شريعته والوقوف عن سيرة من

جاء بها ، وما أيدى الله تعالى به من الآيات البينات ، فيكل إيمانها ويصح إسلامها ، وتقوي أجزائها مرتين إن كانت من الحسنات في الحالين .. انتهى .

### زواج الصابئة :

الصابئون هم قوم بين المجوس ، واليهود ، والنصارى ، وليس لهم دين .

قال المجاهد : وقيل هم فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور . وعن الحسن أنهم قوم يعبدون اللاتكة .

### وقال عبيد الرحمن بن زيد :

هم أهل دين من الأديان ، كانوا بجزيرة للوصل يقولون : لا إله إلا الله ، وليس لهم عمل ، ولا كتاب ، ولا نبي ، إلا قول لا إله إلا الله . قال : ولم يؤمنوا برسول . فن أجل ذلك كان للشركون يقولون لأصحاب النبي ﷺ : « هؤلاء الصابئون ، يشبهونهم هم في قول لا إله إلا الله » . قال القرطبي : والذي تحصل من مذنبهم فيها ذكره بعض العلماء أنهم مؤحدون ، ويمتدنون تأثير النجوم وأنها فاعلة .

واختار الرازي : أنهم قوم يعبدون الكواكب ؛ بمعنى أن الله جعلها قبلة للمعبادة والدعاء ، أو بمعنى أن الله فرض تدبير أمر هذا العالم إليهما . وبناء على هذا اختلف أنظار الفقهاء في حكم الزواج منهم فمنهم من رأى أنهم أصحاب كتاب دخله التعريف والتبديل ، فسوى بينهم وبين اليهود والنصارى ، وأنهم يقتضى هذا يصح الزواج منهم لقول الله عز وجل : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الآية .

هذا مذهب أبي حنيفة وصاحبيه . ومنهم من تردد ، لعدم معرفة حقيقة أمرهم فقالوا : إن وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين من تصديق الرسل والإيمان بالكتب - كانوا منهم وإن خالفهم في أصول الدين لم يكونوا منهم ، وكان حكمهم حكم جناد الأوثان . وهذا هو للروى عن الشافعية والحنابلة .  
زواج المجوسية (١) :

قال ابن النضر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه . ولكن أكثر أهل العلم عليه ، لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ، ويمبدون النار وروى الشافعي أن هر ذكر

(١) المجوس : هم عبدة النار .

الجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرم ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سواهم سنة أهل الكتاب »<sup>(١)</sup> . فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .  
وسئل الإمام أحمد : أصبح على أن للجوس كتابا ؟ فقال : هذا باطل ، واستمطمه جثا . وذهب أبو ثور إلى جيل التزوج بالمجوسية ، لأنهم يقرّون على دينهم بالجزية كاليهود والنصارى .  
الزواج ممن لهم كتاب غير اليهود والنصارى :

ذهب الأحناف إلى أن كل من يعتد دينًا سامويًا ، وله كتاب منزل ، كصحف إبراهيم ، وشيث ، وزبور داود ، عليهم السلام ، يصح الزواج منهم وأكل ذبائحهم مالم يشركوا . وهو وجه في مذهب الحنابلة . لأنهم تمسكوا بكتاب من كتب الله فأشبهوا اليهود أو النصارى . مذهب الشافعية ، ووجه عند الحنابلة : أن لا تحمل متكاحتهم ، ولا تؤكل ذبائحهم لقول الله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَهْلُ الذِّكْرِ الْكِتَابِ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلُنَا ﴾ .. الآية .  
ولأن تلك الكتب كانت مواضع وأمثالاً لأحكام فيها ، فلم يثبت لها حكم الكتب للثبوت على الأحكام .

#### زواج المسلمة بغير المسلم :

أجمع العلماء على أنه لا يحل للمسلمة أن تتزوج غير المسلم ، سواء أكان مشركاً أو من أهل الكتاب . ودليل ذلك أن الله تعالى قال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ هَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وحكمة ذلك أن للرجل حق القوامة على زوجته ، وأن عليها طاعته فيما يأمرها به من معروف ، وفي هذا معنى الولاية والسلطان عليها . ما كان لكافر أن يكون له سلطان على مسلمة أو مسلمة .  
يقول الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَتَّخِذَ اللَّهُ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ .

ثم إن الزوج الكافر لا يعترف بدين المسلمة ؛ بل يكذب بكتابتها ، ويحدد رسالة نبينا ؛ ولا يمكن لبنت أن يستقر ولا حياة أن تستقر مع هذا الخلاف الواسع والتبؤن الشاسع . وعلى العكس

(١) أي حتى دعائهم وقرآنهم على الجزية .

(٢) في هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جاءهم النساء مهاجرات أن يمتحنوهن فإن طوعن مؤمنات فلا يرجعن إلى الكفار ، لا من حل لم ولا من يحلون لمن .

ومعنى الإمتحان أن يسألوهن عن سبب ما جاء بهن ، هل خرجن حباً في الله ورسوله وحرصاً على الإسلام ؟ فإن كان ذلك كذلك قبل ذلك منهن .



من رغوا في ملأها وجمالها من يتامى النساء ؛ إلا بالقسط من أجل رغبتهم إن كن قليلات المال والجمال .

معنى الآية :

ويكون معنى الآية على هذا أن الله سبحانه وتعالى يخاطب أولياء يتامى فيقول : ( إذا كانت اليتمية في حجر أحدكم ونحت ولايته ، وخاف ألا يطعمها فتمثلها قليمدل عنها إلى غيرها من النساء ، فإن كن كثيرات ، ولم يَضِقْ الله عليه فأحل له من واحدة إلى أربع ) .

فإن خاف أن يمور إذا تزوج أكثر من واحدة فوجب عليه أن يقتصر على واحدة أو ما ملكت يمينه من الإماء .

إفادتها الاختصار على الأربع :

قال الشافعي : وقد دلت سنة رسول الله ﷺ لليتمية عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ يجمع بين أكثر من أربع نساء . وهذا هو الذي قاله الشافعي يجمع عليه بين العلماء ، إلا ما حكى عن طائفة من الشيعة يجوز الجمع بين أكثر من أربع نساء ، وقال بعضهم بلا حصر .

وقد يتسك بعضهم بفعل رسول الله ﷺ في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع كما ثبت في الصحيح . وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء فقال : إعلم أن هذا المذهب « مثنى » و « ثلاث » و « ربيع » لا يدل على إباحة تسع كما قاله من يفتد فهمه للكتاب والسنة ، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة ، وزعم أن الواو جامعة .

وعضد ذلك النبي نكح تسعاً ، وجمع بينهما في عصمته ، والذي صار إلى الجهالة ، وقال هذه للفقالة ؛ الرافضة وبعض أهل الطاهر ، فعملوا « مثنى » مثل اثنين اثنين . وكذلك ثلاث ، و « ربيع » . وذهب بعض أهل الطاهر أيضاً إلى أتبع منها ، فقالوا بإباحة الجمع بين ثنائي عشرة تمسكاً منه بأن المذهب في تلك الصنف يفيد التكرار ، والواو للجمع .

فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين ، وكذلك ثلاث و « ربيع » .

وهذا كله جهل باللسان <sup>(١)</sup> والسنة ، وغالقة لإجماع الأمة ، إذ لم يسمح عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عصمته أكثر من أربع .

وأخرج مالك في الموطأ ، والنسائي ، والدرناقطني ، في سننها أن النبي ﷺ قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحت عشره نساء : « اختر منهن أربعاً ، وفارق سائرهن » . وفي كتاب أبي داود

عن الحارث بن قيس قال : أسلمت وعندني ثمان نسوة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : اغترمنهن أربعا .

وقال مقاتل : إن قيس بن الحارث كان عنده ثمان نسوة حرائر ، فلما نزلت الآية أمره رسول الله ﷺ أن يطلق أربعا ، ويملك أربعا ، كذا قال قيس بن الحارث . والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود .

وكذا روى محمد بن الحسن في كتاب « الشجر الكبير » أن ذلك كان حارث بن قيس ، وهو المعروف عند الفقهاء .

وأما ما أبيع من ذلك للنبي ﷺ فذلك من خصوصياته .

وأما قولهم : إن الواو جامعة ، فقد قيل ذلك ، لكن الله تعالى خاطب العرب بأصح اللغات . والعرب لا تدع أن تقول تسمة ، وأن تقول اثنين وثلاثة ، وأربعة .

وكذلك تستصح من يقول أهل فلانا أربعة ، ستة ، ثمانية ، ولا تقول : ثمانية عشر وإنما الواو في هذا للوضوح بدل أي انكموا ثلاثة بدلاً من مثنى ، ورباعاً بدلاً من ثلاث ، ولذلك عطف بالواو ولم يطف به « أو » .

ولو جاء به « أو » لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث ، ولا لصاحب الثلاث رباع .

وأما قولهم : إن مثنى تقتضي اثنين ، وثلاث ثلاثاً ، ورباع أربعا فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه : وجهالة منهم .

وكذلك جهله الآخرون لأن مثنى تقتضي اثنين اثنين ، ثلاث : ثلاثاً ثلاثاً ، ورباع : أربعا أربعا . ولم يعلموا أن اثنين اثنين ، وثلاثاً ثلاثاً وأربعا أربعا ، حصر للمعد ومثنى وثلاث ورباع بخلافها .

ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل . وذلك أنها إذا قالت : جاءت الخيل مثنى ، إنما تعني بذلك اثنين اثنين ، أي جاءت مزدوجة . قال الجوهري : وكذلك معدول العدد . وقال غيره فإذا قلت : جادني قوم مثنى أو ثلاث ، أو أحاد ، أو عشار ، فإنما تريد أنهم جاموك واحداً واحداً ، أو اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو عشرة عشرة .

وليس هذا للمعنى في الأصل لأنك إذا قلت : جادني قوم ثلاثة ثلاثة ، أو قوم عشرة عشرة ، فقد حصرت عدة التعم بقولك ثلاثة عشرة فإذا قلت جادوني ثناء ورباع فلم تحصر عدتهم ، وإنما تريد أنهم جادوك اثنين اثنين ، أو أربعة أربعة ، سواء كثر عددهم أو قل في هذا الباب . فتعظم كل صيغة على أقل ما تقتضيه بزعمهم تحكم . انتهى .

### وجوب العدل بين الزوجات :

أباح الله تعدد الزوجات وقصره على أربع ، وأوجب العدل بينهما في الطعام والكسوة والمبيت <sup>(١)</sup> ، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة ، وعظيمة وحفيدة ، فإن خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بمقوقتهن جميعاً حرم عليه الجمع بينهما ، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه العقد عليها . فإن قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة حرم عليه العقد عليها . وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية حرم عليه لقول الله تعالى : ﴿ فَاَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثَلَاثًا وَرَبَّاعًا ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْيُ الْأَتْعَالِ ﴾ . أي اقرب ألا تجوروا . اللهم هنا قسمي .. الحديث .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان فال إلى إحدهما جناء يوم القيامة وشقة مائل » رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجه . ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية وبين ما نهاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنفَرُوا كَالْمُطَفَّةِ .. ﴾ .

فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر للضرورة عليه وليس هو العدل في المودة والمحبة ، فإن ذلك لا يستطيعه أحد ، بل العدل المنفي هو العدل في المحبة والمودة والجماع .

قال محمد بن سيرين : سألت عبيدة عن هذه الآية فقال : هو الحب والجماع . قال أبو بكر بن العربي : وصدق ، فإن ذلك لا يملكه أحد إذ قلبه بين أصبعين من أصابع الرحمن يصرفه كيف يشاء ، وكذلك الجماع فقد ينشط للواحدة مالا ينشط للأخرى ، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه فلا حرج عليه فيه ، فإنه مما لا يستطيعه ، فلا يتعلق به تكليف . وقالت عائشة : كان رسول الله ﷺ يقسم فيمهل ، ويقول : « اللهم هنا قسمي فيما أملك ، فلا تلني فيما تملك ولا أملك » قال أبو داود : يعني القلب .

رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقال الخطابي في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين المراتر والحرائر ، وإنما للكره في الليل ، هو ميل العشرة الذي يكون معه بخش الحق ، دون ميل القلوب ، فإن القلوب لا تملك . فكان رسول الله ﷺ يسي في القسم بين نسائه ويقول : « اللهم هنا قسمي .. » الحديث .

وفي هذا نزول قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ، فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنفَرُوا كَالْمُطَفَّةِ ﴾ .

(١) أي يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند الأخرى .

وإذا سافر الزوج فله أن يصطحب من شاء منهم وإن أقرع بينهم كان حسناً . ولصاحبه الحق في القسم أن تنزل عن حقها ، إذ أن ذلك خالص حقها ، فلها أن تهيه لغيرها .

فمن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، فأيهن خرج معها خرج بها معه وكان يقسم لكل امرأة منهم يوماً ، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة<sup>(١)</sup> .

**حق المرأة في اشتراط عدم الزواج عليها :**

كان الإسلام قيد التمسك بالقدرة على المندل ، وقصره على أربع ، فقد جعل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها . فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها صح الشرط ولزم . وكان حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته ، ورضيت بفسخه . وإلى هنا ذهب الإمام أحمد ، ورجحه ابن تيمية ، وابن القيم . إذ الشروط في الزواج أكبر خطراً منها في البيع والإجارة ، ونحوهما . فلها أن يكون الوفاء بما التزم منها أوجب وأكد . واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي :

١ - بما رواه البخاري ، ومسلم .. أن رسول الله ﷺ قال : « إن أحق الشروط أن توفوا ما استحلتم به الفروج » .

٢ - ورواه عن عبد الله بن أبي مليكة أن السورين غرمة حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ على النير يقول : « إن بني هشام بن النيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم من علي بن أبي طالب ، فلا أذن لهم ، ثم لا أذن ، ثم لا أذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنا ابنتي بضمة مني ، يربيني ما أراها ، ويؤذيني ما أكلها » وفي رواية : « إن فاطمة مني وأنا أخوف أن تفان في دينها » .

ثم ذكر صهرًا له من بني عبد شمس فأتى عليه في مصاهرته إياه : فأحسن ، قال : « حدثني فضلتني ، ووعدتني فوق لي ، وإني لست أحرم حلالاً ، ولا أحل حراماً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وينت حلاله في مكان واحد أبداً » .

قال ابن القيم : فتضمن هذا الحكم أموراً : أن الرجل إذا اشترط لزوجه أن لا يتزوج عليها لزمه

(١) قال الخطابي : فيه إثبات القرعة ، وفيه أن القسم قد يكون بالتمسك كما يكون بالليل . وفيه أن الغيبة قد تجري في حقوق حرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال .

ولحق أكثر أهل العلم أن للمرأة التي يخرج بها في السفر لا تحسب عليها تلك الغيبة البتة ، ولا ينفس بها فائت من أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة .

زم بعض أهل العلم أن عليه أن يولي للولي ، ما فائت أيام غيبته حتى يسلمها في الخط . والفقهاء الأول ، أولى لاحتياج حالة أهل العلم عليه . ولأنها إذا أركبت بزيادة الخط بها يسلمها من مشقة السفر وتب للسو .

الوفاء بالشرط ، متى تزوج عليها فلها الفسخ .

ووجه تراض الحديث لذلك أنه عليه السلام أخبر أن ذلك يؤذي فاطمة رضي الله عنها ، ويريبها ، وأنه يؤذي عليه السلام ويريبه .

ومعلوم قطعاً أنه عليه السلام إنما زوجه فاطمة رضي الله عنها على ألا يؤذيها ، ولا يريبها ، ولا يؤذي أباه عليه السلام ولا يريبه ، وإن لم يكن هذا مشروطاً في صلب العقد ، فإنه من المعلوم بالضرورة أنه إذا دخل عليه .

وفي ذكره عليه السلام مهره الآخر وثناؤه عليه بأنه حدثه فصدقه ووعده فوق له ، تعرض بعلي رضي الله عنه وتبيح له على الاقتداء به ، وهذا يشعر بأنه قد جرى منه وعد له بأنه لا يريبها ولا يؤذيها . فبيحه على الوفاء له ، كما وفي له مهره الآخر .

فيؤخذ من هنا للمشروط عرفاً كالشرط لفظاً ، وأن حكمه يملك الفسخ لشرطه ، فلو فرض من عادة قوم أنهم لا يخرجون نساً من ديارهم ولا يكتنون الزوج من ذلك البتة . واستمرت عاداتهم بذلك ، كان كالشرط لفظاً ، وهو مطرد على قواعد أهل المدينة .

وقواعد أحد رجع الله ، أن الشرط العربي كاللفظي سواء ، ولهذا أوجبوا الأجرة على من دفع ثوبه إلى مثال أو قصار ، أو عجينه إلى خباز ، أو طعامه إلى طبّاخ يملكون بالأجرة ، أو دخل الحمام واستخدم من يسله عن عادته أن يسل بالأجرة ونحو ذلك ، ولم يشترط لهم أجرة ، أنه يلزمه أجرة للثل .

وعلى هذا فلو فرض أن المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ، ولا يكتنونه من ذلك ، وعاداتهم مستمرة بذلك كان كالشرط لفظاً .

وعلى هذا فبعدة نساء المالكين ، وإبنة سيد ولد آدم أجمعين ، أحق النساء بهن ، فلو شرطه علي في صلب العقد كان تأكيداً لا تأكيداً ، وفي منع علي من الجمع بين فاطمة رضي الله عنها وبين بنت أبي جهل حكم بديعة ، وهي أن المرأة مع زوجها في درجة تبع له ، فإن كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك ، كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها ، وهذا شأن فاطمة وعلي رضي الله عنها .

ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة أبي جهل مع فاطمة رضي الله عنها في درجة واحدة لا بنفسها ولا بآبائها ، وبينهما من الفرق ما بينهما ، فلم يكن نكاحها على سيدة نساء المالكين مستحسناً ، ولا شرعاً ولا قدرًا ، وقد أشار عليه السلام إلى هذا بقوله : « والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد أبداً » . فهذا إما أن يتناول درجة الآخر بلفظه أو إشارته .. انتهى .

وقد تقدم رأي الفقهاء في اشتراط مثل هذا الشرط ونحوه مما فيه منفعة للمرأة ، فليرجع إليه .

## حكمة التعدد :

- ١ - من رحمة الله بالإنسان وفضله عليه أن ليح له تعدد الزوجات ، وقصره على أربع .  
فللرجل أن يجمع في عصته في وقت واحد أكثر من واحدة ، بشرط أن يكون قادراً على العدل  
بينهن في النفقة والمبيت كما تقدم .  
فإذا خاف الجور وعدم الوفاء بما عليه من تهمات حرم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة .  
بل إذا خاف الجور بجزءه عن القيام بحق المرأة الواحدة حرم عليه أن يتزوج حتى تتحقق له  
القُدرة على الزواج <sup>(١)</sup> .
- وهذا التعدد ليس واجباً ولا مندوباً ، وإنما هو أمر أباحه الإسلام ، لأن ثمة مقتضيات عمرانية  
وضرورات إصلاحية لا يحل بمشترع إغفالها ولا ينبغي له التفاضي منها .
- ٢ - ذلك أن للإسلام رسالة إنسانية علياً كلف المسلمين أن ينهضوا به ، ويقوموا بتبليغها للناس .  
وهم لا يستطيعون النهوض بهذه الرسالة إلا إذا كانت لهم دولة قوية ، قد توفر لها جميع  
مقومات الدولة : من الجندية ، والعلم ، والصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، وغير ذلك من العناصر  
التي يتوقف عليها وجود الدولة وبقاؤها مرهوبة الجانب نافذة الكلمة قوية السلطان .  
ولا يتم ذلك إلا بكثرة الأفراد ، بحيث يوجد في كل مجال من المجالات النشاط الإنساني عدد وفير  
من العاملين . ولهذا قيل : « إذا المزة للكثرة » .
- وسبيل هذه الكثرة إذا هو الزواج للبكر من جهة ، وللتعدد من جهة أخرى .  
ولقد أدركت الدول الحديثة قيمة الكثرة العددية وأثارها في الإنتاج ، وفي الحروب ، وفي سعة  
النفوذ ، فصملت على زيادة عدد السكان بتشجيع الزواج ومكافأة من كثرت له من رعاياها لتضمن  
القوة واللمعة .
- ولقد فطن الرحالة الألماني « يول أمبيد » إلى المحصورة في النسل لدى المسلمين ، واعتبر ذلك  
عنصراً من عناصر قوتهم فقال في كتاب « الإسلام قوة الغد » الذي طبع سنة ١٩٣٦ : إن مقومات  
القوى في الشرق الإسلامي ، تنحصر في عوامل ثلاثة :
- ١ - في قوة الإسلام « كدين » وفي الاعتقاد به ، وفي مثله ، وفي تأخيه بين مختلفي الجنس ،  
واللون ، والثقافة .
- ٢ - وفي وفرة مصادر الثروة الطبيعية في رقعة الشرق الإسلامي الذي يمتد من المحيط الأطلسي ،

(١) يراجع حكم الزواج من هذا الكتاب .

على حدود مراكش غرباً إلى المحيط الهادي ، على حدود أندونيسيا شرقاً .  
وتشبه هذه المصادر العديدة لوحدة اقتصادية سلبية قوية ولاكتفاء ذاتي ، لا يدع المسلمين في  
حاجة مطلقاً إلى أوروبا أو غيرها إذا ما تقاربوا وتعاونوا .  
٢ - وأخيراً أشار إلى العامل الثالث وهو : خصوبة النسل البشري لدى المسلمين ، مما جعل قوتهم  
المدنية قوة متزايدة ، ثم قال :

فإذا اجتمعت هذه القوى الثلاث فتأخى للمسلمين على وحدة العقيدة ، وتوحيد الله ، وضمت  
ثروتهم الطبيعية حاجة تزايد عديم ، كان الخطر الإسلامي خطراً متفراً بفناء أوروبا ، وسيادة  
عالية في منطقة هي مركز العالم كله .

ويقترح « بول اشيد » هنا - بعد أن فصل هذه العوامل الثلاثة ، عن طريق الإحصاءات  
الرقمية ، وما يعرفه . عن جوهر العقيدة الإسلامية ، كما تبلورت في تاريخ المسلمين وتاريخ  
ترابطهم وزحفهم لرد الاعتداء عليهم .

« أن يتضامن الغرب للمسيحي - شموياً وحكومات - ويميدوا الحرب الصليبية صورة أخرى  
ملامحة للعصر ، ولكن في أسلوب نافذ حاسم » (١) .

٢ - والدولة صاحبة الرسالة ، كثيراً ما تتعرض لأخطار الجهاد فتفقد عدداً كبيراً من الأفراد ،  
ولابد من رعاية أراذل هؤلاء الذين استشهدوا ، ولا سبيل إلى حسن رعايتهم إلا بتزويجهم . كما أنه  
لا مندوحة عن تمويض من فقدوا ، وإنما يكون ذلك بالإكثار من النسل ، والتعدد من أسباب  
الكثرة .

٤ - قد يكون عدد الإناث في شعب من الشعوب أكثر من عدد الذكور ، كما يحدث عادة في  
أعقاب الحروب ، بل تكاد تكون الزيادة في عدد الإناث مطردة في أكثر الأمم ، حتى في أحوال  
السلم ، نظراً لما يعانيه الرجال غالباً من الاضطلاع بالأعمال الشاقة التي تهبط بمستوى السن عند  
الرجال أكثر من الإناث .

وهذه الزيادة توجب التعمد ، وتفرض الأخذ به لكفالة العدد الزائد وإحصائه ، وإلا اضطرت  
إلى الإغراق واقتراف الرذيلة ، فيفسد المجتمع وتتحل أخلاقه ، أو إلى أن يقضين حياتهن في أثم  
الحرمان وشقاء العزوبة ، فيفقدن أصابعهن ، وتضيع ثروة بشرية كان يمكن أن تكون قوة للأمة .  
وثررة تضاف إلى مجموع ثرواتها .

ولقد اضطرت بعض الدول التي زاد فيها عدد النساء على الرجال إلى إباحة التعمد ، لأنها لم تر

(١) ترجمة الأستاذ الدكتور محمد الحجي .

حلاً أمثل منه مع مخالفتها لما تعتقده ، ومنافاته لما ألفتته ودرجت عليه .

قال الدكتور « محمد يوسف موسى » : أذكر لفي وبعض إخواني المصريين دعيتا عام ١٩٤٨ - ونحن في « باريس » - لحضور مؤتمر الشباب العالمي بمدينة « ميونخ » بألمانيا .

وكان من نصيبي أن اشتركت أنا وزميل لي من المصريين في الحلقة التي كانت تبحث مشكلة زيادة عدد النساء بألمانيا أضغافاً مضاعفة عن عدد الرجال بعد الحرب ، وتعرض ما يمكن أن يكون حلاً طبيئاً لها .

وبعد استعراض سائر الحلول التي يعرفونها هناك ورفضها جميعاً تقدمت وزميلي بالحل الصيغي الوحيد ، وهو إباحة تعدد الزوجات .

فتقبل هذا الرأي أولاً بشيء من النحشة والإشماتة ، ولكنه بعد بحثه بحثاً عادلاً عيلاً رأى المؤتمرون أنه لا حلٌ غيره . وكانت النتيجة اعتباره توصية من التوصيات التي أقرها المؤتمر .

وكان مما سبني كثيراً بعد عودتي إلى الوطن عام ١٩٤٩ ما عرفته من أن بعض الصحف المصرية نشرت أن أهالي مدينة « بين » عاصمة لألمانيا الغربية « طلبوا أن ينص في الدستور على إباحة تعدد الزوجات » .

٥ - ثم إن اعتماد الرجل للتبائل أكثر من اعتماد المرأة ، فهو مهياً للميلية الجنسية منذ البلوغ إلى سن متأخرة بينما للمرأة لا تنهياً لفلك مدة الحيض - وهو دورة شهرية قد تصل إلى عشرة أيام - ولا تنهياً كفلك مدة التنفس والولادة - وقد تصل هذه المدة إلى أربعين يوماً - يضاف إلى ذلك ظروف الحمل والرضاع .

واستعداد المرأة للولادة ينتهي بين الخامسة والأربعين والحسين ، بينما يستطيع الرجل الإخصاب إلى ما بعد الستين ، ولابد من رعاية مثل هذه الحالات ووضع الحلول السليمة لها .

فإذا كانت الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية فإننا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة ؟

وهل الأفضل له أن يضم إليه حليمة تعف نفسه وتحسن فرجه أم يتخذ خلية لا تربطه بها رابطة إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بعضها ببعض ؟؟

مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنا أشد تحريم .

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ .

ويقرر لفرقه عقوبة رادعة : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ، فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ لِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَيَشْهَدُنَا عَنَّا ثَمَانِيَةٌ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة النور) .

٦ - وقد تكون الزوجة عقوبة لا تلد ، أو مريضة مرضاً لا يرجى شفاؤها منه ، وهي مع ذلك راغبة في استمرار الحياة الزوجية ، والزوج راغب في إنجاب الأولاد ، وفي الزوجة التي تدبر شئون بيته .

فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأكرم ، فيصطحب هذه العقيم دون أن يولد له ، وهذه للمريضة دون أن يكون له من يدير أمر منزله ، فيحتل هذا الغرم كله وحده ؟ أم الخير في أن يفارقه ، وهي راغبة في الماشرة فيؤذيها بالفراق ؟

أم يوفق بين رغبتها ورغبتة ، فيتزوج بأخرى ويبقى عليها فتلتقي مصالحته ومصاحتها مقاً ؟  
أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول ، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة بيّلة إلا أن يتقبله ويرضى به .

٧ - وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جامحة ، إذ ربما لا تشبه امرأة واحدة ، ولا سناً في بعض المناطق الحارة . فبدلاً من أن يتخذ خليفة تقصد عليه أخلاقه ، أليح له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع .

٨ - هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام ، وهو يشرع لا لجيل خاص من الناس ، ولا لزمان معين محدود ، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، فمرعاة الزمان والمكان لما اعتبارها . وتقدر ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها .

والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عنها في الحرب والسلام - من أم الأهداف التي يستهدفها التشريع .

٩ - ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في المالم الإسلامي فضل كبير في بقائه تقياً بصيغته عن الرذائل الاجتماعية والنفائس الخلقية التي فشت في المجتمعات التي تؤمن بالتعدد ولا تعترف به . فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد :

١ - شيوع الفسق ، وانتشار الفجور ، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات .

٢ - وتبع ذلك كثرة اللوايد من السفاح إذ بلغت نسبتها في بعض الجهات ٥٠٪ من مجموع المواليد هناك . وفي الولايات المتحدة يولد في كل عام أكثر من مائتي ألف ولادة غير شرعية نشرت جريمة

الشعب في شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ ما يلي :

الرقم المذلل للأطفال غير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة ، أثار من جديد الجدل حول انحطاط مستوى الأخلاق في أمريكا ، والحل الذي يقع على عاتق دفع الضرائب الأمريكي - نتيجة لتعمله تقفات هذا الجيش - من الأطفال - ولا غرو فقد تعدى هؤلاء للوليد الـ ٥ مائتي ألف ، سنوياً .

ولواجهة هذه المشكلة تدرس الجهات الرسمية في بعض المجتمعات إمكانية تعقيم النساء اللاتي يُحَدِن عن التعامل الدينية . ويتركز الجدل في أماكن أخرى ، حول المقترحات التي تطالب بتخفيض الإعانات للأمهات اللاتي يضمن أكثر من مولود واحد غير شرعي : وتقول وزارات الصحة ، والتعليم ، والشئون الاجتماعية ، في الولايات المتحدة :

إن دافعي الضرائب في أمريكا سوف يتحملون هذا العام مبلغ ٢١٠ ملايين دولار لتغطية تقفات الأطفال غير الشرعيين ، وذلك بواقع ٢٧ دولاراً و ٢٩ سنتاً شهرياً لكل طفل . وتقول الإحصاءات الرسمية إن عدد الأطفال ارتفع من ( ٨٧ ألفاً و ١٠٠ ) عام ١٩٢٨ إلى ( ٢٠١ ألف و ٧٠٠ ) عام ١٩٥٧ . كما تقدر وزارة الشؤون الاجتماعية عدد هؤلاء الأطفال في عام ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ ألف طفل . ولكن الخبراء يعتقدون أن الرقم الصحيح يتعدى هذا بكثير .

وتسل الإحصاءات الأخيرة أن معدل هذه الولادات غير الشرعية في كل ألف ، قد زاد ثلاثة أضعاف - خلال الجيلين الآخرين - مع زيادة تنذر بالخطر بين الفتيات المراهقات .

ويعلم علماء علم الاجتماع حقيقة أخرى ، وهي أن المائلات للقترة تخفي عادة أن إحدى بناتها حلت بطريقة غير شرعية ، وترسل الطفل بدو إلى أسرة أخرى تتبناه .. انتهى .

٣ - وأثرت هذه الاتصالات الخبيثة الأمراض البدنية والعقد النفسية والاضطرابات العصبية .

٤ - وتسببت عوامل الضعف والاعتلال إلى النفوس .

٥ - وانحلت عرى الصلات الوثيقة بين الزوج وزوجته ، واضطربت الحياة الزوجية وانكسرت روابط الأسرة حتى لم تعد شيئاً ذا قيمة .

٦ - وضاع النسب الصحيح ، حتى وأن الزوج لا يستطيع الجزم بأن الأطفال الذين يقوم على تربيته م من صلبه .

فهذه للفساد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية لمخالفة الفطرة والإنحراف عن تعاليم الله ، وهي أقوى دليل وأبلغ حجة على أن وجهة الإسلام هي أسلم وجهة ، وأن تشريعه هو أنسب تشريع لإنسان

يعيش على الأرض ، وليس للملكة يعيشون في السماء .

ولنختم هذه الكلمة بالسؤال والجواب اللذين أوردوا الفونس اثنين دينيه حيث قال : هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية ؟ ثم أجاب : إن هنا أمر مشكوك فيه ، فالعبارة التي تُستدَر في أكثر الأقطار الإسلامية سوف تنقش فيها ، وتشر آثارها الحرة .

وكذلك سوف يظهر في بلاد الإسلام أنه لم تعرفه من قبل ، هو عزوبة النساء التي تنتشر بأثارها للفسدة في البلاد المقصور فيها الزواج على واحدة ، وقد ظهر ذلك فيها بنسبة مفزعة . وخاصة عقب فترات الحروب <sup>(١)</sup> .

تقييد التعدد :

ولقد كان سوء التطبيق ، وعدم رعاية تعاليم الإسلام حجة ناهضة للذين يريدون أن يقيدوا تعدد الزوجات وألا يسمح للرجل أن يتزوج بأخرى إلا بعد دراسة القاضي أو غيره - من الجهات التي يناط بها هذا الأمر - حالة ومعرفة قدرته المالية ، والإذن له بالزواج .

وذلك أن الحياة للزلية تتطلب تنقبات باهظة ، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل على الرجل ، وضعف عن القيام بالنفقة عليهم ، وعجز عن تربيتهم التربية التي تجعل منهم أفرافا صالحين ، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعاتها ، وبذلك يفشو الجهل ، ويكثر التسطلون ، ويشرد عدد كبير من أفراد الأمة ، فيشربون وهم يحملون جرائم الفساد التي تنخر في عظامها .

ثم إن الرجل لا يتزوج في هذه الأيام بأكثر من واحدة إلا لقضاء الشهوة أو الطمع في المال ، فلا يتحرى الحكمة من التعدد ، ولا يبني وجه للصحة فيه ، وكثيراً ما يمتدح على حق الزوجة التي تزوج عليها ، ويضار أولاده منها ، ويحرمهم من الميراث ، فتشتعل نيران العداوة بين الإخوة والإخوات من الضرائر ، ثم تنتشر هذه العداوة إلى الأسر ، فيشتد الخصام ، وتضم كل زوجة للانتقام من الأخرى ، وتكبر هذه الصفائر حتى تصل إلى حد القتل في بعض الاحايين .

هذه بعض آثار التعدد ، والتي اتخذ منها دليل التقييد .

وينادي فتقول : إن العلاج لا يكون بمنع ما أباحه الله ، وإنما يكون ذلك بالاعتدال والتربية وتغذية الناس في أحكام الدين .

ألا ترى أن الله أباح للإنسان أن يأكل ويشرب دون أن يتجاوز الحد ، فإذا لسرف في الطعام والشراب فأصابته الأمراض وانتابته الملل ، فليس ذلك راجعاً إلى الطعام والشراب بقدر ما هو

(١) من كتاب محمد رسول الله : ترجمة الأستاذ الدكتور عبد الملحم عمود .

## إلى التهم والإسراف .

وعلاج مثل هذه الحالة لا يكون بمتعة من الأكل والشرب ، وإنما يكون بتعليه الأدب الذي ينبغي مراعاته اتقاء لما يحدث من ضرر .

ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلا بإذن من القاضي مستدلين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة ، جهلوا أو تجاهلوا للفساد التي تنجم من الحظر ، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره ، والواجب أن يتقي كسدهما بإباحة أخفها - تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي بما لا يمكن ضبطه فليست هناك مقاييس صحيحة يمكن أن يعرف بها ظروف الناس وأحوالهم ، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه .

ولقد كان للسلبون - من العهد الأول إلى يومنا هذا - يتزوجون بأكثر من واحدة ، ولم يبلقنا أن أحداً حاول حظر التعدد ، أو تقييده على النحو المقترح ، فليست ما وسعهم ، وما ينبغي لنا أن نضيق رحمة الله الواسعة ، وننتقص من التشريع الذي جمع من اللزاي والفضائل ما شهد به الأعداء ، فضلاً عن الأصدقاء .

## تاريخ تعدد الزوجات (١) :

الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة منها : « الميريون » و « العرب » في الجاهلية ، وشعوب « الصقالية » ، أو « السلافيون » . وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن : « روسيا » ، « ليتوانيا » ، « ليشوانيا » ، « إستونيا » ، « يولونيا » ، « تشيكوسلوفاكيا » ، « يوغوسلافيا » .

وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي نسميها الآن : « لسانيا » ، « النسا » ، « سويسرا » ، « بلجيكا » ، « هولندا » ، « الدانمارك » ، « السويد » ، « النرويج » ، « إنجلترا » .

فليس يصحح إذن ما يتوهمه من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام .

والحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشرًا في عدة شعوب لا تدين بالإسلام كإفريقيا ، والهند ، والصين ، واليابان .

فليس يصحح إذن ما يزعمونه من أن النظام مقصوراً على الأمم التي تدين بالإسلام .. والحقيقة كذلك أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد ، وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم .

(١) من كتب حقوق النساء في الإسلام : للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي .

وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيحية من أهل أوروبا قد ساروا على نظام وحدة الزوجية فما ذلك إلا لأن معظم الأمم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان ، والرومان - كانت تقايلها تحرم تعدد الزوجات المعقود عليهن ، وقد سار أهلها - بعد اعتناهم المسيحية - على ما وجدوا عليه آبائهم من قبل .

إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظامًا طارئًا جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه ، وإنما كان نظامًا قديمًا جرى عليه العمل في وثنيهم الأولى ، وكل ما هنالك أن النظم الكنسية المستحدثة بعد ذلك استقرت على تحريم تعدد الزوجات واعتبرت هذا التحريم من تعاليم الدين ، على الرغم من أن أسفار الإنجيل نفسها لم يرد فيها شيء يدل على هذا التحريم .

والحقيقة كذلك ، أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنه قليل الانتشار أو منعدم في الشعوب البدائية للتأخر كما قرر ذلك علماء الاجتماع ومؤرخو الحضارات ، وعلى رأسهم ( سترمارك ، وهو بيوس ، وهيلبر ، وجنر برج ) .

فقط لوحظ أن نظام وحدة الزوجية كان النظام السائد في أكثر الشعوب تأخرًا وبدائية ، وهي الشعوب التي تعيش على الصيد ، أو جمع الثمار التي تجود بها الطبيعة عفواً ، وفي الشعوب التي تزخر بزحزحة كثيرًا عن بدائيتها ، وهي الشعوب الحديثة العهد بالزراعة .

على حين أن نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة إلا في الشعوب التي قطعت مرحلة كبيرة في الحضارة ، وهي الشعوب التي تجاوزت مرحلة الصيد البدائي إلى مرحلة استئناس الأنعام وتربيتها ورعيها ولستغللها ، والشعوب التي تجاوزت جمع الثمار والزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة .

ويرى كثير من علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات أن نظام تعدد الزوجات سينح نطاقه حتمًا ، ويكثر عدد الشعوب الآخنة به كلما تقدمت للندية واتسع نطاق الحضارة . فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن نظام تعدد الزوجات مرتبط بتأخر الحضارة ، بل عكس ذلك تمامًا هو المتفق مع الواقع .

هذا هو الواضح الصحيح لنظام التعدد من الناحية التاريخية وهذا هو موقف المسيحية منه ، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره ، وارتباطه بتقدم الحضارة ، ولم نذكر ذلك لتبوير هذا النظام ، وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في نصابها وبيان ما تنطوي عليه حجة القرينة من تزييف للحقيقة والتاريخ .

## الولاية على الزواج

معنى الولاية :

الولاية حق شرعي ، ينفذ بقتضاء الأمر على الغير جبراً عنه . وهي ولاية عامة . وولاية خاصة .. والولاية الخاصة ولاية على النفس ، وولاية على المال . وولاية على النفس هي المقصودة هنا ، أي ولاية على النفس في الزواج .

شروط الولي :

ويشترط في الولي : الحرية ، العقل ، والبلوغ ، سواء كان الموكلي عليه مسلماً أو غير مسلم .. فلا ولاية لعبد ، ولا مجنون ، ولا صبي ، لأنه لا ولاية لواحد من هؤلاء على نفسه ، فأولى ألا تكون له ولاية على غيره . ويزاد على هذه شروط رابع ، وهو الإسلام ، إذا كان الموكلي عليه مسلماً . فإنه لا يجوز أن يكون لغير المسلم ولاية على المسلم لقوله الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ <sup>(١)</sup> .

عدم اشتراط العدالة :

ولا تشترط العدالة في الولي ، إذ الفسق لا يسلب أهلية الترويج إلا إذا خرج به الفسق إلى حد التهلك ، فإن الولي في هذه الحالة لا يؤتمن على ما تحت يده ، فيسلب حقه في الولاية .  
اعتبار ولاية المرأة على نفسها في الزواج :

ذهب كثير من العلماء إلى أن المرأة لا تزوج نفسها ولا غيرها ، وإلى أن الزواج لا يتعقد بمبارتها ، إذ أن الولاية شرط في صحة العقد ، وأن العاقد هو الولي .. واحتجوا لهذا .

١ - يقول الله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا الْأَيَّامِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup>

٢ - ويقول سبحانه : ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا الْمُفْرِكِينَ حَقَّ يَوْمِنَا .. ﴾ <sup>(٣)</sup> . ووجه الاحتجاج بالآيتين : أن تعالى خاطب بالنكاح الرجال ، ولم يخاطب به النساء .. فكانه قال : لا تتكحوا أيها الأولياء موليائكم للمشركين .

٣ - وعن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي » . رواه أحمد ، وأبو داود والترمذي ، وابن حبان ، وإسحاق وصحاحه . والنفي في الحديث ينتج إلى الصحة التي هي أقرب المجازين إلى الذات ، فيكون الزواج بغير ولي باطلاً ، كما سيأتي في حديث عائشة / رضي الله عنها .

(٢) - سورة النور آية ٣٢ .

(١) - سورة النساء آية ١١١ .

(٣) - سورة البقرة آية ٢٢١ .

٤ - وروي البخاري عن الحسن قال : « فلا تمضولهن .. » . قال : « حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه . قال : زوّجت أختاً لي من رجل فطلقها حتى إذا انتقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له : زوجتك ، ومرسك ، وأكرسك . فطلقتها ، ثم جئت تخطبها !! لا والله لا تعود إليها أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ فلا تمضولهن ﴾ فقلت : الآن أقبل يا رسول الله . قال : فزوجتها إياه . »

قال الحافظ في الفتح : ومن أقوى الحجج هذا السبب المذكور في نزول هذه الآية المذكورة ، وهي أصح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوّج نفسها لم تنتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منه منه .

٥ - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « ما يا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ، فإن اشتجروا<sup>(١)</sup> فالسلطان ولي من لا ولي له . »

وراه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث حسن . قال القرطبي : وهذا الحديث صحيح .

ولا اعتبار بقول ابن عليّ عن ابن جريج أنه قال : سألت عنه الزهري ، فلم يعرفه ، ولم يقل هذا أحد من ابن جريج غير ابن عليّ ، وقد رواه جماعة عن الزهري ولم يذكروا ذلك .. لو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة ، لأنه قد نقله عنه ثقات : منهم سليمان بن موسى ، وهو ثقة إمام ، وجعفر بن ربيعة .. فلو نسب الزهري لم ينصره ذلك لأن النسيان لا يعصم منه ابن آدم .

قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ : عائشة ، ولم سلمة وزينب .. ثم سرد تمام ثلاثين حديثاً .

وقال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد من أصحابه خلاف ذلك .

٦ - قالوا : ولأن الزواج له مقاصد متعددة ، والمرأة كثيراً ما تخضع لحكم العاطفة ، فلا تحسن الاختيار ، فينوبها حصول هذه المقاصد ، فمنعت من مباشرة العقد ، وجعل إلى وليها ، لتحصل على مقاصد الزواج على الوجه الأكمل .

قال الترمذي : والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب ( لا نكح إلا بولي ) عند أهل العلم من أصحاب النبي : منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو

(١) أي اختلفوا عن التزويج .

هريرة ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وعائشة .

ومن ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين : سعيد بن المسيب والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم .

وهنا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وابن شبرمة ، وأحمد ، وإسحاق ، وابن حزم ، وابن أبي ليلى ، والطبري ، وأبو ثور .

وقال الطبري : في حديث حفصة - حين تأميت ، وعقد عليها عزم النكاح ، ولم تمقده هي - إبطال قول من قال : إن للمرأة البالغة المالكة لنفسها تزويج نفسها وعقد النكاح دون وليها ، ولو كان ذلك لما لم يكن رسول الله ﷺ ليدع خطبة حفصة لنفسها ، إذ كانت أولى بنفسها من أبيها وخطبتها إلى من لا يملك أمرها ولا العقد عليها .

ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف : أن المولاة العاقلة البالغة لها الحق في مباشرة العقد لنفسها ، بكراً كانت أو ثيباً .. ويستحب لها أن تكل عقد زواجها لوليها ، صوناً لها عن التبذل إذا هي تولت العقد بحضر من الرجال الأجانب عنها .

وليس لوليها العاصب <sup>(١)</sup> حق الاعتراض عليها ، إلا إذا زوجت نفسها من غير كفء أو كان مهرها أقل من مهر المثل .

فإن زوجت نفسها بغير كفء رضا وليها العاصب - قاللروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وللقتي به في المذهب عدم صحة زواجها ، إذ ليس كل ولي يحسن للرافعة ، ولا كل قاض يعدل ، فأفتوا بعدم صحة الزواج سداً لباب الخصومة .

وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التفريق ، دفقا لضرر العام مالم تلد من زوجها ، أو تحبل حبلاً ظاهراً ، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لثلا يضيع الولد ، ومحافظة على الحمل من الضياع .

<sup>١٨٨</sup> وإن كان الزوج كفئاً وكان المهر أقل من مهر المثل فإن قبل الزوج لزم العقد ، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسكه .

وإن لم يكن لها ولي عاصب بأن كان لا ولي لها أصلاً ، أو لها ولي غير عاصب ، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدتها . سواء زوجت نفسها من كفء ، أو غير كفء بمهر المثل ، أو أقل ، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها ، وأنها تصرفت في خالص حقها ، وليس لها ولي يناله المار لزواجها من غير كفء ، ومهر مثلها قد سقط بتنازلها عنه .

(١) العاصب : الولد .

ولستدل جمهور الأحناف بما يأتي :

- ١ - وقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلُومٌ مِنْهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١) .
- ٢ - وقوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنْفِقْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ (٢) . ففي هاتين الآيتين إسنادهما الزواج إلى المرأة . والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي ..
- ٣ - ثم إنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود لمن حقها أن تستقل بعقد زواجها ، إذ لا فرق بين عقد وعقد .. وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه فهو لم يلغ ، إذا اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف ، وتزوجت من غير كفه ، إذ أن سوء تصرفها يلحق عاره وأوليائها .
- وقالوا : وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تحمل على ناقصة الأهلية ، كأن تكون صفهة ، أو مجنونة ..

وتخصيص العام ، وقصره على بعض أفرادها بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول .

#### وجوب إستئذان المرأة قبل الزواج :

ومما يمكن من خلاف في ولاية المرأة فإنها يجب على الولي أن يبدأ بأخذ رأي المرأة . ويعرف رضاها قبل العقد . إذ أن الزواج معاشرة طيلة ، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة .. ولا يدوم الولائم ويبقى الود والإنجام مالم يُقَلَّم رضاها ؛ ومن ثم منع الشرع إكراه المرأة بكراً كانت أو ثيباً . على الزواج ، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه ، وجعل العقد عليها قبل إستئذانها غير صحيح ، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي للمستبد إذا عقد عليها :

- ١ - فمن أين عبس أن رسول الله ﷺ قال : « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا (٣) مِنْ وَلِيِّهَا . والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صليتها » (٤) .

رواه الجماعة إلا البخاري . وفي رواية لأحمد ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي ( واليها ) البكر يستأمرها أبوها ) أي يطلب أمرها قبل العقد .

- ٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا تنكح الإثم (٥) حتى

(١) - سورة البقرة الآية ٢٢٢ .

(٢) - سورة البقرة الآية ٢٣٠ .

(٣) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يعقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن العقد على نفسها دين عليها .

(٤) أي أن سكوتها إذن .

(٥) الإثم من لا زوج لها ولابد من تصريحها بالرضا بما يعل عليه ، من نطق أو غيره .

تُستأمر ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يا رسول الله : كيف إنفها ؟ قال : أن تسكت .

٢ - وعن حنساء بنت خديم « أن أباهما زوجها وهي ثيب ، فأنت رسول الله ﷺ فرد نكاحها » . أخرجه الجماعة إلا مسلماً .

٤ - وعن ابن عباس : « أن جارية بكراً ، أنت رسول الله ﷺ فذكرت له أن أباهما زوجها ، وهي كلاله ، فخيرها النبي » . رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني .

٥ - وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : « جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيته . قال : فجعل الأمر إليها : فقالت : قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء » . رواه ابن ماجه . ورجاله رجال الصحيح ..

### زواج الصغيرة :

هذا بالنسبة للبالغة ، أما الصغيرة ، فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إنفها ؛ إذ لا رأى لها .. والأب والجد يريان حقها ومخافطان عليها .. وقد زوج أبو بكر - رضي الله عنه - ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله ﷺ وهي صغيرة دون إنفها ، إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إنفها . وليس لها الخيار إذا بلغت .

واستحب الشافعية ألا يزويجها الأب أو الجد حتى تبلغ ويستأذنها ، لئلا يوقعها في أسر الزواج وهي كارهة . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لغير الأب والجد من الأولياء أن يزويج الصغيرة ، فإن زوجها لم يصح .

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز لجميع الأولياء ويصح ، ولما الخيار إذا بلغت وهو الأصح ؛ لما روي أن النبي ﷺ زوج أمامة بنت حزق وحزقة وهي صغيرة وجعل لها الخيار إذا بلغت . ولما زوجها النبي - ﷺ - لقربه منها . ولا يشترط عليها ، ولم يزويجها بصفته نبيّاً ، إذ لو زوجها بصفته نبيّاً لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ، لقول الله تعالى : ﴿ وما كان للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ (١) .

وهذا المذهب قال به من الصحابة عمر ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، رضي الله عنهم أجمعين .

(١) سورة الأنزاب آية ٣٦ .

## ولاية الإيجاب :

تثبت ولاية الإيجاب على الشخص الفاقد الأهلية مثل المجنون ، والصبي غير المميز ، كما تثبت هذه الولاية على الشخص الناقص الأهلية مثل الصبي والمعتوه للمميزين . ومعنى ثبوت ولاية الإيجاب - أن للولي حق عقد الزواج لمن له الولاية عليه من هؤلاء دون الرجوع إليهم لأخذ رأيهم . ويكون عقده نافذاً على المولي عليه دون توقف على رضاه .

وجعل الشارع هذه الولاية إجبارية للنظر في مصالح المولي عليه ، إذ أن فاقد الأهلية ، أو ناقصها عاجز عن النظر في مصالح نفسه ! . وليس له من القدرة العقلية ما يستطيع بها أن يدرك مصلحته في العقود التي يعقدها . والتصرفان التي تصدر عنه بسبب الصغر أو المجنون أو العتة ، ومن ثم فإن تصرفات فاقد الأهلية أو ناقصها ترجع إلى وليه .

إلا أن فاقد الأهلية إذا عقد الزواج فإن عقده يقع باطلاً ، إذ لا تعتبر عباراته في إنشاء العقود والتصرفات لعدم التمييز الذي هو أصل الأهلية .

أما ناقص الأهلية إذا عقد الزواج فإن عقده يقع صحيحاً ، متى توفرت الشروط اللازمة ، إلا أنه يتوقف على إجارة الولي ، فإن شاء أجازته ، وإن شاء رده .

وقال الأحناف : إن ولاية الإيجاب هذه تثبت للعصبات النسبية على الصغار . والمجانين ، والمعتوهين .

أما غير الأحناف ، فقد فرقوا بين الصغار وبين المجانين والمعتاهة ، فاتفقوا على أن الولاية على المجانين ، والمعتاهة تثبت للأب ، وأجد ، والوصي . الحاكم . واختلفوا فيما تثبت له هذه الولاية على الصغرة والصغير فقال الإمام مالك وأحمد : تثبت للأب . ووصيه فقط ولا تثبت لغيرهما . وذهب الشافعي إلى أنها تثبت للأب والجد .

من ثم الأولياء :

ذهب جمهور العلماء ، منهم مالك والثوري ، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة .. وليس للحال ولا للإخوة لأم ، ولا لولد الأم ، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية .

وقال الشافعي : لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب : فإن لم يكن فبعبارة الولي البعيد ، فإن لم يكن فبعبارة السلطان <sup>(١)</sup> .

(١) أي أن الترتيب معه يجب أن يكون هكذا : الأب ، ثم الجد كالأب . ثم الأخ للأب والأم . ثم الأخ للأب . ثم ابن الأخ للأب والأم . ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم لعمه . على هذا الترتيب ، ثم الحاكم . أي أنه لا يزوجه أحد هؤلاء من هو أقرب منه ، لأنه حق مستحق بالتصميم . مثله الإث ، ولو رجع أحد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج .

فأروجت نفسها بإذن الولي ، أو بغير إذنه بطل الزواج ، ولم يتوقف . عند أي حنيعة أن لغير العصة من الآثار ولاية التزويج . ولصاحب الروضة الندية تحقيق في هذا الموضع قال : الذي ينبغي التعميل عليه عندي هو أن يقال : « إن الأولياء هم قرابة المرأة : فالأدنى ، الذين تلحقهم الفضاة إذا تزوجت بغير كنهه ، وكان المزوج لها غيرهم » .

وهنا المعنى لا يختص بالمصبات ، بل قد يوجد في ذوي السهام ، كالأح لأم ، وذوي الأرحام كأم البنين .

وربما كانت العضاة معها أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم ، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالمصبات ، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث .

ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل ، بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أولفة هو هذا .

قال : ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض .. وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال ، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالإراث ، أو كولاية الصغير ، بل باعتبار أمر آخر ، وهو ما يحده للقریب من الفضاة التي هي العار الاصلق به . وهذا لا يختص بالمصبات ، بل يوجد في غيرهم .. ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض .. فالآباء والأبناء أولى من غيرهم ، ثم الإخوة لأبوين ، ثم الإخوة لأب ، أو الأم ، ثم أولاد البنين ، وأولاد البنات ، ثم أولاد الإخوة ، وأولاد الإخوات ، ثم الأعمام ، والأخوال ، ثم هكذا من بعد هؤلاء .

ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض فليأت بحجة . وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا نحن يعول على ذلك <sup>(١)</sup> .

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته :

يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج إلى ولي آخر ، وإذا رضيت به زوجها لها .

فمن سميد بن خالد عن أم حكيم بنت فارط ، قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه خطبني غير واحد ، فزوّجني أيهم رأيت .. قال : وتعملين ذلك إليّ ؟ قالت : نعم . قال : قد تزوجتك .

وقال مالك : لو قالت الثيب لوليها : زوجني بى رأيت ، فزوجها من نفسه ، أو بمن اختار لها - لزمها ذلك ، ولو لم تعلم عين الزوج . وهذا مذهب الأحناف ، والليث ، والشوري ، والأوزاعي .

قال الشافعي ، وداود : يزوجها السلطان ، أو ولي آخر مثله ، أو أبعد منه ، لأن الولاية شرط في العقد ، فلا يكون النكاح مُنْكِحًا كما لا يبيع من نفسه . وناقش ابن حزم رأي الشافعي ، وداود ، فقال : وأما قولهم : إنه لا يجوز أن يكون النكاح هو النكاح ، ففي هذا نازعنا بل جائز أن يكون النكاح هو النكاح . فدعوى كدعوى : وأما قولهم : كما لا يجوز أن يبيع من نفسه ، فهي جملة لا تصح كما ذكرها ، بل جائز إن وكل يبيع شيء أن يبتاعه لنفسه إن لم يحاسبها بنفيه ، ثم ساق البرهان على صحة ما رجحه من أن البخاري روى عن أنس . « أن رسول الله ﷺ اعتق صفية ، وتزوجها وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بخيس » .

قال : فهذا رسول الله ﷺ زوج مولاته من نفسه وهو الهبة على من سواه : ثم قال : قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> فمن أنكح أمة من نفسه برضاها فقد فعل ما أمره الله تعالى به ، ولم يمنع الله - عز وجل من أن يكون للنكاح أمة هو النكاح لما ، فصح أنه الواجب .  
غيبية الولي :

إذا كان الولي الأقرب المستوفي شروط الولاية موجود فلا ولاية للبعيد معه ، فإذا كان الأب - مثلاً - حاضراً لا يكون للأخ ولاية التزويج ، ولا للعم ، ولا لغيرهما .. فإن باشر واحد منها زواج الصغيرة ومن في حكمها بغير إذن الأب وتوكيله كان فضولياً ، وعقده موقوف على إجازة من له الولاية ، وهو الأب .

أما إذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر المحاطب الكفء استطلاع رأيه ، فإن الولاية تنتقل إلى من يليه ، حتى لا تفوت للصلحة ، وليس للثائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه ؛ لأنه لغييبته اعتبر كالمعدم ، وصارت حق من يليه .. وهذا من مذهب الأخناف .

وقال الشافعي : إذا زوجها من أولياتها الأبعد - والأقرب حاضر - فالنكاح باطل : وإذا غاب أقرب أولياتها لم يكن للذي يليه تزويجها ؛ يزوجه القاضي . وقال في « بداية المجتهد » : اختلف في ذلك قول مالك : فمرة قال : إن زوج الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ . ومرة قال : النكاح جائز . ومرة قال : للأقرب أن يجيز أو يفسخ .

قال : وهذا أختلف كله فيما عدا الأب في ابنته البكر ، والوصي في محجورته ، فإنه لا يختلف قوله : « أن النكاح في هذين مفسوخ » ... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب ، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي . ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي

البعيد في حالة ما إذا غاب الولي القريب .

الولي القريب المحبوس مثل البعيد :

وفي اللغة : « وإذا كان القريب عيباً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد ؛ فإن البعد لم يعتبر لعينه ، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظرة .. وهذا موجود هاهنا ، ولذلك إن كان لا يعلم أقرب أم بعيد .. أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد .

عقد الوليين :

إذا عقد الوليان لامرأة ، فأما أن يكون العقدان في وقت واحد ، أو يكون أحدهما متعقبا والآخر متأخرا . فإن كان العقدان في وقت واحد بطلا . وإن كان مرتبين كانت المرأة للأول منها ، سواء دخل بها الثاني أم لا . فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو ؛ كان زانها مستحقا للحد . وإن كان جاهلا ردت إلى الأول ، ولا يقام عليه الحد لجهله . فمن سره أن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منها » . رواه أحمد وأصحاب السنن ، وصححه الترمذي . فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول ، دخل بها الثاني ، أم لم يدخل .

المرأة التي لا ولي لها ، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي :

قال القرطبي : وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه ؛ ولا ولي لها - فإنها تُصَيَّرُ أمرها إلى من يوثق به من جيرانها فيزوجها ، ويكون هو وليها في هذه الحال ؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال ؛ إنه يزوجه من تسند أمرها إليه ، لأنها عن تضعف عن السلطان ، فأشبهت من لا سلطان بمحضرتها ، فرجعت في الجملة إلى أن للسليخ أولياؤها . وقال الشافعي : إذا كان في الرقعة امرأة لا ولي لها فقلت أمرها رجلا حتى تزوجهما جاز ، لأن هذا من قبيل التحكم والمحكم يقوم مقام الحاكم .

غضل الولي :

اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته ، ويظلمها بمنعها من الزواج ، إذا أراد أن يتزوجها كنفه بمهر مثلها .. فإذا منعها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجها .. ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم ، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة ، لأن العضل ظلم ، وولاية رفع الظلم إلى القاضي .

(١) الملحق لإحكام المهر من ٣١ ج ٢ .

فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول . كأن يكون الزوج غير كفء ، أو المهر أقل من مهر اللثل ، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه . فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه ، لأنه لا يمد عاضلاً .

عن معقل بن يسار قال : كانت لي أخت تخطب إلي فأتاني ابن عم لي ، فأنكحتها إياه ، ثم طلقها طلاقاً له رجعة ، ثم تركها حتى انتصت عنها ؛ فلما خطبت إلي أثنائي بخطبها ، فقلت : لا والله لا أنكحها أبداً قال : فني نزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُفْلِحْنَ أَيْتَهُنَّ فَلَا تَفْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ (١) الآية . قال : فكفرت عن يميني ، فأنكحتها إياه .

**زواج اليتيمة :**

يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ . ويتولي الأولياء المقدر عليها . ولها الخيار بعد البلوغ .. وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها وأبي حنيفة .

قال الله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ كُلِّ امْكُمُ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّ النِّسَاءَ اللَّاتِي لَا قُوَّةَ لَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ .

قالت عائشة رضي الله عنها : « هي اليتيمة تكون في حجر وليها ، فزبط في نكاحها ، ولا يقسط لها سنة صداقتها ، فنوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لها سنة صداقتهم » .

وفي السنن الأربعة عنه عليه السلام : « اليتيمة تتأمر في نفسها ، فإن صحت فهو إنها وإن أبت فلا جواز عليها » .

قال الشافعي : لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام ( اليتيمة تتأمر ) ولا أستأثر إلا بعد البلوغ ، إذ لا فائدة من استأثر الصغيرة .

**انقضاء الزواج بمعاقد واحد :**

إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوز له أن يني المقدر ، فلجلد أن يزوج ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة ، وكذا إذا كان وكيلاً .

**ولاية السلطان ( القاضي ) :**

تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين :

١ - إذا تشارج الأولياء .

٢ - إذا لم يكن الولي موجوداً ، ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً ، أو غيبته .. فإذا حضر الكفء ،

ورضيت المرأة البالغة به ، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً ، بأن كان غائباً ولو في محل قريب ، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة ، ومن يريد زواجها . فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترضى المرأة ومن يريد التزويج بها انتظار قدوم الغائب ، فذلك حق لها وإن طالت للمدة .. أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار . ففي الحديث : ( ثلاث لا يؤخرن . ومن : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأثم إذا وجدت كفواً ) رواه البيهقي وغيره عن علي ، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها وإهي ، أمثلها هذا .

### الوكالة في الزواج

الوكالة . من العقود الجائزة في الجملة ، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه ، جاز أن يوكل به غيره ، كالبيع ، والشراء ، والإجارة واقتضاء الحقوق ، والخصومة في اللطالبة بها ، والتزويج ، والطلاق ، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة . وقد كان النبي ، صلوات الله وسلامه عليه ، يقوم بدور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبعض أصحابه . وروي أبو داود ، عن عتبة بن عامر ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال لرجل : أترض أن أزوجهك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة أترضين أن أزوجهك فلاناً ؟ قالت : نعم . فزوج أحدهما صاحبه ، فدخل بها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يعطها شيئاً .. وكان ممن شهد الحديبية : وكان ممن شهد الحديبية لهم سهم بخير ، فلما حضرته الوفاة . قال : أن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً ، وإني أشهدكم إني أعطيتها من صداقتها سهمي بخير ، فأخذت سهمه فباعته بمائة ألف . وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين . وعن أم حبيبة : « أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة ، فزوجها النجاشي رسول الله ﷺ وهي عنده » رواه أبو داود . وكان الذي تولي العقد عمرو بن أمية الضريكي وكلاً عن رسول الله ﷺ وكذلك .. ولما النجاشي ، فهو الذي كان قد أعطى لها للمهر فأستد التزويج إليه .

من يصح تزويجه ومن لا يصح :

يصح التوكيل من الرجل العاقل البالغ الحر ، لأنه كامل الأهلية <sup>(١)</sup> . وكل من كان كامل الأهلية ، فإنه يملك تزويج نفسه بنفسه . وكل من كان كذلك فإنه يصح أن يوكل عنه غيره . أما إذا كان الشخص فاقده الأهلية ، أو ناقصها ، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره ، كالجنون ، والصبي ، والعبد ، والمعتوه ، فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في تزويج نفسه بنفسه . وقد اختلف

(١) لابد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل وثالث الأختلاف يصح توكيل الصبي للمهر والعبد .

النقهاء في صحة توكيل المرأة البالغة ، العاقلة في تزويج نفسها ، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بمبارتها ..

فقال أبو حنيفة : يصح منها التوكيل كما يصح من الرجل ، إذ حقها أن تنشيء العقد .. وما دلم ذلك حقاً من حقوقها ، فمن حقها أن توكل عنها من يقوم بإنشائه .

أما جمهور العلماء فإنهم قالوا: إن لوليها الحق في أن يعقد عليها من غير توكيل منها له .. وإن كان لا بد من اعتبار رضاها كما تقدم . وفرق بعض علماء الشافعية بين الأب والجد ، وبين غيرها من الأولياء . فقالوا : إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجد .. لما غيرها فلا بد من التوكيل منها له .

**التوكيل المطلق والمقتيد :**

والتوكيل يجوز مطلقاً ومقتيداً :

فالمطلق : أن يوكل شخص آخر في تزويجه دون أن يقيده بامرأة معينة ، أو بهر ، أو بمقدار معين من اللهر . والمقتيد : أن يوكله في التزويج ، ويقيده بامرأة معينة ، أو امرأة من أسرة معينة ، أو بقدر معين من اللهر .

وحكم التوكيل المطلق ، إن الوكيل لا يتقيد بأي قيد عند أبي حنيفة .. فلوزوج الوكيل موكله بامرأة معينة أو غير كفه ، أو بهر زائد عن مهر المثل جاز ذلك <sup>(١)</sup> ، وكان العقد صحيحاً نافذاً ، لأن ذلك مقتضى الإطلاق . وقال أبو يوسف ومحمد : لا بد أن يتقيد بالسلامة والكفاءة ومهر المثل .. ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة التي يتفانئ الناس فيها عادة . وصحتها : أن الذي يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه .. وترك التقييد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة ، لأن المفهوم أن يختار له امرأة مماثلة بهر مماثل ، ولا بد من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره ، لأن المعروف عرفاً كالشروط شرطاً . وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعميل إلا عليه .

وحكم التوكيل المقتيد : أنه لا يجوز فيه المخالفة إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن .. بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجل وأفضل من الزوجة التي عينها له ، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عينه . فإذا كانت المخالفة إلى غير ذلك ، كان العقد صحيحاً غير لازم على الموكل .. فإن شاء أجازره ، وإن شاء رده .

وقالت الأحناف : إن المرأة إذا كانت هي الموكلة ، فأما أن توكله بمعين ، أو غير معين . فإن كان الأول ، فلا ينفذ العقد عليها إلا إذا وافقها في كل ما أمرته به ، سواء كان من جهة الزواج أم اللهر . وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بتزويجها - بغير معين كما إذا قالت له : وكلتك لي أن تزوجني

(١) ويستثنى من هذا ما فيه همة ، كأن يزوجه ابنته ، أو امرأة تحت ولايته . فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل .

رجلاً ، فزوجها من نفسه ، أو لأبيه ، أو لابنه - لا يلزم العقد ، للثمة .. فإن حصل ذلك توقف نفاذ العقد على إجازتها . فإن زوجها بغير من ذكر : أي بأجنبي . فإن كان الزوج كفوياً ، والمهر مهر المثل ، لزم النكاح وليس لها ولا وليها رده .

وإن كان الزوج كفوياً ، والمهر أقل من مهر المثل وكان الفبن فاحشاً - فلا ينفذ العقد ، بل يكون موقوفاً على إجازتها وإجازة وليها ، لأن كلاً منها له حق في ذلك . وإن كان الزوج غير كفي ، وقع العقد فاسداً . سواء كان للمهر أقل من مهر المثل ، أو مساوياً له ، أو أكثر ، ولا تلحقه الإجازة ، لأن الإجازة لا تلحق العقد وإنما تلحق الزواج للموقوف .  
الوكيل في الزواج صغير وممير <sup>(١)</sup> :

تختلف الوكالة في الزواج عن الوكالة في العقود الأخرى .. فالوكيل في الزواج ما هو إلا صغير وممير لا غير ، فلا ترجع إليه حقوق العقد ، فلا يطالب بالمهر <sup>(٢)</sup> ولا بإدخال الزوجة في طاعة زوجها إذا كان وكيل الزوجة ، ولا يقبض المهر عن الزوجة إذا كان وكيلاً عنها إلا إذا أدت له ، فيكون إنفاذاً توكيلاً له بالقبض .. وهو غير توكيل الزواج الذي ينتهي بمجرد إنفاذ العقد .

### الكفاءة في الزواج

تعريفها :

الكفاءة : هي المساواة ، والمثالة ، والكفه والكفاء : التمثيل والتقدير . وللقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كفوياً لزوجته . أي سائياً لها في المنزلة ، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي ، والمستوى الخلقي واللاحي . وما من شك في أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة ، كان ذلك ادعى لنجاح الحياة الزوجية ، واحفظ لها من الفشل والإخفاق .  
حكمه :

ولكن ما حكم هذه الكفاءة ؟ وما مدى اعتبارها ؟ أما ابن حزم ، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة . فقال : « أي مسلم - مالم يكن زانياً - فله الحق في أن يتزوج أية مسلمة ، مالم تكن زانية » .

قال : وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم على ابن من زوجة لغيره <sup>(٣)</sup> نكاح لابنة الخليفة

(١) أي صغير من موكله وممير عن إرادته .

(٢) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج ، فإنه يطالب به كضامن ، لا كوكيل .

(٣) لنية : غير معرفة النسب .

الماشى .. والفاسق للمسلم الذي بلغ الغيبة من الفسق - مالم يكن زانية - كفه للسلسلة الفاسقة مالم تكن زانية .

قال : والحجة قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله : عز وجل - مخاطباً جميع المسلمين .. ﴿ فَاتَّكُمُوهَا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ .. ﴾ <sup>(٢)</sup> . وذكر - عز وجل - ما حرم علينا من النساء ، ثم قال سبحانه : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيناً مولاه .. وأنكح القناد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب . قال : وأما قولنا في الفاسق والفاسقة فيلزم من خلفنا ألا يميز للفاسق أن ينكح إلا فاسقة ، وأن لا يميز للفاسقة أن ينكحها إلا فاسق .. وهنا لا يقوله أحد .. وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال سبحانه : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

اعتبار الكفاءة بالاستقامة والخلق :

وذهب جماعة إلى أن الكفاءة معتبرة ، ولكن اعتبارها بالاستقامة والخلق خاصة ، فلا اعتبار بالنسب ، ولا لصناعة ، ولا لغنى ، ولا لشيء آخر .. فيجوز للرجل الصالح الذي لا نسب له أن يتزوج المرأة النسيبة ، ولصاحب الحرفة الدنيئة أن يتزوج المرأة الرفيعة القدر ، ولأن لا جاء له أن يتزوج صاحبة الجاه والشهرة ، وللفقير أن يتزوج الثرية الفنية - مالمه مسلماً عفيفاً - وأنه ليس لأحد من الأولياء الاعتراض ، ولا طلب التفريق . وإن كان غير مستوي في الدرجة مع الولي الذي تولى العقد مالمه الزواج كان عن رضي منها ، فإذا لم يتوفر شرط الاستقامة عند الرجل فلا يمكن كنواً للمرأة الصالحة .. ولما الحق في طلب فسخ العقد إذا كانت بكراً وأجرها أبوها على الزواج من الفاسق . - وفي بداية المجتهد : ولم يختلف للذهب - المالكية - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر ، وبالمجلة من فاسق ، إن لها أن تمنع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك . فيفرق بينها ، وكذلك إذا زوجها من ماله حرام ، أو ممن هو كثير الحلف بالطلاق . واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

١ - أن الله تعالى قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ففي هذه الآية تقرير أن الناس متساوون في الخلق . وفي الآية الإنسانية ، وأنه لا أحد أكرم من أحد إلا من حيث تقوى الله - عز وجل - بأداء حق الله وحق الناس .

(١) سورة المجرات آية ١٠ .

(٢) سورة النساء آية ٢٠ .

(٣) سورة المجرات آية ١ .

(٤) سورة المجرات آية ١٧ .

(٥) سورة النساء آية ٢٤ .

(٦) سورة التوبة آية ٧١ .

٢ - وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .. قالوا يا رسول الله وإن كان فيه ! قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه - ثلاث مرات .

ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليَّاتهم من يخطبهن من ذوي الدين والأمانة والخلق .. وإن لم يفعلوا ذلك بعمد تزويج صاحب الخلق الحسن ، ورغبوا في الحسب ، والنسب ، والجاه ، والمال - كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له .

٣ - وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يا بني رياضة أنكحوا أبا هند ، وأنكحوا إليه » <sup>(١)</sup> .. وكان حجاباً ..

قال في معالم السنن : في هذا الحديث حجة لملك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بالدين وحده دون غيره .. وأبو هند مولى بني رياضة ، ليس من أنفسهم .

٤ - وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة ، فامتنعت ، وامتنع أخوها عبد الله ، لنسبها في قريش ، وأنها كانت بنت عمه النبي ﷺ .. أمها أمية بنت عبد المطلب - وأن زيداً كان عبداً ، فنزل قول الله عز وجل : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، ومن رفض الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ <sup>(٢)</sup> فقال أخوها لرسول الله ﷺ : مرني بما شئت . فزوّجها من زيد .

٥ - وزوج أبو حذيفة سائلاً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - وهو مولى لأمرأة من الأنصار .

٦ - وقزويج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف .

٧ - وسئل الإمام علي - كرم الله وجهه - عن حكم زواج الأكفاء ، فقال الناس بعضهم أكفاء لبعض ، عربهم وعجمهم ، قرشهم وهاشمهم إذا أسلموا وأمنوا .

وهذا مذهب المالكية .. قال الشوكاني : وقتل عن عمر ، ابن مسعود ، ومن محمد ابن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز . ورجحه ابن القيم فقال : قالني يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكلاً . فلا تزوج مسلمة بكافر ، ولا عفيفة بفاجر .. ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسباً ، ولا صناعة ، ولا غنى ، ولا حرفة .. فيجوز للعبد الفتن نكاح المرأة النسيبة الغنية إذا كان غنيّاً مسلماً .. وجوز لفير

(١) سورة الأحزاب آية ٣٦ .

(٢) لقي زوجها وقزوها منه .

القرشيين نكاح القرشيات ، ولنفي الماشحين نكاح الماشحيات ، وللفرقاء نكاح المورات<sup>(١)</sup> .  
مذهب جمهور الفقهاء :

وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم ، يرون أن الكفأة معتبرة بالإستقامة والصلاح لا غير - فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون أن الكفأة معتبرة بالإستقامة والصلاح وأن الفاسق ليس كفؤاً للعفيفة - إلا أنهم لا يقصرون الكفأة على ذلك ، بل يرون أن ثمة أموراً أخرى لابد من اعتبارها .

ولنحس نشرير إلى هذه الأمور فيما يأتي :

أولاً : النسب فالعرب بعضهم أكفاء لبعض ، وقريش بعضهم أكفاء لبعض .. فالأعجمي لا يكون كفؤاً للعربية ، والعربي لا يكون كفؤاً للقريشية . ودليل ذلك .

« ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « العرب أكفاء بعضهم لبعض ، قبيلة لقبيل ، وحى لحى ، ورجل لرجل ، إلا حاكناً أو حجاناً » .

٢ - وروى البزار عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال : « العرب بعضهم لبعض أكفاء ، والموالي بعضهم أكفاء بعض » .

٣ - وعن عمر قال : « لأمتن تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » . رواه الدارقطني .  
وحديث ابن عمر قال عنه ابن أبي حاتم أباه فقال : هذا كذب لا أصل له . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح ، قال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع .

وأما حديث معاذ ، ففيه سليمان بن أبي الجيئون . قال بن القطان : لا يعرف .. ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ ، ولم يسمع منه .. والصحيح أنه لم يثبت في اعتبار الكفأة والنسب من حديث .

ولم يختلف الشافعية ، ولا الحنفية في اعتبار الكفأة بالنسب على هذا النحو للذكور .. ولكنهم اختلفوا في التفاضل بين القرشيين - فالأحناف يرون أن القرشي كفه للهاشمية<sup>(٢)</sup> .

أما الشافعية فإن الصحيح من مذهبهم أن القرشي ليس كفؤاً للهاشمية وللطلبية .. ولستدلوا لذلك بما رواه واثلة بن الأسقع أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم .. فأنا خيار من خيار ، من خيار » رواه مسلم .

(١) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢ .

(٢) القرشي من كل من ولد النضر بن كنانة ، والهاشمي من كل من ولد هاشم بن عبد مناف ، والعرب من جميع أب فوق النضر .

قال الحافظ في الفتح : والصحيح تقديم بني هاشم ، والمطلب على غيرهم .. ومن هنا هؤلاء أكفأ لبعض .

والحق خلاف ذلك . فإن النبي ﷺ زوج ابنته عثمان بن عفان ، وزوج أبا العاص بن الربيع زينب . وهما من عبد شمس .. وزوج علي عرابته ، أم كلثوم ، وعمر عدوي . على أن شرف العلم دونه كل نسب ، وكل شرف . فالعالم كفه لأي امرأة . مهما كان نسبها ، وإن لم يكن له نسب معروف ، لقول رسول الله ﷺ : « الناس معادن ، كمادن الذهب والفضة . خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » . وقول الله تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ فَزَجَّاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله عز وجل : ﴿ لَنْ يَخْشَى الَّذِينَ يَنْتَوِي الَّذِينَ يَفْلَحُونَ وَالَّذِينَ لَا يَفْلَحُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ..؟

هذا بالنسبة للعرب ، وأما غيرهم من الأعاجم فقيل : « لا كفاه بينهم بالنسب » .. ودروي عن الشافعي وأكثر أصحابه أن الكفامة معتبرة في أنسابهم فيما بينهم قياساً على العرب ، ولأنهم يمتثلون إذا تزوجت واحدة منهم زوجاً دونها نسباً ، فيكون حكمهم حكم العرب لاتحاد العلة . ثانياً : الحرية : فالمعبد ليس بكفه للحرية ، ولا العتيق كفؤاً لحرية الأصل ، ولا من مس الرق أحد أبائهم كفؤاً لمن لم يمسها رق ، ولا أحدنا من أبائهم ، لأن الحرية يلحقها العمار بكونها تحت عهد ، أو تحت من سبق من كان في أبائهم مسترق .

ثالثاً : الإسلام : أي التكافؤ في إسلام الأصول . وهو معتبر في غير العرب .. أما العرب فلا يعتبر فيهم ، لأنهم اكتفوا بالتفاخر بأنسابهم ، ولا يتفخرون بإسلام أصولهم .

وأما غير العرب من اللواتي والأعاجم ، فيتفخرون بإسلام الأصول .. وعلى هذا إذا كانت المرأة المسلمة لها أب وأجداد مسلمون ، فإنه لا يكافئها للمسلم الذي ليس له في الإسلام أب ولا جد .. ومن لها أب واحد في الإسلام يكافئها من له أب واحد فيه .. ومن له أب وجد في الإسلام فهو كفه لمن لها أب وأجداد ، لأن تعريف اللز يمت بأبيه وجده ، فلا يلتفت إلى ما زاد .

ورأى أبي يوسف أن من له أب واحد في الإسلام كفه لمن لها أبناء ، لأن التعريف عنده يكون كاملاً بذكر الأب ، أما أبو حنيفة وعبد فلا يكون التعريف عندهما كاملاً إلا بالأب والجد .

رابعاً : الحرفة : إذا كانت المرأة من أسرة تمارس حرفة شريفة ، فلا يكون صاحب الحرفة الدنياة كفؤاً لها ، وإذا تقاربت الحرف فلا اعتبار للتفاوت فيها . وللتعريف في شرف الحرف ودناءتها

وقد اعتبر أصحاب الشافعي - وفيها ذكره ابن نصر عن مالك - السلامة من العيوب من شروط الكفاءة .. فمن به عيب مثبت للفسخ ليس كفؤاً للسلامة منه ، فإن لم يكن مثبتاً للفسخ عنده وكان منفراً كالعمى ، والقطع ، وتشويه الخفة . فوجهان ، واختيار الروياني أن صاحبه ليس بكفء . ولم يعتبرها الأحناف ولا الحنابلة .

وفي المفتي : وأما السلامة من العيوب فليس من شروط الكفاءة ، فإنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بعينه ، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء ، لأن ضرره يختص بها ، ولوليها منعها من نكاح المذموم ، والأبرص والمجنون .  
فيمن تعتبر ؟ :

والكفاءة في الزواج معتبرة في الزوج دون الزوجة . أي أن الرجل هو الذي يشترط فيه أن يكون كفؤاً للمرأة ومماثلها ، ولا يشترط أن يكون المرأة كفؤاً للرجل <sup>(١)</sup> .  
ودليل ذلك :

أولاً : أن النبي ﷺ قال : « من كانت عنده جارية ، فعلمها وأحسن تعليمها ، وأحسن إليها ، ثم اعتمها وتزوجها - فله أجران » رواه البخاري ومسلم .

ثانياً : أن النبي ﷺ لا مكافئ له في منزلته وقد تزوج من أحياء العرب ، وتزوج من صفة بنت حبي ، وكانت يهودية وأسلمت .

ثالثاً : أن الزوجة الرفيعة للزلة ، هي التي تُعير هي وأولياؤها عادة ، إذا تزوجت من غير الكفء .

أما الزوج الشريف فلا يعير إذا كانت زوجته خسيصة ودونه منزلة .

**الكفاءة حق للمرأة والأولياء :**

يرى جمهور الفقهاء إن الكفاءة حق للمرأة والأولياء ، فلا يجوز للولي أن يزوج المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء <sup>(٢)</sup> . لأن تزويجها بغير الكفء فيه إلحاق عار بهم ، فلم يجوز من غير

(١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الروعة معتبرة في حالتين :

١ - ما إذا وكل الرجل عنه من يروجه امرأة غير معينة ، فإنه يشترط لتفاد تزوج الوكيل على الوكيل أن يزوجه من تكفئه . كما تقدم في الوكالة .

٢ - وفيما إذا كان الولي الذي روح الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف سوء الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الروعة كفؤاً له احتياطاً لمصلحته

(٢) إذا زوجت المرأة من غير كفء بغير رضاها وبغير رضا الأولياء ضل أن الزواج باطل . وقيل أنه صحيح ، ويثبت فيه الخيار . هذا عند الشافعية وروى الأحناف من في الولاية .

المعرف .. فقد تكون حرفة ما شريفة في مكان ما ، أو زمان ما ، بينما هي دنيسة في مكان ما ، أو زمان ما .

وقد استدل الفائلون باعتبار الكفاءة بالحرفة بالحديث المتقدم « العرب بعضهم أكفأ لبعض .. إلا : حائكًا أو حجامًا » . وقد قيل لأحمد بن حنبل - رحمه الله - وكيف تأخذ به وأنت تضعفه . قال : العمل على هذا .

قال في المعنى : يعني أنه ورد موافقًا لأهل المعرفة . لأن أصحاب الصنائع الجليلة والحرف الشريفة يعتبرون تزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيسة - كالحائك ، والدباغ ، والكناس ، والزبال - نقصًا يلحقهم .. وقد جرى عرف الناس بالتمييز بذلك ، فأشبه النقص في النسب .. وهذا مذهب الشافعية ، وعمد وأبي يوسف من الحنفية . ورواية عن أحمد وأبي حنيفة . ورواية عن أبي يوسف أنها لا تعتبر إلا أن تفحص .

خاصًا : المال : وللشافعية اختلاف في اعتباره فتم من قال باعتباره ، فالفقير عند هؤلاء ليس بكف ، للموسرة لما روى حمزة أن رسول الله ﷺ قال الحسب للمال ، والكرم التقوى . قالوا : ولأن نفقة الفقير دون نفقة اللوسر ..

ومهم من قال : لا تعتبر ؛ لأن المال غاد ورائح ؛ ولأنه لا يفخر به ذوو الروايات ، وأنشدوا قول الشاعر :

غنياً (١) زماناً بالتصملك والفقير وكلا شأنه بكأسيها الدهر  
فازدنا بفئاً على ذي قرابة غنا ، ولا أوزى بأحسابنا الفقر  
وعند الأحناف اعتبار المال .. وللتعريف به أن يكون مالاً للهو والنفقة ، حتى إن من لم يملكها ، أو لا يملك أحدها لا يكون كفواً .. وللراد بالمر قدر ما تعارفو تعجيله ، لأن ما وراءه مؤجل عرفاً .

وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر ، لأنه تجري للسهولة فيه ، ويمد للره قادراً عليه يساراً به . واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد ، لأن على الموسرة ضرراً في إفسار زوجها ، لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ، ولأن الناس يعتبرون الفقر نقصاً ، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب ، وأبلغ .

سادساً : : السلامة من العيوب :

(١) غنياً زماناً : أي أنا ، والتصملك : التفرغ ، والمملوك : الفقير ، وعروة الصماليك : رجل عربي كان يجمع الفقر في مكان ويرزقهم بما يسم .

رضام جميعاً . فإذا رضيت ، ورضي أولياؤها جاز تزويجها لأن اللع لحقهم ، فإذا رضا زال اللع .

وقالت الشافعية : هي لمن له الولاية في الحال

وقال أحد - في رواية : هي حق لجميع الأولياء : قريبهم ويعيهم .. لمن لم يرض منهم فله الفسخ . وفي رواية من أحد : أنها حق الله ، فلو رضي الأولياء والزوجة بإسقاط الكفاءة لا يصح رضام ، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير ، كما جاء في إحدى الروايات عنه .

وقلت اعتبارها :

ولما يعتبر وجود الكفاءة عند إنشاء العقد ، فإذا غلظ وصف من أوصافها بعد العقد فإن ذلك لا يضر ، ولا يغير من الواقع شيئاً ، ولا يؤثر في عقد الزواج ، لأن شروط الزواج إما تعتبر عند العقد .. فإن كان عند الزواج صاحب حرفة شريفة ، أو كان قادراً على الإنفاق ، أو كان صالحاً .. ثم تغيرت الظروف ، فأحترف مهنة دنيئة ، أو عجز عن الإنفاق أو فسق عن أمر ربه بعد الزواج ، فإن العقد باق على ما هو عليه .. فإن الدهر قلب ، والإنسان لا يدوم على حال واحدة .. وعلى المرأة أن تقبل الواقع ، وتصبر وتتقي فإن ذلك من عزم الأمور .

## الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً ترتبت عليه آثاره ، ووجبت بمقتضاء الحقوق الزوجية .. وهذه الحقوق ثلاثة أقسام :

- ١ - منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها .
- ٢ - ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته .
- ٣ - ومنها حقوق مشتركة بينهما .

وقيام كل من الزوجين بواجبه ، والإضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والمجدوء النفسي ، وبذلك تتم السعادة الزوجية .  
وفيما يلي تفصيل وبيان بعض هذه الحقوق .

### الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي :

- ١ - حل العشرة الزوجية وإستئناح كل من الزوجين بالآخر .
- وهذا الحل مشترك بينهما ، فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه .. وهذا الاستئناح حق للزوجين ، ولا يحصل إلا بمشاركتها مقاً ، لأنه لا يمكن أن يفرد به أحدهما .
- ٢ - حرمة للصحافة : أي أن الزوجة تحرم على كياه الزوج ، وأجداده ، وأبنائه ، وفروع أبنائه وبناته . كما يحرم هو على أمهاتها ، وبناتها ، وفروع أبنائها وبناتها .
- ٣ - ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد . فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ورثه الآخر ولو لم يتم الدخول .

٤ - ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفرائش .

٥ - المعاشرة بالمعروف : فيجب على كل من الزوجين أن يماشر الآخر بالمعروف حتى يسودها الوثام ، ويظلها السلام .. قال الله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> .

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها :

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها :

- ١ - حقوق مالية : وهي المهر ، والنفقة .
- ٢ - وحقوق غير مالية : مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة

(١)سورة النساء آية ١١ .

ومثلها عدم الإضرار بالزوجة وتذكر تفصيل ذلك فيما يلي :

### المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة وإحترامه لها ، أن أعطاهها حقها في التلك ، إذ كانت في الجاهلية مهضومة مهينة الجناح ، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها ، لا يدع لها فرصة التلك ، ولا يمكنها من التصرف .

فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر وفرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل لها وليس لأبيها ، ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ مَدَقَاتِهِنَّ نِعْلَةً ، فَإِنْ طَلَبْنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَبِأَنفُسِكُنَّ فَكُلُوهُنَّ مِنْ شَيْءٍ مَرِيئًا ﴾ (١) .

وأتوا النساء مهورهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض . فإن أعطين شيئاً من المهر بعدما ملكن من غير إكراه ولا حياء ولا خديعة - فكلوهن سائغاً ، لا غصّة فيه ، ولا إثم معه .

فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياء ، أو خوفاً ، أو خديعة : فلا يحل أخذه . قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ، أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ؟ وَكَيفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٢) ؟ وهذا المهر للفروض للمرأة ، كما أنه يحقق هذا المعنى ، فهو يطيب نفس المرأة ويرضيها بقوامه الرجل عليها . قال تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ (٣) مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات ، وإيجاد أسباب للمودة والرحمة .

قدر المهر :

لم تجعل الشريعة حداً لقلته ، ولا لكثرتة ، إذ الناس يختلفون في الغنى والفقر ، ويتفاوتون في السعة والضيق ؛ ولكل جهة عاداتها وتقاليدها ، فتركت التحديد ليمطي كل واحد على قدر طاقاته ، وحسب حالته ، وعادات عشيرته ، وكل التصوص جاءت تشير إلى أن المهر لا يشترط فيه إلا أن يكون شيئاً له قيمة ؛ يقطع النظر عن القلة والكثرة .. فيجوز أن يكون خاتماً من حديد ، أو قدحاً من تمر أو ثعلباً لكتاب الله ، وما شابه ذلك ، إذا تراضى عليه للتعاقدان .

١ - فعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نملين ، فقال رسول الله ﷺ : « أرضيت عن نفسك ومالك بنملين ؟ » فقالت : نعم ، فأجازه . . رواه أحمد ، وابن ماجه .

(١) سورة النساء آية ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٤ .

(٣) سورة النساء الآية ٣٤ .

والترمذي ، وصححه .

٢ - وعن سهل بن سعد أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت نفسي لك ، فقامت قيامًا طويلاً ، فقام رجل . فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال رسول الله ﷺ هل عندك من شيء - تصديقاً إياه ؟ فقال : ما عندي إلا إزار ي هذا ، فقال النبي ﷺ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتفت شيئاً فقال ما أجد شيئاً فقال : التمس ولو خاتماً من حديد فالتفت فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي ﷺ : هل معك من القرآن من شيء ؟ قال : نعم ، سورة كذا ، وسورة كذا : لسور يسميها ، فقال النبي ﷺ قد زوجتك بما معك من القرآن . رواه البخاري ومسلم . وقد جاءت في بعض الروايات الصحيحة . « تعلمن من القرآن » .

وفي رواية أبي هريرة : أنه قدر ذلك بعشرين آية .

٣ - وعن أنس أن أبا طلحة خطب أم سليم ، فقالت : « والله ما مثلك يرؤ .. ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذلك مهري ، ولا أسألك غيره .. فكان ذلك مهرها » .

فصلت هذه الأحاديث على جواز جعل المهر شيئاً قليلاً . وعلى جواز جعل للنفقة مهراً . وإن تعلم القرآن من النفقة . وقد قدر الأحناف أقل للمهر بعشرة دراهم ، كما قدره المالكية بثلاثة .. وهذا التقدير لا يستند إلى دليل يعول عليه ، ولا حجة يعتمد بها .

قال الحافظ : وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، وقال ابن القيم - تعليقاً على ما تقدم من الأحاديث : « وهذا هو الذي اختارته أم سليم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة وبذل نفسها له إن أسلم .. وهذا أحب إليها من المال الذي ينفله الزوج . فإن الصداق شرع في الأصل حقاً للمرأة تنتفع به ، فإذا رضيت بالعلم والدين ، وإسلام الزوج ، وقرائمه القرآن - كان هذا من أفضل المهور ، وأتمها ، وأجلها .. فما خلا المقد من مهر . وأين الحكم بتقدير للمهر بثلاثة دراهم ، أو عشرة من النص ، والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً .. وليس هذا مستويّاً بين هذه المرأة وبين اللوهوبة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وهي خالصة له من دون المؤمنين ، فإن تلك وهبت نفسها هبة مجردة من ولي وصداق . بخلاف ما نحن فيه فإنه نكاح يولي وصداق ، وإن كان غير مالي .. فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال ؛ لما يرجع إليها من منفعة . ولم تهب نفسها للزواج هبة مجردة ؛ كهبه شيء من مالها بخلاف اللوهوبة التي خص الله بها رسول الله .

هذا مقتضى هذه الأحاديث .. وقد خالف في بعضه من قال : لا يكون الصداق إلا مالاً ولا يكون منافع آخر ، ولا علمه ولا تعليمه صدقاً كقول أبي حنيفة ، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه .

ومن قال : لا يكون أقل من ثلاثة حارم كالك - رحمه الله - وعشرة دراهم كالي حنيفة - رحمه الله .

وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب .

ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها ، اختصاصها بالنبي ﷺ وأنها منسوخة ، أو أن عمل أهل المدينة على خلاصها قد دعوى لا يقوم عليها دليل .. والأصل بردها .. وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين - سعيد بن المسيب - ابنته على درهمين ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من مناقبه وفضائله . وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي ﷺ ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع .

أما من حيث الكثرة فإنه لا حد لأكثر المهر . فمن عزم رضي الله عنه : أنه نهي وهو على المنبر أن يزاج في الصداق على أربعمائة درم . ثم نزل ، فاعترضته امرأة من قريش ، فقالت : أما سمعت الله يقول : ﴿ وَأَقْبِئْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ .

فقال : اللهم فعوا ، كل التلس أقفه من عمر ، ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال : « إني كنت قد نَهَيْتُمْ أَنْ تَزِيدُوا فِي صَدَقَاتِكُمْ عَلَى أَرْبَعِ مِائَةِ دَرَمٍ ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَعْطِيَ مِنْ مَالِهِ مَا أَحَبَّ » . رواه سعيد بن منصور ، وأبو يعقوب بسند جيد . وعن عبد الله بن مصعب أن عمر قال : لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة ، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت اللال ، فقالت امرأة : ما ذاك لك . قال : ولم ؟ فقالت : لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَأَقْبِئْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ﴾ . فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ .

### كراهة المبالاة في المهور :

ومهما يكن من شيء فإن الإسلام يحرص على إتاحة فرص الزواج لأكثر عدد ممكن من الرجال والنساء ؛ ليستمتع كل بالخلال الطيب .. ولا يتم ذلك إلا إذا كانت وسيلته مذللة ، وطريقته مبشرة . بحيث يقدر عليه الفقراء الذين يهدم بذل اللال الكثير ، ولا سيما أنهم الأكثرية ، ففكره الإسلام التنافي في المهور ، وأخير أن للمهر كلما كان قليلاً كان الزواج مباركاً ، ولأن قلة المهر من بين للمرأة . فمن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : « إِنْ أُعْطِيَ النِّكَاحُ بِرُكَّةٍ ، أَيْسَرُ مَوْتَةٍ » .

وقال : « بَيْنَ الرَّأْسِ خَفَةُ مَهْرٍ ، وَبَيْنَ نِكَاحِهَا ، وَحَسَنُ خَلْقِهَا . وَثَوْبُهَا غَلَاءُ مَهْرٍ ، وَعَسَرُ نِكَاحِهَا ، وَسَوْءُ خَلْقِهَا » .

وكثير من الناس جهل هذه التعاليم ، وحاد عنها ، وتعلق بمادات المجاهلية من التفالي في اللهور ، ورفض التزويج إلا إذا دفع الزوج قدرًا كبيرًا من المال يرهقه ، ويضايقه ، كأن المرأة سلمة بساوم عليها ، ويختبر بها . وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى ، وعانى الناس من أزمة الزواج التي أضرت بالرجال والنساء على السواء ، وتبع عنها كثير من الشرور والفساد ، وكسدت سوق الزواج . وأصبح الحلال أصعب مثلاً من المحرام .

### تعجيل المهر وتأجيله :

يجوز تعجيل المهر وتأجيله ، أو تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر ، حسب عادات الناس ، وعرفهم .. ويستحب تعجيل جزء منه ، لما روى ابن عباس : أن النبي ﷺ منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً . فقال : ما عندي شيء . فقال : فأين درهمك الحطيطية ؟ فأعطاه إياها ..

رواه أبو داود والنسائي ، والحاكم وصححه ، وروى أبو داود ، وابن ماجه عن عائشة قالت : « أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً » . فهذا الحديث يدل على أنه يجوز دخول المرأة قبل أن يقدم لها شيئاً من المهر . وحديث ابن عباس يدل على أن المنع كان على سبيل التنبيه . قال الأوزاعي : « كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها حتى يقدم لها شيئاً » . وقال الزهري : « بلغنا في السنة ألا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة أو يكسو كسوة ذلك مما عمل به المسلمون » .

وللزواج أن يدخل على زوجته .. عليها أن تسل نفسها إليه ، لا تمتنع عليه ولو لم يعطها ما اشترط تعجيله لها من المهر - وإن كان يحكم لها به .

قال ابن حزم : « ومن تزوج فمضى صداقاً أو لم يتم فله الدخول بها أحب ، أم كرهت .. ويقضي لها بما سمي لها - أحب ، أم كره ولا يمنع من أجل ذلك من الدخول بها ، لكن يقتضي له عاجلاً بالدخول ويقضي لها عليه حسب ما يوجد عنده من الصداق - فإن كان لم يتم لها شيئاً قضى عليه بمهر مثلاً ، إلا أن يراضيا بأقل أو أكثر » .

وقال أبو حنيفة : « إن له أن يدخل بها أحب أم كرهت فإن كان مهرها مؤجلاً لأنها هي التي رضيت بالتأجيل وهذا لا يسقط حقه .. وإن كان ممجلاً كله أو بعضه لم يجز له أن يدخل بها حتى يؤدي إليها ما اشترط لها تعجيله ، ولها أن تمتنع نفسها منه حتى يوفيقها ما اتفقوا على تعجيله » .

قال ابن النفر : « أجمع كل من غفط عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها » وقد ناقش صاحب الملل هذا الرأي . فقال : « لا خلاف بين أحد من المسلمين

في أنه من حين يمتد عليها الزوج فإنها زوجة له .. فهو حلال لها ، وهي حلال له .. فمن منعها منه حق يعطيها الصدق أو غيره ، فقد حال بينه وبين امرأته بلا نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ .

لكن الحق ما قلنا : ألا يمنع حقه منها ولا تمنع هي حقها من صداقتها ، ولكن له الدخول عليها . أحببت أم كرهت . - ويؤخذ مما يوجد له صداقتها ، أحب . أم كره .

وصح عن النبي ﷺ تصويب قول القائل: «أعط كل ذي حق حقه».

مفق يجب المهر المسمى كله :

يجب لله المسمى كله في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا حصل الدخول الحقيقي لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِحُوا فَقَدْ جَاءَ مَكَانَ رُؤُوسِكُمْ ﴾ ، فليكن جوابه : **وَأَنْتُمْ إِذَا جَاءَ مَكَانَ رُؤُوسِكُمْ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ، أَنْتُمْ مُعَذِّبُونَ وَإِنِ اتَّبَعْتُمْ إِلَّا تَهْذِيبٌ لِّمَا تَعْمَلُونَ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣**

٢ - إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول . وهو محم عليه .

٣ - ويرى أبو حنيفة : أنه إذا اختلف بها غلوة صحيحة استحقت الصداق للمسمى .. وذلك بأن يتفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع أحد عليهما ، ولم يكن بأحد منهما مانع شرعي ، مثل أن يكون أحدهما صائماً فرض عليه ، أو تكون حائضاً ، أو مانع حسي ، مثل مرض أحدهما مرضاً لا يستطيع معه الدخول الحقيقي ، أو مانع طبيعي بأن يكون معها ثالث .

واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة عن زائدة بن أبي أوفى ، قال : « قضى الخلفاء الراشدون للمهديون أنه إذا أفلح الباب ، وأرخى الستر ، فقد وجب الصداق » .

وروي وكيع عن نافع بن جبير قال : « كان أصحاب رسول الله يقولون : إذا أرغى الستر ، وأغلق الباب ، فقد وجب الصداق . » ولأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البذل .

وخالف في ذلك الشافعي ، ومالك وداود فقالوا : لا يستقر المهر كله إلا بالوطء <sup>(١٦)</sup> . ولا يجب بالخلوة الصحيحة إلا نصف المهر ، لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْتُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ <sup>(١٧)</sup> . أي أن نصف ما فرض من المهر يجب إذا وقع الطلاق قبل المسيس الذي هو الدخول الحقيقي .. وفي حالة الخلوة لم يقع مسيس ، فلا يجب المهر كله .

(١) سورة النساء ، آية ٢٠-٢١ .

(٧) إلا أن ملاكاً قال: إنا نبي عليها وطالت هذه الخلوة - فإني لله يستمر، وإن لم يطأ وحده من قلمه من كتابه سطر.

(٢) سورة البقرة ، الآية ٣٧ .

قال شريح : لم أسمع الله ذكر في كتابه بابتا ، ولا سترًا إذا زَمَ أنه لم يسها غله نصف الصداق .  
وروي سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ،  
فزع أنه لم يسها : « عليه نصف الصداق » .  
وروي عبد الرزاق عنه قال : « لا يجب الصداق وإتيًا حتى يجامعها » .

### وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الفاسد :

إذا عقد الرجل على المرأة ، ودخل بها ، ثم تبين فساد الزواج لسبب من الأسباب ، وجب المهر المسمى كله ، لما رواه أبو داود : أن بصرة بن أَكْثَم تزوج امرأة بكرًا في كثرها فدخل عليها ، فإذا هي خُبلى فذكرت ذلك للنبي ﷺ ؟ فقال : « لها الصداق بما استحللت من فرجها .. وفرق بينهما » . ففي هذا الحديث وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد كما أنه تضمن فساد النكاح وبطلانه إذا تزوجها فوجدها حبلى من الزنا .

### الزواج بغير المهر :

الزواج بغير ذكر للمهر ، ويسمى ، زواج التفويض ، يصح في قول عامة أهل العلم ! لقول الله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ قَسَمُوا أَنْ تَفْرُغُوا مِنْ فَرِيضَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ومعنى الآية : أن لا يلزم على من طلق زوجته قبل اللبس ، وقبل أن يفرض لها مهرًا . فإذا تزوج بغير ذكر للمهر ، واشترط أن لا مهر عليه فقبل : إن الزواج غير صحيح .. وإلى هنا ذهب المالكية وابن حزم . قال :

وأما لو اشترط فيه أن لا صداق - فهو مفسوخ - لقول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله - عز وجل - فهو باطل » . وهذا شرط ليس في كتاب الله - عز وجل - فهو باطل ، بل في كتاب الله - عز وجل - إبطاله .. قال الله تعالى : ﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لِلَّهِ فَإِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَاذْكُرُوا لَهُ كَمَا تَفَعَّلُونَ بَيْنَكُمْ يَوْمَ النِّكَاحِ » . فالتكاح المذكور لم تنعقد صحته إلا على تصحيح مالا يصح ، فهو نكاح لا صحة له .  
وذبحت الأخناف إلى القول بالجواز ، إذ للمهر ليس ركنًا ولا شرطًا في عقد الزواج .

### وجوب مهر المثل بالدخول أو بالموت قبله :

وإذا دخل بها الزوج أو مات قبل الدخول بها في هذه الحالة فللزوجة مهر المثل والميراث ، لما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود أنه قال في مثل هذه المسألة : « أقول فيها برأي - فإن كان صوابًا فمن الله ، وإن كان خطأً فني - أرى لها صداق امرأة من نسائها : لا وكس <sup>(٢)</sup> ،

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٦ .

(٢) لا وكس : لا تقي من مهر نسائها . ولا شطط : ولا زيادة .

ولا شطط ، وعليها العدة ، ولها الميراث فقام معقل بن يسار ، فقال : أشهد لغضيت فيها بقضاء رسول الله ﷺ في تزوج بنت ولشق . وإلى هنا ذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، وفادو وأصح قول الشافعي .

### مهر المثل :

مهر المثل هو للمهر تستحقه المرأة ، مثل مهر من ياتلها وقت العقد في السن ، والجمال ، والمال ، والعقل ، والدين ، والبركة ، والثبوة ، والبلد ، وكل ما يختلف لأجله الصداق . كوجود الولد أو عدم وجوده ، إذ أن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات . وللعنبر في المائنة من جهة عصبها كأختها وعمتها وبنات أعمالها .

وقال أحمد : وهو معتبر بقراباتها من العصابات وغيرهم من ذوي أرحامها . وإذا لم توجد امرأة من أقربائها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي تريد تقدير مهر المثل لها ، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة تماثل أسرة أبيها .

### زواج الصغيرة بأقل من مهر المثل :

غضب الشافعي ، ودلود ، وابن حزم ، والصاحبان ، من الأحناف ، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها ، ولا يلزم حكم أبيها في ذلك ، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد ، إذ أن المهر حق لها ، ولا حكم لأبيها في ملأها .

وقال أبو حنيفة ، إذا زوج الأب ابنته الصغيرة ، ونقص من مهرها ، جاز ذلك عليها ، ولا يجوز ذلك لعمر الأب والجد .

### تشطير المهر :

يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها ، وكان قد فرض لها قدر الصداق ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ، إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَا (١) أَوْ يَتَّفِقُوا الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدٌ (٢) النكاح ، وَلَنْ تُقْبَلُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى . وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ يَنْتَعِمُ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٣) .

(١) يعنون : أي النساء المكنتات .

(٢) بيده عضة النكاح : هو الزوج وقبل هو الولي .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٢٧ .

### وجوب المتعة :

إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول ، ولم يفرض لها صدقاً وجب عليه المتعة تمويضاً لها عما فاتها وهذا نوع من التسريع الجليل ، والتسريع بإحسان ، قال الله تعالى : ﴿ فإمساك بمفروض أو تسريع بإحسان ﴾ (١) .

وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها - لا شيء لها غير المتعة . وللمتعة تختلف باختلاف ثروة الرجل . وليس لها حد معين ، قال الله تعالى : ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتعوهن على الموسع ﴾ (٢) فتره (٣) وعلى المقتر (٤) فتره ، متاعاً بالمعروف (٥) ، حقاً على المحسنين (٦) .

### سقوط المهر :

ويسقط المهر كله عن الزوج ، فلا يجب عليه شيء للزوجة في كل فرقة كانت قبل الدخول من قبل للمرأة ، كأن ارتدت عن الإسلام . أوفضت العقد لإعساره ، أو عيبه ، أو فسخه هو بسبب عيبها أو بسبب خيار البلوغ .. ولا يجب لها مئة لأنها أتلفت العوض قبل تسليمه ، فقط البذل كله كالبائع يتلف للمبيع قبل تسليمه .

ويسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها ، أو وهبته له ، فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له . وهو حق خالص لها .

### الزيادة على الصداق بعد العقد :

قال أبو حنيفة : إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة ، أو مات عنها .. فأما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف المسمى فقط (٧) ، وقال مالك : الزيادة ثابتة إن دخل بها ، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى ، وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت ، وكان لها للمسمى بالعقد .

وقال الشافعي : هي حية مستأنفة . إن قبضها جازت ، وإن لم يقبضها بطلت .

وقال أحمد : حكمها حكم الأصل .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٦ .

(٢) قدره : طاقته .

(٣) متاعاً بالمعروف : المعروف : ما يتعارف عليه الناس بينهم .

(٤) سورة البقرة ، آية ٣٣٦ .

(٥) هنا ما جرى عليه العمل .

(٦) للزوج : فوالدة وهي البطة والنهي .

(٧) للقتل : القتل قليل المال .

### مهر السر ومهر العلانية :

إذا اتفق العاقدان في السر على مهر ، ثم تعاقدا في العلانية بأكثر منه ثم اختلعا إلى القضاء فم يحكم القاضي ؟ قال أبو يوسف : يحكم بما اتفقا عليه سرا ، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد العاقدين .

وقيل : يحكم بمهر العلانية ، لأنه هو المذكور في العقد ، وما كان سرا فعله إلى الله ، والحكم يتبع الظاهر .

وهو مذهب أبي حنيفة ، ومحمد ، وظاهر قول أحد في رواية الأثرم وقول الشعبي وابن أبي ليلى ، وأبي حنيفة .  
قبض المهر :

إذا كانت الزوجة صغيرة فلأب قبض صداقتها ، لأنه يلي مالها ، فكان له قبض كمن مبيعها . وإن لم يكن لها أب ولا جد ، فلوليها المال قبض صداقتها ويودعه في الحاكم الحسبية ، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة .

أما صداق الثيب الكبيرة ، فلا يقبضه إلا بإذن ، إذا كانت رشيدة ، لأنها المتصرف في مالها . والأب إذا قبض للمهر بمحضرتها ، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت ، وتبرا نعمة الزوج ، لأن إينها في قبض صداقتها كمن مبيعها . وفي البكر البالغة العاقلة : إن الأب لا يقبض صداقتها إلا بإذن ، إذا كانت رشيدة <sup>(١)</sup> ، كالثيب . وقيل له قبضة بغير إذن ، لأنها العادة ولأنها تشبه الصغيرة .

### الجهاز :

الجهاز هو الأثاث الذي تمدد الزوجة هي وأهلها ليكون معها في البيت ، إذا دخل بها الزوج .. وقد جرى العرف ، على أن تقوم الزوجة ، وأهلها ، بإعداد الجهاد وتأثيث البيت .. وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها .

وقد روي النسائي عن علي رضي الله عنه قال : « جهز رسول الله ﷺ فاطمة في خيل <sup>(٢)</sup> ، وقرية ، ووسادة حشوها إزخر » . وهذا مجرد عرف جرى عليه الناس .

وأما للسؤال عن إعداد البيت إعدادا شرعيا ، وتجهيز كل ما يحتاج له من الأثاث ، والفرش ، والأدوات ، فهو الزوج ، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك ، مهما كان مهرها حق ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث ، لأن للمهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستباح بها . لا من أجل إعداد

(١) من الرشد تقتضى القولين للصرة إحدى وعشرين سنة .

(٢) الخيل التطليمة ، وهي كل ثوب له خيل ووبر من أي شيء . والأزخر بنت طيب الرائحة تحشى به الوسائد .

الجهاز لبيت الزوجية ، فالمهر حق خالص لها ، ليس لأبيها ، ولا لزوجها ، ولا لأحد حق فيه .  
وقد رأي المالكية ، أن المهر ليس حقاً خالصاً للزوجة ، ولهذا لا يجوز لها أن تتفق منه على نفسها ، ولا تقضي منه ديناً عليها ، وإن كان للمحتاج أن تتنازل عنه ، وتلتصق بالشيء القليل بالمعروف ، وأن تقضي منه الدين القليل كالدينار إذا كان للمهر كثيرٌ

وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه لأن عليها أن تجهز لزوجها بالمعروف ، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها مثله بما قبضته من المهر قبل الدخول إن كان حالاً أو بما تقبضه منه إن كان مؤجلاً ، وحل الأجل قبل الدخول بما فإن تأخر قبض شيء من المهر حتى دخل زوجها بها ، لم يكن عليها أن تجهز بشيء مما تقبضه من بعد إلا إذا كان ذلك مشروطاً أو جرى به العرف .

وقد استوحى واضع مشروع قانون الأحوال الشخصية منهج الإمام مالك في هذه الناحية ، فقد جاء في المادة رقم ٦٦ منه : « أن الزوجة تلتزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تعجل من مهر قبل الدخول ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا لم يعجل شيء من المهر فلا تلتزم بالجهاز ، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف » (١) .

والجهاز إذا اشترته الزوجة بمالها ، أو اشتراه لها أبوها فهو ملك خالص لها ، ولا حق للزوج ولا لغيره فيه ولها أن تمكن زوجها وضيوفه من الانتفاع به ، كما أن لها أن تمتنع عن التمكن من الإتيان وإذا امتنعت لا تجبر عليه .

وقال مالك : يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الإنتفاع الذي جرى به العرف .

(١) من ١٦١ أحكام الأحوال الشخصية ، الدكتور يوسف موسى .

## النفقة

المقصود بالنفقة هنا : توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، مسكن وخدمة ، ودواء وإن كانت غنية . وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . أما وجوبها بالكتاب :

١ - فنقول الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا رِزْقَهَا ﴾ (١) .

والرأد بالمولود له : الأب . والرزق في هذا الحكم : الطعام الكافي . والكسوة : اللباس . والمعروف : للتعارف عليه في عرف الشرع . ومن غير تعريض ، ولا إفراط .

٢ - وقوله سبحانه : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارُّوهُمْ لَنْغِفُوا إِلَيْهِنَّ ، وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٢) .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَبِعَنَ لَعْنٍ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ (٣) .

وأما وجوبها بالسنة :

١ - فقد روي مسلم أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع : « فاتقوا الله في النساء ، فإنكم أخذتموهن بكلمة الله ، ولتحللنكم فزوجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن ، وكسوتهن بالمعروف » .

٢ - وروي البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم . قال : « غذي ما يكتفيك ولذلك بالمعروف » .

٣ - وعن معاوية القرظي - رضي الله عنه - قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ ..

قال : « تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ولا تهر . إلا في البيت » .

وأما الإجماع : فقد قال ابن قدامة : اتفق أهل العلم على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالبين ، إلا الناشئ . منه . ذكره ابن النذر وغيره : وفيه ضرب من العبرة ، وهو أن المرأة

(١) سورة المائد ، آية ٧ .

(٢) سورة المائد ، آية ٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٣٣ .

محبوسة على الزوج بمنعها من التصرف والإكساب . فلا بد من أن ينفق عليها .

سبب وجوب النفقة :

وإنما أوجب الشارع النفقة على الزوج لزوجته ، لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح تصبح مقصورة على زوجها ، ومحبوسة لحقه ؛ لاستدامة الاستمتاع بها ، ويجب عليها طاعته ، والقرار في بيته ، وتبدير منزلها ، وحضانة الأطفال وتربية الأولاد ، وعليه نظير ذلك أن يقوم بكتابتها وإيفاق عليها ، مادامت الزوجية بينهما قائمة ، ولم يوجد نشوز ، أو سبب يمنع من النفقة عللاً بالأصل العام : كل من احتبس لحق غيره ومنفقتة ، فنفقته على من احتبس لأجله .

شروط استحقاق النفقة :

ويشترط لاستحقاق النفقة الشروط الآتية :

١ - أن يكون عقد الزواج صحيحاً .

٢ - أن تسلم نفسها إلى زوجها .

٣ - أن تمكنه من الاستمتاع بها .

٤ - ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج <sup>(١)</sup> .

٥ - أن يكون من أهل الاستمتاع . فإنما يشترط من هذه الشروط ، فإن النفقة لا تجب .

ذلك أن العقد إذا لم يكن صحيحاً ، بل كان فاسداً ، فإنه يجب على الزوجين المغارقة دفئاً للفساد .

كذلك إذا لم تسلم نفسها لزوجها ، أو لم تمكنه من الاستمتاع بها ، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريد ، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاحتباس ، الذي هو سببها . كما لا يجب غن للبيع إذا امتنع البائع من تسليم اللبيع ، أو سلم في موضع دون موضع . لأن النبي ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم ينفق عليها إلا من حين دخلت عليه ، ولم يلزم نفقتها لما مضى .

وإذا أسلمت المرأة نفسها إلى الزوج ، وهي صغيرة لا يجامع مثلها ، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أن النفقة لا تجب ، لأنه لم يوجد التمكن التام من الاستمتاع . فلا تستحق العوض من النفقة . قالوا : وإن كانت كبيرة والزوج صغير فالصحيح أنها تجب ، لأن التمكن وجد من جهتها ، وإنما تعذر الاستيفاء من جهاته : فوجبته النفقة كما لو سلمت إلى الزوج ، وهو كبير فهورب

(١) إلا إذا كان الزوج يريد الاضرار بها بالسر ، أو لا تظن على نفسها أو ماله .

منها والمفني به عند الأحناف : أن الزوج إذا استبقى الصغيرة في بيته ، وأسكنها للإستئناس بها ، وجبت لها النفقة لرضاه هو بهذا الاحتباس الناقص . وإن لم يسكنها في بيته فلا نفقة لها <sup>(١)</sup> .

إذا سلت الزوجة نفسها وهي مريضة مرضاً يمنعها من مباشرة الزوج لها وجبت لها النفقة .  
وليس من حسن المعاشرة الزوجية ، ولا من المعروف الذي أمر الله به أن يكون للرض مفوتاً ما وجب لها من النفقة .

ومثل المريضة الرتقاء <sup>(٢)</sup> ، والنحيقة <sup>(٣)</sup> ، والمعيبة بعب منع من مباشرة الزوج لها . وكذلك إذا كان الزوج عتيقاً ، أو عبوياً <sup>(٤)</sup> ، أو خصياً ، أو مريضاً مرضاً يمنعها من مباشرة النساء ، أو حبس في دين أو جرم ارتكبا ، لأنه وجد التمكن من الاستمتاع من جهتها ، وما تعذر فهو من جهته ، وهو سبب لا تسبب فيه إلى التفريط ، وإذا هو الذي فوت حقه على نفسه .

ولا تجب النفقة إذا انتقلت الزوجة من منزل الزوجية إلى منزل آخر بغير إذن الزوج بغير وجه شرعي ، أو سافرت بغير إذنه ، أو أحرمت بالحج بغير إذنه . فإن سافرت بإذنه ، أو أحرمت بإذنه ، أو أخرج معها لم تسقط النفقة ، لأنها لم تخرج عن طاعته وقبضته وكذلك لا تجب لها النفقة إذا منعت من الدخول عليها في بيتها المقيم معها فيه ، ولم تكن طلبت منه الانتقال إلى غيره فامتنع . فإن كانت طلبت منه الانتقال فأبى ، فنمت من الدخول ، فلا تسقط النفقة .

وكذلك لا تجب النفقة إذا حبست الزوجة في جرمية ، أو في دين ، أو كان حبسها طلقاً ، إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له عليها ، لأنه هو الذي فوت حقه . وكذلك لو خصبها غاصب وحال بينها وبين زوجها فإنها لا تستحق النفقة مدة خصبها . وكذلك الزوجة المحارفة التي تخرج لحرقتها إذا منعها زوجها فلم تمتنع لا تستحق النفقة . وكذلك إن منعت نفسها بسوم تطوعاً أو بإعتكاف تطوعاً .

ففي كل هذه الصور لا تستحق الزوجة النفقة ، لأنها فوتت حق الزوج في الإستمتاع بها بغير وجه شرعي . فلو كان تقويتها حقه لوجه شرعي لم يسقط النفقة ، كما إذا خرجت من طاعته ، لأن للسكن غير شرعي أو لأن الزوج غير أمين على نفسها ، أو مالها .

(١) هذا مذهب أبي يوسف . كما ذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأن احتباسها كمعصية حيث لا يؤمر إلى الطهر  
المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة .

(٢) الرتقاء : التي صد فرجها .

(٣) النحيقة : المزيلة .

(٤) المعويبة : التي صد فرجها .

### المرأة تسلم دون زوجها :

وإذا كان الزوجان كافرين ، وأسلمت المرأة بعد الدخول ولم يسلم الزوج - لم تسقط النفقة ، لأنه تمذر الاستمتاع بها من جهته وهو قادر على إزالته بأن يسلم ، فلم تسقط نفقتها ، كالمسلم إذ غاب عن زوجته .

### ارتداد الزوج لا يمنع النفقة :

وإذا ارتد الزوج بعد الدخول لم تسقط نفقتها ، لأن امتناع الوطء به - من جهته وهو قادر على إزالته بالعودة إلى الإسلام بخلاف ما إذا ارتدت الزوجة ، فإن نفقتها تسقط ، لأنها منعت الاستمتاع بمعية من قبلها : فتكون كالناشر .

### منهـب الظاهرية في سبب استحقاق النفقة :

وللظاهرية رأي آخر في سبب وجوب النفقة . وهو الزوجية نفسها . فحيث وجدت الزوجية وجبت النفقة .

وينبأ على منعهـم هنا وجوب النفقة للصفيرة ، والناشر دون النظر إلى الشروط التي قال بها غيرهم من الفقهاء .

قال ابن حزم : « وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها . دعا إلى البناء ، أم لم يدع ، ولو أنها في المهد ، ناشراً كانت أو غير ناشر . غنية كانت أو فقيرة . ذات أب كانت أو يتيمة . بكرًا كانت أو ثيبًا . حرة كانت أو أمة . على قدر حاله » (١) .

قال : وقال أبو سليمان ، وأصحابه ، وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصفيرة من حين المقد عليها .. وأفق الحكم بن عتيبة - في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة - هل لها نفقة ؟ .. قال : نعم

قال : ولا يحفظ منع الناشر من النفقة عن أحد من الصحابة ، إنما هو شيء روي عن النخعي والشامي ، وحادين أبي سليمان ، والحسن والزهري .. وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : النفقة بإزاء الجماع . فإذا منعت الجماع منعت النفقة . انتهى بتصرف قليل .

### تقدير النفقة وأساسه :

إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها ، وكان هو قائماً بالنفقة عليها ، ومتولياً إحضار ما في كفايتها ، من طعام ، وكسوة ، وغيرها - فليس للزوجة أن تطلب فرض نفقة ، حيث أن الزوج

قام بالواجب عليه .

فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته ، أو أنه تركها بلا نفقة ، بغير حق . فلها أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام ، والكسوة ، والسكن .. وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة ، ويتزعم الزوج بما متى ثبت لديه صحة دعواها .

كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف <sup>(١)</sup> ، وإن لم يعلم الزوج ، إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له ، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه . وأصل ذلك ما رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود والنسائي ، عن عائشة - رضي الله عنها .

أن هندا قالت يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي ، إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ؟ . فقال : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف ، أي : للتمارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها ، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة ، والأمكنة ، والأحوال ، والأشخاص .

وقد رأي صاحب الروضة الندية : أن الكفاية بالنسبة للطعام تم جميع ما تحتاج إليه الزوجة ، فيدخل فيه الفاكة ، وما هو معتاد من التوسعة في الأعياد ، وسائر الأشياء التي كانت قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة ، بحيث يحصل للتضرع بفارقتها ، أو التضرع ، أو التكبر .

قال : ويدخل فيه الأدوية ونحوها ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . فإن هنا نص في نوع من أنواع النفقات : إن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه انفاقه ، والرزق يشمل ما ذكرناه ثم ذكر رأي بعض الفقهاء في عدم وجوب ثمن الأدوية وأجرة الطبيب لأنه يراد حفظ البدن كما لا يجب على المستأجرة أجرة إصلاح ما اتهدم من الدار ، ورجح دخول العلاج في النفقة ، وأنه واجب فقال : وقال في النفيث : الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة .

قال : وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله ﷺ : « ما يكفيك » ، ونحت قوله تعالى : ﴿ رِزْقُهُنَّ ﴾ ، فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ « ما » والثانية عامة ، لأنها مصدر مضاف . وهي من صيغ المسموع .. واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق . قال : وبمجموع ما ذكرنا ، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة ، هو ما يكفيه بالمعروف ، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة ، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الأحوال ، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه ، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار الخبرين ، أو تخريب الخبرين . وهو معنى قوله ﷺ « بالمعروف » أي : لا بغير

(١) هنا تحت رخصة ولم تعرف في الأخذ .

للمعروف وهو السرف والتقتير .

نعم إذا كان الرجل لا يعلم ما يجب عليه من النفقة جاز لنا الإذن لمن له النفقة بأن يأخذ ما يكفيهِ ، إذا كان من أهل الرشد ، لا إذا كان من أهل السرف ، والتبذير ، فإنه لا يجوز تكميله من مال من عليه النفقة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَوَلُّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم ﴾ .

ثم قال : ولكن يجب علينا إذا كان من عايه النفقة مفرقا ومن له النفقة ليس بني رشد - أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له ، أو إلى رجل عدل . انتهى .

وبما يجب لها عليه من النفقة ما تحتاج إليه من اللشط والصابون والدهن وسائر ما تنظف به .

وقالت الشافعية : أما الطيب فإن كان يراد لقطع السهوكه <sup>(١)</sup> - لزمه لأنه يراد للتنظيف ، وإن كان يراد للتلفذ والاستتاع ، لم يلزمه ، لأنه حق له ، فلا يجبر عليه .

رأي الأحناف في تقدير النفقة :

رأي الأحناف : أن النفقة غير مقدرة بالشرع ، وأنه يجب على الزوج لزوجه قدر ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، واللحم والخضر ، والفاكهة ، والزيت ، والسن .. وسائر ما لا بد منه للحياة حسب المتعارف .. وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة ، والأزمنة ، والأحوال ..

كما يجب عليه كسوتها صيفا وشتاء وأما تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج ، يسرا وعترا مها تكن حالة الزوجة ، لقول الله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكْلَفُ اللَّهُ لِنَفْسٍ إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ . وقوله سبحانه : ﴿ أَسْكَنْوْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

مذهب الشافعية في تقدير النفقة :

والشافعية لم يتركوا تقدير النفقة إلى ما فيه الكفاية ، بل قالوا : إنها هي مقدرة بالشرع ، وإن اتفقوا مع الأحناف في اعتبار حال الزوج يسرا وعترا ، وأن على الزوج للموسر وهو الذي يقدر على النفقة بماله وكسبه - في كل يوم مئين .. وأن على المسر الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب - مئاة في كل يوم .. وأن على للتوسط مئاة ونصفا ن واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ . وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾ .

قالوا : ففرق بين الموسر والمسر ، وأوجب على كل واحد منهما على قدر حاله ، ولم يبين للقدار فوجب تقديره بالإجتهد ، وأشبه ما تقاس عليه النفقة ، الطعام في الكفارة لأنه طعام يجب بالشرع

(١) الرائحة الكريهة .

(٢) قدر : ضيق .

(٣) الطلاق أية ٧ .

(٤) حسب قدركم وسالكم . الطلاق ، أية ٦ .

لسد الجوعة ، وأكثر ما يجب في الكفارة للسكين مئتان في فدية الأذى . وأقل ما يجب مدٌّ وهو كفارة الجماع في رمضان . فإن كان متوسطاً لزمه مدٌّ ونصف ، لأنه لا يمكن إلحاقه بالمسر ، ودونه ، ولا بالمسر وهو فوقه . فجعل عليه مد ونصف .

قالوا : ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع ، لا إلى غاية . فتبين ذلك التقدير اللائق بالمعروف . وهذا خلاف ما لا بد منه في الطعام من الإدام واللحم ، والغائكة .

وقالوا : يجب لها الكسوة مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار ، فلزوجة للمسر من الكسوة ، ما يلبس عادة في البذل من رفيع الثياب . ولامرأة للمسر الخليط من القطن ، والكتان ، ونحوهما . ولامرأة للتوسط ما بينها .

ويجب لها مسكن على قدر يساره ، وإعساره ، وتوسطه ، مع تأنيث للسكن ثانياً يتناسب مع حالته . وقالوا : إذا كان الزوج معسراً ينفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام ، والإدام ، بالمعروف . ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشتوية . وإن كان متوسطاً ينفق عليها ألوسع من ذلك بالمعروف ومن الكسوة أرفع من ذلك كله بالمعروف . وإنما كانت النفقة والكسوة بالمعروف ، لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب ، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية وهو تفسير للمعروف .

#### العمل في الأحكام الآن :

وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية ، حين فرض النفقة ، هو ما جرى به العمل الآن في الأحكام ، تطبيقاً للسادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ونصها : « تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً ، مهما كانت حالة الزوجة » وهذا هو العدل ، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين .

#### لتقدير النفقة عيناً أو نقداً :

يصح أن يكون ما يفرض من النفقة من الخبز ، والإدام والكسوة ، أصنافاً معينة ، كما يصح أن تفرض قيمتها نقداً لتشتري به ما تحتاج إليه . ويصح أن تفرض النفقة سنوية ، أو شهرية ، أو أسبوعية ، أو يومية ، حسب ما هو ميسور للزوج .

والذي يسري عليه العمل الآن في الأحكام ، هو فرض بدل طعام الزوجة شهرياً ، وبدل كسوتها عن ستة شهور . باعتبار أنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف ، وأخرى للشتاء .

وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للنفقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل ، مراعيّاً أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها ، وكسوتها ، وسكنائها ، حسب حالة الزوج عسراً أو يسراً .

### تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية :

إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض ، أو تغيرت حالة الزوج ، فإما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى زيادة ، أو إلى نقص ، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن أو أسوأ . ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات : فإن تغيرت الأسعار عن وقت الفرض إلى زيادة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها . وإن تغيرت إلى نقص كان للزوج أن يطلب تخفيض النفقة .

وإن تحسنت حالة الزوج المالية عما كان عليه حين تقدير النفقة ، كان للزوجة أن تطالب بزيادة نفقتها . وإن تغيرت حالة الزوج المالية إلى أسوأ ، كان للزوج الحق في طلب تخفيض النفقة .

### المخطأ في تقدير النفقة :

إذا ظهر بعد تقدير النفقة أن التقدير كان خطأ لا يكفي الزوجة حسب حالة الزوج ، من المصراً واليسر - كان من حق الزوجة المطالبة بإعادة النظر في التقدير ، وعلى القاضي أن يقدرها ما يكفيها طعامها ، وكسوتها ، مع ملاحظة حالة الزوج .

دين النفقة يعتبر ديناً صحيحاً في ذمة الزوج قلنا : إن نفقة الزوجة واجبة على زوجها ، متى توفرت الشروط التي تقدم ذكرها ومتى وجبت النفقة على الزوج لزوجته لوجود سببها وتوفر شروطها .. ثم اعتنع عن ادائها تصديقاً في ذمته . شأنها في هذا شأن الدين الثابت لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . وإلى هذا ذهب الشافعية ، وجرى عليه العمل نذ صدور قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .. فقد جاء فيه :

مادة ١ - تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً ، ديناً في ذمته ، من وقت اعتناق الزوج عن الإنفاق مع وجوبه ، بلا توقف على قضاء قاض ، أو تراخى بينها ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

مادة ٢ - المطلقة التي تستحق النفقة ، تعتبر نفقتها ديناً ، كما جاء في المادة السابقة ، من تاريخ الطلاق .

وقد جاء مع هذا القانون تعليقات من الجهة التي صدر عنها <sup>(١)</sup> - وهي :

١ - إن نفقة الزوجة ، أو المطلقة ، لا يشترط لا عيبارها ديناً في ذمة الزوج - القضاء أو الرضا ، بل تعتبر ديناً من وقت استعاز الزوج عن الإنفاق ، مع وجوبه .

٢ - إن دين النفقة من الدين الصحيح ، وهي التي لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . ويقترب

(١) وزارة العدل . وكانت تسمى وزارة المحفظة .

على هذين الحكيين :

١ - ين للزوجة ، أو المطلقة أن تطلب لها الحكم بالنفقة على زوجها ، عن مدة سابقة على الترافع ، ولو كانت أكثر من شهر ، إذا ادعت أن زوجها تركها من غير نفقة ، مع وجوب الإنفاق عليها في هذه اللة ، طالت ، أم قصرت .  
ومق أثبت ذلك بطريق من طرق الإثبات . ولو كانت شهادة الاستكشاف للنصوص عليها في اللة ١٧٨ من اللة اللة حكم لها بما طلبت .

٢ - أن دين النفقة لا يسقط بمت أحد الزوجين ، ولا بالطلاق - ولو خلا - فللمطلقة مطلق الحق لها بتجدها من النفقة ، حال قيام الزوجية ، مالم يكن عوضاً لها من الطلاق ، أو الخلع .

٣ - أن النشوز الطاريء ، لا يسقط متجده النفقة ، وإنما يمنع النشوز مطلقاً من وجوبها ما علمت الزوجة ، أو للمتدة ناشراً

وبعد صدور هذا القانون ، استقلت بعض الزوجات ، في ترك اللطالبة بالنفقة ، حق يتجمع منها مبلغ باعظ ، ثم يطالبن الزوج بالتجده كله ، مما يرهق الزوج ويثقل كاهله

فروى تدارك هذا الأمر بما يرفع القصر عن الأزواج .. وجاء في الفقرة ٦ من اللة ١٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلالة ترتيب الهام الشرعية ، ما نصه : « لا تمنع دعوى النفقة عن مدة ماضية ، لأكثر من ثلاث سنين ميلادية ، نهايتها تاريخ رفع الدعوى ». وجاء في اللة الإيضاحية لهذا القانون ، بشأن هذه الفقرة ما نصه : « أما النفقة عن اللة الماضية فقد روى - أخذاً بقاعدة تخصيص القضاء - ألا تمنع الدعوى بها لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية . نهايتها تاريخ قيد الدعوى . ولما كان في إطلاق إجازة اللطالبة بالنفقة للتجده عن مدة سابقة على رفع الدعوى - إحتمال اللطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق الشخص الملزم بها ، روى من المعدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى اللطالبة بها ، أولاً ، فأولاً ، بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنوات ، وجعل ذلك عن طريق منع سماع الدعوى . »

وليس في ذلك الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة ، إذ يمكنه اللطالبة بها ، قبل مضي ثلاث سنوات <sup>(١)</sup> . ولا زال العمل مستمراً بهذا القانون إلى اليوم .

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التجده بثلاث سنين لم تعرف حكمه من جهة . ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى . على أن هذه اللة تعتبر مدة طويلة ، وقد ترقى الأزواج ، ولهذا جد في مشروع قانون الأحوال الشخصية لللة رقم ٨١ من أنه لا تمنع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن ستة سابقة على الدعوى .

### الإبراء من دين النفقة والمقاصة به :

وإذا كانت النفقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تعتبر ديناً في فتمته من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها بفريق شرعي - فإنه يصح للزوجة أن تيرثه من هذا الدين ، كله أو بعضه .

ولو أبرأته مما يكون لها من النفقة في المستقبل لا يصح ، لأنه لم يثبت ديناً بعد ، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً - ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبل ؛ أو عن سنة واحدة - إن كانت النفقة فرضت مشاهرة ، أو مسانئة .

وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، وكان للزوج دين في نعمتها ، وطلب أحدهما مقامة الدينين - أحيب إلى طلبه لاستواء الدينين في القوة .

وللحاليلة رأي في المقاصة .. فهم يقرّون بين أن تكون المرأة موسرة ، أو مصرة .. فإن كانت موسرة . فله أن يحتسب عليها دينه مكان نفقتها ؛ لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء ، وهنا من ماله

وإن كانت مصرة لم يكن له ذلك ، لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته . ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها ؛ ولأن الله تعالى أمر بإنظاره . قال : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> فيجب إنظاره بما عليها .

تسهيل النفقة وطروء ما يمنع الاستحقاق :

إذا عجل الزوج لزوجته نفقة مدة مستحقة كسهر ، أو سنة مثلاً ، ثم طرأ في أثناء اللدة ما يجعلها لا تستحق النفقة : بأن مات أحد الزوجين أو نشزت الزوجة - فللزوج أن يسرد نفقة ما بقي من اللدة ، التي تستحق نفقة عنها ؛ لأنها أخذته جزاء احتباسها لحق الزوج ، وبقي فوات الاحتباس باللون أو النشوز ، فعليها أن ترد النفقة التي جعلت لها بالنسبة للعدة الباقية . وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي وعبد بن الحسن <sup>(٢)</sup> .

نفقة المعتدة :

وللمعتدة الرجعية ، والمعتدة الحامل النفقة ، لقول الله سبحانه - في الرجعيات : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) البقرة ، آية ٢٨٠ -

(٢) يرى الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسرد شيئاً مما يجعل من النفقة ، لأنها وإن كانت جزاء إحتباس عنها فله صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا يرجع فيها .

(٣) سورة الطلاق ، آية ٦ -

ولقوله في الحوامل : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وهذه الآية تدل على وجوب النفقة للحامل - سواء أكلت في عدة الطلاق الرجعي ، أم البائن ، أو  
كانت عدتها عدة وفاة .

أما البائنة فإن الفقهاء اختلفوا في وجوب النفقة لها ، إذا لم تكن حاملاً على ثلاثة أقوال :

١ - أن لها السكنى ولا نفقة لها ، وهو قول مالك والشافعي ، واستدلوا بقول الله تعالى :  
﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ .

٢ - أن لها النفقة والسكنى ، وهو قول عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، والثوري ،  
والأحناف ، واستدلوا على قولهم هذا بمسور : قوله تعالى :  
﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ .

فهذا نص في وجوب السكنى ، وحيث وجبت السكنى شرعاً وجبت النفقة تابعة لوجوب الإسكان  
في الرجعية ، وفي الحامل ، وفي نفس الزوجة . وقد أنكر عمر وعائشة - رضي الله عنهما - على فاطمة  
بنت قيس في الحديث الذي أورده ، وقال عمر : لا تترك كتاب الله <sup>(٢)</sup> . وسنة نبينا ، لقول  
أمرأة ، لا تدري لعلها حفظت . لم تبيته .

وحين بلغ فاطمة ذلك قالت : « بيني وبينكم كتاب الله » . قال تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْذِرْتِهِنَّ  
وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ، وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ  
مُبَيِّنَةٍ ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ  
أَمْرًا ﴾ . فأي أمر يحدث بعد الثلاث !

٣ - أنه لا نفقة لها ولا سكنى ، وهو قول أحمد ، وداود ، وأبي ثور ، وإسحاق ، وحكي عن  
علي ، وابن عباس ، وجابر ، والحسن ، وعطاء ، والشعب ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ،  
والإمامية . واستدلوا بما رواه البخاري ، ومسلم ، عن فاطمة بنت قيس قالت : « طلقني زوجي  
ثلاثاً على عهد رسول الله فلم يعمل لي نفقة ولا سكنى » . وفي بعض الروايات : أن رسول الله ﷺ  
قال : « إنا السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجعية » . وروى أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ،  
والنسائي : « أنه قال لها رسول الله ﷺ لا نفقة لك : إلا أن تكوني حاملة » .

(١) سورة الطلاق ، آية ٦ .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ .

### نفقة زوجة الغائب :

جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ مادة (٥) . « إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا ، فإن لم يرسل ما تنفق فيه زوجته على نفسها . طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، إذ كان مجهول المثل ، أو كان مقنونا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي .

### الحقوق غير المادية

تقدم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي : وهو للمهر والنفقة ، ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فيما يلي :

#### ١ - حسن معاشرتها .

أول ما يجب على الزوج لزوجته إكرامها ، وحسن معاشرتها ، ومعاملتها بالمعروف ، وتقديم ما يمكن تقديمه إليها ، مما يؤلف قلبها : فضلا عن تحمل ما يصدر منها أو الصبر عليه . يقول الله سبحانه : ﴿ وَعَاقِبُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَكُفُوا أَنْ تَكَرَّهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خِيَرًا كَثِيرًا ﴾ (١) .

ومن مظاهر إكثار الخلق ، وغو الإيمان أن يكون للرء رقيقا مع أهله ، يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « أكل للومنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم » .

وإكرام المرأة دليل الشخصية للتكاملة ، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم . يقول الرسول ﷺ : « ما أكرمهن إلا كريم ، وما أهانهن إلا لئيم » . ومن إكرامها التلطف معها ومداعبتها . وقد كان الرسول ﷺ يتلطف مع عائشة - رضي الله عنها - قيسابها . تقول : « سابقني رسول الله ﷺ فسبقته ، فلبيتا حتى إذا أرفقني اللحم سابقته فسبقني » . فقال : هذه بتلك السبقة . رواه أحمد ، وأبو داود . وروي أحمد وأصحاب السنن أنه ﷺ قال : « كل شيء يلهو به ابن آدم ، فهو باطل ، إلا ثلاثا : رمية عن قوسه ، وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ، فإنهن من الحق » .

ومن إكرامها أن يعرفها إلى مستواه ، وأن يتجنب أفهامها ، حتى ولو بالكلمة النائية . فمن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله : ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن

(١) سورة النساء آية ١٩ .

تطعمها إذا طمعت ، وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت . . والمرأة لا يتصور فيها الكمال ، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه . يقول الرسول ﷺ : « استوصوا بالنساء خيراً ، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج ، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه . فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج » . رواه البخاري ، ومسلم .

وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبيعياً ، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة وأنه كالضلع العوج المتقوس الذي لا يقبل التصويم . ومع ذلك فلا بد من مصاحبتها على ما هي عليه ، ومعاملتها كأحسن ما تكون للعامة ، وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا اعوجت في أي أمر من الأمور .

وقد بغضى الرجل عن مزايا الزوجة وفضائلها ، ويتجسد في نظره بعض ما يكره من خصائصها ، فينصح الإسلام بوجوب الموازنة بين حسناتها وسيئاتها ، وأنه إذا رأى منها ما يكره - فإنه يرى منها ما يحب . يقول الرسول ﷺ : « لا يفرك <sup>(١)</sup> مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً ، رضي منها خلقاً آخر » .

## ٢ - صيانتها :

ويجب على الزوج أن يصون زوجته ، ويحفظها من كل ما يחדش شرفها ، ويثلم عرضها ، ويمتنع كرامتها ، ويعرض سمعتها لقالة السوء ، وهنا من الفيرة التي يحجبها الله . روي البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يغار ، وإن للمؤمن يغار ، وغيرة الله أن يأتي العبد ما حرم عليه » . وروي عن ابن مسعود أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال : « ما أحد أغبر من الله ، ومن غيبرته حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وما أحد أحب إليه للدخ من الله ، ومن أجل ذلك أتى على نفسه . وما أحد أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

وروي أيضاً أن سعد بن عبادَةَ قال : « لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضرته بالسيف غير مصفح . فقال الرسول : أتتجربون من غيرة سعد . لأننا أغبر منه ، والله أغبر مني ، ومن أجل غيرة الله ، حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » .

وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاث لا يدخلون الجنة : العاق لوالديه ، والديوث ، ورجلة النساء » . رواه النسائي والجزار . والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد . وعن حماد بن يسلم أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً : الديوث ، والرجلة من النساء ، ومسدن الحجر .

(١) لا يفرق . لا يفض .

قالوا يارسول الله : أما مدمن الخمر فقد عرفناه فما الديوث ؟ قال الذي لا يبالي من دخل على أهله . قلنا : فما الرجل من النساء ؟ قال : الذي تشبه بالرجال .

رواه الطبراني - قال للنذري : ورواه ليس فيه عروج ، وكما يجب على الرجل أن يغار على زوجته ، فإنه يطلب منه أن يعتدل في هذه الغيرة ، فلا يبالغ في إسائة الظن بها ، ولا يسرف في تعصي كل حركاتها وسكناتها ولا يحصى جميع عيوبها ، فإن ذلك يفسد العلاقة الزوجية ، ويقطع ما أمر الله به أن يوصل . يقول الرسول ﷺ : فإي يرويه أبو داود ، والنسائي ، وابن حبان عن جابر بن عتبة : « إن من الغيرة ما يحبه الله ، ومنها ما يبغضه الله ، ومن الخيلاء ما يحبه الله ، ومنها ما يبغضه الله ، فأما الغيرة التي يحبها الله فالغيرة في الريبة ، والغيرة التي يبغضها الله ، فالغيرة في غير ريبة <sup>(١)</sup> .. والاختيال الذي يحبه الله اختيال الرجل بنفسه عند القتال ، وعند الصدعة .. والاختيال الذي يبغضه الله الاختيال في الباطل » .. وقال علي كرم الله وجهه : لا تكثر الغيرة على أهلك ، فترامى بالسوء من أجلك .

#### إتيان الرجل زوجته :

قال ابن حزم : وفرض على الرجل أن يجامع امرأته ، التي هي زوجته ، وأدنى ذلك مرة في كل شهر ، إن قدر على ذلك ، وإلا فهو حاسم لله تعالى .. برهان ذلك قول الله عز وجل : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على الرجل إذا لم يكن له عذر .

وقال الشافعي : لا يجب عليه ، لأنه حق له ، فلا يجب عليه كسائر الحقوق . ونص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر ، لأن الله قدره في حق المولى بهذه المدة ، فكذلك في حق غيره .

وإذا سافر عن امرأته ، فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع ، فإن أجد ذهب إلى توقيته بستة أشهر .. ومثل : كم يغيب الرجل عن زوجته ؟ قال : ستة أشهر يكتب إليه ، فإن أبي أن يرجع فرق الحاكم بينهما ..

وحجته ما رواه أبو حفص بإسناده عن زيد بن أسلم قال ::: يينا عمر بن الخطاب يحرس المدينة ، فر بأمرأة في بيتها وهي تقول :

تطاول هذا الليل وأسود جانبه وطال عليّ أن لا خليل أأعبه  
والله لولا خشية الله وحده لحزك من هذا السرير جوائبه

(١) الريبة : الشك والظن . وإذا كان ذلك بنميمة لأه من سوء الظن . إن بعض الظن إم .

(٢) سورة البقرة . آية ٢٢٢ .

ولكن ربي والحياة يكفي وأكرم بعلي أن توطأ مراكيبه  
فأل عنها عمر ، قليل له : هذه فلانة ، وزوجها غائب في سبيل الله ، فأرسل إليها تكون  
معه ، وبعث إلى زوجها ، فاقبله <sup>(١)</sup> ثم دخل على حفصة ، فقال : يابنية .. كم تصبر للمرأة عن  
زوجها ؟ فقالت : سبحان الله . مثلك يال مثلي عن هذا ؟ فقال : لولا أني أريد النظر للسجين  
ما سألتك .

قالت : خسة أشهر .. ستة أشهر . فوقت للناس في منازلهم ستة أشهر .. يسهرون شهراً  
ويقومون أربعة أشهر ويسهرون راجعين شهراً .

وقال الغزالي من الشافعية : وينبغي أن يأتيها في كل أربع ليال مرة ، فهو أعدل ، لأن عدد  
النساء أربعة ، فجاز التأخير إلى هذا الحد .. نعم ينبغي أن يزيد ، أو ينقص حسب حاجتها في  
التحصين ، فإن تحصينها واجب عليه ، وإن كان لا تثبت للطالبة بالوطء ، فذلك لمرور الطالبة  
والوفاء بها .

ومن محمد بن مفرن الغفاري قال : أنت امرأة إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقالت :  
يا أمير المؤمنين : إن زوجي يصوم النهار ، ويقوم الليل ، وأنا أكره أن أشكوه وهو يعمل بطاعة الله  
عز وجل فقال لها : نعم الزوج زوجك ، فجمعت تكرر هذا القول ويكرر عليها الجواب .. فقال له  
كعب الأسدي : يا أمير المؤمنين هذه المرأة تشكو زوجها في مباحده إياها عن فراقه ، فقال عمر : كما  
فهمت كلامها فاقض بينها . فقال كعب : عليّ بزوجها فأني به ، فقال له : إن امرأتك هذه  
تشكوك . قال : أفي طعام ، أو شراب ؟ قال : لا ، فقالت للمرأة :

يا أيها القاضي الحكم رشده	ألمني خليلي عن فراشي مجسده
زهدني في مضجعي تبيده	فاقتض القضاة ، كعب ، ولا ترده
نهاره وليله ما يرقده	فلست في أمر النساء أحسنه

فقال زوجها :

زهدني في النساء وفي المحجل	أني امرؤ أذهلني مبانزل
في سورة النحل وفي السبع الطول	وفي كتاب الله تخويف جئل

فقال كعب :

إن لها عليك حقاً يارجل	نصيهما في أربع لمن عقل
فما علمها ذاك	ودع عنك العلل

ثم قال : إن الله عز وجل قد أحل لك من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فلك ثلاث أيام وليالين تبعدين فيهن ربك ، فقال عمر : والله ما أدري من أي أمريك أعجب ؟ أمن نهمك أمرها ، أم من حكاك بينها ؟ اذهب فقد وليتك قضاء البصرة .

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل وزوجته من الصدقات التي يشيب الله عليها . روي مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « وليك في جماع زوجتك أجر . قالوا يا رسول الله : أياقي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها زور ؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » .

ويستحب للدابة ، والملاعبة ، والللاطفة ، والتقبيل والإستظار حق تقضي للمرأة حاجتها . روي أبو يعلى عن أنس بن مالك : أن الرسول ﷺ قال : « إذا جامع أحدكم أهله فليصدقها ، فإذا قضى حاجته قبل أن تقضي حاجتها فلا يجعلها حق تقضي حاجتها » وقد تقدم : « هلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك » .

الستر عند الجماع :

أمر الإسلام بستر العورة في كل حال إلا إذا انتفى الأمر كشفها فمن هز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : « يابني الله .. عوراتنا ما تأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت ألا يراها أحد فلا يراها . قال : قلت : إذا كان أحدنا غاليًا ؟ قال : فالله أحق أن يستغيا من الناس » . رواه الترمذي ، وقال حديث حسن .

وفي الحديث جواز كشف العورة عند الجماع ، ولكن مع ذلك لا ينبغي أن يتجرد الزوجان تجردًا كاملاً .

فمن حبة بن عبد السلمي قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم أهله فليستر ، ولا يتجردا تجرد العيرين » <sup>(١)</sup> . رواه ابن ماجه .

وعن عمر أن النبي ﷺ قال : « إياكم ولتصري ، فإن معكم من لا يفارقم ، إلا عند الغائط ، وحين يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوم وأكرموم » . رواه الترمذي وقال حديث غريب وقالت عائشة : « لم ير رسول الله ﷺ مني ، ولم أرمه » .

### التصمية عند الجماع :

يسن أن يسمي الإنسان ويستعذ عند الجماع - روى البخاري ومسلم ، وغيرها عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله .. اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقتنا فإن قدر بينهما في ذلك ولد ، لن يضر ذلك الولد الشيطان أبداً » .

### حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة :

ذكر الجماع ، والتحدث به مخالف للروعة ، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه ، ولا حاجة إليه ، ينبغي للإنسان أن يتزهد عنه مالم يكن هناك ما يستدعي التكلم به ، ففي الحديث الصحيح . « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » . وقد مدح الله المعرضين عن اللغو فقال : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾ .

فإذا استدعى الأمر التحدث به ودعت الحاجة إليه فلا بأس ، وقد إدعت امرأة أن زوجها عاجز عن إتيانها ، فقال يارسول الله : « إني لأنفضها نقض الأدم » .

فإذا توسع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل المباشرة وأفضى ما يجري بينهما من قول أو فعل ، كان ذلك محرماً .

فمن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة : الرجل يقضي إلى المرأة ، وتقضي إليه ، ثم ينشر سرها » . رواه أحمد .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - « أن رسول الله ﷺ ، فلما سلم ، أقبل عليهم بوجهه فقال : مجالسكم . هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابَه وأرخص ستره ، ثم يخرج فيحدث فيقول : فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا ؟! فسكوا ، فأقبل على النساء ، فقال : هل منكن من تحدث ؟ فبحث فتاة كمام على إحدى ركبتيها ، وتناولت ليرها الرسول ﷺ وليسمع كلامها ، فقالت : أي والله . إنهم يتحدثون ، وإنهن ليتحدثن . فقال : هل تدرين ما مثل من فعل ذلك ؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة . لقي أحدهما صاحبه بالسكة ، ففضى حاجته منها - والناس ينظرون إليه » . رواه أحمد ، وأبو داود .

### إتيان الرجل في غير المأتي :

إتيان المرأة في دبرها تفتر منه الفطرة ، ويأباه الطبع ، وعمره الشرع . قال تعالى : ﴿ يَسْأَوْنَهُمْ خَزَنَتُ لَكُمْ فَاَتَوْا حَزَنَتُمْ أَنِّي شِئْتُمْ ﴾ (١) .

والحرث : موضع الفرس والزرع ، وهو هنا محل الولد ، إذ هو للزروع فالأمر بإتيان الحرث أمر بالإتيان في الفرج خاصة .

قال ثعلب : إنما الأرحام أرضون لنا عتشتات فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات وهذا كقول الله تعالى : ﴿ فَأَتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمُ اللَّهُ ﴾ (١) .

وكقوله : ﴿ أَنِّي شَيْئَتُمْ ﴾ أي كيف شتم . وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري ومسلم . « أن اليهود كانت على عهد رسول الله ﷺ تزعم أن الرجل إذا أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحمول ، وكان الأنصار يتبعون اليهود في هذا ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ نَسَاؤُكُمْ خَرْثٌ لَكُمْ ، فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَيْئَتُمْ ﴾ ...

أي أنه لا حرج في إتيان النساء بأي كيفية ، مادام ذلك في الفرج ، وما دمت تقصدون الحرث . وقد جاءت الأحاديث صريحة في النهي عن إتيان المرأة في دبرها . وروى أحمد ، والترمذي ، وابن ماجه . أن النبي ﷺ قال : « لا تأتوا النساء في أعجازهن . أوقال : في أدبارهن » . رواه ثقات وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال في الذي يأتي امرأته من دبرها . « هي اللوطية الصغرى » .

وعند أحمد وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » .

قال ابن تيمية : ومتى وطئها في الدبر ، وطأهته غُرّاً جميعاً ، وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به .

العزل وتحديد النسل (٢) :

تقدم أن الإسلام يرغب في كثرة النسل ، إذ أن ذلك مظهر من مظاهر القوة والمنعة بالنسبة للأمم والشعوب . « وإنما العزة للكثير » .

ويعمل ذلك من أسباب مشروعية الزواج : تزوجوا الولود الودود فيأتي مكثراً بكم الأمم يوم القيامة » .

إلا أن الإسلام مع ذلك لا يمنع في الظروف الخاصة من تحديد النسل . بإتخاذ دواء يمنع من الحمل ، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التمتع . فيباح التحديد في حالة ما إذا كان الرجل

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٧ .

(٢) العزل : هو أن يزرع الرجل بعد الإيلاج ليدخل الفرج متناً للحمل .

معيلاً<sup>(١)</sup> لا يستطيع القيام على تربية أبنائه التربية الصحيحة .

وكذلك إذا كانت للركبة ضعيفة ، أو كانت موصولة الحمل ، أو كان الرجل فقيراً . ففي مثل هذه الحالات يباح تحديد النسل إل إن بعض العلماء رأى أن التحديد في هذه الحالات لا يكون مباحاً فقط ، بل يكون مندوباً إليه .

وألقى الإمام الغزالي بهذه الحالات حالة ما إذا خافت المرأة على جمالها ، فن حق الزوجين في هذه الحالة أن يمنعا النسل . بل ذهب كثير من أهل العلم إلى إباحتها مطلقاً ، واستدلوا لمنحهم بما تأتي :

١ - روي البخاري ومسلم عن جابر قال : كنا نمنزل على رسول الله ﷺ والقرآن ينزل .

٢ - وروي مسلم عنه قال : كنا نمنزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا .

وقال الشافعي رحمه الله: ونحن نروي عن عدد من أصحاب النبي ﷺ أنهم رخصوا ذلك ولم يروا به بأساً .

وقال البيهقي : وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري وزيد ابن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وهو مذهب مالك والشافعي وقد اتفق عمر وعلي رضي الله عنهما على أنها لا تكون موهودة حتى تمر عليها التارات السبع . فروى القاضي أبو يعلى وغيره بإسناده عن عبيد بن رفاعه عن أبيه قال : جلس إلى عمر وعلي والزبير وسعد رضي الله عنهم في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ وتذاكروا المنزل . فقالوا : لا بأس به فقال رجل : أنهم يزعمون أنها للوهودة الصغرى . فقال علي رضي الله عنه : لا تكون موهودة حتى تمر عليها التارات السبع ، حتى تكون من سلالة من طين ، ثم تكون نطفة ، ثم تكون علقة ، ثم تكون مضغة ، ثم تكون عظاماً ، ثم تكون لحماً ، ثم تكون خلقاً آخر . فقال عمر رضي الله عنه : صدقت أطال الله بقاءك .

ويرى أهل الظاهر أن منع الحمل حرام ، مستلدين بما روته جفامة بنت وهب : أن أناساً سألوا رسول الله ﷺ عن العزل ؟ فقال : «ذلك هو الواد الحفي» . وأجاب الإمام الغزالي عن هذا فقال : « ورد في الصحيح أخبار صحيحة في الإباحة ، قوله : « إنه الواد الحفي » كقوله : « الشرك الحفي » وذلك يوجب كراهيته كراهة لا تحريماً » .

والتضود بالكراهة خلاف الأولى ، كما يقال ، يكره للقاعد في المسجد أن يقعد فارغاً لا يشتغل

(١) الميل : كثير المال .

بذكر أو صلاة وبعض الأئمة كالأحناف يرون أن يباح المزل إذا أذنت الزوجة ، ويكره من غير إذنها .

#### حكم إسقاط الحمل :

بعد استقرار النطفة في الرحم لا يحل إسقاط الجنين بعد مضي مائة وعشرين يوماً ، فإنه حيثئذ يكون اعتداء على نفس يستوجب العقوبة في الدنيا والآخرة <sup>(١)</sup> .

أما إسقاط الجنين ، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة ، فإنه يباح إذا وجد ما يستدعي ذلك ، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي فإنه يكره .

قال صاحب سبل السلام : « معالجة المرأة الإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف في المزل ، فمن أجازها أجاز للمعالجة ، ومن حرّمها حرّم هنا بالأولى » . ويلحق هنا تماطي المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، انتهى .

ويرى الإمام الغزالي : أن الإجهاض جنابة على موجود حاصل ، قال : ولما مراتب ، أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بهاء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنابة ، فإن صارت مضفة وعلقة كانت الجنابة أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الجنابة تفاحشا .

#### الإيلاء <sup>(٢)</sup>

تعريفه :

الإيلاء في اللغة : الإمتناع باليمين : وفي الشرع : الامتناع باليمين من وطء الزوجة . ويستوي في ذلك اليمين بالله ، أو الصوم ، أو الصدقة ، أو الحج ، أو الطلاق .

وقد كان الرجل في الجاهلية يحلف ألا يس امرأته السنة، والسنتين ، والأكثر من ذلك بقصد الإضرار بها ، فيتركها معلقة ، لا هي زوجة ، ولا هي مطلقة . فأراد الله سبحانه أن يضع حداً لهذا العمل الضار ، فوقفه بمدة أربعة أشهر ، يقوى فيها الرجل ، عليه يرجع إلى رشده ، فإن رجع في تلك المدة ، أو في آخرها ، بأن حنث في اليمين ، ولا مس زوجته وكفر عن يمينه فيها .. وإلا طلق . فقال : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ <sup>(٣)</sup> أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ هَاءُوا <sup>(٤)</sup> فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ <sup>(٥)</sup> .

(١) عن عبد الله قال : حدثني رسول الله - ﷺ - وهو الصادق المصدق : « إن أحدم بمعصية في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون حقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم ينفخ فيه الروح ويؤمن بأربع كلمات : يكتب رزقه وأجله وعمله ونسبه أو سجد .

(٢) آلي يولي إيلاء وإلية إذا حلف فهو يولي . (٣) تَرِيصٌ : الإبتطار .  
(٤) هَاءُوا : رجسوا . (٥) سورة البقرة الآية ٢٢٧ .

### مدة الإيلاء (١) :

اتفق الفقهاء على أن من حلف ألا يس زوجته أكثر من أربعة أشهر كان مولياً ، واختلفوا فيمن حلف ألا يسها أربعة أشهر :: فقال أبو حنيفة وأصحابه : يثبت له حكم الإيلاء .

وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة : إلى أنه لا يثبت له حكم الإيلاء ، لأن الله جعل له مدة أربعة أشهر ، وبعد انقضائها إما النفي ، وإما الطلاق .

### حكم الإيلاء :

إذا حلف ألا يقرب زوجته فإن مسها في الأربعة الأشهر انتهى الإيلاء ولزمته كفارة اليمين . وإذا مضت للمدة ولم يجامعها ، فهى جهور الملاء أن للزوجة أن تطالبه : إما بالوطء وإما بالطلاق . فإن امتنع عنها فهى مالك أن الحاکم أن يطلق عليه دفعا للضرر عن الزوجة . يرى أحد والشافعي وأهل الظاهر أن القاضي لا يطلق وإنما يضيق على الزوج ويحبسه حتى يطلقها بنفسه . وأما الأحناف فيرون أنه إذا مضت للمدة ولم يجامعها فإنها تطلق بئساة بمجرد مضي المدة . ولا يكون للزوج حق للمراجعة لأنه أساء في استعمال حقه بامتناعه عن الوطء بغير عذر ، فنوت حق زوجته وصار بذلك ظالماً لها .

ويرى الإمام مالك أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء إذا قصد الإضرار بترك الوطء وإن لم يحلف وعلى ذلك لوقوع الضرر في هذه الحال كما واقع في حالة اليمين .

### الطلاق الذي يقع بالإيلاء :

والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن . لأنه لو كان رجعيًا لأمكن للزوج أن يبررها على الرجعة ، لأنها حق له ، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة ، ولا يزول عنها الضرر . وهذا مذهب أبي حنيفة .

وذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي ؛ لأنه لم يتم دليلاً على أنه بائن ، ولأنه طلاق زوجة مدخول بها من غير عوض ولا استيفاء غوّد .

### عدة الزوجة المولي منها :

ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولي منها تمتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة ، وقال جابر بن زيد : لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعة أشهر ثلاث حيض .

قال ابن رشد : وقال بقوله طائفة ، وهو مروى عن ابن عباس ، وحجته : أن العدة إنما وضعت

(١) تبعاً للمدة من وقت اليمين .

لبرائة الرحم . وهذه قد حصلت لها البرائة .

### حق الزوج على زوجته

من حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية ، وأن تحفظه في نفسها وماله ، وأن تمتنع عن مقارفة أي شيء يضيّق به الرجل ، فلا تمس في وجهه ، ولا تبدو في صورة يكرهها .. وهذا من أعظم الحقوق .

روي الحاكم عن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ أي الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال : زوجها . وقالت : فأأي الناس أعظم حقاً على الرجل ؟ قال : أمه . ويؤكد رسول الله هذا الحق فيقول : « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها » . رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وابن حبان .

وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات فقال : ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ (١) .

والقانتات هي الطائعات . والحافظات للغيب : أي اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن ، فلا يمنه في نفس أو مال .

وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة ، وبه تدوم الحياة الزوجية ، وتسد .

وقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال : « خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها طاعتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك » .

ومحافظة الزوجة على هذا الخلق يعتبر جهاداً في سبيل الله . روى ابن عباس رضي الله عنهما : أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله أنا وأقدة النساء إليك : « هذا الجهاد كتبك الله على الرجال ، فإن يصيبوا أجروا وإن قتلوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون . ونحن معشر النساء نقوم عليهم ، فما لنا من ذلك ؟ فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « ألهني من لقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترافاً بحقه يعدل ذلك . وقليل منكن من يفعله » .

ومن عظم هذا الحق أن قرن الإسلام طاعة الزوج بإقامة الفرائض الدينية وطاعة الله ، فعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلت المرأة خمسها ، وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت » . رواه أحمد والطبراني .

(١) سورة النساء ، من الآية ٣٤ .

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ « أيا امرأة ماتت وزوجها عنها راض ، دخلت الجنة » .

وأكثر ما يدخل المرأة النار ، عصيانها لزوجها ، وكفرانها إحسانه إليها ، فمن ابن عباس - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : « إطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن العشير ؛ لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط » . رواه البخاري .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تحيى فبات غضبان ، لعنتها للملائكة حتى تصبح » . رواه أحمد والبخاري ومسلم .

وحق الطاعة هذا مقيد بالمعروف . فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، فلو أمرها بمعصية وجب عليها أن تخالفه .

ومن طاعتها لزوجها ألا تصوم نافلة إلا بإذنه ، وألا تحج تطوعاً إلا بإذنه ، وألا تخرج من بيته إلا بإذنه .

روي أبو داود الطيالسي . عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « حق الزوج على زوجته ألا تنمعه نفسها ، ولو كان على ظهر قلب <sup>(١)</sup> وأن لا تصوم يوماً واحداً إلا بإذنه . إلا لفريضة ، فإن فعلت أثمت ، ولم يتقبل منها ، وألا تمنعي من بيتها شيئاً إلا بإذنه فإن فعلت كان له الأجر ، وعليها الوزر .. وألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، فإن فعلت لعننا الله ، وملائكة النضب حتى تتوب أو ترجع ، وإن كان ظالماً » .

عدم إدخاله من يكره الزوج :

ومن حق الزوج على زوجته أن لا تدخل أحدًا بيته يكرهه إلا بإذنه .

عن عمرو بن الأوحس الجشمي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ في حجة الوداع يقول ، بعد أن حمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال : « ألا ، واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان <sup>(٢)</sup> . عنكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً .. ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، ولنسايتكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن ألا يوطئن فروشكم من تكرهوهن ولا يأذنن في بيوتكم من تكرهوهن .. ألا وحقتن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » . رواه ابن ماجه والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

(١) قلب : رجل صغير يوضع على ظهر الحمل .

(٢) عوان : بنتع البين وتختلف الواو : أي كبريات .

## خدمة المرأة زوجها :

أساس العلاقة بين الزوج وزوجته هي المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات . وأصل ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَفَنَ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهُنَّ دَرَجَةٌ ۝ ﴾<sup>(١)</sup> .

فالإية تعطي للمرأة من الحقوق مثل ما للرجل عليها ، فكلاً طوبى المرأة بشيء طوبى الرجل بمثله .

والأساس الذي وضعه الإسلام للتعامل بين الزوجين وتنظيم الحياة بينهما - هو أساس فطري وطبيعي . فالرجل أقدر على العمل والكسب خارج المنزل ، والمرأة أقدر على تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وتيسير أسباب الراحة البيئية ، والطبائعية للمنزلة ، فيكلف الرجل ما هو مناسب وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها ، وهذا ينتظم البيت من ناحية الداخل والخارج دون أن يجد أي واحد من الزوجين سبباً من أسباب انقسام البيت على نفسه .

وقد حكم رسول الله ﷺ بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها .. فجعل علي فاطمة خدمة البيت ، وجعل علي علي العمل والكسب .

روي البخاري ومسلم أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرخاء وتسأله خادمة . فقال : « ألا أدلكا على ما هو خير لكما مما سألتا : إذا أخذنا مصاجعكما فصبحا الله ثلاثاً وثلاثين ، وأحدنا ثلاثاً وثلاثين ، وكبرا أربعاً وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم » . وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : « كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس فكانت أسوسه وكنت أخش له ، وأقوم عليه » وكانت تعطفه ، وتسقي الماء ، وتخزذ الدلو ، وتعجن ، وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ .

ففي هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها كما أن على الرجل أن يقوم بالإعناق عليها .

وقد شكت السيدة فاطمة رضي الله عنها ما كانت تلقاه من خدمة ، فلم يقل الرسول ﷺ لعلي : لا خدمة عليها وإنما هي عليك .

وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها ولم يقل لا خدمة عليها . بل أقره على استخدامها .. وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن . مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية .

قال ابن القيم : هذا أمر لا ريب فيه ، ولا يصح التفريق بين شريفة وذنينة ، وفقيرة وغنية .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها ، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدعة ، فلم يشكها <sup>(١)</sup> .

قال بعض علماء المالكية <sup>(٢)</sup> : إن على الزوجة خدمة مسكنها ، فإن كانت شريفة المحل يسار أبوة ، أو ترفه ، فعلياً التدبير للنزل وأمر الخادم ، وإن كانت متوسطة الحال فعلياً أن تفرش الفراش ونحو ذلك . وإن كانت دون ذلك فعلياً أن تقيم البيت وتطبخ وتغسل ، وإن كانت من نساء الكرد والديلم والجبل كلفت ما يكلفه نساؤهم وذلك أن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرنا . ألا أن أزواج النبي ﷺ وأصحابه كانوا يتكلفون الطحين والخبز والطبخ وفرش الفراش وتزيين الطعام وأشياء ذلك ، ولا نعلم امرأة امتنعت عن ذلك ، ولا يسوغ لها الإمتناع . بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك ، ويأخذنهن بالخدمة .. فالولا أنها مستحقة لما طالبوهن . هذا هو الذنب الصحيح خلافاً لما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي من عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها ، وقالوا : إن عقد الزواج إنما اقتضى الإمتناع لا الاستئصال وبذل للنافع .. والأحاديث المذكورة تدل على التطوع ومكارم الأخلاق .

#### تجاوز الصدق بين الزوجين :

الحفاظة على الإنجام في البيت ، وتقوية روابط الأسرة غاية من الغايات التي يستباح من أجل الحصول عليها تجاوز الصدق .

وردني أن ابن أبي عذرة الدؤلي - أيلم خلافة عمر - رضي الله عنه كان يخلع النساء اللاتي يتزوج بين ، فطارت له في النساء من ذلك أحدىثة يكرهها ، فلما علم بذلك أخذ بيد عبد الله بن الأرقم حتى أتى به إلى منزله ، ثم قال لامرأته : أنشدك بالله <sup>(١)</sup> هل تبغضيني ؟

قالت : لا تشدني بالله . قال : فإني أنشدك بالله . قالت : نعم . فقال لابن الأرقم اتسع ؟ ثم انطلقا حتى أتيا عمر رضي الله عنه فقال : أنكم لتحديثون إني أظلم النساء ، وأخلمهن ، فأسأل ابن الأرقم ، فأسأله فأخبره ، فأرسل إلى امرأته ابن أبي عذرة فبجأت هي وعمتها ، فقال : أنت التي تحدثين لزوجك أنك تبغضينه ؟

(١) يشكها أي لم يسع شكها .

(٢) من تفسير القرطبي .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٣ .

(٤) كذلك .

فقلت : إني أول من تاب ، وراجع أمر الله تعالى ، إنه ناشدني فتحرّجتُ أن أكذب ، أنا أكذب بأمر المؤمنين ؟ قال : نعم فأكذبي ، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدا فلا تحدث بذلك ، فإن أقل البيوت الذي يبني على الحب ، ولكن الناس يتعاضدون بالإسلام والأحساب . وقد روي البخاري ومسلم عن أم كلثوم رضي الله عنها . أنها سمعت رسول الله يقول : « ليس الكذب الذي يصلح بين الناس ، فيمنى خيرا ، أو يقول خيرا » .

قالت : ولم أسمعه يرخّص في شيء مما يقول الناس ألا في ثلاث يعني الحرب والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، والمرأة زوجها ، فهذا حديث صريح في إباحة بعض الكذب للمصلحة .  
إمسالك الزوجة بمنزل الزوجية :

من حق الزوج أن يمسك زوجته بمنزل الزوجية ، ويمنعها عن الخروج منه <sup>(١)</sup> إلا بإذنه ويشترط في المسكن أن يكون لاثقا بها ، وعقدا لاستقرار للميشة الزوجية ، وهذا المسكن يسمى بالمسكن الشرعي ، فإذا لم يكن لاثقا بها ولا يكتفها من استيفاء الحقوق الزوجية المقصودة من الزوج - فإنه لا يلزمها القرار فيه : لأن المسكن غير شرعي .

ومثال ذلك : ما إذا كان بالمسكن آخرون يمنعون وجودهم معها من المعاشرة الزوجية ، أو كان يلحقها بذلك ضرر ، أو يخشى منه متاعها .. وكذلك لو كان المسكن خاليا من الرفاق الضرورية ، أو كان مجال تتوحش منها الزوجة ، أو كان الجيران جيران سوء .  
الانتقال بالزوجة :

من حق الزوج أن ينتقل وزوجته حيث يشاء لقول الله تعالى : ﴿ أَسْكُنُوا مِنْ خَيْثُ سَكَنْتُمْ ، مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

واللهي عن المضارة يقتضي ألا يكون القصد من الانتقال بالزوجة للمضارة بها ، بل يجب أن يكون القصد هو المعاشة ، وما يقصد بالزواج ، فإن كان يقصد المضارة والتضييق عليها في طلبه نقلها كان تبه شيئا من اللهر أو ترك له شيئا من النفقة الواجبة عليه لها ، أو لا يكون مأمونا عليها - فلها الحق في الإمتناع واللقاضي أن يحكم لها بعدم استجابتها له .

وقيد الفقهاء استعمال هذا الحق أيضا بالألا يكون في الانتقال بها خوف الضرر عليها . كأن يكون الطريق غير آمن ، أو يشق عليها مشقة شديدة لا تحتمل في العادة ، أو يخاف فيه من عدو .

(١) وهذا بخلاف زيارة أبوها فلها أن تزورها كل ليل لو لم يجرى به العرف ولو لم يلدن لها . لأن ذلك من صلة الرحم الواجبة ولما أن ترضى للرضى منها إقام يوجد من يرشده ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن ينهها من الواجب .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

فإذا خافت الزوجة شيئاً من ذلك فلهما أن تمتنع عن السفر وقد جاء في إحدى المذكرات تفصائلياً علي : « ولا كانت مصلحة الزوجين من النقلة وعدمها لا تتحدد ولا تضبط أطلاقاً من غير بيان وجهها اعتماداً على فطنة القاضي وعدالته وحكمته .. فإن من البين أن مجرد كون الزوج في شخصه مأموناً على زوجته لا يكفي لتحقيق المصلحة في الإيجابار على النقلة . بل لابد من مراعاة أحوال أخرى ترجع إلى الزوج وإلى الزوجة . وإلى البلدان للنقل منها وللمنقل إليها . كأن يكون الباحث على الانتقال مصلحة يُعَدُّها ، فلما يمكن الحصول عليها بدون الاغتراب وكأن يكون الزوج قادراً على نفقات ارتحالها كأمنائها ، وفي يده فضل يغلب على الظن أنه لو أخرج فيه مثلاً لربح ما يعادل نفقته ونفقة عياله ، أو صناعة فنية تقوم بمعاشه ومعاشهم .

وكان يكون الطريق بين البلدين مأموناً على النفس والعرض والمال . وكأن تكون الزوجة بحيث تقوى على مشقة السفر من بلدها إلى المكان الذي يريد نقلها إليه . وكأن لا يكون الحمل الذي نقلها إليه بطبيعته متنبأاً للحميات ، والأوبئة ، والأمراض .

وكان لا يكون الاختلاف بين البلدين في الحرارة والبرودة مثلاً ما لا تحمله الأمزجة والطباع . وكأن تكون كرامة الزوجة في موضع نقلتها معفوفة ككرامتها في عليها الأصلي . كأن لا يلحقها بسبب الانتقال ضرر مادي أو أدبي .. إلى كثير من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها في مثل هذه الظروف وتختلف باختلاف الأشخاص والمواطن ولا تخفى عن القاضي الفطن . . وهذا من خير ما يقال تفصيلاً في هذا الموضوع .

#### اشتراط عدم خروج الزوجة من دارها :

من تزوج امرأة ، وشرط لها ألا يخرجها من دارها أو لا يخرج بها إلى بلد غير بلدها فعليه الوفاء بهذا الشرط ، لقول الرسول ﷺ : « إن أحق الشروط أن توفوا به ، ما استحلتم به الفروج » . رواه البخاري ، ومسلم ، وغيرهما عن عتبة بن عامر .

وهذا مذهب أحد ، وإسحاق بن راهوية ، والأوزاعي . وذهب غير هؤلاء من الفقهاء إلى أنه لا يلزمه الوفاء بهذا الشرط . وله نقلها عن دارها . وقالوا في الحديث : إن الشرط الواجب الوفاء به هو ما كان خاصاً في اللهر ، والحقوق الزوجية التي هي من مقتضى العقد دون غيرها مما لا يقتضيه . وقد تقدم في الجزء السادس الشروط في الزواج ، واختلاف العلماء فيه مفصلاً .

#### منع الزوجة من العمل :

فرق العلماء بين عمل الزوجة الذي يؤدي إلى تنقيص حق الزوج ، أو ضرره ، أو خروجها من بيته ، وبين العمل الذي لا ضرر فيه - فنعوا الأول ، وأجازوا الثاني . قال ابن عابدين ، من فقهاء

الأحناف: «والذي ينبغي تحريره أن يكون منهما من كل عمل يؤدي إلى تنقيص حقه، أو ضرره، أو إلى خروجها من بيته أما العمل الذي لا ضرر فيه فلا وجه لمتها منه وكذلك ليس له منعها من الخروج إذا كانت تحترف عملاً هو من فروض الكفاية الخاصة بالمرأة مثل عمل القابلة .»

**خروج المرأة لطلب العلم :**

إذا كان العلم الذي تطلبه المرأة مفروضاً<sup>(١)</sup> عليها وجب على الزوج أن يملأ إياها إذا كان قادراً على التعلم، فإذا لم يفعل وجب عليها أن تخرج حيث العلماء ومجالس العلم، لتعلم أحكام دينها ولومن غير إذنه .. أما إذا كانت الزوجة عالة بما فرضه الله عليها من أحكام ، أو كان الزوج متفقها في دين الله ، وقام بتعليمها ، فلا حق لها في الخروج إلى طلب العلم إلا بإذنه .

**تأديب الزوجة عند النشوز :**

قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي تَخَالُفُونَ نُشُوزَهُنَّ لَعَنَ اللَّهُ فِعْלוهُنَّ وَأَعْزَبَهُنَّ لِي فِي الْمَضَاجِرِ ، وَاسْخِرُوهُنَّ ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْتَغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

نشوز الزوجة : هو عصيان الزوج وعدم طاعته أو امتناعها عن فرسه ، أو خروجها من بيته بغير إذنه .

وعظمتا تذكيرها بالله ، ونحو يفها به ، وتنبيهها للواجب عليهما من الطاعة وما لزوجهما عليهما من حق ، ولفت نظرهما إلى ما يلحقهما من الإثم بالخالف والمصيان ، وما يفوت من حقوقها من النفقة ، والكسوة .

والمعجزة في الضجع : أي في الفراش . وأما المعجزة في الكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ، لما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لمسلم أن يعجز أخاه فوق ثلاثة أيام » .

ولا تضرب الزوجة لأول نشوزها .. والآية فيها إضمار وتقدير . أي . ﴿ وَاللَّائِي تَخَالُفُونَ نُشُوزَهُنَّ لَعَنَ اللَّهُ فِعْلوهُنَّ ﴾ .

فإن نشزن ، « فاهجروهن في المضجع » ، فإن أصرن « فاضربوهن » .. أي إذا لم تردع بالوعظ والمعجزة ضربه .. يقول الرسول ﷺ : إن عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه .. فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، أي غير شديد .

(١) العلم القرس ، هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عليه قرس العلم .

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

وعليه أن يحتبب الوجه ، والمواضع الخوفة ، لأن المقصود التأديب . لا الإتلاف . روي أبو داود عن حكم بن معاوية القشيري عن أبيه قال : قلت يا رسول الله . ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن تطعمها إذا طُعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ولا تقبّح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

### ترتين المرأة لزوجها :

من المستحسن أن تترين المرأة لزوجها بالكحل والحضاب ، والطيب ، ونحو ذلك من أنواع الزينة .

روي أحد عن كريمة بنت همام : « قالت لمائشة رضي الله عنها : ما تقولين - أم المؤمنين - في الحناء ؟ فقالت : كان حبيبي ﷺ يعجبه لونه ، ويكره ريحه ، وليس يحرم طليكن بين حبستين ، عند كل حيضة » .

### التبرج

معناه :

التبرج تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه .

وأصله الخروج من البرج ، وهو القصر ، ثم استعمل في خروج المرأة من الحشمة وإظهار مفاتها وإيراز محاسنها ..

### التبرج في القرآن :

وقد ورد التبرج في القرآن في موضعين :

للموضع الأول : في سورة النور . جاء فيه قول الله سبحانه : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ لِيَسَائِرَهُنَّ مَتَّبِعَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَقْفِفْنَ خَيْرٌ لهنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والموضع الثاني : ورد في النهي عنه والتشنيع عليه في سورة الأحزاب ، في قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَبْرَجْنَ تَبْرُجُ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
مناقلاته للدين والمدنية :

إن أم ما يتميز به الإنسان عن الحيوان اتخاذ اللباس وأدوات الزينة . يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا آدَمُ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْوِي سَوَآتَكُمْ وَرِيضًا . وَلِبَاسُ التَّقْوَى ، ذَلِكَ خَيْرٌ ، ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ

(١) سورة الأحزاب ، آية ٣٣ .

(٢) سورة النور ، آية ٦٠ .

الله ، لعلهم يذكرون ﴿ ١١ ﴾ .

والملايس والزينة هما مظهران من مظاهر السنية والحضارة ، والتجرد عنها إنما هو ردة إلى الحيوانية ، وعودة إلى الحياة البهائية .

والحياة ، هي تسهر سيرها الطبيعي ، لا يمكن أن ترجع إلى الوراء إلا إذا حدثت لها نكسة تبدل أراءها ، وتغير أفكارها وتجعلها تعود القهقري ناسية أو متناسية مكاسبها الحضارية ووقاياها الإنساني . وإذا كان اتخاذ للملابس لازماً من لوازم الإنسان الرائي ، فإنه بالنسبة للمرأة الأزم ، لأنه هو الحفاظ الذي يحفظ عليها دينها وشرعها وكرامتها وعفافها وحياها . وهذه الصفات ألصق بالمرأة وأولى بها من الرجل ، ومن ثم كانت الحشمة أولى بها وأحق .

إن أعز ما تملكه المرأة الشرف ، والحياة ، والعضاف والمحافظة على هذه الفضائل عاقطة على إنسانية المرأة في أمي صورها ، وليس من صالح للمرأة ولا من صالح المجتمع أن تتخلى المرأة عن الصيانة والاحتشام . ولذا وإن الفريضة الجنسية هي أعنف الفرائض على الإطلاق والتبذل مثيرة لهذه الفريضة ومطلق لها من عقابها .

ووضع الحدود والقيود والسدود أمامها مما يخفف من حدتها ويطفىء من جذوتها وبهذا تهدينا جديراً بالإنسان وكرامته ، ومن أجل هذا عني الإسلام عناية خاصة بملايس المرأة وتناول القرآن ملابس المرأة مفصلاً لحدودها ، على غير عادة في تناول المسائل الجزئية ، بالتفصيل فهو يقول : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لَّا رَاجِلُكَ وَمِنَّا فَكَفَّ وَنَاصِيكَ وَنِصَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِقِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ يُعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ ﴾ (الأحزاب الآية : ٥٩) .

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي وبناته ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء مطالبات بتنفيذ هذا الأمر دون استثناء واحدة منهن مهما بلغت من الطهر ، ولو كانت طهارة بنات النبي عليه الصلاة والسلام وطهارة نساؤه .

ويولي القرآن هذا الأمر عناية بالغة ويفصل ذلك تفصيلاً ، فيبين ما يحل وكشفه وما يجب ستره ، فيقول : ﴿ وَلَقَدْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْنَضْنَ مِنْ أَسْبَاغِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ قُرُوءَهُنَّ ، وَلَا يُدْنِينَ زِينَتَهُنَّ ، إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ، وَلَا يَسْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ .. الخ الآية ﴾ (٦٦) حتى لو كانت المرأة عجوزاً لا رغبة لها ولا رغبة فيها .

يقول الله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ، فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ لِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَّبِعَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ (١) لَّهُنَّ ﴾ (٩) .

(٦) - سورة النور ، آية ٢٦ .

(١) - سورة الأعراف ، آية ٣١ .

(٩) - يستعففن ، أي يسترن . (٩) - سورة النور ، آية ٦٠ .

ويتم الإسلام بهذه القضية ، فيحدد السن التي تبدأ بها المرأة في الإحتشام فيقول الرسول ﷺ :  
 « ياأبناء : إن للمرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا .. وأشار إلى وجهه  
 وكفيه » .. والمرأة فتنة ، ليس أضر على الرجال منها ، يقول الرسول ﷺ : « إن المرأة إذا أتت  
 أقبلت ومعها شيطان ، وإذا أدبرت ومعها شيطان » .

وتجرد المرأة من ملابسها وإبداء مفاتها يطلبها أخص خصائصها من الحياء والشرف ، ويحيط بها  
 عن متواها الإنساني . ولا يطهرها عما التصق بها من رجس سوى جهنم .  
 يقول الرسول ﷺ : « صفان من أهل النار لم أرهما : رجال يأسيهم سياط كأفئاف  
 البقر ، ونساء كليات عاريات ، مائلات مميلات ، لا يدخلن الجنة ولا يخرجن منها ، وإن رجعا  
 ليشتم من مسافة كنا وكنا » .

وفي عهد النبوة كان رسول الله ﷺ يرى بعض مظاهر التبرج ، فلفت نظر النساء إلى أن هذا  
 فسق عن أمر الله ، ويردعن إلى الجادة للسقاية ، ويحمل الأولياء والأزواج تبعه هذا الإعراف ،  
 وينذرم بمناب الله .

١ - عن موسى بن يسار رضي الله عنه قال : مروت بأبي هريرة امرأة ورعها تعصف <sup>(١)</sup> فقال لها  
 أين تريدن <sup>(٢)</sup> ياأمة الجبار ؟ قالت : إلى المسجد . قال : وتطيبين ؟ قالت : نعم . قال :  
 فأرجعي واغتسلي ، فلما سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقبل الله صلاة من امرأة خرجت إلى  
 المسجد ورعها تعصف حتى ترجع فتغتسل » <sup>(٣)</sup> . وإنا أمر بالنفل لنهاب والاحتها .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة أصابت بخوراً <sup>(٤)</sup>  
 فلا تشهد العشاء » . أي : الأخيرة . رواه أبو داود والنسائي .

٣ - وروي عن عائشة رضي الله عنها قالت : بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد دخلت امرأة  
 من مزية ترفل <sup>(٥)</sup> في زينة لها في المسجد ، فقال النبي ﷺ : ياأيتها الناس : « انهبوا <sup>(٦)</sup> نساءكم عن  
 لبس الزينة والتبختر في المسجد ، فإن بني إسرائيل لم يلعبوا حتى لبس نساؤهم الزينة وتبختروا في  
 المسجد » رواه ابن ماجه .

« وتأن عمر رضي الله عنه - يخشى من هذه الفتنة المارسة فكان يطب لها قبل وقوعها علي

(١) يشتد طيبه . من صف الريح صفًا وصوتًا . تشتت ، فهي عاصف وعاصفة .

(٢) إلى أي مكان تذهبن ياغلوقة الفهار وأنت .

(٣) رواه ابن حزم في صحيحه قال الحفاظ : إسناده متصل بروثته ثلاث ، ورواه أبو داود وابن ماجه ، من طريق مسلم بن عبيد الله  
 العمري .

(٤) اسموعن وحفروهن .

(٥) التي غيلا .

(٦) عود الطيب أخرته .

قاعدة : « الوقاية خير من العلاج » قد روي إنه كان يتمسك ذات ليلة نسمع امرأة تقول :

هل من سبيل إلى خمر فاشترىها أم هل من سبيل إلى نصر بن حجاج فقال : أما في عهد عمر فلا . فلما أصبح استدعى نصر بن حجاج فوجده من أجل الناس وجهًا ، فأمر بخلق شعره فيزداد جمالاً ، فنفاه إلى الشام .

سبب هذا الإحراق :

وقد سبب الجهل والتقليد الأعمى الانحراف عن هذا الخط المستقيم ، وجاء الإستعمار فنفتح فيه وأوصله إلى غايته ومداه ، فأصبح من المعتاد أن يجد المسلم المرأة السليمة ، متبذلة ، عارضة مفتاتها ، خارجة في زيتها ، كاشفة عن صدرها وغرها وطهرها وذراعيها وساقها . ولا تجد أي غضاضة في قص شعرها ، بل تجد من الضروري وضع الأصباغ والمساحيق والتطيب بالطيب واختيار الملابس اللغرية ، وأصبح « لموضات » الأزياء مولم خاصة يعرض فيها كل لون من ألوان الإغراء والإثارة . وتجد المرأة من مفاخرها ومن مظاهر رقيها أن ترتاد أماكن الفجور والفسق والرائق والملاهي والمسارح والسينات والملاعب والأندية والقهاوي .. وتبلغ منتهى هبوطها في الصايف وعلى البلاج .

وأصبح من المألوف أن نقصد مسابقات الجمال تبرز فيها المرأة أمام الرجال ، ويوضع تحت الاختبار كل جزء من بدنها ، ويقاس كل عضو من أعضائها على مرأى وسمع من المتفرجين والمتفرجات . والعابثين والمباثبات وللصحف وغيرها من أدوات الإعلام مجال واسع في تشجيع هذه السفاهات ، والتفرير بالمرأة للوصول إلى المستوى الحيواني الرخيص ، كأن لتجار الأزياء دورًا عظيمًا في هذا الإسفاف .

نتائج هذا الإحراق :

وكان من نتائج هذا الانحراف أن كثرت الفسق ، وانتشرت الزنا ، وانهدم كيان الأسرة ، وأهملت الواجبات الدينية وتركزت العناية بالأطفال ، واشتدت أزمة الزواج ، وأصبح الحرام أيسر حصولاً من الحلال .. وبالمجمل فقد أدى هذا التهلك إلى انحلال الأخلاق وتدمير الآداب التي اصطلاح الناس عليها في جميع المذاهب والأديان .

وقد بلغ هذا الانحراف حداً لم يكن يخطر على بال مسلم ، وتقن دعاة التحلل والتفسيخ ، وانغمسوا أساليب للتجميل واستعمال الزينة ووضعوا لها منهجاً وأعدوا معها لتدريس هذه الأساليب .

ونشرت جريدة الأهرام تحت عنوان « مع المرأة » ما يلي : أول معهد لتدريس تصفيف شعر السيدات في الإسكندرية . « خبير ألمانى يقوم بالتدريس في المعهد بعد شهر » .

« لأول مرة تقيم رابطة مصففي شعر السيدات في الإسكندرية معهداً لتصفيف شعر السيدات .. أقيم

المعهد من تيرعات أعضاء الرابطة ، تيرع أحدم « بشوار » وتبرع آخر ببعض المكايير وديايس الشعر والفريش .. وهكذا تكون المعهد بعد أن استأجرت له الرابطة شقة صغيرة ليكون نواة كبير في المستقبل .

وقد أصدرت الرابطة « أمر تكليف » إلى جميع أعضائها « اصحاب المهنة » بالحضور لإلقاء المحاضرات النظرية ، والقيام بالتجارب والدروس العملية أمام طلاب المعهد .

افتتح المعهد صباح أس في مقر الرابطة في كيلويانرة أحد أعضاء الرابطة بإلقاء محاضرة في كنية قص الشعر ، وبعض الطرق في فن القص ، ثم قام بعمل تسمية جديدة من تصببه سماها « الشعلة » لإحدى « المنيكات » وكان يشرح التسمية وهو يقوم بها .

سيدرس في المعهد فن تصنيف الشعر ، والصبغة ، والألوان ، والقص ، وتقليم الأظافر ، والكياج ، والتدليك . يقول رئيس الرابطة في القاهرة وضيف رابطة الإسكندرية :

إنه أنشأ مثل هذا المعهد في القاهرة منذ ٥ أشهر ، ورغم قصر المدة أحرز المعهد نتيجة مشرفة ، إذ أن الطلبة والطالبات يستفيدون من تبادل الأفكار بين أعضاء الرابطة ، ومن عرض التسميات وشرحها أمامهم ، مما يرفع مستوى المهنة . كما استفادوا أيضاً من حضور بعض الخبراء الألمان ومحاضراتهم العلمية والنظرية أمام الطلبة ، وسوف يحضر خبير ألماني إلى معهد الإسكندرية في الشهر القادم ، كما تعقد الرابطة في الشهر نفسه مسابقة للحصول على جائزة الجمهورية في فن تصنيف الشعر ، وستكون الدراسة في المعهد أسبوعية بصفة مبدئية . انتهى ما نشر بالأهرام .

هنا فضلاً عن الأموال الطائلة التي تستهلك في شراء أدوات التجميل ، فقد بلغ عدد الصالونات في القاهرة وحدها ألف صالون لتصنيف وتجميل الشعر ؛ ويوزع في العام ملايين قلم روج وعطر وبودرة .

ولم يقتصر هذا الفساد على ناحية دون ناحية ، بل تجاوزها إلى دور العلم ومعاهد التربية وكليات الجامعة .. وكان للفروض أن تصان هذه الدور من الملبوط حتى تبقى لما حرمتها وكيانها للقدس ، فقد جاء في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٦٢ ما يلي : « فتاة الجامعة لا تفرق بين حرم الجامعة وصالة عرض الأزياء » .

في هذه الأيام في كل عام ، عندما تعلن الجامعة عن افتتاح أبوابها .. تبدأ الصحف والمجلات في الكتابة عن الفتاة الجامعية وتثار للنقاشات حول زيا ومكياجها .. فيطالب البعض بتوحيد زيا ، وينادي آخرون بمنعها من وضع الكياج ، قالت الكاتبة وأنا لا أؤيد هذه الآراء ، لإعاني بأن إختيار الفتاة لأزيائها يضي من شخصيتها ، ويساعد على تكوين ذوقها .. والفتيات في معظم جامعات

الخارج لا يرتدين زياً موحداً . ولا يحرم من وضع الكياج ، ولكن مع هذا لا أوم كثيرا من أصحاب هذه الآراء المتطرفة .. فالفتاة الجامعية عندما تدفعهم إلى اللطافة بذلك ، لأنها لا تعرف كيف تختار الزي والكياج للنسب لها كطالبة ، ولا تبذل أي مجهود في هذا السبيل .. إنها لا تفرق كثيرا بين حرم الجامعة وصالة عرض الألباء أو الكرنفال .. فهي تذهب بـ « الجانسة » في « عز الصباح » بستان ضيق يكاد ضيقه يمنحها من الحركة ، مع الكمب العالي الذي « تديده » .. وعندما تفرقه تسبيل به فتاةا ولما تحته أكثر من « جيبونة » تشل بدورها حركة صاحبها . وتجعلها أشبه بالأباجورة للتحركة ، وهي فوق هذا - إن نسيت كتبها وعجلت محاضراتها فهي - لا تنسى أبداً الحلق ، والعقد ، والوار ، والبروش ، الذي تحلي به أنها وصدرها ودراسها وشعرها في غير تسلسل أو ذوق ..

ثم مضت الكاتبة تقول ، وهذا كله يرجع في رأيي إلى أن الفتاة الجامعية عندما لا تأخذ الدرسية الجامعية مأخذ الجد .. فهي تضع فوقها زينتها ولناقتها .. وللغرض أن يكون العكس هو الصحيح ، في وقت نالت فيه ثقافة المرأة أعلى تقدير - ليس معنى هذا أنني أطالب الفتاة الجامعية بإهمال ملابسها وزينتها . إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها ، ثم بتخفيف كياج وجهها ، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة ، فعل الأقل مراعاة لبشرتها التي يفسدها كثرة الكياج ، في من تكون نظرة الوجه فيها أجمل بكثير من الكياج المصطنع .. ثم بعد ذلك أطالبها بالحد من استعمال الحلي ، وبارتداء الملابس البسيطة التي تناسب الفتاة الجامعية كالفستان « الشيرزية » و « التايير » ذي الخطوط البسيطة التي تناسب الفتاة الذي تسدل جوبته إلى أسفل ، في وسع خفيف لا يعرقل حركتها .. والجوب والبلوز ، أو الجوب والبلوفر ، أو الجوب والجاكيت - وأن ترعى في إختيارها لهذه الأزياء الألوان المهدئة التي لا تثير « القيل والقال » بين زملائها الطلبة ..

إنني أطالب الفتاة الجامعية باتباع هذا .. وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم ، فالفتاة في العهد الجديد لم يعد هدفها الأول والآخر في الحياة جلب الأنتظار إليها « بالندشة والشخلة » .. « إنها اليوم يجب أن تصقل بالثقافة والعلم والذوق السليم ، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات للدير ، ولذا الجبال قد فتح أمامها وجلست إلى مكتب الوزرة .. » .

هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار ، وهي تصب على بنات جنسها ، وتتمني عليهن هذا التصرف للمعيب .

وهذه الحاقة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنيات ، إذ لم تكن المرأة الغربية تفكر في مدى الإغدار الذي تردت فيه المرأة الشرقية .

ففي «أهرام» ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء فيه في باب «في المرأة» هذا العنوان : «المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها» .

جاء تحت هذا العنوان : «اهتمام المرأة العربية بالمودات الغربية وحرصها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها وفي طساعها لا تتسيفه السائحات الغربيات اللاتي يحضرن لزيارة القاهرة ، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما تظن ، أفضحت عن ذلك الرأي صحفية انكليزية زارت القاهرة أخيراً ، وكتبت مقالاً في مجلتها تقول فيه :

« لقد صدمت جداً بمجرد نزولي أرض المطار ، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة ، ولا أقصد هنا المرأة التي ترتدى الحجاب والخبرة ، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الأزياء العملية التي تسم بالطابع الشرقي ، وتتصرف بطريقة شرقية ، لكنني لم أجد شيئاً من هذا ، فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي نجدها عندما ننزل إلى أي مطار أوروبي ، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد ، وتسريحات الشعر هي نفسها ، والمكياج هو نفسه ، حتى طريقة الكلام والمشي ، وفي بعض الأحيان اللغة ، إما الفرنسية أو الإنكليزية وقد صدمني من المرأة الشرقية أنها تصورت أن القديين والتحضّر هو تقليد المرأة الغربية ، ونسيت أنها تستطيع أن تطوّر وأن تتقدم كما شامت ، مع الاحتفاظ بطابعها الشرق الجميل » .

وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نشرت تحت هذا العنوان : «كاتبة أمريكية تقول : انزعوا الأختلاط ، وقيدوا حرية المرأة» .

نقلت الصحيفة ، تحت هذا العنوان كلاماً غريباً صريحاً ، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء . فقالت : « غادرت القاهرة الصحفية الأمريكية « هيليان ستانيري » بعد أن أمضت عدة أسابيع هاهنا ، وزارت خلالها المدارس ، والجامعات ، ومسكرات الشباب واللؤسات الإجتماعية . ومراكز الأحداث ، والمرأة والأطفال وبعض الأسر في مختلف الأحياء ، وذلك في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشباب ، والأسرة في المجتمع العربي » وهيليان « صحيفة متجولة ، ترسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية ، ولها مقال يومي ، يقرأه الملايين ، ويتناول مشاكل الشباب تحت سن العشرين ، وعملت في الإذاعة والتلفزيون ، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً ، وزارت جميع بلاد العالم ، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها » .

تقول الصحيفة الأمريكية بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية بعد أن قدمت الجريدة هنا التقديم : « إن المجتمع العربي كامل وسلم ، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتسك بتقاليد التي تعيد الفتاة والشاب في حدود للمعول . وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي ، فنضدكم تسايد موروثه تحم تعيد المرأة ، وتحتم احترام الأب والأم ، وتحتم أكثر من ذلك ، عدم الإباحية الغربية

التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا . ولذلك فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقص ما تحت سن العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة ، لهذا أنصح بأن تتسكوا بتقاليدكم وأخلاكم ، وامنعوا الإختلاط وقيّدوا حرية الفتاة - بل أرجعوا إلى عصر الحجاب ، فهنا خير لكم من إباحة وانطلاق ، ومجون أوروبا وأمريكا . لمنعوا الإختلاط قبل سن العشرين ، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير ، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتفاً معتقداً ، مليفاً بكل صور الإباحية والخلاعة ، وأن ضحايا الإختلاط والحرية قبل سن العشرين ، يملأون السجون - والأرصفة والبارات والبيوت السرية . إن الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصغار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات « جيس دين » وعصابات للمخدرات ، والرفيق .. الإختلاط والإباحية والحرية في المجتمع الأوروبي والأمريكي قد هدد الأسر ، وزلزل القيم والأخلاق ، فالفتاة الصغيرة تحت سن العشرين في المجتمع الحديث تخالط الشبان ، وترقص « تشاتشا » وتشرب الخمر والسجائر ، وتتعاطى المخدرات باسم المدينة والحرية والإباحية .

والمجيب في أوروبا وأمريكا أن الفتاة الصغيرة تحت العشرين تلعب .. وتلهو وتداثر من تشاء تحت سمع عائلتها وبصرها ، بل وتتحدث والدنيا ومدرسيها والشرقيين عليها ، تستخدم باسم الحرية والاختلاط ، تستخدم باسم الإباحية والإنطلاق ، تتزوج في دقائق .. وتطلق بعد ساعات ، ولا يكلفها هذا أكثر من إمضاء ، وعشرين قرشاً وعريس ليلة - أولبضع ليال ، وبمدها الطلاق .. وربما الزواج فالطلاق مرة أخرى ..

علاج هذا الوضع الشاذ :

- ١ - ولا مناص من وضع خطة حازمة للخلاص من هذه اللويقات ، وذلك باتخاذ ما يأتي :
- ١ - نشر الوعي الديني وتبصير الناس بخطورة الإندفاع في هذا التيار الشديد .
- ٢ - المطالبة بسن قانوني يحمي الأخلاق والأدب ، ومماثلة من يخرج عليه بشدة وحزم .
- ٣ - منع الصحف وجميع أدوات الإعلام من نشر الصور المارية ، ووضع رقابة على مصمي الأزياء .

- ٤ - منع مسابقات الجماع والرقص الفاجر ، وتحجير كل ما يتصل بهذا الأمر .
- ٥ - اختيار ملابس مناسبة أشبه بملابس الراعيات ، وتكليف كل من يشتغل بعمل رسمي بارتدائها .

- ٦ - يبدأ كل فرد بنفسه ، ثم يدعو غيره .
- ٧ - الإشادة بالفضيلة والحشمة والصيانة والتستر .

٨ - العمل على شغل أوقات الفراغ حتى لا يبقى متسع من الوقت لمثل هذا العبث .

٩ - اعتبار الزمن جزءاً من العلاج ، إذ أنها تحتاج إلى وقت طويل .

**دفع شبهة :**

ويجوز لبعض الناس أن يسايروا التيار مع الركب ، زاعمين أن ذلك تطور حتي اقتضته ظروف المدنية الحديثة .

ونحن لا نمنع أن يسير التطور في طريقه ، وأن يصل إلى مداه - ولكننا نخشى أن يفسر التطور على حساب الدين والأخلاق والآداب - فإن الدين وما يتبعه من تعاليم خلقية وأدبية ، إنما هو من وحي الله ، شرعه لكل عصر ولكل زمان ومكان .. فإذا كان التطور جائزاً في أمور الدنيا ، وشئون الحياة ، فليس ذلك مما يجوز في دين الله .

إن الدين نفسه هو الذي فتح للعقل الإنساني أفاق الكون ، لينظر فيه ، وينتفع بما فيه من قوى وبركات ويطور حياته لتصل إلى أقصى ما قدر له من تقدم ورفي .. فثمة فرق كبير بين ما يقبل وبين ما لا يقبله .. والدين ليس لعبة تخضع للأهواء - وتوجهها الشهوات والرغبات <sup>(١)</sup> .

### تزيين الرجل لزوجته

من المستحب أن يزين الرجل لزوجته ، قال ابن عباس رضي الله عنها : إني لأتزين لأمرأتي كما تزين لي ، وما أحب أن أستنظف <sup>(٢)</sup> كل حقي الذي لي عليها ، ... فتستوجب حقها الذي لها علي ، لأن الله تعالى قال : ﴿ ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ﴾ .

قال القرطبي في قول ابن عباس هذا : قال العلماء : « أما زينة الرجال فعلى تفاوت أحوالهم ، فإنهم يعملون ذلك على الليق <sup>(٣)</sup> والوفاق . ربما كانت زينة تليق في وقت ، ولا تليق في وقت ، وزينة تليق بالشباب ، وزينة تليق بالشيخوخة ولا تليق بالشباب » .

قال : « وكذلك في شأن الكسوة ، ففي هذا كله ابتغاء الحق ، فإنما يعمل اللائق والوفاق ، ليكون عند امرأته في زينة تسترها ، ويعفها عن غيره من الرجال » .

قال : « وأما الطبيب ، والسواك ، والحلال ، والرمي بالدرن <sup>(٤)</sup> ، وفضول الشعر ، والتطهر ، وقلم الأظفار ، فهو يمين موافق للجميع .

والحضاب للشيخوخة ، والحاتم للجميع من الشباب والشيخوخة ، وهو حلي الرجال » . ثم عليه

(١) لعلنا نقول في هذا الموضع : لأيمته ، ولأنه إحدى للشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من العناية .

(٤) الدرن : الوسخ .

(٢) الليق : البياض والحقن .

(٣) استنظف : أخذ الحق كله .

أن يتوخى أوقات حاجتها إلى الرجال فيعنفها ، ويفنيها عن التطلع إلى غيره .. وإن رأى الرجل من نفسه عجزاً عن إقامة حقها في مضجعها ، أخذ من الأوعية التي تريد في باهه ، وتقوي شهوته حتى يعنفها <sup>(١)</sup> .

### حديث أم ذرع <sup>(٢)</sup>

عن عائشة قالت : « جلس إحدى عشرة امرأة فتعاهدن <sup>(٣)</sup> وتماقذن أن لا يكتنن من أخبار أزواجهن شيئاً :

قالت الأولى : زوجي لحم جسل غث <sup>(٤)</sup> على رأس جبل <sup>(٥)</sup> لا سهل <sup>(٦)</sup> فيرتقي <sup>(٧)</sup> ولا سمين فيستقل <sup>(٨)</sup> .

وقالت الثانية : زوجي لا أثب <sup>(٩)</sup> خبره . إلى أخاف أن لا أذره <sup>(١٠)</sup> إن أذكره أذكر حجره <sup>(١١)</sup> وحجره <sup>(١٢)</sup> .

(١) مرع بعض الناس على تعاملهم الخفريات كالخيش والأثيون وسولما ، واستاموا لما استلمة لا إفاتة منها ، وم في الحقيقة جاتون على أنفسهم وعائلاتهم جنابة ليس وراءها حشابة .

ومن اللوم لهم يترخصون في هذا إشباعاً لشهواتهم وخضوعاً لأهوائهم وقد ذهب المطالب إلى أن الخيش عرم وأن متاعبه يستحق حد شارب الخمر وأن مستطه كافر مرتد عن الإسلام ، وإن زوجته تين ، وهذا فضلاً عن إضعاف البدن فيقلد نشاطه وقوته .

(٢) ذكر الناس أن سبب هذا الحديث قالت عائشة : « فخرجت معالي في الجاهلية ، وكان كف كف أوبية فقال الذي كان : لسكني يا عائشة فإني كنت لك كأي ذرع ولم ذرع . وقيل سبب الحديث أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله ﷺ فقال : ما أنت بتهمية يا حمراء من ابنتي . إن مثلي ومثلك كأي ذرع مع أم ذرع . فقالت : يا رسول الله أحفشتا عنيا . فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجال غلوفاً ، فقل : تاملين تنفكر أن زوجنا بما فهم ولا تكذب .. وقيل : إن هذه القرية كانت باليمن .. وقيل : اليمن كن بمكة .. وقيل : اليمن كن في الجاهلية .

(٣) أي الزمن لمنهن عتاً وتماقذن على الصدق .

(٤) هزيل يستكره .

(٥) أي كثير الشجر شديد القلظة يصعب الرقي إليه كالجبل .

(٦) أي لا هوسل ولا سمين ، شبهت شيتين بشيتين : شبهت زوجها بالعم الفث ، وشبهت سبه خافه بالمجلد الحور ، ثم خبرت ما أجلت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ العلم ولو كان هزلاً ، لأن الشيء الزمودة فيه قد يؤخذ إذا وجد بهنر نسب ، ولا العلم سمين فيستعمل للشفقة في صعود الجبل لأجل تحمله .

(٧) وصف للجبل : أي لا سهل فيرتقي إليه .

(٨) وصف للحم : أي أنه لخرقه لا يرغب أحد فيه فيستقل إليه أي أن زوجها شديد الجبل موه الخلق ميتوس منه .

(٩) أي لا أظهر حديثه الذي لا حرم فيه .

(١٠) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، فظلوله وكثرة أكتفي بالإشارة إلى حمايته خشية أن يطول الخطب من طولها .

(١١) المجر : تفقد المروق والسبب في الجسد ..

(١٢) والجرجر مثلاً إلا أنها تكون حصة بالتي تكون في البطن قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة ، وأسراره الكامنة وأمله كان مستور الظاهر ويده الباطن ، وهي عت أن زوجها كثير للمأبب متفقد النفس دل الكلام .

قالت الثالثة : زوجي المشتق<sup>(١)</sup> : إن أنطق أطلق<sup>(٢)</sup> ، وإن أسكت أعلق .

قالت الرابعة : زوجي كليل تهامة<sup>(٣)</sup> ، لا حر ولا قر ولا مخافة ولا سامة .

قالت الخامسة : زوجي إن دخل فهد<sup>(٤)</sup> ، وإن خرج أسيد<sup>(٥)</sup> ولا يسأل عما عهد<sup>(٦)</sup> .

قالت السادسة : زوجي إن أكل لف<sup>(٧)</sup> ، وإن شرب اشفت<sup>(٨)</sup> وإن اضطجع التفت<sup>(٩)</sup> ولا يولج الكف ليظلم البث<sup>(١٠)</sup> .

قالت السابعة : زوجي غيابة ، أو غيابة<sup>(١١)</sup> طباقه ، كل داه له داه<sup>(١٢)</sup> شجك<sup>(١٣)</sup> أو فلك<sup>(١٤)</sup> أو جمع كلالك<sup>(١٥)</sup> .

قالت الثامنة : زوجي لئس<sup>(١٦)</sup> من<sup>(١٧)</sup> أرنب ، والريح ربح زرنب<sup>(١٨)</sup> .

قالت التاسعة : زوجي رفيع العباد<sup>(١٩)</sup> طويل التجاد<sup>(٢٠)</sup> ، عظيم الرماح<sup>(٢١)</sup> قريب البيت من النار<sup>(٢٢)</sup> .

(١) للغموم الطول - أرادت أن له منظرًا بلا غير - وقيل : هو السبي الخلق .

(٢) أي إن ذكرت حيوبه وبلغه ذلك طافني - وإن أسكت منها فلما عنده معلقة لا فات زوج ولا مطلقة مع أنها متعلقة به ونجب مع سوء خلقه .

(٣) تهامة : بلاد حارة في وسط الزمان وليس فيها رياح ماردة ، فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من لذي حرارتها .. توصفت زوجها ببيل العشرة واعتدال الحال ، وسلامة البطن ، معكها قالت : لا أنى صده ولا مكروه .. وأنا أئتمنت منه فلا أخاف من شره .. طيس سبه الخلق بسلام من عشرته . فلما لذينة العيش منه كلنة أهل تهامة بليهم للعتل .

(٤) شجته بالهد لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النعم والوئوب فهي وصفت بالظلة عند دخول البيت على وجه الملح له .

(٥) أسد : أي يصر بين الناس مثل الأسد ، فهي تريد أنه في البيت كالنمر في كثرة النعم والوئوب وفي خارجه كالأسد على الأعداء .

(٦) يعني أنه شديد الكرم كثير التماسي لا يتفقد ما فغب من ماله فهو كثير التسامح .

(٧) المراد باللب الإكثار منه - ففعله هم وشبهه .

(٨) الاشتغال في الشراب عدم الإبقاء على شيء من الشراب .

(٩) أي يمسكه وحده ، ويتكسب على أهله إمراراً فهي حزمة لفلانك .

(١٠) البيت هو الخزن : أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من خزن فزيله ، ويعتدل أن تكون أرادت أن يتنام نوم العاجز الفضل : أرادت أنه لا يسأل من الأمر الذي يتم به ، وهو الباشرة الجنسية .

(١١) شك من راي الحديث والمرياء الذي لا يترقب ، ولا يلقح من الإبل ، وبالعسمة ليس بشيء - والطباق الأحق .. أو هو التبتل الصدر : هي تملأه بأنه عاجز من النساء فتبيل الصدر .

(١٢) أي كل داه تفرق في الناس فهو به .

(١٣) شجك : أي حركك في ولك ، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً .

(١٤) فلك : أي حرج ححك .

(١٥) أي أنه ضروب للنساء ، فلما ضرب إما أن يكره عظمًا ، أو يشج رأياً أو يحسها .

(١٦) أي نام الجلد مثل الأرنب . (١٧) الزوب : نبت طوب الريح .

(١٨) وصفت بطو بيته وطوله ، فلي يوت الأشراف كذلك بطولها ويضربونها في اللباس المرتفعة .

(١٩) التجاد : حيلة السيف ، وهي تريد أنه أيضاً شجاع .

(٢٠) كناية عن الكرم .

(٢١) أي وضع بيته وسط الناس ليهل لقاؤه ، وهو لا يحتاج من الناس .

قالت العاشرة : زوجي مالك وما مالك ؟ مالك خيرٌ من ذلك ، له إيلٌ كثيرٌ للبارك<sup>(١)</sup> قليلاتٍ للسارح<sup>(٢)</sup> وإذا تبعن صوت المزهر<sup>(٣)</sup> أيقن أنهن هوالك<sup>(٤)</sup> .

قالت الحادية عشرة : زوجي أبو زرع ، فإ زرع<sup>(٥)</sup> ؟ أناس<sup>(٦)</sup> من خلي أنفي<sup>(٧)</sup> ، وملا من شجر عَصَدِي<sup>(٨)</sup> وعجتي فبجعت<sup>(٩)</sup> إلي نفسي ، وجندي في أهل غيبة بشق<sup>(١٠)</sup> جملاني في أهل صهيل<sup>(١١)</sup> والطيط<sup>(١٢)</sup> وداس<sup>(١٣)</sup> ونسق<sup>(١٤)</sup> فقصه أقول فلا أقبح<sup>(١٥)</sup> ، وأرقد فأتصبح<sup>(١٦)</sup> وأشرب فأتصم<sup>(١٧)</sup> ألم أي زرع . فإلم أي زرع ؟ عكوما<sup>(١٨)</sup> وداح<sup>(١٩)</sup> ويئها فساخ<sup>(٢٠)</sup> أين أي زرع . فإ أين أي زرع ؟

مضجعة كسل<sup>(٢١)</sup> شطبة ، ويشعبة ذراع الجفرة<sup>(٢٢)</sup> . بنت أي زرع فإ بنت أي زرع ؟ طوع

- (١) جمع ميرك ، وهو موضع نزول الإيل .
- (٢) اللومع الذي تطلق القرى به ، أي لا تخرج إلى الأرض إلا قليلاً لتسداتنا لحرمن للصيف .
- (٣) آلة من آلات الطرب واللقاء وهو المود .
- (٤) فإذا رأت الإيل ذلك وصمت ضرب المود أبت لها هوالك ، وأيا ستدبح للصيف ، وتولها مالك وما مالك استنهاية قتال للتطمع والتعجب .
- (٥) أي لم شأنه عظم .
- (٦) المراد أنه ملا أنفها من إفراط من دهب ولؤلؤ .
- (٧) لم ترده الصمد وحده ، وإذا أرادت الجسم كله ، وضعت الصمد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسمه أي كثرت معه عليها حتى حين حسها .
- (٨) المراد أنه فرحها فطحرت ، ويقول علمي صطحت عني .
- (٩) يمشي ، أي يمشط ويهد منه قول الله تعالى : ﴿ لم تكونوا باليه إلا بشق الأنفس ﴾ أي بعد جهد ومشقة .
- (١٠) صهيل - أي غيل .
- (١١) الطيط . أي إيل ، وأصل الطيط صوت أموات الحامل ، ويطلق الأطيط على كل شيء نشأ عن ضنط .
- (١٢) المراد أن عدم طعمنا منتقي من الرزع الذي يداس في يديه ليثير الحب من السبل .
- (١٣) اللقي : الآلة التي تثير الحب وتنتيه مثل التفل والقرمال .
- (١٤) أي لكثرة إكرامه لها وتذلليها عليه لا يرد لها قولاً ، ولا يتبع عليها ما تأتي به .
- (١٥) أي أي أثم الصبغة وهي برص أول الساهر ، فلا أوط ، إشارة إلى أن لها من يكسها مؤنة بينها ومهمة أهلها .
- (١٦) هو الشرب على مهل حتى قتله وترثوي ، وهي تريد أنواع الأشرية من لمن ويبر ذلك .
- (١٧) هي عط جعل المرأة فيها دخيراً وتناها - حبة .
- (١٨) يقال للكببة الكبيرة دراح إذا كانت مطبوخة اللحم ، ويقال للمرأة إذا كانت طيبة الكفل قبيلة الورك دراح . أي أنها قبيلة من ملكها .
- (١٩) ساج : ولع .

(٢٠) والعن أي أبت وصفت لم زوجها بأنها كثيرة الآلات والآثك والقياش ولهمة اللال كثيرة الليت ، ولله التي تكون على هذا الحال يكون أبنا صفها في السن غالباً فزوجها صغير .

(٢١) أرادت بصل الشطبة سيقان من غصن ، فقصه الذي ينم فيه في الصغر كقدر سل شطبة واحدة ، وهي المود المحدود كالسلة .

(٢٢) الجفرة : هي الآث من ولد للز إذا كان سنه أربعة أشهر ، وفصل عن له ، وأخذ في الرعي ، فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف المروعة عليها ، فإذا دخل بينها وقت القياولة تلام ينطلع إلا قدرا يسيل السيف من غصن ، وأنه لا يحتاج طعمنا من متنها ، فطو لم لاكتفي باليسر الذي يمد الرمن من للأول ولشرب فهو طريف لطيف .

أيها وطوع أمها <sup>(١)</sup> ، وملء كائنها <sup>(٢)</sup> وغيظ جارها <sup>(٣)</sup> جارية أبي زرع . فاجارية أبي زرع ؟ لا تبث <sup>(٤)</sup> حديثا تبثها <sup>(٥)</sup> ، ولا تنقث <sup>(٦)</sup> ميراثنا تنقثا <sup>(٧)</sup> ولا تملأ بيتنا تنقثا <sup>(٨)</sup> .

قالت : خرج أبو زرع . والأوطاب <sup>(٩)</sup> تنخص <sup>(١٠)</sup> قلقي <sup>(١١)</sup> امرأة معها ولدان لها كالفهدين يلقيان من تحت خصرها مرمانين <sup>(١٢)</sup> فطلقني ونكحها فنكحت بعده رجلاً سرياً <sup>(١٣)</sup> ركب سرياً <sup>(١٤)</sup> وأخذ خطياً <sup>(١٥)</sup> وأراح <sup>(١٦)</sup> علي نعماً ثرياً <sup>(١٧)</sup> وأعطاني من كل راحة روجاً <sup>(١٨)</sup> ، وقال كلي أم زرع وميري <sup>(١٩)</sup> . قالت : علو حمت كل شيء أعطانيه ما بلغ أصغر أنية <sup>(٢٠)</sup> أبي زرع . قالت عائشة : قال رسول الله ﷺ : كنت كأبي زرع لأم زرع <sup>(٢١)</sup> . رواه الشيخان والنسائي .

(١) أي أبها نارة بها .

(٢) أي أبها تعيط حاربها لما ترى من دم وسير . والمراد عاربتها ميراثاً أو الراد في الحقيقة شأن أغلب الحارات .

(٣) لا تبث : أي لا تظهر .

(٤) أي لا تنقص سرا .

(٥) أي لا تسرع فيه بالحياة ولا تمنعه السرقة أو تحبس صح الطعام

(٦) المنة : هي الراد ، وأصله ما يحصله البدوي من الحصر ويحمله إلى منزله .

(٧) أي مهنة ما جلبت شطيه وتعليقه

(٨) جمع ولب وهو وعاء اللبن

(٩) إخراج الرمد من العين . والمراد أنه خرج من عندها منكراً

(١٠) روية أي روع للمرأة وهي على هذه الحالة أبها تمت من بعض اللبن فاستقلت تستريح فراحاً أبو زرع على هذه الحالة .

وسب رعيته في إكسها لهم كلوا يصون بكاح المرأة الحية .

(١١) الراد بالرياءه تنبها . وهذا دليل على أن المرأة كانت صغرة السن وأن ولدنيا كما يلمس وهما في حضنها أو جنبها .

(١٢) أي من سواة الناس أي شريفاً

(١٣) مرثاً عطياً حراً ، والشرى هو الذي يمي في السير بلا زور .

(١٤) هو الرمح

(١٥) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع سبت الذئبة . ومما عرا صم فأق المسم الكثرة .

(١٦) أي كثيرة .

(١٧) للمي أعطاني من كل شيء يعط روحاً أي تقي من كل شيء من الحيوان الذي يرمى . وأولعت كذلك كثيرة ما أعطاهما .

(١٨) ميري لعلك : أي صلهم ولسي إليهم بالنية وهي الطعام .

(١٩) أي أتى كان يطبخ فيها عدلني الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع .

(٢٠) وفي رواية مريانة في آخره : إلا أنه أطلقها وبني لا أطلقك . رواه النسائي في رواية . قالت عائشة : بار رسول الله بل أنت حرم من أبي زرع .

## الخطبة قبل الزواج

يستحب أن يقدم العاقد أو غيره بين يدي المقد خطبة . وأقلها الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

١ - عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجنماء » (١)  
رواه أبو داود ، والترمذي وقال : حديث حسن غريب .

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله ، فهو أقطع » . رواه أبو داود وابن ماجه .

أي أن كل أمر ممتني به ، ويحتاج إلى أن يلقي صاحبه بالله له من الأهتمام به - لا يبدأ بحمد الله فهو مقطوع من البركة . وليس المراد خصوص الحمد ، بل المقصود ذكر الله عز وجل ، ليتفق مع الروايات الأخرى . والأفضل أن يخطب خطبة الحاجة : « فمن عبد الله بن مسعود قال : « أوتي رسول الله ﷺ جولع الخير وخواتبه ، أو قال فواتح الخير ، فعلمنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة ، خطبة الصلاة : التحيات لله والصلوات والعلقيات . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

وخطبة الحاجة : إن الحمد لله ! نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . ومن يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل الله فلا هادي له ، ولشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .. ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله :

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (٢) .

٢ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣) .

٣ - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَوْلَا فَرْدُنَا لَافْتَدَيْنَا بِسُلْخٍ لَكُمْ إِصَابَتَكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٤) . رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجه .

ولولم يأت بالخطبة صح النكاح . فمن رجل من بني سلم قال : خطبت إلى النبي ﷺ للزواج التي عرضت نفسها عليه ليتزوجها ﷺ . فقال له : « زوجتكما بما معك من القرآن » ولم يخطب .

(٢) سورة آل عمران : آية : ١٠٢ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية : ٦٠ .

(١) اليد التي أصاب الجنم .

(٢) سورة النساء : آية : ١٠ .

## حكمة ذلك :

قال في حجة الله البالغة : « كانوا أهل الجاهلية يخطبون قبل العقد بما يرونه من ذكر مفاخر قومهم ونحو ذلك يتوسلون بذلك إلى ذكر القعود والتنويه به ، وكان جريان الرسم بذلك مصلحة ، فإن الخطبة مبناه على التشهير ، وجعل الشيء يسمع ومرئى من الجمهور » .

والتشهير بما يراد وجوده في النكاح ليعتبر من السفاح .. وأيضاً فالخطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة .. والأهتمام بالنكاح وجعله أمراً عظيماً بينهم من أعظم المقاصد ، فأبقى النبي ﷺ أصلها ، وغير وصفها . وذلك أنه ضم مع هذه المصالح مصلحة أخرى وهي ، أنه ينبغي أن يضم في كل ارتفاق ذكر مناسب له ، وينوه في كل عمل بشائئ الله ، ليكون الدين الحق ناشراً لأعلامه ورواياته . ظاهره شامره وأماراته ، فسنّ فيها أنواعاً من الذكر كالحمد والإستعانة والإستغفار والتعوذ والتوكل والتشهد وآيات من القرآن . وأشار إلى هذه للمصلحة بقوله « وكل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبعد الجذماء » : وقوله « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجثم » : قال ﷺ : « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح » .

## الدعاء قبل العقد

يستحب الدعاء لكل واحد من الزوجين بالمأثور .

١ - فمن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ كان إذا رفا الإنسان أي إذا تزوج . قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير » .

٢ - وعن عائشة قالت : « تزوجني النبي ﷺ ، فأتتني أمي فادخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : علي الخير ، والبركة ، وعلى خير طائر » . رواه البخاري وأبو داود .

٣ - وعن الحسن قال : « تزوج عقيل بن أبي طالب - رضي الله عنه - امرأة من بني جشم . فقالوا : بالرفاء والبنين فقال : قولوا كما قال رسول الله ﷺ بارك الله فيكم ، وبارك عليكم » . رواه النسائي .

## إعلان الزواج

يستحسن شرعاً إعلان الزواج ، ليخرج بذلك عن نكاح السر اللهي عنه ، وإظهاراً للفرح بما أحل الله من الطيبات .. وإن ذلك عمل حقيق بأن يشتهر ، ليعلمه الخاص والعام ، والقريب والبعيد ، وليكون دعاية تشجيع الذين يؤثرون المزية على الزواج ، فتروج سوق الزواج . والإعلان يكون بما جرت به العادة ، ودرج عليه عرف كل جماعة ، بشرط ألا يصحبه عظور

هى الشارع عنه كشرب الخمر ، أو اختلاط الرجال بالنساء ، ونحو ذلك .

- عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « أعلنوا هذا النكاح واجملوه في الساجد واضربوا عليه الدفوف » . رواه أحمد والترمذي ، وحسنه .

وليس من شك في أن جملة في الساجد أبلغ في إعلانه والإذاعة به ، إذ أن الساجد هي المجمع العامة للناس ، ولأسا في العصور الأولى التي كانت للساجد فيها بمثابة المنتديات العامة .

٢ - وروي الترمذي ، وحسنه ، والحاكم وصححه عن يحيى بن سليم قال : قلت لمحمد بن حاطب : تزوجت امرأتين ما كان في واحدة منها صوت - يعني دفا - فقال محمد رضي الله عنه . قال رسول الله ﷺ : « فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف » ..

### الفناء عند الزواج

وما أباحه الإسلام وحجب فيه ، الفناء عند الزواج ، ترويحاً للنفوس ، وتنشيطاً لها باللهو البريء . ويجب أن يتخلو من الجون ، والخلاعة ، والليوعة ، وفحش القول وخشخشة .

١ - فمن عامر بن سعد رضي الله عنه قال : « دخلت على قرظة بن كعب ، وأبي سمود الأنصاري في عرس ، وإذا جوار يفتن ، فقلت : أنتما صاحبا رسول الله ، ومن أهل بدر - يفعل هذا عنكم !! فقالا : إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت فاذهب .. قد رخص لنا في اللهو عند العرس » . رواه النسائي والحاكم وصححه .

٢ - وزفت السيدة عائشة رضي الله عنها ، الفارعة بنت أسعد وسارت معها في زفافها إلى بيت زوجها - نبيط بن جابر الأنصاري - فقال النبي ﷺ : « يا عائشة ما كان معكم لهو ؟ فإن الأنصار بمحبهم اللهو » . رواه البخاري وأحمد وغيرهما .

وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال : فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني ؟ . قالت عائشة ، تقول ماذا يا رسول الله ؟ قال : تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ	فَحِينَا وَنَحِينَا
وَلَوْلَا الْمُنْهَبُ الْأَحْمَرُ	مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْخَنْطُوسَةُ الْمَرَاءُ	مَا سَمِعْتُمْ عَنَّا رِيكُم

وعن الربيع بنت شمعون قالت : جاء النبي ﷺ حين بقي<sup>(١)</sup> في فجلس على فراشي ، فجعلت

(١) تزوجت .

جوهرات لنا يضرين بالدف ، ويندين من قتل من آبائي يوم بدر <sup>(١)</sup> إذ قالت إحداهن : وفينا نبي يعلم ما في غد . فقال : دعني هذا وقولي بالذي كنت تقولين <sup>(٢)</sup> . رواه البخاري وأبو داود والترمذي .

## وصايا الزوجة

استعجاب وصية الزوجة :

قال أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا زفوا امرأة على زوجها ، يأمرونها بمخدمة الزوج ورعاية حقه .

وصية الأب ابنته عند الزواج :

وأوصى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ابنته فقال : « إياك والغيرة ، فإنها مفتاح الطلاق » .  
« وإياك وكثرة التَّصَبُّ ، فإنه يورث البضاء » « وعليك بالكحل فإنه أزين الزينة » .  
« وأطيب الطيب ، الماء » .

وصية الزوج زوجته :

وقال أبو الدرداء لامرأته : « إذا رأيته غضبت فرضني » « وإذا رأيته خشي رضيتك » .  
وقال أحد الأزواج لزوجته :

خذي العفو مني تشديدي مودتي	ولا تنطقي في شؤوني حين أغضب
ولا تنقري قرك السدوف مرة	فإنك لا تسرين كيف للغيث
ولا تكثري الشكوى فتذهب بالقوى	ويأبأك قلبي ، والقلوب تقلب
فسياني رأيت الحب في القلب والأذى	إذا اجتمع لم يلبث الحب يذهب

وصية الأم ابنتها عند الزواج :

خطب عمرو بن حجر ملك كندة ، أم إلياس بنت عوف بن عَلم الشيباني ، ولما حان زفافها إليه خلت بها أمها بنت الحارث ، فأوصتها وصية ، تبين فيها أسس الحياة الزوجية السعيدة ، وما يجب عليها لزوجها فقالت :

أي بنية : إن الوصية لو تركت لفضل أدب لترك ذلك لك ، ولكنها تذكرة للفاقل ، ومعونة للماعل .

(١) يذكرون صلوات الشمامسة والناس وما تحلوها به من الكرم والروية ، وكان أيهما معود وعلمها عوف . ومما نقلوا في بدر .  
(٢) بها عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله . وجاء في حديث آخر أنه ﷺ قال : « ولا يعلم ما في غد إلا سبحانه » رواه الحارث وقال صحيح على شرط مسلم .

ولو أن امرأة استغنت عن الزوج لفتي أبويها ، وشدة حاجتها إليها - كنت أغني الناس عنه ، ولكن النساء للرجال خلقن ، ولهن خلق الرجال .

لي بنية : إنك فارقت الجو الذي منه خرجت ، وخلفت العش الذي فيه درجت إلى وكر لم تعرفه ، وقرين لم تألفيه ، فأصبح بلكه عليك رقيقاً ومليكاً فكوني له أمة يكن لك عدواً وشيخاً . واحفظي له خصالاً عثرًا ، يكن لك ذخراً .

أما الأولى والثانية : فالحشوع له بالفتنة ، وحسن السمع له والطاعة .

أما الثالثة والرابعة : فالتفقد لمواضع عينه ولقنه ، فلا تقع عينه منك على قبيح ، ولا يشم منك إلا أطيب ريح .

وأما الخامسة والسادسة : فالتفقد لوقت منامه وطعامه ، فإن تواتر الجوع ملهبة ، وتنقص النوم مضطبة .

وأما السابعة والثامنة : فالأحتراس بآله والإرعاء<sup>(١)</sup> على حشمه<sup>(٢)</sup> ، وعباله وملاك<sup>(٣)</sup> الأمر في المال حسن التقدير ، وفي العيال حسن التدبير .

وأما التاسعة والعاشرة : فلا تصعن له أمراً ، ولا تمسكين له سرّاً ، فإنك إن حالفت أمره أوضرت صدره ، وإن أنفشت سره لم تأمن غدره . ثم إياك والفرج بين يديه إن كان معجاً ، والكأبة بين يديه إن كان فرحاً .

(١) حشمه : خدمه .

(١) الإرعاء : الرعاية .

(٢) ملاك : عماد .

## الولية

### ١ - تعريفها :

الولية مأخوذة من الولم ، وهو الجمع ، لأن الزوجين يجتمعان ، وهي الطعام في العرس خاصة .  
وفي القاموس : الولية طعام العرس ، أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها . وأولم - صنعها .

### ٢ - حكمها :

ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة .

١ - لقول الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : « أولم ، ولو بشاة » .

٢ - وعن أنس قال : « ما أولم رسول الله ﷺ على شيء من نسائه ، ما أولم على زينب : أولم بشاة » . رواه البخاري ومسلم .

٣ - وعن بريدة قال : لما خطب عليُّ فاطمة قال رسول الله ﷺ : « إنه لا بد للعرس من ولية »  
رواه أحمد بسند لا بأس به كما قال الحافظ .

٤ - قال أنس : « ما أولم رسول الله ﷺ على امرأة من نسائه ، ما أولم على زينب ، وجعل يمشي فادعوه الناس ، فأطعمهم خبزاً ، وثمناً ، حتى شبعوا » .

٥ - وروى البخاري أنه ﷺ : « أولم على بعض نسائه بمدين من شعير وهذا الإختلاف ليس مرجعه تفضيل بعض نسائه على بعض ، وإنما سبب إختلاف حالتي العرس والسر .

### ٢ - وقتها :

وقت الولية عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه . وهذا أمر يتوسع فيه حسب العرف والعادة . وعند البخاري أنه ﷺ دعا القوم بعد الدخول بزينب .

### ٤ - إجابة الداعي :

إجابة الداعي إلى ولية العرس واجبة على من دعي إليها ، لما فيها من إظهار الاهتمام به ، وإدخال السرور عليه ، وتطبيب نفسه :

١ - عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إنا نُدعي أحدكم إلى ولية فليأتها » .

٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » .

٣ - وعنه أنه ﷺ قال : « لو دعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدى إلي فراع لتقبلت » . روي هذه الأحاديث البخاري .

فإنما كانت الدعوة عامة فمعيّنة لشخص أو جماعة لم تجب الإجابة ، ولم تستحب ، مثل أن يقول الداعي : أيها الناس أجيئوا إلى الولية دون تعيين ، لو ادع من لقيت .

كما فصل النبي ﷺ : « قال أنس : تزوج النبي ﷺ فدخل بأهله ، فصمت أُمي لم سلم حسياً <sup>(١)</sup> ، فجملته في تور <sup>(٢)</sup> ، فقالت : يا أخي أذهب به إلى رسول الله ﷺ فذهبت به ، فقال : ضعه . ثم قال : ادع فلاناً ، وفلاناً ، ومن لقيت ، فدعوت من متى ، ومن لقيت . » . رواه مسلم .

وقيل : إن إجابة الداعي فرض كفاية .

وقيل : إنها مستحبة .. والأول أظهر ، لأن المصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب .. هذا بالنسبة لولية العريس . أما الإجابة إلى ولية النكاح - فهي مستحبة واجبة عند جمهور العلماء .

وذهب بعض الشافعية إلى وجوب الإجابة مطلقاً ، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ، لأن في الأحاديث ما يشر بالإجابة إلى كل دعوة سواء أكانت دعوة زواج ، أم غيره .

٥ - شروط وجوب إجابة الدعوة :

قال الحافظ في الفتح : إن شروط وجوبها ما يأتي :

١ - أن يكون الداعي مكلفاً حرّاً رشيداً .

٢ - ألا ينحس الأغنياء دون الفقراء .

٣ - ألا يظهر قصد التردد لشخص لرغبة فيه ، أو لرهبة منه .

٤ - وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح .

٥ - وأن يختص باليوم الأول على الشهر .

٦ - وألا يسبق ، فمن سبق تعينت الإجابة له ، دون الثاني .

٧ - وألا يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر وغيره .

٨ - وألا يكون له عذر .

قال البيهقي : ومن كان له عذر ، أو كان الطريق بعيداً تلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف .

٦ - كراهة دعوة الأغنياء دون الفقراء :

يكره أن يدعى إلى الولية الأغنياء دون الفقراء .

فمن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « شرطمام الولية يتمها من يأتيها ويدعي إليه

(١) الحبس .

(٢) تور : ثوب من الكتان .

يأبأها ، ومن لم يحب الدعوة فقد عمى الله ورسوله . . رواه مسلم . وروى البخاري أن أبا هريرة قال : شر الطعام طعام الولية : يدعى لها الأغنياء وترك الفقراء .

### زواج غير المسلمين

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين : « إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا » .

إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله ﷺ ، كيف وقعت ، وهل صادفت بالشروط المعتدة في الإسلام ، فتصح ، أم لم تصادفها فتبطل ؟

وإنما اعتبر حالها وقت إسلام الزوج ، فإن كان ممن يجوز له للمقام مع امرأته أقرها ، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك .

وإن لم يكن ممن يجوز له الإستمرار لم يقر عليه ، كما لو أسلم وتحت ذات رحم محرم ، أو اختان ، أو أكثر فهنا هو الأصل الذي أصلته سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه <sup>(١)</sup> .

الرجل يسلم وتحتة أختان ، يغير في إمسالك إحداها وترك الأخرى :

عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال : « أسلمت ، وعندني امرأتان أختان ، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداها » . رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان .

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعاً منهن :

عن ابن عمر قال : « أسلم غيلان الثقفي ، وتحتة عشرة نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً » .

إسلام أحد الزوجين دون الآخر :

إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام ، ثم أسلم الزوجان فإن كان العقد قد انقصد على من يصح العقد عليها في الإسلام ، فحكمه واضح فيما سبق . فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر .

فإن كان الإسلام من المرأة انتسخ النكاح . وتجب عليها العدة ، فإن أسلم هو وهي في عدتها كان أحق بها ، لما ثبت أن عاتكة ابنة الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان بن أمية ، بنحو شهر ، ثم أسلم هو ، فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه .

قال ابن شهاب ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ وزوجها كافر ، مقم بدار الكفر إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها ، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تقضي عدتها ، وإنه لم

(١) هنا خلاصة ما قاله ابن القيم .

يلتصنا أن امرأة فرق بينهما وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها .

وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولو طالبت المدة فيها على نكاحها الأول إذا اختار ذلك ما لم تتزوج .

وقد روى النبي ﷺ لبنته زينب على زوجها أبي العاص بن كاهها الأول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً<sup>(١)</sup> .

رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال : حديث حسن ليس بإسناده بأس وصححه الحاكم وهو من رواية ابن عباس .

قال ابن القيم : « ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه ، بل متى أسلم الآخر . فالتكاح بجماله ما لم تتزوج .. هذه هي سنة المعلومة قال الشافعي : أسلم أبو سفيان ابن حرب الظهران ، وهي وادي خزاعة . وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ، ورجع إلى مكة وهدت بنت عتبة مقبة على غير الإسلام ، فأخذت بلحيتة وقالت : اقتلوا الشيخ الضال ، ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيلم كثيرة ، وقد كانت كافرة مقبة مدار ليست بدار الإسلام ، وأبو سفيان بها مسلم وهند كافرة ، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقرا على النكاح إلا أن عدتها لم تنقض حتى أسلمت » .

وكان كذلك حكم بين حزام وإسلامه ، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية ، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة ، وصارت دارها الإسلام ، وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى الين ، وهي دار حرب وصفولان يريد الين ، وهي دار حرب ، ثم رجع صفوان إلى مكة ، وهي دار الإسلام ، وشهد حينئذ ، وهو كافر ، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها . وقد حفظ أهل العلم بالمنازري ، أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة ، فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر النكاح . انتهى .

قال صاحب الروضة الندية بعدما نقل هذا الكلام : أقول : إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق . إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد ، فالحاصل أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد الإسلام ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شامت ، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم . وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول ، ولا تعتبر تجديد عقد ولا نراض .

هنا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس ، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين : فإنه إذا

(١) في بعض الروايات : لم يحدث شيئاً . لم يحدث نكاحاً أي شيئاً حديثاً .

عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر .

### الطلاق

تعريفه :

الطلاق : مأخوذ من الإطلاق ، هو الإرسال والتفريق .

تقول : أطلقت الأسير ، إذا حلت قيده وأرسلته .

وفي الشرع : حل رابطة الزواج ، وإنهاء العلاقة الزوجية .

كراهته :

إن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الإسلام .

وعقد الزواج إنما يعقد للدوام والتأيد إلى أن تنتهي الحياة ؛ ليتسنى للزوجين أن يجعلوا من البيت مهبطاً يأويان إليه ، وينعمان في ظلاله الوارفة ؛ وليتمكنوا من تنشئة أولادها تنشئة صالحة .

ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها . وليس أدل على قدميتها من أن الله سبحانه سمى المهد بين الزوج وزجته بالميثاق الغليظ ، فقال : ﴿ وَأَخْذُنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (١) .

وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا موثقة مؤكدة ؛ فإنه لا ينبغي الإخلال بها ، ولا التهورين من شأنها .

وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة ، ويضعف من شأنها ؛ فهو يفيض إلى الإسلام ؛ لغوات للنافع ونهاب مصالح كل من الزوجين .

فمن أين عرف أن رسول الله ﷺ قال : « أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق » (٢) . وأي إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة ، فهو في نظر الإسلام خارج عنه ، وليس له شرف الانتساب إليه .

يقول الرسول ﷺ : « ليس منا من خيَّب (٣) امرأة على زوجها » (٤) .

وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج ويحل محل زوجته ؛ والإسلام ينهى عن ذلك أشد النهي . فمن أي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرخ صحتها (٥) ولتتكدح ؛ فإننا لما ما قدر لها » . والزوجة التي تطلب الطلاق من غير

(١) سورة النساء آية ٢١ .

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه .

(٣) خيَّب : أفسد .

(٤) رواه أبو داود والحاكم .

(٥) أي تحل محل صفة أختها من الزواج وتسلمي زوجها . ولما إن تتزوج زوجاً آخر .

سبب ولا مقتض ، فحرم عليها رائحة الجنة .

فمن ثومان أن رسول الله ﷺ قال : « أتيا امرأة سألت زوجها طلاقا من غير بأس ؛ فحرم عليها رائحة الجنة » <sup>(١)</sup> .

٣ - حكمه <sup>(٢)</sup> :

اختلف آراء الفقهاء في حكم الطلاق ، والأصح من هذه الآراء ، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا لحاجة ، وم الأحناف والحنابلة . واستدلوا بقول رسول الله ﷺ : « لعن الله كل ذواق مطلق » .  
ولأن في الطلاق كفرا لنعمة الله ، فإن الزواج نعمة من نعمه ، وكفران النعمة حرام . فلا يعمل إلا للضرورة .

ومن هذه الضرورة التي تبيحها أن يرتاب الرجل في سلوك زوجته ، أو أن يستتر في قلبه عدم اشتهاها ، فإن الله مقلب القلوب ، فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق يكون حينئذ محض كفران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكروفا محظورا .  
وللحنابلة تفصيل حسن ، نجمله فيما يلي :

فنعتمد قد يكون الطلاق واجبا ، وقد يكون محرما ، وقد يكون مباحا ، وقد يكون مندوبا إليه . فأما الطلاق الواجب : فهو طلاق الحكيم في الشقاق بين الزوجين ، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق . وكذلك طلاق المولي بعد التريص ، مدة أربعة أشهر لقول الله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثَرْيَْسَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ قَاءَ وَهَبَ اللَّهُ غَفْوَرًا رَحِيمًا . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » <sup>(٣)</sup> . وأما الطلاق المحرم : فهو الطلاق من غير حاجة إليه ، وإنما كان حرمانا ، لأنه ضرر بنفس الزوج ، وضرر بزوجته . وإعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة إليه . فكان حرمانا ، مثل إتلاف المال ، ولقول الرسول ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضَارَ » .

وفي رواية أخرى أن هذا النوع من الطلاق مكروه لقول النبي ﷺ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وفي لفظ : « ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق » <sup>(٤)</sup> وإنما يكون منقوضا من غير حاجة إليه . وقد ساء النبي ﷺ حلالا - ولأنه مزيل للنكاح للتنقل على الصالح للمندوب إليها ، فيكون مكروفا .

(١) أي الوصف الشرعي له .

(٢) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي .

(٣) الآية ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) رواه أبو داود .

وأما الطلاق المباح : فإنما يكون عند الحاجة إليه ، لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، والتضرر بها ، من غير حصول القرض منها .

وأما للندوب إليه : فهو الطلاق الذي يكون عند تفریط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكنه إجبارها عليها ، أو تكون غير عفيفة .

قال الإمام أحمد رضي الله عنه لا ينبغي له إمساكها ، وذلك لأن فيه نقصاً لدينه ، ولا يأمن إفسادها لفرائه ، وإلحاقها به ولداً ليس هو منه ، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال ، لتفتدي منه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْضُلُوهُمْ لِيَتَذَكَّرُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب .

قال : ومن للندوب إليه ، الطلاق في حال الشقاق . وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالعة تزيل عنها الضرر .  
حكيمته :

قال ابن سينا في كتاب الشفاء « ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وألا يسد ذلك من كل وجه ، لأن حم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية يقتضي وجوهاً من الضرر والحلل . منها ، أن من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع ، فكلما اجتهد في الجمع بينها زاد الشر ، والنشوء ( أي الخلاف ) وتنقصت المعاش . ومنها أن الناس من يمتني ( أي يصاب ) بزواج غير كفه . ولا حسن المذاهب في العشرة ، أو يفيض تعافه الطبيعية ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ، إذ الشهوة طبيعية ، ربما أدّى ذلك إلى وجوه من الفساد ؛ وربما كان المتزويجان لا يتعاونان على النسل . فإذا بُدِّلَ زواجين آخرين تعاوناً فيه ، فيجب أن يكون إلى لفارقة سبيل ، ولكنه يجب أن يكون مُسَلِّكاً فيه » .

#### الطلاق عند اليهود <sup>(٢)</sup> :

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل ؟ أن الطلاق يباح بغير عذر ، كربة الرجل بالتزويج بأجل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون عذر والأعذار عندم قسمان :

١ - عيوب الخلقة ، ومنها : العمش ، والحول والبخر والحذب ، والمرج ، والتقم .

٢ - وعيوب الأخلاق ! وذكروا منها : اللواعة ، والثثرة ، والوساخة ، والشكسة ، والعناد ، والإسراف ، والنهمة ، والبطننة ، والتأنق في الطعام ، والنخفخة . والزنا أقوى الأعذار عندم ، فيكفي فيه الإشاعة ، وإن لم تثبت ، إلا أن للسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا ، وأما للمرأة

(١) الساء الآية ١١ أي لا تمكثون لتضيّقوا عليهم .

(٢) ١٧ نداء للجس اللطيف .

ليس لما أن تطلب الطلاق مها تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنا ثبوتاً .

### الطلاق في المذاهب المسيحية :

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تعنتها أمم الغرب المسيحي إلى ثلاثة مذاهب :

١ - المذهب الكاثوليكي .

٢ - المذهب الأرثوذكسي .

٣ - المذهب البروتوستنطي .

المذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريماً باتاً ، ولا يسمح فصح الزواج لأي سبب مهما عظم شأنه . وحتى الحياة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبرراً للطلاق ، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية ، هو التفرقة الجسدية ، بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منها في أثناء هذه الفقرة أن يعقد زواجه على شخص آخر ، لأن ذلك يعتبر تمعداً للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التمعد بحال .

وتعتقد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقس على لسان المسيح إذ يقول : « ٨ ويكون الإثنين جسداً واحداً ، إذن ليسا بفردين اثنين ، بل جسد واحد ، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان » (١) والمذهبان المسيحيان الآخران ، الأرثوذكسي والبروتوستنطي ، يبيحان الطلاق في بعض حالات محددة ، من أهمها الحياة الزوجية ، ولكنها يحزمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك ، وتعتقد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى ، على لسان المسيح ، إذ يقول : « من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني » (٢) .

تعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس إذ يقول : « من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بأخر تزني » (٣) .

### الطلاق في الجاهلية :

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .. كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة ، أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله لا أطلقك فتبيني متي ، ولا أويك أبداً ، قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك ، فكلما همت عنك

(١) مرقس إصحاح ١٠ آيتي ٨ و ٩

(٢) إنجيل متى ، الإصحاح الخامس ٣٢ - ٣٣ .

(٣) إنجيل مرقس ، الإصحاح المائث ١١ .

أن تنقضي راجعتك ، فذهبت للراءة حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته ، فسكت النبي حتى نزل القرآن :

﴿ الطلاق مرتان . فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (١) ..

قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً . من كان طلق ، ومن لم يكن طلق . رواه الترمذي .

### الطلاق من حق الرجل وحده (٢)

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده ، لأنه أحرص على بقاء الزوجية التي أنفق في سبيلها من المال ، ما يحتاج إلى اتفاق مثله ، أو أكثر منه ، إذا طلق ولرأد عقد زواج آخر .

وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر المهر ، ومتعة الطلاق ، وأن ينفق عليها في مدة العدة . ولأنه بذلك ، ويمتنع عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غشبة يفضها ، أو سيئة منها يشق عليه احتمالها ، والمرأة أسرع منه غضباً ، وأقل احتئالاً ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية ، لأدنى الأسباب ، أولاً لا يُعد سبباً صحيحاً إن أعطى لها هذا الحق .

والدليل على صحة هذا التعليل الأخير ، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندهم ، فصار أضعاف ما عند المسلمين .

### من يقع منه الطلاق

اتفق العلماء على أن الزوج ، العاقل ، البالغ ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق ، وأن طلاق يقع .

فإذا كان مجنوناً ، أو صبيّاً ، أو مكروهاً ، فإن طلاقه يعتبر نفواً لو صدر منه . لأن الطلاق تصرف من التصرفات التي لها آثارها ونتائجها في حياة الزوجين ، ولا بد من أن يكون للمطلق كامل الأهلية ، حتى تصح تصرفاته .

ولمّا تكل الأهلية بالعقل ، والبلوغ ، والأختيار ، وفي هذا يروي أصحاب السنن ، عن علي ، كرم الله وجهه ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم (٣) » ، وعن المجنون حتى يعقل . وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « كل طلاق جائز ، إلا طلاق المغلوب على عقله » . رواه الترمذي والبخاري وموقوفاً . وقال ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) من كتاب المحسن الطفيف ص ١٨ .

(١) سورة البقرة ، آية ٢١٦ .

(٣) يحتلم : يبلغ .

ممن يكرهه اللصوص فيطلق - فليس بشيء ، رواه البخاري .  
وللعلماء آراء مختلفة في المسائل الآتية نجعلها فيما يلي :

- ١ - طلاق المكره .
- ٢ - طلاق السكران .
- ٣ - طلاق المأزول .
- ٤ - طلاق النضبان .
- ٥ - طلاق النافل والساهي .
- ٦ - المدهوش .
- ١ - طلاق المكره :

المكره لا إرادة ولا إختيار له ، الإرادة والإختيار هي أساس التكليف ، فإذا انتفيا انتفى التكليف واعتبر المكره غير مسئول عن تصرفاته ، لأنه سلب الإرادة ، وهو في الواقع ينفذ إرادة المكره . فمن أكرهه على النطق بكلمة الكفر لا يكفر بذلك . لقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَسْطُورَةٌ بِالْإِيمَانِ ﴾ (١) .

ومن أكرهه على الإسلام لا يصبح مسلماً ، ومن أكرهه على الطلاق لا يقع طلاقه . روي أن رسول الله ﷺ قال : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . أخرجه ابن ماجه : وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم وحسنه النووي .

وإلى هنا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود من فقهاء الأمصار ، وبه قال عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : طلاق المكره واقع ، ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ، فضلاً عن مخالفتهم لجمهور الصحابة .

#### طلاق السكران :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع ، لأنه للتسبب بإدخال الفساد على عقل بإرادته . وقال قوم أنه لغو لا عبرة له ، لأنه هو والمجنون سواء ، إذ أن كلاً منهما فاقد العقل الذي مناط التكليف ، ولأن الله سبحانه يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَاءُ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (٢) .

(١) - سورة النساء آية ٨٢ .

(٢) - سورة النحل . آية ١٠٦ .

نجعل سبحانه قول السكران غير معتد به ، لأنه لا يعلم ما يقول . وثبت عن عثمان أنه كان لا يرى طلاق السكران . ذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان في ذلك أحد من الصحابة .

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحيد بن عبد الرحمن ، وريعة ، والليث بن سعد ، وعبد الله بن الحسن ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والشافعي في أحد قوليهِ وأختاره للزني من الشافعية وهو أحد الروايات عن أحمد وهي التي استقر عليها مذهبه وهو مذهب أهل الظاهر كلهم ، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو حسن الكرخي ، قال الشوكاني إن السكران الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم الناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها براءتنا ، وتقول يقع طلاقه عقوبة له ، فيجس له بين غريمين .

وقد جرى العمل أخيراً في المحاكم بهذا المذهب ، فقد جاء في للرسوم بقانون برقم ٢٥ / لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه : ( لا يقع طلاق السكران والمكره ) .

### ٣ - طلاق الغضبان :

والغضبان الذي لا يتصور ما يقول ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع طلاقه لأنه مسلوب الإرادة ، روي أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم ، وصححه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : لا طلاق ولا عتاق في أغلاق . . وفسر الإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر الجنون .

قال ابن تيمية كما في زاد الماد : حقيقة الإغلاق أن يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به كأنه انطلق عليه قصد وإرادته . قال : ويدخل في ذلك طلاق المكره ، والجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له عما قال ، والغضب على ثلاثة أقسام : ١ - ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع .

٢ - ما يكون في مبادئه بحيث لا يتصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .

٣ - أن يستحكم ويشته به فلا يزيل عقله بالكلفة ، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث ينعدم على ما فرط منه إذا زاد فهذا محل نظر . وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه .

### طلاق المازل<sup>(١)</sup> والمضطرب :

يرى جمهور الفقهاء أن طلاق المازل يقع ، كما أن نكاحه يصح . لا رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : ثلاث

(١) المازل : هو الذي تكلم من غير قصد للحقيقة ، بل على وجه اللعب وشبهه الهزل ، مأخوذ من المزل .

جعلن جد ، ومزلهن جد : التكاك والطلاق والرجمة .

وهذا الحديث وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب ، وهو يختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى .

وذنب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق المازل . منهم : الباقر ، والصادق ، والناصر . وهو قول في مذهب أحمد ومالك ، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق اللسان ، والعلم بمضاه ، وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية ، والقصد لاعتبر البين لغوا ، لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ، فَإِنَّ اللَّهَ شَهِيدٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وإنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقضي ذلك إرادة جازمة بفعل المزموم عليه ، أو تركه . ويقول الرسول ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » . والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والمازل لا عزم له ولا نية . روي البخاري عن ابن عباس : « إِنَّمَا الطَّلَاقُ عَنْ وَطَرٍ » (٢) .

أما الطلاق الخطي . وهو من أراد التكلم بغير الطلاق فسبق لسانه إليه ، فقد رأي فقهاء الأحناف : أنه يماثل به قضاء ، وأما ديانة فيما بينه وبين ربه فلا يقع عليه طلاقه وزجه حلال له .

#### ٥ - طلاق الغافل والساهي :

ومثل الخطي ، والمازل ، الغافل ، والساهي ، والفرق بين الخطي والمازل ، أن طلاق المازل يقع قضاء وديانة ، عند من يرى ذلك ، وطلاق الخطي يقع قضاء فقط ، وذلك إن الطلاق ليس عللاً للمزل ولا للمب .

#### ٦ - طلاق المدهوش :

للمدهوش الذي لا يدري ما يقول ، بسبب صدمة أسابته فأذهبت عقله وأطاحت بتفكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق المجنون ، والمتموه ، واللغمي عليه ، ومن اختل عقله لكبر أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

#### من يقع عليها الطلاق

لا يقع الطلاق على المرأة إلا إذا كانت عللاً ، وإنما تكون عللاً في الصور الآتية :

١ - إذا كانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حقيقة .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧ .

(٢) قال الملقط : أي أنه لا يبين أن يطلق لمرأته إلا عند الحاجة كالنكاح . وقال ابن القيم في من غرض من الطلاق في ربه رسالة الطلاق - ص ٥٧ .

٢ - إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، أو معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى ، لأن الزوجية في هاتين الحالتين تعتبر قائمة حكماً حتى تنتهي العدة ..

٣ - إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقاً .. كأن تكون الفرقة بسبب إيهام الزوج الإسلام إذا أُلست زوجته .. أو كانت بسبب الإيلاء فإن الفرقة في هاتين الصورتين تعتبر طلاقاً عند الأحناف .

٤ - إذا كانت المرأة معتدة من فرقة .. اعتبرت فسحاً لم ينقض العقد من أساسه ولم يزل الحل .. كالفرقة برقة ، لأن الفسخ في هذه الحالة إما كان لطارىء يمنع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحاً .

### من لا يقع عليها الطلاق

قلنا : إن الطلاق لا يقع على المرأة إلا إذا كانت محلاً له .. فإنما لم تكن محلاً فلا يقع عليها الطلاق .. فالمعتدة من فسح الزواج بسبب عدم الكفاءة أو لنقص المهر عن مهر المثل ، أو لحصار البلوغ ، أو لظهور فساد العقد بسبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ، لأن العقد في هذه الحالات قد نقض من أصله ، فلم يبق له وجود في العدة ، فلو قال الرجل لأمرأته : أنت طالق - وهي في هذه الحالة - فقلوه لغو لا يترتب عليه أي أثر ..

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة قبل الدخول وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة ، لأن العلاقة الزوجية بينها قد انتهت ، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق ، فلا يكون عللاً للطلاق بعد ذلك .. لأنها ليست زوجته ولا معتدته .

فلو قال لزوجته غير للدخول بها حقيقة أو حكماً : أنت طالق .. أنت طالق .. أنت طالق ، وقعت بالأولى فقط طلاقاً بائناً ، لأن الزوجية قائمة ..

وأما الثانية والثالثة ، فهما لغو لا يقع بها شيء ، لأنها صادفتها وهي ليست زوجته ولا معتدته ، حيث لا عدة لغير للدخول بها <sup>(١)</sup> .

وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالطلاق زوجية سابقة . فلو قال لامرأة لم يسبق الزواج بها : أنت طالق يكون كلامه لغو لا أثر له ، وكذلك الحكم حين طلقت وأنتعت عدتها ، لأنها بانتهاء العدة تصبح أجنبية عنه .

(١) وهذا مدع أي حنيفة ، والشافعي :

وقال مالك .. إذا قال لغير للدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، ثلاثاً ، هي نسق . أي متتابعة وراء بعضها . فإنه يكون ثلاثاً تشبيهاً لتكرار اللفظ بأصله بالمد كأنه قال .. أنت طالق ثلاثاً . وقال في بداية المجتهد ، من شبه تكرار اللفظ باللفظ بالعدد أي بقوله . طلقته ثلاثاً . قال : يقع الطلاق ثلاثاً . ومن رأي أنه باللفظة الواحدة قد بانعت منه . قال : لا يقع . وهذا بخلاف الدخول بها

ومثل ذلك المعتدة من طلاق ثلاث ، لأنها بعد الطلاق الثالث تكون قد بانته منه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى ..

### الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية ، كمن يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق ، لما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر لآلئ آدم فيها لا يملك ، ولا حق له فيها لا يملك ، ولا طلاق له فيها لا يملك » .

قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، وابن عباس ، وجابر بن يزيد ، وغير واحد من فقهاء التابعين وبه يقول الشافعي .

وقال أبو حنيفة ، في الطلاق المعلق : إنه يقع إذا حصل الشرط . سواء عم المطلق جميع النساء ، أم خصص .

وقال مالك وأصحابه : إن عم جميع النساء لم يلزمه ، وإن خصص لزمه .

ومثال التعميم أن يقول : إن تزوجت أي امرأة فهي طالق .

ومثال التخصيص: أن يقول : إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق .

### ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ، سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الآخرس ، أو بإرسال رسول .

الطلاق باللفظ :

واللفظ قد يكون صريحاً ، وقد يكون كناية ، فالصريح هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التلفظ به ، مثل : أنت طالق ومطلقة ، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق .

قال الشافعي رضي الله عنه : ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة : الطلاق ، والفرق ، والبراح ، وهي المذكورة في القرآن الكريم .

وقال بعض أهل الظاهر : لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث .. لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ

الثلاثة .. وهي عبادة ، ومن شروطها اللفظ فوجب الاختصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها <sup>(١)</sup> والكنائية :

ما يحتمل الطلاق وغيره ، مثل أنت بائن ، فهو يحتمل البينونة <sup>(٢)</sup> عن الزواج ، كما يحتمل البينونة عن الشر . مثل : امرك بيدك : فإنها تحتمل عليكها اعصتها .. كما تحتمل عليكها حرية التصرف .

ومثل : أنت علي حرام ، فهي تحتمل حرمة التمتع بها ، وتحتمل حرمة إيفائها .. والصريح : يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه ، لظهور دلالة ووضوح معناه .

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح : أن يكون لفظه مضافاً إلى الزوجة كأن يقول : زوجتي طالق : وأنت طالق .

أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، فلو قال الناطق بلفظ الصريح : لم أرد الطلاق ولم أقصد ، وإن أشرت معنى آخر ، لا يصح قضاء ، ويقع طلاقه ولو قال الناطق بالكناية ، لم أنو الطلاق ، بل نويت معنى آخر : يصح قضاء ، ولا يقع طلاقه ، لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره ، والذي يعين للمراد هو النية ، والقصد ، وهذا مذهب ، مالك ، والشافعي ، لحديث عائشة رضي الله عنها ، عند البخاري وغيره .

« أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ، ودنا منها ، قالت أعوذ بالله منك ، فقال لها : عنت بعظم ، عنت بعظم ، الحق بأهلك » .

وفي الصحيحين وغيرهما في حديث تخلف كعب بن مالك لما قيل له : « رسول الله ﷺ ، يأمرك أن تعتزل امرأتك » ، فقال : أطلقها أم ماذا أفعل ؟ قال : بل اعتزلها ، فلا تقربتها ، فقال لامرأته : الحق بأهلك » .

فأفاد الحديثان ، أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ، ولا تكون طلاقاً مع عدمه . وقد جرى عليه العمل الآن : حيث جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦ في المادة الرابعة منه : « كنيات الطلاق : وهي ما تحتمل الطلاق أو غيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية » .

أما مذهب الأحناف : فإنه يرى أن كنيات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق بدلالة الحال . ولم يأخذ القانون ، بمذهب الأحناف في الإكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن

(١) إذاً البينونة معناها البعد والفارقة .

(٢) بداية المجهد ، ج ٢ ص ٧٠

### هل تحريم المرأة يقع طلاقاً

إذا حرم الرجل امرأته ، إما أن يريد التحريم تحريم العين ، أو يريد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد التسريح : ففي الحالة الأولى ، لا يقع الطلاق ، لما أحرجه الترمذي عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : « آلى رسول الله ﷺ من نسائه ، يجعل الحرام (١) حلالاً .. وجعل في البهي كفارة » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ، رضي الله عنهما . قال : « إذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها .. ثم قال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . وأخرج النسائي عنه : « أنه أتاه رجل فقال : إني جعلت لمرأتي على حراماً » .

فقال : كذبت ، ليست عليك بجرام ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ . تَجِئُفِي مَرَضَاتٍ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . قَدْ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى آيَاتِكُمْ هـ . » عليك أغلظ الكفارة : عتق رقبة » .

وفي الحالة الثانية : يقع الطلاق ، لأن لفظ التحريم كناية كسائر الكنايات .

### الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ثم حنث ، فإنه يلزمه كفارة بين عند الشافعية ، ولا يلزمه طلاق ولا غيره .

ولم يرد عن مالك فيه شيء وإنما الخلاف فيه للتأخرين من المالكية فتيل : يلزمه الاستغفار فقط ، والشهور المقتضى به عندهم : أنه يلزمه كل ما اعتيد الحلف به من المسلمين .

وقد جرى العرف في مصر أن يكون الحلف للعتاد بالله وبالطلاق ، وعليه فيلزم من حلف بإيمان المسلمين ثم حنث كفارة بين وبين من يملك عصمتها ولا يلزمه مشي إلى مكة ولا صيام ، كما كان في العصور الأولى لعدم من يحلف بذلك الآن ، وقال الأبهري : يلزمه الاستغفار فقط ، وتيل : يلزمه كفارة بين كما يرى الشافعية .

وهذا الخلاف عند المالكية إن لم ينو طلاقاً ، فإن نوى طلاقاً وحنث لزمه البين عندهم . ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري وأن من حلف بذلك لا يلزمه إلا أن يستغفر الله .

(١) حمل النبي الذي حرمة حلالاً بعد تحريمه .

(٢) هذه الآية مصححة بأن التحريم بين .

## الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادراً على النطق ، فكأن الزوج أن يطلق زوجته باللفظ ، فله أن يكتب إليها الطلاق .

واشترط الفقهاء : أن تكون الكتابة مُسْتَبَيِّنَةً مرسومة ومعنى كونها مستبينة : أي بينة واضحة بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها .

ومعنى كونها مرسومة : أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها : يا فلانة ، أنت طالق ، فإننا لم يوجه الكتابة إليها بأن كتب على ورقة : أنت طالق ، أو زوجتي طالق ، فلا يقع الطلاق إلا بالنية ، لاحتمال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصد إلى الطلاق ، وإنما كتبها لتحسين خطه مثلاً .

## إشارة الأخرس

الإشارة بالنسبة للأخرس أداة تنهيم . ولنا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق إذا أشار تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية .

واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً الكتابة ولا قادراً عليها . فلذا كان حارقاً بالكتابة وقادراً عليها ، فلا تكني الإشارة ، لأن الكتابة أدل على القصد ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها .

## إرسال الرسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأنها مطلقة ، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق ، ويعضي طلاقه .

## الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد ، لأن الطلاق من حقوق الرجل <sup>(١)</sup> ولا يحتاج إلى بينة كي يباشر حقه ، ولم يرد عن النبي ﷺ ، ولا عن الصحابة ،

(١) الطلاق من حقوق الزوج ، وقد حمله الله بيده ولم يجعل الله لغيره حقاً فيه . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا فَكُمُ التَّوَكُّلَاتِ فَمِمَّا ظَنَّمْتُمْ نِكَاحَ فَمَنْ أَمْرُهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُهُمْ بِمَعْرُوفٍ ﴾ .

وقال : ﴿ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَبْلُغَ لَهُنَّ الْمَنَاسِكَ وَهِيَ الْحَرْجَةُ .

وعن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله : سبدي زوجتي أمتي ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها . قال : فصد رسول الله ﷺ لغير فقال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ : مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَزْوَجُ عِيْدَهُ أَمَتَهُ فَمِنْ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهَا : إِمَّا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالْأَمْرِ » . رواه ابن ماجه . وقد قدمت حكمة ذلك .

ما يدل على مشرعية الإشهاد .

وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق ، واستدلوا بقول الله سبحانه في سورة الطلاق : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ، ﴿ جَاءُوا أَشْهَادَهُ لَكَ ﴾ .

فذكر الطبرسي : أن الطاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق ، وأنه - رضي عن الله أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين ، وأنه للوجوب وشرط في صحة الطلاق <sup>(١)</sup> .

من ذهب إلى وجوب الإشهاد على الطلاق وعدم وقوعه بدون بينة :

ومن ذهب إلى وجوب الإشهاد واشترطه لصحته من الصحابة : أمر المؤمنين على بن أبي طالب ، وعمران بن حصين رضي الله عنهما ، ومن التابعين : الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، وبنوهما أئمة آل البيت رضوان الله عليهم ، وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين رحمهم الله ، ففي جواهر الكلام ، عن علي رضي الله عنه ، أنه قال لمن سأله عن طلاق : « أشهدت رجلين عدلين كما أمر الله عز وجل ؟ قال : لا ، قال فذهب فليس طلاقك بطلاق » .

وروي أبو دوداد في سننه عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يتعجبها ، ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها فقال : « طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ، ولا تعد » .

وقد تقرر في الأصول : أن قول الصحابي : من السنة كنا في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ على الصحيح ، لأن مطلق ذلك إنما ينصرف بظاهرة إلى من يجب اتباع سنته ، وهو رسول الله ﷺ ، لأن مقصود الصحابي بيان الشرع لا اللغة والمادة كإسقاط في موضعه : وأخرج الحافظ السيوطي في الدر المنثور في تفسير آية : ﴿ فَإِذَا تَلَفَتْ أُحْلَيْنَ فَأُضْيِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ الآية .

ومن عبد الرزاق عن ابن سيرين أن رجلاً سأل عمران بن حصين ، عن رجل طلق ولم يشهد . قال : بشما صنع ، طلق لبدعة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه وعلى مراجعته ، وليستغفر الله .

فإنكار ذلك من عمران ، رضي الله عنه ، والتهويل فيه وأمره بالاستغفار لعدله إياه ممصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده ، رضي الله عنه كما هو ظاهر .

وفي كتاب « الوسائل » عن الإمام أبي جعفر الباقر ، عليه رضوان الله ، قال : الطلاق الذي أمر الله عز وجل ، به في كتابه ، والذي سن رسول الله ﷺ ، أن يخلّي الرجل عن المرأة ، إذا حاضت

(١) تفسير الأئمة ، سورة الطلاق ، ويراجع لعل الشيعة .

وطهرت من عيضا ، أشهد رجلين عدلين على تطليقه ، وهي طاهر من غير جماع ، وهو أحق برجمتها ما لم تنقض ثلاثة قروء ، وكل طلاق ما خلا هذا فيأطل ، ليس بطلاق .

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه « من طلق بغير شهود فليس بشيء » .

قال السيد المرتضى في كتاب « الانتصار » حجة الإمامية في القول بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ، ومتى فقد لم يقع الطلاق . لقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَقْلٍ مِنْكُمْ ﴾ .

فأمر تعالى بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب ، وحمل ما ظاهره الوجوب على الإحتياط خروج عن عرف الشرع بلا دليل . وأخرج السيوطي في « الدر المنثور » عن عبد الرزاق وعبد بن حديد عطاء ، قال « النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجعة بالشهود » . وروى الإمام ابن كثير في تفسيره عن ابن جريج : أن عطاء كان يقول في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَقْلٍ مِنْكُمْ ﴾ .

قال : لا يجوز ، في نكاح ولا طلاق ولا إرجاع إلا شاهد عدل ، كما قال الله عز وجل ، إلا من عذر .

فقوله : لا يجوز ، صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده ، رضي الله عنه ، لمساوقه له بالنكاح ، ومعلوم ما اشترط فيه من البينة .

إذا تبين لك ، أن وجوب الإشهاد على الطلاق ، هو مذهب هؤلاء الصحابة والتابعين المذكورين ، تعلم أن دعوى الإجماع على ندبه للأثورة في بعض كتب الفقه ، مرادها الإجماع المنعني لا الإجماع الأصولي الذي حده - كما في « المستصفي » - اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية ، لا تنقاضه ، بخلاف من ذكر من الصحابة والتابعين ، ومن يعدم من المجتهدين .

وتبين مما نقلناه قبل عن السيوطي وابن كثير : أن وجوب الإشهاد لم ينفرد به علماء آل البيت عليهم السلام ، كما نقله السيد مرتضى في كتاب « الانتصار » . بل هو مذهب عطاء وابن سيرين ، وابن جريج ، كما أسلفنا .

### التنجيز والتعليق

صفة الطلاق : إما أن تكون منجزة ، وأما أن تكون معلقة ، وأما أن تكون مضافة إلى مستقبل فالمنجزة هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط ، ولا مضافة إلى زمن مستقبل ، بل قصد بها من أصدرها وقوع الطلاق في الحال ، كأن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق . وحكم هذا الطلاق ، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله ، وصادف محله .

وأما المعلق : وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق .. ويشترط في صحة التعليق ، وقوع الطلاق به ثلاثة شروط :

١ - أن يكون على أمر معدوم ، ويمكن أن يوجد بعد ، فإن كان على أمر موجود فعلاً ، حين صدور الصيغة مثل أن يقول : إن طلع النهار فأنت طالق ، والواقع أن النهار قد طلع فعلاً - كان ذلك تنجيهاً وإن جاء في صورة التعليق .

فإن كان تعليقاً على أمر مستحيل كان لغواً ، مثل إن دخل الجمل في سمّ الحية فأنت طالق .

٢ - أن تكون المرأة حين صدور العقد علاً للطلاق بأن تكون في عصمة .

٣ - أن تكون كذلك حين حصول للمعلق عليه .

#### والتعليق للمجان :

القسم الأول : : يقصد به ما يقصد من القسم للحمل على الفعل أو الترك أو تأكيد الخبر ، ويسمى التعليق القسمي ، مثل أن يقول لزوجته : إن خرجت فأنت طالق ، مريداً بذلك منعها من الخروج إذا خرجت ، لا إيقاع الطلاق .

القسم الثاني : ويكون التقصد من إيقاع الطلاق عند حصول الشرط . ويسمى التعليق الشرطي مثل أن يقول لزوجته : « إن أبرأتني من مؤخر صدقتك فأنت طالق » . وهذا التعليق بنوعيه واقع عند جمهور العلماء ويرى ابن حزم أنه غير واقع .

وفصل ابن تيمية وابن القيم ، فقالا : إن الطلاق للمعلق الذي فيه معنى لليمين غير واقع . وتجيب فيه كتمارة اليمين إذا حصل المحالوف عليه . وهي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . وقال في الطلاق الشرطي : إنه واقع عند حصول المعلق عليه .

قال ابن تيمية : والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع :

الأول : صيغة التنجيز والإرسال ، كقوله : أنت طالق فهذا يقع به الطلاق وليس بخلف ، ولا كفارة فيه اتفاقاً .

الثاني : صيغة تعليق ، كقوله : الطلاق يلزمني لأصلن كذا ، فهذا يمين بإتفاق أهل اللغة ، وإتفاق طوائف العلماء . وإتفاق العامة .

الثالث : صيغة التعليق كقوله : إن فعلت كذا فامرأتني طالق ، فهذا إن قصد به اليمين ، وهو يكره وقوع الطلاق كما يكره الانتقال عن دينه فهو يمين ، حكمه حكم الأول ، الذي هو صيغة القسم بإتفاق الفقهاء .

وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حائفاً ، كقوله : إن أعطيتي ألفاً فأنت طالق ، وإن زينت فأنت طالق ، وقصد إيقاع الطلاق عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الحلف عليها ، فهذا ليس بيمين ، ولا كفاية في هذا عند أحد من الفقهاء فيها علناه ، بل يقع به الطلاق ، إذا وجد الشرط .

وأما ما يقصد به الحض ، أو المنع ، أو التصديق ، أو التكذيب ، بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه ، سواء كان بصيغة القسم ، أو الجزاء ، فهو يمين عند جميع الحلق من العرب وغيرهم .  
وإن كان يميناً فليس لليمين إلا حكان : إما أن تكون منعقة فتكفر ، وإما أن لا تكون منعقة كالحلف بالخلوقات فلا تكفر ، وأما أن تكون يميناً منعقة عمرمة غير مكفرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله ﷺ ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن :

وما جرى عليه العمل الآن في الطلاق للمعلق هو ما تضمنته المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها : « لا يقع الطلاق غير النجس إذا قصد به المحلل على فصل شيء أو تركه لا غير . » وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : « إن للشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق برأي علماء الحنفية والمالكية والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق الذي في معنى اليمين برأي علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه وشریح القاضي ، وداود الظاهري وأصحابه . »

وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل :

فهي ما اقترنت بزمان ، يقصد وقوع الطلاق فيه ، متى جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غداً ، أو إلى رأس السنة ، فإن الطلاق يقع في الفد أو عند رأس السنة إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت الذي أضاف الطلاق إليه .

وإذا قال لزوجته أنت طالق إلى سنة . قال أبو حنيفة ومالك : تطلق في الحال . وقال الشافعي ، وأحمد : لا يقع الطلاق حتى تسليخ السنة .

وقال ابن حزم : من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق . أو ذكر وقتاً ما فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن . ولا إذا جاء رأس الشهر .

ويرهان ذلك : أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ، وقد علناه الله الطلاق على المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هذا فيما علناه . ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ .

وأيضاً فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فمن الحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

### الطلاق السنّي والبدعي

ينقسم الطلاق إلى سنّي ، وطلاق بدعي .

#### طلاق السنة :

فطلاق السنة : هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع ، وهو أن يطلق الزوج للدخول بها طليقة واحدة ، في طهر لم يمسه فيها ، لقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فَبِأَسَاسِكُمْ يَتُوبَعُونَ أَوْ تُنْكِحُوا بِأَرْحَامِكُمْ ... ﴾ .

أي أن الطلاق المشروع يكون مرة يعقبها رجعة ، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة كذلك ، ثم إن للطلاق بعد ذلك له الخيار ، بين أن يمسه معروف ، أو يفارقها بإحسان . يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ .

أي إذا أردتم تطليق النساء - فطلقوهن مستقبلات العدة ، وإما تستقبل المصلحة العدة إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض ، أو نفاس ، وقبل أن يمسه .

وحكمة ذلك أن للمرأة إذا طلقت وهي حائض لم تكن في هذا الوقت مستقبلات العدة ، فتطول عليها العدة . لأن بقية الحيض لا يحسب منها وفيه إضرار بها .

وإن طلقت في طهر مسمها فيه ، فإنها لا تعرف هل حملت أو لم تحمِل ، فلا تدري بم تعتمد ، اتعتمد بالإفراء أم بوضع الحمل ؟

ومن نافع عن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنه : « أنه طلق امرأته وهي حائض ، على عهد رسول الله ﷺ ، فسال عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ ، عن ذلك ؟ فقال رسول الله ﷺ : « مرة فليأرجعها ، ثم ليسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فنلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تطلق لها النساء » .

وفي رواية : « أن ابن عمر رضي الله عنه ، طلق امرأة له ، وهي حائض ، تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : « مرة فليأرجعها ، ثم ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » . أخرجه النسائي ومسلم وابن ماجه وأبو داود .

وظاهر هذه الرواية أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة التي وقع فيها الطلاق يكون طلاق سنة ، لا بدعة .

وهذا مذهب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحد ، وأحد الوجهين عن الشافعي ، واستدلوا بظاهر الحديث ، وإن النكاح إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم ، فبإجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار .

ولكن الرواية الأولى التي فيها ، ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر « متضمنة لزيادة يجب العمل بها ، قال صاحب الروضة الندية . وهي أيضاً في الصحيحين . فكانت أرجح من وجهين . وهذا مذهب أحد في إحدى الروایتين عنه . والشافعي في الوجه الآخر ، وأبي يوسف ومحمد .

### الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي ، فهو الطلاق المخالف للشرع : كأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة ، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . أو يطلقها في حيض أو نفاس ، أو في طهر جمعها فيه . وأجمع العلماء على أن الطلاق البدعي حرام ، وإن فاعله أثم .

ونذهب جمهور العلماء على أنه يقع ، واستدلوا بالأدلة التالية :

١ - أن الطلاق البدعي ، مندرج تحت الآيات العامة .

٢ - تصريح ابن عمر رضي الله عنه ، لما طلق امرأته وهي حائض ، وأمر الرسول ﷺ بإرجعتها ، بأنها حيث تلك الطلقة .

ونذهب بعض العلماء <sup>(١)</sup> إلى أن الطلاق البدعي لا يقع <sup>(٢)</sup> ومنعوا اندراجه تحت العمومات ، لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به ، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه . فقال : « فطلقتن ليهنن » .

وقال ﷺ لعمر رضي الله عنه : « مره فلما رجعا » وصح أنه غضب عندما بان له ذلك ، وهو لا يغضب بما أحله الله .

وأما قول ابن عمر : أنها حسبت ، فلم يبين من الحساب لها ، بل أخرج عنه أحد وأبو داود والنسائي : « أنه طلق امرأته وهي حائض فردها رسول الله ﷺ . ولم يرها شيئاً » .

وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بطائل . وهي مصرحة بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله ﷺ ، فلا يارضها قول ابن عمر رضي الله عنه . لأن الحججة في روايته لابي ربيعة وأما الرواية بلفظ « مره فلما رجعا » ويستند بتطبيقه ، فهذه لو صحت لكانت - حجة ظاهرة -

(١) منهم ابن علية ، من السلف . وابن تيمية وابن حزم ابن القيم .

(٢) هذا ملخص ما قاله صاحب الروضة الندية ج ٢ ص ٤٩ .

ولكنها لم تصح كما جزم به ابن القيم في المذني .

وقد روي في ذلك روايات في أسانيدھا مجاميل وكذابون لا تثبت الحججة بشيء منها .  
والحاصل : أن الإتفاق كائن على أن الطلاق مخالف لطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت  
عنه عليه السلام : « أن كل بدعة ضلالة » .

ولا خلاف أيضاً ، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه ، ويؤيده رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
حديث ابن عمر - وما خالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو رد - لحديث عائشة رضي الله عنها ، أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو حديث متفق عليه .

فمن زعم أن هذه البدعة ، يلزم حكمها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره صلى الله عليه وسلم ، يقع من فاعله  
ومقتد به ، لا يقبل منه ذلك إلا بدليل .

من ذهب إلى أن طلاق البدعة لا يقع ؟

ونذهب إلى هنا :

١ - عبد الله بن عمر - ٢ - سعيد بن المسيب .

٣ - طاووس : من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاس بن عمر ، وأبو قلابة من التابعين ، وهو اختيار الإمام ابن عقيل من أئمة الحنابلة  
وآل البيت - والظاهرية وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد - واختاره ابن تيمية .

### طلاق الحامل

يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء . لما أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ،  
أن ابن عمر طلق امرأة له وهي حائض تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « مره فليراجعها ، ثم  
ليطلقها إذا طهرت ، أو وهي حامل » . وإلى هذا ذهب العلماء - إلا أن الأخناف اختلفوا فيها .  
فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ، يحل بين وقوع التطليقتين شهراً حتى يستوفي الطلقات الثلاث .  
وقال محمد وزفر ، لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع  
حملها ، ثم يوقع سائر التطليقات <sup>(١)</sup> .

طلاق الآيسة ، والصغيرة ، والمنقطعة الحيض :

طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كن طلاقاً واحداً ، ولا يشترط له آخر غير ذلك .

(١) ص ٩٤ مختصر المتن ج ٢ ثلث .

### عدد الطلقات

إذا دخل الزوج بزوجه ملك عليها ثلاث طلقات ، وإتفق العلماء على أنه يجرم على الزوج أن يطلقها ثلاثاً بلفظ واحد . أو بألفاظ متتابعة في طهر واحد . وعلموا ذلك بأنه إذا أوقع الطلقات الثلاث ، فقد سد باب التلاقي والتدارك عند الندم ، وعارض الشارع ، لأنه جعل الطلاق متعمداً لمعنى التدارك عند الندم ، وقضاً عن ذلك ، فإن المطلق ثلاثاً قد أضر بالمرأة من حيث أبطل عفتها بطلانه هنا .

وقد روي النسائي من حديث عمود بن ليبيد قال : « أخبرنا رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث طلاقات جيماً . فقام غضبان » . فقال : « أَيْلَمْ يَكْتَابِ اللَّهُ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ ، حَقَّ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أَقْتُلُهُ » .

قال ابن القيم في إغاثة اللهنان : « فجعله لاعباً بكتاب الله » لكونه خالف وجه الطلاق وأراد به غير ما أراد الله به ، فإنه تعالى أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه رد المرأة إذا شاء ، فطلق طلاقاً يريد به ألا يملك فيه ردها .

وأيضاً فإن إيقاع الثلاث دفعة خالف لقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ . والمرة الأولى والمرات في لغة القرآن والسنة ، بل ولغة العرب ، بل ولغة سائر الأمم ، لما كان مرة بعد مرة ، فإذا جمع المراتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى ، وما دل عليه كتابه . فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ضد ما قصده الشارع ؟ ! أ. هـ .

وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة ، فإنهم اختلفوا فيما إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد . هل يقع أم لا ؟ فإذا كان يقع فهل واحدة أم ثلاثاً ؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع <sup>(١)</sup> . ويرى بعضهم عدم وقوعه . والذين رأوا وقوعه ، اختلفوا . فقال بعضهم : إنه يقع ثلاثاً . وقال بعضهم : يقع واحدة فقط .

وفرق بعضهم فقال : إن كانت المطلقة مدخولاً بها تقع الثلاث ، وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدة ! استدلل القائلون بأنه يقع ثلاثاً بالأدلة الآتية :

١ - قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَقٍّ تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ .

٢ - قول الله تعالى :

﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً مِمَّا آتَتْهُنَّ .

(١) وإنما قال المدخول بها : أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق . فهي واحدة وإن نوى التكرار أو لم ينو شيئاً ، وهي ثلاث وإن نوى الثلاث وإن كل واحدة غير الأخرى . وهذا عد من يرى أنه واقع . وتقدم الخلاف في ذلك .

٣ - وقول الله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ ﴾ .

فظاهر هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث . لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة أو اثنتين . أو ثلاثاً .

٤ - وقول الله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ، فَبِأَسَاسِكُمْ يَعْرِفُونَ أَوْ تَسْرِيعُ بِإِحْسَانٍ ﴾ . فظاهر هذه الآية جواز إطلاق الثلاث ، أو الثنتين ، دفعة أو مفرقة ، ووقوعه .

٥ - حديث سهل بن سعد ، قال : لما لعن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يا رسول الله ظلمتها إن أسكتها : هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق ، دفعه أو مفرقة ، ووقوعه .

٦ - وعن الحسن قال : « حدثنا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال يا ابن عمر : ما هكنا أمرك الله تعالى ! إنك قد أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قره . وقال : فأمرني رسول الله ﷺ ، فراجعتها . ثم قال إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أسك . فقلت يا رسول الله : أرايت لو طلقته ثلاثاً ، أكان يحل لي أن أراجعهما ؟ قال : لا .. كانت تبين منك وتكون معصية » . رواه الدارقطني .

٧ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عباد بن الصامت ، قال : « طلق جدي امرأة له ألف تطليقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال النبي : ما اتقي الله جديك ، أما ثلاث فله ، ولما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم . إن شاء الله عنده وإن شاء غفر له » .

وفي رواية : إن أباك لم يتق الله فيجعل له مخرجاً . بانته منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون ، إثم في عتقه .

٨ - وفي حديث ركائة : أن النبي ﷺ استخلفه أنه أراد إلا واحدة ، وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقع . هذا مذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة ، وأقلة المذاهب الأربعة . أما الذين قالوا بأنه يقع واحدة . فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

أولاً : ما رواه مسلم .

أن أبا الصهباء قال لابن عباس : « ألم تعلم أن الثلاث كانت تجمل واحدة على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر . وصدرنا من خلافة عمر ؟ قال نعم » .

وروي عنه أيضاً قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب . إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه

أنه (١) . فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم . أي أنهم كانوا يوقعون طليقة بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطليقات .

ثانياً : عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها قال : « طلق ركانة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد . فعزن عليها حزناً شديداً .. فساله رسول الله ﷺ : كيف طلقته ؟ قال : ثلاثاً . فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم . قال : فإنما تلك واحدة ، فأرجعها إن شئت . فراجعها » . رواه أحمد وأبو داود .

وقال ابن تيمية ج ٢ ص ٢٢ فتاوى : وليس في الأدلة الشرعية « الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس » ما يوجب لزوم الثلاثة له ، ونكاحه ثابت ييقن ، وأمرأته محرمة على الغير ييقن ، وفي إلزامه بالثلاث لإباحته للغير مع تحريمها عليه ، وفريضة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ وخلفائه ، ولم ينقل قط أن امرأة أعيذت بعد الطليقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل . بل لمن النبي ﷺ المحلل والمحلل له - إلى أن قال : وبالمجلة فإشاعره النبي ﷺ لأمره شرعاً لازماً ، لا يمكن تغييره ، فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله .

قال تليذه ابن القيم قد صح منه ﷺ ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر ، رضي الله عنه ، وصدرت من خلافة عمر ، رضي الله عنه ، وغاية ما يُقدَّر مع بُعدِ أصحابه كانوا على ذلك ، ولم يبلغه ، وهذا وإن كان كالتحليل ، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتنون في حياته وحياته الصديق بذلك ، وقد أفتى هو ﷺ . فهذه فتواه ، وعمل أصحابه كأنه أخذ باليد ، ولا معارض لذلك .

ورأى عمر رضي الله تعالى عنه ، أن يحمل الناس على إتخاذ الثلاث عقوبة وزجراً لهم - لئلا يرسلوها جملة - وهذا اجتهاد منه رضي الله عنه . غايته أن يكون سائفاً لمصلحة رآها . ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فإذا ظهرت الحقائق . فليقل أمر ما شاء . وبالله التوفيق . وقال الشوكاني : وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ، ورواية عن علي عليه السلام ، وابن عباس ، وطاوس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والمهدي ، والقاسم ، والباقر ، وأحمد بن عيسى ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله ، ورواية عن زيد بن علي .

وإليه ذهب جماعة من المتأخرين . منهم : ابن تيمية ، وابن القيم ، وجماعة من المحققين ، وقد

(١) أنه : مهلة وفترة لستعان لانتظار للرجعة .

نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن محمد بن وضاح ، ونقل العتوي سننك عن جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد بن نفي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما . نقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عيسى ، كـ طاه . وطاؤوس . وعمر ، وابن دينار . وحكاها ابن مغيث أيضاً في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه ، وابن مسعود وعند الرحمن بن عوف والزيير وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في الحام .

فقد جاء في المادة ٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي : « الطلاق المتقن بعدد - لفظاً ، أو إشارة - يقع واحدة » <sup>(١)</sup> . أما حجة القائلين بعدم وقوع الطلاق مطلقاً . أنه طلاق بدعي ، والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويمتنع لفظاً .

وهذا للمذهب يحكي عن بعض التابعين . وهو مروي عن ابن علية ، وهشام بن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة ، وبعض أهل الظاهر ، وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول بأن الطلاق البدعي لا يقع . لأن الثلاث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة من جلته . أما الذين فرقوا بين المطلقة المدخول بها وغير المدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهوية .

### طلاق البتة

قال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في طلاق البتة ، مروي عن عمر بن الخطاب : أنه جمل البتة واحدة ، وروي عن علي : أنه جعلها ثلاثاً . وقال بعض أهل العلم ، فيه نية الرجل ، إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى اثنتين لم تكن إلا واحدة . وهو قول الثوري وأهل الكوفة . وقال مالك بن أنس : في البتة إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات ، وقال الشافعي : إن نوى واحدة فواحدة بملك الراجعة . وإن نوى اثنتين فثنتان . وإن نوى ثلاثاً فثلاث .

### الطلاق الرجعي والباطن :

الطلاق إما رجعي وإما بائن ، والبائن إما أن يكون بائناً بينونة صغرى ، أو بينونة كبرى . ولكل أحكام تخصه نذكرها فيما يلي :

### الطلاق الرجعي :

هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة ، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال . ولم يكن مسبوقاً بطلقة أصلاً ، أو كان مسبوقاً بطلقة واحدة . ولا فرق في ذلك بين أن

(١) وحاشي في المذكرة التفسيرية للشروع . أن الداعي لاختيار القول بالواقع واحدة الحرم على سعادة الأسرة ، والأخذ بالناس عن مسألة الحال التي صارت وصية في حين الشريعة للظهور مع أن الدين براء منها . فقد لمن رسول الله ﷺ الحال والحال له . وكذلك الأحكام من طرق الحيل التي يتكسبونها للتخلص من الطلاق الثلاث وما هي منطقة على أموال الدين

يكون الطلاق صريحاً أو كناية .

فإن لم يكن الزوج دخل بزوجه دخولاً حقيقياً ، أو طلقها على مال ، أو كان الطلاق مكملاً للثلاث ، كان الطلاق بائناً .

جاء في المادة (٥) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ : « كل طلاق يقع رجعيّاً إلا للكل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول . والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون . والقانون مرة ٢٥ لسنة ١٩٣٠ .

والطلاق الذي نص على أن يكون بائناً في هذين القانونين هو ما كان بسبب العيب في الزوج ، أو لغيره ، أو حبسه أو للضرر . والأصل في ذلك قول الله سبحانه : ﴿ الطلاق مَرَّتَانِ فَلْيَاسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَعْرِيجٍ يَأْخُذْ بِمَا ﴾ (١) .

أي أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة ، وأنه يجوز للزوج أن يسك زوجته بعد الطلقة الأولى بالمعروف ، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية ، والإسك بالمعروف معناه مراجعتها ، وردها إلى النكاح ، ومما شرعها بالحسن ، ولا يكون له هذا الحق إلا إذا كان الطلاق رجعيّاً ويقول الله سبحانه : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ . وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مِمَّا صَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَبِعَدْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلاحاً ﴾ (٢) .

وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لعمر : مَرَّةً فَلْيَاسَاكِهَا .. متفق عليه .

لما استثناء الحالات الثلاث من الطلاق الرجعي فتثبت بالقرآن الكريم كما هو مبين فيما يلي : فالطلاق للكل للثلاث يبين للمرأة ومحرّمها على الزوج ، لا يحل له مراجعتها حتى تنكح زوجاً آخر . فكأن لا يقصد به التحليل (٣) قال تعالى :

﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة بعد طلقتين فلا تحل له من بعد الطلاق للكل للثلاث حتى تتزوج غيره زوجاً صحيحاً .

والطلاق قبل الدخول يبينها كذلك . لأن الطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها . والمراجعة إنما تكون في العدة . وحيث انتفتت العدة انتفتت للمراجعة . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٧ . أحق بردين ، أي أحق برحمتين . (٣) انظر فصل التحليل في الفروع السادس .

نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عيبٍ تقتضونها . فتموهن  
وسرحوهن سراحاً جيلاً <sup>(١)</sup> .

والطالبة قبل الدخول ، وبعد الخلوة ، بآئنة ووجوب العدة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل  
المراجعة . والطلاق على مال من أجل أن تقتدي المرأة نفسها وتخلص من الزوج بآئن ، لأنها أعطت  
للأل نظير عوض ، هو خلاص عصمتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بآئناً ، قال الله  
تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

حكم الطلاق الرجعي :

الطلاق الرجعي لا يمنع الاستتاع بالزوجة لأنه لا يرفع عقد الزواج . ولا يزيل للملك .  
ولا يؤثر في الحل .

فهو وإن انعقد سبباً للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثره ما دامت المطلقة في العدة . وإنما  
يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة . فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، بآئت منه ، وإذا كان  
ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر  
ما دامت العدة لم تنقض ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه .

ولا يحل بالطلاق الرجعي المؤجل من المهر لأحد الأجلين : للوت أو الطلاق . وإنما يحل مؤخر  
الصداق بإقتضاء العدة .

والرجعة حق للزوج مدة العدة . وهو حق أثبتته الشارع له ، ولها لا يملك إسقاطه فلو قال :  
لا رجعة لي كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها . يقول الله تعالى ﴿ وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ  
فِي ذَلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وإذا كانت الرجعة حقاً فلا يشترط رضا الزوجة ولا عليها ، ولا تحتاج إلى ولي ، فجعل الحق  
للأزواج لقول الله : ﴿ وَيَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ كالا يشترط الإشهاد عليها . وإن كان ذلك  
مستحباً ، خشية إنكار الزوجة فيها بعد ، أنه راجعها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ  
مِنْكُمْ ﴾ .

وتصح المراجعة بالقول . مثل أن يقول : راجعتك وبالفعل ، مثل الجماع ، ودوايعه ، مثل  
القبلة ، والمباشرة بشهوة يرى الشافعي أن المراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح القادر عليه ،

(١) البقرة ، آية ٢٣٦ .

(٢) الأحزاب ، آية ٤٩ .

(٣) أي أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهم في وقت الفرس وانتظار انقضاء العدة ، والمطلقات يترعى لهن ثلاثه قروء .

ولا تصح بالوطء ودواعيه من القيلة ، والبشارة بشهوة . وحجة الشافعي ، إن الطلاق يزِيل النكاح .

وقال ابن حزم رضي الله عنه : « فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلغظ بالرجعة ويشهد ، ويعلمها بذلك ، قبل تمام عدتها . فإن راجع ولم يشهد . فليس مراجعاً لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَلَفَتْ أُحْلِهْنَّ فَامْكُوهْنَ يُعْرُوفْنَ أَوْ فَارِقُوهْنَ بِمَعْرُوفٍ ، وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (١) .

ففرق عز وجل بين المراجعة ، والطلاق ، والإشهاد . فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض . وكل من طلق ولم يشهد بذوي عدل ، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل : متعدياً لحدود الله تعالى . وقال رسول الله ﷺ : « من عمل علّاليس عليه أمرنا فهو رد » انتهى .

وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي ، والطبراني ، عن عمران بن حصين : « أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها . فقال طلقت لغير سنة . وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها . ولا تعد » .

### حجة الشافعي أن الطلاق يزِيل النكاح :

قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ، لأن المدة مدة خيار ، والاختيار يصح بالقول وبالفعل ، وأيضاً ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَيُعَوِّظُكُمْ أَخَقُّ بَرْدَهُنَّ ﴾ .

وقوله ﷺ : « مرة فليراجعها » أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعل ، ومن ائتمى الاختصاص فعليه الدليل (٢) .

### ما يجوز للزوج أن يطلع عليه من المطلقة الرجعية

قال أبو حنيفة : لا بأس أن تترين المطلقة الرجعية لزوجها وتطيب له وتشوف وتلبس الخلي وتبدي البنان والكحل ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله بقول أو حركة من تنحج أو خفق نمل . وقال الشافعي : هي عزمة على مطلقتها تحريمياً مبتوتاً .

وقال مالك : لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها وحكى ابن القاسم أنه رجع عن إباحة الأكل معها .

### الطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات :

والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته .

فإن كانت الطلقة الأولى احتسبت وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية احتسبت وبقيت له طلقة

(١) سورة الطلاق ، آية ٢ .

(٢) إيل الأوطار ص ٢١٤ ح ٦

واحدة ومراجعتها لا تحو هذا الأثر ، بل لو تركت حتى انقضت عدتها من غير مراجعة وتزوجت زوجاً آخر ثم عادت إلى زوجها الأول عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق <sup>(١)</sup> ، لما روي أن عمر رضي الله عنه سئل عن طلاق امرأته طلقتين وانقضت عدتها فتزوجت غيره ودارقها ثم تزوجها الأول .. فقال : هي عنده بما بقي من الطلاق ، وهذا مروى عن علي وزيد ومعاذ وعبد الله بن عمرو ، وسعيد بن أنس ، والحسن البصري رضي الله عنهم .

### الطلاق البائن :

تقدم القول بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال ، وقال ابن رشد في بداية المجتهد :

وأما الطلاق البائن فقد اتفقوا على أن البيسوة إنما توجد للطلاق من قبل عدم الدخول - ومن قبل عدد التطليقات - ومن قبل العوض في الخلع ، على اختلاف فيما بينهم في الخلع - أهو طلاق أم فسخ : واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البيسوة في طلاق الحر ثلاث تطليقات ، إذا وقعن مفترقات لقوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان : الآية ﴾ .

واختلفوا إنما وقعت الثلاث في اللفظ دون الفعل بكلمة واحدة <sup>(٢)</sup> . اهـ .

ويرى ابن حزم : أن الطلاق البائن : هو الطلاق المكمل للثلاث ، أو الطلاق قبل الدخول لا غير ، قال : وما وجدنا قط ، في دين الإسلام عن الله تعالى ، ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا الثلاث بمجموعة ، أو مفردة ، أو التي لم يطأها ، ولا مزيد ، وأما ما عدا ذلك فأراه لا حجة فيها . اهـ <sup>(٣)</sup> .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق الطلاق البائن : الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبه أو للضرر . أقسامه :

وهو ينقسم إلى بائن بينونة صفرى : وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى : وهو المكمل للثلاث .

### حكم البائن بينونة صفرى :

الطلاق البائن بينونة صفرى يزيل قيد الزوجية بمجرد صدوره ، وإن كان مزيلاً للرابطة الزوجية فإن المطلقة تصير أجنبية عن زوجها . فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر

(١) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد

(١١) تراجع مسألة لعدم ما يأتي ص ٨٨ .

(١٢) المحلى ج ١٠ ص ٢٦٦ ، ص ٢٤٠ .

إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويجل بالطلاق البائن موعداً مؤخر الصداق المزوج إلى أبعد الأجلين الموت أو الطلاق . وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عصمته بمقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجاً آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمته ، وإذا كان طلقته لا يملك عليها إلا طلاقاً واحدة .

#### حكم الطلاق البائن بينونة كبرى :

الطلاق البائن بينونة كبرى يزول قيد الزوجية مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ، إلا أنه لا يجزى للرجل أن يعيد من أبائها بينونة كبرى إلى عصمته إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً . ويدخل بها دون إرادة التحليل . يقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَقِّ تَنْكِحِ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

أي فإن طلقها الطلقة الثالثة ، فلا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن تتزوج آخر لقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاة : « لا . حتى تنوفي <sup>(١)</sup> عَسَيْتَ لهُ وَدُوقَ عَسَيْتَ لَكَ <sup>(٢)</sup> » .

#### مسألة المهر :

من المتفق عليه أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها تمردت إليه بكل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلقات ، لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول . فإذا عادت بعقد جديد أنشأ هذا العقد حلاً جديداً .

أما المبانة بينونة صغرى إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى تمردت إليه بكل جديد ويملك عليها ثلاث طلقات . عند أبي حنيفة ، وأبو يوسف . وقال محمد <sup>(٣)</sup> تمردت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً أو عقد عليها عقداً جديداً بعد أن بانّت منه بينونة صغرى .

سميت هذه المسألة بمسألة المهر : أي هل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلقات . كما يهدم الثلاث أو لا يهدم ؟ !

(١) أي لا تمردت إلى زوجك الأول حتى يمسك فتنبلي عيك ويذوق مسكك .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(٣) ورأيه مرجوح في الذنب .

### طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة حكم طلاق المريض مرض الموت . إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته « غاضر » طلاقاً مكلاً للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، حكم لها سيدنا عثمان بميراثها منه ، قال : « ما انتهت » ( أي بأنه لم يتمه بالقرار من حتمها في الميراث ) ولكن أردت السنة . - ولها ورد أن عوف نفسه قال : « ما طلقها ضراراً ولا فرازاً » . يعني أنه لا ينكر ميراثها منه .

وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته « أم النين » بنت عبيثة بن حصن الفزاري وهو محاصر في داره ، فلما قتل جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك . فقضى لها بميراثها منه . وقال : « تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها ! » .

وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف : إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فأت من هذا المرض ورثته .. وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها . وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قتل في قصاص أو رجم إن مات في ذلك الوجه أو قتل .

وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها : اختاري ، فاختارت نفسها . أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه : اهـ . والفرق بين الصورتين : أن الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض وهو يشعر بأنه إنما طلقها لينعما من حقها في الميراث فيعامل بنقيض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنحها منه . ولها يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار .

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفرار ، لأنها هي التي أمرت بالطلاق أو اختارته ورثته ، وكذلك الحكم حين كان محصوراً أو في صف القتال . فطلق امرأته طلاقاً بائناً .. وقال أحد وابن أبي ليلى :

لها الميراث بعد انقضاء عتبات ما لم تتزوج بغيره . وقال مالك والليث : لها الميراث ، سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج . وقال الشافعي : لا يرث .

قال في بداية المجتهد : وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بعد الذرائع وذلك أنه لما كان المريض يتم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته لقطع حظها من الميراث ، فن قال بعد الذرائع أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بعد الذرائع ولحق وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثاً : وذلك أن هذه الطائفة تقول : « إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه . لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع فالزوجة باقية بجميع أحكامها » . ولا بد لحصومهم من أحد الجوابين ،

لأنه يصر أن يقال إن في الشرع نوعاً من الطلاق ، توحد له بعض أحكام الطلاق وبعض أحكام الزوجية .

وأصر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح ، لأن هذا يكون طلاقاً موقوف الحكم ، إلى أن صح أو لا يصح ، وهذا كله مما يصر القول به في الشرع . ولكن إنفاً لأس القائلين به : أنه فتوى عثمان وعلي حتى رعت المالكية أنه إجماع الصحابة . ولا معنى لقولهم ، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور .

وأما من رأي أنها تترث في العدة ، فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية ، وكأنه شبهها بالطلاق الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة .

وأما من اشترط في تورثها ما لم تتزوج ، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا تترث من روحين ، ولكون التهمة هي العلة عند الدين أوحوا الميراث .

قال : واختلفوا إذا ضلت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها ، فقال أبو حنيفة لا تترث أصلاً .

وفرق الأوزاعي بين التليك والطلاق ، فقال : ليس لها الميراث في التليك ، ولها في الطلاق . وسوى مالك في ذلك كله حتى قال . إن ماتت لا يرثها ، وترثه هو إن مات ، وهذا مخالف للأصول جثا<sup>(١)</sup> ١هـ .

قال ابن حزم : « طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق . مات من ذلك للرص أولم يموت . فإن كان طلاق المريض ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، فمات أو ماتت قبل تمام العدة ، أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعيّاً فلم يرعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله . ولا يرثها أصلاً ، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة . لا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل الثقله ، وهذا مكان اختلف الناس فيه<sup>(٢)</sup> .

### التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، وله أن يطلق زوجته بنفسه ، وله أن يفوضها في تطبيق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطبيق .

وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء ، وخالف في ذلك

١ : بداية المذهب ، ج ٢ ص ٨٦ - ٨٧ .

٢ : الخلفي ، ص ٢٢٢ ج ١

الطَّاهِرَةِ . قَالُوا : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَفْغُوضَ لِرَجُلٍ تَطْلِيقَ نَفْسِهِ ، أَوْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي تَطْلِيلِهَا .

قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقاً ، طلقت نفسها أو لم تطلق ، لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء .

صيغ التفويض :

وصيغ التفويض هي :

١ - اختاري نفسك .

٢ - أمرك يدك .

٣ - طلقني نفسك إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة نجملها فيما يلي :

١ - اختاري نفسك :

ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّكُمْ وَلِمُزَكِّكُمْ مَوَاحِشًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْكَرَّ الْآخِرَةَ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْحَسَنَاتِ مَثْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ ، على عائشة فقال لها : « إني ذاك لك أمراً من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي حتى تستأمرى أبويك » قالت : وما هذا يارسول الله ؟ فتلا عليها الآية .

قالت : فيك يارسول الله أستأمر أبوي ؟ بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأسألك ألا تغير امرأة من سائلك بالذي قلت ..

قال : لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها . إن الله لم يبعثني .. الخ . ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثلاً فعلت عائشة ، فكلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة .

روي البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه . فلم يمد ذلك شيئاً » . وفي لفظ لسان : « أن رسول الله ﷺ خير نساء فلم يكن طلاقاً » .

وفي هذا دلالة على أنهن لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طلاقاً . وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق<sup>(١)</sup> .

ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء . بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها ، فقال بعضهم إنه يقع طلقة واحدة رجعية .

وهو مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد وإسحاق .

وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة ، وهو مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وبه قال الأحناف .

وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها ، فلو قال لها : اختاري ، فقالت اخترتك ، فهو باطل لا يقع بها شيء .

٢ - أمرك بيدك<sup>(٢)</sup> :

إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيدك ، فطلقت نفسها ، فهي طلقة واحدة ، عند عمر ، وعبد الله ابن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحمد . وروى أنه جاء ابن مسعود رجل فقال : كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس . فقالت : لو أن الذي بيدك من أمري بيدي . لعلمت كيف أصنع قال : فإن الذي بيدي من أمرك بيدك قال : فأنت طالق ثلاثاً .

قال : أراها واحدة وأنت أحق بها مادامت في عتبتها وسألتني أمير المؤمنين عمر ، ثم لقيه فقص عليه القصة : فقال صنع الله بالرجال وفعل . يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم فيجملونه بأيدي النساء فيها التراب . ماذا قلت فيها ؟ قال قلت أراها واحدة . وهو أحق بها . قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب<sup>(٣)</sup> .

وقال الأحناف : يقع طلقة واحدة بائنة ، لأن تملكه أمرها لها يقتضي زوال سلطانه عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

(١) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أنهن لو اخترن أنفسهن طلقن رسول الله ﷺ ، لا أنهن كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .

(٢) أي أمرك الذي بيدي ، وهو الطلاق ، حملته يدك .

(٣) نهاية المتهجد ، ص ٦٧ ح ٢ .

### هل المعتبر نية الزوج أم نية الزوجة ؟

ذهب الشافعي إلى أن للمعتبر هو نية الزوج ، فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث . وله أن يناكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد في الخيار أو التليق .

وذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ، لأنها تلك الثلاث بالتصريح ، فتلكها بالكناية كالزواج . فإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقال الزوج لم أجعل لها إلا واحدة ، لم يلتفت إلى قوله . والقضاء ما قضت ، وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وقال عمر وابن مسعود : تقع طلقة واحدة كما سبق في قصة عبد الله بن مسعود .

هل جعل الأمر باليد مقيد بالجلس ؟ أم هو على التراخي :

قال ابن قدامة في المغني : متى جعل أمر امرأته يدها فهو يدها أبناً لا يتقيد بذلك المجلس . وروى ذلك علي رضي الله عنه ، وبه قال أبو ثور وابن النضر ، والحكم . وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي : هو مقصور على المجلس ، ولا طلاق لها بعد مفارقتها ، لأنه تخيير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله : اختاري .

ورجح الرأي الأول لقول علي رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأته يدها . قال : هو لها حتى تنكح .

قال : ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً ، فيكون إجماعاً . ولأنه نوع توكيل في الطلاق . فكان على التراخي كما لو جعله لأجنبي .

### رجوع الزوج :

قال : فإن رجع الزوج فجاء جعل إليها أو قال : فسخ ما جعلت إليك بطل . وبذلك قال : عطاء ، وعبيد ، والشمي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق . وقال الزهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي ، ليس له الرجوع لأنه ملكها ذلك ، فلم يملك الرجوع .

قال : وإن وطئها الزوج ، كان رجوعاً ، لأنه نوع توكيل والتصرف فيها وكُل فيه يبطل الوكالة . وإن ردت المرأة ما جعل إليها بطل كما تبطل الوكالة بفسخ التوكيل <sup>(١)</sup> .

### ٣ - طلقي نفسك إن شئت :

قالت الأحناف : من قال لأمرته طلقي نفسك ، ولا نية له ، أو نوى طلقة واحدة فقالت : طلقت نفسي ، فهي واحدة رجعية .

(١) المغني ، ص ٢٨٨ ، ج ٨ .

وإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقد أراد الزوج ذلك ، وقعن عليها ، وإن قال لما طلقي نفسك ، فقالت أُنْتُتِ نفسي طُلُقت ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تطلق ، وإن قال لها : طلقي نفسك متى شئت . فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعدة . وإذا قال لرجل : طلق امرأتي ، فله أن يطلقها في المجلس وبعدة . ولو قال لرجل يطلقها إن شئت . فله أن يطلقها في المجلس خاصة .

**التوكيل :**

إذا جعل أمر أمرأته بيد غيره صح . وحكمه حكم ماله وحمله بيدها ، في أنه بيده في المجلس وبعدة ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل ، سواء قال : أمر امرأتي بيدك ، أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي ، أو قال طلق امرأتي . وقال أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لأنه نوع تخيير أشبه ماله قال اختاري .

قال صاحب للفتي<sup>(١)</sup> : ولنا أنه توكيل مطلق . فكان على التراخي ، كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هنا فإن له أن يطلقها مالم يفسخ أو يطأها ، وله أن يطلق واحدة وثلاثاً ، كالأمة ، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله ، وهو العاقل .

فأما الطفل والمجنون ، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم فإن فعل فطلق واحد منهم لم يقع طلاقه . وقال أصحاب الرأي : يصح<sup>(٢)</sup> .

**التعميم<sup>(٣)</sup> والتقييد في هذه الصيغة :**

هذه الصيغة قد تكون مطلقة ، بأن يجعل أمرها بيدها ، أو أن تختار نفسها دون تقييد بشيء يزيد على الصيغة .

وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كانت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه كان لها ذلك الحق في مجلس عليها به فقط ، حتى لو انتهت أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم ، ولم تطلق نفسها لم يكن لها هذا الحق بعد ذلك ، لأن الصيغة مطلقة ، فننصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه .

وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تتم قرينة تدل على تعميم التفويض ، كأن يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ، لأنه لا يعقل أن يقدم للقوض تمليكها طليق نفسها في نفس مجلس زواجها ، فالصيغة تفيد التعميم بدلالة الحال .

وقد صدر من بعض المحاكم الشرعية المصرية الجزئية حكم بني على أن التفويض إذا كان في حين

(١) الفتى ، ٣١٢ .

(٢) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٤٢ .

عقد الزواج وبصفة مطلقة ، لا يتقيد بالجلس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شاءت . وإلا خلا التفويض من الفائدة ، وأُيد هذا الحكم استناداً .

وقد تكون هذه الصيغة عامة . كأن يقول لها اختاري نفسك متى شئت ، أو أملك يديك كلما أردت ، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت ، لأنه ملكها حق تطليق نفسها ملكاً عاماً ، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق في أي وقت .

وقد تكون هذه الصيغة مؤقتة بوقت معين ، كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المعين فقط ، وأما بعد مضي فلا حق لها في التطليق .  
التفويض حين العقد وبعده <sup>(١)</sup> :

ويجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه حين عقد الزواج عند الأحناف أن يكون الباديء به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل ، زوجت نفسي منك على أن يكون أمري بيدي أطلق نفسي كلما أريد . فيقول لها : قبلت فبهذا القبول يتم الزواج ؛ ويصح التطليق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ، لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ثم إلى التفويض .

أما إذا كان الباديء بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج كأن يقول رجل لأمرته : تزوجتك على أن تكون عصمتك بيدك تطلقين نفسك كلما أردت . فتقول : قبلت فبهذا يتم الزواج ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها .

والفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى ، قبل الزوج التفويض بمد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطليق بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج .

أما في الثانية ، فإنه ملك التطليق قبل أن يملكه لأنه ملكه قبل تمام عقد الزواج إذا لم يصدر إلا الإيجاب وحده .

### الحالات التي يطلق فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس تجنباً للحرج ؛ وغشياً مع روح الإسلام السمحة .

وجاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التطليق لعدم النفقة ، والتطليق للغيب . وجاء

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ، ص ١٥٥٢ .

في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التطليق للضرر ، والتطليق لغيبة الزوج بلا عذر ، والتطليق لحبه .

ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التطليق للميب ، فقد تقدم الكلام عليه .

### التطليق لعدم النفقة :

ذهب الإمام مالك والشافعي وأحد إلى جواز التفريق لعدم النفقة <sup>(١)</sup> بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة <sup>(٢)</sup> ، وليس له مال ظاهر ، واستعملوا لمذهبهم بما يأتي :

١ - أن الزوج مكلف بأن يمك زوجته بالمعروف أو يرحمها ويطلقها بإحسان : لقول الله سبحانه : ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ . ولا شك أن عدم النفقة ينافي الإمساك بمعروف .

٢ - أن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَسْكُوهُنَّ يَرْأُوْنَ اللَّعْنَةَ عَلَيْهِنَّ ﴾ . الرسول ﷺ يقول : لا ضرر ولا ضرار . وأي إضرار ينزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها ، وإن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣ - وإذا كان من المقرر أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج فإن عدم الإنفاق أشد إيناء للزوجة وظلماً لها من وجود عيب بالزوج مكان التفريق لعدم الانفاق .

وذهب الأحناف إلى عدم جواز التفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الإمتناع أو الأضرار ، والعجز عنها ودليلهم في هذا :

١ - أن الله سبحانه قال : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمِنْ قَلِيلٍ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فلينفق بما آتاه الله ، لا يكلف الله فثماً إلا ما آتاه سبحانه الله بعد شمي يسراً ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقد سئل الإمام الزهري عن رجل عاجز عن نفقة زوجته ، أيفرق بينهما ؟ قال : تستأني به ، ولا يفرق بينهما ، وتلا الآية السابقة .

٢ - أن الصحابة كان منهم للوسر والعسر ، ولم يعرف عن أحد منهم أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامراته ، بسبب عدم النفقة لفقره وإعساره .

٣ - وقد سأل نساء النبي ﷺ النبي ما ليس عنده : فاعتزلن شهراً ، وكان ذلك عقوبة لهن ، وإذا كانت للطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ظلماً

(١) أي للتصديق بالنفقة الضرورية في الفناء والكد والكدن في الدن سوما . وللتصديق بعدم النفقة في الحاضر والمستقبل أما في الماضي فإنه لا يقتضي الطالبة بالتفريق ولا تجب إليه المرأة طلبته بل تكون النفقة ديناً في الذمة . وإن كان نوع شرطه إلى مبسرة . .

(٢) فإن كان له مال ظاهر لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه .

(٣) سورة الطلاق ، آية ٧ .

لا يلتفت إليه .

٤ - قالوا : وإذا كان الإمتاع عن الإنفاق مع القدرة عليه ظناً ، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم هي بيع ماله للإتفاق منه ، أو حبه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك فالقاضي لا يفرق بهذا السبب لأن التفريق أبغض للحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يلجأ القاضي إليه مع أنه غير متعين ، وليس هو السيل الوحيدة لرفع الظلم .

هذا إذا كان قادراً على الإنفاق ، فإن كان مسعراً فإنه لم يقع منه ظلم لأن الله لا يكلف نفساً إلا ما آتاها . وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤ : « إذا تمتع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإذا كان له مال ظاهر . نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه مسعراً أو موسر ، ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال .

وإن ادعى العجز . فإن لم يثبت طلق عليه حالاً ، وإن أثبت له مهلة مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك » .

مادة (٥) :

إذا كان الزوج غائباً عية قربية ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر عليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإتفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجر . فإذا كن بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان عيول الخلل ، أو كان مقوقاً ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي . وتري أحكام هذه المادة على المحزون الذي يصر بالنفقة .

مادة (٦) :

تطبيق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستمد للإتفاق في أثناء المدة فإذا لم يثبت إيساره ولم يتمدد للإتفاق لم تصح الرجعة .  
التطبيق للضرر :

ذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup> : أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفريق إذا ادعت إضرار الزوج بها إضراراً لا يستطيع معه دؤم العشرة بين أمثالها ، مثل ضربها ، أو سبها ، أو أيمانها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على متكر من القول أو الفعل .

(١) وبطله منذهب أحمد ، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي ، فلم يدعيا إلى التفريق بسبب الضرر ، لأن كان إرضائه بالتعزير وعدم إجبارها على طلاقه .

فإذا ثبت دعواها لدى القاضي بينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء مما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالها وعجز القاضي عن الإصلاح بينها طلقها طلاقاً بائناً وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج دعواها .

فإذا ما تكررت منها الشكوى ، وطلبت التفريق ، ولم يثبت للحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حكيم بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لها خبرة بمجالها ، وقدرة على الإصلاح بينها . وبحسن أن يكونا من أهلها إن أمكن . وإلا فن غيرم ، ويجب عليها تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح ، بينها بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تبين الحقائق ، قررا التفريق بينها بطلاق بائنة <sup>(١)</sup> وإن كانت إساءة من الزوجة فلا يفرق بينها بالطلاق ، وإنما يفرق بينها بالخلع .

وإن لم يتفق الحكمان على رأي أمرها القاضي بإعادة التحقيق والبحث فإن لم يتفقا على رأي تبديلهما بغيرهما . وعلى الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيا . ويجب عليه أن ينفذ حكمها . وأصل ذلك كله قوله الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يَرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والله يقول أيضا .

﴿ فِيمَا سَاكٍ بِمَعْرِفٍ أَوْ تَصْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ وقد فُتات الإمساك بمعروف فتعين التيسير بإحسان والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « لا ضرر ولا ضرار » . وجاء في قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

مادة (٦) :

« إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحيث يطلوها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينها . فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكيم وقضى على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ . »

مادة (٧) :

يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، وإلا فن غيرم ، من لهم خبرة بمجالها وقدرة على الإصلاح بينها .

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والقاسمي - في أحد قولي - إلى أنه ليس للحكيم أن يطلقوا إلا أن يعمل الزوج ذلك إليهما . وقال مالك والقاسمي : إن رأيا الإصلاح بموس أو بغير عوض سحر . وإن رأيا الخلع جاز وإن رأي الذي من قبل الزوج الطلاق طلق . ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق ، وهذا مبني على أنها حكمان لا وكيلان .

(٢) السجدة ، آية ٢٥ .

مادة (٨) :

على الحكيم أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويسدلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرارها .

مادة (٩) :

إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منها ، أو جهل الحال قورا التفريق بطلقة بائنة .

مادة (١٠) :

إذا اختلف الحكمان لأمرهما القاضي بماودة البحث فإن استمر الخلاف بينها حكمٌ غيرها .

مادة (١١) :

على الحكيم أن يرفعا إلى القاضي ما يقرراه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

التطليق لغيبة الزوج :

التطليق لغيبة الزوج هو منهب مالك وأحد<sup>(١)</sup> ، دفعا للضرر عن المرأة ، فللمرأة أن تطلب التفريق إذا غاب عنها زوجها ولو كان له مال تنفق منه بشرط :

١ - أن يكون غياب الزوج عن زوجته لغير عذر مقبول .

٢ - أن تتضرر بغيابه .

٣ - أن تكون العيبة في بلد غير الذي تقم فيه .

٤ - أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة .

فإن كان غيابه عن زوجته بعذر مقبول : كغيبته لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفاً خارج البلد أو مجتهداً في مكان ناء ، فإن ذلك لا يميز طلب التفريق ، وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد الذي تقم فيه .

وكذلك لما الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها لبعد زوجها عنها لا لغيبه . ولابد من مرور سنة يتحقق فيها الضرر بالزوجة وتضرر فيها بالوحشة ، ويخشى فيها على نفسها من الوقوع فيما حرم الله .

والتقدير بسنة قول عند الإمام مالك<sup>(٢)</sup> . وقيل : ثلاث سنين . ويرى أحمد أن أدنى مدة يجوز

(١) مالك يرى أنه خلاف ما يرى أحمد من أنه صحيح .

(٢) المراد بالسنة السنة الثلاثية .

أن تطلب التفريق بعدها ستة أشهر ، لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها كما تقدم ذلك ، واستثناء عمر ، وتوى حصاة رضي الله عنها .

#### التطليق لحبس الزوج :

وما يدخل في هذا الباب - عند مالك وأحمد - التطليق لحبس الزوج ، لأن حبسه يقع بالزوجة الضرر ، لبعده عنها . فإذا صدر الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنين ، أو أكثر ، وكان الحكم نهائياً ، ونفذ على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تاريخ تنفيذه ، فللزوجة أن تطلب من القاضي الطلاق لوقوع الضرر بها بسبب بعده عنها .

فإذا ثبت ذلك طلقها القاضي طلاقاً بائناً عند مالك . ويمتد ذلك فسحاً عند أحمد . قال ابن تيمية : على هذا فالقول في امرأة الأسير والمحبوس ونحوهما من تعذر انتفاع امرأته به ، كالقول في امرأة للفقير بالإجماع . وجاء في القانون مادة ١٢ : « إذا غاب الزوج سنة فأكثر ملاً عن مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي طليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه » .

#### مادة (١٣) :

إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر إليه . بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يدع عذراً مقبولاً ، فرق القاضي بينها بتطبيقه بائناً . وإن لم يكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إعذار وضرب أجل .

#### مادة (١٤) :

لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه . أما التفريق للمحب قد تقدم القول فيه .

### الخلع

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والوادة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق . وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته ، أو تكره هي زوجها . والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والإحتل ، وينصح بملاج ما عسى أن يكون من أسباب

الكرامية ، قال الله تعالى : ﴿ وعاشروهن بالمعروف ، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ، ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ (١) .

وفي الحديث الصحيح : « لا تفرق مؤمن مؤمنة : إن كره منها خلقاً رضي منها خلقاً آخر » .  
 إلا أن اليخس قد يتضاعف ، ويشد الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفذ الصبر ، ويذهب ما أسس عليه البيت من السكن والوعدة ، والرحمة ، وأداء الحقوق ، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وحينئذ يرخس الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا بد منه .  
 فإن كانت الكرامية من جهة الرجل ، فيبده الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمل في حدود ما شرع الله .

• وإن كانت الكرامية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تطلي الزوج ما كانت أخذت منه بلم الزوجية لينهي علاقته بها . وفي ذلك يقول الله - سبحانه وتعالى : ﴿ ولا يعمل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً ، إلا أن يوافقا أولاً يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله جناح عليهما فيما اتفقت به ﴾ (٢) .  
 وفي أخذ الزوج القندية عدل وإنصاف ، إذ أنه هو الذي أعطاهما اللهر وبذل تكاليف الزواج ، والزفاف ، وأتفق عليهما ، وهي التي قابلت هذا كله باليعود ، وطلبت للفراق ، فكان من النصف أن ترد عليه ما أخذت .

وإن كانت الكرامية منها ماث : فإن طلب الزوج التفريق فيبده الطلاق وعليه تبعاته ، وإن طلبت الزوجة الفرقة ، فيبدها الخلع وعليها تبعاته كذلك .

وقيل أن الخلع وقع في الجاهلية ، ذلك أن عامر بن الظرب : زوج ابنته ابن أخيه ، عامر ابن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها .  
 فعرفه :

والخلع الذي أباحه الإسلام مأخوذ من خلع الثوب إذا أزاله ، لأن للمرأة لباس الرجل ، والرجل لباس لها ، قال الله تعالى : ﴿ هن لباس لكم ، وأنتم لباس لهن ﴾ (٣) . ويسمى الفداء ، لأن للمرأة تفدي نفسها بما تبذله لزوجها . وقد عرفه الفقهاء بأنه « فراق الرجل زوجته يبدل يحصل له » .

(١) سورة النساء آية ١٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٧ .

والأصل فيه ما رواه البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس . قال : « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شاس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ما أعتب عليه في خلق ولا دين <sup>(١)</sup> ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم . فقال رسول الله ﷺ : أقبل الحديثة وطلقها تطليقة . »

### الفاظ الخلع :

والفقهاء يرون أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه . أو لفظ يؤدي معناه . مثل للبارأة والفدية . فإذا لم يكن بلفظ الخلع ولا بلفظ فيه معناه . كأن يقول لها : أنت طالق ، في مقابل مبلغ كذا وقيل ، كان طلاقاً على مال ولم يكن خلعاً . وناقش ابن القيم هذا الرأي فقال : « ومن نظر إلى حقائق العقود ومقاصدها دون ألفاظها ، يعد الخلع فسحاً بأي لفظ كان ، حتى بلفظ الطلاق . وهذا أحد الوجهين لأصحاب أحد . وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ونقل عن ابن عباس .

ثم قال ابن تيمية : « ومن اعتبر الألفاظ ووقف معها واعتبرها في أحكام العقود جعله بلفظ الطلاق طلاقاً . » ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي . وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعي في العقود حقائقها ومعانيها ، لا صورها وألفاظها .

وما يدل على هذا أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع هذا أمرها أن تعتمد بحضة وهذا صريح في أنه فسح ، ولو وقع بلفظ الطلاق . وأيضاً فإنه سبحانه . علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ومعلوم أن الفدية لا تختص بلفظ ، ولم يمين الله - سبحانه لما لفظاً معيناً . وطلاق الفداء طلاق مقيد ، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق للطلاق . كما لا يدخل تحتها ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالنسبة الثابتة <sup>(٢)</sup> .

### العوض في الخلع :

الخلع - كما سبق - إزالة ملك النكاح في مقابل مال . فالعوض جزء أساسي من مفهوم الخلع . فإذا لم يتحقق العوض لا يتحقق الخلع . فإذا قال الزوج لزوجته : خالعتك وسكت لم يكن ذلك خلعاً ، ثم إنه إن نوى الطلاق ، كان طلاقاً رجعيّاً . وإن لم ينو شيئاً لم يقع به شيء ، لأنه من ألفاظ الكتابة التي تقتصر إلى النية .

(١) أي لها لا تريد مفارقتها لسوء خلقه ، ولا لتصل دينه . ولكن كانت تكرهه لجمالته ، وهي تكره أن يحملها الكراهية على التصريح بما يجب له من حق ، وللقصود بالكفر كمران المشرك

(٢) زاد للماد . ص ٣٧ ج ٤ .

كل ما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون عوضًا في الخلع :

ذهب الشافعية إلى أنه لا فرق في جواز الخلع ، بين أن يزال على الصداق ، أو على بعضه ، أو على مال آخر ، سواء كان أقل من الصداق ، أم أكثر . ولا فرق بين العين والدين وللتنقمة .

وضابطه أن « كل ما جاز أن يكون صداقًا جاز أن يكون عوضًا في الخلع ، ولعموم قوله تعالى : ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ .

ولأنه عقد على بضع فأشبه النكاح . ويشترط في عوض الخلع أن يكون معلومًا متّوًلاً مع سائر شروط الأعواض ، كالقدرة على التسليم ، واستقرار الملك وغير ذلك ، لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبهه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

أما الخلع الفاسد فلا يشترط العلم به ، فلو خالعهما على مجهول ، كتب غير معين ، أو على حبل هذه الدابة ، أو خالعهما بشروط فاسدة . كشرط إلا يتفق عليها وهي حامل ، أو لا سكتي لها ، أو خالعهما بألف إلى أجل مجهول وغو ذلك . بانت منه بهر للثل .

أما حصول الفرقة : فلأن الخلع - إما فسخ أو طلاق ، فإن كان فسخًا . فالنكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكنا فسخه ، إذا الفسوخ تحكي العقود .. وإن كان طلاقًا ، فالطلاق يحصل بلا عوض .. وماله حصول بلا عوض فيحسن مع فساد العوض ، كالنكاح ، بل أولى ، ولقوة الطلاق وسرايته .

أما الرجوع إلى مهر للثل ، فلأن قضية فساد العوض ارتداد الموض الآخر ، والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدله . ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه ، لأن مالم يكن ركناً في شيء لا يضر الجهل به كالصداق .

ومن صور ذلك ما لو خالعهما على ما في كفها ، ولم يعلم قايها تبين منه بهر للثل . فإن لم يكن في كفها شيء . ففي الوسيط أنه يقع طلاقاً رجعيًا ، والذي قتله غيره أنه يقع بائناً بهر للثل .

أما المالكية فقالوا : يجوز الخلع بالفقر كجنين يطن بكرة أو غيره ، فلو تنق<sup>(١)</sup> الحمل فلا شيء له ، وبانت .

وجاز بغير موصوف ، وبشرة لم يبد صلاحها ، ويسقاط حضانتها لولده . وينتقل الحق له . وإذا خالعهما بشيء حرام . كخمر ، أو مسروق علم به - فلا شيء له ، وبانت ، وأريق الخمر ، ورد للمسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل ذلك ، حيث كان الزوج عالماً بالحرمة - علمت هي أم لا . أما لو علمت هي بالحرمة دونه فلا يلزمه الخلع .

(١) تنق : طلق .

### الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة على ما أخذت منه ، لقول الله تعالى : ﴿ لا جناح عليهما فيما اتفقت به ﴾ <sup>(١)</sup> . وهذا عام يتناول القليل والكثير . روي البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال : « كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتقما إلى رسول الله ﷺ فقال : أتردين حديقته ؟ قالت : وأزيد عليها ، فردت عليه حديقته وزادته » <sup>(٢)</sup> .

ويرى بعض العلماء : أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه . لما رواه الدارقطني بإسناد صحيح : أن أبا الزبير قال : « إنه كان أصدقها حديقة ، فقال النبي ﷺ : أتردين عليه حديقته التي أعطاك . قالت : نعم وزيادة . فقال النبي ﷺ : أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته . قالت : نعم » .

وأصل الخلاف في هذه المسألة الخلاف في تخصيص عموم الكتاب بالأحاديث الأحادية . فن رأي أن عموم الكتاب يخص بأحاديث الأحاد . قال : لا تجوز الزيادة ، ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الأحاد ، رأى جواز الزيادة . وفي « بداية المجتهد » قال : « فن شبهه بسائر الأغراض في للمعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يميز أكثر من ذلك ، فكانه رآه من باب أخذ المال بغير حق » .

### الخلع دون مقتضى :

والخلع إما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه . كأن يكون الرجل معيبتا في خلقه ، أو سيئا في خلقه ، أو لا يؤدي للزوجة حقها ، وأن تخاف للزوجة ألا تقم حدود الله ، فيما يجب عليها من حسن الصحبة ، وجعل للمعاشرة . كما هو ظاهر الآية .

فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور . لما رواه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة : « المتعلقات من النافقات » . وقد رأى العلماء الكراهة .

### الخلع بتراضي الزوجين :

والخلع يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي منها فلتراضي الزم الزوج بالخلع ، لأن ثابتا وزوجته رفا أمرها النبي ﷺ . وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلق . كما في الحديث .

(١) سورة البقرة : آية ٢٣٩ .

(٢) يرى طه الحديث أن الحديث ضيف .

### الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع :

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كاف في جواز الخلع . واختار ابن النفر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منها جميعاً ، ونسك بظاهر الآية . وبذلك قال طاووس ، والشامي وجماعة من التابعين .. وأجاب عن ذلك جماعة ، منهم الطبري ، بأن المراد ، أنها إذا لم تتم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبض الزوج لها ، فنسب المخالفة إليها لذلك . ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج أنه **يُخْلَعُ** لم يستمر ثابتاً عن كراهته لما عند إعلانها بالكراهة له .

### حرمة الاساءة إلى الزوجة لتختلع :

يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بنوع بعض حقوقها . حتى تضجر وتختلع نفسها . فإن فعل ذلك فالخلع باطل ، والبدل مردود ، ولو حكم به قضاء .

وإنما حرم ذلك حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج والفرامة للآلية ، وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلِلُوا أَنْ تَرْلُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ، وَلَا تُضْلَلُوا ﴾<sup>(١)</sup> لتنهىوا ببعض ما أتيتوهن إلا أن يأتيهن بفاحشة مبينة **﴿ ٢ ﴾** .

وتسوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْسَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ ، وَأَنْتُمْ أَحْدَاثٌ كُنْتُمْ أَزْوَاجًا ، فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنْ تُخْفُوا لَهُ نِسَاءً بِهَتَائِكُمْ وَإِنْ مَبِيهًا ﴾<sup>(٢)</sup> ويرى بعض العلماء تفاد الخلع في هذه الحال مع حرمة المضل . وأما الإمام مالك فيرى أن الخلع ينفذ على أنه طلاق ، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته .

### جواز الخلع في الطهر والحيض :

يجوز الخلع في الطهر والحيض ، ولا ينقيد وقوعه بوقت ، لأن الله سبحانه أطلقه ولم يقيده بزمان دون زمن . قال الله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيهَا أَنْ تَتَّخِذَ مِنْهَا نَفْسًا ﴾<sup>(١)</sup> .

ولأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أطلق الحكم في الخلع بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس ، من غير بحث ، ولا استئصال عن حال الزوجة ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود بالنسبة للنساء .

قال الشافعي : « ترك الاستئصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتال يزل منزلة العموم في المقال . والتي **يُخْلَعُ** لم يستفصل هل هي حائض أم لا ؟ » .

ولأن النهي عنه الطلاق في الحيض ، من أجل ألا تطول عليها المدة . وهي - هنا - التي طلبت الفراق ، واختلعت نفسها ورضيت بالتطويل .

(١) - سورة النساء ، آية ١١ .

(٢) - العسل : التضييق والنع .

(٣) - سورة البقرة ، آية ٢٢١ .

(٤) - سورة النساء ، آية ٢٠ .

### الحلع بين الزوج وأجنبي :

يجوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج على أن يحلح الزوج زوجته ، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الحلع للزوج ، وتقع الفرقة ، ويلتزم الأجنبي بدفع البديل للزوج . ولا يتوقف الحلع في هذه الصورة على رضا الزوجة لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق من نفسه بغير رضا زوجته ، والبديل يجب على من التزم به .

وقال أبو ثور : لا يصح لأنه سفه ، فإنه يبذل عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه ، فإن للبدل لا يحصل له .

وقبيلهم بعض علماء المالكية ، بأن يقصد به تحقيق مصلحة أو درء مفسدة ، فإن قصد به الإضرار بالزوجة فلا يصح . ففي « مواهب الحليل » : « ينبغي أن يقيد للذهب بما إذا كان الفرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج ، حصول مصلحة ، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي ، مما لا يقصد به إضرار المرأة » .

وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة في العدة لنطقة على مطلقتها . فلا ينبغي أن يختلف في النع ابتداء . وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر .

### الحلع يجعل أمر المرأة بيدها :

ذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الأربعة ، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته ملكت نفسها وكان أمرها إليها ، ولا رجعة له عليها ؛ لأنها بذلت المال لتخلص من الزوجية ، ولو كان يملك رجعتها لم يحصل للمرأة الاقتداء من الزوج بما ينكته له . وحتى لو رد عليها ما أخذ منها ، وقبلت . ليس له أن يرتحمها في العدة ؛ لأنها قد بانث منه بنفس الحلع .

روي عن ابن السيب والزهري : أنه إن شاء أن يراجعها فليرد عليها ما أخذ منها في العدة ، وليشهد على رجعتها .

### جواز تزوجها برضاها :

ويجوز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها ، ويمقد عليها عقدًا جديدًا .

### خلع الصغيرة المميّزة <sup>(١)</sup> :

ذهب الأصناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميّزة ، وخالعت زوجها ، وقع عليها طلاق

(١) أحكام الأصول الفقهية .

رحمي ولا يلزمها المال .

أما وقوع الطلاق ، فلأن عبارة الزوج : معناها تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق لصدوره من أهله ، ووجد للملق عليه ، وهو القبول من هي أهل : ٤ . لأن الأهلية للقبول تكون بالتبني . وهي هنا صغيرة مميزة - ومق وجد للملق عليه وقع الطلاق لذلك .

وأما عدم لزوم المال : فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع ، إذ يشترط : ١ . الأهلية للتبرع : العقل والبلوغ ، وعدم الحجر لسفه أو مرض .

وأما كون الطلاق رجعيًا : فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقاً مجرّداً لا يقابله شيء من المال : فيقع رجعيًا .

خلع الصغيرة غير المميزة :

وأما الصغيرة غير المميزة فلا يقع خلعها طلاقاً أصلاً : لعدم وجود الملق عليه ، وهو القبول من هو أهله .

خلع المحجور عليها<sup>(١)</sup> :

قالوا : وإذا كانت الزوجة محجوراً عليها لسفه وخالعها زوجها على مال وقيلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعي ، مثل الصغيرة للميزة في أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل للقبول .

الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها :

وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها : خالعت ابنتك على مهرها ، أو على مائة جنيه من مالها ، ولم يضمن الأب البذل له . وقال : قبلت ، طلقت ، ولا يلزمها المال ولا يلزم أباهما

أما وقوع الطلاق فأن الطلاق الملق يقع متى وجد الملق عليه ، وهو هنا قبول الأب ، وقد وجد أما عدم لزومها المال : فلأنها ليست أهلاً لالتزام الصغيرة لأبيها

وأما عدم لزوم أبيها المال ، فلأنه لم يلتزمه بالضمان ، ولا إلزام بدون التزام . ولهذا إذا ضمنه لزمه . وقيل : لا يقع الطلاق في هذه الحال لأن الملق عليه قبول دفع البذل وهو لم يتحقق ، وهذا القول ظاهر ، ولكن العمل بالقول الأول .

(١) من ١٥٠٠ نفس للرجح السابق . الأحوال الشخصية . .

### خلع المريضة :

لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة ، مرض الموت . فلها أن تحال ع زوجها . كما للصحيحة سواء بسواء . إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبذله للزوج مخافة أن تكون رغبة في محابة الزوج على حساب الورثة : فقال الإمام مالك : يجب أن يكون بقدر ميراثه منها . فإن زاد على إرثه منها تحرم الزيادة ويجب ردها ، وينفذ الطلاق . ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً .

وعند الخنابلة : مثل ما عند مالك ، في أنه إذا خالعت بميراثه منها ، فما دونه صح ولا رجوع فيه ، وإن خالعت بزيادة بطلت هذه الزيادة .

وقال الشافعي : لو اختلفت منه بقدر مهر مثلها جاز . وإن زاد على ذلك كانت الزيادة من الثلث وتعتبر تبرعاً .

أما الأحناف : فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث عما تملك ، وأنها متبرعة ، والتبرع في مرض الموت وصية ، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي ، والزواج صار بالخلع أجنبياً .

قالوا : وإذا ماتت هذه المالمة المريضة وهي في العدة . لا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور ، بدل الخلع . وثلت تركتها . وميراثه منها . لأنه قد تنوطاً الزوجة مع زوجها في مرض موتها وتسمى له بدل خلع باهطاً ، يزيد عما يستحقه بالميراث . فلأجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، ورداً لقصد الموطأ عليه . قلنا : إنها إذا ماتت في العدة لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة . فإن برئت من مرضها ولم تمت منه ، فله جميع البذل المسمى : لأنه تبين أن تصرفها لم يكن في مرض الموت . وأما إذا ماتت بعد انقضاء عدتها فله بدل الخلع للثفق عليه ، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ، لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ : أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثلت التركة التي خلقتها زوجته ، سواء أكانت وفاتها في العدة أم بعد انتهائها ، إذ أن هذا القانون أجاز الوصية للوارث ، وغير الوارث . ونص على تقاضها فيما لا يزيد عن الثلث بدون توقف على إجازة أحد . وعلى هذا ، فلا يكون حاجة إلى فرض محابة زوجها بأكثر من نصيبه ومنعها من ذلك .

### هل الخلع طلاق أم فسخ :

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن ، لما تقدم في الحديث من قول رسول الله ﷺ : « خذ الحديقة وطلقها تطليقة » .

ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الغالبة للزوج في الفرق ، مما ليس يرجع إلى اختياره . وهذا راجع إلى الاختيار ، فليس يفسخ .

وذهب بعض أهل العلم ، منهم أحمد ، ودواد من الفقهاء وابن عباس ، وعثمان ، وابن عمر من الصحابة . إلى أنه فسخ ، لأن الله تعالى ذكر في كتابه الطلاق ، فقال : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ . ثم ذكر الافتداء . ثم قال : ﴿ فإن طلقها فلا تحمل من بعد حق تنكح زوجها غيره ﴾ <sup>(١)</sup> . فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحمل له فيه إلا بعد زواج ، وهو الطلاق الرابع ويجوز هؤلاء أن الفسوخ تقع بالتراضي ، قياساً على فسوخ البيع كما في الأقالة <sup>(٢)</sup> .

قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفي عدده ثلاثة أحكام ، كلها منتفية عن المخلع : أحدها : أن الزوج أحق بالرجعة فيه الثاني : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحمل بعد استيفاء العدد ، إلا بعد دخول زوج وإصابته الثالث : أن المدة فيه ثلاثه قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في المخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن المدة فيه حيضة واحدة <sup>(٣)</sup> . وثبت بالنص جوازه بعد طليقتين ، ووقع ثلاثة بعدها . وهذا ظاهر جلتا في كونه ليس بطلاق .

وقرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق ، فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلاقاً بائناً . ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه ، فمن طلق امرأته تطليقتين ثم خالها ، ثم أراد أن يتزوجها فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجها غيره ، لأنه ليس له غير تطليقتين . والمخلع لنو .

ومن جمل المخلع طلاقاً قال : لم يميز له أن يرمعها حتى تنكح زوجها غيره ، لأنه بالمخلع كملت الثلاث .

### هل يلحق المختلعة طلاق ؟

المختلعة لا يلحقها طلاق ، سواء قلنا بأن المخلع طلاق أو فسخ ، وكلاهما يصير للمرأة أجنبية عن زوجها ، وإذا صارت أجنبية عنه ، فإنه لا يلحقها الطلاق .

وقال أبو حنيفة : المختلعة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن يتكح مع البتونة أختها .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢ .

(٢) نهاية المحتد ، ص ٦٥ ج ٢ .

(٣) قال الخطابي : هنا أقوى دليل أن قال : إن المخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم يكن بمحضة للمدة

## عدة المختلعة :

ثبت من السنة أن المختلعة تمتد بحیضة . ففي قصة ثابت أن النبي ﷺ قال له : « خذ الذي لما عليك واخل سبيلها . قال : نعم فأمرها رسول الله ﷺ أن تمتد بحیضة واحدة وتلتحق بأهلها » . رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات .

والإ هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروایتين عن أحمد ، وهو مذهب إسحق ابن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال : من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة . فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ، ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فإنما لم تكن عليها رجعة فالقصد براءة زوجها من الحمل . وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء .

وقال ابن القيم : هنا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، والرأي بنت معوذ ، وعما - رضي الله عنهم - وهو من كبار الصحابة ، فهؤلاء الأربعة من الصحابة لا يُعرف لهم مخالف منهم - كما رواه الليث بن سعد ، عن نافع مولي ابن عمر : أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وهي تخبر عبد الله بن عمر ، إنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان ، فجاء عها إلى عثمان ، فقال له : إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم ، أفنتنقل ؟ فقال عثمان : لنتنقل ، ولا ميراث بينهما . ولا عدة عليها . إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة . خشية أن يكون بها حبل . فقال عبد الله بن عمر : فعثمان خيرنا وأعلمنا .

ونقل عن أبي جعفر التحلي في كتاب - الناسخ والنسخ - أن هذا إجماع من الصحابة .

ومذهب الجمهور من العلماء أن المختلعة عدتها ثلاث حيض إن كانت من يبيض .

## نشوز الرجل

إذا خافت الزوجة نشوز زوجها وإعراضه عنها إما لمرضها أو لكبر سنها ، أولدமை وجهها ، فلا جناح عليها أن يصلحها بينها ، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها ترضية لزوجها .

لقول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُفُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وروي البخاري عن عائشة قالت - في هذه الآية : « هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أمسكتي ، ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأنت في

حل من النفقة عليّ والقصة لي . »

روى أبو داود عن عائشة أن سودة بنت زئمة حين أسنت وفرت<sup>(١)</sup> أن يفارقها رسول الله ﷺ قالت : « يا رسول الله يومي لمأثمة » . فقبل ذلك رسول الله ﷺ .

قالت : في ذلك أنزل الله جل ثناؤه ، وفي لشبابها . أراه قال : ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها ثبورا أو إغراضا ﴾ .

قال في الفتي : ومتى صالحته على ترك شيء من قسمتها أو نفقتها ، أو على ذلك كله جاز .. فإن رجعت فلها ذلك .

قال أحد في الرجل يغيب عن امرأته فيقول لها : إن رضيت على هذا ، وإلا فأسأت أعلم ، فتقول : قد رضيت ، فهو جائز ، فإن شئت رجعت .

الشفاق بين الزوجين :

إذا وقع الشقاق بين الزوجين ولستحكم المداخيل وخيف من الفرقة وتعرضت الحياة الزوجية للانحيار بحث الحاكم حكيم لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة الزوجية أو إنهاؤها . يقول الله سبحانه : ﴿ وإن خيفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ﴾ ويشترط أن يكون الحكمان عاقلين بالغين عدلين مسلمين .

ولا يشترط أن يكونا من أهلها ، فإن كانا من غير أهلها جاز . والأمر في الآية للنسب ، لأنها أرق من جانب ولدي بما يحدث ، ولعلم بالحال من جانب آخر .

وللحكيم أن يفعل ما فيه المصلحة من الإبقاء أو الإنهاء دون الحاجة إلى رضا الزوجين أو توكيلهما .

وهنا رأي علي ، وابن عباس ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والشمي ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر .

وقد تقدم ذلك في هذا الجزء<sup>(٢)</sup> .

## الظهار

تعريفه .

الظهار مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي .

قال في الفتوح : « وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ، لأنه على الركوب غالباً .

(١) فرت : عانت .

(٢) لما نوزل الآية قد سبق الكلام عليه في صل . تأديبه الرجل زوجته . »

ولذلك سمي المركوب ظهراً فشبّهت المرأة بذلك . لأنها مركوب الرجل . .  
والظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فأبطل الإسلام هذا الحكم ، وجعل الظهار محرماً للمرأة حتى  
يكفر زوجها .

فلو ظاهر الرجل يريد الطلاق ، كان ظهاراً ، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً ، فلو قال :  
« أنت علي كظهر أمي » وعق به الطلاق لم يكن طلاقاً ، وكان ظهاراً لا تطلق به المرأة .  
قال ابن القيم : « وهذا لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فنسخ ، فلم يجوز أن يعاد إلى الحكم  
لنسخ ، وأيضاً أن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه وأجري عليه حكم الظهار  
دون الطلاق ، وأيضاً فإنه صريح في حكمه ، فلم يجوز جملة كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه ،  
وقضاء الله أحق ، وحكم الله أوجب » .

وقد أجمع العلماء على حرمة ، فلا يجوز الإقدام عليه لقول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ  
مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ، إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَذَنَّهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنْ  
الْقَوْلِ وَزُورًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعْلُومٌ خَفْوِهِمْ ﴾ (١) .

وأصل ذلك ما ثبت في السنن أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك ابن  
ثعلبة .. وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ واشتكت إلى الله ، وجمع الله شكواها من فوق سبع  
سموات . فقالت : « يا رسول الله ؟ إن أوس بن الصامت تزوجني ، وأنا شابة مرغوب في ، فلما خلا  
سني وثرت بطني ، جعلني كأمه عنده ، فقال لها رسول الله ﷺ : ما عندي في أمرك شيء ، ا  
فقلت : « اللهم إني أشكو إليك » .

وروي أنها قالت : « إن لي صبية صفاراً ، إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضمتم إليّ جاءوا » .  
فنزل القرآن : وقالت عائشة : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة  
تشكو إلى رسول الله ﷺ ، وأنا في كسر البيت ، يفتي عليّ بعض كلامها ، فأنزل الله عز وجل :  
﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ، إِنَّ اللَّهَ  
مَجِيبٌ لِمَنْ يَسْتَعِذُّ بِهِ ﴾ (٢) .

فقال النبي ﷺ : « ليعتق رقبة ! قالت : لا يجد ! قال : فيصوم شهرين متتابعين ! قالت :  
يا رسول الله إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال : فليطعم ستين مسكيناً . قالت : ما عنده من  
شيء يتصدق به . قال سأعينه بقرق من تمر ! قالت : وأنا أعينه بقرق آخر ؟ قال : أحسنت ،

فأطعمني عنه ستين مسكيناً . وارجمي إلى ابن عك . »

وفي السنن أن سعة بن صخر البياضي ، ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ، ثم واقمها ليلة قبل انسلاخه . فقال له النبي ﷺ : أنت بذلك يأسلة . قال : قلت : أنا بذلك <sup>(١)</sup> يا رسول الله ؟ مرتين . وأنا صابر لأمر الله ، فأحكم في بما أراك الله . قال : حرز رقبة . قلت : والذي بعثك بالحق نبياً ما أملك رقبة غيرها ، وضربت صفحة وقبتي ، قال : فصم شهرين متتابعين . قال : فهل أصبت الذي أصبت إلا في الصيام ؟ قال : فطعمم وسقاً من تمر ستين مسكيناً . قلت : والذي بعثك بالحق لقد بنتا وحشين <sup>(٢)</sup> مالنا طعام . قال : فانطلق إلى صدقة بني زريق فليدفعها إليك ، فأطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة وحسن الرأي ، وقد أمر لي بصدقكم .

**هل الظهار يختص بالأُم :**

ذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأُم ، كما ورد في القرآن ، كما جاء في السنة . فلو قال لزوجته : أنت علي كظهر أمي كان مطاهراً ، ولو قال لها : أنت علي كظهر أختي لم يكن ذلك ظهاراً .

ونذهب البعض ، منهم الأحناف والأوزمي والثوري والشافعي في أحد أقواله ، وزيد بن علي ، إلى أنه يقاس على الأُم جميع المحارم <sup>(٣)</sup> .

فالظهار عندم هو تشبيه الرجل زوجته في التحريم بإحدى المحرمات عليه على وجه التأييد بالنسب أو المصاهرة أو الرضاع ، إذ الملة هي التحريم للوئد .

ومن قال لامرأته : أنها أختي أو أمي على سبيل الكرملة والتوقيف فإنه لا يكون مطاهراً .

**من يكون منه الظهار :**

والظهار لا يكون إلا من الزوج العاقل البالغ المسلم ، لزوجته قد انفردت زواجها انتصافاً صحيحاً نافئاً .

**الظهار المؤقت :**

الظهار المؤقت هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة . مثل أن يقول لها : « أنت علي كظهر أمي إلى الليل » ، ثم أصابها قبل انتضاء تلك المدة .

وحكه أنه ظهار كالطلاق . قال الخطابي . واختلقوا فيه إذا برقم يحث .

(١) أي أنت لأم بك والربك له .

(٢) قال الأئمة الثلاثة ، ورواية عن أحمد : إذا قالت المرأة لزوجها . أنت علي كظهر أمي . فبقي لا كفارة عليها . وقال أحمد في الرواية الأخرى . وهي أظهرها . يجب عليها الكفارة إذا وطئها ، وهي التي اختارها الحنفي .

(٣) أي بنتا مقربين لا طعام لنا .

فقال مالك وابن أبي ليلى ، إذ قال لامرأته : « أنت علي كظهر أمي إلى الليل » لزمته الكفارة وإن لم يقر بها .

وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه أن لم يقر بها . قال : وللشافعي في الظهار للوقت قولان : أحدهما أنه ليس بظهار .

### أثر الظهار

إذا طاهر الرجل من امرأته ، وصح الظهار ترتب عليه أثران :  
الأثر الأول : حرمة إتيان الزوجة حتى يكفر كفارة الظهار ، لقول الله سبحانه : ﴿ مِنْ بَيْنِ أَنْ يَنْتَهِيَا ﴾ .

وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ، من التقبيل والمعانقة ونحو ذلك ، وهذا عند جمهور العلماء .

ونذهب بعض أهل العلم <sup>(١)</sup> إلى أن المحرم هو الوطء فقط ، لأن المسيس كناية عن الجماع .  
والأثر الثاني : وجوب الكفارة بالمود . وما هو المود ؟ اختلف العلماء في المود : ما هو ؟  
فقال قتادة ، وسعيد بن جبير ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : « إنه إرادة المسيس لما حرم بالظهار ، لأنه إذا أراد فقد عاد من عزم ، إلى عزم الفعل ، سواء فعل أم لا .

وقال الشافعي : بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ، ولم يطلق إذ تشبيهاً بالأم يقتضي إباتها ، وإمساكها تقيضه ، فإذا أمسكها فقد عاد فيها قال ، لأن المود للقول مخالفته .  
وقال مالك وأحمد : بل هو العزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ .

وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر : بل إعادة لفظ الظهار ، فالكفارة لا تجب عندم إلا بالظهار المعاد ، لا المبتدأ .  
المسيس قبل التكفير :

إذا مس الرجل زوجته قبل التكفير فإن ذلك يحرم ، كما تقدم بيانه ، والكفارة لا تنقط ولا تتضاعف ، بل تبقى كما هي كفارة واحدة .

قال الصلت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر ؟ فقالوا : كفارة واحدة .

(١) هذا رأي الثوري ، وأحد قول الشافعي .



رجمية ، ثم راجعها وهي في عنتها ، أو عقد عليها بعد انتضاء المدة عقداً جديداً ، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين .

وأما الفرقة بسبب الفسخ فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ المقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ملك عليها ثلاث طلقات .

وقد أراد فقهاء الأحناف أن يضموا ضابطاً عامّاً لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ، فقالوا : إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من الزوجة فهي طلاق .

وكل فرقة تكون من الزوجة لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ويتصور أن تكون من الزوجة فهي فسخ .

**الفسخ بقضاء القاضي :**

من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جلياً لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذ تبين للزوجين أنها أخوان من الرضاع ، وحينئذ يجب على الزوجين أن يفسخا المقد من تلقاء أنفسهما .

ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفياً غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإباه الزوجة للشركة الإسلام إن أسلم زوجها ، لأنها ربما لا تمتنع فلا يفسخ المقد .

## اللَّعَان

تعريفه :

اللعان مأخوذ من اللعن ، لأن اللعان يقول في الخامسة : « أَنْ لعنة الله عليه إن كان من الكافرين » . وقيل هو الإبعاد .

وسمي الثلاثان بذلك ، لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملموناً . وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه بتأييد التحريم .

وحقيقته : أن يحلف الرجل - إذا رمى امرأته بالزنى أربع مرات إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكافرين ، وأن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات ، إنه لمن الكافرين ، والخامسة أن عليها غضب الله إن كان من الصادقين .

مشروعيتها :

إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ، ولم تفره بنفك ، ولم يرجع عن رميها . فقد شرع الله لها اللعان <sup>(١)</sup> .

روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن هلال <sup>(٢)</sup> بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحاء . فقال النبي ﷺ : « البينة ، أو حد في ظهرك » . فقال : يارسول الله إذا رأى أحدنا حل امرأته رجلاً ينطلق باتس البينة ؟ فجعل رسول الله ﷺ يقول : « البينة ، وإلا حد في ظهرك » . فقال : والذي بك بالحق نبياً إني لصديق ، وليزنان الله ما ييريء ظهري من الحد ، فازل جبريل عليه السلام وأنزل عليه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُحُونَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا آبَعَهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ . وَيَقْرَأُ عَنْهَا الْقَتْلُ أَنْ تَقْهَدْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ . وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فأنصرف النبي ﷺ إليها ، فجاء هلال فشهد والنبي ﷺ يقول : « إن الله يعلم <sup>(٤)</sup> أن أحداً

(١) كان ذلك في شهر شعبان سنة ٦ هـ . كان في السنة التي توفي فيها رسول الله ﷺ .

(٢) كان لول رجل لامن في الإسلام .

(٣) سورة النور : الآيات ٦ - ٩ .

(٤) هنا دليل على أن الزوج إذا قذف امرأته ، ومجز عن إقامة البينة وجب عليه حد العتاف ، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه .

كاذب . فهل منكاتب ؟ فتشهدت . فلما كانت عند الخامسة وقفوها <sup>(١)</sup> . وقالوا إنها الموجهة <sup>(٢)</sup> . قال ابن عباس رضي الله عنها . فتلكات وتكصت ، حتى ظننا أنها ترجع . ثم قالت : لا أنضح قومي سائر اليوم ، فضت . فقال النبي ﷺ : « أبصروها ، فإن جاءت به أكحل المينين <sup>(٣)</sup> ، سابع الإلبيين ، خنلج الساقين ، فهو لشريك بن سحاء » . فجاءت به كذلك . فقال النبي ﷺ : « لولا ما مضى <sup>(٤)</sup> من كتاب الله كان لي ولها شأن » .

قال صاحب بداية المجتهد : وأما من طريق اللعن . فلما كان الفرائض موجبا للحقوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فسادهم . وتلك الطريق هي اللعان . فاللعان حكم ثابت بالكتاب والسنة والقياس والإجماع . إذ لا خلاف في ذلك عامة . متى يكون اللعان :

ويكون اللعان في صورتين :

الصورة الأولى : أن يرمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم يكن له أربعة شهود يشهدون عليها بما رماها به .

الصورة الثانية : أن ينتهي حملها منه .

وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ، كأن رآها تزني ، أو أقرت هي ، ووقع في نفسه صدقها . والأولى في هذه الحال أن يطلقها ولا يلاعنها .

فإذا لم يتحقق من زناها ، فإنه لا يجوز له أن يرميها به . ويكون نفي الحمل في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطأها أصلاً من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أتت به لأقل من ستة أشهر بعد الوطء ، أو لأكثر من ستة من وقت الوطء .

الحاكم هو الذي يقضي باللعان :

ولا بد من الحاكم عند اللعان . وينبغي له أن يذكر المرأة ويمظها ، بمثل ما جاء في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم : « أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء » ، ولن يدخلها الله الجنة ، وأيما رجل جتسد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين » .

(١) فيه استحباب تقديم الوطء للرجوع قبل اللعان لما ساق .

(٢) أشاروا عليها بالوقوف عن أقام اللعان فتلكات وكانت تعرف ولكنهما لم ترض بفضيحة قوما . وفي هذا دليل على أن مجرد التكلل لا يعمل به .

(٣) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان . والأكحل الذي أحفاه سواه كان فيها كحلاً . وسابع الإلبيين . أي عظيمها . وخنلج : مثله .

(٤) لولا ما مضى من كتاب الله . أي أن اللعان يرفع عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ اللعن .

اشتراط العقل والبلوغ :

وكا يشترط في اللعان ، الحاكم يشترط العقل والبلوغ في كل من للتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه .  
اللعان بعد إقامة الشهود :

وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى فهل له أن يلاعن ؟ قال أبو حنيفة وداود : لا يلاعن ، لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود ، لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ (١) .

وقال مالك والشافعي : له أن يلاعن ، لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفرائش .

هل اللعان يمين أم شهادة ؟

يرى الإمام مالك والشافعي وجهور العلماء أن اللعان يمين ، وإن كان يسمى شهادة فإن أحداً لا يشهد لنفسه ، تقول رسول الله ﷺ في بعض روایات حديث ابن عباس : « لولا الإيمان لكان لي ولها شأن » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة ، ولستدلوا بقول الله تعالى : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِآلِهِ ﴾ ... وبحديث ابن عباس المتقدم ، وفيه : « فجاء هلال فشهد ، ثم قامت فشهدت » .

والذين رأوا أنه يمين ، قالوا : إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرين ، كانا أو عبيدين ، أو أحدهما ، أو فاسقين ، أو أحدهما .

والذين ذهبوا إلى أنه شهادة ، قالوا : لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين .

فأما العبدان ، أو المحدودان في العنف ، فلا يجوز لمانتها . وكذلك أن كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها .

قال ابن القيم : والصحيح أن لمانهم يجمع الوصفين البين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين منلظة بلفظ الشهادة والتكرار ، لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع :

أحدها : ذكر لفظ الشهادة .

(١) سورة النور ، آية ٦ .

الثاني : ذكر التمس بأحد أسماء الرب سبحانه ، وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى ، وهو اسم الله جل ذكره .

الثالث : تأكيد الجواب بما يؤكد به التمس عليه من أن واللام ، وإتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل الذي هو صدق وكذب .

الرابع : تكرار ذلك أربع مرات .

الخامس : دعاؤه على نفسه في الخامسة بلمعة الله إن كان من الكاذبين .

السادس : إخباره عند الخامسة أنها للوجبة لعذاب الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

السابع : جعل لعائه مقتضى لحصول العذاب عليها ، وهو إما الحد أو الحبس ، وجعل لعائها دارئاً للعذاب عنها .

الثامن : أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما ، إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

التاسع : التفريق بين للتلاعنين وخراب بيتها وكسرهما بالفراق .

العاشر : تأييد تلك القرعة ودولم التحريم بينها . فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل بيننا مقرونًا بالشهادة ، وشهادة مقرونة باليمين ، وجعل للتمن - لقبوله قوله - كالشاهد فإن نكلت للرأه مضت شهادته وحدثت وأقادت شهادته .

ويبينه شيان : سقوط الحد عنه ووجوبه عليها ، إن التعننت للرأه وصارشت لعائنه بلمان آخر منها ، أفاد لعائه سقوط الحد عنه دون وجوبه عليها ، فكان شهادة وبينًا بالنسبة إليه دونها ، لأنه إن كان بينًا عضة ، فهي لا تحد بمجرد حلفه ، وإن كان شهادة فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انضم إلى ذلك نكولها قويا جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكيده ونكولها ، فكان دليلاً ظاهراً على صدقه ، فأسقط الحد عنه ولوجبه عليها وهذا أحسن ما يكون من الحكم ، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا يَقُومُ يُوقِنُونَ ﴾ (١) .

وقد أظهر بهذا أنه يبين فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى اليمين .

لعان الأعمى والأخرس :

لم يختلف أحد في جواز لعان الأعمى ، واختلفوا في الأخرس ، فقال مالك والشافعي : يلعن الأخرس إذا فهم عنه . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يلعن ، لأنه ليس من أهل الشهادة .

(١) سورة النعمة ، آية ٥٠ .

من يبدأ بالملاعنة :

اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقدم الرجل فيشهد قبل المرأة . واختلفوا في وجوب هذا التقديم .

فقال الشافعي وغيره : هو واجب ، فإذا لاعنت للمرأة قبله ، فإن لعانها لا يعتد به . وحجتهم أن اللعان يشرع لدفع الحد عن الرجل ، فلو بُدئ المرأة لكان دفعا لأمر لم يثبت .

ذهب أبو حنيفة ومالك : إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة صح واعتد به . وحجتهم أن الله سبحانه عطف في القرآن بالواو ، والواو لا تقتضي الترتيب ، بل هي لطلق الجمع .

التكول <sup>(١)</sup> عن اللعان :

التكول عن اللعان ، إما أن يكون من الزوج أو من الزوجة ، فإن نكل الزوج فعليه حد القذف . لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَدَاتٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ لَشَهَادَةُ أَحْسَنِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فإذا لم يشهد فهو مثل الأجنبي في القذف . ولما تقدم من قول الرسول ﷺ : « البينة لأحد في طهره » وهذا مذهب الأئمة الثلاثة .

وقال أبو حنيفة : لا حد عليه . وبحسب حتى يلاعن أو يكذب نفسه . فإن كذب نفسه وجب عليه حد القذف ، فإذا نكلت الزوجة : أقيم عليها حد الزنى عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة : لا تحد ، وحسبت حتى تلاعن أو تقر بالزنا ، وإن صدقته أقيم عليها الحد .

ولاستدل أبو حنيفة رضي الله عنه بقول الرسول ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث زنى بعد إحسان أو كفر بعد إيمان أو قتل نفس بغير نفس » .

ولأن سفك الدماء بالتكول حكم تروءه الأصول ، فيأنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم للال بالتكول . فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

قال ابن رشد : « وبالجملة تقاعدة الدماء مبناهما فني الشرع على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة ، أو بالأعتراف ، ومن الواجب ألا تخص هذه القاعدة بالأسم للشرك » . فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب إن شاء الله وقد اعترف أبو للمالي في كتابه البرهان بقرة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

(١) التكول : الاستماع .

(٢) سورة النور ، آية ٦ .

### التفريق بين المتلاعنين :

إذا تلاعن الزوجان وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأكيد ولا يرتفع التحريم بينهما بحال : فمن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « للتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبدا » . وعن علي وابن مسعود قالا : « مضت السنة ألا يجتمع للتلاعنان » رواهما الدارقطني .

ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ، لأن أساس الحياة الزوجية ، السكن ، واللودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس وكانت عقوبتها الفرقة المؤبدة .

واختلف الفقهاء فيها إذا كُتِبَ الرجل نفسه ، فقال الجمهور : إنما لا يجتمعان أبدا ، وللأحاديث السابقة ، وقال أبو حنيفة : إذا كُتِبَ الرجل نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد ، واستدل أبو حنيفة بأنه : إذا كُتِبَ نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب للوجوب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما . مع القطع بأن أحدهما كاذب وإذا انكشف ارتفع التحريم .

### متى تنقح الفرقة :

تنقح الفرقة إذا فرغ للتلاعنان من اللعان ، وهنا عند مالك ، وقال الشافعي : تنقح الفرقة بعد أن بكل الزوج لعانه . وقال أبو حنيفة ، وأحمد والثوري : لا تنقح إلا بحكم الحاكم .

### هل الفرقة طلاق أم فسخ ؟

يرى جمهور العلماء أن الفرقة الحاصلة باللعان فسخ . ويرى أبو حنيفة أنها طلاق بائن ، لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك تكون طلاقاً ، لا فسخاً ، فالفرقة هنا مثل فرقة العنين ، إذ كانت بحكم الحاكم .

وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول فدليلهم تأييد التحريم . فأشبهه فلت المحرم ، وهؤلاء يرون أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكني ، لأن النفقة والسكني إنما يستحقان في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في قصة اللعانة أن النبي ﷺ قال : « قضى الأتوت لما ولا سكني : من أجل أنها يتصرفان من غير طلاق ولا متوفى عنها » . أحمد وأبو داود .

### إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له . انتهى نسبه من أبيه وسقطت نفقته عنه ، وانتهى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ، لما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ،

قال : وتضي رسول الله ﷺ في ولد للتلاعنين أنه يرث أمه وترثه أمه ، ومن رماها به جلد ثمانين . أخرجه أحمد . ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش . ولا فراش هنا : لنفي الزوج إياه . وأما من رماها به اعتبر قاذفاً ، وجلد ثمانين جلدة ، لأن الملاعنة داخلة في الحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابتها حد القذف ، ومن قذف ولداً يجب حده ، كن قذف أمه سواء بواء . وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه .

أما بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة ، فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط فلا يعطيه زكاة ماله ، ولو قتله لا قصاص عليه ، وثبتت الحرمة بينه وبين أولاده ، ولا تجوز شهادة كل منها للآخر ، ولا يمد مجهول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كذب نفسه ثبت نسب الولد منه ، يزول كل أثر للامان بالنسبة للولد .

### العدة

#### ١ - تعريفها :

العدة : مأخوذة من العدد والإحصاء : أي ما تحسبه المرأة وتمعه من الأيام والأقراء . وهي اسم للعدة التي تنتظر فيها المرأة وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها ، أو فراقها لها <sup>(١)</sup> . وكانت العدة معروفة في الجاهلية . وكانوا لا يكادون يتركونها . فلما جاء الإسلام أقرها لما فيه من مصالح .

وأجمع العلماء على وجوبها ، لقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس : « اعتكى في بيت أم مكتوم » .

#### ٢ - حكمة مشروعيته :

(أ) معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض .

(ب) - تهيئة فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن رأيا أن الخير في ذلك .

(ج) - التنويه بفخامة أمر النكاح حيث لم يكن أمراً ينتظم إلا بجمع الرجال ، ولا ينفك إلا بانتظار طویل . ولولا ذلك لكان يمزلة لعب الصبيان ينظم ثم يفك في الساعة .

(د) - أن مصالح النكاح لا تتم حتى يوطنا أنفسهما على إقامة هذا المقعد ظاهراً ، فإِنْ حدث حادث يوجب فك النظام لم يكن بد من تحقيق صورة الإقامة في الجملة بأن ترقص مدة تجد لربصها بالاً ، ويقام لها عشاء <sup>(٣)</sup> .

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها ، وهو الطلاق أو الوفاة .

(٢) من « حجة الله البالغة » .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٨ .

## أنواع العدة :

## العدة أنواع :

- ١ - عدة للمرأة التي تحيض ، وهي ثلاث حيض .
- ٢ - عدة المرأة التي يست من الحيض وهي ثلاثة أشهر .
- ٣ - عدة للمرأة التي مات زوجها ، وهي أربعة أشهر وعشراً ، ما لم تكن حاملاً .
- ٤ - عدة الحامل حتى تضع حملها .

وهذا إجمال تفصله فيما يلي :

الزوجة إما أن تكون مدخولاً بها أو غير مدخول بها .

## عدة غير المدخول بها :

والزوجة غير المدخول بها إن طلقت فلا عدة عليها لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ لَمْ يَكُنَّ لَهُنَّ مَالٌ فَكُلُّنَّ مِنْ أَمْتٍ لَكُمْ عَلَىٰ هُنَّ مَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمُنَاقَشَاتِ ﴾ (١) .

فإن كانت غير مدخول بها ، وقد مات زوجها فعليها العدة كما لو كان قد دخل بها لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَلَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرْجُونَ بَأْسَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ أَشْهُرًا وَعَشْرًا ﴾ (٢) وإنما وجبت العدة عليها وإن لم يدخل بها وفاة للزوج للتوفي ومراعاة لحقه .

## عدة المدخول بها (١) :

وأما للدخول بها ، فأما أن تكون من ذوات الحيض . أو من غير ذوات الحيض .

## عدة الحائض :

فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء : لقول الله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ ﴾ . والقروء جمع قرء والقراء : الحيض .

ورجع ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ القراء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض . ولم يجيء

(١) لئس : للدخول . (٢) سورة الأحزاب ، آية ٤٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٤ ، وحكمة التشديد بهذه العدة لأنها التي تكمل فيها خلقة الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً ، وهي زيادة على أربعة أشهر لتقصان الأجنة فيجبر الكسر إلى القصد على طريق الاحتياط ، وذكر المتر مؤشراً لأرادة اللبالي . والمراد مع أيامها عند المجهور . فلا حمل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة .

(٤) يرى الأحناف والمذنبلة والخلفاء الراشدون التصود بالدخول الدخول حقيقة لو حكاً : أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولاً نجس بها العدة ، ويقتضي الشافعي في الذهاب الجديد أن الخلوة لا نجس بها العدة .

عنه في موضع واحد استعماله للطهر . فعمله في الآية على العمود المعروف من خطاب الشارع أولى ، بل يتبين . فإنه قد قال **يُحِلُّ** للاستحاضة : « دعي الصلاة أيام أترائك » وهو **يُحِلُّ** المير عن الله . وبلغت قومه نزل القرآن . فإذا أورد للترك في كلامه على أحد معنييه ، وجب حمله في سائر كلامه عليه إن لم يثبت إرادة الأخرى في شيء من كلامه البتة . ويصير هولاء القرآن التي خطوبتنا بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض علم أنه هنا لقته . فيتبين حمله عليها في كلامه . ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ .

وهنا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين . والمخلوق في الرحم إما هو الحيض الوجودي . وهذا قال السلف والخلف . ولم يقل أحد إنه الطهر . وأيضاً فقد قال سبحانه : ﴿ وَالنَّسِيءُ يَنْتَهِنُ مِنَ الْمَيْسِرِ مِنْ لَوْلَاكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَيْسَ لَهُنَّ فَلَئِنَّ أَفْهَرَ وَالنَّسِيءَ لَمْ يَحْضُنْ وَأَوْلَتْ الْأَحْصَالُ أَجَلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> .

فيجعل كل شهر يازله حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر والحيض . وقال في موضع آخر : قوله تعالى : ﴿ فَلْيُكْفُوهُنَّ لِيَعْلَمَنَّهُنَّ ﴾ .

معناه ... لا استقبال عتبن ، لا فيها ، وإذا كانت المدة التي يطلق لها النساء مستقبلة بعدم الطلاق ، فالاستقبال بعدها إنما هو الحيض ، فإن الطاهر لا تستقبل الطهر ، إذا هي فيه وإذا تستقبل الحيض بعد حملها التي هي فيها <sup>(٢)</sup> .

أقل مدة للاعتداد بالانبراء :

قالت الشافعية : وأقل ما يمكن أن تعتمد فيه الحرة بالاقتراف : إثنان وثلاثون يوماً وصاعه ، وذلك بأن يطلقها في الطهر ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة فتكون تلك الساعة قرناً ، ثم تحيض يوماً . ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو الفتر الثاني ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو الفتر الثالث . فإذا طمعت في الحيضة الثالثة انقضت عدتها .

لما أبو حنيفة فأقل مدة عنده ستون يوماً وعند صاحبيه تسعة وثلاثون يوماً . فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ، ثم بالحيض عشرة والطهر خمسة عشر ، ثم بالحيضة الثالثة ، ومدتها عشرة أيام ، فيكون المجموع ستين يوماً ، فإذا مضت هذه للدة وادعت أن عدتها انتهت صلت بينهما . وصارت حلالاً للزوج آخر .

(١) سورة الطلاق ، آية ٤ .

(٢) زاد اللام : الجزء الثالث ص ٦٦ .

أما الصحابان فيحبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته وبحسبان لكل من الطهرين للتخليل للحيضات الثلاث خمسة عشر يوماً ، فيكون المجموع ٣٦ يوماً<sup>(١)</sup> .

عدة غير الحائض :

وإن كانت من غير ذوات الحيض ، فعدتها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض . سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أو انقطع حيضها بعد وجوده لقول الله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنْ الْمُحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> .

روى ابن أبي هاشم في تفسيره عن عمر بن سالم عن أبي بن كعب ، قال : قلت : يا رسول الله : إن أنا بالمدينة يقولون في عدد النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن الصغار والكبار وأولات الأحمال ، فأنزل الله سبحانه في هذه السورة : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنْ الْمُحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

فأجل إحداهن أن تضع حملها ، فإذا وضعت فقد قضت عدتها . ولفظ جرير قلت يا رسول الله ﷺ إن لنا من أهل المدينة لما نزلت هذه الآية التي في البقرة في عدة النساء قالوا : لقد بقي من عدد النساء عدد لم يذكرن في القرآن . الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال ، فأنزلت التي في النساء القصوى : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنْ الْمُحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ ﴾ .

وعن سميد بن جبير في قوله : ﴿ وَاللَّائِي يَتَّبِعْنَ مِنْ الْمُحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ يعني الآية المعجوز التي لا تحيض ، أو للمرأة التي قدمت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء وفي قوله : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ﴾ في الآية ، يعني إن شككتن فعدتني ثلاثة أشهر . وعن مجاهد : إن ارتبتم ولم تعلموا عدة التي قدمت عن الحيض ، أو التي لم تحض فعدتني ثلاثة أشهر ، فقوله تعالى : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ﴾ يعني إن سألت عن حكمهن وشككتن فيه فقد بينه الله لكم .

حكم المرأة الحائض إذا لم قر الحيض :

إذا طلقت للمرأة وهي من ذوات الأقراء . ثم إنهما لم تر الحيض في عاداتها ، ولم تدر ما سببه ، فلإنها تعتد سنة . تريض مدة تسعة أشهر لتعلم برأه رحما ، لأن هذه المدة هي غالب مدة الحمل ، فلإنها لم يبين الحمل فيها ، علم برأه الرحم ظاهراً ، ثم تمتد بعد ذلك عدة الآيات ثلاثة أشهر ، وهذا ما قضى به عمر رضي الله عنه .

(١) زاد المادج ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٤ .

قال الشافعي معنا قضاء عمر بين المهاجرين والأنصار لا ينكره منهم منكر علناه .

سنن اليأس :

اختلف العلماء في سن اليأس . فقال بعضهم : إنها حسون . وقال آخرون : إنها ستور ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف النساء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « اليأس يختلف باختلاف النساء ، وليس له حد يتفق عليه النساء ، والمراد بالآية أن يئس كل امرأة من نفسها ، لأن اليأس ضد الرجاء . فإذا كانت للمرأة قد يست من الحيض ولم ترجه ، فهي آية وإن كان لها أربعمائة أو نحوها ، وغيرها لا يئس منه وإن كان لها خسون » (١) .

عدة الحامل :

وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، سواء أكانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها ، لقول الله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْصَاءِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٢) .

قال في زاد للماد : « ودل قوله سبحانه : ﴿ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ على أنها إذا كانت حاملاً بثوأمين لم تنقض العدة حتى تضعها جميعاً . ودلت على أن من عليها الإستبراء فعدتها وضع الحمل أيضاً .

ودلت على أن العدة تنقضي على أي صفة كان ، حياً أو ميتاً ، تام الحلقة أو ناقصة ، تنفخ فيه الروح أو لم يتنفخ .

عن سبيعة الأسلمية أنها كانت تحت سعد بن خولة وهو ممن شهد بدرًا ، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تشب (٣) أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلت (٤) من تعاسها تحملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن كعب . رجل من بني عبد الدار . فقال لها : مالي أراك متجملة ، لملك ترعجين (٥) النكاح ؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتي رسول الله ﷺ فسألت عن ذلك فأثناني بأني قد خللت حين وضعت حلي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي .

وقال ابن شهاب : ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر . أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(١) سورة المائدة ٤ .

(٢) طه ٤٨ .

(٣) زاد للماد ص ٢٠٦ ج ٤ .

(٤) تشب : تلبث .

(٥) تلعين .

والعلماء يعملون قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ ﴾ وَيَقْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ . خاصة بِمَدِّ الحوائِل <sup>(٢)</sup> ويعملون قول الله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ في عتدِ الحوامل . فليست الآية الثانية معارضة للأولى .

عدة المتوفي عنها زوجها :

والتوفي عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ومالم تكن حاملاً ، لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَقْرُونَ أَرْوَاجًا ، يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ .

وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ، ثم مات عنها وهي في العدة اعتدت بعد الوفاة ، لأنه توفي عنها وهي زوجته .

عدة المستحاضة :

للمستحاضة تمتد بالحيض . ثم إن كانت لما عدة فليها أن ترعي عاداتها في الحيض والطمهر ، فإذا مضت ثلاث حيض انتهت العدة ، وإن كانت آية انتهت عدتها بثلاثة أشهر .

وجوب العدة في غير الزواج الصحيح :

من وطئ امرأة يشبه وجب عليها العدة ، لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في النسب ، فكان كالوطء في النكاح في إيجاب العدة ... وكذلك تجب العدة في زواج فاسد إذا تحقق الدخول <sup>(٣)</sup> ، ومن زنى بامرأة لم تجب عليها العدة ، لأن العدة لحفظ النسب ، والزنى لا يلحقه نسب ، وهو رأي الأحناف والشافعية والثوري . وهو رأي أبي بكر وعمر .

وقال مالك وأحمد : عليها العدة ، وهل عدتها ثلاث حيض أو حيضة تستمرى بها ؟ روايتان عن أحمد .

تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر :

إذا طلق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ، ثم ماتت وهي في العدة ، فإن كان الطلاق رجعيًا ، فإن عليها أن تمتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشراً ، لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ، ولذلك يثبت التوارث بينهما إذا توفي أحدهما وهي في العدة .

وإن كان الطلاق بائنًا فإنها تكل عدة الطلاق بالحيض ولا تحول العدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ، لأن الطلاق البائن يزيل الزوجية ، فتكون

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٤ .

(٢) الحوائِل : غير الحوامل .

(٣) قالت الطاهرية : لا تجب العدة في النكاح الفاسد ، ولو بعد الدخول ، لعدم وجود دليل على إجماع من الكلب والسن .

الوفاة حدثت وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه إن مات في أحدهما وهي في العدة إلا إذا اعتبر قازا .

### العدة في طلاق القار :

وطلاق القار أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقاً بائناً بغير رضاها ، ثم يموت وهي في العدة ، فإنه يعتبر في هذه الحال قازاً من اللوات ، ولها قال مالك : « ترث ولو مات بعد انقضاء عدتها وبعد نكاح زوج آخر ، معاملة له بتقيض قصده » .

ويرى أبو حنيفة ومحمد أن الحكم في هذه الحال يتغير : فتكون عدتها أطول الأجلين : عدة الطلاق أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ، اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ، كانت هي العدة .

لأن إذا انقضت الحيضات الثلاث في أكثر من أربعة أشهر وعشر أخذت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أكثر من مدة الحيضات الثلاث اعتدت بها . وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في اللوات الذي أراد الزوج التفرار منه بالطلاق .

وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تمتد عدة الطلاق وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشر .

ويرى الشافعي في أظهر قوليه ، أنها لا ترث كالملقة طلاقاً بائناً في الصحة . وحينئذ لن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت فقد زال السبب في اللوات . ولا عبرة بمطئنة الفرار ، لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الظاهرة لا بالنيات الخفية . واتفقوا على أنها إن أبانها في مرضه فانت المرأة فلا ميراث له .

وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر في حق من حاضت حيضة أو حيضتين ثم يمتد من الحيض فبأنها حينئذ يجب عليها أن تمتد بثلاثة أشهر ، لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن ، لا تقطاعه ، ويمكن إكمالها باستئنافها بالشهور ، والشهور بدل عن الحيض .

### تحول العدة من الأشهر إلى الحيض :

إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور لصفرها أو ليلوؤها سن الإبل ثم حاضت ، لزمها الانتقال إلى الحيض . لأن الشهور بدل عن الحيض فلا يجوز الاعتماد بها مع وجود أصلها . وإن انقضت عدتها بالشهور ، ثم حاضت لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء . لأن هنا حدث بعد انقضاء العدة .

وإن شرعت في العدة بالأقراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حمل من الزوج ، فإن العدة تتحول إلى وضع الحمل ، والحمل دليل على براءة الرحم من جهة القطع .

## الفضاء العدة :

إذا كانت المرأة حاملاً فإن عدتها تنقضي بوضع الحمل وإذا كانت العدة بالأشهر ، فإنها تحسب من وقت <sup>(١)</sup> الفقرة أو الوفاة حتى تستكمل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ، وإذا كانت بالحيض فإنها تنقضي بثلاث حيضات ، وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها <sup>(٢)</sup> .

## لزوم المعتدة بيت الزوجية :

يجب على المعتدة أن تلتزم بيت الزوجية حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها عنه ولو وقع الطلاق أو حصلت الفقرة وهي غير موجودة في بيت الزوجية وجب عليها أن تعود إليه بمجرد علمها .

يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَمَلَقْتُهُنَّ بِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ <sup>(٣)</sup> وَكَذَلِكَ حُذِرَ اللَّهُ بِعَمَلِكُمْ أَنْ تَبْسُطُوا خُيُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ <sup>(٤)</sup> .

وعن الفريفة بنت مالك بن سنان . وهي أخت أبي سعيد الخدري : « أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبوها <sup>(٥)</sup> ، حتى إذا كانوا بطرف القدوم <sup>(٦)</sup> لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي فباني لم يتركني في مسكن يملكه ولا تنقة ؟ قالت : قال رسول الله ﷺ نعم : قالت : فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته : فاتبه وقضي به ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح . وكان عمر يرد للتوفي عنهن

(١) مذهب مالك والشافعي أن الطلاق أن وقع في أثناء الشهر اعتدت بتيته ، لم اعتدت شهرين ، بالأهلة ، لم اعتدت من الشهر الثالث قام ثلاثين يوماً .

وقال أبو حنيفة : تحسب شية الأول وتمتد من الرابع بقدر ما غلبا من الأول ثلثا كل لم ناقصا .

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقض ولها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة وليتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة . وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال . فصاروا يفتنونهم بـ ٢٥ سنة ١١٢٦ هـه الخلال . فجاء في اللادة ١٧ منه ما نصه : « لا تسع الدعوى لشقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » .

وحاج في المذكرة الإيضاحية لهذه اللادة : « قطعنا لهذه الادعاءات الباطلة ، ونناه على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وصمت الفترة الأولى من اللادة ١٧ وصمت للمعدة من دهرها تنقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق . فقرر بذلك مدة استحقاق النفقة ، وليس مصاد تعديده مدة العدة شرقاً ، فإن مدة العدة ثلاث حيضات .

(٣) قال ابن عباس : الواحدة الميعة أن تبتدو على أهل زوجها فإذا بدت حل الأهل حل إخراجها .

(٤) سورة الطلاق ، الآية ١ .

(٥) موضع على ستة أميال من المدينة .

(٦) حروبا .

أزواجهن من البيداء بمنهن الحج .

ويستثنى من ذلك المرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها فإنها ترتحل مع أهلها إذا كان أهلها من أهل الأرحمال .

وخالف في ذلك عائشة وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وعطاء ، وروى عن علي وجابر .  
فقد كانت عائشة تفتي للتوفي عنها زوجها بالخروج في عنها وخرجت بأختها أم كلثوم ، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جرير قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال :  
إنما قال الله عز وجل : تمتد أربعة أشهر وعشراً ، ولم يقل تمتد في بيتها ، فتمتد حيث شامت . وروى أبو داود عن ابن عباس أيضاً قال : نسخت هذه الآية عنها عند أهلها ، وسكت في وصيتها . وإن شامت خرجت ، لقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ فِيمَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> قال عطاء : ثم جاء الميراث ففسخ السكتي تمتد حيث شامت .

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العدة :

وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العدة .

فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز المطلقة الرجعية ولا المبانى الخروج من بيتها ليلاً ولا نهاراً .  
وأما للتوفي عنها زوجها فتخرج نهاراً وبعض الليل .. ولكن لا تبيت إلا في منزلها . قالوا :  
والفرق بينها أن المطلقة تقفها من مال زوجها ، فلا يجوز لها الخروج كالمزوجة ، بخلاف التوفي عنها زوجها فإنها لا تقفها ، فلا بد أن تخرج بالنهار لإصلاح حالها .

قالوا : وعليها أن تمتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفقرة .

وقالوا : فإن كان نصيبها في دار الميت لا يكتفيها ، أو أخرجهما الورثة من نصيبهم انتقلت ..  
لأن هذا عذر .. والسكون في بيتها عبادة .. والعبادة تسقط بالعذر ، وعندما : إن عجزت عن كراه البيت الذي هي فيه لكثرة ، فلها أن تنتقل إلى بيت أقل كراه منه ..

وهذا من كلامهم يدل على أن أجره للسكن عليها .. وإنما تسقط السكنى عنها لعجزها عن أجرته . ولها صرحوا بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها .. وهذا لأنه لا سكنى عندما للتوفي عنها زوجها . حاملاً كانت <sup>(٢)</sup> أو حائلاً .. وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ، ليلاً ونهاراً .. فإن بدله لها الورثة ، وإلا كانت الأجرة عليها .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٤ .

(٢) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً . وإن كانت حائلاً في رواية . وللشافعي قولان . وعند مالك أن لها السكنى .

ومذهب الحنابلة جواز الخروج نهاراً ، سواء كانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها . قال ابن قدامة : وللمتدة الخروج في حوائجها نهاراً ، سواء كانت مطلقة أو متوفي عنها زوجها ، قال جابر : طلقت خالتي ثلاثاً فخرجت تمجد<sup>(١)</sup> نخلها فلقبها رجل فتهاها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « أخرجني فجني نخلك لعلك أن تصدقي منه أو تفعلي غيراً » . رواه النسائي وأبو داود . وروي مجاهد قال : استشهد رجال يوم أحد فجاء نساؤهم رسول الله ، وقلن : يا رسول الله نستوحش بالليل أفنبيت عند إحدانا ؟ فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا ؟ فقال : تحدثن عند إحدكن حتى إذا أردتن النوم فلتسوين كل واحدة إلى بيتها .

وليس لما للبيت في غير بيتها ، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة ، لأن الليل مظنة الفساد ، بخلاف النهار ، فإن فيه قضاء الحوائج وشراء ما يحتاج إليه .

#### حداد المعتدة :

يجب على المرأة أن تحمد على زوجها للتوفي مدة العدة ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء . واختلفوا في المطلقة طلاقاً بائناً فقال الأحناف : يجب عليها الإحداد . وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها . وتقدم في الجزء الثاني حقيقة الحداد<sup>(٢)</sup> .

#### نفقة المعتدة :

اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيًا تستحق النفقة والسكنى واختلفوا في البتوتة : فقال أبو حنيفة : لها النفقة والسكنى مثل المطلقة الرجعية ، لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية فهي محتسبة لحقه عليها ، فتجب لها النفقة ، وتمتع هذه النفقة ديناً صحيحاً من وقت الطلاق ، ولا تتوقف على التراضي ولا قضاء القاضي ولا يسقط هذا الدين إلا بالأداء أو الإبراء .

وقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكنى ، لحديث فاطمة بنت قيس : أن زوجها طلقها أبتة ، فقال لها الرسول ﷺ : : ليس لك عليه نفقة .

وقال الشافعي ومالك : لها السكنى بكل حال ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً ، لأن عائشة وابن المسيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها ، قال مالك ، سمعت ابن شهاب يقول : للبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحمل ، وليست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها ، ثم قال : وهذا الأمر عندنا .

(١) تمجد : تطلع .

(٢) ص ١١١ .

## الحضانة

معناها :

الحضانة مأخوذة من الحَضَنَ ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحضنا الشيء جانباه ، وحضن الطائر بيضه إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها .

ومرّفها الفقهاء : بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصغير ، أو الصغيرة <sup>(١)</sup> ، أو المعتوه الذي لا يميز ، ولا يستقل بأمره ، وتمهده بما يصلحه ، ووقايته مما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسمياً ونفسياً وعقلياً ، كي يقوي على النهوض بتمعات الحياة والاضطلاع بمسؤولياتها .

والحضانة بالنسبة للصغير أو الصغيرة واجبة ، لأن الإهمال فيها يعرض الطفل للهلاك والضياع .

الحضانة حق مشترك :

الحضانة حق للصغير لاحتياجه إلي من يرعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شؤونه ، ويتولى تربيته . ولأمه الحق في احتضانه كذلك ، لقول الرسول ﷺ : « أنت أحق به » .

وإذا كانت الحضانة حقاً للصغير فإن الأم تجبر عليها إذا تمهّنت بأن يحتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها ، كي لا يضيع حقه في التربية والتأديب .

فإن لم تستعن بالحضانة بأن كان للطفل جديّة ورضيت بإمساكه وامتعت الأم فإن حقها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه لأن الحضانة حق لها . وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا ، فقد أصدرت محكمة جرجا في ١٣ / ٧ / ١٩٣٣ مايلي :

« إن لكل من الحاضنة والحضون حقاً في الحضانة ، إلا أن حق الحضون أقوى من حق الحاضنة ، وإن إسقاط الحاضنة حقها لا يسقط حق الصغير » .

وجاء في حكم محكمة العياط في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ : « إن تبرع غير الأم بنفقة الحضون الرضيع لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع ، بل يبقى في يدها ولا ينزع منها ما دلت رضىماً . وذلك حق لا يضر الصغير بمجرمانه من أمه التي هي أشفق الناس عليه وأكثرهم صبراً على خدمته » <sup>(٢)</sup> .

(١) ولابد من الصغر لولا أنه في إيجاب الحضانة كما يبلغ الرشد فلا حضانة عليه . وله الخيار في الإطاعة عند من شغل من لويه ، وإن كان ذكرًا فله الأنفراد بنفسه ، لاستقلاله عنها ويستحب أن لا يتفرّد عنها ولا يقطع بره عنها ، وإن كانت جارية لم يكن لها الأنفراد ولأبها منها منه لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ويهلك العار بها ويأكلها ، فإن لم يكن لها أب غلوياً وأهلها منها من ذلك .

(٢) أحكام الأحوال الشخصية ، للدكتور محمد يوسف موسى .

## الأم أحق بالولد من أبيه :

أسمى لون من ألوان الترية هوترية الطفل في أحضان والديه ، إذ ينال من رعايتها وحسن قيامها عليه ما يفي جسمه وينمي عقله ، ويزكي نفسه ، ويعدده للحياة .

فإذا حدث أن افترق الوالدان وبينهما طفل ، فالأم أحق به من الأب ، ما لم يتم بالأم مانع يمنع تقديمها (١) ، أو بالولد وصف يقتضي تحجيره (٢) .

وسبب تقديم الأم أن لها ولاية الحضنة والرضاع ، لأنها أعرف بالتربية وأقدر عليها ، ولها من الصبر في هذه الناحية ما ليس للرجل ، وعندنا من الوقت ما ليس عنده ، لهذا قدمت الأم رعاية لصحة الطفل .

فمن عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء (٣) ، وحجري له حواء (٤) ، وشدي لي سقاء ، وزعم أبوه أنه ينزعه مني ، فقال : « أنت أحق به ما لم تنكحي » . أخرجه أحمد . وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وعن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : كانت عند عمر ابن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عامر بن عمر ، ثم إن عمر فارقه ، فجاء عمر قباء - فوجد ابنه عاصفا يلعب بفناء المسجد - فأخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جنة الغلام ، فنازعتة إياه حتى أتيا أبا بكر الصديق . فتنا : عمر : ابني . وقالت المرأة : ابني .

فقال أبو بكر : خل بينها وبينه . فراجعاه عمر الكلام (٥) رواه مالك في الموطأ .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مشهور من وجوه متقطعة ومتصلة ، تلقاه أهل العلم بالقبول . وفي بعض الروايات أنه قال له : الأم أعطف والطف وأرحم وأحن وأخير وأرف ، وهي أحق بولدها ما تزوج .

وهذا الذي قاله أبو بكر رضي الله عنه من كون الأم أعطف والطف هو العلة في أحقية الأم بولدها الصغير .

(١) بأن لا تتوفر فيها الشروط التي يجب توفرها في الحضنة .

(٢) وهو الإستهانة من خدمة النساء .

(٣) للوعاء : الإناء .

(٤) الحمار . الحمن . وحواء : أي يحويه ويحيط به . والسقاء : وعاء الشرب .

(٥) وكان منعب عمر عائداً للذهب أبي بكر ، ولكنه علم للقضاء من له الحكم والإمضاء . ثم كان بعد في خلافته يفتي به ويقي . ولم يخالف مذهب أبي بكر ما دام المصلي لا يميز . ولا يخالف لما من المصلحة ، أفاده ابن القيم .

### ترتيب أصحاب الحقوق بالحضانة :

وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء ، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم على قرابة الأب وأن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة يكون على هذا النحو . الأم : فإذا وجد مانع يمع تقديمها <sup>(١)</sup> انتقلت الحضانة إلى أم الأم وإن علت فإن وجد مانع انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة . ثم إلى الأخت لأم ثم الأخت لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم . ثم الخالة الشقيقة ، فالخالة لأم . فالخالة لأب . ثم بنت الأخت لأب . ثم بنت الأخ الشقيق ، فبنت الأخ لأم ، فبنت الأخ لأب ، ثم العمة الشقيقة فالعمة لأم ، فالعمة لأب ، ثم خالة الأم ، فخالة الأب ، فعمة الأم ، فعمة الأب ، بتقديم الشقيقة في كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم ، أو وجدت وليست أهلاً للحضانة ، انتقلت الحضانة إلى العصبات من المحارم ، من الرجل على حسب الترتيب في الإرث .  
فيتنقل حق الحضانة إلى الأب ، ثم أبي أبيه ، وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم عم أبيه الشقيق ، ثم عم أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال المحارم أحد ، أوجد وليس أهلاً للحضانة ، أنتقل حق الحضانة إلى عارمه من الرجال غير العصة .

فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للعم لأم ، ثم للخال الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم ، فإذا لم يكن للصغير قريب عين القاضي له حاضنة تقوم بتربيته .

وإذا كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ، لأن حضانة الطفل أمر لابد منه ، وأولى الناس به قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .

فيقدم الأولياء لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداء ، فإذا لم يكونوا موجودين ، أو كانوا ووجد ما يمنهم من الحضانة ، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب . فإن لم يكن ثمة قريب ، فإن المحاكم مشؤول على تعيين من يصلح للحضانة .

### شروط الحضانة :

يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير وتقوم على شئونه . الكفاءة والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة ، إنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة ، فإذا لم يتوفر شرط منها سقطت

(١) كل قدمت شرطاً من شروط الحضانة التي ستأتي بعد .

الحضانة وهذه الشروط هي :

١- العقل : فلا حضانة لمعتوه ، ولا مجنون ، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه ، فلا يفوض له أمر تدبير غيره ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه .

٢- البلوغ : لأن الصغير ولو كان عمراً ، في حاجة إلى من يتولى أمره ويحضنه ، فلا يتولى هو أمر غيره .

٣- القدرة على التربية : فلا حضانة لكفيفة ، أو ضعيفة البصر ، ولا لمریضة مرضاً معدياً ، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشئونهم ، ولا لمقععدة في السن تقعدتاً بموجبها إلى رعاية غيرها لها . ولا لهملة لشئون بيتها كثيرة للغادرة له ، بحيث يغشى من هذا الإهمال ضياع الطفل وإلحاق الضرر به ، أو لقاطنة مع مريض مرضاً معدياً ، أو مع من يمرض الطفل ، ولو كان قريباً له ، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية ، ولا الجوال صالح .

٤- الأمانة والخلق : لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة ، وربما نشأ على طريقتها ومتخلفاً بأخلاقها ، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط فقال : « مع أن الصواب أنه لا يشترط العدالة في الحاضن قطعاً وإن شرطها أصحاب أحد والشافعي رحمهما الله وغيرهم . ولشتراطها في غاية البعد . ولو اشترط في الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم ، ولعظمت للشقة على الأمة ، وأشدت العنت ولم يزل من حين تمام الإسلام إلى أن تقوم الساعة لطفال الفساق بينهم ، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم هم الأكثرين ، ومق وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدهما بفسقه ، وهذا في الحرج والمصر واستمرار العمل للتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح ، فإنه دائم الوقوع في الأمصار والأعصار ، والقرى والبوادي مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الناس » . « ولم يمنع النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضنته له ، ولا من تزويجه موليته » .

والعادة شاهدة بأن الرجل لو كان من الفساق فإنه يحنط لابنته ولا يضيعها ويحرص على الخير لها بجهده وإن قُدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد .

والشارع يكتفي في ذلك على الباحث الطبيعي .

ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للأمة من أم الأمور واعتناء الأمة بنقله وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما تلووه وتوارثوا العمل به .

فكيف يجوز عليهم تضييمه وأتصال العمل بخلافه ، ولو كان الفسق ينافي الحضانة ، لكان من زنى ، أو شرب الخمر ، أو أتى كبيرة فرق بينه وبين أولاده الصغار والنس لهم غيره . والله أعلم .

٥ - الإسلام : فلا تثبت الحضانة للحاضنة الكافرة للصغير المسلم : لأن الحضانة ولاية ، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> ففي كولاية الزوج والمال ، لأنه يخشى على دينه من الحاضنة لحرصها على تشيئة على دينها ، وثريته على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بالدين ، ففي الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبوه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » .

وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد ؟ لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يجوز من الكافرة .

وروي أبو داود والنسائي : أن رافع بن سنان أسلم ، وأبنت امرأته أن تسلم ، فأبنت النبي ﷺ ، فبالت : ابنتي - وهي فطيم . أو شبهه . وقال رافع : ابنتي . فقال النبي ﷺ : « اللهم أهدهما » . فالت إلى أبيهما فأخذها<sup>(٢)</sup> ..

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة ، إلا أنهم اشترطوا : أن لا تكون مرتدة ، لأن المرتدة عديم تستحق الحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس ، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإت تابت وعادت عاد لها حق الحضانة<sup>(٣)</sup> .

٦ - أن لا تكون متزوجة : فإذا تزوجت سقطت حقها في الحضانة . لما رواه عبد الله بن عمرو « أن امرأة قالت : يا رسول الله ! إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجري له حواء ، وشدي له سقاء ، وزم أبوه أنه يزعمه مني ، فقال : أنت أحق به مالم تتكحي » أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه .

وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب محترم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ، لأن الم صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيتم بينهما التماون على كفاك .

بخلاف الأجنبي . فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطف عليه . ولا يمكنها من العناية به . فلا يجد الجوارح الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكته ومواهبه . ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال ..

١ - الحرية : إذ أن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل قال ابن القيم : وأما

(١) - سورة النساء - آية ١٤١ .

(٢) - ضعف العلماء هذا الحديث وقال ابن النفر : يحتمل أن النبي ﷺ علم أنها اختار لها ما دبرته فكان ذلك خاتما في حله .

(٣) - وكذلك يعود حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان حلة في سقوطه .

اشتراط الحرية فلا ينهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك رحمه الله في حمله ولد من أمة : « إن الأم أحق به إلا أن تباع فتقتل فيكون الأب أحق به » وهذا هو الصحيح .

### لجزة الحضنة :

أجرة الحضنة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم مادامت زوجة ، أو معتدة ، لأن لها نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت زوجة أو معتدة .

قال الله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين ، لمن أراد أن يتمّ الرضاعة وعلى المولود له يرضعن وكسوتهنّ بالمعروف ﴾ .

أما بعد انقضاء العدة فإنها تستحق الأجرة كما تستحق أجرة الرضاع . لقول الله سبحانه :

﴿ فأنفقوا عليهم حتى يرضعن حملهن ، فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ، وأنتموا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ (١) .

وغير الأم تستحق أجرة الحضنة ، من وقت حضانتها ، مثل الظئر التي تستأجر لرضاع الصغير . وكما تجب أجرة الرضاع وأجرة الحضنة على الأب تجب عليه أجرة المسكن أو إعلاؤه إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تحضن فيه الصغير .

وكذلك تجب عليه أجرة خادم ، أو إحضاره إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب موسراً . وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها ، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحضنة بها وتكون ديناً في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

### التبرع بالحضنة :

إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضنة وتبرع بحضنته وأبنت أمه أن تحضنه إلا بأجره . فإن كان الأب موسراً فإنه يجبر على دفع أجرة للأم ، ولا يعطي الصغير المتبرعة ، بل يبقى عند أمه ، لأن حضنة الأم أصلح له ، والأب قادر على إعطاء الأجرة .

ويعتلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً فإنه يعطي للمتبرعة لسره وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة من هو أهل للحضنة من أقرباء الطفل .

هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب . أما إذا كان للصغير مال يتفق منه عليه فإن الطفل

(١) سورة البقرة ٢٣٣ . وفي هذا دلالة على أن الوالد لا تستحق الأجرة مادامت زوجة أو معتدة .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٦ .

يعطي للتبرعة صيانة مالية من جهة ، ولوجود من يحضنه من أقاربه من جهة أخرى .

وإذا كان الأب مصراً والمفقر لا مال له ، وأيت أمه أن تحضنه إلا بإجرة ، ولا يوجد من عارمه متبرع بحضنته ، فإن الأم تجبر على حضنته ، وتكون الأجرة : يشاعل الأب لا يقطر إلا بالأداء والإبراء .  
إنهاء الحضنة :

تنتهي الحضنة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال ، وقدر الواحد منها على أن يقوم وحده بمحاجاته الأولية ، بأن يأكل وحده ، ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده . وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها .

بل العبرة بالتمييز والإستغناء ، فإذا ميز الصبي واستغنى من خدمة النساء وقام بمحاجاته الأولية وحده فإن حضنته تنتهي . وللقبي به في للذهب الحنفي وغيره : أن مدة الحضنة تنتهي إذا أتم الفلام سبع سنين ، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين . وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة لتتمكن من اعتياد عادات النساء من حاضنتها . وقد جاء تحديد سن الحضنة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مادة ٢٠ ما نصه :

« وللقاضي أن يأذن بحضنة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك » . فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضي . وأوضحت للذكر التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصه : « جرى العمل إلى الآن ، على أن حق الحضنة ينتهي عند بلوغ سن الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسعاً » .

وهي من دلت التجارب على أنها قد لا تستغني فيها الصغيرة عن الحضنة ، فيكونان في خطر من ضمها إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بغير أمها . ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن في ذلك الوقت . ولما كان اللول عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الإستغناء عن خدمة النساء ، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة . وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الإستغناء بالنسبة للصغير .

فقدروا بعضهم بسبع سنين وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين ، وبعضهم بسبع سنين وبعضهم قدره بإحدى عشرة .

رأت الوزارة أن المصلحة طاعة إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع ، والصغيرة بعد تسع . فإن رأى مصلحتها في بقاءها تحت حضنة النساء قضى بذلك إلى تسع في الصغير وإحدى عشرة في الصغيرة . وإن رأى مصلحتها في غير ذلك قضى بضمها إلى غير النساء ( المادة ٢٠ ) (١) .

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية في الفترة الأولى ، من المادة ٧٧٥ تقرير المحكم الفني جاء بالمادة . التي لمن يصددها ، ولي

### في السودان :

وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى أن العمل في الحاكم الشرعية بالسودان كان جارياً على أن الولد تنتمي حضاته يبلوغه سبع سنين ، والأثني يبلوغها تسع سنين ، إلى أن صدر في السودان منشور شرعي رقم ٢٤ في ١٢ / ١٢ / ١٩٣٢ . وجاء في اللادة الأولى منه : « القاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول . » إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك . وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة وتأديبه وتعليمه . »

ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك في اللادة الثانية منه على ما يأتي . « لا أجرة للحضانة بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة . » وفي اللادة الثالثة : لو زوج الأب المحضونة ، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط بالدخول حق تطبيق . وإذا رجعنا إلى النشرة العاصية رقم ١٨ / ٦ / ١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم في تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٤٢ نجد أنها شرحت هذه اللواد وخلصتها ما يأتي :

« إن المنشور الشرعي رقم ٢٤ زاد من حضانة الغلام إلى البلوغ ، والبنات إلى الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة . علماً بمذهب مالك . »

ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم للسفر فيها الآتي :

« لا يد القاضي مدة الحضانة إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ببقاء المحضون بيدها ، لأن مصلحته تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ، أو تمنع في تسليم المحضون للعاصب لهذا السبب نفسه . فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحاضنة تكلف الحاضنة تقديم أدلتها ، أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنات ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحاضنة ، فإن المحكمة تحلف العاصب البين بطلب الحضانة ، فإن حلف على أن مصلحة المحضون ، لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل رفضت دعواه . »

« أما إذا لم تعارض الحاضنة في ضم المحضون للعاصب أو لم تحضر أصلاً فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسلم المحضون الذي جاوز سن الحضانة للعاصب متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب باثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك . »

<sup>١٥</sup> الفقرة الثانية أن الحضانة تمتد من تعها إذا كانت الحضانة أما إلى ١١ سنة للصغير و١٢ للصغيرة ويجوز للقاضي معها كذلك إذا كانت لم الأم . « أن له أن يأذن بقاء الصغير مع الأم أو أهلكا إلى سن الخامسة عشرة . ونحن نعتقد أن الجبر في الوقوف عند ما جاءت به المادة ٢٠ من قانون ٢٥ لسنة ٢٦ وهو القانون المعمول به حتى اليوم ( علمنا ) أحكام الأحوال الشخصية من ١١٦ للدكتور محمد يوسف موسى . »

- إذا كانت الحاضنة غالبة عند طلب تسليم الصغير ، فلها أن تمارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها ، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .

- إذا أُنعت المحكمة ببقاء المحضون بين النساء لصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجه الصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى جاز لها ، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن تقرر نزعه وتسليمه للمأب (١) .

**تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة :**

وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التخيير وانتهت حضنته . فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منها لمضي هذا الاتفاق .

وإن اختلفا أو تنازعا خيّر (٢) الصغير بينهما ، فمن اختاره منها فهو أولى به ، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بامني وقد سقاني من بئر أبي عنية ، وقد نفقت . فقال رسول الله ﷺ : هذا أبوك وهذه أمك . فخذ بيد أيها شئت . فأخذ بيد أمه . فارتطقت به . رواه أبو طود . وقضى بذلك عمر وعلي وشريح ، وهو مذهب الشافعي والحنابلة ، فإن اختارها ، أو لم يختار واحدة منها ، قدم أحدها بالقرعة .

وقال أبو حنيفة : الأب أحق به .. ولا يصح التخيير ، لأنه لا قول له ، ولا يعرف حظه . وربما اختار من يلعب عنده ويترك تأديبه ويمكنه من شهواته ، فيؤدي إلى فساده ولأنه دون البلوغ فلم يغير كن دون السابعة . وقال مالك : الأم أحق به حتى ينشأ . وهذا بالنسبة للصغير ، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير عند الشافعي .

وقال أبو حنيفة : الأم أحق بها حتى تزوج أو تبلغ .

وقال مالك : الأم أحق بها حتى تزوج ويدخل بها الزوج .

وعند الحنابلة : الأب أحق بها من غير تخيير إذا بلغت تسعاً ، والأم أحق بها إلى تسع سنين .

والشرع ليس فيه نص عام في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ، ولا تخيير الولد بين الأبوين مطلقاً .

والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً ، بل لا يقدم ذو العديان والتفريط على البا

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه من ٥١٦ وما بعدها .

(٢) يشترط في تخيير الصغير :

١ - أن يكون للتنازع فيه من أهل الحضانة .

٢ - ألا يكون القلام مشروطاً فإن كان مشروطاً كانت الأم أحق بكتلاته ولو بعد البلوغ ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم لتفق عليه وأقيم بمصلحة كما في حال الطغولة .

(٣) بل بعيدة عن المدينة نحو ميل .

العادل الحسن . والمعتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة .

فإن كان الأب مهملًا لذلك ، أو عاجزًا عنه ، أو غير مرض والأم بخلافه فهي أحق بالحضانة ، كما أضافه ابن القيم .

وقال : « فن قدمناه بتخير ، أو قرعة ، أو بنفسه ، فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد . ولو كانت الأم أصون من الأب وأخير منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة ، فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب ، فإنما اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عنده من هو أرفع له وأخير ، ولا تحتل الشريعة غير هذا . والنبي ﷺ قد قال : « مَرُومٌ بالصلاة لسبع ، واضربوهم على تركها لعشر ، وفرقوا بينهم في المضامع » .

والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَلَئِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَئِنْ لَمْ تَنْصَحُوا لَسَوْفَ يَكُونُ النَّارُ بَاطِنًا فِيكُمْ ﴾ (١) .

وقال الحسن : « علوم . وأديوم ، وقتهوم » .

فإنما كانت الأم تتركه في المكتب وتعلم القرآن ، والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرانه ، وأبوه يمكنه من ذلك . فإنما أحق به بلا تخيير ولا قرعة . وكذلك العكس .

ومنى أحل أحد الأيوين بأمر الله ورسوله في الصبي . وعطله ، والأخر مراعاة له ، فهو أحق وأولى به . قال : « سمعت شيخنا (٢) رحمه الله يقول : « تنازع أبوان صبيًا عند بعض الحكماء ، فخير بينهما ، فاختار أباه ، فقالت له أمه : أسأله لأي شيء يختار أباه فسأله ، فقال : لأمي تمشي كل يوم للمكتاب ، والفقيه يضربني ، وأبي يتركني للعب مع الصبيان ، ففضي به للأم . قال : أنت أحق به .

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأيوين تعليم الصبي وأمره الذي أوجبه الله تعالى عليه ، فهو عاصي ولا ولاية عليه ، بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له . بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب . إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان . انتهى .

### الطفل بين أبيه وأمه

قال الشافعية :

فإن كان أبنا فاختار الأم كان عندها بالليل ويأخذ الأب بالنهار في مكتب أو صناعة ، لأن القصد حفظ الولد . وحظ الولد فيها ذكرناه . ولين اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنعه من زيارة أمه ، لأن للنوع من ذلك إغراء بالحقوق وقطع الرحم ؛ فإن مرض كانت الأم أحق

(١) أي ابن تيمية .

(٢) سورة التمرم ، آية ٦ .

بتريضه ، لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية فإختارت أحدها كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير إبطاء وتبسط ، لأن الفقرة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدها في دار الآخر ، وإن مرضت كانت الأم أحق بتريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين والولد عند الآخر حول إليه ، وإن عاده فإختار الأول أعيد إليه لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي اللقاع عند أحدها في وقت ، وعند الآخر في وقت ، فاتباع ما يشتهي كما يتبع ما يشتهي من مأكول ومشروب .

### الانتقال بالطفل

فإذا كان سفر أحدها لحاجة ثم يمود والآخر مقيم فهو أحق ، لأن السفر بالولد الطفل - ولا سيما إذا كان رضيحاً - ضرار به وتضييع له ، هكذا أطلقوه ، ولم يستثنوا سفر الحج من غيره . وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما ، فالتم أحق . وإن كان هو وطريقه آمنين ، ففيه قولان : وهما روايتان عن أحد رحمه الله . إحداها : أن الحضنة للأب ليتكمن من تربية الولد وتأديبه وتعليه ، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله ، وقضى به شريح .

والثانية : أن الأم أحق .

وفيها قول ثالث : إن كان للنتقل هو الأب فالأم أحق به ، وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به . وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق . وهذا قول أبي الحنفية .

وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله ، رواية أخرى : أن قلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه .

فالصواب النظر والإحتياط للطفل في الأصلح له ، والأنتع الإقامة أو النقلة ، فأعيا كان أنتع له وأصون وأحفظ روعي . ولا تأثير لإقامة ولا قلة .

هذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضرة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك لم يجب إليه . والله الموفق .

## أحكام القضاء (١)

وللقضاء الشرعي أحكام يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكثير من هذه الأحكام دلالات وقواعد صدرت عنها ومبادئه قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام .

الحكم الأول : وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية بتاريخ ١٠ إيرايل سنة ١٩٣٢ وتأييد من محكمة الإسكندرية الابتدائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وهو يقضي برفض دعوى أب طلب ضم ابنته الصغيرة إليه ، وإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتها ، وفيه عقد زواجها ، وهنا يسقط حقها شرعاً في الحضنة .

وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت قهراً أن الأم أحق بالحضنة قبل الفراق ويعدّها . وأن نشوز الزوجة لا يسقط حقها في الحضنة ، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجية قائمة ، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير وحده كان ظالماً ولا يجاب إلى طلبه ، لأن ذلك يفوت على الأم حضنته وحق رؤيته . وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة :

« إذا انتقلت أم الصغير بولدها ولو إلى مكان بعيد فليس للأب حق نزعها منها مادامت الزوجية قائمة ؟ لأن له عليها سلطان الزوجية وإدخالها في طاعته . فيضه بضمها إليه . وكذلك للمعتد لوجوب إسكانها بسكن العدة » .

الحكم الثاني : وقد صدر من محكمة بيا الجزئية في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ وتأييد استثنائياً من محكمة بني سويف الكلية في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وقد قرر هذه القاعدة : « يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه لعدم تمكنه من الحضور من بلده إلى بلد أمه وحاضنته ، لرؤيته والعودة قبل الليل ، مادامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب التي ابتعد هو عنها تفاوت كبير ينسب من الذهاب لرؤية ولده والعودة إلى بلده قبل الليل ، سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته أم بغير إرادته » . لأنه لا ذنب للحاضرة في هذا على كل حال ..

ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى ، أن المدعي كان قد تزوج للمدعى عليها في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه حال قيام الزوجية بنت وطلقت منه في البلد للذكور وانتهت صحتها بوضع الحمل ، ثم أقامت المدعى عليها دعوى بمدينة بيا وأخذت عليه حكماً من محكمتها بحضنة الصغيرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حين كان للمدعي مقيماً بني مزار ، وانتهى الأمر بإقامته بأسبوط بحكم وظيفته

حيث رفع هذه الدعوى طالباً ضم ابنته إليه وهي لا تريد منها عن مستين وثمانية أشهر<sup>(١)</sup> .  
الحكم الثالث : وقد صدر من محكمة دمشق في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ولم يستأنف وهو يقرر في  
حيثياته أن النصوص عليه شرعاً أن غير الأم من الحاضنات ليس لها قتل الصغير من بلد أبيه إلا  
بإذنه . ولكن بعض الفقهاء حل المنع على للكنين المتفاوتين . بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده  
لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لا المتقاربين حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك<sup>(٢)</sup> .  
وهكذا نرى أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء التي تعتبر تطبيقاً عملياً للنصوص  
الفقهية ، ففيها تعالج مشاكل الحياة العملية وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة  
نفسها .

(١) الجملة من ٢ ص ١٦٥ .

(٢) مجلة القضاء الشرعي من ٢ ص ٣٣٦ وراجع مثلاً هنا في حكم محكمة الجبلية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٢٦ ، الجملة من ٢ ص ١٦٣ .

## الحدود

### تعريفها :

الحدود جمع حد والحد في الأصل : الشيء الجابر بين شيئين .

ويقال : ما ميز الشيء عن غيره .

منه : حدود النار ، وحدود الأرض .

وهو في اللغة بمعنى للتع . وسميت عقوبات للمعاصي حدوداً ؛ لأنها في الغالب تمنع المعاصي من العود إلى تلك المعصية التي حُدَّ لأجلها . ويطلق الحد على نفس المعصية . منه : ﴿ كلك حدود الله فلا تقربوها ﴾ <sup>(١)</sup> .

والحد في الشرع عقوبة مقررة لأجل حق الله <sup>(٢)</sup> . فيخرج التعزير لعدم تقديره إذ أن تقديره مفقود لرأي الحاكم ويخرج القصاص لأنه حق الأدمي .

### جرائم الحدود :

وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة تسمى « جرائم الحدود » وهذه الجرائم هي : « الزنا ، والقذف ، والسرقة ، والكفر ، والمخارسة ، والزَّدة والبغي » . فعلى من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة قررها الشرع . فعقوبة حرمة الزنا ، الجلد للبكر ، والرجم للثيب . يقول الله سبحانه : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاسِقَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاستشهدوا عليهنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ : فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والرسول ﷺ يقول : « خذوا عني .. خذوا عني . قد جعل الله لمن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة ، والرجم » . وعقوبة جريمة القذف ثمانون جلدة . يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وعقوبة جريمة السرقة ، قطع اليد . يقول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٢) معنى العقوبة مقررة لحق الله : أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية للسلام العام ، لأن هذا هو العاية من دين الله وإذا كانت حقاً لله فهي لا تتل الإستهلاك ؛ لا من الأفراد ولا من الجماعة .

(٣) سورة النساء آية : ١٥ .

(٤) سورة النور ، آية ٤ .

(٥) سورة المائدة آية ٣٨ .

وعقوبة حرمة تفساد في الأرض : القتل ، أو الصلب ، أو النفي ، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، يقول الله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ۖ أَوْ يُصَلَّبُوا ۖ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ۖ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١١) .

وعقوبة جريمة السكر ، ثمانون جلدة ، أو أربعون على ما سيأتي مفصلاً في موضعه . وعقوبة الردة القتل لقول رسول الله ﷺ : « من بطل دينه فاقتلوه » .

وعقوبة جريمة البغي : القتل . قول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَتَتْ إِحْسَابًا عَلَى الْأُخْرَى ، فَلَقَاتِلُوا آلَ بَغِيٍّ حَتَّى تَبْغِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ . فَإِنْ قَاتَلَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْقَدْلِ ، وَأَقْبِطُوا إِنْ أَلَفَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٢)

ولقول الرسول ﷺ : « إنه ستكون بعدي هنأت وهنأت . فمن أراد أن يغرق أمر المسلمين ومجميع فاضربوه بالسيف كالنمل من كان » .

عدالة هذه العقوبات :

وهذه العقوبات - بجانب كونها عقوبة للمصالح العامة وحفاظة للأمن العام - فهي عقوبات عادلة غاية العدل .

إذ أن الزنا جريمة من أفحش الجرائم وأبشعها ، وعدوان على الخلق والشرف والكرامة . ومقوض لنظام الأسر والبيوت . ومرؤج للكثير من الشرور والفساد التي تقضي على مقومات الأفراد والجماعات ، وتذهب بكيان الأمة ، ومع ذلك فقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، فاشترط شروطاً يكاد يكون المستحيل توفرها .

فعقوبة الزنا عقوبة قصد بها الزجر والردع والإرهاب أكثر مما قصد بها التنفيذ والفعل . وقذف المحصنين والحصنات من الجرائم التي تحل روابط الأسرة وتفرق بين الرجل وزوجته ، وتهتم أركان البيت - والبيت هو الخلية الأولى في بنية المجتمع ، فبصلاحها يصلح ، وبفسادها يفسد .

فقرار جلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة بعد عجزه عن الإتيان بأربعة شهود يؤيدونه فيما يقذف به ، غاية في الحكمة وفي رعاية المصلحة . كيلا تخدش كرامة إنسان أو يجرح في سمعته .

والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس وعبث بها . والأموال أحب الأشياء إلى النفوس

(١١) سورة اللعة ، آية ٣٣ .

(١٢) سورة المحرات ، آية ٩ .

فتقرير عقوبه القطع لارتكب هذه الجريمة حتى يكف غيره عن اقتتاف جريمة السرقة ، فيأمن كل فرد على ماله ، ويطمئن على أحب الأشياء لديه وأعزها على نفسه ، مما يعد من مفاخر هذه الشريعة .

وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد التي تطبقة واضحاً في استتباب الأمن وحماية الأموال وصيانتها من أيدي الماشين والخارجين على الشريعة والقانون .

وقد اضطر الاتحاد السوفيتي أخيراً إلى تشديد عقوبة السرقة بعد أن تبين له أن عقوبة السجن لم تخفف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة ، فقرر إعدام السارق رمياً بالرصاص وهي أقصى عقوبة ممكنة <sup>(١)</sup> .

والمحاربون الساعون في الأرض بالفساد المضمون لنيران الفتن ، المزعجون للأمن ، المثيرون للإضطرابات ، العاملون على قلب النظم القائمة ، لا أقل من أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، لوتنفوا من الأرض .

والخمر تفقد الشارب عقله ورشده ، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كل حماقة وفحش ، فإذا جلد كان جلده مانعاً له من المعاودة من جانب ، ورائعاً لغيره من اقتتاف مثل جريئته من جانب آخر .

#### وجوب إقامة الحدود :

إقامة الحدود فيها تقع للناس ، لأنها تمنع الجرائم ، وتردع العصاة ، وتكف من تحدته نفسه بإنتهاك الحرمات ، وتحقق الأمن لكل فرد ، على نفسه ، وعرضه ، وماله ، وسمعته وحرية ، وكرامته ، وقد روي النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً » <sup>(٢)</sup> .

وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود فهو تعطيل لأحكام الله ، وعاربه له ، لأن ذلك من شأنه إقرار النكر وإشاعة الشر .

وروي أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه : أن النبي ﷺ قال : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فهو مضاد الله في أمره » .

(١) حله في جريدة الأهرام - ١٤ / ٨ / ١٩٣٣ .

« إن الاتحاد السوفيتي أعدم ثلاثة أشخاص رمياً بالرصاص لانتهاكهم بالسرقة ، ولا يكاد يمر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير » .

(٢) في الحديث جرير بن مزند بن سحر بن عبد الله الجبلي وهو ضعيف منكر .

وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي يرتكبها الجاني وينظر إلى العقوبة الواقعة عليه ، فيفرق قلبه له ويمطف عليه ، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان ، لأن الإيمان يقتضي الطهر والتزهر عن الجرائم والسوء بالفرد والمجاعة إلى الأدب العالي والخلق التين . يقول الله سبحانه : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

إن الرحمة بالمجتمع أم بكثير من الرحمة بالفرد .

فقال ليزدجروا ، ومن يك حازمًا فليقس أحيانًا على من يرحم

الشفاعة في الحدود :

يحرم أن يشفع أحد أو يعمل على أن يسطل حدًا من حدود الله ، لأن في ذلك تفويتًا لمصلحة محقة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورضًا بإفلات الجرم من تبعات جرمه . وهنا بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ، لأن الشفاعة حيثث تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح الباب لتمطيل الحدود (٢) .

أما قبل الوصول إلى الحاكم ، فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده .

أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : « تعافوا الحدود فيها بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » . وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، صححه الحاكم من حديث صفوان بن أمية أن النبي ﷺ قال لما أريد أن يقطع يد الذي سرق رداءه فشفع فيه : « هلأكل قبل أن تأتي بي به » ؟

وعن عائشة قالت : « كانت امرأة غزومية تستمير للناع وتجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه . فكلّم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » . ثم قال النبي ﷺ خطيبًا . فقال : « إنا هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . والذي نفسي بيده ، لو كنت فاطمة بنت محمد لنقطعت يدها » . قطع يد الغزومية . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

سقوط الحدود بالشبهات :

الحد عقوبة من العقوبات التي توقع ضررًا في جسد الجاني وسمته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلاؤه إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل الذي لا يتطرق إليه الشك ، فإذا تطرق

(١) سورة النور ، آية ٢ .

(٢) بمعنى أنه عند الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه .

إليه الشك كان ذلك مانعاً من اليقين الذي تنبئ عليه الأحكام . ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها ولا اعتداد بها ، لأنها مظنة الخطأ . عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :  
« ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » رواه ابن ماجه .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله : فإن الإسلام لأن يخطيء في العفو خير له من أن يخطيء في العقوبة » . رواه الترمذي ، وذكر أنه قد روي موقوفاً ، وأن الوقوف أصح ، قال وقد روي عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل ذلك .  
الشبهات - وأقسامها <sup>(١)</sup> :

تحدث الأحناف والشافعية عن الشبهات ، ولكل منها رأي نجمله فيما يأتي :  
رأي الشافعية :

يرى الشافعية أن الشبهة تنقسم أقساماً ثلاثة :

١ - شبهة في المحل :

أي محل الفعل : مثل وطئ الزوج الزوجة الحائض أو الصائفة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ، فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم .

إذ أن المحل يملك للزوج - ومن حقه أن يسائر الزوجة - وإذا لم يكن له أن يبأسرها وهي حائض أو صائفة أو أن يأتيها في الدبر - إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة .. وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ، سواء اعتقد الفاعل بحل الفعل أو بحرمة ، لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن ، وإنما أساسها الفعل وتسلط الفاعل شرعاً عليه .

٢ - شبهة في الفاعل :

كمن يطأ امرأة زفت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته .. وأساس الشبهة ظن الماعل واعتقاده بحيث يأتي الفعل وهو يعتقد أنه لا يأتي محرماً - فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة يترتب عليها درء الحد - أما إذا أتى الفاعل الفعل وهو عالم بأنه محرم فلا شبهة .

٣ - شبهة في الجهة :

ويقصد في هذا الإشتباه في محل الفعل وحرمة - وأساس هذه الشبهة الاختلاف بين الفقهاء على الفعل - فكل ما اختلفوا على حله أو جواز له كان الاختلاف فيه شبهة يدرأ بها الحد - مثلاً يجيز أبو

(١) التشريع المالي الإسلامي .

حنيفة الزواج بلا ولي وبميزه مالك بلا شهود - ولا يميز جمهور الفقهاء هذا الزواج - ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في هذا الزواج المختلف في صحته - لأن الخلاف يقوم شبهة تدرك الحد ، ولو كان الفاعل يعتقد بجرمة الفعل ، لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر مادام الفقهاء مختلفين على الحل والحرمة .

رأي الأحناف :

أما الأحناف فإنهم يرون أن الشبهة تقسم قسمين :

١ - شبهة في الفعل :

وهي شبهة في حق من اشتبه عليه الفعل دون من لم يشتبه عليه . وثبتت هذه الشبهة في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة - ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل ، بل ظن غير الدليل دليلاً - كمن يظن زوجته المطلقة ثلاثاً أو بائناً على مال في عدتها - وتعليل ذلك ، أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً لوجود المعطل لحل الحلية ، وهو الطلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق المراض - والحرمة على الأزواج فقط - ومثل هذا الوطء حرام ، فهو زنا يوجب الحد - ألا إذا ادعى الواطيء الإشباه وظن الحل - لأنه بني ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفراش وحرمة الأزواج ، فظن أنه بقي في حق الحل أيضاً - وهذا وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلاً اعتبر في حقه دليلاً لما يندره بالشبهات ، ويشترط - لقيام الشبهة في الفعل - ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وأن يعتقد الجاني الحل فإنما كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتاً ، فلا شبهة أصلاً ، وإذا ثبت أن الجاني كان يعلم بجرمة الفعل وجب عليه الحد .

٢ - الشبهة في الحل :

ويسبونها الشبهة الحكيمة ، وشبهة المللك : وتقوم هذه الشبهة على الإشباه في حكم الشرع بحل الحل ، فيشترط في هذه الشبهة أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة - وهي تحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة - ولا عبرة بظن الفاعل - فيستوي أن يعتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمة - لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي - لا بالعلم وعدمه .

من يقيم الحدود ؟

اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينوب عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم ، روي الطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال :

كان رجل من الصحابة يقول : « الزكاة ، والحدود والنهي » ، والجمعة ، إلى السلطان . قال

الطحاوي : لا نعلم له مخالفاً من الصحابة <sup>(١)</sup> .

وروي البيهقي عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وأخرجه أيضاً عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينتهي إلى أقوالهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون : « لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده أو أمته » .

وذهب جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا بما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن خادمة للنبي ﷺ أحدثت ، فأمرني النبي ﷺ أن أقيم عليها الحد ، فأتيتها فوجدتها لم تحج من دمها فأتيتها فأخبرته ، فقال : « إذا جفت من دمها فأقم عليها الحد ، أقيموا الحدود على ما ملكت أيانكم » . رواه أحمد وأبو داود ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم . وقال أبو حنيفة يوفيه للولي للسلطان . ولا يقيه هو بنفسه .

مشروعية التستر في الحدود :

قد يكون ستر العصاة علاجاً ناجحاً للذين تورطوا في الجرائم واقتربوا للمآثم ، وقد ينهضون بعد ارتكابها فيتوبون توبة نصوحاً ، ويستأنفون حياة نظيفة .

لهذا شرع الإسلام التستر على التورطين في الآثام ، وعدم التعجيل بكشف أمرهم . عن سعيد بن السيب قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له هزال وقد جاء يشكو رجلاً بالزنا . وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

« ياه هزال » لو سترته بردائك كان خيراً لك » .

قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : « هزال جدي .. هذا الحديث حق » .

وروي ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من ستر عورة أخيه للمسلم ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه كشف الله عورته حتى يفضحه في بيته » .

وإذا كان الستر مندوباً ، ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى التي مرجعها إلى كراهة التنزيه ، لأنها في رتبة السدب في جانب الفعل ، وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنا ولم يتهتك به . أما إذا وصل الحال إلى إشاعته والتهتك به ،

(١) تنبيه ابن حزم . قال : إنه خالفه إثنا عشر صحابياً .

(٢) سورة النور آية ٤ .

فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ، لأن مطلوب الشارع إخلاء الأرض من الماصي والفواحش ، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين ، وبإلزامهم ، فإذا ظهر حال الشر في الزنا - وعدم المبالاة به وإشاعته ، بإخلاء الأرض للطلوب حيثن بالتوبة ، احتال يقابله ظهور عدمها ، فن اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الحدود ، بخلاف من زنا مرة أو مراراً ، مستتراً متخوفاً متتبعاً عليه ، فإنه عُلَّ استجاب ستر الشاهد <sup>(١)</sup> .

ستر المسلم نفسه :

بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ، من إثم أو إقرار أمام الحاكم لينفذ فيه العقوبة .

روي الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس ، قد أن لكم أن تنتهوا عن حدود الله .. من أصاب شيئاً من هذه القاذورات فليستر بستر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته قم عليه كتاب الله » .

الحدود كفارة للآثام :

يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت كانت مكفرة لما اقترفت من آثام ، وأنه لا يعذب في الآخرة ، لما رواه البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال : « تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق فن وفي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له <sup>(٢)</sup> . ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » . وإقامة الحد وإن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلك زاجرة عن اقترافها ، فهي جوايز وزواجر معاً .

إقامة الحدود في دار الحرب :

ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في دار الحرب كما تقام في دار الإسلام دون تفرقة بينها ، لأن الأمر بإقامتها عام لم يخص داراً دون دار . ومن ذهب إلى هذا مالك والليث بن سعد . وقال أبو حنيفة وغيره : إذا غزا أمير أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر أو الشام أو العراق أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .

(١) أنظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية التلي على الزيلعي من كتاب الحدود للبيهقي .

(٢) وهذا فيها عدا الشرك - إن الله لا يغيرن أن يشرك به - .

وحجة هؤلاء أن إقامة الحدود في دار الحرب قد تحمل الحدود على الإلتحاق بالكفر . وهذا هو الراجح ، وذلك أن هذا حد من حدود الله تعالى وقد نهي عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه . وقد نص أحد وإسحاق بن راهويه والأوزاعي ، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو، وعليه إجماع الصحابة وكان أبو عجمن الثقفي رضي الله عنه لا يستطيع صبراً عن شرب الخمر ، فشرها في واقعة القادسية ، فحبسه أمير الجيش سعد بن أبي وقاص ، وأمر بتقييده ، فلما التقى الجمعان قال أبو عجمن :

« كفنا حزناً أن تطرد الخيل بالقنا وأترك مشدوقاً عليّ ونسائتسا »

ثم قال لامرأة سعد : أطلقتني ، ولك علي إن سلمني الله أن أرجع حتى أضع رجلي في القيد ، فإن قتلت فقد استرحمت مني ، فعدلته ، فوثب علي فرس لسعد يقال لها ، البلقاء ، ثم أخذ رعباً وخرج للقتال ، فألقي بما بهر سعداً وجيش المسلمين حتى ظنوه ملكاً من الملائكة جاء نصرهم ، فلما هزم العدو رجوع ووضع رجليه في القيد ، فأخبرت سعداً امرأته بما كان من أمره ، فعلى سعد سبيله ، وأقسم ألا يقيم عليه الحد من أجل بلاته في القتال حتى قوي جيش المسلمين به ، فتاب أبو عجمن بعد ذلك عن شرب الخمر ، فتأخر الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة ، هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه .

**النهى عن إقامة الحدود في المساجد صيانة لها عن التلوث :**

روي أبو داود عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يستقذ في المسجد ، وأن تشد فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود » .

**هل القاضي أن يحكم بعمله ؟**

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعمله في الدماء والقصاص والأموال والفروع والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعمله ، لأنه يقين الحق . ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقول الرسول ﷺ « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » فإن لم يستطع فليسهه » .

فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره ، وصح أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر عمه بيده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه .

وإلا فهو طالم .

وأما جمهور الفقهاء ، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه . قال أبو بكر رضي الله عنه :  
« لو رأيت رجلاً على حد لم أحسنه حتى تقوم البيعة عندي » .

ولأن القاضي كغيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ما لم تكن لديه البيعة الكاملة .  
ولو رمى القاضي ذاتياً بما شهده منه وهو لا يملك على ما يقول البيعة الكاملة لكان قادراً يلزمه حد  
التعذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا  
الرأي قول الله سبحانه : ﴿ فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ (١) .

## الحجر

### التدرج في تحريمها :

وقد كان الناس يشربون الحجر حتى هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر سؤال المسلمين عنها وعن لعب اللميس ، لما كانوا يروونه من شرورها ومفاسدها ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا جُعِلَ الْحَجَرُ لَكُمْ مَذْكُورًا ﴾ (١) .

أي أن في تعاملها فتنًا كبيرًا ، لما فيها من الأضرار والفساد للادية والدينية . وأن فيها كذلك منافع للناس . وهذه للناس مادية . وهي الريح بالتجارة في الحجر ، وكسب المال دون عناء في اللميس .

ومع ذلك فإن الإثم أرجح من المنافع فيها ، وفي هذا ترجيح للجانب التحريم ، وليس تحريمًا قاطعًا . ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجًا مع الناس الذين ألفوها وعدوها جزءًا من حياتهم . قال الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (٢) وكان سبب نزول هذه الآية أن رجلاً صلى وهو سكران فقرأ : « قل يا أيها الكافرون . أعبد ما تعبدون » إلى آخر السورة . بدون ذكر النفي ، وكان ذلك تهينًا لتحريمها نهائيًا .

ثم نزل حكم بتحريمها نهائيًا . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَجَرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَجَرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَبَصَدَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟! ﴾ (٣) .

وظاهر من هذا أن الله سبحانه عطف على الحجر ، واللميس والأنصاب ، والأزلام ، وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

١ - رجس : أي خبيث مستفذر عند أولي الألباب .

٢ - ومن عمل الشيطان وتزيينه ووسوسته .

٣ - وإذا كان ذلك كذلك ، فإن من الواجب اجتنابها والبعد عنها ، ليكون الإنسان معنيًا ومهيئًا للفوز والفلاح .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

(٢) سورة النساء ، آية ٩٠ .

(٣) سورة النور ، آية ٢٣ .

(٤) سورة النساء ، آية ٤٢ .

٤ - وأن إرادة الشيطان بتزيينه تناول الحمر ولعب الميسر في إيقاع العداوة والبقضاء بسبب هذا التماطي ، وهذه مفسدة دينوية .

٥ - وأن إرادته كذلك في الصدد عن ذكر الله ، والإلهاء عن الصلاة ، وهذه مفسدة أخرى دينية .

٦ - وأن ذلك كله يوجب الإنتهاء عن تماطي شيء من ذلك . وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الحمر ، وهي قاضية بتحريمها تحريماً قاطعاً . وأخرج عبد بن حميد عن عطاء قال : أول ما نزل من تحريم الحمر ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا جُعِلَ الحُمُرُ عَلَيْكُمْ كَيْفَ يُرَىٰ فِيهَا شَيْءٌ وَلَا يُفْرَسَ فِيهَا مِنْ دُونِ الْبُرْءِ ﴾ (١) .

فقال بعض الناس : نشرها لمنافها ، وقال آخرون : لا خير في شيء فيه إثم . ثم نزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ ، حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (٢) . فقال بعض الناس : نشرها ونجس في بيوتنا ، وقال آخرون : لا خير في شيء يحول بيننا وبين الصلاة مع المسلمين .

فنزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الحُمُرِ وَالْمَيْسِرِ ، وَبِمَعْتَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، لَعَلَّكُمْ تُنتَهَوْنَ ﴾ (٣) .

فنهام فإنتهوا . وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب . وعن قتادة أن الله حرم الحمر في سورة المائدة بعد غزوة الأحزاب . وكانت غزوة الأحزاب سنة أربع أو خمس هجرية . وذكر ابن إسحاق أن التحريم كان في غزوة بني النضير وكانت سنة أربع هجرية على الراجح . وقال المصاطبي في سيرته : كان تحريمها عام الحديبية سنة ست هجرية .

### تشديد الإسلام في تحريم الحمر :

وتحريم الحمر يتفق مع تعاليم الإسلام التي تستهدف إيجاد شخصية قوية في جسمها ونفسها وعقلها ، وما من شك في أن الحمر تضعف الشخصية وتذهب بمقوماتها ، ولاسيما العقل ، يقول أحد الشعراء :

شربت الحمر حتى ضللت عقلي      كذلك الحمر تتعملل بالمقول

(١) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

(٣) نزل ثم سنتين .

لا علم من رضي الله عنه أن هذا بعيد شديد وزائد على سني . انتهى . وقال ابنه : ولم يرضي ابنه في سلكه للدين : إلا أن الحمر قد حرمت . فكمركت الفتان ولم يفت الحمر حتى جرت في سلكه للدين .

وإذا ذهب العقل تحول المرء إلى حيوان شرير ، وصدر عنه من الشر والفساد ما لا حد له ، فالقتل ، والعدوان ، الفحش وإنشاء الأسرار ، وخيانة الأوطان من آثاره .

وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان وإلى أصفائه وجبرانه ، وإلى كل من يسوقه حظه التمس إلى الإقتراب منه . فمن على كرم الله وجهه : أنه كان مع عمه حمزة وكان له شارفان . أي ناقتان مستان . أراد أن يجمع عليهما الإذخر . وهونبات طيب الرائحة . مع صائغ يهودي ويسمه للصواغين ، ليستعين بثمنه على ولية فاطمة رضي الله عنها . عند إرادة البناء بها . وكان عم حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار ، ومعه قينة تغنيه فأنشدت شعراً حثته به على غر الناقتين ، وأخذ أطايبها ليأكل منها ، فثار حمزة وجب<sup>(١)</sup> أسنحتها وأخذ من أكبادها .

فلما رأى علي ذلك تألم ولم يملك عينيه ، وشكا حمزة إلى النبي ﷺ فدخل النبي على حمزة ومعه علي وزيد بن حارثة فتغيظ عليه وطفق يلومه . وكان حمزة غملاً قد احترت عيناه . فنظر إلى رسول الله ﷺ وقال له ولئن معه : هل أنتم إلا عبيد لأبي . فلما علم النبي ﷺ أنه غل ، نكص على عقبيه التهقري ، وخر هو ومن معه .

هذه هي آثار الخمر حيناً تلعب برأس شارحها وتفقدته وعيه ، ولهذا أطلق عليها الشوع أم الحبائث . فمن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : « المحرم الحبائث » . وعن عبد الله بن عمرو قال : « المحرم الفواحش وأكبر الكبائر » . ومن شرب الخمر ترك الصلاة ، ووقع على أمه وخائنه وعته . . رواه الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو ، وكذا من حديث ابن عباس لفظ « من شربها وقع على أمه » .

وكا جعلها أم الحبائث أكد حرمتها ، ولعن متعاطيها وكل من له بها صلة ، واعتبره خارجاً عن الإيمان . فمن أنس أن رسول الله ﷺ : « لمن في الخمر عشرة ، عاصرها ، معتصرها ، وشارها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقها ، ويائنها ، وأكل ثمنها ، للشئري لها ، وللشئري له » . رواه ابن ماجه والترمذي .

وقال : حديث غريب . عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »<sup>(٢)</sup> . رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(١) حب . قطع

(٢) أي لم يرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه متصفاً بالإيمان الإنعالي لمرة ذلك . وكونه من لساب سخط الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب المعاصي . وقيل : إلى الإيمان يعاود يرتكب أمثال هذه الكبائر مدة ملاسته لها ، وقد يعود إليه بعدها . قيل النبي لكأن الإيمان . والرأي الأول أصح . كاحقه الإمام القرطبي في الأحكام في كتاب التوبة .

وجعل جزء من يتناولها في الدنيا أن يحرم منها في الآخرة لأنه استعمل شيئاً فجوزي بالحرمان منه : قال رسول الله ﷺ : « من شرب الخمر في الدنيا لم يتب لم يشربها في الآخرة ، وإن دخل الجنة » .

### تحريم الخمر في المسيحية :

وكان أن الخمر محرمة في الإسلام فهي محرمة في المسيحية كذلك . وقد استفتت جماعة منع السكرات رؤساء الديانة المسيحية بالوجه القبطي بالجمهورية العربية المتحدة <sup>(١)</sup> فأفتوا بما خلاصته :

أن الكتب الإلهية جميعها قضت على الإنسان أن يعتمد من السكرات ، كذلك استدل رئيس كنيسة السوريين الأرثوذكس على تحريم السكرات بنصوص الكتاب المقدس . ثم قال : وخلاصة القول : أن السكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب ، سواء أكانت من الضب أم من سائر المواد كالشعر ، والتر ، والعمل ، والتفاح ، وغيرها . ومن شواهد المهد الجديد في ذلك قول يولس في رسالته إلى أهل أفسس ( ٥ : ٨ ) : « ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلالة » .

ونبهه عن مخالطة السكير ( إكوه ١١ ) وجزمه بأن السكيرين لا يرثون ملكوت السموات : ( غلا ٢١ ) ( إكوه ٦ : ٩ : ١٠ ) .

### أضرار الخمر :

وقد لحقت مجلة التدن الإسلامي « بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل » ما في الخمر من أضرار نفسية وبدنية وخلقية ، وما يترتب عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة فقالت : وإنا سألنا جميع العلماء سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الأخلاق ، أو الاجتماع ، أو الاقتصاد وأخذنا رأيهم في تعاطي السكرات فكان جواب الكل واحداً : وهو منع تعاطيها منعاً باتاً ، لأنها مضرة ضرراً فادحاً . فعلماء الدين يقولون : إنها محرمة ، وما حرمت إلا لأنها أم الحبائث .

وعلماء الطب ، يقولون : إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ، لا بما تورثه مباشرة من الأضرار السامة فحسب ، بل بمواقفها الوخية أيضاً . إذ أنها تهدم السبيل لخطر لا يقل ضرراً عنها ، ألا وهو السل .

والخمر توهم البدن وتجعله أقل مقاومة وجلداً في كثير من الأمراض مطلقاً وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالجموعة العصبية . لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب للوجبة لكثير من الأمراض العصبية ومن أعظم دواعي الجنون والشقاوة

(٢) مهم نيافة مطران كركي لسيوط ونيافة مطران كركي اللبنا ، ونيافة مطران قنا . بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٧٢ م .

والإجرام ، لا لمستعملها وحده ، بل وفي أعقابه من بعده . فهي إذن علة الشقاء والعزّ واليأس ، وهي جرثومة الإفلاس والسكنة والغد . وما نزلت بقوم إلا أودت بهم : مادة ومعنى .. بدنا وروحاً .. جسماً وعقلاً .

وعلماء الأخلاق يقولون : لكي يكون الإنسان محافظاً على الرزانة والعفة والشرف والنخوة واللمومة ، يلزم عدم تناوله شيئاً يضع به هذه الصفات الحميدة .

وعلماء الاجتماع يقولون : لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام والترتيب يلزم عدم تعكيره بأعمال تخل بهذا النظام . وعندها تصبح الفوضى سائدة . والفوضى تخلق التفرقة . والتفرقة تنفيذ الأعداء .

وعلماء الاقتصاد يقولون : إن كل درهم نصرفة لمنفعتنا فهو لنا وللوطن . وكل درهم نصرفه لمضرتنا ، فهو خسارة علينا وعلى وطننا فكيف بهذه الملايين من الليرات التي تذهب سدى على شرب المسكرات على اختلاف أنواعها ، وتؤخرنا مالياً وتذهب بمرءتنا ونفوسنا .

فعل هذا الأساس نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر . وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا للضار فقد كفيهاها مؤونة التعب في هذا السبيل وأتيناها بالجواب بدون أن نتكبد مشقة أو تصرف ملياً واحداً . إذ جمع العلماء متفقون على ضررها ، والحكومة من الشعب . والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى ، وهي مسئولة عن رعيته .

ويمنع المسكرات يفتدوا أفراد الأمة لقويات البنية صحيحي الجسم ، لقويات العزيمة ذوي عقل ناضج . وهذه من أهم الوسائل للؤدية إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي ، إذا تخفف المناء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل . فيصبح رواد التصور العدلية والسجون قليلين ، ويمسحها تصبح السجون خالية تتحول إلى دور يستفاد منها بشق الإصلاحات الاجتماعية . هذه هي الحضارة والمدنية ، وهذه هي النهضة . وهذا هو الرقي والوعي . وهذا هو المعيار والميزان لرقى الأمم . هذه هي الاشتراكية التمازنية بينها وحقيقتها . أي نشترك وتتعاون على رفع الضرر والأذى .. وباب العمل الجدي المنتج واسع : ﴿ وكل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ . انتهى .

هذه الأضرار الآتية تَبَيَّنَتْ ثبوتاً لا مجال فيه لشك أو ارتياب ، مما حمل كثيراً من الدول الواعية على محاربة تعاطي الخمر وضررها من المسكرات .

وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول : أمريكا . فقد نشر في كتاب تنقيحات للسيد

أبي الأعلى المودودي ما يأتي .

منعت حكومة أمريكا الحر ، وطارتها في بلادها ، واستعملت جميع وسائل المدينة المحاصرة ، كالمجلات ، والمحاضرات ، والصور ، والسيناتهجين شرها ، وبين مضارها ومفسدها .  
ويقدرون ما أنفقت الدولة في الدعاية ضد الحر بما يزيد على ٦٠ مليون دولار . وأن ما نشرته من الكتب والنشرات يشتمل على ١٠ بلايين صفحة ، وما تحملته في سبيل تنفيذ قانون التحريم في مدة أربعة عشر عامًا لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيه وقد أعدم فيها ٢٠٠ نفس ، وسجن ٥٢٢٠٣٣٥ نفساً ، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون جنيه ، وصادرت من كل الأملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جنيه ، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية إلا غراماً بالحر وعنائاً في تعاملها ، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٢ إلى سحب هذا القانون وإباحة الحر في مملكتها إباحة مطلقة . انتهى . إن أمريكا عجزت عجزاً تاماً عن تحريم الحر بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها ، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين ، وغرس في نفوس أفرادها غراس الإيمان الحق ، وأحيا ضميرها بالتعاليم الصالحة والأسوة الحسنة لم يصنع شيئاً من ذلك ، ولم يتكلف مثل هذا الجهد ، ولكنها كلمة صدرت من الله استجاب لها النفوس استجابة مطلقة :

روي البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمنونه الفضيخ . إني لقاتم أسقي أبا طلحة وأبا أيوب ورجالاً من أصحاب النبي ﷺ في بيتنا : إذ جاء رجل فقال : هل بلفكم الخمر ؟ فقلنا : لا ، فقال : إن الحر قد حرمت فقال : يا أنس أرق هذه القلال . قال : فما سألوها عنها ، ولا راجعوها بعد خبر الرجل . وهكذا يصنع الإيمان بإهله .  
ما هي الخمر :

الحر هي تلك السوائل المعروفة للمعدة بطريق تخمر بعض الحبوب أو الفواكه ، وتحول النشاء أو السكر الذي تحتويه إلى غُول<sup>(١)</sup> بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إقراز مواد خاصة يُقَدُّ وجودها ضرورياً في عملية التخمر . وقد سميت خمرًا لأنها تَخْمَرُ العقل وتستره ؛ أي تغطيه وتقسد إدراكه . هذا هو تعريف الطب للخمر .

وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرًا ، ولا عيرة بالمادة التي أخفنت منه ؛ فما كان مسكرًا من أي نوع من الأنواع فهو خمر شرعًا ، ويأخذ حكمه ؛ يستوي في ذلك ما كان من العنب أو التمر أو العسل أو الخنطة أو الشعير أو ما كان من غير هذه الأشياء ؛ إذ أن ذلك كله خمر محرم ؛ لضرره الخاص

(١) الغول : الكمثرى .

والعام ، ولصده عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولا يقاها المدلوة والبغضاء بين الناس .

والشارع لا يفرق بين النساء ثلاث ، فلا يفرق بين شراب مسكر ، وشراب آخر مسكر فيبيح القليل من صنف ويحرم القليل من صنف آخر ؛ بل يسوي بينهما ، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر ، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة ، لا تحتمل التأويل ولا التشكيك :

١ - روي أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

٢ - روي البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال : « أما بعد ، أيها الناس : إنه نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء : من العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل » .

هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفصل ، لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحدا من الصحابة خالفه فيها ذهب إليه .

٣ - وروي مسلم عن جابر : أن رجلاً من الهن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له « المزر » فقال رسول ﷺ : « أسكر هو » ؟ قال : نعم ، فقال ﷺ : « كل مسكر حرام .. إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » . قالوا يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟ قال : « عرق أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » .

٤ - وفي السنن عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال : « إن من العنب خمرًا ، وإن من التمر خمرًا وإن من المسل خمرًا ، وإن من البئر خمرًا ، وإن من الشعير خمرًا » .

٥ - وعن عائشة رضي الله عنها . قالت : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفَرْق (١) منه فله الكف منه حرام » .

٦ - وروي أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري . قال : قلت يا رسول الله أنتنابي شرابين كنا نضعهما بالين « البت » وهو من المسل حين يشتد (٢) « والمز » وهو من الذرة والشعير ينبذ حق يشتد . قال : وكان رسول الله ﷺ ، قد أوتي جوامع الكلم بخواتمة . قال : « كل مسكر حرام » .

٧ - وعن علي كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ نهام عن الجفّة « وهي نبيذ الشعير » ، « أي البيرة » . رواه أبو داود والنسائي .

(١) الفرق : مكبال سبع ستة عشر رطلًا .

(٢) يشتد : يغلي ويتخمر .

هذا هو رأي جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار ، ومذهب أهل الفتوى ، ومذهب عدد من أصحاب أبي حنيفة ، وعليه الفتوى .

ولم يخالف في ذلك أحد سوى فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري : وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شيرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين ، وأبي حنيفة ، فإنهم قالوا : بتحريم القليل والكثير من الخمر التي هي من عصير العنب ، أما ما كان من الأنبذة من غير العنب ، فإنه يجرم الكثير المسكر منه ، أما القليل الذي لا يسكر ، فإنه حلال وهذا الرأي مخالف تمام المخالفة لما سبق من الأدلة .

ومن الأمانة العلمية أن نذكر حجج هؤلاء الفقهاء ملخصين ما قاله ابن رشد في بداية المجتهد . قال : قال جمهور فقهاء الحجاز <sup>(١)</sup> وجمهور المحدثين : قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام . وقال العراقيون ، وإبراهيم النخعي من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شيرمة وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن المحرم من سائر الأنبذة المسكرة وهو السكر نفسه ، لا العين . وسبب اختلافهم تعارض الآثار والأقضية في هذا الباب . فللمحجازيين في تثبيت مذهبهم طريقتان :

الطريقة الأولى : الآثار الواردة في ذلك .

والطريقة الثانية : تسمية الأنبذة بأجمعها خمرًا .

فن أشهر الآثار التي تمتك بها أهل الحجاز ما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة أنها قالت : مثل رسول الله ﷺ عن البتع وعن مبيذ العسل ؟ فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » .

أخرجه البخاري . وقال يحيى بن معين هنا أصح حديث روي عن النبي عليه الصلاة والسلام في تحريم المسكر .

ومنها أيضاً ما أخرجه مسلم عن ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « كل مسكر خمر . وكل حمر حرام » . فهذان حديثان صحيحان :

أما الأول : فاتفق الكل عليه .

وأما الثاني : فاتفرد بتصحيحه مسلم .

وخرج الترمذي وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « ما أسكر

(١) بداية المجتهد ، ج ١ ص ١٢١ ، ١٢٧ .

كثيره قتليلة حرام . . وهو نص في موضع الخلاف .

وأما الاستدلال الثاني من أن الأنبذة كلها تسمى خمرًا فلم في ذلك طريقتان : إحداهما من جهة إثبات الأسماء بطريق الاشتقاق .

والثاني من جهة السماع .

فأما التي من جهة الاشتقاق ، فإنهم قالوا : إنه معلوم عند أهل اللغة أن الخمر إنما سميت خمرًا لخمرتها العقل ، فوجب لذلك أن ينطلق اسم الخمر لفة على كل ما خمر العقل .

وهذه الطريقة من إثبات الأسماء فيها اختلاف بين الأصوليين وهي غير مرضية عند الحراسانيين .

وأما الطريقة الثانية التي من جهة السماع فإنهم قالوا : إنه وإن لم يسم لنا بأن الأنبذة تسمى في اللغة خمرًا فإنها تسمى خمرًا شرعًا . واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر للتقدم وبما روي أيضًا عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « الخمر من هاتين الشجرتين . النخلة والعنب » .

ومما روي أيضًا عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إن من العنب خمرًا ، وإن من العسل خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن الخنطة خمرًا .. ولنا أنكم عن كل مسكر » . فهذه هي عدة المجازين في تحريم الأنبذة . وأما الكوفيون فإنهم تسكوا لمذهبهم بظاهر قوله تعالى : ﴿ ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ﴾ (١) .

ويأتنا رويها في هذا الباب ، وبالقياص المعنوي .

أما احتجاجهم بالآية فإنهم قالوا : السكر هو المسكر ، ولو كان محرم العين ، لما ساء الله رزقاً حسناً .

وأما الآثار التي اعتمدها في هذا الباب فن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ . قال : « حرمت الخمر لعينها ، والسكر من غيرها » .

قالوا : وهذا نص لا يحتمل التأويل ، وضح أنه أهل الحجاز ، لأن بعض روايته روى « والمسكر من غيرها » .

ومنها حديث شريك بن ساء بن حرب يبلّغنا عن أبي برة بن نيار قال : قال رسول الله ﷺ : « إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا » . أخرجه الطحاوي وروي عن ابن مسعود أنه قال : « شهدت تحريم النبيذ كما شهدت » ثم شهدت تحليله ،

فحفظت ونسيت . . وروي عن أبي موسى قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذًا إلى اليمن ، فقلنا يا رسول الله : « إن بها شرابين يضمنان من الثبر والشمير : أحدهما يقال له : للزر . والآخر يقال له : البتع . فما تشرب ؟ » فقال عليه الصلاة والسلام : إشربا ولا تسكرا .

خرجه الطحاوي أيضاً .. إلى غير ذلك من الآثار التي ذكروها في هذا الباب . وأما احتجاجهم من جهة النظر ، فإنهم قالوا : قد نص القرآن على أن علة التحريم في الحر إيمانه في الصد عن ذكر الله ووقوع العداوة والبغضاء كال قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَاقِبَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحَرِّ وَالْمَيْسِرِ ، وَيَصْنَعُ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴾ .

وهذه العلة توجد في القدر المسكر ، لا فيما دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام ، إلا ما استند عليه الإجماع من تحريم قليل الحر وكثيرها . قالوا : وهذا النوع من القياس يلحق بالنص . وهو القياس الذي ينهى الشرع على العلة فيه . وقال للتأخرون من أهل النظر .

حجة المجازيين من طريق السمع أقوى من حجة العراقيين من طريق القياس أظهر . وإذا كان هذا كما قالوا فجميع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس ، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة تختلف فيها .

لكن الحق أن الأثر إذا كان نصا ثابتا ، فالواجب أن يظلب على القياس . وأما إذا كان ظاهر اللفظ عتقاً للتأويل ، فهنا يتردد النظر .

هل يجمع بينهما بأن يتأول اللفظ ؟ أو يظلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس ؟ وذلك يختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ للظاهرة وقوة قياس من القياسات التي تعابها . ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالذوق العقلي ، كما يدرك للوزن من الكلام من غير للوزن . وربما كان الذوقان على التساوي .. ولذلك كثرة الاختلاف في هذا النوع ، حتى قال كثير من الناس : « كل مجتهد مصيب » .

قال القاضي : والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله عليه الصلاة والسلام « كل مسكر حرام » وإن كان يحتمل أن يراد به القدر المسكر لا الجنس للمسكر ، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقدر ، لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون ، فإنه لا يبعد أن يجرم الشارع قليل المسكر وكثيره سقا للمفرقة وتقليطا . مع أن الضرر إنا يوجد في الكثير . وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع أنه اعتبر في الحر الجنس دون القدر ، فوجب كل ما وجدت فيه علة الحر أن يلحق بالحر ، وأن يكون على من زعم وجود الفرق إقامة الدليل على ذلك .

هذا .. وإن لم يسلوا لنا بصحة قوله عليه الصلاة والسلام : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » فإنهم إن سلوا لم يجدوا عنه انفكاكاً فإنه نص في موضع الخلاف . ولا يصح أن تعارض النصوص بالقائيس . وأيضاً فإن الشرع قد أخبر أن في الحرمة مضرة ومنفعة فقال تعالى : ﴿ قُلْ : فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ .

وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء الضرر لوجود المنفعة أن يحرم كثيرها ويحل قليلها . فلما قلب الشرع حكم الضرر على للنفعة في الحر ، ومنع القليل منها والكثير ، وجب أن يكون الأمر كذلك في كل ما يوجد فيه علة تحريم الحر إلا إن يثبت في ذلك فارق شرعي . وانتقوا على أن الإتيان حلال ، ما لم تحدث فيه الشدة المطربة الحرة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « فانتبذوا ، وكل مسكر حرام » .

ولما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان ينتبذونه أنه كان يريقه في اليوم الثاني أو الثالث . واختلفوا من ذلك في مسألتين : إحداهما في الأواني التي ينتبذ فيها . والثانية في انتباذ شيلين مثل : البسر والرطب ، والتمر والزبيب انتهى ..

### أهم أنواع الخمر :

توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة ، وقد تقسم إلى أقسام خاصة باعتبار ما تحويه من النسب للثوبة من الكحول .

فهناك مثلاً : البراندي ، والوسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، تبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ . وتبلغ النسبة في الجن ، والهولاندي ، والجنيف ، من ٣٣ ٪ إلى ٤٠ ٪ . وتحتوي بعض الأصناف الأخرى ، مثل : البورت ، والشري ، والماديرا على ١٥ ٪ - ٢٥ ٪ . وتحتوي الخمر الخفيفة مثل : الكلار ، والهوك ، والشبانيا ، والبرجاندني على ١٠ بالمائة - ١٦ بالمائة . وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢ بالمائة - ٩ بالمائة مثل : الأيل ، والبورتر ، والإستوت ، والميونغ وغيرها . وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة ، مثل البوظة ، والتصب المتخمّر وغيرها .

### شرب العصير والنبيذ قبل التخمير

يجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه <sup>(١)</sup> . لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . قال : علمت أن النبي ﷺ كان يصوم ، فتحنيت فطره بنبيذ صنعت في دباء ، ثم أتيته فإذا هو ينش <sup>(٢)</sup> فقال : « اضرب بهذا الحائض ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

(١) الغليان : الاختار .

(٢) ينش : شرب .

وأخرج أحمد عن ابن عمر في العيص قال : « شربه مالم يأخذه شيطانه ، قيل : وفي كم يأخذه شيطانه ؟ قال : في ثلاث » . وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس « أنه كان يتنع للنبي ﷺ الزبيب فيشره اليوم والغد وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة . ثم يأمر به فيسقى الخادم أو عراق » .

قال أبو داود : ومعنى يسقى الخادم يبادر به الفساد ومطنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام . وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة « أنها كانت تنتبذ لرسول الله ﷺ خدوة ، فإذا كان العشي فتعشى ، شرب على عشائه ، وإن فضل شيء صبه أو أفرغته ثم تنتبذ له بالليل ، فإذا أصبح تعدي فشرب على غذائه ، قالت : فضل السقاء خدوة وحشية » .

وهو لا ينافي حديث ابن عباس للتقدم أنه كان يشرب اليوم والغد وبعد الغد إلى مساء الثالثة ، لأن الثلاث مشثلة على زيادة غير منافية ، والكل في الصحيح <sup>(١)</sup> . هذا .. ومن للمرووف من سيرة رسول الله ﷺ أنه لم يشرب الخمر قط ، لا قبل البعثة ولا بعدها . وإنما كان شربه من هذا التنبيد الذي لم يتخمر بعد ، كما هو مصرح به في هذه الأحاديث .

### الخمر إذا تخللت

قال في بداية المجتهد : وأجمعوا « أي العلماء » على أن الخمر إذا تخللت من ذاتها جاز أكلها . تناولها . واختلفوا إذا قصد تغليظها على ثلاثة أقوال :

#### ١ - التحريم ٢ - والكراهية .

٢ - والإباحة <sup>(٢)</sup> . وسبب اختلافهم معارضة القياس للأثر ، واختلافهم في مفهوم الأثر . وذلك أن أبا داود <sup>(٣)</sup> أخرج من حديث أنس بن مالك أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام وروثوا خمرًا ؟ فقال : « أهرقها » . قال : « أقلأ أجملها خلا ١٢ » قال : « لا » <sup>(٤)</sup> .

فمن فهم من المنع سد الزريعة حل ذلك على الكراهية ، ومن فهم النهي لغیر حلة قال بالتحريم . ويخرج على هذا الأئمة أيضاً على مذهب من يرى أن النهي لا يعود بفساد للنهي عنه والقياس

(١) البروضة للتنبيه ، ص ٢٠٢ ج ١ .

(٢) القائلون به : عمر بن الخطاب ، والشافعي ، وأحمد ، وسليمان ، وابن المبارك وحطه بن أبي رباح ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة .

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والبيهقي .

(٤) قال الخطابي : في هذا بيان واضح أن سائلة الخمر حق تصير خلا غير جاز ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حطه وتثبته ، وقد كان نبي رسول الله من إنشاعة لئال وفي إراقة إنشاحه فلم ذلك أن مبالغة لا تظهره ولا تريد إلى اللغو به .

المعارض لحمل الخمر على التحريم ، أنه قد علم من ضرورة الشرع أن الأحكام المختلفة ، إنما هي للنوات المختلفة وأن ذات الخمر غير ذات الخمر ، والحمل بالإجماع حلال . فلماذا أنتقلت ذات الخمر إلى ذات الخمر ؛ وجب أن يكون حلالاً كيفما انتقل <sup>(١)</sup> .

### المخدرات

هذا هو حكم الله في الخمر ، لما ما يزيل العقل من غير الأثرية مثل البنج ، والحشيش وغيرها من المخدرات ، فإنه حرام ، لأنه مسكر . ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره أن رسول الله ﷺ قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » .

« وقد سئل مفتي الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم رحمه الله عن حكم الشرع في اللواد المخدرة ، واشتغل السؤال على المسائل الآتية :

١ - تعاطي اللواد المخدرة :

٢ - الإجماع بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .

٣ - زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع أو استخراج السادة المخدرة منها ، للتعاطي أو للتجارة .

٤ - الريح الناجم من هذا السبيل .. أهو ربيع حلال أم حرام ؟! وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

١ - تعاطي المواد المخدرة :

إنه لا يشك شاك ، ولا يرتاب مرتاب في تعاطي هذه اللواد حرام ، لأنها تؤدي إلى مضار جسمية ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد العقل ، وتفتك بالبدن إلى غير ذلك من المضار واللفاسد . فلا يمكن أن تأذن الشريعة بتعاطيها مع تحريمها لما هو أقل منها مفسدة وأخف ضرراً . ولذلك قال بعض علماء الحنفية : « إن من قال بحمل الحشيش زنديق مبتدع » . وهذا منه دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ، ولأنه لما كان الكثير من هذه اللواد يخامر العقل ويغطيها ، ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ما يدعوهم إلى تعاطيها وللداومة عليها ، كانت فاحشة فيها حرمة الله تعالى في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله ﷺ من الخمر والمسكر .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية ما خلاصته : « إن الحشيشة حرام ، يحذر تناولها كما يحذر شارب الخمر ، وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والزواج ، حتى يصير فيه

تخنت وديانة ، وغير ذلك من الفساد ، ولأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهي داخلة فيها حرمة الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى .

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نשתهما بالين : «البَيْع» وهو العسل ينبذ حتى يشتد «والمِزْر» وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد . قال : وكان رسول الله ﷺ قد أعطى جوامع الكلم بمخايقه فقال : « كل مسكر حرام » . رواه البخاري ومسلم . وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن من الخنطة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن التمر خمرًا ، ومن العسل خمرًا . وأنا أنهي عن كل مسكر » رواه أبو داود وغيره .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « كل مسكر خمر . وكل مسكر حرام » . وفي رواية : « كل مسكر خمر . وكل خمر حرام » . رواها مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق <sup>(١)</sup> منه فله الكف منه حرام » . قال الترمذي حديث حسن . وروى ابن السني عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال : « ما لسكر كثيره فقليله حرام » وصححه الحفاظ .

وعن جابر رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له للزر . قال : « أسكره هو ؟ » قال : نعم . فقال : « كل مسكر حرام ، إن حل الله عهداً لمن يشرب للمسكر أن يسقيه من طينة الخبال .. قالوا : يا رسول الله وما طينة الخبال ؟ قال عرق أهل النار » أو قال : « عصارة أهل النار » رواه مسلم .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « كل مُخْمَرٌ وكل مسكر حرام » <sup>(٢)</sup> . رواه أبو داود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة . جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر لم يفرق بين نوع ونوع ، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً .

على أن الخمر قد يصطبغ بها : أي تجعل لإدلتنا ، وهذه الحشيشة قد تناب بلقاء وتشرب ، فاشرب يشرب ويؤكل ، والحشيشة تؤكل وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وحدثها بعد عصر النبي ﷺ والأمة لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن السكر . فقد حدثت لشربة مسكرة بعد النبي

(١) تقدم معنى الفرق ولشئ : ما لسكر كثيره فقليله حرام .

(٢) للمسكر : ما ينطلي العقل .

ﷺ . وكلها داخلة في الكلم الجوامع من الكتاب والسنة . انتهت خلاصة كلام ابن تيمية .  
وقد تكلم رحمه الله عنها أيضاً غير مرة في فتاويه . فقال ما خلاصته : « هذه الحفشة للمؤمننة هي وأكلوها ، ومستحلوها ، للموجة لخط الله تعالى ، وسخط رسوله ، وسخط عباده المؤمنين . للمرضة صاحبها لمقربة الله . تشتمل على ضرر في دين الله وخلقه وطبعه . وتقصد الأمزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين ، وتورث من مهانة أكلها وندامة نفسه وغير ذلك ما لا تورث الخمر . ففيها من للفساد ما ليس في الخمر . فهي بالتحريم أولى . وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام .

ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتين ، لا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين . وإن التقليل منها حرام أيضاً بالنصوص الدالة على تحريم الخمر وتحريم كل مسكر . ا.هـ .

وقد تبعه تلميذ الإمام الحق ابن القيم رحمه الله ، فقال في زاد المعاد ما خلاصته : « إن الخمر يدخل فيها كل مسكر : مائلاً كان أو جامداً ، عصياً أو مطبوخاً . فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور - ويعني بها الحفشة - لأن هذا كله خرج بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصحيح الذي لا مطعن في سننه ولا إجمال في منته ، إذ صح عنه قوله : « كل مسكر خمر » . وصح عن أصحابه رضي الله عنهم الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده ، بأن الخمر ما خامر العقل .

على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كل مسكر ، لكان القياس الصحيح الصحيح الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة ، حاكماً بالتنوية بين أنواع السكر ، فالتفريق بين نوع ونوع ، تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه . ا.هـ .

وقال صاحب سبل السلام شرح بلوغ المرام : « إنه يجرم ما أسكر من أي شيء . وإن لم يكن مشروباً كالحفشة » .

ويقل عن الحافظ ابن حجر : « إن من قال : إن الحفشة لا تسكر وإنما هي غدر ، مكابر فإنها تحدث ما تحدثه الخمر من الطرب والنشوة » .

ويقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الحفشة التي توجد في مصر مسكرة جداً ، إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . وبقائح خصالها كثيرة . وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية . وبقائح خصالها موجودة في الأفئدة . وفيه زيادة مضار . ا.هـ .

وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء هو الحق الذي يسوق إليه

الدليل وتطمأن به النفس .

ولإذا قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الحشيشة ، فهي تتناول أيضاً الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثر ضرراً .. ويتروتب عليه من الفساد ما يزيد على الحشيش كما سبق عن ابن البيطار .

وتتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل ، إذ هي كالحر من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغطي به . وفيها ما في الحر من مفساد ومضار وتزيد عليها بمفساد أخرى كالـ الحشيش ، بل أنقطع وأعظم ، كما هو مشاهد ومعلوم ضرورة .

ولا يمكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، ومن قال بجل شيء منها فهو من الذين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما لا يعلمون .

وقد سبق أن قلنا : إن بعض علماء الحنفية قال : « إن من قال بجل الحشيشة زنديق مبتدع » .

ولإذا كان من يقول بجل الحشيشة زنديقاً مبتدعاً . فالقاتل بجل شيء من هذه المخدرات الحادثة التي هي أكثر ضرراً وأكبر فساداً زنديق مبتدع أيضاً ، بل أولى بأن يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات التي يُلْمَسُ ضررها البالغ بالأمّة أفرقاء وجماعات . مادياً وصحياً ، وأيضاً ، كأجله في السؤال . مع أن مبني الشريعة الإسلامية على جلب الصالح الخالصة أو الراجعة ، وعلى حصر الفساد والمضار كذلك .

وكيف يحرم الله سبحانه وتعالى العلم الحكيم الحر من العنب مثلاً ، كثيرها وقليلها ، لما فيها من للفسدة ، ولأن قليلها دافع إلى كثيرها وفريضة إليه . ويبيح من المخدرات ما فيه للفسدة ، ويزيد عليها بما هو أعظم منها وأكثر ضرراً للبدن والعقل والدين والمخلاق والزواج ؟ هذا لا يقوله إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي ، أو زنديق مبتدع كما سبق القول . فتعاطي هذه المخدرات على أي وجه من وجوه التعاطي من أكل أو شرب أو شم أو احتقان حرام ، والأمر في ذلك ظاهر جلي .

٢ - الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري :

إنه قد ورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة في تحريم بيع الحر ، منها ما روي البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إن الله حرم بيع الحر ، واليتيم ، والمختار ، والأصنام » . وورد عنه أيضاً أحاديث كثيرة مؤيداً لها أن ما حرم الله الانتفاع به يحرم بيعه وأكل ثمته .

وقد علم من الجواب عن السؤال الأول أن اسم الحر يتناول هذه المخدرات شرعاً ، فيكون النهي

عن بيع الحمر متناولاً لتحريم بيع هذه الخدرات . كأن ما ورد من تحريم كل ما حرمه الله ، يدل أيضاً على تحريم بيع هذه الخدرات .

وحيثئذ يتبين جلياً حرمة الاتجار في هذه الخدرات وإتخاذها حرفة تدبر الريح ، فضلاً عما في ذلك من الإعانة على المصيبة التي لا شبهة في حرمتها ، لدلالة القرآن على تحريمها بقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ .

ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تحريم بيع عصير العنب لمن يتخذ خراً ، وبطلان هذا البيع لأنه إعانة على المصيبة .

**زراعة الخشخاش والحشيش بقصد البيع واستخراج المادة المخدرة منها للمتعاطي أو للتجارة :**

إن زراعة الحشيش والأفيون لاستخراج المادة المخدرة منها لتعاطيها أو الاتجار فيها حرام بلا شك ، لوجوه :

أولاً : ما ورد في الحديث الذي رواه أبو داود وغيره ، عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ : « إِنَّ مَنْ حَسَنَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيْعَهُ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَرًّا قَدِ تَقَحَّمَ النَّارَ » . فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور ، بدلالة النص .

ثانياً : إن ذلك إعانة على المصيبة ، وهي تعاطي هذه الخدرات أو الاتجار فيها . وقد بينا فيما سبق أن الإعانة على المصيبة معصية .

ثالثاً : إن زراعتها لهذا الغرض رضا من الزارع بتعاطي الناس لها والتجارم فيها ، والرضا بالمصيبة معصية .

وذلك لأن إتكال النكر بالقلب ، الذي هو عبارة عن كراهة القلب وبغضه للنكر ، فرض على كل مسلم في كل حال ، يدل ورد في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ : « إِنْ مِنْ لَمْ يَنْكُرِ النُّكْرَ بِقَلْبِهِ : بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ عَنْده مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ » .

على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية من جهة أخرى ، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك ، لوجوب طاعة ولي الأمر فيها ليس بمعصية لله ولرسوله بإجماع المسلمين ، كما ذكر ذلك الإمام النووي في شرح مسلم في باب طاعة الأمراء . وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي الخدرات والاتجار فيها .

٤ - الربيع الناجم من هذا السبيل :

قد علم مما سبق أن بيع المخدرات حرام فيكون الثمن حرماً :

أولاً : لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ . أي لا يأخذ ولا يتناول بعض مال بعض بالباطل . وأخذ المال بالباطل على وجهين :

١ - أخذه على وجه الظلم ، والسرقة ، والخيانة ، والغضب وما جرى ذلك .

٢ - أخذه من جهة عظورة ، كأخذه بالقرار ، أو بطريق العقود المحرمة ، كما في الربا ، وبيع ما حرم الله الانتفاع به ، كالخمر للتناوله للمخدرات المذكورة كما بينا آنفاً فإن هنا كله حرام وإن كان بطيئة نفس من مالكة .

ثانياً : للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به كقوله ﷺ : « إن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه » . رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس .

وقد جاء في زاد للماد ما نصه : قال جمهور الفقهاء : إنه إذا بيع المنب لم يصر حراماً حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لم يأكله . وكذلك السلاح إذا بيع لم يقاتل به مسلماً حرم أكل ثمنه .

إذا بيع لم يخزوه به في سبيل الله فثمنه من الطيبات . وكذلك ثياب الحرير . إذا بيعت لم يلبسها ممن يحرم عليه لبسها ، حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها . اهـ .

وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها إذا بيعت لم يستعملها في معصية الله - على رأي جمهور الفقهاء - ، وهو الحق - يجرم ثمنها لدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها عليه كان ثمن العين التي لا يحل الانتفاع بها - كالمخدرات - حراماً من باب أولى .

وإذا كان ثمن هذه المخدرات حراماً ، كان غيبته ، وكان إنتفاقه في القربات - كالصدقات والحج - غير مقبول : أي لا يشأب للنفق عليه . فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً . وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به للرسلين » ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاحْمِلُوا صَالِحًا ﴾ الآية وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ، وَاشْكُرُوا لَهُ إِنَّ كُنتُم لِقَائِهِ فَعُتْدُونَ ﴾ (١) .

ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، يمد يده إلى السماء .. يارب .. يارب .. ومطعمه حرام . ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأنى يستجاب لذلك ؟ وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال :

« والذي نفسي بيده لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام ، فينتفع منه ، فيبارك له فيه ولا يتصدق فيقبل منه . ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده في النار ، إن الله لا يحو السيء بالسيء ، ولكن يحو السيء بالحسن ، أن الخبيث لا يحو الخبيث » . وجاء في كتاب جامع العلوم والحكم ، لأئمن رجب أحاديث كثيرة وأكثر عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الموضوع . منها ما روي أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال :

« من كسب مالاً حراماً فتصدق به لم يكن له أجر ، وكان إضرته - يعني إثمه وعقوبته - عليه » .

ومنها في مراسيل القاسم بن حميرة ، قال رسول الله ﷺ : « من أصاب مالاً من مأم قوصل به رحمه ، أو تصدق به ، أو أنفقه في سبيل الله ، جُمِعَ ذلك جماً ثم قنِفَ به في نار جهنم » . وجاء في شرح « ملأ علي القاري ، للأربعين النووية عن النبي ﷺ : « أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الخبيثة ، فوضع رجله في الفُرَز - أي الركاب - وقال لبيك ، ناداه ملك من السماء : لا لبيك ولا سَخَدَيك ، وصحيك مردود عليك » . فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضاً ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ، ولا قرية أخرى من التبرع من مثل خبيث حرام . ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام حرام . وخلاصة ما قلناه :

أولاً : تحريم تعاطي المشيش والأفيون والكوكايين ونحوها من المخدر .

ثانياً : تحريم الاتجار فيها ، واقتناؤها حرفة تدبر الربح .

ثالثاً : حرمة زراعة الأفيون والمشيش ، لاستخلاص المادة المخدرة لتعاطيها أو الاتجار فيها .

رابعاً : أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث ، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول ، بل حرام .

وقد أطلعت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل ، ولكني أثرت بها تبييناً للحق . وكشفنا للصلوب . ليزول ما قد عرض من شبهة عند الجاهلين ، وليعلم أن القول يحمل هذه المخدرات من أباطيل اللطيلين وأضاليل الضالين .. وقد اضعت فيها قلت لو اخترت على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ومبادئها القوية . انتهت والحمد لله رب العالمين هو للمهدي إلى سوله السبيل . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر ، وعلى أن حده الجلد ولكنهم يختلفون في مقداره . فذهب الأخناف ومالك إلى أنه ثمانون جلدة وذهب الشافعي : <sup>(١)</sup> إلى أنه أربعون وعن الإمام أحمد روايتان . قال في اللقي : وفيه روايتان :

إحدهما : أنه ثمانون . وهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ، لإجماع الصحابة ، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف « اجعله - كأخف الحدود - ثمانين » . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد وأبي عبيدة بالشام .

وروي أن علياً قال في للشورة : « إذا سكرهني <sup>(٢)</sup> وإذا هنيئ : أفترى <sup>(٣)</sup> » ، فحدوه حد للمفترى . . روي ذلك الجورجاني ، والدارقطني وغيرهم .

والرواية الثانية : أن الحد أربعون ، وهو اختيار أبي بكر <sup>(٤)</sup> ومنه الشافعي ، لأن علياً جلد الوليد بن عتبة أربعين . ثم قال : « جلد رسول الله ﷺ أربعين . وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين . وكل سنة وهذا أحب إلي » رواه مسلم .

وعن أنس قال : أتى رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنعال نحواً من أربعين . ثم أتى به أبو بكر . فصنع مثل ذلك . ثم أتى به عمر فاستشار الناس في الحدود . فقال ابن عوف : « أقل الحدود ثمانون » <sup>(٥)</sup> . فضربه عمر <sup>(٦)</sup> .

وفعل الرسول ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل فيه ، ولا يعتقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعلي ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز فعله إذا رآه الإمام <sup>(٧)</sup> ويرجح هنا أن عمر كان يجلد الرجل القوي للنهسك في الشرب ثمانين ، ويجلد الرجل الضعيف الذي وقعت منه الزلة أربعين . ولما الأمر بقتل الشارب إذا تكرر ذلك منه فهو منسوخ .

فمن قبض بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه في الثالثة أو الرابعة » . فأتى برجل قد شرب فجلده ، ثم أتى به ، فجلده ثم أتى به فجلده ورفع القتل ، وكانت رخصة . .

(١) هني : تكلم والمذنبان : أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام .

(٢) أفترى : كذب واخترى .

(٣) أحد طلاء المتابعة .

(٤) روى البخاري وصح .

(٥) وهذا هو الأول ، وإن الحد أربعين . والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصلحة .

(٦) يشير إلى حد القذف ، فإنه أقل حد .

يم يثبت الحد ؟

ويتبت الحد بأحد أمرين :

١ - الإقرار : أي اعتراف الشارب بأنه شرب الخمر .

٢ - شهادة شاهدين عدلين . واختلف الفقهاء في ثبوته بالرائحة . فنهبت للالكية إلى أنه يجب

الحد إذا شهد بالرائحة عند الحاكم شاهدان عدلان ، لأنها تدل على الشرب ، كدلالة الصوت والخط .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يثبت الحد بالرائحة ، لوجود الشبهة ، والروائح تتأهب ،

والحدود تدرأ بالشبهات . ولاحتال كونه مخلوطاً أو مكرهاً على شربه ، ولأن غير الخمر يشاركها في

رائحتها . والأصل براءة الشخص من العقوبة ، والشارع متشوف إلى دمه الحد .

شروط إقامة الحد :

يشترط في إقامة حد الخمر الشروط الآتية :

- العقل ، لأنه مناط التكليف ، فلا يعد المجنون بشرب الخمر ، ويلحق به المعتوه .

٢ - البلوغ ، فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقام عليه الحد لأنه غير مكلف .

٣ - الاختيار - فإن شرباً مكرهاً فلا حد عليه ، سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أو

بالضرب المبرح ، أو بإتلاف المال كله ، لأن الإكراه يرفع عنه الإثم يقول الرسول ﷺ : « رُفِعَ عَنْ

أَمْتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَان ، وَمَا اسْتَكْرَهَوْا عَلَيْهِ » . وإذا كان الإثم مرفوعاً فلا حد عليه ، لأن الحد من

أجل الإثم والمعصية .

ويدخل في دائرة الإكراه الاضطراب فمن لم يجد ماء وعطش عطشاً شديداً ينجس عليه منه

التلف ، ووجد خمرًا فلا أن يشربها ، وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي ينجس عليه منه

الملاك . لأن تناول الخمر حيثئذ ضرورة يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح المحظورات .

يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ . إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وفي المخي « أن عبد الله بن حنافة أسره الروم ، فحبسه طأغيته في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ،

ولحم خنزير مشوي ليأكل الخنزير ويشرب الخمر - وتركه ثلاثة أيام ، فلم يفعل ثم أخرجه خشيـ

موته » . وقال : « والله لقد كان الله أحله لي ، فإني مضطر . ولكن لم أكن لأشتمكم بدين

الإسلام » .

٤ - العلم بأن ما يتناوله مكر . فلو تناول خمرًا مع جهله بأنها خمر ، فإنه يعذر لجهله ،

ولا يقام عليه الحد . فلو افقت نظره أحد من الناس فتأدى في شربه ، فإنه لا يكون معذورًا

حينئذ ، لإرتفاع الجهالة عنه وإصراره على ارتكاب المصيبة بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمرًا بين الفقهاء فإنه لا يقام عليه الحد ، لأن الاختلاف شبهة ، والحدود تدور بالشبهات .

وكذلك لا يقام الحد على من تناول النبيء من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد ، الذي أجمع الفقهاء على تحريمه إذا كان جاهلاً بالتحريم ، لكونه بدار الحرب أو قريب عهد بالإسلام ، لأن جهله يعتبر عذرًا من الأعذار للمسقط للحد ، بخلاف من كان مقيمًا بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يقام عليه الحد ، ولا يعذر بجهله ، لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد :

والحرية والإسلام ليسا شرطًا في إقامة الحد ، فالمعبد إذا شرب الخمر فإنه يعاقب ، لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها وينهى عنها . إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها لإنشغاله بأمر سيده ، مثل صلاة الجمعة والجماعة .

والله سبحانه أمر بإجتناب الخمر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنابها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر ، وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة ، فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر ، فيكون حده عشرين جلدًا أو أربعين : : حسب الخلاف في تقدير العقوبة .

كما لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ، فالكتبايون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ، ويمشون معهم مواطنين <sup>(١)</sup> مثل الأقباط في مصر وكذلك الكتبايون الذين يقيمون مع المسلمين بقصد أمان إقامة موقوتة <sup>(٢)</sup> مثل الأجانب ، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام ، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ولأن الخمر محرمة في دينهم ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولأنها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة . والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تظله راية الإسلام ، ويحتفظ به تنظيمًا قوتيًا متأسسًا ، لا يتطرق إليه النصف من أي جانب ، لا من ناحية للمسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جمهور الفقهاء وهو الحق الذي لا ينهني العدول عنه .

(١) يسمى هؤلاء بالمتمنين بالتمير النظمي .

(٢) يسمى هؤلاء بالمستأنسين بالتمير النظمي .

ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الحمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبه ، وإن شربها مباح عندهم . وإتنا أمرنا بتركهم وما يدينون . وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين . وعلى فرض تحريمها في كتبهم ، فإننا نتركهم ، ولأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

### التداوي بالحمر :

كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الحمر للملاج ، فلما جاء الإسلام نهام عن التداوي بها وحرمة .

فقد روي الإسام أحمد ، ومسلم وأبو داود ، والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الحمر فتهاه عنها ، فقال : « إنما أصنعها للدواء » فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

وروي أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواء ، فتداؤوا ، ولا تتداؤوا بحمر » . وكانوا يتماطون الحمر في بعض الأحيان قبل الإسلام إتهام لبرودة الجو ، فنهام الإسلام عن ذلك أيضاً .

فقد روي أبو داود أن ديلم الجهمي سأل النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله إنا بأرض باردة ، فنعالج فيها عملاً شديداً ، وإننا نتخذ شرباً من هذا القمح نغوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا ؟ » قال : رسول الله : هل يسكر ؟ قال : نعم . قال : فاجتنبوه . قال : إن الناس غير تاركيه . قال : فإن لم يتركوه قاتلوم » .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالحمر بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد للتداوي به اللذة والنشوة ، لا يتجاوز مقدار ما يمدده الطبيب ، كما أجازوا تناول الحمر في حال الأضرار . ومثل الفقهاء لذلك بمن خص بلقمة فكاد يمتنع ولم يجد ما يسيفها به سوى الحمر . أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر . أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت . فلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الحمر . فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

## حدد الزنا

١ - دعا الإسلام إلى الزواج وحجب فيه ، لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية ، وهو الوسيلة المثلى لإخراج سالة يقرم على تربيتها الزوجان ويتمهناها بالرعاية ، وغرس عولطف الحب والود ، والطيبة ، والرحمة ، والنزاهة ، والشرف ، والإبهاء وعزة النفس ولكي تستطيع هذه السالة أن تنهض بتيماها ، وتسهم بجهودها في ترقية الحياة وإعلاها .

٢ - وكا وضع الطريقة المثلى لتصريف الغريزة ومنع من لي تصرف في غير الطريق المشروع ، وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل ، حق لا تحرف عن النهج الرسوم .

فنهى عن الاختلاط ، والرقص ، والصور للثيرة ، والفناء الفاشح ، والنظر المريب ، وكل ما من شأنه أن يثير الغريزة أو يدعو إلى الفحش حق لا تسرب عوامل الضعف في البهت ، والإخلال في الأسرة .

٣ - واعتبر الزنا جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة لأنه وخم العقوبة ، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم .

فالعلاقات الحليمة والأتصال الجنسي غير المشروع ، مما يحدد المجتمع بالفناء والافتراض فضلاً عن كونه من الرذائل المحقرة . ﴿ ولا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهَا كَانَتْ فَاحِشَةً وَمَا سَبِيلُهَا ﴾ (١) .

٤ - لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة التي تفتك بالأبدان ، وتنتقل بالوراثة من الأباء إلى الأبناء ، وأبناء الأبناء ، كالزهري ، والسيلان ، والقرحة .

وهو أحد أسباب جريمة القتل إذ أن الغيرة طبيعية في الإنسان ، وقلما يرضى الرجل الكريم ، أو المرأة العفيفة الانحراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة يقبل بها المار الذي يلحقه ويلحق أهله إلا الدم .

٥ - والزنا يفسد نظام البيت ، ويجز كيان الأسرة ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد لسوء التربية مما يتسبب عنه : التشرد ، والانحراف ، والجريمة .

٦ - وفي الزنا ضياع النسب ، وتخليك الأموال لغير أربابها عند التوارث .

٨ - وفيه تفرير بالزوج ، إذ أن الزنا قد ينتج عنه الحمل ، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه .

٩ - إن الزنا علاقة مؤقتة لاتبعه ورامها ، فهو عملية حيوانية بحتة ينأى عنها الإنسان الشريف . وجملة القول أنه قد ثبت ثبوتاً لا مجال للشك فيه عظم ضرر الزنا ، وأنه من أكبر الأسباب

(١) في لا تضاهوا ما يقرب إلى الزنا ، كالنظرة الفاشحة ، واللس ، والقبلة ، فالآية تهي من مفعلات الزنا . وإن كان مفعلاته عمة فهو من باب أولى .

للموجة للفساد وانحطاط الآداب ، ومورث لأقتل الأدواء ، ومروج للعزوبة واتخاذ الحديينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف والسرف والمهر والفجور . لهذا كله وغيره جعل الإسلام عقوبة الزنا أقصى عقوبة . إذا كانت العقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضرراً على المجتمع . والإسلام يوزن بين الضرر الواقع على المذنب ، والضرر الواقع على المجتمع ، ويقضي بإرتكاب أخف الضررين ، وهذه هي العدالة .

ولا شك أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر على المجتمع من إقضاء الزنا ، ورواج النكر . وإشاعة الفحش والفجور . إن عقوبة الزنا إذا كان يضار بها المجرم نفسه ، فإن تنفيذها حفظ النفوس ، وصيانة الأعراض ، وحماية الأسر ، التي هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، وبصلاحها يصلح ويساعدها يفسد . إن الأمم بأخلاقها الفاضلة ، وبأدائها العالية ، ونظافتها من الرجز والتلوث ، وطهارتها من التدلي والتسفل على . أن الإسلام - من جانب آخر - كما أباح الزواج أباح التمتع حتى يكون في الحلال مندوحة على الحرام ، ولكي لا يبقى عذراً لتقترف هذه الجريمة . وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة بقدر ما أخاف الزناة وأرهبهم .

١ - فن الاحتياط أنه درأ الحدود بالشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢ - وأنه لا بد في إثبات هذه الجريمة من أربعة شهود عدول من الرجال فلا تقبل فيها شهادة النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣ - وأن يكون الشهود جميعاً رأوا عملية الزنا نفسها كالليل في المكحلة ، والرشاء<sup>(١)</sup> في البئر ، وهذا مما يصعب ثبوته .

٤ - ولو فرض أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة . وشهد الرابع بخلاف شهادتهم ، أو رجع أحدهم عن شهادته أقم عليهم حد مكفف .

فهذا هو الاحتياط الذي وضعه الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، مما يدفع ثبوتها قطعاً . وهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ، وقد يقول قائل : إذا كان الحد مما يندر إقامته لضعف ثبوت الأدلة ، فلماذا إذن شرعه الإسلام ١٢ والجواب كما قلنا : أن الإنسان إذا لاحظ قسوة الجريمة وضاروتها فإنه يعمل لها ألف حساب وحساب قبل أن تقترف . فهذا نوع من الزجر بالنسبة لهذه الجريمة التي تجرد من الحوافز والبواعث ما يدفع إليها ، ولا سيما أن الفريضة الجنسية من أعنف الفرائز ، إن لم تكن أعنفها على الإطلاق ، ومن للناسب أن يواجهه عنف الفريضة عنف العقوبة - فإن ذلك من عوامل الحد من ثورتها .

(١) الرشاء : الحبل .

## التدرج في تحريم الزنا

يرى كثير من الفقهاء أن تقرير عقوبة الزنا كانت متدرجة كما حدث في تحريم الحر ، وكما حصل في تشريع الصيام فكانت عقوبة الزنى في أول الأمر الإيذاء بالتوبيخ والتعنيف يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا ﴾ (١) . ثم تدرج الحكم من ذلك إلى الحبس في البيوت . يقول الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٢) .

ثم استقر الأمر ، وجعل الله السبيل ، فجعل عقوبة الزاني البكر مائة جلدة ، ورجم الثيب حتى تموت . وكان هذا التدرج ليرتقي بالمجتمع ، ويأخذ به في رفق وهوادة إلى العفاف والطهر ، وحتى لا يشق على الناس هذا الاستقبال ، فلا يكون عليهم في الدين حرج ، واستدلوا لهذا بحديث عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال : « خذوا عني ، قد جعل الله لمن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونقي سنة : والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » رواه مسلم وأبو داود ، والترمذي . ونرى أن الظاهر أن أبي النساء للتقدمتين تحدثان عن حكم السحاق واللواط ، وحكما يختلف عن حكم الزنا المقرر في سورة النور . فالآية الأولى في السحاق : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٣) .

والثانية في اللواط : ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا ﴾ (٤) .

١ - أي والنساء اللاتي يأتين الفاحشة وهي : السحاق الذي تقعله المرأة مع المرأة فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم : فإن شهدوا فاحبسوهن في البيوت ، بأن توضع المرأة وحدها بميدة عن كانت تساقطها ، حتى تموت أو يجعل الله لمن سبيلاً إلى الخروج بالتوبة أو الزواج المغي عن للساقطة .

٢ - والرجلان اللذان يأتیان الفاحشة - وهي اللواط - فأذوهما بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً ، فإن تابا قبل إيفائها إقامة الحد عليها ، فإن نعمتا وأصلحا كل أحسأها وطهرأ نفسها فأعرضأ عنها بالكف عن إقامة الحد عليها .

(٢) - سورة النساء ، آية ١٥ .  
(٤) - سورة النساء ، الآية ١٦ .

(١) - سورة النساء ، الآية ١٦ .  
(٣) - سورة النساء ، الآية ١٥ .

## الزنا الموجب للحد

إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يعتبر زنا تقرّب عليه العقوبة للقررة من حيث إنه جريمة من الجرائم التي حُكِّت عقوباتها .

ويتحقق الزنا الموجب بتغيب الحشفة <sup>(١)</sup> أو قدرها من مقطوعها - في فرج محرم <sup>(٢)</sup> ، مشتهي بالطبع <sup>(٣)</sup> ، من غير شبهة نكاح <sup>(٤)</sup> ، ولو لم يكن معه إنزال . فإذا كان الإستمتاع بالمرأة الأجنبية فيها دون الفرج ، فإن ذلك لا يوجب الحد المقرر لعقوبة الزنى ، وإن اقتضى التعزير . فمن ابن مسعود رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني عالجت امرأة من أقصى المدينة فأصبحت منها ، دون أن أسماها ، فأنما هذا ، فأمر عليّ ما شئت ، فقال عمر : سرتك الله لو سرت نفسك ، فلم يرد النبي ﷺ شيئاً ، فإتلف الرجل ، فأنبأه النبي ﷺ رجلاً فدهاه ، فقتل عليه : ﴿ وَأَلَّامُ الصَّلَاةِ طَرَلَمِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْعَيْنُ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلظَّالِمِينَ ﴾ . فقال له رجل من القوم : يا رسول الله أله خاصة ، أم للناس عامة فقال للناس عامة . رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

## أقسام الزنا

الزاني إما أن يكون بكراً ، أو محصناً - ولكل منها حكم يخصه .

### حد البكر

اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنى فإلته يحلده مائة جلدة ، سواء في ذلك الرجال والنساء ، لقول الله سبحانه في سورة النور <sup>(١)</sup> : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ <sup>(٢)</sup> لِّدِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

الاجمع بين الجلد والتغريب :

والفقهاء ، وإن اتفقوا على وجوب الجلد <sup>(٤)</sup> ، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١ - قال الشافعي وأحمد : يَجْمَعُ إلى الجلد التغريب مدة عام ، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ؟ أنشدك إلا

(١) الحشفة : رأس الذكر . (٢) بخلاف فرج الزوجة فإنه حلال . (٣) فتخرج فروج الميوثات .

(٤) فالجماع الذي يحدث سبب النكاح الذي فيه شبهة لأحد فيه .

(٥) سورة النور آية ٢ .

(٦) في هذا نهي عن تمطيل الحدود ، هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به .

(٧) قول : يجب حضور ثلاثة فأكثر ، وقيل أربعة بعد شهود الزنى . وقال أبو حنيفة : الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود .

(٨) الحد مأخوذ من جلد الإنسان ، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده .

قضيت لي بكتاب الله .. وقال الحزم الآخر - وهو أئمة منه : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واثبتني لي ، فقال رسول الله ﷺ : قل - قال : إن ابني كان عتيقاً <sup>(١)</sup> على هذا فزني بامرأته ، وأنا أخبرت أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة - فسألت أهل العلم ؟ فأخبروني أن علي ابني جلدته مائة وتقريب عام ، وأن علي امرأة هذا الرجم - فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لأتضين بينكما بكتاب الله الوليدة وتلفنم رد عليك . وعلى ابنك جلد مائة وتقريب عام - واغد يا أنيس رجلاً من أسلم - إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها .  
قال : فصنا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله ﷺ فرجمت .

وروى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى حين زنى ولم يحسن بنفي عام وإقامة الحد عليه .

أخرج مسلم عن عبادة بن الصامت ، أن الرسول ﷺ قال :  
« خذوا عني .. خذوا عني .. قد جعل الله لمن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » <sup>(٢)</sup> .

وقد أخذ بالتفريب الخلفاء الراشدون - ولم ينكره أحد فالصديق رضي الله عنه غرب إلى فندك - والفاروق عمر رضي الله عنه إلى الشام - وعثمان رضي الله عنه إلى مصر وعلي رضي الله عنه إلى البصرة .  
والشافعية يرون أنه لا ترتيب بين الجلد والتفريب فيقدم ما شاء منها ، واشترط في التفريب أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، لأن المقصود به الإيجاش عن أهله ووطنه ، وما دون مسافة التقصر في حكم الحضر ، فلن رأى الحاكم تفريبه إلى أكثر من ذلك ، فعل .  
• وإذا غربت المرأة ، فإنها لا تقرب إلا بحرم أو زوج فلو لم يخرج إلا بأجرة لزمت ، وتكون من مالها .

٢ - وقال مالك والأوزاعي : يجب تفريب البكر الحر الزاني ، دون المرأة البكر الحرة الزانية ، فإنها لا تقرب لأن للمرأة عورة .

(١) صيفاً : أحياناً .

(٢) قال الخطابي : « واختلف العلماء في تأويل هذا الكلام - ووجه ترويه على الآية - وعلى هو نسخ الآية أو ميعن لها : فذهب بعضهم إلى النسخ ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة .  
وقال آخرون : بل هو ميعن للحكم لموجود بيانه في الآية ، فذكره قال فتوجب الحبس إلى أن يجعل الله لمن سبيلاً ، فوقع الأمر بحبسهم إلى غاية . فلما انتهت مدة الحبس - وكان وقت مجيء السبيل - قال رسول الله ﷺ : « خذوا عني .. خذوا عني .. »  
آخره تكسيراً للسبيل وبيانه . ولم يكن ذلك لاعتلاء حكم منه ، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل منطوقاً عليه ، فأهل الحديث ، وأهل الجمل من قطعوا ، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة . وهذا أصوب القولين . والله أعلم .

٢ - وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التعريب إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة ، فيغريها على قدر ما يرى .

### حد المحصن

وأما المحصن الثيب فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه <sup>(١)</sup> إذا زنى حتى يموت ، رجلاً كان أو امرأة ، واستدلوا بما يأتي :

عن أبي هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ ، وهو في المسجد فتألاه فقال : يا رسول الله : إني زني ، فأعرض عنه . ردد عليه أربع مرات . فلما شهد على نفسه أربع شهادات . دعاه النبي ﷺ فقال : أهلك جنون ؟ قال : لا ، قال : فهل أحصنت ؟ قال : نعم ، فقال النبي ﷺ انجسوا فأرجوه .

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فيمن رجمه ، فرجناه بالمصل . فلما أزلقته الحجارة هرب فأدركناه بالحرة فرجناه .

متفق عليه ، وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة ، وأن الجواب بنعم إقرار .

٢ - وعن ابن عباس قال : غطب عمر فقال :

« إن الله تعالى بعث محمداً ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، وإني خشيت إن طال زمان أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله تعالى ، فيضلون بترك فريضة أنزلها الله تعالى فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان عصياً ، إذا قامت البينة أو كان حل أو اعتراف ، وأيم الله لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله تعالى لكتبته .

رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً .

وفي نيل الأوطار :

أما الرجم فهو جمع عليه ، وحكى في البحر عن الخوارج أنه غير واجب ، وكذلك حكاه عنهم أيضاً ابن العربي .

وحكاه أيضاً عن بعض المعتزلة كالنظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن ، وهذا باطل .

فإنه قد ثبت بالسنة للتواترة الجمع عليها هو . وأيضاً ثابت بنص القرآن . لحديث عمر عند

(١) الرجم : أصله الرمي بالحجارة ، وهي الحجارة لضخام وكل رجم في القرآن مناه القتل .

الجماعة أنه قال :

كان مما أنزل على رسول الله ﷺ آية الرجم ، فقرأناها ووعينناها ، ورجم رسول الله ﷺ .  
ورجمنا بعده .

ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم ، كما أخرج أبو داود من حديث ابن عباس .  
وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته العجاء : أن فيها أنزل الله من القرآن : ﴿ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة ﴾ .  
وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ : « كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها آية الشيخ والشيخة » إلخ الحديث .  
'شروط الإحصان (١)

يشترط في المحسن الشروط الآتية :

١ - التكليف : أي أن يكون الواطيء عاقلًا بالغًا ، فلو كان مجنونًا أو صغيرًا فإنه لا يحد .  
ولكن يعزر .

٢ - الحرية : فلو كان عبداً أو أمة فلا رجم عليها لقول الله سبحانه في حد الإماء : ﴿ فإن أقرن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العتاب ﴾ .  
والرجم لا يتجزأ .

٣ - الوطء في نكاح صحيح : أي في كون الواطيء قد سبق له أن تزوج زوجاً صحيحاً ووطأ فيه ولو لم ينزل . ولو كان في حيض أو إحرام يكفي ، فإن كان الوطء في نكاح فاسد فإنه لا يحصل به الإحصان ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان ، فلو تزوج مرة زوجاً صحيحاً ، ودخل بزوجه ، ثم انتهت العلاقة الزوجية . ثم زنى وهو غير متزوج فإنه يرجم وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت فزنت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر محسنة وترجم .  
المسلم والكافر سواء :

وكما يجب الحد على المسلم إذا ثبت منه الزنى فإنه يجب على النفي والمترد ، لأن النفي قد التزم الأحكام التي تجرم على المسلمين ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنياً وكانا محسنين .

(١) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية : ﴿ فعليهن نصف ما على المحسنات من العتاب ﴾ (سورة النساء) أي الحرار ، ويأتي بمعنى العلة : ﴿ والذين يرمون المحسنات ﴾ (سورة النور) أي العليلات ويأتي بمعنى التزويج ﴿ والمحسنات من النساء ﴾ (سورة النساء) أي للزوجهات ويأتي بمعنى الوطء « محسنين خير مسلمين » .  
والأصل في اللغة : للنع ، ومنه : « لنحسبكم من بأسكم » وأخذ منه الحسن وورده في التشرع بمعنى الإسلام ومعنى : اللوغ ومعنى : الغفل .

وأما المرتد فإن جريان أحكام الإسلام تشمله ، ولا يخرج الإرتداد عن تنفيذها عليه .

عن ابن عمر : « أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا » .

فقال : ما تجدون في كتابكم ؟

فقالوا : تسخم وجوهها ويخزيان .

قال : كذبتم . إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فأتوها إن كنتم صادقين .

وجاؤا بقاريء لم يقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقيل له : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا هي تلوح . فقال - أوقالوا - يا معمد : إن فيها الرجم ، ولكننا كنا نتكلمه بيننا « فأمر بها رسول الله ﷺ فرجاً . قال : فقد رأيته يمسأ عليها يقيها الحجارة بنفسه » . رواه البخاري ومسلم وفي رواية أحمد : « بقاري لم أعور يقال له ابن صوريا » .

وعن جابر بن عبد الله قال : رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم ورجلاً من اليهود <sup>(١)</sup> رواه أحمد ومسلم .

وعن البراء بن عازب قال : مر على النبي ﷺ يهودي عم مجلود فدعاه فقال : أهلكنا تجدون حد الزنا في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، فدعا رجلاً من علمائهم فقال : أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى ، أهلكنا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟

قال : لا . ولولا أنك أنشدتني هذا لم أخبرك بحد الرجم . ولكن كثري أشرافنا ، وكنا إذا أخذنا الشريف تركناه ، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد . فقلنا : تعالوا لنجتمع على شيء نقيه على الشريف والوضيع ، فجمعنا التحميم والجلد مكان الرجم .

فقال النبي ﷺ : « اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أسأته » . فأمر به فرجم فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَمُرُّكُمْ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ ﴾ .

يقولون : اتنوا عمداً ، فإن أسركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا .

فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

قال : « هي في الكفار كلها » .

(١) لأن قيل كيف رجم اليهوديان ، وعمل رجاء بالبيعة أو الإقرار . قال النووي : فاعلم أنه بالإقرار .

رواه أحمد ومسلم وأبو داود <sup>(١)</sup> .

رأي الفقهاء :

حكى صاحب البحر الإجماع على أنه يجلد الحرني .

وأما الرجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية إلى أنه يرمم المحسن من الكفار إذا كان بالغا ، عاقلاً ، حراً ، وكان أصاب نكاحاً صحيحاً في اعتقاده .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، وزيد بن علي ، وشافعي ، والإمام يحيى : إلى أنه يجلد ولا يرمم ، لأن الإسلام شرط في الإحصان مندم . ورمم رسول الله ﷺ لليهوديين إنسا كان بحكم التوراة التي يدين بها اليهود .

وقال الإمام يحيى : ولانمي كالحربي في الخلاف .

وقال مالك لا حد عليه .

وأما الحرني للمستامن فذهب المترة والشافعي وأبو يوسف إلى أنه يحد وذهب مالك وأبو حنيفة ومحمد : إلى أنه لا يحد .

وقد بالغ ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرمم هو الإسلام . وتعقب بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك .

ومن جملة من قال بأن الإسلام شرط : ربيعة - شيخ مالك - وبعض الشافعية <sup>(٢)</sup> .

الجمع بين الجلد والرمم :

ذهب ابن حزم وإسحاق بن راهوية ومن التابعين الحسن البصري : إلى أن المحسن يجلد مائة جلدة ، ثم يرمم حتى يموت فيجمع له بين الجلد والرمم ، واستدلوا بما رواه عباد بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال : « خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لمن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

(١) نص خامس بحكم الرجم في التوراة : جاء في سفر التثنية : « إنا وجد رجل مضطجعا مع امرأة زوجة رجل يقتل الإثنين ، والرجل المضطجع مع الزناة ، والراة فيزعم الشر من إسرائيل » .

وإذا كانت قتلة منزهة مخلوبة لرجل ، فوجدوا رجل بالمدينة ، فاضطجع معها ، فأغريبوها كليهما من المدينة وأرجعوها بالمهجرة ، حتى يموتا ، الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة ، والرجل من أجل أنه أكل امرأة صاحبه ، فيخرج الشر من المدينة . هنا من نص التوراة . ولم يأت في الإنجيل ما يطاوعها ويحي واجبة على النصارى بحكم أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حسنة على النصارى إنا لم يكن في العهد الجديد والإنجيل - ما يلقونها ( من كتاب فلسفة العقوبة ) .

(٢) نيل الأوطار .

وعن علي كرم الله وجهه : أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجها يوم الجمعة . فقال : أجلدها بكتاب الله ، وأرجها بقول رسول الله ﷺ .

وقال أبو حنيفة ومالك والثاقفي : لا يجمع الجلد والرجم عليها وإنما الواجب الرجم خاصة .  
وعن أحد : روايتان :

إحداها يجمع بينهما . وهي أظهر الروايتين واختارها الحنفي .

والأخرى : لا يجمع بينهما لمذهب الجمهور - واختارها ابن حامد .

واستدلوا بأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والنعامية واليهوديين ولم يجلد واحداً منها .

وقال لأنيس الأسدي : « فإن اعترفت فارجهما » ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين ، لأن أبا هريرة قد رواه - وهو متأخر في الإسلام - فيكون ناسخاً لمن سبق من المحدثين - الجلد والرجم - ثم رجم الشيطان أبو بكر وعمر في خلافتها ولم يجمع بينهما بين الجلد والرجم .

ويرى الشيخ الدهلوي عدم التمازج ، وأنه لا نسخ ولا منسوخ ، وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم قال : الظاهر عندي أنه يجوز للإمام « الحاكم » أن يجمع بين الجلد والرجم - ويستحب له أن يقتصر على الرجم ، لاقتصار النبي ﷺ عليه .

والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ، فأصل الزجر المطلوب حاصل به ..  
والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي .

### شروط الحد

يشترط في إقامة حد الزنا ما يلي :

١ - العقل . ٢ - البلوغ .

٣ - الاختيار . ٤ - العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير <sup>(١)</sup> ولا على مجنون ، ولا مكره : لما روت عنه عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاث <sup>(٢)</sup> : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم <sup>(٣)</sup> وعن المجنون حتى يعقل » .

رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين وحسنه الترمذي .

وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع إقرار الحرام ، وهو غير مقترف له ، وراجع النبي ﷺ

(١) ويؤيد تأويلنا ما روي .

(٢) رفع القلم . كناية عن عدم التكليف .

(٣) يحتلم : يبلغ .

ماعزًا ، فقال له هل تدري ما الزنا ؟

وروي أن جارية سوداء رفعت إلى عمر رضي الله عنه وقيل : « إنها زنت ، فحفظها بالذرة خفقات وقال : أي لكاع .. زنت ؟ فقالت : من غوش<sup>(١)</sup> بدرهمين فقال عمر : ما ترون ؟ وضد علي وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف .

فقال علي رضي الله عنه : أرى أن ترجعها .

وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك .

فقال عثمان : أراها تستسهل<sup>(٢)</sup> بالذي صنعت ، لا ترى به بأسًا ، وإنما حد الله على من علم أمر الله عز وجل . فقال صدقت .

### بم يثبت الحد

يثبت الحد بأحد أمرين :

الإقرار ، أو الشهود .

ثبوته بالإقرار :

أما الإقرار فهو كما يقولون « سيد الأدلة » ، وقد أخذ الرسول ﷺ باعتراف ماعز والفاسدية ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد . فقال مالك والشافعي ، وداود ، والطبري ، وأبو ثور : يكفي في لزوم الحد اعترافه به مرة واحدة . لما رواه أبو هريرة وزيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال : « اخذ يأنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » .

فاعترفت ، فرجمها ، ولم يذكر عددًا .

وعند الأحناف : أنه لا بد من أقارير أربعة مرة بعد مرة في مجالس متفرقة .

ومذهب أحمد وإسحاق مثل الأحناف ، إلا أنهم لا يشترطون المجالس المتفرقة ، والمنهب الأول هو الأرجح .

الرجوع عن الإقرار يسقط الحد :

ذهبت الشافعية ، والحنفية ، وأحمد<sup>(٣)</sup> إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد لما رواه أبو هريرة عند أحمد والترمذي :

(١) اسم الرجل الذي زنى بها . والدرهمان : ما أخذ منه .

(٢) أي : أظنها ترى هذا الأمر سهلًا لا بأس به في نظرها .

(٣) وقال مالك : إن رجع إلى شبهة قبل رجوعه . وإن رجع إلى غير شبهة قتل : يقل ، وهي الرواية للشيوخ ، ولثانية أنه لا

أن ما عزا لما وجد من الحجارة يشتد فرحق مر برجل معه لحي<sup>(١)</sup> جل ، فضربه به وضربه الناس حتى مات . فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « فلا تركتوه ؟ » .

قال الترمذي إنه حديث حسن .

وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة . انتهى .

وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه ، وزاد : إنه لما وجد من الحجارة صرخ : يا قوم ردوني إلى رسول الله ﷺ ، فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي ، وأخبروني أن رسول الله قاتلي . فلم تنزع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال : فولا تركتوه وجئتوني به ؟ !! ؟ .

### من أقر بزنى امرأة فصححت

إذا أقر الرجل بزنا امرأة معينة ، فصححت فإنه يقام عليه الحد وحده ، ولا تحذف . لما رواه أحمد وأبو داود عن سهل بن سعد : أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إنه قد زنى بامرأة سماها ، فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها ، فسألها فأنكرت ، فحده وتركها .

وهنا الحد هو حد الزنا الذي أقر به . لا حد قذف المرأة كما ذهب إليه مالك والشافعي .

وقال الأوزاعي وأبو حنيفة ، يحذف للقذف فقط ، لأن إنكارها شبهة ، واعترض على هذا الرأي بأن إنكارها لا يبطل إقراره .

وذهب المداوية ، ومحمد ، وروى عن الشافعي أنه يحذف للزنا والقذف ، لما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عباس : أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أنه زنا بامرأة أربع مرات ، فجلده مائة - وكان بكراً - ثم سأله البيهقي عن المرأة . فقال : كذب يا رسول الله ، فجلده حد الغيبة ثمانين<sup>(٢)</sup> .

### ثبوته بالشهود :

الإتهام بالزنى سبب الأثر في سقوط الرجل والمرأة ، وضياح كرامتهما ، وإلحاق العار بها وبأسرتيها وفريتها ولهذا شدد الإسلام في إثبات هذه الجريمة حتى يسد السبيل على الذين يتهمون الأبرياء - جزافاً أو لأدنى حزازة - بهار الدهر وقضيحة الأبد ، فاشتراط في الشهادة على الزنى

<sup>(١)</sup> يقبل رجوعه .

<sup>(٢)</sup> قال النسائي : حطم للحدك .

<sup>(٣)</sup> قال النسائي هذا حديث منكر ، وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به .

## الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون الشهود أربعة - بخلاف الشهادة على سائر الحقوق - قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَأتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ بَسَائِكُمْ فَاستَفْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَلَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يُقَـتَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (١) .

ولقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمِزُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ ﴾ (٢) .  
فإن كانوا أقل من أربعة لم تقبل .

## وهل يحذرون إذا شهدوا ؟

قال الأحناف ، ومالك ، والراجح من مذهب الشافعي ، وأحمد : نعم .. لأن عرصة الثلاثة الذين شهدوا على للفرية . وم : أبو بكرة ونافع وشبل بن معبد .  
وقيل لا يحذرون حد القذف ، لأن قصدم أداء الشهادة لا قذف للشهود عليه . وهو المرجوح عند الشافعية والحنفية ومذهب الظاهرية .

ثانياً : البلوغ - لقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَفْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ قَرْصُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٣) .

فإن لم يكن بالغاً فلا تقبل شهادته ، لأنه ليس من الرجال ، ولا من ترضى شهادته - ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها ، ولقول الرسول ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » .  
والصبي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على يده ، لأن الشهادة من باب الولاية .

ثالثاً : العقل . فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه للحديث السابق - ولإن كانت شهادة الصبي لا تقبل لنقصان عقله فأولى ألا تقبل شهادة المجنون وللمتوه .

رابعاً : العدالة . لقول الله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَقْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ، أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِبَهْـتَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَـىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (٥) .

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(١) سورة النساء ، الآية ١٥ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٢ .

(٣) سورة المجرات ، الآية ٦ .

## خامس : الإسلام .

سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم - وهذا متفق عليه بين الأئمة .

سادس : المأينة : أي أن تكون بمأينة فرجة في فرجها كالليل في المكحلة والرشا في البئر لأن الرسول ﷺ قال لما عز : « لعلك قبلك » أو غزت ، أو نظرت ؟ فقال : لا يا رسول الله ، فسأله صلوات الله وسلامه عليه باللفظ الصريح لا يكتفي . قال : نعم .. قال : كما يقبب المرد في المكحلة والرشا في البئر ؟ قال : نعم .

وإنما أبيع النظر في هذه الحالة للحاجة إلى الشهادة ، كما أبيع للطبيب والقابلة ونحوهما .

سابعاً : التصريح : وأن يكون التصريح بالإيلاج لا بالكناية كما تقدم في الحديث السابق .

ثامناً : اتحاد المجلس : ويرى جمهور الفقهاء أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس بأن لا يختلف في الزمان ولا في المكان . فإن جاءوا متفرقين لا تقبل شهادتهم .

ويرى الشافعية : والظاهرية ، والزيدية ، عدم اشتراط هذا الشرط . فإن شهدوا مجتمعين أو متفرقين في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة ، فإن شهادتهم تقبل لأن الله تعالى ذكر الشهود ولم يذكر المجلس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت ، ولو تفرقت في مجالس ، كسائر الشهادات .

تاسعاً : الذكورة : ويشترط في شهود الزنا أن يكونوا جميعاً من الرجال ، ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب .

ويرى ابن حزم أنه يجوز أن يقبل في الزنا شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكان كل رجل . فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين - أو رجلين وأربع نساء - أو رجلاً واحداً وست نساء - أو ثمان نساء لا رجال معهم .

عاشراً : عدم التقادم : تقول عمر رضي الله عنه : أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا عند حضرته فإنما شهدوا عن ضعف ، ولا شهادة لهم .

فإنما شهد الشهود على حادث الزنا بعد أن تقادم فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف ، ويحتجون بأن الشاهد إذا شهد الحادث غير بين أداه الشهادة حشية ، وبين التستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث حتى قدم عليه المهد دل بذلك على اختيار جهة التستر ، فإذا شهد بعد ذلك فهو دليل على أن الضفينة هي التي حملته على الشهادة . ومثل هذا لا تقبل شهادته ، للتهمة والضعفينة كما قال عمر ، ولم ينقل أن أحداً أنكر عليه هذا القول ، فيكون إجماعاً .

وهنا ما لم يكن هنا عن يمين الشاهد من تأخير الشهادة فإن كان هناك عنر ظاهر في تأخير الشهادة كبعد المسافة عن محل القاضي . وكرض الشاهد أو نحو ذلك من الوانع ، فإن الشهادة تقبل حينئذ ولا تبطل بالتقادم .

والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط لم يقدروا له أسدا ، بل فوضوا الأمر للقاضي يقدره تبعا لظروف كل حالة لتعذر التوقيت ، نظرا لاختلاف الأعذار .

وبعض الأحناف قدر التقادم بشهر ، وبعضهم قدره بستة أشهر .

أما جمهور الفقهاء من المالكية ، والشافعية ، والظاهرية والشيعة الزيدية ، فإن التقادم عندهم لا يمنع من قبول الشهادة مهما كانت متأخرة .

وللحنابلة رأيان : رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجمهور .

### هل للقاضي أن يحكم بعله ؟

يرى الظاهرية أنه فرض على القاضي أن يقضي بعله في السماء ، والقصاص ، والأموال ، والفروج ، والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعله ، لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبيينة ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ (١) .

وقول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه .. » .

فصح أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظله لا يغيره ، وصح أن فرضا على القاضي أن يغير كل منكر عليه بيده ، وإن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جمهور الفقهاء فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعله ، قال أبو بكر رضي الله عنه « لو رأيت رجلا على حد لم أحده حتى تقوم البيينة عندي » ولأن القاضي كغيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ما لم تكن لديه البيينة الكاملة .

ولو رمى القاضي زانيا بما شهده منه ، وهو لا يملك على ما يقول البيينة الكاملة لكان قاتلا يلزمه حد القذف . وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله سبحانه : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَلَوْلِيكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) .

(١) سورة النساء ، الآية ١٢٥ .

(٢) سورة النور : آية ١٢ .

### هل يثبت الحد بالحبل ؟

ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يثبت به الحد ، بل لابد من الاعتراف أو البينة . واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في حرم الحدود بالشبهات .

ومن علي أنه قال لامرأة حبلى :

اِسْكُرِي عَنِّي ٢٢ قالت .. لا . قال : فاعمل رجلاً أنك في نومك ..

قالوا : وروى الأثبات عن عمر أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم ، وأن رجلاً طرقتها ولم تدر من هو بعد .

ولما مالك وأصحابه فقالوا :

إذا حملت المرأة ولم يعلم لها زوج ولم يعلم أنها أكرهت فإنها تحد :

قالوا : فإن ادعت الإكراه فلا بد من الإتيان بإشارة تدل على استكراهها ، مثل أن تكون بكراً فتأتي وهي تدمي ، أو تقضح نفسها بأثر الاستكراه .

وكذلك إذا ادعت الزوجية : فإن دعواها لا تقبل إلا أن تقوم على ذلك البينة .

ولستدلوا المنهيين بقول عمر :

الرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصناً : إذا كانت بينة ، أو الحمل ، أو الاعتراف .

وقال علي : « يا أيها الناس إن الزنا زنيان : زنا سر وزنا علانية .

زنا السر أن يشهد الشهود . فيكون الشهود أول من يرمي .

وزنا العلانية أن يظهر الحبل . والاعتراف » .

قالوا : هذا قول الصحابة ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم فيكون إجماعاً .

سقوط الحد بظهور ما يقطع بالبراءة

إذا ظهر بالبراءة أو بالرجل ما يقطع بأنه لم يقع من أحد منها زنا : كأن تكون للمرأة عدوله لم

تقضى أو رتقاء مسودة الفرج . أو يكون الرجل محبوباً أو عتيقاً سقط الحد .

وقد بعث رسول الله ﷺ علياً لقتل رجل كان يدخل على إحدى النساء ؛ فذهب فوجده

يفتسل في ماء فأخذ يده فأخرجته من الماء ليقطه ، فرآه محبوباً ؛ فتركه ورجع إلى النبي ﷺ

وأخبره بذلك .

## الولد يأتي لسته أشهر

إذا تزوجت المرأة وجمعت لسته أشهر منذ تزوجت فلا حد عليها .

قال مالك : بلغني أن عثمان بن عفان أتى بامرأة قد ولعت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترحم . فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ، إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه : ﴿ وَحُمْلَةُ وَفِصَالَةُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقال : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ؛ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها ؛ فبعت عثمان في أثرها فوجدها قد رجعت .

## وقت إقامة الحد

قال في بداية المجتهد <sup>(٣)</sup> :

وأما الوقت فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ولا في البرد ، ولا يقام على المريض . وقال قوم : يقام - وبه قال أحد وإسحاق - واحتجاً بحديثي عمر أنه أحلّ الحد على قدامة وهو مريض . قال : وسبب الخلاف معارضة الظواهر للفهوم من الحد - وهو أنه حيث لا يقبل على ظن المقيم له فوات نفس المحدث .

فنظر إلى الأمر بإقامة الحدود مطلقاً من غير استثناء قال يحد المريض . ومن نظر إلى الفهوم من الحد قال لا يحد المريض حتى يبرأ - وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد . قال الشوكاني :

وقد حكى في البحر الإجماع على أنه يهل البكر حتى تنزل شدة الحر والبرد ، والمريض المرجو برؤه - فإن كان ميئوساً ، فقال للمادي وأصحاب الشافعي : إنه يضرب بمشكول <sup>(٤)</sup> إن احتله .

وقال الناصر وللاؤيد بالله : لا يحد في مرضه وإن كان ميئوساً والظاهر الأول ، لحديث أبي أمامة ابن سهل بن حنيف الآتي :

وأما المراجع إذا كان مريضاً أو غموه فذهبت الفتوة ، والشافعية ، والحنفية ، ومالك : إلى أنه لا

(٢) - سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ .

(١) - سورة الأحقاف ، الآية ٤٥ .

(٣) ج ٢ ص ٤١٠ .

(٤) المشكول : الذي من أحوال النخل .

يهل لمرض ولا لغيره إذ القصد إتلافه .

وقال المروزي : يؤخر لشدة الحر أو البرد أو المرض ، سواء ثبت بإقراره أو بالبينة .

وقال الإسفراييني : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد أوجه - يرجم في الحال أو حيث يثبت بالبينة لا الإقرار أو العكس .

والجبلى لا ترجم حتى تضع وترضع ولدها إن لم يوجد من يرضعه .

وعن علي قال : « إن أمة لرسول الله ﷺ زنت ، فأمرني أن أجلدها فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت إن أجلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أحسنت .. أتركها حتى تقائل » .

رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، وصححه .

## الحفر المرجوم

اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر المرجوم فبعضها مصرح فيه بالحفر له . وبعضها لم يصرح به .

قال الإمام أحمد : أكثر الأحاديث على أنه لا حفر .

ولا اختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف الفقهاء .

فقال مالك وأبو حنيفة : لا يحفر للمرجوم .

وقال أبو ثور : يحفر له .

وروي عن علي رضي الله عنه أنه حين أمر برجم شراحة الممثلة أخرجها ، فحفر لها حفرة ، فأدخلت فيها ، وأصدق الناس بها يرمونها .

وأما الشافعي فخير في ذلك . وروي عنه أنه يحفر للمرأة خاصة .

وقد ذهب المعتز إلى أنه يستحب الحفر إلى سرة الرجل وتحتي للراة ، ويستحب جمع ثيابها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها . وتكرار اضطرابها إذا لم يحفر لها .

واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة وأما الرجل فمجهورم على أنه يرمم قائماً .

وقال مالك : قاعدة - وقال غيره : يخير الإمام بينهما .

## حضور الإمام والشهود الرجم<sup>(١)</sup>

قال في نيل الأوطار :

« حكي صاحب البحر عن المعتز ، والشافعي ، أنه لا يلزم الإمام حضور الرجم ، وهو الحق ،

لعدم دليل يدل على الوجوب . ولما تقدم في حديث ماعز أنه يُطْلَق أمر برجم ماعز ولم يخرج معهم . والزنى منه ثبت بإقراره كاسف ، وكذلك لم يحضر في رجم القامدية ، كما زعم البعض .

قال في التلخيص : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر . وقد جزم بذلك الشافعي . فقال :

« وأما القامدية فضي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك » .

وإذا تقرر هذا تبين عدم الوجوب على الشهود ولا على الإمام .

وأما الاستحباب فقد حكي ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحَبُّوا أن يبدأ الإمام بالرجم إذا ثبت الزنا بالإقرار ، وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبينة .

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أنه يجب أن يكون أول من يرمي الزنى الحسن إذا ثبت الحد بالبينة . لأن الإمام يرمي على ذلك ، لما فيه

شهود طائفة من المؤمنين الحد :

قال الله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ، ولا تأخذكم بها راحة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عنكما طائفة من المؤمنين ﴾ (١) .  
استدل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ، واختلفوا في عدد هذه الطائفة - ف قيل : أربعة ، وقيل : ثلاثة . وقيل : اثنان . وقيل : سبعة فأكثر .

### الضرب في حد الجلد

ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ماعدا الفرج والوجه وماعدا الرأس كذلك عند أبي حنيفة .

وقال مالك : يجرّد الرجل في ضرب الحدود كلها ، وكذلك عند الشافعي ، ولبي حنيفة ، ماعدا القنف .

ويضرب قاعاً لا قائلاً (٢) .

قال النووي : قال أصحابنا : وإن ضربه بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم ، بين التضييب والمعا . فإن ضربه بجريرة ، فلتكن خفيفة بين الهابة والرطوبة ، ويضربه ، ضرباً بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه - ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع ذراعه رفقا معتدلاً .

### إمهال البكر

تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك للرجو الشفاء . فإن كان ميؤوساً من شفاؤه - فقال أصحاب الشافعي : إنه يضرب بمشكول (٣) إن احتله .  
روى أبو داود وغيره عن رجل من الأنصار : أنه لشتكى (٤) رجل منهم حتى أضني (٥) فعاد جلده على عظم .

دخلت عليه جارية لبعضهم ، فحش لها فوقع عليها (٦) .

فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك ، وقال استغوا لي رسول الله ﷺ ، فيأتي قد وقمت على جارية دخلت علي .

فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو

(٢) بداية المجتهد ، ج ٢ ص ٤١٠ .

(١) سورة النور ، الآية ٢ .

(٤) لشتكى : مرض .

(٣) مشكول : المنقوع من أذنق النخل .

(٦) وقع عليها : فاحشها .

(٥) الشنى : شدة الإجهاد من المرض .

جلده إليك لتنفخ عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم .  
فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شراخ فيضربونه به ضربة واحدة .  
هل للمجلود دية إذا مات ؟

إذا مات المجلود فلا دية له .  
قال النووي في شرح مسلم : « أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فجلده الإمام أو جلده  
الحد الشرعي مات فلا دية فيه ولا كفارة ، ولا على الإمام « الحاكم » ولا على جلده ، ولا في بيت  
المال » .

كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنا ، وبقي أن نذكر بعض الجرائم وأحكامها فيها يلي :

### ١ - عمل قوم لوط

إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم ، وهي من الفواحش للفسدة للخلق وللنطرة واللدن  
والدنيا ، بل وللحياة نفسها ، وقد عاقب الله عليها بأقصى عقوبة ، فحُصِفَ الأرض بقوم لوط ،  
وأُمرت عليهم حجارة من سجيل جزاء فعلتهم القذرة .

وجعل ذلك قرآنا يتلى ليكون درساً . قال الله سبحانه : ﴿ وَلَوْ مَا إِذْ قَالَ يَقْوَبُ أَتَأْتُونَ  
الطَّافِيَةَ مَا يَسْتَكْتُمُ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ . إِنْكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ، بَلْ  
أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ . وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مَنْ قَرَّبَيْكُمْ إِنَّهُمْ أَسَاسُ  
يَتَطَهَّرُونَ . فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ . وَأَنظَرْنَا عَلَيْهِمْ مُّطَرًا ، فَاَنْظُرْ كَيْفَ  
كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١) .

قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا بَعِيَهُمْ بِهِنَّ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ  
وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَفْظَحُونَ السَّيِّئَاتِ ، قَالَ : يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ نِسَائِي هُنَّ  
أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي شَيْئِي ، أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ زَاهِيَةٌ ؟؟ قَالُوا : لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا  
لَنَا فِي بَنَاتِكُمْ مِنْ حَقٍّ وَاتَّقُوا اللَّهَ تَعَالَى مَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ . قَالَ : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ؟  
قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَسْلُوا إِلَيْكَ ، فَاْمُرْ بِأَهْلِكَ يَقطِيعُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ  
إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ، إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ، أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ؟؟ لَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا  
جَعَلْنَا سَالِكِيهَا سَالِكِيهَا وَانْمَطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ سِجِّيلٍ مُنْضَوٍّ مُتَوَمِّتٍ عِنْدَ رَبِّكَ ، وَمَا هِيَ مِنْ  
الطَّافِيَةِ يَنْجِيهِ ﴾ (٢) .

(١) سورة هود ، الآيات : ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣ .

وقد أمر الرسول ﷺ بقتل فاطمة ولعنه .

وروى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من وجدته يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به » .  
ولفظ النسائي : « لعن الله من قتلَ قتلَ قوم لوط .. لعن الله من قتلَ قتلَ قوم لوط .. لعن الله من قتلَ قتلَ قوم لوط » .

قال الشوكاني : « وما أحق مرتكب هذه الجريمة ، ومقارف هذه الرذيلة الحميمة بأن يصاقب عقوبة يصير بها عبرة للمستعربين ، ويعذب تعذيباً كبيراً يكسر شهوة الفسقة للفردين . فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من المالمين ، أن يتصلب من العقوبة بما يكون في الشدة والشناعة مشاقاً لعقوبتهم ، وقد خف الله تعالى بهم . ولستأصل بذلك المناب بكرم وثيمهم » .  
وإنما شد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة لأثارها السيئة وأضرارها في الفرد والمجاعة وهذه الأضرار نذكرها ملخصة من كتاب « الإسلام والطب » فما يلي <sup>(١)</sup> :

#### الرغبة عن المرأة :

من شأن اللواط أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتمطل أم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إجماد النسل .

ولو قدر لئله هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زواجه تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظفر بالسكن <sup>(٢)</sup> . ولا باللودة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتفنى حياتها معنبة معلقة ، لا هي متزوجة ولا مطلقة .

#### التأثير في الأعصاب :

وإن هذه المادة تنزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيراً خاصاً ، أحد نتائجها الإصابة بالإنعكاس النفسي في خلق الفرد ، فيشعر في صمم فؤاده بأنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شنوء ، وبه ينعكس شعور اللاط أنمكسا غريباً ، فيشعر ببيل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية .

ومن هذا تستطيع أن تتبين العلة الحقيقية في إسراف بعض الشبان الساطنين في التزين وتعليم النساء في وضع اللصاحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بظهر الجمال بتحميم أصدانهم ، وتزجيح حواجبهم وتثنيهم في مشيهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جريماً في كل مكان . ويقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان . ولقد أثبتت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا

(١) السكن : السكينة .

(٢) كتاب « الإسلام والطب » للدكتور محمد صفى .

الشذوذ أضرب صفحا عن ذكرها .

ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من اضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحدته من جملة عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة وعمل نفيسة شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتحتي فيه لوثات وراثية ، وتظهر عليه آفات عصبية كاملة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه . ومثل هذه الآفات المصيبة النفسية : الأمراض السارية ، والماسوشية ، والفيتيزم وغيرها .

**التأثير على المخ :**

واللواط بجانب ذلك يسبب اختلافاً كبيراً في توازن عقل المرء ، وارتباكاً علمياً في تفكيره ، وركوباً غريباً في تصوراتهِ ، وبلاهة واضحة في عقله ، وضعفاً شديداً في إرادته . وإن ذلك يرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق الكلوية ، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثيراً مباشراً ، فيضطرب عملها ويختل وظائفها . وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين ( النيوستاتيا ) واللواط ، وارتباطاً غريباً بينهما ، فيصاب اللائط بالبله والعمى وشروذ الفكر وضياح العقل والرشاد .

**السويداء :**

واللواط إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء أو يفدو علماً قوياً على إظهاره ويهت . ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء من حيث مضاعفتها له وزيادة تعيقها لأعراضه ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة للثكرة وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم .

**عدم كفاية اللواط :**

اللواط علة شاذة وطريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية ، وذلك لأنها بعيدة الأصل من اللامسة الطبيعية ، لا تقوم بإرضاء الجموع العصبية ، شديدة الوطأ على الجهاز العضلي ، سيئة التأثير على سائر أجزاء البدن .

وإذا نظرنا إلى فسيولوجيا الجماع والوظيفة الطبيعية التي تؤديها الأعضاء التناسلية وقت للبشرة ، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط ، وجدنا الفرق بعيداً واليون بين الحالتين شاسعاً ، ناهيك بعدم صلاحية الموضع وقد ملامته للموضع الشاذ .

**ارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه :**

وإنك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجدته سبباً في تمزق المستقيم وهتك أنسجته

ولارتخاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه وقد السيطرة على المواد البرازية وعدم استطاعة التقبض عليها ، ولذلك تجد الفاسقين دائم التلوث بجنه اللوات المتفحفة بحيث تخرج منهم بغير إرادة أو شعور .

### علاقة اللواط بالأخلاق :

واللواط لوثة أخلاقية ومرض نفسي خطير فتجد جميع من يتصفون به سيئي الخلق فاسدي الطبع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والرقائل . ضعيفي الإرادة ليس لهم وجدان يؤنبهم ولا ضمير يردعهم ، لا يتحرج أحدهم ولا يردعه رادع نفسي عن السطو على الأطفال والصغار واستعمال العنف والشدّة لإشباع عاطفته الفاسدة والتجرؤ على ارتكاب الجرائم التي نسمع عنها كثيراً ونطالع عنها كثيراً ونطالع أخبارها في المراقب السيارة وفي غيرها . ولجد تفاصيل حوادث في المحاكم وفي كتب الطب .

### اللواط وعلاقته بالصحة العامة :

واللواط فوق ما ذكرت يصيب مقترفيه بضيق الصدر ويزرؤم بخفقان القلب . ويتركهم بحال من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشق الأمراض ، ويجعلهم نية مختلف الملل والأوصاب .  
التأثير على أعضاء التناسل :

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ويصل على القضاء على الحيوية للنوية فيه ، ويؤثر على تركيب مواد للني ، ثم ينتهي الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل ، والإصابة بالقمع مما يحكم على اللاعطين بالإقراض والزوال .  
التيغود والدوستاريا :

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب بجانب ذلك المدى بالحى التيغودية والدوستاريا وغيرهما من الأمراض الحبيشة التي تنقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بمختلف الجراثيم ، الملوثة بشق أسباب الملل والأمراض .  
أمراض الزلى :

ولا يخفى أن الأمراض التي تنتشر بالزلى يمكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط ، ونصيب أصحابه فتفتك بهم فتكاً ذريعاً ، فتبلي أجسامهم .. وتحصد أرواحهم .  
وما تقدم تبين حكمة التشريع الإسلامي في تحريم اللواط ، وتظهر دقة أحكامه في التنكيل بمقترفيه ، والأمر بالقضاء عليهم وتخليص العالم من شرورهم .

### رأي الفقهاء في حكم اللواط :

ومع إجماع العلماء على حرمة هذه الجريمة ، وعلى وجوب أخذ مقتربها بالشدة ، إلا أنهم اختلفوا في تقدير العقوبة المقررة بها إلى مذاهب ثلاثة :

١ - مذهب القائلين بالقتل مطلقاً .

٢ - ومذهب القائلين بأن حده حد الزاني فيجلد البكر ويرجم المحسن .

ومذهب القائلين بالتميزير .

### المذهب الأول :

يرى أصحاب الرسول ﷺ ، والناصر ، والقياس بن إبراهيم والشافعي في قول : إن حده القتل ولو كان بكراً سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به ، واستلوا بها يأتي :

١ - عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من وجدهم يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به .

رواه الخمسة إلا النسائي . قال في النبل : وأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي .

وقال الحفاظ : رجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً .

٢ - وعن علي أنه رجم من عمل هذا العمل .

أخرجه البيهقي .

قال الشافعي : وجنا نأخذ برجم من يعمل هذا العمل محصناً كان أو غير محسن .

٣ - وعن أبي بكر أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كاتنكح النساء .

فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً على بن أبي طالب عليه

السلام قال : « هذا ذنب لم تص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمت ، نرى أن نحرقه بالنار » .

أخرجه البيهقي وفي إسناده إرسال . وأفاد الشوكاني بأن هذه الأحاديث تنهض بمجموعها

للاحتجاج .

وهؤلاء اختلفوا في كيفية مرتكب هذا العمل .

فروى عن أبي بكر وعلي : أنه يقتل بالسيف ، ثم يحرق لعظم المعصية .

ونذهب عمر وعثمان إلى أنه يلقي عليه حائط .

ونذهب ابن عباس إلى أنه يلقي من أعلى بناء في البلد .

وحكى البغوي عن الشعبي ، والزهرى ، ومالك ، وأحمد وإسحاق ، أنه يرجم .  
وروي عن النخعي أنه لو كان يستقم أن يرجم الزاني مرتين لرجم من يعمل عمل قوم لوط .  
وقال للتذري : حرق من يعمل هذا العمل أبو بكر وعلي ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام ابن  
عبد الملك .  
المذهب الثاني :

وذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن وقتادة ، والنخعي ، والثوري ،  
والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام يحيى ، والشافعي في قول إلى أن حده حد الزاني ، فيجلد البكر  
ويغرب ، ويرجم المحسن .  
واستدلوا بما يأتي :

١ - أن هنا نوع من أنواع الزنا ، لأنه إيلاج فرج في فرج ، فيكون اللاقط والمملوط به داخلين  
تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحسن والبكر ، ويؤيد هنا حديث رسول الله ﷺ : « إذا أتى  
الرجل الرجل فها زانيان » .

٢ - أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الزنا لها ، فهي لاحقان بالزاني بطريق  
القياس .

#### المذهب الثالث :

وذهب أبو حنيفة ، والمؤيد بالله ، والمرتضى ، والشافعي في قول إلى تمزيير مرتكب هذه  
الفاحشة ، لأن الفعل ليس بزنا فلا يأخذ حكمه .

وقد رجح الشوكاني مذهب الفائلين بالقتل ، وذهب للنذهب الأخير مخالفته للأدلة ، وناقش  
للذهب الثاني فقال : « إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والفعل به مطلقاً محصنة ، لمعموم أدلة الزنا  
الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها لمرتكب جرعة قوم لوط ، ومبطله للقياس المذكور على  
فرض عدم الشمول ، لأنه يصير ماسد الاعتبار ، كما تقرر في الأصول (١) .

#### ٢ - الاستثناء

استثناء الرجل بيده عما يتناقض مع ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان من الأدب وحسن الخلق ،  
وقد اختلف الفقهاء في حكمه :

فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً :

(١) أنه لا قياس مع التمسك .

ومنهم من رأى أنه حرم في بعض الحالات ، وواجب في بعضها الآخر .

ومنهم من ذهب إلى القول بكرهه .

أما الذين ذهبوا إلى تحريمه فهم للملكية ، والشافعية ، والزيديّة .

وحجّتهم في التحريم أن الله سبحانه أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة ، وملك البين .

فإذا تجاوز للره هاتين الحالتين واستحق ، كان من المعادين للمتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرمه عليهم . يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى زَيْنًا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَذَكَّرُونَ ﴾ (١) .

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها الآخر ، فهم الأحناف فقد قالوا : إنه يجب الإستهناء إذا خيف الوقوع في الزنا بدونه ، جرياً على قاعدة : ارتكاب أخف الضررين .

وقالوا : إنه يجرم إذا كان لاستجلاب الشهوة وإثارتها .

وقالوا : إنه لا بأس به إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده زوجة أو أمة واستغنى بقصد تسكينها .

وأما المناهضة فقالوا : إنه حرم ، إلا إذا استغنى خوفاً على نفسه من الزنا ، أو خوفاً على صحتة ، ولم تكن له زوجة أو أمة ، ولم يقدر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم فيرى أن الإستهناء مكروه ولا إثم فيه لأن مس الرجل ذكره بشأله مباح بإجماع الأمة كلها وإذا كان مباحاً فليس هناك زيادة على المباح إلا التمسد للنزول للتي : فليس ذلك حراماً أصلاً . لقول الله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) .

وليس هذا ما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال لقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .

قال : وإنما كره الإستهناء لأنه ليس من مكاهم الأخلاق ولا من الفضائل .

وروي لنا أن الناس تكلموا في الإستهناء فكرهته طائفة وأباحته أخرى .

ومن كرهه ابن عمر وعطاء .

ومن أباحه ابن عباس والحسن ، وبعض كبار التابعين .

وقال الحسن : كانوا يفعلونه في اللغاضي .

وقال مجاهد : كان من مضي يأمرؤن شبابهم بالإستهناء يستغفون بذلك ، وحكم للمرأة مثل حكم

الرجل فيه .

(١) سورة الأنعام - الآية : ١٧٩ .

(٢) سورة المؤمنون - الآيات : ٧٠، ٧١ .

## ٣ - السحاق (١)

السحاق محرم بإتفاق العلماء لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا للمرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » .  
والسحاق مباشرة دون إيلاج ، ففيه التمزير دون الحد كما لو مباشر الرجل المرأة دون إيلاج في الفرج .

## ٤ - إتيان البهية

أجمع العلماء على تحريم إتيان البهية .  
واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك .  
فروي عن جابر بن زيد أنه قال : من أتى بهية أقيم عليه الحد .  
ودوي عن علي أنه قال : إن كان محصناً رجم .  
ودوي عن الحسن : أنه بمنزلة الزاني .  
وذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في قول له وللويد بالله ، والناصر ، والإمام يحيى إلى وجوب التمزير فقط ، إذ أنه ليس بزنا .  
وذهب الشافعي في قول آخر : إلى أنه يقتل ، لما رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « من وقع على بهية فاقتلوه واقتلوا البهية » .  
رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمر .  
وروى الترمذي وأبو داود من حديث عاصم عن أبي رزين ، عن ابن عباس أنه قال : « من أتى بهية فلا حد عليه » وذكر أنه أصح .  
وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهية فاقتلوه واقتلوا البهية » .  
قال الشوكاني : « وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهية - الملة في ذلك ما رواه أبو داود والنسائي إنه قيل لابن عباس : ما شأن البهية ؟ قال : ما أراه قال ذلك ، إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها ، وقد عمل بها ذلك العمل .  
وقد تقدم أن الملة أن يقال : هذه التي فعل بها كنا وكذا .

(١) السحاق : إتيان المرأة للمرأة .

وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة للفقول بها - وإلى أنها تنجح ، علي عليه السلام والشافعي في قول له .

وذهبت القاسمية ، والشافعية في قول ، وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط .  
قال في البحر إنها تنجح البهيمة ولو كانت غير مأكولة ، ثلاثاً تأتي بولد مشوه كما روي أن راعياً أتى بهيمة فأنت بولود مشوه . انتهى .

قال : وما حديث أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان إلا لأكله ، فهو عام مخصص . بحديث الباب « انتهى » (١) .

### ٥ - الوطء بالإكراه

إذا أكرهت المرأة على الزنا فإنه لا حد عليها ، لأن الله تعالى يقول :

﴿ لَمَّا اِشْتَرَوْا بَنَاتًا غَيْرَ بِتَالِغٍ فِي عَقَابِ فَلَا لِمَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) .

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .

وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فدرأ عنها الحد .

وجاءت امرأة إلى عمر فذكرت له أنها استتت راعياً فأتى أن يسقيها إلا أن تكفه من نفسها .

فعلت - فقال - « علي » : ما ترى فيها - قال : إنها مضطرة - فأصطابها شيئاً وتركها .

ويستوي في ذلك الإكراه بالإلجاء - بمعنى أن يظلبها على نفسها - والإكراه بالتهديد ولم يخالف في

ذلك أحد من أهل العلم ، وإنما اختلفوا في وجوب الصداق لها .

فذهب مالك والشافعي ، إلى وجوبه .

روي مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة

بصداقها على من فعل ذلك بها .

وقال أبو حنيفة : لا صداق لها .

قال في بداية المجتهد :

وسبب الخلاف : هل الصداق عوض عن البضع أو هو غلّة فن قال : هو عوض عن البضع أوجبه

في البضع في الحلية والحرمية ، ومن قال إنه غلّة خص الله به الأزواج لم يوجبه .

وروي أبي حنيفة أصح .

(١) نيل الأوطار ج ٢ ص ٩٠٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٧٣ .

## ٦ - الخطأ في الوطء

إذا زفت إلى رجل امرأة غير زوجته - وقيل له هذه زوجتك ، فوطئها يعتقدها زوجته فلا حد عليه باتفاق .

وكذلك الحكم إذا لم يقل له هذه زوجتك ، أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته فوطئها - أو دعا زوجته فجماع غيرها ، فظنها للدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك .

وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح - أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمن دعا امرأة محرمة عليه فأجابته غيرها فوطئها يظنها للدعوة فعليه الحد ، فإنه دعا محرمة عليه ؛ فأجابته زوجته فوطئها يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أثم باعتبار ظنه .

## ٧ - بقاء البكارة

وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق الشهود عليها بالزنا ، عند أبي حنيفة ، والشافعي وأحمد ، والشيعة الزيدية فإنما شهد أربعة على امرأة بالزنا وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء فلا حد عليها للشبهة ولا حد على الشهود .

## ٨ - الوطء في نكاح مختلف فيه

ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج النعمة ، والشغار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة في عدة الرابعة البائن ، لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الوطء والحدود تدرك بالشبهات خلافاً للظاهرية ؛ إذ أنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

## ٩ - في نكاح باطل

وكل زواج جمع على بطلاته ، كنكاح خامسة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتدة النفير ، أو نكاح المطلقة ثلاثاً قبل أن تتزوج زوجاً آخر ، إذا وطئ فيه فهو زنا موجب للحد ، ولا عبرة بوجود العقد ولا أثر له .

## حد القذف

١ - تعريفه :

أصل القذف الرمي بالحجارة وغيرها . ومنه قول الله تعالى لأم موسى عليه السلام : ﴿ أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي الْتَابُوتِ ، فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والقذف بالزنا مأخوذ من هنا للمعنى ، وللقصود به هنا للمعنى الشرعي ، وهو الرمي بالزنا .

٢ - حرمته :

يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والحفاظ على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم وهو لهذا يقطع أسنة السوء ويسد الباب على الذين يلتصقون للبراء العيب : فتهن ضمائر النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ويلغوا في أعراضهم ، ويعطروا أشد الخطر إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا حتى تظهر الحياة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم القذف تحريمًا قاطعًا ، ويعمله كبيرة من كبائر الإثم والفواحش ، ويوجب على القاذف غائبة جلدًا - رجلاً كان أو امرأة - ويمنع قبول شهادته ، ويحكم عليه بالفسق واللعن والعطرد من رحمة الله ، ولستحقاق العقاب الأليم في الدنيا والآخرة ، اللهم إنا ثبت صحة قوله بالأدلة التي لا يتطرق إليها الشك ، وهي شهادة أربعة شهداء بأن للقذوف تورط في الفاحشة يقول الله سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ <sup>(٢)</sup> الْمُحْصَنَاتِ <sup>(٣)</sup> كُفُّوا أَيْدِيَهُمْ أُولَئِكَ يَافَئُونَ أَعْيُنَهُمْ فَاقْبَلُوهُمْ فَمَنْ بَيِّنَاتٍ جَلَّةٌ ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا لِإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ويقول تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تُغْلَبُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ، يُؤْتِيهِمْ يَوْمَئِذٍ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ويقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَصِفُونَ أَنْ تَشِيْعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ .

وروى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا السبع اللواتي <sup>(٦)</sup> .. قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال

(١) يرمون : يفتنون ويصيبون .

(٢) سورة طه ، الآية : ٦٩ .

(٣) المحصنات : أي الأفسس المعينة ليدخل فيها الذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص برمي

النساء دون الرجال وتوقفاً عند ظاهر الآية .

(٤) سورة النور ، الآية : ٥ .

(٥) سورة النور ، الآيات : ٢٣ ، ٢٤ - (٦) الهلكات .

اليتم ، والتولي يوم الزحف <sup>(١)</sup> وقنف الحصنات للؤمنات المقاتلات . .  
 وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإنك الذي وقع لأم المؤمنين السيدة  
 عائشة رضي الله عنها قالت :

لما نزل عذري ، قام النبي على الظهر فذكر وتلا القرآن ؛ فلما نزل عن التنير أمر بالرجلين والمرأة  
 فصرخوا حذرم ، وهو حسان ومسطح ، وجيشة .  
 رواه أبو داود .

ما يشترط في القذف :

للقذف شروط لابد من توافرها حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الجلد .  
 وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف ، ومنها ما يجب توافره في اللقذوف ، ومنها ما  
 يجب توافره في الشيء القاذف به .

شروط القاذف :

والشروط التي يجب توافرها في القاذف هي :

١ - العقل . ٢ - البلوغ . ٣ - الاختيار .

لأن ذلك أصل التكليف ، ولا تكليف بدون هذه الأشياء . فإذا قذف الجنون أو الصبي أو الكره  
 فلا حد على واحد منهم ؛ لقول رسول الله ﷺ :  
 « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن الجنون حتى  
 يفيق » .

ويقول : « رفع عن أمي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .

فإذا كان الصبي مراهماً يؤدي قذفه فإنه يميز تمزيماً مناسباً .

شروط المقذوف :

وشروط للمقذوف هي :

١ - العقل : لأن الحد إنما شرع للزجر عن الأذية بالضرر الواقع على المقذوف ، ولا مضرة على من  
 فقد العقل فلا يجد قاذفه .

- البلوغ : وكذلك يشترط في اللقذوف البلوغ ؛ فلا يجد قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى  
 صبية يمكن وطؤها قبل البلوغ بالزنا ؛ فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ، لأنه ليس

(١) التولي يوم الزحف : الفرار من القتال .

يزني ، إذ لا حد عليها . ويعزر القاذف .

وقال مالك : إن ذلك قذف يحد فاعله .

وقال ابن العربي : « والمسألة محتلة مشككة . لكن مالك غلب عرض للتعزوف وغيره راعى حياية ظهر القاذف ، وحياية عرض للتعزوف أولى ؛ لأن القاذف كشف عترة بطرف لسانه ، فلزم الحد » .  
وقال ابن النضر : « وقال أحمد في الجارية بنت تسع يحد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ضرب قاذفه » .

وقال إسحاق : إذا قذف غلام يطأ مثله ففيه الحد . والجارية إذا جاوزت تسعة مثل ذلك .

وقال ابن النضر : لا يحد من قذف من لم يبلغ ، لأن ذلك كذب . ويعزر على الأذى .

٣ - الإسلام : والإسلام شرط في التعزوف ، فلو كان التعزوف من غير المسلمين لم يقرأ الحد على قاذفه عند جمهور العلماء ، وإذا كان المكس قذف النصراني أو اليهودي للسلم الحر فعليه ما على السلم : ثمانون جلدة .

٤ - الحرية : فلا يحد العبد بقذف الحر له ؛ سواء أكان العبد ملكاً للقاذف أم لغيره ؛ لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قذف الحر للعبد محرماً لما رواه البخاري ومسلم . أن رسول الله ﷺ قال : « من قذف مملوكه بالزنا أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كافراً » .

قال العلماء : وإنما كان ذلك في الآخرة لارتفاع الملك ، ولبتواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك تكافاً للناس في الحدود والحرمات واقتص من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يمنوا للمظلوم عن الظالم .

وإنما لم يتكافأوا في الدنيا لثلاث تدخل الداخلة على المالكيين في مكثاتهم ثم<sup>(١)</sup> فلا تصح لهم حرمة ، ولا فضل في منزلة وتبطل قائمة التسخير .

ومن قذف من يحسبه عبداً فإنما هو حر فعليه الحد ، هو اختيار ابن النضر ، وقال الحسن البصري لا حد عليه .

وأما ابن حزم فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف العبد يقام عليه الحد . وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية . قال :

وأما قولهم لا حرمة للعبد ولا للأمة فكلام سخيف . والمؤمن له حرمة عظيمة .

وربما عجب جلف خير من خليفة قرشي ، عند الله تعالى ورأي ابن حزم هنا رأي وجبه وحق ، لو

(١) أي ثلاث تعد الملائكة بين السادة والعبيد .

لم يصطدم بالنص للتقدم .

• - العفة :

وهي العفة عن الفاحشة التي رعى بها سواء أكلن غنيماً عن غيرها أم لا ، حتى أن من زنا في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حالته وامتد عمره قذفه قاذف ، فإنه لا حد عليه . وإن كان هذا القاذف يستوجب التزير لأنه أشاع ما يجب سقره وإخفاؤه .

ما يجب توفره في المقذوف به :

أما ما يجب توفره في المقذوف به فهو التصريح بالزنا أو التمرّض الطاهر ، ويتوي في ذلك القول والكتابة .

ومثال التصريح أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : « يا زاني » أو يقول عبارة تجري مجرى هذا التصريح ، كقبي نسه عنه .

ومثال التمرّض كأن يقول في مقام التنازع ، « لست بزنا ولا أُمي بزانية » .

وقد اختلف العلماء في التمرّض . فقال مالك :

إن التمرّض ملحق بالتصريح ، لأن الكتابة قد تقوم - بعرف العادة والاستعمال - مقام النص الصريح . وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد أخذ عمر رضي الله عنه بهذا الرأي .

روى مالك عن عمرة بنت عبد الرحمن : « أن رجلين استبأ في زمان عمر بن الخطاب فقال أحدهما للآخر : « والله ما أُمي بزنا ولا أُمي بزانية » .

فاستشار عمر في ذلك .

فقال قائل : مدح أباه وأمه .

وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا .

نرى أن تجلده الحد ، فجلده عمر الحدّ ثمانين » .

ونهب ابن مسعود ، وأبو حنيفة والشافعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن حزم ، والشيعة ، ورواية عن أحمد : إلى أنه لا حدّ في التمرّض ، لأن التمرّض يتضمن الاحتمال والاحتال شبهة . والحدود تدرك بالشبهات .

إلا أن أبا حنيفة والشافعي يريان تمزيقاً من يفعل ذلك .

قال صاحب الروضة الندية كاشفاً وجه الصواب في هذا :

« التحقيق أن المراد من رمي المحصنات للذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ

يدل لغة أو شرعاً أو عرفاً - على الرمي بالزنا ، ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يأت بتأويل مقبول يصح حل الكلام عليه ، فهنا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة . وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنى أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً ، وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فإنه يجب عليه الحد .

وأما إذا عُرِضَ بلفظ محتمل ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا ، فلا شيء عليه ، لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال .

### بم يشبه حد القذف ؟

الحد يشبه بأحد أمرين :

١ - إقرار القاذف نفسه .

٢ - أو بشهادة رجلين عدلين .

### عقوبة القاذف الدنيوية :

يجب على القاذف - إذا لم يتم البينة على صحة ما قال - عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة ، وعقوبة - أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً والحكم بنفسه لأنه يصبح غير عدل . عند الله وعند الناس .

وهاتان العقوبتان هما المقرتان في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وهذا متفق عليه بين العلماء إذا لم يتب القاذف .

بقي مسألتان اختلف فيها العلماء :

### المسألة الأولى :

هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحر أم لا ؟

### والمسألة الثانية :

إذا تاب القاذف ، هل يرد له اعتبار وتقبل شهادته أو لا ؟

أما للمسألة الأولى فهي أنه إذا قذف العبد الحر المحصن وجب عليه الحد ، ولكن هل حله مثل حد

الحر ، أو على النصف منه ؟

لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أنظار الفقهاء ، فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جريمة القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ، لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنا .

يقول الله سبحانه : ﴿ لَئِنْ أَقْبَيْنَ يَنْصَحِيكَ فَاعْلَمْ أَنَّ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۖ ﴾ (١) .

قال مالك : « قال أبو الزناد سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والحلفاء وهم جزأ ، فما رأيت أحداً جلد هبتاً في فرية أكثر من أربعين » .

وروي عن ابن مسعود ، والزهري ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ؛ وابن حزم ، أنه يجلد ثمانين جلدة . لأنه حد وجب حقاً للأعميين ، إذ أن الجنابة وقعت على عرض للقدوف ، والجنابة لا تختلف بالرق والحرية .

قال ابن المنذر : « والذي عليه الأصهار القول الأول ، وبه أقول » .

وقال في المسوى : « وعليه أهل العلم » .

وقد ناقش صاحب الروضة الندية للرأي الأول ، وقال مرجحاً للرأي الثاني :

الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والقضاة يقذف العبد الحر أشد منها يقذف الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لأن الكتاب ولا من السنة . ومعظم ما وقع التعميل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا : ﴿ لَئِنْ أَقْبَيْنَ يَنْصَحِيكَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۖ ﴾ .

ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف . فلحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لاسيما مع اختلاف العلة وكون أحدهم حقاً لله محضاً ، والآخر مشوباً بمقتضى آدمي .

أما المسألة الثانية :

فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ما دام لم يتوب ، لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يذهب العدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتوب من فسقه هذا ، والجلد ، وإن كان مكثراً للإثم الذي ارتكبه وتخلصه من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزيل عنه وصف الفسق للوجوب لرد الشهادة .

ولكن إذا تاب وحسنت توبته ، فهل يرد له اعتباره ، وتقبل شهادته أم لا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين :

الرأي الأول : يرى قبول شهادة المحدث في قذف إذا تاب توبة نصوحاً وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء وسفيان بن عيينة ، والشمسي ، القاسم ، وسالم ، والزهري .

إن تبت قبيلت شهادتك !

أما الرأي الثاني : فإنه يرى عدم قبولها ، ومن ذهب إلى هذا : الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير .  
وأصل هذا الخلاف هو الاختلاف في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ .

فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معاً : أي عدم قبول الشهادة ، والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟  
فمن قال إن الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً قال بجواز قبول الشهادة بعد التوبة .  
ومن قال إن الاستثناء راجع إلى الحكم بالفسق ، قال بعدم قبولها معاً كانت توبته .  
كيفية التوبة :

قال عمر رضي الله عنه : توبة القاذف لا تكون إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القذف الذي لا حد فيه .

وقال الذين شهدوا على المنعة : من أكذب نفسه أجزت شهادته فيها يستقبل . ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا . وأبى أبو بكر أن يفعل ، فكان لا يقبل شهادته .

وهذا مذهب الشعبي ، وعكس عن أهل المدينة ، وقالت طائفة من العلماء : توبته أن يصلح ويمسح حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكذيب ، وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه وترك العودة إليه . وهذا مذهب مالك ، وأبى جرير .

هل يجد بقذف أصله ؟

قال أبو ثور وابن النضر : « إذا قذف ابنه فإنه يجد لظاهر القرآن الكريم فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف » .

وقالت الحنفية والشافعية : لا يجد ، لأنه يشترط في القاذف أن لا يكون أصلاً كالأب والأم ، لأنه إذا لم يقتل الأصل به لعدم حده بقذفه أولى ، وإن قالوا بتميزه ، لأن القذف أذى .  
تكرار القذف لشخص واحد :

إذا قذف القاذف شخصاً واحداً أكثر من مرة ، فعليه حد واحد إذا لم يكن قد حد لواحد منها ، فإن كان قد حد لواحد منها ثم عاد إلى القذف ، حد مرة ثانية ، فإن عاد حد مرة ثالثة وهكذا يجد لكل قذف .

## قذف الجماعة :

إذا قذف القاذف جماعة ورمام بالزنا ، فقد اختلفت أقطار الفقهاء في حكه إلى ثلاثة مذاهب :

١ - للمذهب الأول: مذهب القائلين بأن يحد حنًا واحدًا ، وم أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والثوري .

٢ - والمذهب الثاني : مذهب القائلين بأن عليه لكل واحد حنًا ، وم الشافعي والليث .

٣ - والمذهب الثالث : مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا زناة : أو يقول : لكل واحد : ففي الصورة الأولى يحد حنًا واحدًا ، وفي الثانية عليه حد لكل واحد منهم .

قال ابن رشد : « فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حنًا واحدًا حديث أنس وغيره : أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك ابن مسعود فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فلاعن بينهما ولم يحد شريكًا ، وذلك إجماع من أهل العلم فيمن قذف زوجته برجل .

وعدة من رأى أن الحد لكل واحد منهم أنه حق للأدمين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم ينف الكل لم يسقط الحد .

ولما من فرق بين من قذفهم في كلمة واحدة أو كلمات ، أو في مجلس واحد أو في مجالس ، فلائنه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القذف ، لأنه إذا اجتمع تعدد القذف وتعدد القذف ، كان أوجب أن يتعدد الحد » .

## هل الحد حق من حقوق الله أو حق من حقوق الأدمين

ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقًا من حقوق الله : أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك للقذف ، ولا يسقط بمغفوه ، ونفقت القاذف التوبة فيها بينه وبين الله تعالى ، ويتنصف فيه الحد بالرق مثل الزنا . وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الأدمين ، ويترتب عليه أن الإمام لا يقيه إلا مطالبة المقدوف ، ويسقط بمغفوه ويورث عنه ويسقط بمغفوه وارثه ، ولا تنفع القاذف التوبة حتى يحلله المقدوف .

## مقووط الحد

ويسقط حد القذف بمجيء القاذف بأربعة شهداء ، لأن الشهداء ينفون عنه صفة القذف الموجبة للحد ، ويشبهون صدور الزنى بشهادتهم .

فيقام حد الزنى على المقدوف ، لأنه زان . وكذلك إذا أقر للمقدوف بالزنا واعترف بما رماه به القاذف .

وإذا قذفت المرأة زوجها فإنه يقام عليها الحد ، إذا توفرت شروطه بخلاف ما إذا قذفها هو ولم يقم عليها البينة ، فإنه لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان ، وقد تقدم ذلك في باب اللعان .

## الردة

### تعريفها :

الردة : هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، وهي مثل الارتداد ، إلا أنها تختص بالكفر .  
والمقصود بها هنا : رجوع المسلم ، العاقل البالغ ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره دون إكراه من أحد - سواء في ذلك الذكور والإناث . فلا عيرة يارتداد الجنون ولا الصبي <sup>(١)</sup> لأنها غير مكلفين .  
يقول النبي ﷺ : « رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : مَنْ نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْجَنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ » .

رواه أحمد وأصحاب السنن وحسنه الترمذي .

وقال الحاكم ، صحيح على شرط الشيخين .

والإكراه على التلطف بكلمة الكفر لا يخرج المسلم من دينه مادام القلب مطمئناً بالإيمان .

وقد أكره عمار بن ياسر على التلطف بكلمة الكفر فنطق بها ، وأنزل الله سبحانه في ذلك : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ، وَكَانَ مَنْ قَرَحَ بِالْكُفْرِ شُرَكَاءَ ، فَتَكْلِمُهُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عباس : أخذته للشركون ، وأخذوا أباه وأمه سمية ، وصهيباً وبلالاً ، وغنابياً ، فمذبذبوم ، وربطت سمية بين بعيرين ، ووجيء قبلها بحرية - وقيل لها : إنك لست من أجل الرجال - فقتلت وقتل زوجها . وهما أول قتيلين في الإسلام .

ولما عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مَكْرُهاً - فشكا ذلك للنبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟  
قال : مطمئن بالإيمان .

فقال الرسول : « إِنْ عَادُوا ضَدَّ » .

هل انتقال الكافر من دين إلى دين كُفْرِي آخر يعتبر ردة ؟

قلنا : إن المسلم إذ خرج عن الإسلام كان مرتدّاً ، وجرى عليه حكم الله في المرتدين - ولكن هل الردة قاصرة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو إنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم إلى غيره من الأديان الكافرة ؟

الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر فإنه يَقْرَأُ على دينه الذي انتقل إليه ولا يَسْمُرُضُ له لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يائثله في البطلان والكفر كله ملّة

(١) وإن كان إسلام الصبي صحيح ومبطله تقبل منه .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١٠٦ .

واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقال من الهدى والحق إلى الضلال والكفر . والله يقول <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وفي بعض طرق الحديث : « ومن خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه » .

أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً .

وللشافعي قولان :

أحدهما : لا يقبل منه بعد انتقاله إلا الإسلام أو القتل .

وهذا يوافق إحدى الروايتين عن أحد .

والرواية الأخرى تقول : إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه أقر ، وإن انتقل إلى أنقص من دينه لم يقر ، فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية أقر ، لأن اليهودية مثل النصرانية من حيث إنها دينان ساويان في الأصل ، دخلها التحريف ونسخها الإسلام .

وكذلك يقر المجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية لأنه انتقل إلى ما هو أعلى . وإذا جاز الانتقال إلى الدين للمائل ، فانتقل إلى ما هو أعلى وأولى . وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية لم يقر ، لأنه انتقل إلى ما هو أنقص .

لا يكفر مسلم بالوزر :

الإسلام عقيدة وشريعة .

والمقيدة تنظم بالإيمان :

١ - بالإلهيات . ٢ - بالنبوات . ٣ - والبحث ، والجزاء .

والشريعة تنظم :

١ - العبادات من : صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج .

٢ - والأداب والأخلاق من : صدق ، ووفاء ، وأمانة .

٣ - وللمعاملات المدنية من : بيع ، وشراء .. إلخ .

٤ - والروابط الأسرية من : زواج وطلاق .

٥ - والعقوبات الجنائية : قصاص ، وحدود .

٦ - والعلاقات الدولية : من معاهدات ، واتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام ، منهج عام ، ينتظم شؤون الحياة جميعاً . وهذا هو المفهوم العام للإسلام

(١) - سورة آل عمران ، الآية : ٨٥ .

(٢) - هنا نذهب مع مالك ولي حنابلة .

كما قرره الكتاب والسنة وكافحه السلون على العهد الأول ، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة والخاصة ، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضواً في الجماعة المسلمة ، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتطبق عليه تعاليمه .

إلا أن من الناس الذكي والتهي ، والضعيف والقوي ، والتقادر والماجز ، والعامل والمائل ، والمجدد والمقصر .

فهم يختلفون اختلافاً يَبْيناً في قوائم البدنية ومواجههم النفسية والعقلية والروحية تبعاً لهذا الاختلاف فمنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يعتمد عنه حسب حال كل فرد وظروفه ويعتبه .

يقول الله سبحانه : ﴿ لَمْ نُؤَمِّرْكَ لِكِتَابِ الدِّينِ اسْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا لَمِثْلَهُمْ طَائِفًا لِنُفْسِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَقْتَصِفَةٌ يُمِتُّهُمْ سَائِرُ الْخَيْرَاتِ يُؤْتِنُ اللَّهُ ﴾ (١) .

إلا أن هذا الاعتماد عنه لا يخرج للقصر عن دائرته ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره مكفر لم يرد به فاعله تغيير إسلامه ، لم يحكم عليه بالكفر .

ومما تورط المسلم في التأم واقترف من جرائم ، فهو مسلم لا يجوز إتهامه بالردة .

روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم .

وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين من أن يقذف بعضهم بعضاً بالكفر ، لعظم خطر هذه الجناية ، فقال فيما رواه مسلم عن ابن عمر : « إذا كفر الرجل أخاه ، فقد باء بها أحدهما » .

مق يكون المسلم مرفقاً ؟

إن المسلم لا يعتبر خارجاً على الإسلام ، ولا يحكم عليه بالردة إلا إذا انشرح صدره بالكفر ، وأطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل ، لقول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ الْكُفْرَ سِتْرًا ﴾ .

ويقول الرسول ﷺ : « إذا الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ولما كان ما في القلب غيباً من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله ، كان لابد من صدور ما يدل على كفره دلالة قطعية لا تحتمل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك أنه قال : « من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً ويحتمل الإيمان من وجه ، حل أمره على الإيمان .

ومن الأمثلة الدالة على الكفر :

١ - إنكار ما علم من الدين بالضرورة . مثل إنكار وحدة الله وخلقه للعالم وإنكار وجود الملائكة ، وإنكار نبوة محمد ﷺ ، وإن القرآن وحى من الله وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضية الصلاة والزكاة ، والصيام والحج .

٢ - استباحة محرم أجمع للمسلمون على تحريمه ، كاستباحة الحمر ، والزنا ، والربا ، وأكل الخنزير ، واستحلال دماء المصومين وأموالهم <sup>(١)</sup> .

٣ - تحريم ما أجمع المسلمون على حله « كتحريم الطيبات » .

٤ - سب النبي أو الاستهزاء به ، وكنا سب أي نبي من أنبياء الله .

٥ - سب الدين ، الطعن في الكتاب ، والسنة ، وترك الحكم بها ، وتفضيل القوانين الوضعية عليها .

٦ - ادعاء فرد من الأفراد أن الوحي ينزل عليه .

٧ - إلقاء اللصاف في التافورات ، وكذا كتب الحديث ، استهانة بها واستخفافاً بما جاء فيها .

٨ - الاستخفاف باسم من أساء الله ، أو أمر من أوامره أو نهي من نواهيه ، أو وعد من وعده ، إلا أن يكون لحديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ، فإنه إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لن يكفر .

وفيه مسائل أجمع للمسلمون عليها ، ولكن لا يملها إلا الخاصة ، فإن منكرها يكفر بل يكون معنواً بجهله بها ، لعدم استفاضة طمها في العامة ، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وأن القتال عمداً لا يرث ، وأن للجنة السمس ، ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا الوسواس التي تساور النفس فلانها ما لا يؤاخذ الله بها .

فقد روى مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو يتكلم به » وروى مسلم عن أبي هريرة قال : « جاء أناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه فقالوا : إننا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ! قال : وقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » <sup>(٢)</sup> .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال :

(١) إلا إذا كان ذلك بتأويل - مثل تأويل الخوارج - فإنهم استحلوا دماء الصحابة وأموالهم - وبمثل تأويل فضيلة بن مطعم شرب الخمر ، ومع ذلك - فجمهور الفقهاء على أنهم غير كافرين .

(٢) أي استعظام الكلام به خوفاً من التعلق به ، فضلاً عن اعتقاده دليل على كمال الإيمان .

هل خلق الله الخلق ؟ فن خلق الله ؟ لمن وجد من ذلك شيئاً ، فليقل أمنت بالله . .

عقوبة المرتد :

الإرتداد جريمة من الجرائم التي تحيط ما كان من عمل صالح قبل الردة ، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة .

يقول الله سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَرْفُثْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ ، فَلَا وَلِيَّكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) .

ومعنى الآية : أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر ويستمر عليه حتى يموت كافراً ، فقد بطل كل ما عمله من خير ، وحرم ثمرته في الدنيا ، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق - وحرم من نعم الآخرة - وهو خالد في العذاب الأليم . وقد قرر الإسلام عقوبة المجردة في الدنيا للمرتد ، فضلاً عما توعد به من عذاب ينتظره في الآخرة - وهذه العقوبة هي القتل (٢) .

روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من بدل دينه فاقتلوه » .

وروي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس » .

وعن جابر رضي الله عنه ، أن امرأة يقال لها أم مروان إرتدت فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام ، فإن تابت ، وإلا قتل . فأبت أن تسلم ، فقتلت . أخرجه الدارقطني والبيهقي (٣) .

وثبت أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل المرتدين من العرب حتى رجعوا إلى الإسلام . ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد .

وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت . فقال أبو حنيفة : إن المرأة إذا إرتدت لا تقتل - ولكن تحبس ، وتخرج كل يوم فتستاب ، ويعرض عليها الإسلام ، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام ، أو تموت - لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء .

وخالف ذلك جمهور الفقهاء فقالوا : إن عقوبة المرأة للردة كمعقوبة الرجل المرتد ، سواء بسواء ، لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل ، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ : أن النبي ﷺ قال لما أرسله إلى اليمن : « أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها » .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

(٢) لو قتله مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل ، ولكن يميز لاقتلته على الحرام .

(٣) والإسناد ضعيف .

وهنا نص في محل النزاع .

وأخرج البيهقي ، والدارقطني ، أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها « أم قرفة » كفرت بعد إسلامها ، فلم تب ، فقتلها .

وأما حديث النهي عن قتل النساء فذلك إما هو في حال الحرب ، لأجل ضعفهن وعدم مشاركتهن في القتال . ولما كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .

ثم نهى عن قتلهن .

والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها دون استثناء . فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت عصية ، فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

حكمة قتل المرتد :

الإسلام منهج كامل للحياة فهو : دين ودولة ، وعبادة ، وقهاده ، ومصحف وصيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة . وهو مبني على العقل والمنطق ، قائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان أو يقف حاجلاً دون الوصول إلى كماله المادي والأدبي . ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ؛ فإذا خرج منه وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ، كان في الواقع خارجاً على الحق والمنطق ، ومتنكباً للدليل والبرهان ، حائثاً عن العقل السليم ، والفطرة السليمة .

والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى يكون قد ارتد إلى أقصى درجات الإلحطاط ، ووصل إلى الغاية من الإلحاد والغبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه . لأن حياته ليست لها غاية كريمة ولا مقصد نبيل .

هنا من جانب .. ومن جانب آخر ، فإن الإسلام كمنهج عام للحياة ، ونظام شامل للسلوك الإنساني ، لا غنى له من سياج مجمي ، ودرع بقيه ، فإن أي نظام لا قيام له إلا بالحماية والوقاية والحفاظ عليه من كل ما يهدد أركانه ، ويزعزع بنيانه . ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقيته من منع الخارجين عليه ، أن الخروج عليه يهدد كيانه ويمرضه للسقوط والتداعي .

إن الخروج على الإسلام والإرتداد عنه إنما هو ثورة عليه . والثورة عليه ليس لها من جزاء إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فمن خرج على نظام الدولة وأوضاعها المقررة .

إن أي إنسان - سواء كان في الدولة الشيوعية ، أم الدول الرأسمالية - إذا خرج عن نظام الدولة فإنه يتهم بالخيانة العظمى لبلاده ، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام .

فالإسلام في تقرير حقوية الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه ومتلاق مع غيره من النظم .  
استتابة المرقد :

كثيراً ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس وتزاحم الإيمان .  
ولابد أن تنهياً فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي  
تعيد الإيمان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وتريح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك ، ومن ثم  
كان من الواجب أن يستتاب المرتد ولو تكررت ردة ، ويجهل فترة زمنية يراجع فيها نفسه ، وتنفذ  
فيها وساوسه ، وتناقش فيها أفكاره ، فإن عدل عن موقفه بمد كشف شبهاته ، ورجع إلى الإسلام  
وأقر بالشهادتين وأقرت بما كان ينكره ، ويرى من كل دين يخالف دين الإسلام ، قبلت توبته ،  
والأقيم عليه الحد .

وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقدير ذلك وإفا يكرره التوجيه  
ويعاد معه النقاش حتى يثلب على الظن أنه لن يعود إلى الإسلام ، حيثئذ يقام عليه الحد <sup>(١)</sup> .  
والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتدوا على ما روي : أن رجلاً قدم إلى عمر رضي الله عنه  
من الشام فقال : « هل من مفرية <sup>(٢)</sup> خير ؟ قال : نعم . رجل كفر بعد إسلامه . فقال عمر : « فما  
فعلتم به ؟ قال : قريناه فضرينا عنقه قال : « فلأحبسوه في بيت ثلاثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً ،  
واستبتهوا لعله يتوب ويراجع أمر الله : اللهم إني لم أحضر ، ولم آمر ، ولم أرض إذ بلغني : اللهم إني  
أبرأ إليك من دمه » . رواه الشافعي .

والذين ذهبوا إلى القول الثاني استندوا إلى ما رواه أبو داود : أن معاذاً قدم العين على أبي موسى  
الأشعري وقد وجد عنده رجلاً موثقاً . فقال : ما هذا ؟  
قال : رجل كان يهودياً فأسلم ، ثم رجع إلى دينه « دين اليهود » فتهود . فقال : لا أجلس حتى  
يقتل .. ذلك قضاء رسول الله ﷺ .

وتكرر ذلك ثلاث مرات فأمر به « يقتل » ، وكان أبو موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ بعشرين  
ليلة ، أو قريباً منها . ومن طريق عبد الرزاق : أنهم أرادوه على الإسلام شهرين .  
واختلف القائلون بالاستتابة . هل يكفي بالمرة ؟ أو لابد من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس  
واحد أو في ثلاثة أيام ، وتقل ابن بطال عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يستتاب شهراً ، وعن  
النخعي يستتاب أيتها .

(١) هذا رأي الجمهور . ويقال يجب قتله في الحال وهو مغيب الحسن والموسى ، وأهل الطاعن ، لحديث معاذ ، ولأشعث الحارثي الفراء  
بأنه الدعوى ومن ابن عباس : إن كان أسلم مسلماً لم يستب والاستتباب .  
(٢) أي : عندك خير من بلاد يهودية .

## أحكام المرتد

إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام تغيرت الحالة التي كان عليها وتغيرت تبعاً لذلك للعاملة التي كان يعامل بها كـ مسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام نجلها فيها يأتي :

### ١ - العلاقة الزوجية :

إذا ارتد الزوج أو الزوجة انقطعت علاقة كل منهما بالآخر ، لأن ردة أي واحد منها موجبة للفرقة بينها - وهذه للفرقة تعتبر نسخاً فإن تاب المرتد وعاد إلى الإسلام - كان لا بد من عقد ومهر جديدين ، إذا أراد استئناف الحياة الزوجية <sup>(١)</sup> .

ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

### ٢ - ميراثه :

والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات ، لأن المرتد لا دين له - وإذا كان لا دين له فلا يرث قريبه المسلم - فإن قتل هو أو مات ولم يرجع إلى الإسلام ، انتقل ماله إلى ورثته من المسلمين لأنه في حكم الميت من وقت الردة - وقد أتى على بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له علي : لعلك إن ارتدعت لأن نصيب ميراثاً . ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا .

قال : فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن يزوجوكها . فأردت أن تزوجها ثم تعود إلى الإسلام ؟ قال : لا . قال : فأرجع إلى الإسلام . قال : لا . حتى ألقى للسبح .

فأمر به فضربت عنقه فدفن ميراثه إلى ولده من المسلمين . قال ابن حزم : وعن ابن مسعود بثله . وقالت طائفة بيننا ، منهم : الليث بن سعد ، وإسحاق بن راهوية . وهذا منذهب أبي يوسف ومحمد ، وإحدى الروايات عن أحمد .

### ٣ - فقد أهليته للولاية على غيره :

وليس للمرتد ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته ولا أبنائه الصغار ، وتعتبر عقودهم بالنسبة لهم باطلة ؛ لسلب ولايته لهم بالردة .

### مال المرتد :

الردة لا تقضي على أهلية المرتد للملك ، ولا تسلب حقه في ماله ، ولا تزول يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي ، وله أن يتصرف في ماله كما يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال

(١) يرى الفقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً باتاً يقتصر من عدد الطلاقات .

أهليته ، وكونه مستحق القتل لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ، لأن الشارع لم يعمل للمرتد عقوبة سوى عقوبة القتل حداً ، ويكون في ذلك كن حكم عليه بالتقصص أو بالرجم . فإن قتلته قصاصاً أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لحوقه بدار الحرب :

وكذلك يبقى ماله مملوكاً له إذا لحق بدار الحرب ويوضع تحت يد أمين ، لأن لحاقه بدار الحرب لا يسلبه حقه في الملكية .

### ردة الزنديق

قال أبو حاتم السجستاني وغيره .

« الزندقة » لفظ فارسي معرب أصله : « زنده كرو » أي يقال بدولم الدهر ، ثم قال : قال ثعلب : ليس في كلام العرب زنديق ، وإنما يقال : زنديق لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا : ملحد وجهري . أي يقول بدولم الدهر .

وقال الجوهري الزنديق من الشنوية وقال الحافظ بن حجر التحقيق ما ذكره من صنف في « الملل والنحل » : أن أصل الزندقة أتباع ديسان ، ثم ماني ، ومزدك <sup>(١)</sup> وقال النووي : الزنديق الذي ينتحل ديناً وقال في السوى ملخصاً . إن المخالف للدين الحق إن لم يعترف به ولم يدعن له لا ظاهراً ولا باطناً ، فهو الكافر . وإن اعترف بلسانه ، وقلبه على الكفر فهو المنافق .

وإن اعترف به ظاهراً وباطناً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق ، كما إذا اعترف بأن القرآن حق ، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الإبتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة ، والمراد بالنار ، هي العذابة التي تحصل بسبب الملكات اللعنومة وليس في الخارج جنة ولا نار ؛ فهو الزنديق . وقوله **يُكَلِّفُ** « أولئك الذين نهاني الله عنهم » وهو في المناقفة دون الزنادقة . ثم قال . وإن الشرع كما نصب القتل جزءاً للأرتداد ليكون مزجرة للمرتدين ، وقباً عن الملة التي أرضاها ؛ فكذلك نصب القتل جزءاً للزندقة : ليكون مزجرة للزندقة وقباً عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به .

(١) وملبس منهم أن الدور والظلة قديان . وأنها امتزاجا فعدت العالم كله منها ، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلة ومن كل من أهل الخير هو من النور . وأنه يجب أن يمس في قلبه النور من الظلة فليزم إزهاق كل نفس . وكان يرمي جد كسرى بحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مناقته ثم قتله وقتل أصحابه وبقي منهم بقايا أتبعوا مارك المذكور . وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك المهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل فعزا أصل الزندقة وأطلق جماعة من الشامية الردة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً .

قال في التاويل تأويلان : تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع : فذلك الزندقة .

فكل من أنكر الشفاعة ، أو أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ، وسؤال المنكر والتكبر ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء قال لا أتق هؤلاء الرواة ، أو قال أتق هم . لكن الحديث مؤول ، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله ، فهو الزنديق .

وكذلك من قال عن الشيخين « أي يكر وعمر مثلاً ليسا من أهل الجنة » مع تواتر الحديث في بشارتها ، أو قال : إن النبي ﷺ خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي .

أما معنى النبوة هو - كون إنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة ، معصوماً من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى ، فهو موجود في الأمة بعده <sup>(١)</sup> فذلك هو الزنديق ؛ وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى ، والله أعلم أ. هـ .

### هل يقتل الساحر

يتفق العلماء على أن للسحر أثراً ، وعلى كفر من يعتقد حله - ويختلفون في أن له حقيقة ، أو أنه تخيل ، كما يختلفون في السحر : هل هو كفر أو ليس بكفر ؟

وتبع ذلك اختلافهم في الساحر . فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يقتل الساحر بتعلم السحر ، وبفعله ، لكفره دون استتابة . وقال الشافعية والظاهرية : إن كان الفعل أو الكلام الذي سحر به كفراً ، فالساحر مرتد ؛ ويجري عليه حكم الردة ؛ إلا أن يتوب .

وإن كان ليس كفراً فلا يقتل ؛ لأنه ليس كفراً ؛ وإنما هو عاص فقط والظاهر أن السحر حية من كبائر الإثم ، وأن الساحر لا يقتل بسحره ، إلا إذا اعتقد حله ، فيكون مرتدّاً ، لا بسحره ولكن باستحلال ما حرم الله .

روي أبو هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات : فقيل يارسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربوا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف الحصنات للمؤمنات » .

قال ابن حزم بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره ، ووجوب قتله : « وصح أن الساحر ليس كفراً ، وإذا لم يكن كفراً ، فلا يحل قتل فاعله ، لأن رسول الله ﷺ قال : لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزني بعد إحسان ، ونفس بنفس » .

(١) كما يعتقد القديسيات في غلام أحمد مدعي النبوة الكذاب .

فالساحر ليس كافراً كما يئنا ولا قاتلاً ، ولا زانياً محصناً ، ولا جاء في قتله نص صحيح ، فيضاف إلى هذه الثلاث ، كما جاء في الحارث . ثم قال : فصَحَّ تحريمه مما ييقن لا شك فيه . ورأى الشيعة أن الساحر مرتد وحكه حكم المرتد .

الكاهن والعراف (١) :

يرى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل ؟ لقول عمر « اقتلوا كل ساحر وكاهن » . وفي رواية عنه : « إنها إن تابعا لم يقتلا » . ويرى متقدمو الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما شاء كفر ، وإن اعتقد أنه نجمل لا حقيقة له ، لم يكفر .

(١) الكاهن : هو الذي يتخذ من الجبن من يأتيه بالأخبار ، والعراف : هو الذي يتحدث بالمعس والظن ، مدعيًا أنه يعلم الغيب .

## الحراية

تعريفها :

الحراية - وتسمى أيضاً قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام لإحداث الفوضى ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وهتك الأعراض ، وإهلاك الحرث والنسل <sup>(١)</sup> . متحدياً بذلك الدين والأخلاق والنظام والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين ، أو النعميين ، أو المعاهدين أو الحريين ، مادام ذلك في دار الإسلام ، ومادام عدوها على كل متحوق الدم قبل الحراية من المسلمين النعميين . وكما تتحقق الحراية بخروج جماعة من الجماعات ، فإنها تتحقق كذلك بخروج فرد من الأفراد . فلو كان لفرد من الأفراد فضل جيروت ويطش ، ومزيد قوة وقسرة يفلب بها الجماعة على النفس والمال ، والعرض ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل في مفهوم الحراية العصابات المختلفة ، كمصابة القتل وعصابة خطف الأطفال ، وعصابة اللصوص للسطو على البيوت ، والبنوك ، وعصابة خطف البنات والمذاوى للنجور هن ، وعصابة اختيال الحكام ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن وعصابة إتلاف الزرع وقتل المولوثي والدواب .

وكلمة الحراية مأخوذة من الحرب ، لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر معارضة للجماعة من جانب ومعارضة للتعاليم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة وسلامتها ، بالحفاظ على حقوقها من جانب آخر .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر معارضة ، ومن ذلك أخذت كلمة الحراية ، وكما يسمى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حراية ، فإنه يسمى أيضاً قاطع طريق ، أن الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يمرّون فيه ، خشية أن تسفك دماؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتك أعراضهم أو يتعرضوا لما لا قدرة لهم على مواجهته ، ويسمى بعض الفقهاء به « الرقعة الكبرى » <sup>(٢)</sup> .

(١) أي : قطع الثمر ، وإتلاف الزرع ، وقتل الدواب والأنعام .

(٢) سميت بهذا التسمية ، لأن ضررها عام على المسلمين ، يقتطع الطريق بخلاف الرقعة العادية ، فإنها تسمى الرقعة الصغرى ، لأن ضررها يخص اللزوق منه وحده .

## الحراية جرمية كبرى :

والحراية - أو قطع الطريق - تعتبر من كبريات الجرائم ، ومن ثم أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقصى عبارة فجعلهم عارين لله ورسوله ، وساعين في الأرض بالفساد وغلظ عقوبتهم تغليظاً لم يجعلها لجرمة أخرى . يقول الله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي النَّارِ وَلَهُمْ فِي الْأُخْرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) .

ورسول الله ﷺ يعلن أن من يرتكب هذه الجناية ليس له شرف الإتيان إلى الإسلام فيقول : « مَنْ حُلَّ عَلَيْنَا السِّلَاحُ فَلَيْسَ مِنَّا » (٢) . رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر . إذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي ، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة ، فإن الناس يموتون على ما عاشوا عليه كما يمشون على ما ماتوا عليه . وروي أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « من خرج على الطاعة ، وفارق الجماعة ومات فليس به جاهلية » (٣) . أخرجه .

## شروط الحراية :

ولابد من توافر شروط معينة في الحارين حتى يستحقوا العقوبة المقررة لهذه الجريمة : وجلة

هذه الشروط هي :

١ - التكليف .

٢ - وجود السلاح .

٣ - البعد عن العمران .

٤ - المجاهرة .

ولم يتفق العلماء على هذه الشروط ، وإقالم فيها مناقشات نجملها فيما يلي :

(١) - سورة اللامة ، الآية ٢٢ .

(٢) من حل علينا السلاح : أي حله لقتال المسلمين بغير حق كني بحمله عن القتالة إذ القتل لازم لحل السلاح . ليس ما : ليس على طريقنا وهدينا فإن طريقنا نصر السلم والقتال دونه ، ترويه وإباحته وقبالة .

(٣) سرج على الطاعة : أي طاعة الحاكم الذي وقع الاجتماع عليه في قتل من الأقطار . فارق الجماعة : التي انتقلت على طاعة إمام ، وانتهى به شمله . واجتمعت به كلمتهم ، وحاطهم من عدوم . ميتة جاهلية : منسوبة إلى الجهل . وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة إلى مات على الكفر بملح أن الكل لم يكن تحت حكم إمام .

## ١ - شرط التكليف :

يشترط في المحاربين : العقل والبلوغ ، لأنها شرط التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود .  
فالصبي والمجنون لا يعتبر الواحد منهما محارباً . مهما اشترك في أعمال المحاربة ، لعدم تكليف واحد  
منهما شرعاً . ولم يختلف في ذلك الفقهاء ، ولكن اختلفوا فيما إذا اشترك في المحاربة صبيان أو مجانين .  
فهل يسقط الحد عن اشتركوا فيها بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو المجانين ؟  
قالت الأحناف : نعم يسقط الحد ، لأنه إذا سقط من البعض ، فإن هذا السقوط يسري إلى الكل  
باعتبار إنهم جميعاً متضامنون في المسؤولية ، وإذا سقط حد المحاربة نظر في الأعمال التي ارتكبت على  
أنها جرائم عادية يعاقب عليها العقوبات المقررة لها .  
فإن كانت الجريمة قتلاً رجوع الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتص . وهكذا في بقية  
الجرائم .

ومقتضى المذهب المالكي ، والمذهب الظاهري وغيرهما أنه إذا سقط حد المحاربة عن الصبيان  
والمجانين ، فإنه لا يسقط عن غيرهم من اشتركوا في الأثم والمدوان لأن هذا الحد هو حق الله تعالى ،  
وهذا الحق لا ينظر فيه إلى الأفراد .

ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ، لأنه ليس للأثوثة ولا للرق تأثير على جريمة المحاربة فقد  
يكون للمرأة<sup>(١)</sup> والعبد من القوة مثل ما لغيرها ، من التدبير وحمل السلاح والمشاركة في التردد  
والمصيان ، فيجري عليها ما يجري على غيرها من أحكام المحاربة :

## ٢ - شرط حمل السلاح :

ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح ، لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في المحاربة : إنما هي  
قوة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح فليسوا بمحاربين ، لأنهم لا يمتنعون من يقصدهم وإذا تسلحوا  
بالمصي والحجارة ، فهل يعتبرون محاربين ؟

اختلف الفقهاء في ذلك . فقال الشافعي ومالك والحنابلة ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وابن  
حزم : إنهم يعتبرون محاربين لأنه لا عبرة بنوع السلاح ، ولا بكثرته وإنما العبرة بقطع الطريق  
وقال أبو حنيفة : ليسوا بمحاربين .

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في المحاربة ، وذلك لوقية قلوب النساء ، وضغف نيتهم ، ولأن من أهل الحرب وهذه رواية  
طاهرة الرواية . وروي الطحاوي عنه : أن هذا ليس مشروطاً بل النساء والرجال سواء في المحاربة .

### ٣ - شرط الصحراء والبعد عن العمران :

واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن فعلوا ذلك في البنيان لم يكونوا محاربين ، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ، ولأن في المصر يلحق الفوت غالباً فتذهب شوكة للمتدين ، ويكونون مختلفين واختلس ليس بقاطع ، ولا حد عليه ، وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ، وأكثر فقهاء الشيعة . وقول الحنفي من المناهضة وحزم به في الوجيز .

وذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحد ، لأن الآية بمومها تتناول كل محارب . ولأنه في المصر أعظم ضرراً ، فكان أولى . ويدخل في هذا المصائب التي تتفق على العمل الجنائي من السلب ، والنهب والقتل . وهذا مذهب الشافعي ، والمناهضة ، وأبي ثور ، وبه قال الأوزاعي ، والليث والمالكية والظاهرية .

والظاهر أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار . فن راعى شرط الصحراء نظراً إلى الحال الحالية ، أو أخذ من حال زمنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره . وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط . ولنا يقول الشافعي : إن السلطان إذا ضعف ووجدت الغلبة في المصر كانت محاربة . وأما غير ذلك فهو اختلاس عنده .

### ٤ - شرط المجاهرة :

ومن شروط المحاربة المجاهرة بأن يأخذوا المال جهراً ، فإن أخذوه خفياً فهم سراق ، وإن اختطفوه وهربوا ، فهم منتهبون ، لا قطع عليهم ، كذلك إن خرج الواحد والأثنان على آخر قافلة فسلموا منها شيئاً ، لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة ، وإن خرجوا على عدد يسير فقهروهم ، فهم قطاع طريق وهذا مذهب الأحناف والشافعية والمناهضة وخالف في ذلك المالكية والظاهرية .

قال ابن العربي المالكي : والذي نختاره أن المحاربة عامة في المصر والفقر ، وإن كان بعضها أخص من بعض ، ولكن اسم المحاربة يتناولها ، ومعنى المحاربة موجود فيها ، ولو خرج بمسافر في المصر يقتل بالسيف ويؤخذ فيه بأشد من ذلك لا بأس به فإنه سلب غيلة وفعل الغيلة أقبح من فعل المجاهر . ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة فكان قصاصاً ، ولم يدخل في قتل الغيلة ، فكان حربية ، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل . وقال : لقد كنت أيام تولية القضاء قد رفعت إلى أمر قوم خرجوا محاربين في رفقة فأخذوا منهم امرأة - مغالبة على نفسها من زوجها ، ومن جملة المسلمين معه - فإختلوا بها ، ثم جئ فيهم الطلب فأخذوا وجيء بهم ، فسألت من كان ابتلاي الله به من اللتين ، فقالوا - ليسوا محاربين ، لأن المحاربة إنما تكون في الأموال لا في الفروج .

فَقُلْتُ لَهُمْ : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ ألم تعلموا أن الحرابة في الفروج أضحش منها في الأموال ، وإن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب بين أيديهم ، ولا يرضون أن يحرب للره في زوجته ويته ٢ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت أن يسلب الفروج . وحسبكم من بلاء صحبة الجهاد ، وخصوصاً في الفتيا والقضاء .

وقال القرطبي : « وللمقاتل كالحارب ، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله ، وإن لم يشهر السلاح ، ولكن دخل عليه بيته أو صاحبه في سحر ، فاطمعه سماً فقتله ، فيقتل حداً لا قوتاً وقريب من هذا القول رأي ابن حزم حيث يقول : إن الحارب هو المكابر الخيف لأهل الطريق ، والمفسد في سبل الأرض ، سواء بسلاح أم بلا سلاح أصلاً . سواء ليلاً أم نهاراً ، في مصر لم فلاة ، أم قصر الخليفة أم في الجامع سواء ، وسواء فعل ذلك بجند أم بغير جند ، منقطعهم في الصحراء أم أهل قرية ، سكاناً في دورهم أم أهل حصن كذلك ، أم أهل مدينة عظيمة أم غير عظيمة . كذلك واحد أم أكثر ، كل من حارب المارة وأخاف السبيل يقتل نفس أو أخذ مال : أو لجراحة ، أو لانتهاك عرض ، فهو محارب عليه وعليهم ، كثروا أو قلوا . »

ومن ثم يتبين أن مذهب ابن حزم أوسع المناهب بالنسبة للحرابة ، ومثله في ذلك للملكية ، لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الأنحاء وبأي صورة من الصور ، يعتبر عارياً مستحقاً لعقوبة الحرابة .

### عقوبة الحرابة

أنزل الله سبحانه في جريمة الحرابة قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقِيعُوا عَلَيْهِمُ هَاجِلُوا أَنَّ اللَّهَ قَشُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . فهذه الآيات نزلت فمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ويسعى في الأرض بالفساد لقوله سبحانه : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقِيعُوا عَلَيْهِمُ ﴾ .

وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقوا في أيدي المسلمين ، فأسلموا فإن الإسلام يعمهم دماءهم وأموالهم وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي قبل الإسلام ما يستوجب العقوبة : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام ، ومعنى يحاربون الله ورسوله : أي يحاربون المسلمين بما يحدثونه من اضطراب ، وفوضى ، وخوف ، وقلق ، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن

(١) سورة الأنفال . الآية ٢٨ .

(٢) سورة المائدة . الأيتان ٢٢ ، ٢٤ .

تعالیه وعصیانهم لما . فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيمان بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله تعالى ورسوله ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (١) . فالخاربة هنا مجازية :

قال القرطبي : يحاربون الله ورسوله . إستمارة ، ومجاز إذ الله سبحانه وتعالى لا يحارب ولا يغالَب لما هو عليه من صفات الكمال . ولما وجب له من التنزيه عن الأضداد والأنداد . والمعنى يحاربون أولياء الله . ضمير بنفسه العزيزة عن أوليائه إكباراً لأذيتهم كما عبر بنفسه عن الفقره والضعفاء في قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرَضًا خَسَنًا ﴾ (٢) .

حسناً على الاستعطاف عليهم ، ومثله في صحيح السنة : « استطعمتك فلم تطعمني » انتهى .

سبب نزول هذه الآية :

قال الجمهور في سبب نزول هذه الآية : « إن القرنين (٣) قدموا للمدينة فأسلموا ، واستوخوها (٤) وسقت أجسامهم ، فأمرم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا ، وأمرهم بلقاح (٥) ليشربوا من ألبانها فانطلقوا فلما صحوا قتلوا الراعي وارثدوا عن الإسلام وساقوا الإبل .

فبعث النبي ﷺ في أنارم ، لما ارتفع النهار حتى جيء بهم فأمرهم بقطع أيديهم وأرجلهم وتسل (٦) أعينهم وتركهم في الحرة (٧) يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا » . قال أبو قلاية : هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله فانزل الله عز وجل : ﴿ إنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ الآية .

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة :

والعقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسون في الأرض فساداً هي إحدى عقوبات أربع :

١ - القتل . ٢ - أو الصلب .

٣ - أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلال .

٤ - أو النفي من الأرض . وهذه العقوبات جاءت في الآية مقطوفة بمجرى « أو » فقال بعض

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٥ .

(٣) جماعة من إحدى القبائل العربية المرولة .

(٤) أسلموا للرحم والرحم . لعدم مقاومة هؤلاء لهم .

(٥) اللقاح : جمع لقحة وهي الناقة الحلوب .

(٦) تسل : تناف . ولعل بهم ذلك لأنهم كفروا فسلوا ذلك بالرعي فكان قتلها . وجزاء سبعة سبعة مثلاً .

(٧) الحرة : أرض خارجة للمدينة ذات حجارة سوداء .

الملاء : « إن العطف بها يفيد التخيير ، ومعنى هنا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات ، حسب ما يراه من المصلحة » بصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها الماربون .

وقال أكثر الملاء : « إن » أو « هنا للتنويع لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجريمة وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير .

حجة القائلين بأن « أو » للتخيير :

قال الفريق الأول : إن هذا ما تقتضيه اللفظة ، ويتشبه مع نظم الآية ، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلت عليه من هذا المعنى . فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد ، فإن عقوبته إما القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات ، سواء قتلوا أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة أم أكثر . وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك الماربين دون عقاب .

قال القرطبي : « قال أبو ثور : الإمام غير على ظاهر الآية ، وكذلك قال مالك ، وهو مروى عن ابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك والنخعي كلهم قال : الإمام غير في الحكم على الماربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى من : القتل ، أو الصلب ، أو القطع ، أو النفي بظاهر الآية » .

قال ابن عباس : ما كانت في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وهذا قول أشعر بظاهر الآية . وقال ابن كثير : إن ظاهر « أو » للتخيير ، كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء الصيد : ﴿ لَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّمْلِ ، يُعْطَى بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّةِ ، أَوْ نَفْسًا مِثْلًا مِثْلًا ، أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ مِثْلًا ﴾ (١) .

وكقوله في كفارة الفدية ﴿ لَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ (٢) وكقوله في كفارة اليمين : ﴿ لِطَاعَتِمْ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ، مَنْ أَوْسَعُ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ ، أَوْ تَحْرِيرُ رَبِيَّةٍ ﴾ (٣) . هذه كلها على التخيير ، فكذا فلتكن هذه الآية .

حجة القائلين بأن « أو » للتنويع :

أما الفريق الثاني فقد استدل بما روي عن ابن عباس ، وهو أعلم الناس باللغة وأقنهم في القرآن الكريم . فقد روي الشافعي في مسنده عنه رضي الله عنه قال : « إذا قتلوا وأخذوا الأموال صلبوا .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٧٦ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٨٩ .

وإذا قتلوا ولم يأخذوا لئال قتلوا ولم يعملوا . وإذا أخذوا لئال لم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف . وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نقوا من الأرض ؟ .

قال ابن كثير ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره - إن صح منه - قال : حدثنا علي بن سهل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن يزيد بن حبيب أن عبد الملك من مروان كتب إلى أنس بن مالك يسأله عن هذه الآية ، فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العربيين ، وهم من بجيلة <sup>(١)</sup> . قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، واستاقوا الإبل ، وأخذوا السبيل وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس : فسأل رسول الله ﷺ جبرائيل عليه السلام عن القضاء فيه حارب فقال : « من سرق مالا وأخاف السبيل فاقطع يده بقرنته ورجله بإخافته ، ومن قتل قتله ومن قتل وأخاف السبيل ولستحل الفرج الحرام فاصله » .

وقالوا : إن الذي يرجع أن الآية لتفصيل العقوبات ، لا للتخيير هو أن الله جعل لهذا الإفساد درجات من العقاب لأن إفسادهم متفاوت ، منه القتل ، ومنه السلب والنهب ، ومنه هتك العرض ، ومنه إهلاك الحرث والنسل .

ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه ، فليس الحاكم مخيراً في عقاب من شاء منهم ، بل عليه أن يعاقب كلأ منهم بقدر جرمه ودرجة إفساده ، وهذا هو العدل . ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ <sup>(٢)</sup> ؟

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد في أصح الروايات عنه وقول أبي حنيفة على تفصيل في ذلك . وقد ناقش الكسافي في البدائع <sup>(٣)</sup> رأي القائلين بأن « أو » للتخيير نقلاً عن علي ، فقال : إن التخيير الوارد في الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إما يجري ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحداً ، كما في كفارة البين وكفارة جزاء الصيد . أما إذا كان مختلفاً فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ نَتَّبِعُكِ وَإِمَّا أَنْ نَتَّخِذَ لِيكِمْ حَسَنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

إن ذلك ليس للتخيير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه ، لاختلاف سبب الوجوب . وتأويله : أما أن تعذب من ظلم أو تتخذ الحسن فيه من عمل صالحاً . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكَرًا <sup>(٥)</sup> وَأَمَّا مَنْ هَمَزَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى ﴾ .

وقطع الطريق متنوع في نفسه وإن كان متحداً من حيث الأصل ، فقد يكون بأخذ المال

(١) قبيلة تسمى بهذا الاسم .

(٢) سورة النور ، الآية ١٠ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ٨١ .

(٤) سورة الكهف ، الآية ٨٢ .

(٥) ح ٧ ص ١ .

وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير فكان سبب الوجوب مختلفاً فلا يعمل على التخيير ، بل على بيان الحكم لكل نوع . أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر فلا يكون حجة مع الإحتال . وإذا لم يكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخيير في مطلق المحارب . فإما أن يعمل على الترتيب ويضرب في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كأنه سبحانه وتعالى قال : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يقتلوا ، أو يصلبوا ، إن أخذوا المال وقتلوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أن أخذوا المال لا غير ، أو ينفوا من الأرض ، أن أخافوا هكذا ذكر جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ لما قطع أبو بردة الأسلمي بإصحابه الطريق على أناس جاءوا يريدون الإسلام . فقد قال عليه السلام : « إن من قتل قَتْلَ قَتْلٍ ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن قتل وأخذ المال صلب ، ومن جاء مسلماً هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك » .

بسط رأي القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة :

قلنا إن جمهور الفقهاء يرى أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١ - أن تكون الجريمة مقصورة على إخافة المارة وقطع الطريق ، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك ، فهؤلاء ينفون من الأرض والنفي من الأرض معناه إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام . إلا إذا كانوا كفاراً فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر . وحكمة ذلك أن ينوق هؤلاء وبال أمرهم بالابتعاد والنفي ، وأن تظهر المنطقة التي عاشوا فيها فساداً من شرورهم ومفسداتهم ، وأن ينسى الناس ما كان منهم من لئس شيء وذكرى آلهة . وروي عن مالك أن النفي معناه الإخراج إلى بلد آخر ، ليسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم ، واختاره ابن جرير .

يرى الأحناف أن النفي هو السجن ويعقون في السجن حتى يظهر صلاحهم لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها فصار من سجن ، كأنه بقي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها      فلمنا من الأموات فيها ولا الأحياء  
إذا جاءنا السجن يوماً لحاجة      صحبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا ١

٢ - أن تكون الجريمة بأخذ لال من غير قتل ، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، لأن هذه الجنات زادت على السرقة بالمحرابة ، وما يقطع منها يحسم في الحال ، يكي العضو للقطع بالنار أو بالزيت للقلي أو بأية طريقة أخرى ، حتى لا يستفز دمه فيوت . وإذا كان القطع من خلاف حتى لا تقوت جنس النعمة فتبقى له يد يسرى ورجل يني ينتفع بها ، فإن عاد هذا للقطع إلى قطع الطريق مرة أخرى ، قطعت يده اليسرى ، ورجله اليمنى ، وقد اشترط جمهور

النفهاء أن يكون مبلغ المال المسروق نصائباً ، وأن يكون من حرز ، لأن السرقة جرمية لها عقوبة مقررة ، فإذا وقعت الجريمة تبعا جزاؤها ، سواء أكان مرتكبها فرقا أم جماعة . فإن لم يبلغ المال نصائباً ولم يكن من حرز فلا قطع فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ خمسة كل واحد منهم نصائباً أولاً ؟

أجاب عن ذلك ابن قدامة فقال : « وإذا أخذوا ما يبلغ نصائباً ولا تبلغ . . . فله من نصائبها قطعوا قياساً على قولنا في السرقة . وقياس على قول الشافعي وأصحاب الرأي أنه لا يجب القطع حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصائباً . ويشترط ألا تكون لهم شبهة . ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ولا كونه محرراً ، لأن الحرابة نفسها جرمية تستوجب العقوبة بقطع النظر عن النصاب والمحرز . فجرمية الحرابة غير جرمية السرقة ، وعقوبة كل منها مختلفة لأن الله قدر للسرقة نصائباً ، ولم يقدر في الحرابة شيئاً بل ذكر جزاء المحارب فانتفى ذلك توفية الجزء لم على المحاربة . »

وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم محرم ممن سرت لمولم فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقون الذين شاركوه من الجناة عند الحنبلية وأحد قولي الشافعي . وقال الأحناف : لا يقطع واحداً منهم لوجود الشبهة بالنسبة للقریب ، والجناة متضامنون فإذا سقط الحد عن القريب سقط عن الجميع . ورجح ابن قدامة رأي الشافعي والحنبلية فقال : « إنها شبهة اختص بها واحد ، فلا تسقط الحد من الباقين . »

ومعنى هذا أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ، فلا يقام عليه الحد وحده ، لأن الشبهة لا تتجاوزه انتهى .

٣ - أن تكون الحرابة بالقتل دون أخذ المال ، وهذا يستوجب القتل متى قدر الحاكم عليهم ، ويقتل جميع المحاربين وإن كان القتال واحداً ، كما يقتل الردء . وهو الطليعة . لأنهم شركاء في الحرابة والإفساد في الأرض . ولا عبرة بعضو ولي الدم أو رضاه بالدية ، لأن عضو ولي الدم أو رضاه بالدية في القصاص لا في الحرابة .

٤ - أن تكون الحرابة بالقتل وأخذ المال . وفي هذا القتل والصلب . أي أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء لهوتوا ، فيربط الشخص على خشبة أو عود أو نحوهما منتصف القامة ، ممدود اليدين ، ثم يطمح حتى يموت . ومن النفهاء من قال : إنه يقتل أولاً ثم يصلب للعمرة والعظة . ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام .

وكل ما تقدم فإنه اجتهاد من الأئمة . وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ، وكل إسلام له وجهة نظر صحيحة ، فمن رأي تخيير الحاكم في اختيار إحدى العقوبات المقررة لوجهته ما دل عليه العطف

بحرف - أو - وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما تدبر به للفسدة وتحقق به المصلحة . وأن من رأى أن لكل جريمة عقوبة محددة في الآية ، فوجهه تحقيق العدالة مع رعاية ما تدرى به المفسد وتقوم به المصالح ، فالكل يجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء للفساد وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص ويسر طريق الاجتهاد . ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة . ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من المحاريين للفسدين غير هذه الأعمال التي أشار إليها الفقهاء ، ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكريمة من أحكام جزئية .

#### رد اعتراض ودفع إشكال :

قال في النار : روي عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد أن الفساد هنا : الزنا ، والسرقه ، وقتل الناس ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد : به أن هذه الذنوب والفساد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فلزنا ، والسرقه والقتل ، حدود ، وإهلاك الحرث والنسل يقدر بقدره ويضنه الفاعل ويمزره الحاكم بما يؤديه إليه اجتهاده . وفات هؤلاء للمعرضون أن العقاب للنصوص في الآية خاص بالمحاريين من المفسدين الذين يكثر أولي الأمر ، لا يذنبون لحكم الشرع ، وتلك الحدود إنما هي للمسارقين ، والزناة أفرقا ، الحاضمين لحكم الشرع فعلاً وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز بصيغة اسم الفاعل للفرد كقوله سبحانه : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْلَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وهم يستخفون بأفعالهم ، ولا يجهرون بالفساد حق ينتشر بسوء القدوة بهم ولا يؤلفون له العصائب لينموا أنفسهم من الشرع بالقوة فلهذا لا يصدق عليهم أنهم عاروا الله ورسوله ومفسدون والحكم هنا منوط بالوصفين معا . وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاريين فإنما يعنون به المحاريين للفسدين ، لأن الوصفين متلازمان ، انتهى .

#### واجب الحاكم والأمة حيال الخرابه :

والحاكم والأمة معا مسؤولون عن حماية النظام وإقرار الأمن وصيانة حقوق الأفراد والحفاظة على دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، فإذا شنت طائفة فأخافوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفقوض والإضطراب . وجب على الحاكم قتال هؤلاء ، كما فعل رسول الله ﷺ مع القرنيين ، وكما فعل خلفاؤه من بعده ، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شائتهم وقطع دابرهم ، حق ينعم الناس بالأمن والطمأنينة ، ويحسوا بلذة السلام والاستقرار وينصرف كل

(٢) سورة البور ، الآية ٢ .

(١) سورة المائدة ، الآية ٢٨ .

إلى عمله مجاهدًا في سبيل الخير لنفسه ، ولأسرته ، ولأمته . فإن انهم هؤلاء في نيلهم القتل ، وتفريقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مديرهم ، ولم يميز على جريحهم إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل ، وأخذوا للال : فإنهم يطاردون حتى يظفروا بهم ويقام عليهم حد الحراية .

### توبة الحاربيين قبل القدرة عليهم

إذا تاب الحاربيون للفسدون في الأرض قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ، فإن الله يفرحهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالحراية لقول الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لَهُمْ غُرُورٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْضِيَهُمْ عَلَيْهِمْ فَأَعْلَوْا أَنْ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

وإنما كان ذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم ، والتمكن دليل على بقطعة الضمير والعزم على استئناف حياة نظيفة بعيدة عن الإفساد والحراية لله ورسوله ، ولها شأنهم حقوق الله ولحقهم كل حق من حقوقه إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة ، أما حقوق العباد فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حينئذ ليست من قبيل الحراية ، إنما تكون من باب القصاص . والأمر في ذلك يرجع إلى الجاني عليهم لا إلى الحاكم ، فإن كانوا قد قتلوا سقط عنهم نعم القتل ، ولولي الدم العفو أو القصاص ، وإن كانوا قد قتلوا وأخذوا للال ، سقط الصلب ونعمت القتل وبقي القصاص وضمان المال وإن كانوا قد أخذوا للال سقط القلع وأخذت الأموال ، منهم إن كانت بأيديهم ، وضنوا قية ما استهلكوا ، لأن ذلك ضيق فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه أو يملكه الحاكم عند حق يعلم صاحبه لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال للسلوبة إلى أربابها .

فإذا رئي أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين من أجل المصلحة العامة ، وجب أن يضمنوه من بيت للال . ولقد خص ابن رشد في بداية المجتهد أقوال العلماء في هذه المسألة فقال : « وأما ما تسقط عنه التوبة فاختلفوا في ذلك على أربعة أقوال » :

١ - أحدها أن التوبة إنما تسقط حد الحراية فقط ، ويؤخذ ، بما سوى ذلك من حقوق الأحميين ، وهو قول مالك .

٢ - والقول الثاني أنها تسقط عنه حد الحراية وجميع حقوق الله من الزنا ، والشراب ، والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال والدماء ، إلا أن يعفوا أولياء القتل <sup>(١)</sup> .

٣ - والقول الثالث : أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء وفي الأموال بما وجد بصيئته .

(١) هذا مرأى من الأموال الذي اختارته ، وبهنا عليه من قبل .

٤ - والقول الرابع : أن التوبة تسقط جميع حقوق الأعميين من مال ، ودم ، إلا ما كان من الأموال قائماً بعينه .

شروط التوبة :

للتوبة شروط ظاهر وباطن ، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه إلا الله ، فإذا تاب الحارب قبل القدرة عليه ، قبلت توبته وترتبت عليها آثارها ، واشترط بعض العلماء - في التائب - أن يستأن الحاكم فيؤمنه . قيل : لا يشترط ذلك ، ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب ، وقيل : يكفي بإلقاء السلاح والبعد عن مواطن الجريمة وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير . قال : حدثني علي ، حدثنا الوليد بن مسلم . قال : قال الليث : وكذلك حدثني موسى المدني - وهو الأمير عندنا - أن علياً الأسدي حارب ، وأخاف السبيل وأصاب الدم واللال ، فطلبه الأئمة والعامة ، فامتنع ولم يقدروا عليه حتى جاء تائباً ، وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَمَرُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (١) .

فوقف عليه فقال يا عبد الله : أعدد قرامتها فأعادها عليه فغمد سيفه ، ثم جاء تائباً حتى قدم للمدينة من السحر ، فباغتسل ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ فصلی الصبح ، ثم قدم إلى أبي هريرة في أغمار أصحابه فلما أسفروا عرفه الناس ، فقاموا إليه ، فقال : لا سبيل لكم علي ، جئت تائباً من قبل أن تقدروا علي . فقال أبو هريرة : صدق ، وأخذ يمهده حتى أتى مروان بن الحكم - وهو أمير على للمدينة - في زمن معاوية . فقال : هذا علي جاء تائباً ولا سبيل لكم عليه ولا قتل ، فترك من ذلك كله . قال : وخرج على تائباً مجامعاً في سبيل الله في البحر ، فلقوا الروم فقرنوا سفينة إلى سفينة من سفنهم فالتحم على الروم في سفينتهم فهربوا منه إلى شقها الآخر فالت به وبهم ، فغرقوا جميعاً .

مسقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجناة إلى الحاكم :

تقدم أن حد الحرابة يسقط عن الحاربين إذا تابوا قبل القدرة عليهم لقول الله سبحانه : ﴿ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ لَا جُنَاثَ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) .

وليس هذا الحكم مقصوراً على حد الحرابة ، بل هو حكم عام ينتظم جميع الحدود ، لمن ارتكب جريمة تستوجب الحد ثم تاب منها قبل أن يرشح إلى الإمام سقط عنه الحد ، لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء فأولى أن يسقط عن غيرهم ، وهم أخف جرماً منهم ، وقد رجح ذلك ابن تيمية فقال « من تاب

(١) سورة الزمر ، الآية ٥٤ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٢٤ .

من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر قيل أن يرفع إلى الإمام ، فالصحيح أن الحد يسقط عنه ، كما يسقط عن المحاربين إجماعاً إذا تابوا قبل القدرة عليهم .

قال القرطبي : « فأما الشرب ، والزنا ، والسراق ، إذا تابوا وأصلحوا . وعرف ذلك منهم ثم رفضوا إلى الإمام . فلا ينبغي أن يحدوا . وإن رجعوا إليه فقالوا : تبنا لم يتركوا وم في هذه الحال كالحاربين إذا غلبوا » .

وفصل الخلاف في ذلك ابن قدامة فقال : « وإن تاب من عليه حد من المحاربين وأصلح فيه روايتان :

أحدهما : يسقط عنه لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ فَادُّوْهُمْ فَإِنْ تَابَا وَأَسْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ (١) . وذكر حد السارق ثم قال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَسْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) .

وقال النبي ﷺ : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ومن لا ذنب له لا حد عليه ، وقال في ماخر لما أخبر به : « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه » ؟ ولأنه خالص حق الله تعالى فيسقط بالتوبة كحد المحارب .

فأماها : لا يسقط ، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لقوله سبحانه : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَهَذَا حَامٍ فِي الْتَّائِبِينَ وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً والنعامية وقطع الذي أقر بالسرقة وقد جاءوا تائبين يطلبون التطهير بإقامة الحد وقد سمى الرسول ﷺ فعلهم توبة ، فقال في حق المرأة : « لقد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو ستمتهم » .

وجاء عمرو بن مرة إلى النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله ، إني سرقت جلاً لبي فلان فطهرني فأقام الرسول الحد عليه » ولأن الحد كفارة فلم يسقط بالتوبة ككفارة البين والقتل ، ولأنه مقدور عليه فلم يسقط عنه الحد بالتوبة كالحارب بعد القدرة عليه فإن قلنا يسقط الحد بالتوبة فهل يسقط بمجرد التوبة أو يحتاج إصلاح العمل فيه وجهان :

أحدهما : يسقط بمجرد ما هو ظاهر قول أصحابنا لأنها توبة مسقط للحد فاشبهت توبة المحارب قبل القدرة عليه .

وأماها : تتمير إصلاح العمل لقوله سبحانه : ﴿ لِمَنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ وقال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَسْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فعل هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صدق توبته وصلاح نيته . وليست مقدرة بمدة معلومة .  
وقال بعض أصحاب الشافعي : مدة سنة وهذا توقيت بغير توقيت فلا يجوز .

### دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره

إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله ، أو أخذ ماله أو هتك عرض حريمه ، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعاً عن نفسه وماله وعرضه ويدفع بالأسهل فالأسهل ، فيبدأ بالكلام أو الصياح أو الاستعانة بالناس إن أمكن دفع الظالم بذلك فإن لم يندفع إلا بالضرب فليضربه فإن لم يندفع إلا بقتله فليقتله ولا قصاص على القاتل ولا كفارة عليه ، ولا دية للمقتول لأنه ظالم معتد ، والظالم للمعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه . فإن قتل للمعتدي عليه وهو في حالة دفاعه عن نفسه وماله وعرضه فهو شهيد :

١ - يقول الله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ أَقْتَمَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (١) .

٢ - وعن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه مالك . قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : فقاتله . قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال : فإن قتلته ؟ قال : هو في النار » .

٣ - وروى البخاري : أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ . وَمَنْ قَتَلَ دُونَ عَرْضِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » .

٤ - وروي أن امرأة خرجت تحتطب فتبعها رجل يراودها عن نفسها ، فرمته بغير (٢) فقتلته ، فرفع ذلك لعمر رضي الله عنه ؟ فقال : « قتيل الله ، والله لا يؤدي هذا أبداً » .

وكا يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره إذا تعرض للقتل أو أخذ المال ، أو هتك العرض ، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك .

لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر والحفاظة على الحقوق . يقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » وهذا من باب تغيير المنكر .

(١) - سورة الشورى . الآية : ١١ .

(٢) - المهر . الحمر .

## حد السرقة

إن الإسلام قد أحترم المال . من حيث أنه عصب الحياة ، واحترم ملكية الأفراد له <sup>(١)</sup> . وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً لا يمل لأحد أن يمتدي عليه بأي وجه من الوجوه ، ولما حرم الإسلام : السرقة ، والنصب ، والإختلاس ، والخيانة ، والربا ، والفسخ ، والتلاعب بالكيل والوزن ، والرشوة ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع أكلاً للمال بالباطل .

وشدّد في السرقة ، ففرض قطع يد السارق التي من شأنها أن تبشّر السرقة ، وفي ذلك حكمة بيّنة ، إذ أن اليد الخائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره ليسلم الجسم ، والتضحية ببعض من أجل الكل بما اتفقت عليه الشرائع والمقول . كما أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدّث نفسه بالسطو على أموال الناس ، فلا يجوز أن يمدّ يده إليها ، ونحن نحفظ الأموال وتضمن ، يقول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالاً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

حكمة التشديد في العقوبة :

والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة دون غيرها من جرائم الإعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مسلم للنووي : قال القاضي عياض رضي الله عنه : « صان الله الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة ، كالاختلاس والانتهاب ، والنصب ، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاة الأمور ، وتسهيل إقامة البينة عليه ، بخلاف السرقة ، فإنه تنذر إقامة البينة عليها <sup>(٣)</sup> فعظم أمرها ، واشتدّت عقوبتها ، ليكون أبلغ في الزجر عنها » .

### أنواع السرقة :

#### والسرقة أنواع :

١ - نوع منها يوجب التعزير .

٢ - ونوع منها يوجب الحد .

والسرقة التي توجب التعزير ! هي السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد ، وقد قضى الرسول ﷺ ، بمضاعفة العزم على من سرق مالا قطع فيه :

قضى بذلك في سارق الثار المعلقة ، وسارق الشاة من المرتع .

ففي الصورة الأولى أسقط القطع عن سارق الثور والكثير <sup>(٤)</sup> وحكم أن من أصاب شيئاً منه بقمه

(١) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك فطرة لولا ، وحافظ على النشاط ثانياً ، وعدالة ثالثاً .

(٢) سيأتي بعد مزيد لابن القيم .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٣٨ .

(٤) الكثير : هو حمار النخل .

وهو محتاج إليه فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه ، والمقبوبة ، ومن سرق منه شيئاً في جريته <sup>(١)</sup> فعليه القطع إذا بلغت قيمة السرقة النصاب الذي يقطع فيه .

وفي الصورة الثانية : قضى في الشاة التي تؤخذ من مرتعها بشئها مضاعفاً ، وضرب نكالا <sup>(٢)</sup> وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع ، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه .

رواه أحمد والنسائي ، والحاكم ، وصححه .

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان .

الأول : سرقة صغرى : وهي التي يجب فيها قطع اليد .

والثاني : سرقة كبرى : وهي أخذ المال على سهيل المغالبة . ويسمى الحرابة ، وقد سبق الكلام عليه قبل هذا الباب . وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى .

تعريف السرقة :

السرقة : هي أخذ الشيء في خفية ؛ يقال ، استرق السمع أي سمع مستخفياً ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل غفلته لينظر إليه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه : ﴿ إِنْ مِّنْ سَرَقَةٍ فَاسْتَرِقْ بِهَا بِمُؤَيِّنٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> فمضى الاستراح في خفاء استراقاً .

وفي القاموس : السرقة ، والاستراق الهيب مستتراً لأخذ مال الغير من حرز .

وقال ابن عرفة : « السارق عند العرب : هو من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له » .

ويفهم مما ذكر صاحب القاموس وابن عرفة ، أن السرقة تنتظم أموراً ثلاثة :

١ - أخذ مال الغير .

٢ - أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار .

٣ - أن يكون المال محرراً .

فلو لم يكن المال مملوكاً للغير ، أو كان الأخذ مجاهرة ، أو كان المال غير محرر ، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق .

المحتلس والمتهب والحائن غير السارق :

ولمنا لا يعتبر الحائن ، ولا المتهب ، ولا المحتلس ، سارقاً ولا يجب على واحد منهم القطع ،

وإن وجب التمييز : فمن جابر رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « ليس على خائن <sup>(٤)</sup> ولا

(١) جريته : ما يمسى عند العامة بالهز .

(٢) نكال : أي ضرباً يكون له حجة للغير .

(٣) الحائن : هو من يأخذ المال ويظهر التمتع للمالك .

(٤) سورة المجر : الآية ١٨ .

منتهب <sup>(١)</sup> ولا يختلس <sup>(٢)</sup> قطع .

رواه أصحاب السنن ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه الترمذي ، وابن حبان . وعن محمد بن شهاب الزهري قال : « إن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فقال زيد : ليس في الخلسة قطع . »  
رواه مالك في الموطأ :

قال ابن القيم : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمنتهب والنافسب فمن تمام حكمة الشارع أيضاً ، فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك فلزم إشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر واشتدت الحنة بالسارق : بخلاف المنتهب والمختلس فإن المنتهب هو الذي يأخذ المال جهرة برأى من الناس فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ويخلصوا حق المظلوم أو يشهدوا له عند الحاكم .

وأما المختلس فإنه إما يأخذ المال على حين غفلة من ماله غيره فلا يخلو من نوع تفريط يمكن به المختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ والتيقظ لا يمكنه الاختلاس فليس كالسارق ، بل هو بالخاص أشبه ، وأيضاً فالمختلس إما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يخالطك ويختلس متاعك في حال تخليك وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمنتهب ، وأما النافسب فالأسر منه ظاهر وهو أولى بدم القطع من المنتهب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والكنال والسجن الطويل والمقوية بأخذ المال .

### جحد العارية

وما هو مفرد بين أن يكون سرقة أو لا يكون ، جحد العارية ، ومن ثم فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك فقال الجمهور : لا يقطع من جحدها ، لأن القرآن والسنة أوجبا لقطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس سارق .

وذهب أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والخوارج وأهل الظاهر ، إلى أنه يقطع ، لما رواه أحمد ومسلم والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت امرأة عجزوية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها فأقأ أهلها أسامة بن زيد رضي الله عنه فكلوه فكلهم النبي ﷺ فيها فقال له النبي ﷺ : « يا أسامة لا أراك تشفع في حذر من حدود الله عز وجل » .

(١) المنتهب : هو الذي يأخذ المال خفية مع الجاهلة والإغفلة على القوة .

(٢) واختلس : هو من يخلط المال جهراً ويهرب .

ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتم يدها » . فقطع يد المخزومية .

وقد ناصر ابن القيم هذا الرأي ، واعتبر الجاحد للمعارية سارقاً بمقتضى الشرع . قال في زاد للمعاد : فإذا خاله ﷺ جاحد المعارية في اسم السارق كإدخاله سائر أنواع المنكرات في الحجر ، وذلك تعريف للأمة بمراد الله من كلامه . وفي الروضة الندية : أن الجاحد للمعارية إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق شرعاً ، والشرع مقدم على اللغة .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : والحكمة والمصلحة ظاهرة جلتا ، فإن المعارية من مصالح بني آدم التي لا بد لهم منها ولا غنى لهم عنها ، وهي واجبة عند حاجة المستمير وضرورته إليها إما بأجرة أو مجاناً ، ولا يمكن الفيركل وقت أن يشهد على المعارية ، ولا يمكن الاحتراز بمنع المعارية شرعاً وعادة وعرفاً ، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين من توصل إليه بالمعارية وجسدها ، وهذا بخلاف جاحد الوديمة ، فإن صاحب المتاع فرط حيث أثمنه .

### النبشاش

وبما يجري هذا المجرى من الخلاف : الخلاف في حكم النبشاش الذي يسرق أكفان الموتى : فذهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده ، لأنه سارق حقيقة ، والقبر حرز .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، والأوزاعي ، والثوري ، إلى أن عقوبته التعمير ، لأنه نبشاش ، وليس سارقاً ، فلا يأخذ حكم السارق ، ولأنه أخذ مالاً غير مملوك لأحد ، لأن الميت لا يملك ، ولأنه أخذ من غير حرز .

### الصفات التي يجب اعتبارها في السارق

تبين من التعريف السابق أنه لا بد من اعتبار صفات معينة في السارق ، والشئ المسروق والموضع المسروق منه حتى تتحقق السرقة التي يجب فيها الحد . وفيما يلي بيان كل :

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق :

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يسمى سارقاً ويستوجب حد السرقة فنذكرها فيما يلي :

١ - التكليف : بأن يكون السارق بالغاً عاقلاً ، فلا حد على مجنون ، ولا صغير إذا سرق ، لأنها غير مكلفين ولكن يؤدَّب الصغير إذا سرق .

ولا يشترط فيه الإسلام . فإذا سرق النّمي أو المرتد . فإنه يقطع <sup>(١)</sup> كأن المسلم يقطع إذا سرق من النّمي .

٢ - الاختيار : بأن يكون السارق مختاراً في سرقته . فلو أكره على السرقة فلا يمد سارقاً ، لأن الإكراه يثلب الاختيار ، وسلب الاختيار يسقط التكليف .

٣ - ألا يكون السارق في الشيء المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة فإنه لا يقطع . ولنا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنيهما لقول الرسول ﷺ : « أنت ومالك لأبيك » .

وكذلك لا يقطع الإبن بسرقة مالهما ، أو مال أحدهما ، لأن الإبن يتبسط في مال أبيه وأنت عادة ، والجدة لا يقطع لأنه لب سواء أكان من قبل الأب أو الأم ، ولا يقطع أحد من عود النسب الأعلى والأفل ، أعني الآباء والأجداد - والأبناء ولبناء الأبناء .

وأما ذرؤ الأرحام ، فقال قال أبو حنيفة والثوري ، لا قطع على أحد من ذوي الرحم المحرم مثل العمة والحالة . والأخت والعم ، والحال ، والأخ ، لأن القطع يعضي إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يحتل الحرز به <sup>(٢)</sup> .

وقال مالك والشافعي ، وأحمد وإسحق رضي الله عنهم ، يقطع من سرق من هؤلاء ، لانتفاء الشبهة في المال . ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر ، لشبهة الاختلاط وشبهة المال ، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الحرز كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال ، وإذا لم يكن الحرز كاملاً وكانت الشبهة في المال يسقط القطع . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - في أحد قوليه وإحدى الروایتين عن أحمد رضي الله عنه .

وقال مالك والثوري رضي الله عنهما - ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحد قولي الشافعي رضي الله عنه :

إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه ، فإنه يقطع من سرق من مال صاحبه لوجود الحرز من جهة ولا استقلال كل واحد منهما من جهة أخرى .

ولا يعطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه <sup>(٣)</sup> ، فمن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه بقلام له فقال له : اقطع يده فإنه سرق مرة لأمراتي . فقال عمر رضي الله عنه : « لا قطع عليه ، وهو خادمكم أخذ متاعكم » .

(١) أما العاصد والمأسر : فإنها لا يعطع ، لو سرق في أصبح قول النّامي وعد أي حيلة وقال مالك وأحمد يعطعان .

(٢) فذكروا ، مثله مثل الضحّة الذي أدل له مالدعول فله لا يعطع إنا سرق .

(٣) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما النّامي فرة لشروطه وسرة لم يشترطه .

وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود . ولا يخالف لها من الصحابة ولا يقطع من سرق من بيت المال إذا كان مسلماً ، لما روي ، أن عاملاً لعمر رضي الله عنه كتب إليه يسأله عن سرق من بيت المال فقال : « لا تقطعه فإما من أحد إلا وله فيه حق » . وروى الشعبي : أن رجلاً سرق من بيت المال ، فبلغ عليّاً فقال كرم الله وجهه : « إن له فيه سهمًا » ولم يقطعه ، فقول عمر وقول علي فيها بيان سبب عدم القطع على من سرق من بيت المال ، لأن ذلك بوروث شبهة تمنع إقامة الحد .

قال ابن قدامة : كما لو سرق من مال له شركة فيه . ومن سرق من القنبة من له فيها حق <sup>(١)</sup> - أو لولده أو لسيده - وهذا مذهب جمهور العلماء <sup>(٢)</sup> .

وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن عبدًا من رقيق الحبس <sup>(٣)</sup> نزق من الحبس فدفن إلى النبي ﷺ فلم يقطعه . وقال : « ما لله نرق بعضه بعضًا » .

ولا يقطع من سرق من المدين الماطل في السداد ، أو الجاحد للدين ، لأن ذلك استرداد لدينه ، إلا إذا كان المدين مقرًا بالدين وقادراً على السداد ، فإن الدائن يقطع إذا سرق من المدين لأنه لا شبهة له في سرقته ، ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير لأن يد المستعير يد أمانة ؛ وليست يد ملك .

ومن غصب مالا وسرقه وأحرزه فسرقه منه سارق ، فقال الشافعي وأحمد : لا يقطع ، لأنه حرز لم يرضه مالكه ، وقال مالك : يقطع ؛ لأنه سرق مالا شبهة له فيه من حرز مثله

وإذا وقعت أزمة بالناس ، وسرق أحد الأفراد طعاماً فإن كان الطعام موحواً قطع ؛ لأنه غير محتاج إلى سرقته ، وإن كان معدوماً لم يقطع ؛ لأن له الحق في أخذه لحاجته إليه ، وقد قال عمر رضي الله عنه : « لا قطع في عام المجاعة » ، وروى مالك في الموطأ : أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيعهم ثم قال : والله لأعزمنك غرماً يشق عليك . ثم قال للزني : كم غنناقتك ؟ فقال الزني : كنت والله أضمنها من أربع مائة درهم فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم .

ويروي ابن وهب أن عمر بن الخطاب ، بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراءه من يليه بهم ، فجاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : أما لولا أي أغنكم

(١) فإذا لم يكن له فيها حق فإنه يقطع بإتفاق العلماء .

(٢) ودفع مالك إلى القطع عملاً بطايع الآية . وهو عام غير محصى .

(٣) رقيق الحبس . أي الرقيق المأجود من الطعام . سرق من الحبس أي غس الفئام .

تستعملونهم وتحييهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتمهم . ولكن والله إننا نركبهم لأغرمك غرامة توجبك . »

### الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق

وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي :

أولاً : أن يكون مما يتول ويملك ويحل يمه وأخذ الموض عنه . فلا قطع على من سرق الخمر والخنزير حتى لو كان المالك لها ذمياً لأن الله حرم ملكيتها والاتساع بها بالنسبة للمسلم وللذمي على السواء <sup>(١)</sup> .

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللوم مثل : العود ، والكنج ، والزمار . لأنها آلات لا يجوز استعمالها عند كثير من أهل العلم ، فهي ليست مما يتول ويملك ويحل يمه ، وأما الذين يبيعون استعمالها فهم يتفقون مع من يجرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود تبعة ، والشبهات مسقطه للحدود . واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز .

فقال أبو حنيفة والثاقي : لا قطع على من سرق لأنه ليس بمال ويعزر . وإن كان عليه حلي أو ثياب فلا يقطع أبداً ، لأن ما عليه من الحلي تبع له وليس مقصودة بالأخذ <sup>(٢)</sup> .

وقال مالك : في سرقة القطع ، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لئيمه ، وإنما قطع لئيم النفس به . وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد .

وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع : لأنه مال متقوم ، وأما المميز فإنه لا يحد سارقه ؛ لأنه وإن كان مالا يباع ويشترى فإن له سلطاناً على نفسه فلا يعد محرراً .

وأما ما يجوز نكحه ولا يجوز يمه ؛ كالكلب للأذن في يمه ، ولحوم الضحايا ، فقال أشهب : من المالكية : يقطع سارق الكلب للأذن بإتخاذ <sup>(٣)</sup> ، ولا يقطع في كلب غير مأذون بإتخاذ .

وقال أصبغ من المالكية في لحوم الضحايا : إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع . وإن سرقها بعد الذبح فلا قطع .

وأما سرقة الماء ، والثلج ، والكلاً ، والملح . والثراب فقد قال صاحب المغني : « وإن سرق ماء فلا قطع فيه . قاله أبو بكر وأبو إسحاق لأنه مما لا يتول عادة ولا أعلم في هنا خلافاً » .

(١) روى أبو حنيفة أنه يبيع الذمي الخمر والجدير وأن على متعلقها على القية . ولكنه يمتنع مع التقية في عدم قطع من سرقها لعدم كمال المالكية الذي هو شرط أخذ .

(٢) قال أبو يوسف : يقطع إذا كان الحلي قدر الصاب لأنه إذا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيها فكذلك لو سرقها مع غيرها .

(٣) الحب للأذن وإتخاذ حر كلب المروسة والزيارة وكل العميد .

وإن سرق كلاً أو ملحقاً ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه ؛ فأشبه الماء .

وقال أبو إسحاق بن شاملا : فيه القطع ، لأنه يقول عادة فأشبه التين والشعير .  
وأما الثلج فقال القاضي : هو كالماء لأنه ماء جامد فأشبه الجليد ، والأشبه أنه كاللح لأنه يتحول عادة فهو كاللح للمتعذر من الماء .

وأما التراب فإن كان مما تقل الرغبات فيه كالنفي يعد للتطيين والبناء فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يقول ، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمي الذي يعد للدواء أو المعد للغسيل به ، أو الصنغ كالغرة احتل وجهين .

١ - أحدهما لا قطع فيه لأنه من جنس مالا يقول فأشبه الماء .

٢ - فيه القطع ، لأنه يقول عادة ، ويعمل إلى البلدان للتجارة فأشبه العود الهندى <sup>(١)</sup> .

وأما سرقة المال المباح الأصل كالأسماك والطيور <sup>(٢)</sup> فإنه لا قطع على من سرقها مالم تحرز فإذا أحرزت فقد اختلف فيها الفقهاء فذهب المالكية ، والشافعية يرى قطع سارقها لأنه سرق مالا متقوماً من حرز .

وذهب الأحناف والحنابلة إلى عدم القطع لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الصيد لمن أخذه» .  
فهذا الحديث يورث شبهة يندري بها الحد .

قال عبد الله بن يسار : أتى عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة ؛ فأراد أن يقطعه ، فقال له سالم بن عبد الرحمن « قال عثمان رضي الله عنه : لا قطع في الطير » وفي رواية أن عمر بن عبد العزيز استفتى السائب بن يزيد فقال : ما رأيت أحداً قطع في الطير ، وما عليه في ذلك قطع . فتركه عمر وقال بعض الفقهاء : الطير للمعتبر مباحاً هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط فيجب في سرقها القطع لأنه بمعنى الأهلي .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع في سرقة الطعام الرطب كاللبن واللحم والنواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والخطب ولا قبا يسرع إليه الفساد ، وإن بلغت قيمة الماروق منه نصاب السرقة ، لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها ، ولا يشح مالؤها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها ، والحرز فيها ناقص ، ولقوله ﷺ : « لا قطع في تمر ولا كثر ، لأنه فيه شبهة الملكية ، لوجود الشركة العامة ؛ لقول الرسول : الناس شركاء في ثلاثة : للماء ، والكلاء ، والنار » .

(١) ج ١٠ ص ٣١٧ - للمعنى .

(٢) الأسماك بكل أنواعها ولو كانت ملحة والطيور بكل أنواعها ، ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط .

وعما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصحف ، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقة . لأنه ليس بمال ، ولأن لكل واحد فيه حقاً .

وقال مالك والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر : يقطع سارق للمصحف إذا بلغت قيمته النصاب الذي يقطع فيه اليد .

ثانيًا : والشرط الثاني الذي يجب توافره في لئال السرقة أن يبلغ الشيء المروق نصاباً ، لأنه لا بد من شيء يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولا بد وأن يكون له قيمة يلحق الناس ضرر بفقداء ، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الحقير من الأموال ، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء التافه وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب : فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وفي التقدير هنا حكمة ظاهرة فإن فيها كفاية المقتصد في يوم ، له ولئن يمونه غالباً ، وقوت الرجل وأهله مدة يوم ، له خطره عند غالب الناس لما روي عن عائشة رضي الله عنها : أن الرسول ﷺ « كان يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وفي رواية مرفوعاً « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » .

رواه أحمد وأحمد ومسلم للنسائي وابن ماجه .

وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعاً :

« لا تقطع اليد فيما دون ثمن الجن » (١) .

قيل لعائشة : ما ثمن الجن ؟ قالت : ربع دينار .

ويؤيده حديث ابن عمر في الصحيحين أن النبي ﷺ قطع في عمن ثمنه ثلاثة دراهم . وفي رواية : قيمته ثلاثة دراهم .

ومذهب الأحناف أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم فأكثر ولا قطع في أقل منها . واستدلوا بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابن عباس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده في تقدير ثمن الجن بمشعة دراهم .

وزهد الحسن البصري وداود الظاهري ، إلى أن يشبث القطع بالقليل والكثير عملاً بإطلاق الآية . ولما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الجمل فتقطع يده » .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسر البيضة ببيضة الحديد التي

(١) الجن : الثرس يتن به في الحرب .

تلبس للحرب ، وهي كالجن . وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه <sup>(١)</sup> . والجمل كانوا يرون أن منه ما يساوي درهم .

وربع الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم وفي الروضة الندية قال الشافعي : « ربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم » وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ اثني عشر درهماً بدينار .

وموافق لما في تقدير الديات من النخب بألف دينار . ومن الفضة باثني عشر ألف درهم . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النصاب للوجوب للقطع هو عشرة دراهم أو دينار ، أو قبة أحدهما من العروض . ولا قطع فيها هو أقل من ذلك . لأن ثمن الجن كان يقوم على عهد الرسول بمشرة درهم ، كما رواه عمرو ابن شبيب عن ابنه عن جده .

ودروى عن ابن عباس وغير هذا التقدير . قالوا : وتقدير ثمن الجن تبعاً لهذا التقدير أحوط . والحدود تدفع بالشبهات . والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها .

والحق أن اعتبار ثمن الجن عشرة دراهم معارض بما هو أصح منه كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة .

قال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه :

نصاب السرقة ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض . والتقوم بالدرهم خاصة . والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض .

وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار مع أن ديتها خمسمائة دينار ، فقال أحد الشراء :

يسد بخمس مئين عسجد وديت      ما بالها قطعت في ربع دينار  
تتاقض مالننا إلا الكوت له      ونستجير بمسولاننا من العار

وهذا المعترض قد خانته التوفيق فإن الإسلام قد قطعها في هذا التقدر حفظاً للمال ، وجعل ديتها خمسمائة حفظاً لما فقد كانت ثمينة حين كانت أمينة فلما خانت هانت ولهذا قيل :

يسد بخمس مئين عسجد وديت      لكننها قطعت في ربع دينار  
حماية الدم أغلاها ، وأرخصها      خيانة المال فانظر حكمة الباري

مضى يقدر المسروق :

وتتمبرقية المسروق وتقديره يوم السرقة عند مالك والشافعية ، والحنابلة . وقال أبو حنيفة : يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطع .

(١) وتبل : هو إخبار بالواقع : أي أنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه .

## سرقعة الجماعة :

إذا سرفت الجماعة قدراً من المال بحيث لو قسم بينهم لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم يقطعون جميعاً بإتفاق الفقهاء .

أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصائباً ، ولكنه لو قسم بين السارقين لا يبلغ نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم اختلفوا في ذلك :

فقال جمهور الفقهاء : يجب أن يقطعوا جميعاً .

وقال أبو حنيفة : لا قطع حتى يكون ما يأخذه كل واحد منهم نصائباً .

قال ابن رشد : فمن قطع الجميع رأى العقوبة إما تتملق بقدر مال المسروق ، أي أن هذا القدر من المال المسروق هو الذي يوجب القطع لحفظ المال ، ومن رأى أن القطع إما علق بهذا القدر لا بما دونه لكان حرمة اليد قال : لا تقطع أبداً كثيرة فإما أوجب الشارع فيه القطع .

فما يعتبر في الموضع المسروق منه

ولما الموضع السروق منه فإنه يعتبر فيه الحزر .

والحزر هو الموضع المدد لحفظ الشيء ، مثل الدار والدكان والاصطبل والمراح ، والجربن ، ونحو ذلك . ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحزر لأنه دليل على عناية صاحب المال به وصيانته له والحفاظة عليه من التعرض للضياع ؛ ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الحرمة <sup>(١)</sup> التي توجد في مراتعها ، قال : « فيها ثمن مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من عطنة <sup>(٢)</sup> ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن » <sup>(٣)</sup> قال : يا رسول الله فالنمر وما أخذ منها في أكلامها قال : « من أخذ بفيه ولم يتخذ خبنة <sup>(٤)</sup> فليس عليه شيء ، ومن احتل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال ، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن » . رواه أحمد والنسائي والحاكم وصححه وحسنه الترمذي .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : « لا قطع في تمر معلق ولا حرمة الجبل » فإذا أواء المراح أو الجربن <sup>(٥)</sup> ، فالقطع فيها بلغ ثمن الجن » .

ففي هذين الحديثين اعتبار الحزر ، قال ابن القيم : فإنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الثمار من

(١) الحرمة : هي التي تعرض في القتل وعليها حرس .

(٢) العطنة : الحظيرة .

(٣) أوجب القطع على من سرق الثمار من عطنها . وهو حوزها . وأعطته عن سرقها من مراتعها . وفي هذا دليل على إخبار المرز

(٤) أي لم يأخذ شيئاً من السروق في طرف ثوبه .

(٥) الجربن : موضع تحفيط الثمار .

الشجرة وأوجبه على سارقه من الجرين .

وعند أبي حنيفة رحمه الله أن هذا لنقصان ماليته لإسراع الفساد إليه ، وحمل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه ، قول الجمهور أصح ، فإنه عليه السلام جعل له ثلاثة أحوال : حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بغير حيلة يفرم مثليه ويضرب من غير قطع ، وهي إذا أخرجه من شجرة وأخذه ، وحالة يقطع فيها ، وهو ما إذا سرقه من بيده ، سواء كان انتهى جفافه أم لم ينته ، فالعبرة بالمكان والحرز لا بيبسه ورطوبته ، ويدل عليه أنه عليه السلام أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاه ، وأوجبه على سارقها من عطنها فإنه حرز . انتهى .

وإلى اعتبار الحرز ذهب جمهور الفقهاء ولم يشترطوا الحرز في القطع منهم : أحمد وإسحاق وزفر ، والظاهرية ، لأن آية ﴿ والسارق والسارقة ﴾ عامة وأحاديث عمرو بن شعيب لا يصلح لتخصيصها للاختلاف الواقع فيها .

أورد ذلك ابن عبد البر فقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب إذا رواها الثقات .

**اختلاف الحرز باختلاف الأموال :**

والحرز يختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت .

فالدار حرز لما فيها من أثاث ، والجرين حرز للثمار ، والاصطبل حرز للدواب ، والمراح للغنم ، وهكذا .

**الإنسان حرز لنفسه :**

والإنسان حرز لثيابه ولغراشه الذي هو نائم عليه سواء كان في المسجد أم في خارجه .

فمن جلس في الطريق ومعه متاعه فإنه يكون محرزاً به ، سواء أكان مستيقظاً أم نائماً .

فمن سرق من إنسان تقوده أو متاعه قطع بمجرد الأخذ لزوال يد المالك عنه .

واشترط الفقهاء في النائم أن يكون المسروق تحت جنبه أو تحت رأسه واستدلوا بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم عن صفوان بن أمية قال : « كنت نائماً في المسجد على خيصة لي فسرقت ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ ، فأمر بقطعه ، فقلت : يا رسول الله أفني خيصة ، ثمنا ثلاثون درهماً . أنا أهبها له ؟ قال : فهلا كان قبل أن تأتي . » أي فهلا عفوت عنه ووهبت له قبل أن تأتي . »

وفي الحديث دليل على أن اللطالبة بالمسروق شرط في القلع <sup>(١)</sup> ، فلو وهبه المسروق منه إياه ،

(١) سبأني مزيد بيان لهذه المسألة .

أو باعه قبل رفعه إلى الحاكم سقط عن السارق ، كما صرح بذلك النبي ﷺ حيث قال : « هلا كان قبل أن تأتيني به ؟ » .

الطرار :

واختلفوا في الطرار <sup>(١)</sup> :

فقال طائفة : يقطع مطلقاً سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال أو شق الكم فسقط المال فأخذه وهو قول مالك ، والأوزاعي وأبي ثور ، ويعقوب ، والحسن وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة ، وعمد بن الحسن ، وإسحاق : إن كانت الدراهم مصروورة في ظاهر كفه فطرها فسرقتها لم يقطع ، وإن كانت مصروورة إلى داخل الكم فأدخل يده فسرقتها قطع .

المسجد حرز :

والمسجد حرز لما يعتاد وضعه فيه من البسط والحصر والقناديل والنجف .

وقد قطع رسول الله ﷺ سارقاً سرق ترساً كان في صفة النساء في المسجد ثمنه ثلاثة دراهم . أخرجه أحمد ، وأبو داود والنسائي .

وكذلك إذا سرق باب المسجد أو ما يزين به مما له قيمة ، لأنه مال عرزل لا شبهة فيه .

وخالف الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ، فن سرقها لا يقطع ، لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين ، وللسارق فيها حق . اللهم إلا إذا كان السارق ذمياً فإنه يقطع ، لأنه لا حق له فيها .

السرقه من الدار :

اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرزاً إلا إذا كان بابها مغلقاً . كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى لا يقطع حتى يخرج من الدار .

واختلفوا في مسائل من ذلك ذكرها صاحب كتاب الأنصاف عن معاني الصالح فقال :

واختلفوا عما إذا اشترك اثنان في قبة دار فدخل أحدهما فأخذ المتاع ونأوله الآخر وهو خارج الحرز وهكذا إذا رمى به إليه فأخذه .

فقال مالك والشافعي وأحمد : القطع على الداخل دون الخارج . وقال أبو حنيفة : لا يقطع منها أحد .

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في قبة ودخلوا الحرز وأخرج بعضهم نصيباً ولم يخرج الباقيون شيئاً ولم يكن منهم معاونة في إخراجه .

(١) الطرار هو الذي يشق كم الرجل و يأخذ ما فيه . مأخوذ من الطر وهو الشق ( وهي ما يسمى بالثقال ) .

فقال أبو حنيفة وأحمد : يجب القطع على جماعتهم .

وقال مالك والشافعي : لا يقطع إلا الذين أخرجوا المتاع واختلفوا فيما إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من الحرز .

فقال أبو حنيفة : لا قطع عليها .

وقال مالك يقطع الذي أخرجه قولاً واحداً وفي الداخل الذي قربته خلاف بين أصحابه على وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة وقال أحمد : عليها القطع جميعاً .

وذكر الشيخ أبو إسحاق في المذهب قال : « وإن تقب رجلان حرزاً فأخذ أحدهما المال ووضعه على بعض النقب وأخذ الآخر فيه قولان : أحدهما أنه يجب عليها القطع لأننا لو لم نوجب عليها القطع صار هذا طريقاً إلى إسقاط القطع ، الثاني : أنه لا يقطع واحد منها كقول أبي حنيفة وهو الصحيح لأن كل واحد منهما لم يخرج للمال من الحرز ، وإن تقب أحدهما الحرز ودخل الآخر وأخرج المال ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : فيه قولان كالمسألة قبلها ومنهم من قال : لا يجب القطع قولاً واحداً لأن أحدهما تقب ولم يخرج للمال والآخر أخرج من غير حرز » .

بم يثبت الحد ؟ وهل يتوقف على طلب المسروق منه

لا يقام الحد إلا إذا طالب للمسروق منه بإقامته <sup>(١)</sup> لأن غصاة الجني عليه ومطالبة بالمسروق شرط ويثبت الحد بشهادة عدلين أو بالإقرار ويكفي فيه مرة واحدة عند مالك والشافعي والأحناف لأن النبي ﷺ قطع يد سارق الجن وسارق رداء صفوان ، ولم ينقل إنه أمره بتكرار الإقرار وما وقع من التكرار في بعض الحالات فهو من باب التثبيت .

ويرى أحمد وإسحاق وابن أبي ليلى أنه لا بد من تكراره مرتين .

دعوى السارق الملكية

وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحرز ملكه بعد قيام التينة عليه بأنه سرق من الحرز نصائباً فقال مالك : يجب عليه القطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه الشافعي : « السارق الظريف » .

تلقين السارق ما يسقط الحد

ويندب للقاضي أن يلقن السارق ما يسقط الحد رواه أبو أمية الخزومي ، أن النبي ﷺ أتى بلص اعترف ، ولم يوجد معه متاع . فقال رسول الله ﷺ ما إخالك سرقت <sup>(٢)</sup> قال : بلى ، مرتين أو

(١) هنا متعب أبي حنيفة وأحمد في أطهر روايته وأصحاب الشافعي وقال مالك : لا ينتشر إلى الطالب .

(٢) إخالك : أي الملك .

ثلاثاً . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، ورجال ثقات .

وقال طه : كان من قضى <sup>(١)</sup> يؤتي إليهم بالسارق ، فيقول : أسرفت ؟ قل : لا . ومعني <sup>(٢)</sup> أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وعن أبي الدرداء : أنه أتى بجارية سرفت فقال لها : أسرفت ؟ قولي : لا . فقالت : فخلي سبيلها .

وعن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله : « أسرفت ؟ قل : لا . فقال لا ، فتركه .  
عقوبة السرقة :

إذا ثبتت جريمة السرقة وجب إقامة الحد على السارق فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكوع <sup>(٣)</sup> لقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ولا يجوز العفو عنها من أحد لا من الجهني عليه ولا من الحاكم ، كما لا يجوز أن تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها أو تأخير تنفيذها أو تعطيلها ، خلافاً للشيعية الذين يرون أن القطع يسقط عن السارق بصفو الجهني عليه في السرقة وكذلك يرون أن الإمام مع وجوب إقامة الحد أن يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة ، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة ، وهنا يخالف جماعة أهل السنة الذي يرون عن رسول الله ﷺ قوله : « تجافوا العقوبة بينكم ، فإذا انتهى بها إلى الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا » .

فإذا سرق ثانياً تقطع رجله ، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله . فقال أبو حنيفة : يعزr ويعبس .

وقال الشافعي وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عاد إلى السرقة تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق يعزr ويعبس .

حسم يد السارق إذا قطعت :

وتحسم يد السارق بحد القطع ، فتكوى بالنار ، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم فلا يتعرض للمقطوع للتلف والملاك .

(١) من قضى . أي من تولى القضاء . (٢) أي ذكر إن أبا بكر وعمر كانا يعلنان ذلك حينما توليا القضاء .

(٣) كان القطع مسؤولاً به في الماهلية فأقره الإسلام مع زينة شروط الفجر : ويقال إن أول من قطع الأيدي في الماهلية قريش : قطعوا رجلاً يقال له مويك مولى لبني مليح بن عمرو بن غزاة كان قد سرق كثر الكعبة ويقال : سرقه قوم فوضوه عنده . وقال القرطبي : وقد قطع السارق في الماهلية الأول من حكم بقطعه في الماهلية الوليد بن المغيرة فأمر الله بقطعه في الإسلام . وكان أول سارق قطع رسول الله ﷺ في الإسلام من الرجال الخيار بن حدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد بن بني عذروم وطلح أبو بكر البني الذي سرق القعد وهو رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل وكان قد سرق قطعاً لأسفه بنت حمير زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقطع يده اليسرى . وطلع عمر بن عبد الرحمن بن مرة .

فمن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى يسارق قد سرق ثملة فقالوا : يا رسول الله ، إن هنا قد سرق . فقال رسول الله ﷺ : ما أخاله سرق <sup>(١)</sup> ، فقال السارق : بلى يا رسول الله . فقال : انهبوا به فاقطعوه ثم احسموه <sup>(٢)</sup> ، ثم اتوني به ، فقطع فأتي به . فقال : تب إلى الله . قال : قد تبت إلى الله . فقال : تاب الله عليك . . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن حبان .

**تعليق يد السارق في عنقه :**

ومن التشكيل بالسارق والزجر لغيره ، أمر الشارع بتعليق يد السارق للقطوعة في عنقه . روى أبو داود والنسائي والترمذي : وقال : حسن <sup>(٣)</sup> غريب ، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال : سألت فضالة عن تعليق يد السارق في عنقه : أمن السنة هو ؟ فقال : أتى رسول الله ﷺ يسارق فقطعت يده ، ثم أمر به فعلق في عنقه .

**اجتماع الضمان والحد :**

إذا كان المسروق قائماً رد إلى صاحبه ، لقول رسول الله ﷺ : « على اليد ما أخذت حتى تؤديه » .

وهذا مذهب الشافعي وإسحاق .

فإذا تلف المسروق في يد السارق ضمن بدله ، وقطع ولا يمنع أحدهما الآخر . لأن الضمان الحق الأدمي ، والقطع يجب لله تعالى ، فلا يمنع أحدهما الآخر كالدية والكفارة .

وقال أبو حنيفة : إذا تلف المسروق فلا يغرم السارق لأنه لا يجتمع الغرم مع القطع بحال لأن الله ذكر القطع ولم يذكر الغرم .

وقال مالك وأصحابه : إن تلف ، فإن كان موسراً غرم ، وإن كان معسراً لم يكن عليه شيء .

(١) في هذا إجماع للسارق بدم الإقرار والرجوع عنه .

(٢) في هذا دليل على أن ثلثة الجسم ومؤنثته ليست على السارق وإنما هي في بيت اللال .

(٣) في إسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي : هو ضعيف لا يمتنع بحديثه .

## فهرس المبجل الثاني

١ مقدمة المؤلف .....

٢ الأطعمة .....

تعريفها - مائس الشارع على أنه مباح - السمك المطبخ - الحيوان يكون في البر والبحر - مائس الشارع على حرمة - ما قطع من المي - حرمة الصم واليهال - تحريم صباع اليهائم والطيور - تحريم الجلالة - تحريم الثبائث - تحريم مائس الشارع بقله - للمسكوت عنه - اللحوم المستوردة - إباحة أكل ما حرم عند الإفسطار - حد الانسطار - القدر الذي يلخذ - لا يكون مضطرا من وجد بكان به طعام وإركان للغير - هل يباح الخمر للملاح؟

١٩ الذكاة الشوعية .....

تعريفها - ما يجب فيها - ذبائح أهل الكتاب - ذبائح المجوس والصابئين - ما كره فيها - ذبح الحيوان وابه ودق له به مرض - رفع اليد قبل تمام الذكاة - جرح الحيوان عند تملز الذكاة - ذكاة الجنين - .

٢٤ الصيد .....

تعريفه - الصيد الحرام - شروط المصاد - الصيد بالسلاح الخارج والحيوان - شروط الصيد بالسلاح - شروط الصيد بالجوارح - اشتراك جارحين في صيد - الصيد بكلب اليهودي والنصراني - إدراك الصيد حيا - وجود الصيد ميتا بعد إحسانه - .

٢٨ الأشخاص .....

تعريفها - فضلها - حكمها - متى تجب - ممن تكون - الأنسية بالضمى - ما لا يجوز أن يضمى به - وقت الذبح - كفاية أشسية واحدة من البيت الواحد - جواز المشاركة في الأشسية - توزيع لحم الأشسية - المضمى يذبح بنفسه .

٣٢ الحقيقة .....

تعريفها - حكمها - فضلها - ما ينبع عن اللام والبيت - وقت الذبح - اجتماع الأشسية والعقيقة - التسمية والطق - أحب الأسماء - كرامة بعض الأسماء - الاثنان في أذن الموايد - لا فرع ولا عتيرة - تقب أذن الصغير .

## ٢٥ ..... اللباس

حكمه - اللباس الواجب - اللباس المكروه - اللباس الحرام - لبس الحرير والجلوس عليه - الحرير المخلوط بغيره - جواز لبس الصبيان الحرير.

## ٣٩ ..... التختيم بالذهب والفضة

نية اللعب والفضة - الأتية من غير الذهب والفضة - جواز اتخاذ السن والائف من الذهب - تشبه النساء الرجال - لبس الشهرة - النهي من أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها - .

## ٤٤ ..... التجوير

حرمة التصوير وحناعة التماثيل - إبلعة مدور لعب الأطفال - النهي عن وضع الصور في البيت - الصور التي لا تزل لها .

## ٤٧ ..... المصابقة

مشروعيتها - جواز المرافعة - الصور التي يحرم فيها الرهان - لأجل ولا يجب في الرهان - حرمة إيذاء الحيوان - رسم اليهائم وخصالها - خضماء الأعمى - التحريض بين الجهاتم - اللعب بالآرد - اللعب بالملونج.

## ٥٢ ..... الأيمان

تعريفها - الأيمان لا يكون إلا بذكر الله أو صفة من صفاته - الحلف بإيمان المسلمين - الحلف بقره خير مسلم - الحلف بغير الله محذور - الحلف بغير الله دون تعظيم المحلوف به - قسم الله بالمخلوقات - شرط الأيمان وركبتها - حكم الأيمان - أقسام الأيمان - الأيمان بالله وحكمها - الأيمان بالمتعلقة وحكمها - الأيمان بالغير وحكمها - مبادئ الأيمان على العرف والنية - لا تحدث مع النسيان أو الخطأ - يمين المكره غير لازمة - الاستثناء من الأيمان - تكرار الأيمان - كفارة الأيمان - تصريف الكفارة - حكمة الكفارة - الإطعام - الكسرة - تحرير الرقبة - الصيام عند عدم الاستطاعة - إخراج القيمة - الكفارة قبل الحدث وبعده - جواز الحدث للمصلحة - أقسام الأيمان باعتبار المحلوف عليه.

## ٦٤ ..... النذور

معناه - النذر عبادة قيمة - النذر في الجاهلية - مشروعيته في الأحمل - متى يصح ومتى لا يصح - النذر المباح - النذر المحذور - وغير المحذور - النذر للأموال - نذر العبادة يمكن معن - النذر للشيخ معين - من نذر شيئاً وعجز عنه - الحلف بالسنة بالمال - كفارة النذر - من مات وعليه نذر صيام.

## ٦٩ ..... الذكرو

حب الذكر الكثير - آداب الذكر - استحباب الإقتراف في مجالس الذكر - فضل من قال لا إله إلا الله مخلصاً . فضل التوسيع والتحميد والتكبير وغير ذلك - فضل الاستغفار - الذكر المشافط وجوامعه - عد الذكر

بالأصابع وأنه أفضل من السجدة - ذكر كثرة المجلس - ما يقول من لخطب أخاه المسلم.

## ٧٦ ..... الدعاء

دعاء الرائد والصائم والمسلح والمظفر - دعاء الأخ لأخيه يظهر الغيب - أفكار الصباح والمساء - الذكر التيمم - الذكر عند لبس الثوب - الذكر عند طرح الثوب - الذكر الخروج من المنزل - أفكار دخول المنزل - الذكر عند رؤية ما يوجب من ماله - الذكر عند النظر في المرآة - ما يقال عند رؤية أهل البلاد - الذكر عند سباح الحديقة والذهيق والنباح - الذكر عند الريح إذا ملحت - ما يقول عند سماع الرعد - الذكر عند رؤية الهلال - أذكركم والعز - الذكر عند لقاء العدو وعند الخوف من الحاكم - ماذا يقول إذا استصعب عليه أمر - ما يقول إذا تمسرت معيشته - الذكر عند العمن - ما يقول إذا نزل به مايكره أو غلب علي أمره - ما يقول من نزل به الشك - ما يقول عند الغضب - من جوامع أدعية الرسول ﷺ - الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ - الصلاة على الأنبياء - مجاهد في السفر - أدعية السفر - ركوب البحر عند اضطرابه.

## ١-٤ ..... الزواج

الأنكحة التي قدمها الإسلام - نكاح الخفن - نكاح الجدل - نكاح الناس اليوم - الترغيب في الزواج - حكمة الزواج - حكم الزواج - الزواج الواجب - الزواج المستحب - الزواج المأثم - الزواج المكروه - الزواج المباح - النهي عن الميثاق للزواج - تقديم الزواج على الحج - الأمراض عن الزواج وسببه - اختيار الزوجة - اختيار الزوج - الخطبة - من تباح خطبتها - خطبة معتدة الغير - الخطبة على الخطبة - النظر إلى المخطوبة - المواضع التي ينتظر إليها - نظر المرأة إلى الرجل - التعرف على الصلوات - حظر النظرة بالمخطوبة - خطر التهلين في الخلوة وبسره - العدول عن الخطبة وأثره - رأي الفقهاء - عقد الزواج - شروط الإيجاب والقبول - الفاظ الانتداء - العقد بغير اللغة العربية - زواج الأخرس - عقد الزواج للغائب - شروط صيغة العقد - اشتراط التتجيز في العقد - الصيغة المطلقة على شرط - الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل - الصيغة المقررة بشرط العقد بوقت معين - زواج القمعة - العقد مع المرأة وفي نية الزوج خلقتها. التحليل - حكمه - الزواج الذي تحل به المعلقة الزوج الأول - حكمة ذلك - صيغة العقد المقررة بالشرط - الشروط التي يجب الوفاء بها - الشروط التي لا يجب الوفاء بها - الشروط التي فيها تلغ للمرأة - الشروط التي نهى الشارع عنها - زواج الشغار - رأي العلماء فيه - علة النهي عن نكاح الشغار - شروط صحة الزواج: حكم الإشهاد على الزواج - ما يشترط في الشهود - إشتراط العدالة في الشهود - شهادة النساء - إشتراط الحرية - إشتراط الإسلام - عقد الزواج شكلي - شروط نفاذ العقد - شروط لزوم عقد الزواج - متى يكون العقد غير لازم - رأي الفقهاء في الفسخ بالعيب - ملجئ عمل الحاكم - شروط سماع الدعوى بالزواج قانوناً - المصروع الكتابي لسماع دعوى الزواج - تحديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج - تحديد سن الزواج لجباضة عقد الزواج وصحيتها - المحرمات من النساء المحرمات من النسب - المحرمات بسبب

المسامرة - المحرمات بسبب الرضاع - الرضاع الذي يثبت به التحريم - أين للرضعة يحرم مطلقا - أين المختلط بغيره - حنفية للرضعة - سن الرضاع - الرضاع الكبير - الشهادة على الرضاع - أبوة زوج المرنيع للرضيع - الاتصال في أمر الرضاع - حكمة التحريم - حكمة التحريم بالرضاع - حكمة التحريم بالمسامرة - المحرمات مطلقا: الجمع بين المحرمين - درجة الغير ومعتقته - المطلقة ثلاثا - عقد المحرم - زواج الالة مع القدرة على الزواج بالعدة - زواج الزانية - الزنا والزواج - غاية الإسلام من تحريم نكاح الزنا - الزنا يجرى لأخطر الأمور - وجه التشبه بين الزنا والمضركين - التوبة تجب ما قبلها - اختلاف حالة الإبتداء عن حالة البقاء - زواج للملاحة - زواج المشركة - زواج نساء أهل الكتاب - كراهة الزواج منهن - حكمة إباحة التزوج منهن - الفرق بين للشركة والكتانية - زواج الصباية - زواج الجوسية - الزواج ممن لهم كتاب غير اليهود والنصارى - زواج المسلمة بغير المسلم - الزيادة على الأربع - وجوب العدل بين الزوجات - حق المرأة في اشتراط عدم التزوج عليها - حكمة التحد - تعذيب التحد - تأريخ تعد الزوجات.

### الولاية على الزواج ١٩٧ .....

معنى الولاية - شروط الوالي - عدم اشتراط العدالة - اختيار ولاية المرأة على نفسها في الزواج - وجوب استئذان المرأة قبل الزواج - زواج الصغيرة - من هم الأولياء - خيبة الوالي - الوالي الأقرب المحبوس مثل البعيد - عقد الوليين - المرأة التي لا ولي لها - عقل الوالي - زواج القيمة - انقضاء الزواج بمات واحد - الوكالة في الزواج - من يصح توكيله ومن لا يصح - التوكيل المطلق والمقيد - التوكيل في الزواج سفير وممير.

### الكفافة نفس الزواج ٢٠٩.....

تعريفها - حكمها - اعتبار الكفاة بالاستقامة والخلق - مذهب جمهور الفقهاء - الكفاة حق للمرأة والأولياء - وقت اعتبارها - الحقوق الزوجية - الحقوق المشتركة بين الزوجين - الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها - قدر المهر - كراهة للملاحة في المهور - تمجيل المهر وتجليله - متى يجب للمهر المسمى كله - وجوب المهر المسمى بالدخول في الزواج الاصله - الزواج بغير ذكر المهر - وجوب مهر لثقل بالدخول أو بالموت قبله - زواج الصغيرة بثقل من مهر المثل - تشهير المهر - وجوب المتعة - سقوط المهر - الزيادة على الصداق بعد العقد - مهر السر ومهر العلانية - قبض المهر - الجهل - النفقة - سبب وجوب النفقة - شروط استحقاق النفقة - المرأة تسلم دون زوجها - إرثاء الزوج لا يمنع النفقة - مذهب الظاهرية في سبب استحقاق النفقة - تقدير النفقة وأساسه - مذهب الشافعية في تقدير النفقة - العمل في المحاكم الآن - تقدير النفقة حيناً أو نقد - تغير الأسعار أثر تغير حال الزوج المالية - الخطأ في تقدير النفقة - دين النفقة يعتبر ديناً صحيحاً في لغة الزوج - الإبراء من دين النفقة والمخاصة به - تمجيل النفقة وطوره ما يمنع الاستحقاق - لغة المتعدة - نفقة زوجة الغائب - الحقوق غير المالية - حسن معاشرتها - صيانتها - إتيان الرجل زوجته - التستر عنه الجماع - التسمية عند الجماع - حرمة التكلم بما يجرى بين الزوجين أثناء المباشرة - إتيان الرجل غير المأني - المنزل وتحديد النسل - حكم إسقاط الحمل - الإيلاء - تعريفه - مدة الإيلاء - حكم الإيلاء - الطلاق

الذي يقع بإيلاؤه - عدة الزوجة الأولى منها - حق الزوج على زوجته - عدم إسهال من يكره الزوج - خدمة المرأة زوجها - تجاوز الصنف بين الزوجين - إسهال الزوجة بمنزل الزوجية - الانتقال بالزوجة - اشتراط عدم خروج الزوجة من دارها - منع الزوجة من العمل - خروج المرأة لطلب العلم - تأجيل الزوجة عند التمشق - تزيين المرأة لزوجها.

#### التبرع ٢٥٦ .....

معناه - التبرع في القرآن - سبب هذا الانحراف - نتائج هذا الانحراف - علاج هذا الوضع الشاذ - دفع شبهة - تزيين الرجل لزوجته - حديث أم زرع - الخطبة قبل الزواج - حكمة ذلك - الغناء بعد العقد - إعلان الزواج - الفداء عند الزواج - وصايا الزوجة - إستجاب وصية الزوجة - وصية الأب ابتلاء عند الزواج - وصية الزوج زوجته - وصية الأم ابتلاء عند الزواج - الوأيمة - ثمرتها - حكمها - وقتها - إجابة الداعي - شروط وجوب إجابة الدعوة - كراهة دعوة الأتقياء دون اللقراء - زواج غير المسلمين - القاعدة العامة في زواج غير المسلمين - الرجل يسلم ونحوه لثقتان - الرجل يسلم وعنده أكثر من زوج - إسلام أحد الزوجين من الآخر.

#### الطلاق ٢٧٨ .....

تمريده - كراهته - حكمه - الطلاق عند اليهود - الطلاق في المذاهب المسيحية - الطلاق في الجاهلية - الطلاق من حق الرجل وحده - من يقع منه الطلاق - طلاق الكره - طلاق السكران - طلاق الغضببان - طلاق الهزل والمخلى - طلاق الغافل والسامى - طلاق المدعوش - من يقع عليها الطلاق - من لا يقع عليها الطلاق - الطلاق قبل الزواج - ما يقع به الطلاق - الطلاق باللفظ والكتابة - والمعبرع - هل تحرير المرأة يقع طلاقا - الطلق بإيمان المسلمين - الطلاق بالكتابة - إفسارة الأخرس - إرسال رسول - الإشهاد على الطلاق - التجهيز والتطريق - صيغة الطلاق - الطلاق السلى والبدنى - طلاق العامل - طلاق الإيسة والصديرة والمنقطة الحيض - عدد الطلقات - طلاق البتة - الطلاق الرجعى والائتن - حكم الطلاق الرجعى - حجة الشافعى أن الطلاق يزيل النكاح - ميجوز للزوج أن يطلق عليه من المطلقة الرجعية - الطلاق الرجعى ينقش عدد الطلقات - الطلاق البائن - حكم البائن بينونة صفرى - حكم الطلاق البائن بينونة كبرى - مسافة الهدم - طلاق المريض مرض الموت - التفويض والتوكيل في الطلاق - صيغ التفويض - هل المتفوض له الزوج أم نية الزوجة - هل جعل الأمر باليد مقيّد بالمجلس أم هو على التراخى - وجود الزوج - التوكيل - التعميم والتقييد في هذه الصيغ - التفويض حين العقد وبعد - الحالات التي يطلق فيها القاضي - التحقيق لعدم النلفة - التطبيق للضرر - التطبيق لنية الزوج - التطبيق لمحبس الزوج - الخلع - تمريده - اللفظ الخلع - الموضع في الخلع - الزيادة في الخلع على ما خلعه الزوجة من الزوج - الخلع دون مقتضى - الخلع يترأى الزوجين - الشغل من قبل الزوجة كالف في الخلع - حرمة الإساءة إلى الزوجة لتخضع - جواز الخلع في الظهر واليسرى - الخلع بين الزوج وأجنبى - الخلع يجعل أمر المرأة بيدها - جواز تزويجها بغيرها -

خلع الصغيرة المعينة - خلع الصغيرة غير المعينة - خلع المحجور عليها - الخلع بين ربي الصغيرة ونزوحها - خلع للرئيسة - هل الخلع طلاق أم فسخ - هل يلحق المختلطة خلاق؟ عدة المختلطة - نزوح الرجل - الشقاق بين الزوجين - الظهار - تعريفه - هل الظهار مختص بالأم؟ - من يكون منه الظهار؟ - الظهار المأثرت - أثر الظهار .. المسيس قبل التكثير - مامى الكفارة - الفسخ - مثال الفسخ الطارق على العقد - الفسخ بقضاء القاضي - الأمان - تعريفه - مشروعيته - متى يكون الأمان - الحاكم هو الذي يأنس بالأمان - اشتراط العقل والبلوغ - الأمان بعد إقامة الشهود - هل الأمان يمين أم شهادة لمان الأعمي والأفوس - النكول عن الأمان - التفريق بين المتلاعتين - متى تقع الفركة - هل الفركة طلاق أم فسخ؟ - إلحاق الوالد بأمه - عدة - تعريفها - حكمة مشروعيته - أنواع العدة - عدة غير المخلول بها - عدة المخلول بها - عدة العائش - أقل مدة للإعتدال بالإبراء - عدة غير العائش - حكم المرأة العائش إذا لم تر الحيض - عدة الحامل - عدة المتوفي عنها زوجها - عدة للمستحاضة - وجوب العدة في غير الزواج الصحيح - تحول للعدة من الحيض إلى العدة بالأشهر - طلاق الغلظ - تحول العدة من الأشهر إلى الحيض - إقتضاء العدة - لزوم التعدد بين الزوجية - اختلاف القضاء في خروج المرأة في العدة - حياء المخلدة - نفقة المخلدة - الحضانة - معانها الحضانة حق مشترك - الأم أحق بالولد من أبيه - ترتيب أصحاب الحقوق في الحضانة - شروط الحضانة - أجرة الحضانة - التبرع بالحضانة - إنتهاء الحضانة - تغيير الصغير والصغيرة بعد إنتهاء الحضانة - الطفل بين أبيه وأمه - الانتقال بالطفل - أحكام القضاء

### الحدود ..... ٣٦٤

تعريفها - جرائم الحدود - عدالة هذه العقوبات - وجوب إقامة الحدود - الشفاعة في الحدود - سقوط الحدود بالشبهات - الشبهات وأقسامها - رأي الأحناف - من يقيم الحدود - مشروعية التسوف في الحدود - ستر المسلم نفسه - الحدود كفارة للآثام - إقامة الحدود في دار الحرب - النهي عن إقامة الحدود في المساجد - هل للقاضي أن يحكم بطله - الضر - التدرج في تعزيمها - تشديد الإسلام في تعزيم الضر ٢٧٤ - تعزيم الضر في المسيحية - إضرار الضر - مامى الضر - أهم أنواع الخمور - شرب العصير والنيذ قبل التخمر - المخدرات - تعاطي المواد المخدرة - الاتجار بالمواد المخدرة - زراعة القشخاش والعشيش بقصد البيع - الروح الناجم من هذا السبيل - حد شارب الخمر - بم يثبت الحد؟ - شروط إقامة الحد - عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد - التناهي بالضر

### حد الزنا ..... ٣٩٧

- التدرج في تعزيم الزنا - الزنا الموجب للحد - الجمع بين الجلد والتفريب - حد المحصن - شروط الإحصان - المسلم والكافر سواء - رأي الفقهاء - الجمع بين الجلد والرجم - شروط الحد - بم يثبت الحد - ثبوته بالإقرار - الرجوع عن الإقرار يسقط الحد - من أقر بزنا امرأة لمجعت - ثبوته بالشهود - وهل يحدون إذا شهدوا - هل للقاضي أن يحكم بطله - هل يثبت الحد باليمين - سقوط الحد بظهور ما يقطع

بالبراءة - الوالد يأتي لسته أشهر - وقت إقامة الحد - حضور الإمام والشهود - الرجم تشهده طائفة من المؤمنين الحد - الضرب في حد الجلد - إمهال البكر - هل للمجذوب نية إذا مات؟ - عمل قهر لوط - الرغبة عن المرأة - التأثير في الأصحاب - التأثير علي المنع - عدم كفاية اللواط - ارتداء عضلات المستقيم وتزنته - علاقة اللواط بالأخلاق - اللواط وعلاقته بالصحة العامة - التأثير علي أعضاء التناسل - التيطير واليومستاريا - رأي الفقهاء في حكم اللواط - الاستمناء - السحاق - إتيان البهيمة - اللوط بالإكراه - الخطأ في اللوط - بقاء البكارة - اللوط في تكاح مختلف فيه - اللوط في تكاح بلل.

#### حد القذف ٤٧٧ .....

تعريفه - حرمة - ما يشترط في القذف - شروط القذف - ما يجب توافره في المقذوف به - بم يشهد حد القذف - عقوبة القذف الدنيوية - كيفية التوبة - هل يحد بقذف أملة؟ - تكرار القذف لشخص واحد - قذف الجماعة - هل الحد حق من حقوق الله - سقيط الحد.

#### حد الزنا ٤٢٥ .....

تعريفها - هل انتقال الكافر من دين إلي دين كفوري أخري معتبر رفقا - لا يكفر المسلم بالزنا - متى يكون المسلم مرتدًا؟ - عقوبة المرتد - حكمه قتل المرتد - استتابة المرتد - أحكام المرتد: العلاقة الزوجية - حيواته - فقد أهليته للولاية على غيره - مال المرتد - لموقعه بدار الحرب - ردة الزنديق - هل يُقتل الساحر:

#### حد الحرابة ٤٤٦ .....

تعريفها - الحرابة جريمة كبرى - شروط الحرابة - شروط التكليف - شروط حمل السلاح - شروط الصحراء والبعد عن العمران - شرط المجاهرة - عقوبة الحرابة - العقوبات التي لرويتها الآية الكريمة - حجة القائلين بأن "أو" للتخيير - حجة القائلين بأن "أو" للتتويج - بسط رأي القائلين بتتويع العقوبة - رد اعتراض وبلغ إشكال - ثوبة المحاربين قبل القدرة عليهم - شروط التوبة - سقوط الحدود بالتوبة قبل رفع الجنّة إلى الحاكم.

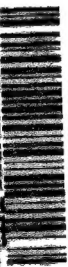
#### حد السرقة ٤٦١ .....

حكمه التشديد في العقوبة - أنواع السرقة - تعريف السرقة - المختلس والمحتجب والخائن غير السارق - جحد العارية - التباش - الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة - الصفات التي يجب اعتبارها في السارق - الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق - متى يقدر المسروق - سرقة الجماعة - ما يعتبر في الموضع المسروق منه - اختلاف العروز باختلاف الأموال - الإنسان حرز لنفسه - الطراء - السرقة من النار - بم يثبت الحد؟ - معنى السارق الملكية - تلقين السارق ما يسقط الحد - عقوبة السرقة - حسم يد السارق إذا طلعت - تعليق يد السارق في حنق - لجماع الفسمن والحد.





Bibliotheca Alexandrina



0450173